التوجيه النحوي

لوجوه القراءات القرآنية المشكلة في كتاب سيبويه ومواقف النحاة والمفسرين منه

تأليف

الدكتور سليمان يوسف خاطر

مكتبة الرشد

ناشرون

ح مكتبة الرشد ١٤٢٩هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

خاطر ، سليمان يوسف

التوجيه النحوي لوجوه القراءات القرآنية المشكلة في كتب سيبويه /سليمان يوسف خاطر - الرياض ١٤٢٧هـ

ردمك ٣- ٦٢٩ -٠١ - ٩٩٦٠

١- اللغة العربية - النحو ٢ - القرآن - القراءات والتجويد أ -العنوان

ديوي ٢٢٨ ١٤٢٧/٤٨٢١

ردمك ٣- ٦٢٩ -٠١ -٩٩٦٠ رقم الإيداع ١٤٢٧/٤٨٢١

الطبعة الأولى ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م

مكتبة الرشد - ناشرون

المملكة العربية السعودية - الرياض

الإدارة : بشارع الأمير عبدالله بن عبد الرحمن (طريق الحجاز)

ص.ب ١٧٥٢٢ الرياض ١١٤٩٤ هاتف ٤٥٩٣٤٥١ - فاكس ٤٥٧٣٣٨١

المركز الرئيسي : الدائري الغربي ، بين مخرجي ٢٧ و ٢٨ هاتف ٤٣٢٩٣٣٢ فاكس ٤٣٢٩٣٧٥

E-mail:rushd@rushd.com

Website:www.rushd.com

فروع المكتبة داخل المملكة

- الرياض: فرع طريق الملك فهد هاتف: ٢٠١٥٠٠ فاكس: ٢٠٥٢٣١
- الرياض : فرع الدائري الشرقي هاتف ٤٩٧١١٩٩ فاكس ٤٩٦١٥٩٩
- فرع مكة المكرمة: شارع الطائف هاتف: ٥٥٨٤٠١ فاكس: ٥٥٨٣٥٠٦
- فرع المدينة المنورة: شارع أبي ذر الغفاري هاتف: ٨٣٤٠٦٠٠ فاكس ٨٣٨٣٤٢٧
- فرع جدة : مقابل ميدان الطائرة هاتف: ٦٧٧٦٣٣١ فاكس ٦٧٧٦٣٥٤
- فرع القصيم : بريدة - طريق المدينة هاتف ٣٢٤٢٢١٤ فاكس ٣٢٤١٣٥٨
- فرع أبها: شارع الملك فيصل : هاتف ٢٣١٧٣٠٧ فاكس ٢٢٤٢٤٠٢
- فرع الدمام : شارع الخزان هاتف :٨١٥٠٥٦٦ فاكس ٨٤١٨٤٧٣
- فرع حائل هاتف ٥٣٢٢٢٤٦ فاكس ٥٦٦٢٢٤٦
- فرع الإحساء: هاتف ٥٨١٣٠٢٨ فاكس ٥٨١٣١١٥
- فرع تبوك هاتف ٤٢٤١٦٤٠ فاكس ٤٢٣٨٩٢٧

مكاتبنا بالخارج

- القاهرة : مدينة نصر : هاتف :٢٧٤٤٦٠٥ - موبايل: ٠١٠١٦٢٢٦٥٣
- بيروت بئر حسن هاتف ٨٥٨٥٠١ /٠١ موبايل ٠٣٥٥٤٣٥٣ - فاكس ٨٥٨٥٠٢ /٠١

التوجيه النحوي

لوجوه القراءات القرآنية المشكلة في كتاب سيبويه
ومواقف النحاة والمفسرين منه

الله

بسم الله الرحمن الرحيم

أصل هذا الكتاب

بحث للحصول على درجة الماجستير في النحو والصرف من قسم الدراسات النحوية واللغوية بكلية اللغة العربية في جامعة أم درمان الإسلامية .

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وَإِنَّهُۥ لَتَنزِيلُ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴿١٩٢﴾ نَزَلَ بِهِ
ٱلرُّوحُ ٱلۡأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَىٰ قَلۡبِكَ لِتَكُونَ
مِنَ ٱلۡمُنذِرِينَ ﴿١٩٤﴾ بِلِسَانٍ عَرَبِيّٖ مُّبِينٖ﴾

[الشعراء : ١٩٢ - ١٩٥]

صدق الله العظيم

مقدمة الطبعة الأولى

الحمد للّه ، والصلاة والسلام على رسول اللّه ، سيدنا محمد ، وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهديه إلى يوم الدين .

وبعد : فإن هذا الكتاب كان بحثًا تقدمت به للحصول على درجة الماجستير في اللغة العربية ، تخصص النحو والصرف من كلية اللغة العربية بجامعة أم درمان الإسلامية في السودان ، (التأويل النحوي لوجوه القراءات القرآنية في كتاب سيبويه ، ومواقف النحاة والمفسرين منه) ، أقدمه لطلاب العربية بعامة ، وأهل التخصص بخاصة ، في هذه الطبعة الأولى التي تُعْنَى بإخراجها ونشرها **مكتبة الرشد** بالرياض في السعودية ، شكر اللّه لها ذلك .

ولم أرد تغيير شيء من البحث ، بل رأيت نشره كما هو ، وفي النية - إذا مد اللّه العمر ومَنّ بالصحة والتوفيق - أن أعود إلى قراءته مرة أخرى في أناة وتؤدة وتدبر ، لعل اللّه يهديني إلى جديد أضيفه ، أو نقص أكمله ، أو خلل أصلحه ، أو خطأ أصححه ، أو نحو ذلك مما يحتاج إلى الإصلاح والتهذيب ؛ ولهذا أهيب بكل مطلع عليه أن يمدني بما يبدو له من ذلك فيه ولا يبخل عليّ بالنصيحة ، وأنا شاكر لكل مَن يهدي إليّ شيئًا من تلك العيوب التي قلما يخلو منها كتاب مؤلف مهما عنى مؤلفه بتصحيحه ومراجعه .

واللّه الموفق والهادي إلى سواء السبيل ، وهو نعم المولى ونعم النصير ، والحمد للّه رب العالمين .

الدكتور / سليمان يوسف خاطر

khatee-r@hotmail.com

أستاذ النحو والصرف المساعد في قسم الدراسات النحوية واللغوية بكلية اللغة العربية في جامعة أم درمان الإسلامية في السودان ، معار لقسم اللغة العربية في كلية التربية ، بجامعة حائل في السعودية

في ٢٧ من ذي القعدة ١٤٢٨هـ ، الموافق له ٢٠٠٧/١٢/٧م

تمهيد

- أهمية موضوع البحث
- أسباب اختيار الباحث له .
- مشاكل البحث .
- أهم مصادر البحث .
- الجهود السابقة في الموضوع .
- مكانة هذه الدراسة بين البحوث السابقة في الموضوع .
- المنهج المتبع في كتابة البحث .
- تقسيمات البحث .

تمهيد

الحمد للّه حمدًا طيبًا كثيرًا مباركًا فيه، حمدًا يوافي نعمه، ويكافئ مزيده، أحمده بجميع محامده حمد عبد ظالم لنفسه، معترف بعجزه وتقصيره عن شكر ربه، مقر بمننه وآلائه وفضله، إذ جعلني من طلبة العربية التي شرّفها، فأنزل بها كتابه العظيم الحكيم المجيد، قرآنًا عربيًا غير ذي عوج، هدى للعالمين، لا يخبو نوره، ولا يخبت ضياؤه، وقيض له من يتلوه آناء الليل وآناء النهار، وصباح مساء، ووعد بحفظه وصونه على مر الأزمان وتعاقب الدهور، حيث قال: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ۝٩﴾ [سورة الحجر، آية: ٩]، وأُثني عليه بعظمة ذاته وبجميع أسمائه وصفاته، على أن هيّأ لي كثيرًا من أسباب البحث والفحص والكشف عما تضمنه كتابه الكريم من جمال وكمال وحكمة، وجعله سراجًا يضيء لنا سبيل الصواب في جميع الأمور، وأرشدنا إلى التيسير والتسهيل، وهدانا سواء السبيل.

وأصلي وأسلم على خاتم النبيين وسيد المرسلين وإمام المتقين وقدوة المصلحين وقائد الغر المحجلين، سيدنا محمد ﷺ، نبي اللّه ورسوله المعلم الأمي، وخيرته من خلقه أجمعين، وعلى آله وأصحابه وأتباعه الآخذين بهديه إلى يوم يقوم الناس لرب العالمين، فاللهم صل وسلم وارحم وبارك عليه وعليهم وعلينا معهم إلى يوم الدين، كما صليت ورحمت وباركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم في العالمين إنك حميد مجيد.

وبعد فصلة النحو بالقرآن الكريم وقراءاته وتفسيره قديمة قدم النحو نفسه، إذ من المعلوم أن النحو نشأ في رحاب القرآن الكريم، وبوحي من قدسيّته ووجوب المحافظة عليه وصيانته من اللحن وفساد الألسنة في قراءته وانحراف العقول في فهمه، وأنّ ترعرعَ النحو ونمو مباحثه ومسائله وقضاياه، ونضجه، كان في هذه الرحاب الطاهرة الجليلة العظيمة، وبالحرص علي خدمته، بتوثيق نصه، والتشرف

بالإسهام في تحليل أساليبه، وإيضاح معانيه من علماء الإسلام والعربية، وعلي اقتفاء أثره وسلوك مسالكه وترسم طرائقه في التعبير، وبناء قواعد العربية للكلام الفصيح على سمته.

فالقرآن هو الأصل الأول من أصول النحو، والدليل المتواتر الذي يفيد العلم اليقيني في أدلته والعربية وعاؤه، وهو كتابها الأكبر، وحارسها الخالد، ومادها بأسباب الحياة، وناشرها في أرجاء الأرض، وينبوع علومها التي في الصدارة منها النحو.

وتبدو هذه الصلة جلية واضحة، بينة ظاهرة لمن أمعن النظر في تاريخ علم النحو وعلمي القراءات والتفسير، نشأة وتطورًا ومنهجًا، فإمعان النظر في ذلك يكشف عن الارتباط الوثيق بين هذه العلوم، وتضافرها وتكاملها لخدمة الكتاب العزيز، منذ أن بدأ أبو الأسود الدؤلي الكناني (ت٦٩هـ) جهوده بضبط المصحف الشريف، للتمييز بين حركات الإعراب المختلفة حتى عهد أبي عمرو بن العلاء البصري (١٥٤هـ)، إذ لم يستقل الدرس النحوي عن الدراسات القرآنية، ولم يؤلف كتاب في النحو بمعزل عن كتب القراءات والتفسير إلا في عهد الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت١٧٥هـ) وتلميذه سيبويه (ت١٨٨هـ)، وعيسى بن عمر الثقفي (١٤٩هـ)[١].

ولا عجب في أن تتضافر عوامل حيوية، وأسباب واقعية، وحاجات ضرورية على نشأة النحو في ظل الدراسات القرآنية، فتوضع أصوله وأحكامه التي تمثل كيفية تركيب الجملة العربية، ونظامها الإعرابي، وكيفية جريانه فيها، ومقاييس بناء الكلمة، لتكون دليلًا للعرب وغيرهم في قراءة القرآن الكريم وفهمه، وفي تركيب كلامهم على مثال العربية الفصيحة.

وهذا ما يجعل الباحث يعتقد ويقرر أن البحث النحوي الذي سبقت مدرسة

---

(١) انظر: أخبار النحويين البصريين، لأبي سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي، ص١٢ بتحقيق الدكتورين: طه الزيني ومحمد عبد المنعم خفاجي، نشر مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر، بدون تاريخ.

البصرة إلى فتح بابه ، ووضع أسسه ومنطلقاته ، وتأليف الكتب فيه ، قد انطلق من القرآن الكريم ، تدفعه روح لغوية ودينية ، وتحدوه رغبة الرعيل الأول من علماء العربية والإسلام في وضع نظام لغوي شامل تندرج تحته قوانين العربية وسنن العرب في كلامها مهما تباينت وتشعبت ، ويبدو هذا كله جليًّا فيما قام به أوائل النحاة ؛ لتوضيح الأسس المنهجية للبحث النحوي واللغوي بصفة عامة(١) .

وسلفنا الصالح من نحاتنا السابقين هم الذين أبلوا أحسن البلاء في توثيق نص القرآن الكريم ، بالاحتجاج للقراءات ، وبيان عللها ، ووجوهها ، واختلاف قرائها ، وهم الذين هَيَّأُوا لعلماء التفسير الوسيلة الفعالة لفهم معانيه والاجتهاد في بيان أحكامه ، وتفصيل آدابه . وكان ما قاموا به من أبحاث في كتبهم النحوية وكتب إعراب القرآن والاحتجاج للقراءات وتوجيهها ، وما غاصوا فيه من تحليل لآياته ، كان ذلك هو القبس الذي أضاء للعلماء الطريق في تفسير الكتاب العزيز ، ومكنهم من تفسيره بالدراية ؛ إذ كان التقاء التفسير اللغوي بالتفسير الأثري هو السبب الأكبر في نشأة التفسير بالدراية ، وجرأة العلماء عليه وتوسعهم فيه وترسيخهم لأصوله ومناهجه(٢) .

ولقد كانت العربية -منذ وجدت- عزيزة على أهلها ، أثيرة لديهم ، فكانت موضع عنايتهم ، ووسيلة تفاخرهم ، حتى كان من يتفوق في التعبير بها عيدًا لذويه وأهله ، وفخرًا لعشيرته وقبيله . ثم أكرمها اللّٰه وشرفها حين أنزل بها القرآن الكريم ، الكتاب العزيز الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد ، خاتم رسالات اللّٰه ، المهيمن عليها جميعًا ، فعزز منزلتها وأعلى شأنها ، وزادها في

---

(١) انظر : أثر القرآن الكريم في أصول مدرسة البصرة النحوية حتى أواخر القرن الثاني الهجري ، دراسة تحليلية نقدية في تاريخ النحو القرآني ، للدكتور/ عبد اللّٰه محمد الكيش ، ص٥ وما بعدها ، من منشورات كلية الدعوة الإسلامية ولجنة الحفاظ على التراث الإسلامي ، بطرابلس- ليبيا ، الكتاب رقم (١٢) من السلسلة التراثية ، ط/ ١، سنة ١٩٩٢م

(٢) انظر : النحو وكتب التفسير ، للدكتور/ إبراهيم عبد اللّٰه رفيدة ، ١/ ٩، ط/ ٣، نشر الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ، مصراتة- ليبيا ، سنة ١٩٨٩م .

النفوس عزة وتقديسًا ، فغدت لمن آمن لغة كتاب ودين وعقيدة ، وعلى من لم يؤمن آلة تحد ودليل إعجاز .

وقد عكف العرب والمسلمون عامة على لغة كتابهم ولسان دينهم وإحدى أهم أواصر وحدتهم ، وبذلوا في سبيل خدمتها جهودًا كبيرة مخلصة متواصلة ، تستحق منا كل إجلال وإكبار وشكر . وكان للسلف من العلماء في ميدانها أعمال جليلة رائعة ما تزال آثارهم شاهدة عليها ، وناطقة بما كانوا عليه من صبر وحدب على اللسان العربي ، ونفاذ بصيرة فيما يتصل بها .

ثم خلف من بعدهم خلف قنعوا بالعيش على موائدهم ، ووقفوا باللغة حيث وقف القدماء ، مع أنهم كانوا في أشد الحاجة إلى العربية يستمسكون بها ، ويزيدون السعي لها ، كما كانت لغتهم في أشد الحاجة إلى من يدرسها ، ويقوم على أمرها بعزيمة وإخلاص وصبر .

ولعل هذا هو الذي جعل أستاذنا الدكتور/ مصطفى محمد الفكي يدعو في محاولته لتأصيل التجديد النحوي إلى النظر في التراث لا بعين التقديس الذي يصرف عن الاستفادة منه ، ولا بعين الاستخفاف الذي يقلل من قيمته ، ويقول : « إنما نأخذ بما يفيدنا من التراث ، ونبني تجديدنا وفكرنا النحوي على النهج العلمي السليم ، والنظر العقلي المستقيم » . ويضيف : « إن أخطر الأمراض على نهضتنا الفكرية ، الكسل العقلي والركون إلى التقليد ، فلنستفد بروح المدرسة الظاهرية في الدعوة إلى الاجتهاد في النحو ، ولكن في إطار يحفظ لنا القديم ، ويعالج لنا القضايا الحديثة ، فنعمل على ربط النحو بالمعنى ، ونعيد تصنيفه بما يوائم الحاجة والظروف مع الاستفادة الكاملة من الموروث »[١] .

---

(١) المدرسة الظاهرية وأثرها في النحو واللغة ، للدكتور/ مصطفى محمد الفكي أبو بكر ، ص(و) ، بحث مقدم للحصول على درجة الدكتوراه ، بقسم اللغة العربية ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، فرع الخرطوم ، عام ١٤٠٧-١٩٨٧م .

وعلى الرغم من أن الدوافع النبيلة التي أهابت بالقدماء، وحفزتهم لخدمة العربية مازالت قائمة، بل قامت إلى جانبها عوامل جديدة تهدد العربية وتنذر بالخطر عليها، فإن جهود أبناء العربية والإسلام اليوم تكاد تقف حيث انتهى أسلافهم، لم يزيدوا عليهم في ميدانها شيئًا ذا بال، وغدت رعاية العربية في هذا العصر أمرًا ضعيفًا، وجهدًا مبعثرًا، ولم تعد كما كانت جهودًا مخلصة تتضافر وتتكامل وتسمر.

وبالإضافة إلى ذلك اختلفت بالناس السبل في النظر إلى العربية، وتعددت مذاهبهم في شأن اللسان العربي، وكثر المنادون منهم بالتبسيط والتيسير والتطوير والتهذيب والتسهيل والتجديد ... وما إلى ذلك. والباحث ممن يرى أنه لا سبيل إلى تيسير سليم أو تجديد قويم إلا بدراسة آثار السلف الصالح دراسة واعية شاملة متأنية، والوقوف على الأصول التي أقاموا عليها عملهم العلمي، وبنوا عليها مناهجهم في تحقيق مسائل العربية وتقنينها وقوفًا كاملًا، ومعرفة عناصر القوة والأصالة والحياة في مناهجهم وطرائقهم، لنجاريهم فيها، ومواطن الغميزة والضعف والاعوجاج -إن وجدت- لنتجنبها. فنحن أمام لغة عريقة عراقة أصحابها وأهلها، كريمة كرامة كتابها وسنة رسولها، محكمة القواعد والبنيان؛ لأن العقول التي عملت فيها كانت عقولًا حكيمة نفاذة، والبصائر الخيرة التي اهتدت إلى أسرارها وقواعدها وسننها كانت بصائر مهتدية بهدى الله، نيرة ملهمة، ولا يمكن للغة هذا شأنها أن تدرس من القمة حيث استقرت قواعدها، وتهمل منها القاعدة حيث أصلت أصولها، وبنيت أركانها، وعمقت أسسها. إن العربية كالشجرة الطيبة أصلها ثابت وجذرها راسخ ممتد، عميق، وفرعها في السماء وثمارها جني، وقطافها دان إلى الناس، ولن يفيدنا معرفة دراسة الفرع وتحليل الثمار، ما لم ندرس السِّنخ منها والجذور[١].

ولئن كان من الممكن أن يجد الباحث في تاريخ نشأة النحو العربي أسبابًا ودوافع

(١) انظر: الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه، للدكتور/ مازن المبارك، ص٧ وما بعدها، ط/ ٣، نشر دار الفكر بدمشق- سورية، سنة ١٤١٩هـ-١٩٩٥م.

وعوامل وغايات وأهدافًا كثيرة لوضع أسسه، وضبط أحكامه، وتقنين قواعده، فإن أهم تلك الأسباب والغايات والدوافع -غير ما تقدم من خدمة القرآن والسنة اللذين هما أصل الشريعة الإسلامية وعليها مدارها- هي تقويم اليد عند الكتابة، وتقويم اللسان عند الكلام والقراءة، ليكون ما يكتب وما يقال وما يقرأ جاريًا على سنن العرب في كلاهما، وسائرًا وفق أساليب الأداء العربي الفصيح، حتى تبقى اللغة العربية في حياة أبنائها على الصورة الأولى التي نزل بها القرآن الكريم، وتكلم بها رسول الله ﷺ.

ولا يخفى أن في تتبع جانب من جوانب العلاقة بين النحو والقرآن، كالتأويل النحوي لوجوه القراءات القرآنية التي تقتضي وتستدعي التأويل، في أول كتابٍ نحويّ يصل إلينا، وتتبع مواقف النحاة والمفسرين منه، ودراسة آرائهم فيه طيلة قرون كثيرة، وتبين ما لذلك من أثر في توسيع مدارك المفسرين وتعدد دلالات الآيات، لا يخفى أن في هذا التتبع والدراسة والرصد كثيرًا من الأهمية، وإن كان في ذلك أيضًا كثير من المشقة والعناء؛ لأن تاريخ النحو العربي ما يزال محفوفًا بكثير من الغموض في جوانبه المختلفة، بسبب فقدان الوثائق والنصوص الشاهدة على مراحله الأولى، واضطراب الموجود منها. وهذا من شأنه أن يحول دون تحديد المراحل المتعاقبة على نشأته وتطوره حتى أصبح علمًا قائمًا بذاته، له مادته ومفاهيمه وأحكامه ومصطلحاته وعلماؤه المتخصصون فيه. ولكن من الحقائق التي يسندها الواقع ويثبتها البرهان ويقرها الدليل أن ظهور كتاب سيبويه في النصف الثاني من القرن الثاني الهجري تأليفًا كاملًا على جانب كبير من الضبط والإحكام وشمول التصور، والحرص على رصد الظواهر اللغوية والمفاهيم والمصطلحات، قد مكن الدارسين من استنطاقه بما أعانهم على استنتاج التأثير الفعلي الكبير للدراسات القرآنية على نشأة النحو وتطوره ونضجه. وقد كان ذلك نتيجة للعناية بالجانب اللغوي من القرآن الكريم. ويمكن أن تعد الرغبة الدينية الشديدة في حفظ القرآن الكريم، وصيانة نصه

مما قد يتعرض له من اللحن والتحريف في قراءته ، بسبب إقبال المسلمين من عرب ومستعربين وعجم على قراءته واستظهار آياته ، والتعبد بتلاوته ، ومحاولة فهم معانيه وإدراك أحكامه وآدابه ، ثم رغبة العرب وغيرهم من الأعاجم في تعلم اللغة العربية ؛ لأغراض مختلفة ، من أهم العوامل المساعدة على إنضاج الدراسة النحوية للقرآن الكريم ، ثم تطور هذه الدراسة إلى دراسة لغوية بحتة تهدف إلى البحث في التركيب أو التأليف أو النظم اللغوي للكلام العربي ، لمعرفة علله ومقاييسه وأسراره ، للنسج على منواله ، والسير على هداه في التعبير والاستعانة بمنهاجه في الفهم .

ثم أخذت الدراسة النحوية واللغوية تستقل شيئًا فشيئًا عن علمي القراءات والتفسير ، كما أخذت تتوسع حتى شملت الحديث النبوي والأدب العربي كله شعره ونثره المتمثل في الأمثال والخطب والرسائل والمقامات والوصايا ... حتى سجع الكهان ، وبذلك لم يعد القرآن الكريم وحده الدليل الأول والأخير للنحو ، بل وجدت معه مصادر أخرى ، وإن كان هو في الصدارة منها في كل زمان ومكان .

وعلى كل حال فإن النحو العربي بوجه عام يعد ثمرة من ثمرات الدراسة القرآنية ، إذ لولا القرآن لما نشأ هذا النحو الذي تمت له السيطرة فيما بعد على كل علم من علوم العربية وآدابها ، بل على كل علم من علوم الإسلام وتراثه .

وإذا كان من المجمع عليه أهمية الشواهد والاستشهاد في العلوم العربية وعلى رأسها النحو والصرف وأن الشواهد في النحو هي النحو[(١)] فإن على رأس شواهد النحو ، القرآن الكريم بجميع قراءاته المتواترة منها ، والشاذة ، إذ لا فرق بينها في الاستشهاد النحوي واللغوي بوجه عام ، بإجماع النحاة واللغويين[(٢)] . وقد ثبت علميًا

(١) انظر : الاستشهاد في النحو العربي ، للدكتور/ عثمان الفكي بابكر ، ص ١٩٤ ، وهو بحث تقدم به إلى قسم اللغة العربية بكلية دار العلوم ، جامعة القاهرة ، للحصول على درجة الماجستير سنة ١٣٨٨هـ-١٩٦٩م .

(٢) نقل الإجماع على ذلك كل من ابن جني والسيوطي والبغدادي ، كما يأتي التفصيل في نهاية الفصل الأول من هذا البحث ، وفي مواضع أخرى منه .

أن آي الذكر الحكيم قد استشهد بها في كل باب من أبواب النحو والصرف ومباحثهما ، عند كل النحاة واللغويين تقريبًا ، وثبت بوجه خاص أن سيبويه -يرحمه اللّٰه- قد استشهد في كتابه واستدل بآيات وقراءات من جميع سور القرآن سوى سورتي الدخان والحجرات ، واحتج لوجوه كثيرة من القراءات القرآنية التي ذكرها ، حتى بلغ عدد الآيات المستشهد بها في الكتاب ما يقارب خمسين وأربعمائة آية ، بدون عدّ المكرر ، وما يقارب خمسمائة آية بعدّ المكرر من الشواهد القرآنية(١) .

وبناءً على ما تقدم فموضوع هذا البحث يستمد أهميته من أهمية الدراسة النحوية للقرآن الكريم ، ومن أهمية البحوث النحوية والصرفية واللغوية في العربية بصفة عامة ، ومن أهمية دراسة كتاب سيبويه وضرورة التمرس بمصطلحاته وأساليبه ومضامينه بصفة خاصة ، ومن أهمية دراسة التأويل النحوي لوجوه القراءات القرآنية في أول كتاب في النحو العربي يصل إلينا ، ودراسة مواقف النحاة والمفسرين منه وآرائهم فيه منذ عصر سيبويه إلى يومنا هذا ، وعلاقة ذلك كله بمعاني الآيات الكريمة ؛ ووجوه قراءاتها التي كانت موضع تأويل ، وما لذلك من أثر في توسيع مدارك المفسرين والعلماء عمومًا حول دلالة النص القرآني ، من حيث إن الإعراب فرع المعنى ، ومرتبط بالدلالة لا ينفك عنها بأية حال من الأحوال .

وقد تعارف أسلافنا على « أن التأليف على سبعة أقسام ، لا يؤلف عالم عاقل إلا فيها ، وهي : إما شيء لم يسبق إليه فيخترعه ، أو شيء ناقص فيتممه ، أو شيء مغلق فيشرحه ، أو شيء طويل يختصره من دون أن يخل بشيء من معانيه ، أو شيء متفرق يجمعه ، أو شيء مختلط يرتبه ، أو شيء أخطأ فيه صاحبه فيصلحه »(٢) ، ولما كان

---

(١) فهرس شواهد سيبويه ، للأستاذ/ أحمد راتب النفاخ ، ص ١٧ ، نشر دار الإرشاد ودار الأمانة بيروت- لبنان ، ط/ ١ ، سنة ١٣٨٠هـ- ١٩٧٠.

(٢) ذكر هذا حاجي خليفة في كتابه : كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ١/ ٣٥ حيث قال : « ثم إن التأليف على سبعة أقسام لا يؤلف عالم عاقل إلا فيها ... إلخ » وفي بعض المراجع : « ... إلا في أحدها ... إلخ » بدلًا من « إلا فيها » . انظر : الفارق بين المصنف والسارق ، لجلال الدين السيوطي ، =

الباحث ينشد الأصالة والعمق في دراسته، فقد حاول تحقيق ثلاثة من هذه الأغراض النبيلة فيه، فجمع - ما أمكنه الجمع- ما تفرق من مواضع التأويل النحوي لوجوه القراءات القرآنية في كتاب سيبويه، مع ترتيبها وتنسيقها وتحليلها، كما حاول جمع ما وقف عليه من مواقف النحاة والمفسرين بعد سيبويه من هذه التأويلات، وآرائهم فيها، بالإضافة إلى محاولة تصحيح المفاهيم الخاطئة لبعض الباحثين المعاصرين حول التأويل النحوي بخاصة والنحو والنحاة بعامة.

وإذا كانت أهمية كتاب سيبويه ترجع في نظر كثير من الباحثين إلى أنه يمثل جهود أجيال من العلماء، توارثوا علم النحو منذ نشأته وتعمقوا فيه بدراساتهم المختلفة، عن إيمان وصدق وموضوعية، خدمة للدين الحنيف، ولغة كتابه الكريم، وإن لم يبق شيء من تلك المؤلفات والدراسات والجهود التي تنسبها كتب طبقات النحاة واللغويين إلى أعلام الأجيال الأولى؛ إذ لا تكاد تسعفنا تلك التراجم الوجيزة المخصصة لهم بمدى إسهام كل واحد منهم في إنضاج الدرس النحوي، على الرغم من وعي مؤلفيها بأنه وضع شيئًا فشيئًا، ولم يوضع دفعة واحدة، فكان لكل واحد منهم من الفضل بقدر ما بسط من القول، وبحسب ما مد من القياس، وفتق من المعاني، وأوضح من الدلائل، وبين من العلل، فإن أهمية كتاب سيبويه ترجع أيضًا - فيما يبدو للباحث- إلى ما سجله فيه صاحبه من تحليلات رائعة لأسرار كثير من الاستعمالات القرآنية، مع أمانة في النقل، وغزارة في المادة، وتنوع في الأساليب الفصيحة، وموازنة بينها، ونظر فيها، إلى جانب توخيه للمعنى، والتزامه جانبه بقوة فيما يختاره ويأخذ به من وجوه التخريج والتوجيه والإعراب، وفيما يضع من قواعد، ويبيِّن من علل، بعيدًا عن الأحكام المتعجلة والقواعد المطلقة والتأويلات البعيدة، حتى نال الكتاب في وقت مبكِّر أوسع ما يستحقه من اهتمام وإعجاب ونظر، حتى

= هامش ص ٢٦، نشر دار الهجرة بالدمام-السعودية، بتحقيق/ علي حسن علي، ط/ ١، سنة ١٤١٠هـ-١٩٨٩م.

صار علمًا عند النحويين، ودستورًا للعربية، وقبلة لجميع العلماء في دراسة النحو وسائر علوم العربية، وقد شهد بذلك كل من وقف على الكتاب وخبره من أهل العلم في الأجيال المتعاقبة، وسيأتي كثير من شهادات العلماء والأدباء والباحثين في هذا الشأن في خلال هذا التمهيد وفي خلال الفصل الأول من البحث، بإذن اللّه تعالى، وهو من الأمور المجمع عليها بين أهل العلم في كل عصر ومصر.

غير أنه من الملحوظ على المادة التي جمعها سيبويه وسجلها في الكتاب على الرغم من استقرارها ووضوحها أن بعض المفاهيم لم تستقر في المصطلحات النحوية التي عرفت بها في التراث النحوي بعد الكتاب ومن ذلك مفهوم مصطلح التأويل النحوي، وما يستعمل بمعناه من كلمات اصطلاحية، وهذا ما يجعل الباحث يعتقد أن المصطلحات النحوية التي وردت في الكتاب لابد أن تكون قد مرت بمرحلة مخاض، وأنها لم تنشأ دفعة واحدة، ويدل على ذلك أن الكتاب كان مسبوقًا بدرس نحوي ولغوي وصرفي قائم على النقل والرواية الشفوية. ويمثل ذلك مرحلة من المراحل التي مر بها النحو العربي قبل سيبويه، وإن لم يكن هناك ما يساعد على تحديد كل مرحلة من تلك المراحل المتعاقبة المتتالية المتكاملة، على أن عدم وجود ما يحدد ذلك لا يجعل الباحث ينكر قيمة كل مرحلة في بناء النحو العربي.

وهذا البحث يسعى إلى بيان منهج التأويل النحوي لوجوه القراءات القرآنية في الكتاب وبيان مواقف النحاة والمفسرين منه، ودراسة آرائهم في التخريج النحوي لتلك الآيات التي كان بعض وجوه القراءات فيها موضع تأويل سيبويه وغيره من شيوخه أو غيرهم من السلف.

كما يسعى هذا البحث إلى إظهار الأصول العامة للتأويل النحوي والكشف عن دواعيه وغاياته ومنطلقاته، من خلال استنطاق الكتاب وما جاء بعده من كتب النحو والقراءات والتفسير وغيرها؛ لأنها جميعًا تمثل ذلك المنهج بمبادئه ومصطلحاته

ومفاهيمه التي يسعى الباحث إلى إيضاحها ، ملتزمًا - قدر المستطاع- الاستقراء والتحليل والاستنتاج والانتقاء .

وهناك أسباب كثيرة تضافرت على دفع الباحث إلى اختيار التأويل النحوي لوجوه القراءات القرآنية في كتاب سيبويه ومواقف النحاة والمفسرين منه موضوعًا لبحثه الذي يقدمه للحصول على درجة الماجستير . ومن هذه الأسباب أن أستاذنا الدكتور/ أحمد الطيب قريب الله ، الذي كان يدرسنا في سني الدراسة الجامعية الأولى ، وفي السنة التمهيدية من الدراسات العليا مادتي النحو الصرف ، كان يردد في كثير من الإعجاب والقبول والارتياح والسرور والغبطة آراء الدكتور/ أحمد مكي الأنصاري في بحوثه المختلفة[(١)] ، تلك البحوث التي تهاجم - بلا هوادة - النحو والنحاة القدامى هجومًا عنيفًا ، خاصة البصريين وعلى رأسهم سيبويه إمام النحاة ، حتى ليخيّل إلى من يطلع على شيء من تلك البحوث ، من الأغرار والمبتدئين الشداة أن سيبويه وأكثر النحاة القدامى خاصة البصريين لا حظ لهم في الإسلام ؛ إذ يزعم الدكتور الأنصاري أنهم هاجموا القراء كلهم وطعنوا في جميع القراءات القرآنية الثابتة بالسند المتواتر جيلًا عن جيل عن رسول الله ﷺ ، كما يزعم الدكتور الأنصاري أن النحاة القدامى ضد جميع القراءات التي لا تتفق مع أهوائهم ، وأنهم قد وضعوا قواعد النحو والصرف وعلوم العربية عمومًا في مصنع (التقعيد) ، ثم عرضوا عليها القرآن بجميع قراءاته ، فما وافقها منه قبلوه وإلا أوّلوه ، ولو كان تأويلًا متكلفًا مرذولًا ، لا تدعو إليه حاجة أبدًا ، وما لم يجدوا طريقًا إلى تأويله رفضوه ، وردوه وعارضوه معارضة صريحة أو خفية بوضع القواعد المخالفة له ، وطعنوا في قرائه ولو كانوا عددًا كبيرًا . ومن ثم يجب على المسلمين اليوم أن يرفضوا النحو والنحاة القدامى جملة وتفصيلًا ، وأن يطرحوا ما جاءوا به طرحًا ، ويضربوا به عرض الحائط ، وأن يضعوا نحوًا جديدًا يكون (قرآنيًا) ،

---

(١) خاصة كتابه : نظرية النحو القرآني ، وسيبويه والقراءات ، والدفاع عن القرآن الكريم ضد النحويين والمستشرقين .

ومشتملًا على جميع ما سمع عن العرب حتى لو كان المسموع نادرًا قليلًا أو شاذًّا .

وكنت شديد الحيرة من هذا التناقض الظاهر الذي أجده بين هذه المزاعم وبين ما أجده من ثناء وإجلال وفخر يملأ السمع والبصر والقلب ، للنحو والنحاة وعلى رأسهم إمامهم سيبويه ، فيما أقف عليه من كتب النحو وتاريخه وكتب طبقات النحاة وتراجمهم ، وغيرها من كتب التاريخ العام . وكنت دائم التساؤل : أيمكن أن يكون جميع الذين يلهجون بالثناء على النحو والنحاة القدامى – وعلى رأسهم سيبويه- كاذبين ؟ ! ويكون جميع مدحهم وثنائهم كذبًا وخداعًا ؟ ! وما عسى أن يستفيدوا من غشنا وخداعنا والكذب علينا بالثناء على هؤلاء المعارضين للقراءات القرآنية المتواترة والطاعنين في القراء الكرام البررة ؟ !

وطال بحثي في المكتبات وكثر سؤالي لأهل الاختصاص ، ومناقشتي لأهل الشأن ، وعلى الرغم من ذلك كله لم أجد ردًّا شافيًا يشفي العليل ويروي الغليل ويزيل الحيرة عني كما لم أقف على بحث لأحد علماء العربية والإسلام المعاصرين يرد على هذه المزاعم ويفنّد دعاوى دعاة التجديد على النحو والنحاة ، فكنت كثير الدعاء للَّه عز وجل دائم التضرع إليه تعالى أن يتيح لي فرصة بحث علمي أتوصل من خلاله بنفسي إلى الحق الذي ينزل على قلبي برد اليقين في هذه القضية المشكلة عليّ . ثم علمت من خلال البحث أن الأنصاري لم يكن وحده في هذه الدعاوى ، بل كان ذلك حملة عريضة ضد النحو والنحاة القدامى شارك فيها عدد كبير من الباحثين المعاصرين ، الذين حاولوا هدم النحو بطرق مختلفة ، ولأغراض مختلفة أيضًا ، ولكن كان تركيزهم في هذه الحملة على الأعلام الكبار والمراجع الأولى ، وبعض القضايا النحوية التي كانت محل خلاف وجدل ونزاع بين النحاة منذ كان النحو والنحاة ، كالعوامل والعلل والقياس والتقدير والتأويل . وأحمد اللَّه الذي حقق لي تلك الأمنية العزيزة على نفسي منذ زمن يزيد على سبع سنين .

وكنت أجد في نفسي ميلًا شديدًا إلى دراسة علوم العربية ، خاصة النحو والصرف ، كما كنت أحب دراسة وجوه الاختلاف بين القراءات القرآنية وأثرها في

تطور النحو وتنمية التفسير وتوسيع مدارك المفسرين في دلالة النص القرآني . ثم بدت لي ضرورة ربط الدراسات النحوية واللغوية ، بمصادرها الأولى ، وعلى رأسها كتاب سيبويه ، وبنائها على ما جاء بعده من مصادر النحو والصرف والقراءات وتوجيهها وتعليلها ، وكتب التفسير وإعراب القرآن ، كما كنت أعتقد دائمًا أن العلماء القدامى من سلفنا الصالح هم الأسباب التي حفظ اللّٰه بها كتابه ، وحقق بهم وعده الصادق بحفظ كتابه العزيز من خلال حفظ لغته .

وقد بدا لي أن قواعد النحو والصرف وعلوم العربية عمومًا لا يمكن تطويرها وتجديدها وتغييرها منذ أن ارتبط النحو بالقرآن الكريم والحديث الشريف ، وهذا ما جعلني أعتقد أن دعاة التطوير والتجديد والتيسير في العصر الحديث أكثرهم يريد شرًّا بالنحو والنحاة ؛ لأن هذه الدعوات مرتبطة في غالب الأحوال بالاستعمار والاستشراق وأذنابه في العالم العربي والإسلامي ، كما بدت لي ضرورة الربط بين النحو والقراءات والتفسير في الدراسة ؛ لارتباط الإعراب بالمعنى ، والنحو بالقرآن وقراءاته وتفسيره نشأة وتطورًا وهدفًا ، وأنه لابد من دراسة علوم العربية دراسة تطبيقية من خلال النصوص لا دراسة نظرية بحتة للقواعد .

وإذا كان لابد من تجديد وتيسير وتهذيب فليكن ذلك بحثًا عن الجديد في القديم في المقام الأول ، بعد استيعاب التراث العظيم الذي تركه لنا أسلافنا استيعابًا كاملًا ، وتمثُّله تمثلًا تامًّا بمصطلحاته ومضامينه وأعلامه ومصادره وقضاياه ، مع الوقوف على ما اعتوره من حوادث وما مر به من عصور ازدهار وانحطاط ، وما أصابه من نكبات وكوارث ، وما مر به من مراحل وأطوار .

ومهما تكن البواعث التي أهابت بي إلى الكتابة في هذا الموضوع فلن أجد باعثًا دفعني إليه ، وسببًا حملني على تحمل المشقة فيه أهم من رغبتي في ضرورة أن نعود بالدراسة النحوية واللغوية إلى مصدرها الأول ، وإلى بيئتها الأولى التي نشأت فيها ، ونقوّم مسار الدراسات النحوية واللغوية الحديثة ، ونوجهها وجهتها الصحيحة التي

ينبغي أن تتجه إليها لخدمة لغة القرآن وتراث الإسلام ولسان أمته الأول . ثم دعوة بعض الباحثين المعاصرين إلى العدول عن مواقفهم من تراثنا النحوي واللغوي بخاصة ، والإسلامي بعامة ، وذلك فيما توهموه وتخيلوه وألفوه من مدارس ومذاهب نحوية للنحاة والقراء وغيرهم ، من غير دراية بطبيعة المدرسة ومفهومها وحدودها وما تتطلبه ، فجاءت كتاباتهم وبحوثهم وأحكامهم متسرعة غير محققة ، تصور صراعات ومعارك وهمية بين القراء والنحاة وغيرهم من علماء السلف لا وجود لها في الحقيقة والواقع ، فهذا كتاب عن مدرسة الكوفة ، وآخر عن مدرسة بغداد وثالث عن مدرسة مصر والشام وآخر عن مدرسة الأندلس والمغرب ، وهذا بحث عن نحو القراء الكوفيين بزعم أن المتعارف عليه اليوم هو نحو القراء البصريين وحدهم .. ونحو ذلك مما توهمه القوم وتخيلوه عن المدارس النحوية جاعلين من الخلافات السياسية والعقدية والعصبية للبلاد خلافات علمية ومنهجية وفكرية في قضايا العلم والأدب والفن(١) .

ولقد قصدت بهذا أن أقول : إن الخلاف بين النحاة الكوفيين والبصريين وغيرهم لم يكن دائمًا خلافًا علميًا منهجيًا ، بل كان في كثير من الأحيان خلافًا سياسيًا وعقديًا وعصبيًا ، فقد كانت البصرة سنية ، والكوفة شيعية في الجملة ، وبغداد مقر الخلافة ، وعرف كثير من الاختلافات بين أهل هذه المدن وغيرها ، ولا يخفى ما هناك من تنافس بينهم ، فاستطاع الفراء بمصطلحاته والمتعصبون للكوفة أو لبغداد بدعايتهم وبعض الحكام بسلطانهم أن يصبغوا على نحو أهل الكوفة وبغداد وغيرها صبغة

---

(١) انظر على سبيل المثال : نحو القراء الكوفيين ، لخديجة أحمد مفتي ، نشر مكتبة الطالب الجامعي بجدة ١٩٩٥م ، ومدرسة الكوفة في اللغة والنحو ، للدكتور/ مهدي المخزومي ، نشر مصطفى الحلبي بالقاهرة ، بدون تاريخ ، وأبو علي الفارسي وأثره في اللغة والنحو للدكتور/ عبد الفتاح إسماعيل شلبي ، نشر مطبعة نهضة مصر بدون تاريخ ، وأبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة للدكتور/ أحمد مكي الأنصاري ، نشر المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب بالقاهرة بدون تاريخ ، وبحث : مدرسة القياس في اللغة ، لأحمد أمين بمجلة المجمع اللغوي بالقاهرة ٩/ ٣٥٠ .

المذهب النحوي وما الفراء والكسائي إلا من تلاميذ مدرسة البصرة النابهين الذين أضافوا إلى المذهب البصري ما أضافه غيرهم من أمثال الأخفش والمازني والمبرد والزجاج وابن جني والفارسي وثعلب وغيرهم[(١)] .

وليس هناك من شك في أن النحو العربي قد تطور بعد كتاب سيبويه في مباحثه ومفاهيمه ومضامينه ، وفي تنظيم مسائله وأبوابه وفصوله ، وفي طرائق درسه وتدريسه وفي مناهج تأليفه والبحث فيه ، ولكنه لم يخرج في كل الأحوال عن المنهج الذي رسمه له سيبويه وأوائل البصريين في تفريع المسائل وتوضيح العلل والبحث عن منطلقات القواعد بقصد تفهم النصوص اللغوية ودراسة أنظمتها التعبيرية والغوص في أعماقها لإدراك كل كلمة فيها إدراكًا شكليًا بنائيًا ، وذوقيًا ومعنويًا[(٢)] .

ولئن كتبت بحوث كثيرة حول سيبويه وكتابه ، فإن البحث في جوانب هذا الكتاب وصاحبه لا ينتهي أبدًا ؛ فهو يصدق عليه قول العلامة الدكتور/ عبد الله الطيب : « إن الحديث عن الأعلام الأفذاذ والنوابغ النوابه لا ينتهي ببحث أو بحثين أو عشرين أو خمسين ، كما قيل عن المتنبي ...»[(٣)] ، ولا يكون الباحث مبالغًا إذا هو أنشد في وصف الكتاب قول أبي الطيب في وصف ممدوحه :

---

(١) انظر : أثر القرآن الكريم في أصول مدرسة البصرة النحوية ، مرجع سابق ص١٩- ٢٠، وكتاب ابن كيسان النحوي ، للدكتور/ محمد إبراهيم البنا ، ص ٢١٩، نشر دار الاعتصام بمصر سنة ١٩٧٩م ، وكتاب : صور من تاريخ النحو العربي ، للدكتور/ نهاد الموسى ، ص ١٠، ط/ ١، الأردن ، سنة ١٩٧٢م .

(٢) انظر : أثر القرآن الكريم في أصول مدرسة البصرة النحوية ، ص ٢٠، ومقال الدكتور/ أحمد بكير محمود في مجلة الفكر ، العدد العاشر ، السنة التاسعة ، الأردن ، سنة ١٩٦٤م ، بعنوان : آراء في اللغة والنحو ، ص١٨ وما بعدها .

(٣) ذكر هذا في مقدمة البحث الذي تقدم به الطالب/ محمد مصطفى القطاوي للحصول على درجة الدكتوراه في اللغة العربية ، بعنوان : الخليل بن أحمد الفراهيدي ومذهبه النحوي ، بإشراف البروفسير/ عبد الله الطيب والدكتور/ عبد الله محمد أحمد مشرفًا مساعدًا ، ونوقش في جامعة الخرطوم بتاريخ ١٩٩٦/٥/٦م .

يَدِلّ بمعنى واحد كل فاخر وقد جمع الرحمن فيه المعانيا

وكما قال كذلك:

ولكن تأخذ الأفهام منه على قدر القرائح والعلوم

وأحمد اللّٰه تعالى وأشكره وأثني عليه كثير الثناء أن وفقني إلى تحقيق ما كنت أرجو وأدعو وآمل، والوصول إلى تلك الأهداف، ونيل تلك الغايات. على أنه قد اعترضني كثير من المشاكل في سبيل هذا البحث، منذ أن كان مجرد فكرة تراود نفسي إلى أن أصبح واقعًا أراه بعيني، وصار شيئًا ألمسه بيدي، مرورًا بمراحل إجراءات التسجيل وموافقة المجالس المختلفة وتحديد المصادر والمراجع، والحصول عليها، وجمع المعلومات، والصياغة والمراجعة، والإشراف والطباعة. ولا أرى ضرورة تدعو إلى تفصيل القول في تلك المشاكل والعقبات التي أحمد اللّٰه عز وجل أن وفقني وأعانني على تجاوزها، وأزال عني كل الموانع، ويسر لي أسباب البحث، ولو أن ذلك لم يتم إلا بإدمان السهر، ورد الضجر، وافتراش المدر. ويكفي أني اتصلت بمراكز البحث من المؤسسات التي تعنى بالدراسات العليا في هذا التخصص بالسودان، وسافرت إلى السعودية واتصلت بمؤسسات بحثية ومكتبات عامة وخاصة، وقضيت فترة من الوقت بجامعتي الملك سعود بالرياض، والإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، وفرعها بالقصيم، وتركت له عملي لما رأيت أني لا يمكنني إعداد هذا البحث مع استمراري في العمل بالتدريس؛ لما في ذلك من إعداد وتحضير للدروس، وأعمال إدارية كثيرة لا تحصى ولا تكاد تنتهي.

فالحمد للّٰه الذي قوى عزيمتي، وشد أزري، ورزقني الصبر على تجاوز تلك العقبات، وثبتني وهداني إلى الرشد في مواضع التردد والتعارض وتداخل الأمور، وغموض الرؤية واضطرابات الأفكار والخواطر، والبلاء، فله الحمد والمنة وحده. وهل يوجد بحث بلا مشاكل ومعوّقات؟ اللهم ارزقنا التوفيق والسداد والثبات على ما تحب وترضى.

أما المصادر التي اعتمدت عليها في هذا البحث فكثيرة متنوعة، منها مصادر تاريخ علوم العربية التي حاولت أن أقف من خلالها على ملابسات نشأة النحو وتطوره، وأسباب ذلك ودواعيه، وواضع النحو، وعلاقة النحو بالقرآن الكريم وقراءاته وتفسيره وجهود علماء العربية في خدمة الكتاب العزيز. ومنها كتب التاريخ والتراجم والطبقات عامة وتراجم النحاة واللغويين وطبقاتهم خاصة. وكان من مصادري بعد ذلك كتاب سيبويه، وما كتب حوله في العصور المختلفة وأمكن الوصول إليه والوقوف عليه، وقد أعانني اللّٰه عز وجل، فيسر لي الاطلاع على غير كتاب سيبويه من مصادر النحو وعلوم العربية وكتب القراءات السبع والعشر والشواذ وبيان عللّها واختلاف قرائها وتوجيهها نحويًّا ولغويًّا، وكتب إعراب القرآن ومصادر التفسير اللغوي والنحوي، التي عني أصحابها بالبحوث اللغوية والنحوية في كل عصر، أعني تلك الموسوعات التراثية التي عرفت بمحاولة الجمع والتقصي والإحاطة والشمول، والدراسة والتحقيق، مثل كتاب: معاني القرآن للفراء، ومعاني القرآن للأخفش، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج، وإعراب القرآن للنحاس، والتبيان في إعراب القرآن للعكبري، والبيان في غريب إعراب القرآن لابن الأنباري، ومشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب، والمقتضب للمبرد، والأصول في النحو لابن السراج، والجمل للزجاجي، والخصائص، والمحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لابن جني، وشرح الرضي على كافية ابن الحاجب، وشرح المفصل لابن يعيش، والألفية، والتسهيل، والكافية الشافية لابن مالك، وشروح الألفية وحواشيها، وكتب ابن هشام الأنصاري، وشروح الشاطبية في القراءات السبع، والنشر في القراءات العشر لابن الجزري، وإتحاف فضلاء البشر، للبنا، والحجة في علل القراءات السبع للفارسي، والكشف عن وجوه القراءات السبع لمكي بن أبي طالب، وشواذ القراءات لابن خالويه، والبحر المحيط لأبي حيان والكشاف للزمخشري، والمحرر الوجيز لابن عطية، والدر المصون للسمين، والدر اللقيط لابن مكتوم النحوي، وتفسير

القرطبي ، وتفسير الطبري ، وتفسير البيضاوي وبعض الحواشي عليه ، وتفسير النسفي ، وروح المعاني للألوسي ، وأضواء البيان للشنقيطي ، والتحرير والتنوير لابن عاشور ، ثم بعض المصادر الحديثة التي كان الرجوع إليها في بعض المسائل وقضايا معينة خاصة في الفصلين الأول والثاني ، وقد اعتمدت كثيرًا على كتاب : (النحو وكتب التفسير) ، في تحديد معالم البحث ومصادره وخطته العامة ، كما حرصت على الوقوف على مؤلفات دعاة التجديد في العصر الحديث وما اعتمدوا عليه في دعاواهم ثم بعض البحوث الأكاديمية الحديثة حول الموضوع ، وغير ذلك مما هو مثبت ومفصل بفهرس المصادر في آخر البحث .

أما عن البحوث السابقة في الموضع فقد اتصلت بمراكز البحث العلمي في السودان ، ومركز الملك فيصل للبحوث والدراسات والإسلامية بالرياض في السعودية ، الذي يعنى بجمع المعلومات عن البحوث العلمية والأكاديمية بالجامعات والكليات والمراكز العلمية في العالم العربي والإسلامي ، وما يكتب عن علوم العربية والإسلام في العالم ، ووصلت إلى قناعة بأن التأويل النحوي في كتاب سيبويه لم يكتب فيه أحد بحثًا يجمع أطرافه ، ويتتبع آثاره ، ومواقف النحاة والمفسرين منه ، ومع ذلك فهناك بعض البحوث التي تناولت موضوع التأويل أو التأويل النحوي في القرآن بشكل عام . وهذا عرض لأهم ما وقف عليه الباحث في هذا الموضوع من بحوث ، وهي بترتيبها التاريخي :

١- بحوث حديثة كثيرة كتبت عن التجديد والتبسيط والتطوير في النحو والصرف وعلوم العربية عمومًا ، وفي تلك البحوث حديث عن التأويل النحوي ، ودعوة إلى إلغائه وحذفه من النحو بالكلية مع العوامل والقياس والعلل النحوية والتقدير والإعراب التقديري ، وما أشبه ذلك من مسائل النحو وقضاياه . ومن تلك البحوث : إحياء النحو لإبراهيم مصطفى ، ومقدمته الطويلة في نحو ثلاثين صفحة للدكتور/ طه حسين ، وبحوث الدكتور/ مهدي المخزومي وإبراهيم أنيس وأمين الخولي ...

وغيرهم ، وقد اهتم الباحث هنا بالوقوف على أكثر تلك الدعوات وأبرزها ، كما عني بالرد على ما يبدو أنه غير صحيح ولا مفيد ولا نافع منها خاصة في الفصل الثاني الخاص بالتأويل من هذا البحث . ويبدو للباحث أن تلك الدعوات التجديدية الحديثة في حاجة إلى من يتتبعها بالإحصاء والتعقيب ، ويدرسها دراسة تقويمية منصفة ، لإقرار المفيد منها ، ورد الباطل المتهافت الذي يبدو أنه الأكثر فيها . والله تعالى أعلم ، وهو الموفق إلى الصواب .

٢- بحوث الدكتور/ أحمد مكي الأنصاري عامة ، وخاصة بحثه بعنوان : سيبويه والقراءات ، الذي خصص الفصل الثالث منه للتأويل عند سيبويه ، وزعم فيه أن أكثر تأويله لوجوه القراءات القرآنية متكلف مرذول ، وليس هناك ما يدعو إليه ، وهو ما انتهى الباحث إلى عكسه تمامًا ، ويبدو للباحث أن مشكلة الدكتور الأنصاري في بحوثه عامة وفي هذا البحث خاصة ، أنه يدعي دعاوى عريضة فارغة وأباطيل كثيرة ، هي في حقيقتها مجرد شعارات جوفاء ، ومزاعم لا وجود لها البتة في الواقع ، ثم يتوهم أنها حقائق علمية ثابتة ، ويتخيل أنها مسلمات لا خلاف عليها ، ثم يبني عليها أحكامًا ، ويحاول إثباتها بكل السبل ، ويسلك في سبيل ذلك كل مسلك ، ومن نافلة القول أن البحث العلمي عكس هذا تمامًا بإجماع العقلاء ، فضلًا عن أهل العلم وطلبته من الباحثين عن الحق والحقيقة . وقد كان لهذا البحث مواقف مع الدكتور الأنصاري ناقش الباحث من خلالها بعض ما ادعاه الأنصاري على سيبويه وغيره من النحاة القدامى .

٣- بحث الدكتور/ السيد أحمد عبد الغفار ، الذي قدمه للحصول على درجة الدكتوراه في قسم اللغة العربية بكلية الآداب في جامعة الإسكندرية عام ١٩٧٥م ، وطبعته دار مكتبة الرشيد بالرياض في السعودية عام ١٤٠٠هـ بعنوان ظاهرة التأويل وصلتها باللغة . وهو بحث يقوم على دراسة ظاهرة التأويل في تاريخ التراث الإسلامي عامة وفي علوم العربية خاصة ، من دون تعرض بالدراسة لعلاقتها بالقرآن أو النحو أو

غيرهما. وقد استفدت كثيرًا من هذا البحث في الفصل الثاني الخاص بالتأويل.

٤- بحث الدكتور/ عبد الفتاح أحمد الحموز، الذي قدمه للحصول على درجة الدكتوراه في كلية دار العلوم بجامعة القاهرة في مصر سنة ١٩٨٠م-١٩٨١م بعنوان: التأويل النحوي في القرآن الكريم، وطبعته مكتبة الرشد بالرياض في السعودية سنة ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م. وهو بحث يقوم على الإحصاء لمواضع التأويل والتقدير والحذف في القرآن الكريم، من دون دراسة شاملة لتلك المواضع، وتتبع آراء العلماء فيها، ومقارنتها ونقدها وترجيح بعضها على بعض.

٥- بحث الأستاذ محمد عبد القادر هنادي الذي قدمه للحصول على درجة الماجستير في جامعة أم القرى بمكة المكرمة، بعنوان: ظاهرة التأويل في إعراب القرآن الكريم، وطبعته مكتبة الطالب الجامعي بمكة المكرمة سنة ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م وهو بحث يقال فيه ما تقدم عن بحوث الدكتور أحمد مكي الأنصاري، لأنه كان مشرفًا على هذا البحث وأثره فيه واضح، بالإضافة إلى أن هذا البحث يقوم على افتراض باطل من أساسه خلاصته أن النحاة وضعوا قواعد العربية بمعزل عن النصوص، بعيدًا عنها، اعتمادًا على المنطق اليوناني والفلسفة والعقل، ثم عرضوها على النصوص أو عرضوا النصوص عليها، ومن ثم تعارضت القواعد مع النصوص وعلى رأسها القرآن الكريم والحديث الشريف، فحاولوا تأويل القرآن ليوافق القواعد !!! وهذا مجرد ادعاء باطل، بجانب دعاوى أخرى عريضة لا يسندها دليل من واقع، ولا تعتمد على منطق من عقل، وسرعان ما تنهار أمام البحث العلمي الممحّص، لأنها مجرد شعارات ودعاوى وأباطيل لا تنطلي على أحد أعطي شيئًا من عقل أو علم، وهي من دعاوى الدكتور الأنصاري كما تقدم.

وهناك نتف من بحوث ومقالات أخرى في هذا الموضوع أشار الباحث إلى بعضها في أثناء فصول البحث. والحق الذي يبدو لكل من يدرس هذه البحوث دراسة تقويمية نقدية، أن أرباب بعض هذه البحوث السالفة الذكر أرادوا أن يمتطوا صهوة

الشهرة وأن يتظاهروا بالعلم والنبوغ والعبقرية والذكاء، فأطلقوا أقوالًا منكرة شاذة تتضمن تجهيل السلف الصالح وتضليل الأعلام الكبار من علماء الإسلام في القديم والحديث منذ عهد سيبويه وما قبله إلى اليوم، فهؤلاء العباقرة المجددون يزنون الذهب بميزان الحصى والحطب، إذ يضعون أنفسهم في العلم على درجة أعلى من درجة النحاة القدامى، ويدعون دعاوى منكرة شاذة تؤدي إلى بلبلة في عقول الأغرار السذج من العامة، وذلك بتخطئة الأئمة الأعلام من القرون الأولى بلا دليل واحد ولا أدنى حجة أو منطق. ولا يملك الباحث لهؤلاء وأمثالهم إلا أن يقول لهم: ألا قاتل اللّه الجهل، وما أصدق من قال:

إذا ما الجهل خيّم في بلاد رأيت أسودها مسخت قرودًا

وإلا فكيف يظن عاقل- بله عالمًا مسلمًا- بأمثال أبي عمرو والخليل وسيبويه والكسائي والفراء الطعن في القراء ومعارضة القراءات واللجوء إلى التأويل المتكلف المرذول فيها؟! كيف يظن أنهم يفعلون ذلك وفيهم من هم من القراء الأئمة الكبار؟! هذا غير ممكن عقلًا فيما يبدو لي، وأخشى أن نكون قد أشرفنا على ذلك الزمان الذي يتربع فيه السفلة الجهال على كراسي العلم والإفتاء، وهو ما ورد في حديث رسول اللّه المصطفى ﷺ: «إن اللّه لا يقبض العلم انتزاعًا ينتزعه من العباد، ولكن يقبض العلم بقبض العلماء حتى إذا لم يبق عالم اتخذ الناس رؤوسًا جهالًا، فسئلوا فأفتوا بغير علم، فضلوا وأضلوا»[١]. وفي حديث آخر: «إن من أشراط الساعة أن يرفع العلم، ويثبت الجهل، ويشرب الخمر، ويظهر الزنى، وتكثر النساء، ويقل الرجال، حتى يكون لخمسين امرأة القيم الواحد»[٢].

---

(١) الحديث متفق عليه رواه الإمام البخاري في صحيحه، باب قبض العلم بقبض العلماء ١/ ٥٠، نشر دار ابن كثير بدمشق - سورية، بتحقيق الدكتور/ مصطفى ديب البُغا، ط/ ٤، سنة ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م.

(٢) الحديث متفق عليه أيضًا، أخرجه البخاري في صحيحه ١/ ٤٣، عن عمـرو بن العاص، رضي اللّه عنه.

إن من يجهل الأئمة الأعلام من سلف هذه الأمة بلا دليل ، ويتهمهم بمعارضة القرآن وقراءاته ، والطعن في القراء صراحة أو خفية ، حتى يصفهم باللف والدوران[١] بسبب سوء فهمه لكلامهم ، لهو إلى الجهل والسفه والضلال أقرب منه إلى العلم والرشد والهدى . فهل كان جميع علماء النحو والعربية منذ عهد الخليل وسيبويه والأخفش إلى العصر الحديث على جهل وضلال وخداع ؟ ! ألا إنه الغرور والشذوذ والسفه والطيش والجهل ... إنه شق عصا الجماعة والخروج عن طريق المسلمين وجماعة المؤمنين ، وهو أمر حذرنا اللّٰه عز وجل منه في كتابه العزيز حين قال : ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا ﴿١١٥﴾﴾ [سورة النساء، آية : ١١٥] ، إنه الكبر واتباع الأهواء في سبيل الشهرة ، وما أصدق من قال : « الكبر بطر الحق وغمط الناس »[٢] ، والذي ينبغي أن يكون الحق دائمًا هو الرائد ، ورضوان اللّٰه هو الغاية ، لا اتباع الأهواء والبحث عن الشهرة الزائفة ولو على حساب الحق والعلم والدين والخلق القويم ، فإن حب الظهور يقصم الظهور[٣] .

والحق أن في البحوث السابقة على هذا البحث في الموضوع ما كان رائده الحق والمنطق ، ومنطلقه المنهج العلمي ، وغايته الحقيقة ، فكانت الاستفادة منه في هذا البحث واسعة ، كما يبدو ذلك جليًا في الهوامش وقائمة المصادر . وأصحاب البحوث السابقة في الموضوع كلهم لهم فضل على هذا البحث وصاحبه ؛ لأنه أفاد

---

(١) هذه عبارة الدكتور مكي الأنصاري في مقدمة كتابه : سيبويه والقراءات ، ص ٢، وفي مواضع أخرى منه .

(٢) هذا جزء من حديث صحيح أخرجه الإمام البخاري في صحيحه . وبطر الحق : دفعه وعدم قبوله ، وغمط الناس : احتقارهم ، إعجابًا بالرأي .

(٣) انظر النصائح التي قدمها الشيخ/ محمد علي الصابوني للباحثين الشباب في خاتمة كتابه : الهدى النبوي الصحيح في صلاة التراويح ، ص ١٢٤، نشر مؤسسة الطباعة والنشر والصحافة بجدة- السعودية ، ط/ ١، سنة ١٤٠٤هـ .

من كل واحد منها بوجه من وجوه الإفادة، وحق على الباحث أن يعترف لهؤلاء الباحثين الأفاضل بفضلهم عليه، فقد حكى الرماني قال: ذكر كتاب (الأصول) بحضرة ابن السراج، فقال قائل: هو أحسن من المقتضب، فقال أبو بكر: لا تقل هكذا، وأنشد:

ولو قبلَ مبكاها بكيت صبابة بسعدى شفيت النفس قبل التندم
ولكن بكت قبلي فهيّج لي البكا بكاها فقلت: الفضل للمتقدم

أما عن مكانة هذا البحث بين الدراسات السابقة في الموضوع فهو قد أفاد منها جميعًا كما تقدم، ولكن هذا البحث اتجه إلى دراسة التأويل النحوي لوجوه القراءات القرآنية في الكتاب، وحاول تتبع مواقف النحاة والمفسرين منه وآرائهم في العصور المختلفة: بالنقد والدراسة والتحليل والمقارنة والترجيح لما قام الدليل على رجحانه وأيدته القرائن، ناسبًا الآراء والأقوال والمواقف إلى أصحابها بالدليل الموثوق به، ملتزمًا - قدر المستطاع- الاستقراء والتحليل والجمع والانتقاء والاستنتاج.

ومهما يكن من شيء فإن هذا البحث تجميع ودراسة لجهود علماء النحو والتفسير في التأويل النحوي لبعض وجوه القراءات القرآنية التي أوّلها سيبويه في الكتاب أو نقل تأويل بعض شيوخه لها. ولعله أول بحث لهذا الموضوع، ولكن لا ينفصل عن الجهود التي سبقته، فهو أخذ منها وإضافة إليها، ومحاولة متواضعة لتأصيل التأويل النحوي في تراث العربية العريق، ودعوة إلى إعادة النظر في دعوات التجديد التي ظهرت في العصر الحديث، وإلى تقويم مسار الدراسات النحوية الحديثة وتصحيح وجهتها، وكبح جماح الدعاوى التي كثر إطلاقها من قبل الباحثين المعاصرين، وذلك بدراستها دراسة متأنية في إنصاف وتمحيص واحتكام إلى الأصول الأولى لعلوم العربية، وفهمها فهمًا صحيحًا وهضمها هضمًا جيدًا وإدراك مقاصد أصحابها قبل إصدار الأحكام عليها.

فهذا البحث يكتسب أهميته من إثارته لهذا الموضوع ودعوته إلى مراجعة كل ما

كتب حول التراث النحوي واللغوي في العصر الحديث من قبل دعاة التجديد والتبسيط والتطوير وما إلى ذلك ، فقد بدا للباحث أن هؤلاء الدعاة إلى التجديد والتطوير والتبسيط يحاولون بشتى السبل قطع الصلة بين النحو والنحاة القدامى وبين القرآن الكريم بقراءاته المختلفة ، ويحاولون -كذلك- إثبات معارك وهمية وصراعات متخيلة بين القراء والنحاة وقطع أية صلة بينهم ، وهي صلة متينة منذ نشأة النحو ونشأة علمي القراءات والتفسير ، ويكفي دليلًا على ذلك -علاوة على ما تقدم من أدلة- أن أوائل النحاة الذين أرسوا قواعد النحو وأنهجوا سبيله ومناهجه وأسسوا بنيانه وأصلوا أصوله ، كان أكثرهم من القراء الأئمة الكبار الذين عليهم اعتمد المسلمون في كل زمان ومكان في نقل القرآن الكريم تواترًا جيلًا عن جيل ، مثل أبي عمرو بن العلاء البصري وعيسى بن عمر الثقفي وابن أبي إسحاق الحضرمي والخليل بن أحمد الفراهيدي ويونس بن حبيب الضبي وعلي بن حمزة الكسائي ... وغيرهم ، فمن غير المستبعد أن يكون اهتمامهم الكبير بالقرآن الكريم وقراءاته وتفسيره قد وجههم إلى ابتكار كثير من قضايا الدرس النحوي وإرساء كثير من قواعده ، بناءً على ما رووا وسمعوا من قراءات قرآنية وكلام عربي فصيح شعرًا ونثرًا . والنصوص التاريخية التي تثبت هذه العلاقة القوية والصلة المتينة لا تكاد تحصى كثرة ، ويأتي كثير منها في خلال هذا البحث بإذن اللّٰه تعالى . وفي نقط المصحف الشريف على يد أبي الأسود الدؤلي أول من وضع النحو العربي - في أوثق الروايات وأقواها وأكثرها- وفي شكل المصحف على أيدي تلاميذه النحاة القراء دليل آخر يؤكد هذه الصلة ، ورحم اللّٰه الخليفة العباسي هارون الرشيد حين قال : « النحو يستفرغني ؛ لأني أستدل به على هذا القرآن والشعر »[١] .

فتأثر النحو بالقرآن الكريم وقراءاته وتفسيره ظاهر واضح ، وجلي بيِّن في أصول النحاة التي بنوا عليها منهجهم في دراسة النحو ، كما استقر في كتاب سيبويه . الذي

(١) الأشباه والنظائر ، للسيوطي ، ١/ ٣٥٢.

يعد جهدًا علميًا لصاحبه ولأعلام من الأجيال السابقة له، من الذين كانت لهم إسهامات في وضع النحو واستنباط قواعده وقوانينه من النصوص اللغوية الفصيحة وعلى رأسها القرآن الكريم والحديث الشريف والشعر العربي، فهو جماع جهود لعلماء كثيرين، متفقين ومختلفين، وهو حين عرض أحكامه لم يقف عند حد رأيه، دون أن يعرض لما ذهب إليه غيره، مشفوعًا بالشاهد والدليل، ولهذا كان طبيعيًا أن يولي هذا البحث كتاب سيبويه عناية كبيرة؛ لأنه قائم عليه أصلًا، ولأنه دستور النحو وكتابه الأول، ولا يرى الباحث وجهًا لما ذهب إليه بعض الباحثين المعاصرين(١) من دعوى أن سيبويه كان يراعي المعنى دون الإعراب، وكذلك شيخه الخليل، وأن هناك نحاة آخرين عكسوا الأمر ... إلى آخر هذه المزاعم فهذا كله مما لم يجد له الباحث دليلًا في الكتاب ولا في غيره من كتب النحو ومصادر العربية التي وقف عليها، والحق أن سيبويه - وكذلك الخليل- لم يكن يرى تعارضًا بين الإعراب والمعنى أصلًا حتى يحتاج إلى المقارنة بينهما وترجيح أحدهما على الآخر أو تفضيله عليه، فالإعراب فرع المعنى ولا اختلاف بينهما البتة، ويبدو للباحث أن هذا الرأي مجرد دعوى لا دليل عليها في الكتاب، والله أعلم.

ولعل ما تقدم كله يؤكد للباحثين قوة الارتباط بين النحو والقرآن بقراءته المختلفة، وأثر ذلك في التفسير، وينفي عن النحاة القدامى عمومًا والبصريين خصوصًا- وعلى رأسهم سيبويه- ما اتهموا به زورًا من أنهم قصروا الاستشهاد في النحو على الشعر وحده أو أن الشعر استبد بجهدهم وشغلهم عن القرآن، فاعتمدوا على الشعر وحده في وضع القواعد النحوية(٢)، فقد ثبت بما لا يدع مجالًا للشك

---

(١) انظر: القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية، للدكتور/ عبد المتعال مكرم سالم، ص ٣٥، ط/ دار المعارف بمصر- القاهرة، سنة ١٩٦٥م، وأثر القرآن الكريم في أصول مدرسة البصرة النحوية. مرجع سابق، ص ١٤.

(٢) أصل هذه الدعوى للعلامة الشيخ/ محمد عبد الخالق عضيمة - رحمه الله وغفر له- في مقدمة كتابه القيم: دراسات لأسلوب القرآن الكريم ٦/١ وما بعدها، وقد تلقفها منه الدكتور/ أحمد مكي =

أنهم كانوا على علم بالقراءات ، وبصر بها ، وأن في كتاب سيبويه مادة صالحة منها ، دالة على اهتمامه بها .

فهذه أدلة كثيرة تؤكد الأثر القوي للقرآن الكريم وقراءاته وتفسيره في النحو والنحاة القدامى ؛ لأن رواد النحو الأوائل من أمثال عنبسة بن معدان الفيل (ت١٠٠هـ) ، ونصر بن عاصم الليثي (ت٩٠هـ) ، وعبد الرحمن بن هرمز الأعرج (ت١١٧هـ) ، ويحيي بن يعمر العدواني (ت٨٣هـ) ... وغيرهم كانوا أيضًا من القراء الكبار قبل أن يكونوا من رواد النحو الأوائل .

وإني لأدرك أن هذا البحث ليس أكثر من محاولة جادة لإبراز حقيقة التأويل النحوي والأثر الكبير للقرآن الكريم وقراءاته وتفسيره في توجيه الدرس النحوي واللغوي متمثلًا في كتاب سيبويه وتجربته في تذوق نصوص العربية والتأمل فيها مليًّا قبل استنباط القواعد والقوانين والنظم منها في غير ميل أو تعصب أو تعنت . وأيضًا لأثبت مع غيري من الباحثين وطلبة العلم ودعاة الحق ، للحاقدين على تراث العربية والإسلام ومخدوعيهم ذكاء نحاة سلفنا الصالح فيما وضعوه من أسس وقرروه من قواعد ، وأصلوه من مناهج صمدت في وجه التحديات وحملات التشويه وعواصف رياح الغزو الهوج ، مدة تزيد على ثلاثة عشر قرنًا من الزمان ، صانت في خلالها - بحمد اللّٰه وتوفيقه- اللغة العربية ، ولا تزال تصونها ، وواجهت احتياجاتها وما جد من شؤونها طوال تلك القرون ، فاضطلعت بها ، ولم تعي بحملها كما لم تضق عن ضبط تطوراتها وتوسعاتها العلمية والطبيعية والحضارية .

إن الذي ينبغي أن يفهمه بعض المتحاملين على تراثنا الإسلامي[1] من الجاهلين

= الأنصاري ، فنسج عليها خيوط العنكبوت وبني عليها أوهامًا ودعاوى أخرى على عادته في بحوثه . انظر مقدمة بحثه : نظرية النحو القرآني ، ص٢٠ وما بعدها . والدفاع عن القرآن الكريم ضد النحويين له أيضًا ، ص١٠ وما بعدها .

(١) انظر على سبيل المثال : من أسرار اللغة للدكتور/ إبراهيم أنيس ، ص ١٢٥، ونحو عربية ميسرة ، للدكتور/ أنيس فريحة ، ص١٢٢- ١٨٣٦، ونظرية النحو القرآني ، ص ٧٥، وسيبويه والقراءات ، =

والمتجاهلين والمعتدين والمخدوعين والطامعين أن علم النحو من أقدم العلوم الإسلامية، وأنه لا يزال يحتفظ بقوة الحياة وسر الاستمرار وبذرة العطاء المتجدد، وأن كتاب سيبويه لم يمت يوم ولد، بل بقي حيًّا، وسار في جميع الأقطار والأمصار قديمًا وحديثًا، وأقبل الناس عليه بالدرس والإيضاح والفهم والتعليق والشرح والاختصار والترجمة إلى معظم اللغات الأعجمية الحية القديمة منها والحديثة، فقد ترجم الكتاب إلى اللغة اللاتينية والفرنسية والألمانية والإيطالية والبرتغالية والإنجليزية[1] ومنذ بضع سنين أشرف الأستاذ الدكتور/ الأكرم سعد الدين من قسم الدراسات العربية والإسلامية بجامعة أدنبرة في اسكتلندا بالمملكة المتحدة على ترجمة كتاب سيبويه إلى اللغة الإنجليزية ترجمة حديثة[2]، وهذا العمل في حد ذاته اعتراف حديث من هيئة علمية لها وزنها في العالم بما عليه هذا الكتاب من تطور وغزارة وأصالة في المادة والأسلوب والأداء.

ومن هنا كان في دراسة التأويل النحوي لوجوه القراءات القرآنية في كتاب سيبويه، ودراسة مواقف النحاة والمفسرين منه وآرائهم فيه تصحيح لما نسب إلى النحو والنحاة القدامى خطأ من مواقف ومفاهيم وآراء تتعارض مع أصولهم المقررة في كتبهم، وتعارض ما أثبتوه في آثارهم من ضوابط ومضامين ومناهج لعملهم النحوي،

= ص ٢، ٤، ١٠٧، والدفاع عن القرآن الكريم ضد النحويين والمستشرقين، ص ١٠، وإحياء النحو لإبراهيم مصطفى، ومقدمته الطويلة للدكتور/ طه حسين، والألسنة العربية، لعون طحان، ص١٣-١٥... والكتب والبحوث والمقالات التي مثلت حملة المعاصرين الظالمة على النحو والنحاة وعلوم العربية عامة، لا تكاد تحصى كثرة، فقد امتلأت بها المكتبات حتى ليخيّل للمرء أن الباحث لا يعد في جملة العلماء المعاصرين إلا إذا شارك بوجه من الوجوه في هذه الحملة الظالمة الآثمة الباطلة. وإلى الله المشتكى وعليه الاعتماد وهو المستعان، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

(١) انظر كتاب: سيبويه إمام النحاة في آثار الدارسين خلال اثني عشرة قرنًا، لعواد كركيس، ص ٥٠.

(٢) انظر كتاب: سيبويه والكتاب، للدكتور/ أحمد سيد غالي، ص ٨٩، وتطور الدرس النحوي، للدكتور/ حسن سيد عون، ص ٣١.

وما بذلوه من جهود عظيمة وكبيرة ومستمرة لتسهيل النحو للناس، ولا أحسب أنهم تركوا طريقًا يمكن سلوكه في ذلك ومنهجًا يمكن اتباعه وجديدًا يمكن ابتكاره لخدمة لغة القرآن الكريم وتيسير تعلمها للناس وإنهاج السبيل السهل عبر الأجيال المختلفة إلا سلكوه واتبعوه وابتكروه، فرحمهم اللّٰه وأجزل ثوابهم وغفر لهم الزلات.

وسلفنا الصالح من النحاة كانوا يفرقون هنا بين أمرين، بين تأليف الكتب المختصرة والمتون الموجزة والمنظومات المكثفة المادة للمبتدئين وبين تأليف الموسوعات اللغوية والنحوية، فكانوا يؤلفون للمتخصصين في النحو والعلماء عامة المؤلفات الضخمة التي تشبه بحارًا متسعة ومحيطات عميقة، وغابات من الحدائق الغناء والمروج الخضراء والبساتين المختلفة الأشجار والنباتات والحقول المنتجة والمشاريع الكبيرة المليئة بكل أنواع الثمار والفاكهة اللذيذة الطيبة والروائح العطرة الزكية. ويؤلفون للشداة والناشئة من المبتدئين متونًا ومختصرات ومنظومات تعرض عليهم القواعد الأولى والمسائل الأساسية والأصول الكلية للنحو والعربية، التي تصحح النطق وتقي اللسان وتصونه من الخطأ في الكلام والقراءة، واليد في الكتابة، والعقل في الفهم، فقد ألفوا في هذا الشأن أكثر من ثلاثين متنًا ومختصرًا ومنظومة، ومن أشهرها وأبرزها وأكثرها تداولًا: ملحة الإعراب للحريري، والألفية في النحو والصرف لابن مالك، والآجرومية لابن آجروم الصنهاجي، والأزهرية للشيخ/ خالد الأزهري والمفصل للزمخشري، وقطر الندى وبل الصدي، وشذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام الأنصاري، والجمل للزجاجي ... وغير ذلك مما ألف متلاحقًا في أمصار وأعصار مختلفة. وهذا يوضح بجلاء أن سلفنا الصالح من النحاة القدامى وعلماء العربية ظلوا طوال القرون الغابرة يقومون بواجبهم في تسهيل تعلم العربية وتيسير النحو وتجديد التأليف فيه، وتهذيب مناهج تدريسه وعرضه على الناس، مما ينفي عنهم نفيًا قاطعًا التهم الظالمة الباطلة التي أطلقها عليهم بعض الباحثين المعاصرين، بأنهم عقدوا العربية وقصروا في خدمتها، وزهدوا الناس فيها،

بكثرة الأبواب والتفريعات والصيغ الافتراضية التي لا تجري على الاستعمال اللغوي، والتأويل والعلل والأقيسة والتقديرات والعوامل ... ونحو ذلك[1]. فهذه التهم كلها – علم الله– مجرد دعاوى لا تقوم على حجة من منطق ولا دليل من واقع، بل ثبت عكس ذلك بأدلة لا تحصى، وحجج لا تستقصى. وقد دعا الجاحظ معلمي العربية منذ اثني عشر قرنًا إلى التسهيل والتيسير في كتابه البيان والتبيين، وطالبهم بتبسيط النحو للناشئة والاكتفاء بتعليمهم قواعده الأساسية التي تكفل لهم السلامة من اللحن في كتاب إن كتبته، وشيء إن وصفته، وشعر إن أنشدته، ويقول: «وما زاد على ذلك فهو مشغلة لها عما هي أولى به، وعويص النحو لا يجري في المعاملات، ولا يضطر إليه شيء»[2]، ومن الواضح أن هذا في حق الناشئة المبتدئين، وليس في حق العلماء المتخصصين الذين لهم شأن آخر.

ولهذا سيظل تيسير الطريق إلى تعلم العربية للناس واجبًا قائمًا في الحاضر والمستقبل كما كان قائمًا في الماضي، بل لعله أصبح أكثر ضرورة في هذا العصر الذي تزاحم العربية فيه لغات أعجمية كثيرة، وفّر لها أهلها إمكانات كبيرة ووسائل ضخمة.

وهذا هو التيسير الذي فهمه أسلافنا السابقون من علماء العربية، فالتزموا به قولًا وعملًا، مما يشهد لهم بالجد في العمل، وبذل كل جهد وإنفاق كل غال في البحث، والإخلاص لله في الأقوال والأعمال، وتيسير السبل إلى تعلم العربية لكل الناس، كل حسب قدراته ومستواه واستعداده بعيدًا عن التكلف والغلو والتعنت والإفراط والتفريط.

وأحسب أنه لا يغيب عن ذهن أحد أن بعض الباحثين المعاصرين حين يهجمون

---

(١) انظر: تيسير النحو التعليمي قديمًا وحديثًا مع منهج تجديده، للدكتور/ شوقي ضيف، ص ٣، نشر دار المعارف بمصر– القاهرة، ط ٣، بدون تاريخ.

(٢) انظر الموضع السابق، نقلًا عن البيان والتبيين للجاحظ ٢/ ١٣٣.

على النحاة من السلف - بحق وبغير حق- ويغالون في اتهامهم بوضع قواعد النحو ودقائقه ثم فرضها على الفصحاء من القراء والشعراء والخطباء[1] إنما يدعون المستحيل، وليست هذه الدعوى أكثر من صرخة في واد، أو نفخ في رماد، أو ضرب على حديد بارد، أو كما قال أخو العرب قديمًا:

كناطح صخرة يومًا ليوهنها فلم يضرها وأوهى قرنه الوعل

لأنه ليس ثمة باعث أو سبب أو دليل يحملهم على رمي أوائل النحاة بوضع تلك القواعد كلها جملة وتفصيلًا. وكأن أحدًا من العرب لم يعرب كلامه قط، بل كان الكلام العربي كله مبنيًا على السكون، أو كأن الإعراب كان «مسألة مواضعة بين الخاصة من العرب ثم بين النحاة من بعدهم»[2]، كما يدعي بعض المعاصرين بلا دليل أو حجة أو منطق.

والحق أن النحاة من السلف كان لهم عمل كبير لا ينكر في تنسيق ما استنبطوه من قواعد العربية، التي استخرجوها من مصادر لا يرقى إليها الشك والظن والوهم. ومن هنا نعلم أن عمل النحاة في تثبيت مقاييسهم وإقرار قواعدهم وقوانينهم وضوابطهم التي بنوها على الكثير الشائع الغالب من فصيح كلام العرب وعلى رأسه القرآن، يظل هذا العمل أسمى من أن يُتَّهم، وأوثق من أن يُجرّح، وأرفع من أن يطعن فيه طاعن مدع في العصر الحديث. فلم تكن المقاييس والقواعد والقوانين التي

(١) بعض المعاصرين أنكروا وجود نظام الإعراب في العربية كالدكتور/ إبراهيم أنيس في كتابه: من أسرار اللغة، ص ١٢٥، وغيره، وقد رد عليهم أستاذنا الدكتور/ عثمان الفكي بابكر ردًا قويًا شاملًا شافيًا كافيًا مطولًا في بحثه: الاستشهاد في النحو العربي، مرجع سابق، ص٤٨ وما بعدها، وانظر أيضًا: قضايا ومشكلات لغوية، لأحمد عبد الغفور عطار، ص ٩٤ وما بعدها، نشر دار تهامة بجدة- السعودية، ط/ ١، سنة ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م، الكتاب رقم (٥٤) من سلسلة الكتاب العربي السعودي، وما كتبه الدكتور مصطفى محمد الفكي عن تيسير النحو في: المدرسة الظاهرية، أثرها في النحو واللغة، مرجع سابق، ص ١٩١ وما بعدها.

(٢) هذه عبارة الدكتور/ إبراهيم أنيس في كتابه: في اللّهجات العربية، ص ٤٨.

وضعها نحاة العربية والتزموا اتباعها إلا صورة صادقة التعبير عن طبيعة اللغة العربية الفصيحة في مبناها ومعناها وسائر مظاهرها[(١)] .

على أنني لا أنكر تشدد بعض متأخري النحاة في تطبيق ما يختارونه من آراء في القواعد النحوية ، فمن غير المستبعد أن بعضهم بالغ في التمسك بمنهجه المعياري ، بقصد إبعاد اللحن عن قراءة القرآن ، وتعليم من يرغب في تعلم العربية ، ومن آثار هذا التشدد أن بعض أصحابه لم يتحرجوا من رمي بعض فحول الشعراء باللحن غير مبالين بضرورة شعرية ملجئة ، وأبعد من هذا إنكار بعضهم ما لم يصح عنده سنده ، وخفي عليه وجهه من قراءات قرآنية ، كما روي عن المبرد من اعتراضه على قراءة حمزة بجر (الأرحام) من قوله تعالى : ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامِ﴾ [سورة النساء ، آية : ١] ، حتى قال إنه لو صلى خلف إمام يقرأ بها لقطع صلاته وأخذ نعله وانصرف . واعتراضه كذلك على قراءة حمزة والكسائي بإضافة (ثلاث مائة) إلى (سنين) في قوله عز وجل : ﴿وَلَبِثُواْ فِى كَهْفِهِمْ ثَلَٰثَ مِاْئَةٍ سِنِينَ وَٱزْدَادُواْ تِسْعًا ﴿٢٥﴾﴾ [سورة الكهف ، آية : ٢٥] ، حتى قال : « هذا خطأ في الكلام غير جائز ، وإنما يجوز في الشعر للضرورة ...»[(٢)] ، فهذا غلو لا ريب فيه ، وجرأة منه في تحكيم ما يراه من قياس ، وهو مسلك مرفوض ؛ إذ لا يقبل من أحد تلحين القراء الأئمة بلا تفريق بين القراءات المتواترة والشاذة ، بالرغم من إجماع النحاة على أن القرآن الكريم بجميع قراءاته المتواترة والشاذة حجة قاطعة في النحو واللغة ؛ إذ لم تحفظ ذاكرة التاريخ الإنساني كتابًا أوثق من القرآن ، ولا أجلى للعمى ، ولا أنفى للشك والريب منه : ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴿٢﴾﴾ [سورة البقرة ، آية : ٢] ، ولم يعرف تاريخ

---

(١) انظر المقدمة الجيدة التي كتبها الدكتور/ محمد إبراهيم البنا في أول نشرته لكتاب : الرد على النحاة لابن مضاء القرطبي ، ص١٦ وما بعدها .

(٢) المقتضب للمبرد ، ٢/ ١٧١. وقد أغلظ في الرد عليه ابن القاصح في شرحه على الشاطبية ص ٢٤، والشيخ/ علي النوري الصفاقسي في كتابه : غيث النفع في القراءات السبع ، ص ١٥٥، وابن عاشور عند تفسير هذه الآية في التحرير والتنوير. وفي ذلك تفصيل لا يتسع له المجال هنا .

توثيق النصوص نصًّا توفر له من أساب الرعاية والحفظ والضبط والتوثيق والنقل بالتواتر جيلًا عن جيل مشافهة وكتابة وتسجيلًا ما توفر لهذا الكتاب العزيز . فقد كتبت آياته بين يدي رسول اللّٰه ﷺ والقرآن ما يزال ينزل ، من قبل كتاب الوحي ، وحفظته الجموع الغفيرة في جميع الأعصار ، وتلك خصيصة اختص اللّٰه بها هذه الأمة وكتابها الخاتم .

ولهذا المسلك المرفوض نماذج عدة عند بعض النحاة خاصة في القرن الثالث الهجري وما بعده ، والحق أن هذا الأمر لم يقتصر على النحاة وعلماء العربية وحدهم ، بل عرف عن بعض الصحابة والتابعين والقراء والمفسرين والفقهاء وغيرهم من طوائف العلماء ، وهو أمر رفضه جمهور العلماء من النحاة وغيرهم ، ومن ثم لا يجوز اتخاذ هذا المسلك لهذه القلة من النحاة وغيرهم وسيلة للّهجوم على النحو والنحاة جملة ، كما يفعل بعض الباحثين المعاصرين .

ولقد رأيت أن أبتعد ببحثي هذا عن منهج أكثر البحوث اللغوية والنحوية والأدبية الحديثة ، التي يقوم غالبها على دراسة الجوانب التاريخية لعلوم العربية ، دون دراسة العلم نفسه في مسائله وقضاياه ومشاكله ، دراسة تطبيقية ، فقد لحظ الباحث على أكثر البحوث الحديثة في هذا الشأن اهتمامها بتاريخ العلوم ، وهو جانب مهم ولكن لا ينبغي الانشغال به عن دراسة العلوم ذاتها ، فبحوث الأدب مثلًا أصبحت في غالبها دراسة لتاريخ الأدب وعصوره ونظريات درسه ونقده ومدارسه عند القدماء والمحدثين من العرب والعجم ، ونظرية الانتحال والخلاف في عدد المعلقات وأصل تسميتها ، وقضية اللفظ والمعنى أو المضمون والشكل ... والانشغال بهذه القضايا وأمثالها عن دراسة الأدب ذاته في نصوصه بالحفظ والتذوق والفهم كما كان ذلك عند القدماء من السلف . وكذلك دراسة اللغة عند أكثر المحدثين أصبحت دراسة لنظريات نشأة اللغة الإنسانية وكيفية نشأة اللغة وتطورها عند الطفل ومدارس علم اللغة الحديث ونظريات علم الدلالة عند الغربيين وغيرهم وتاريخ اللغات السامية وتقسيم اللغات

وتوزيعها إلى أسر وفصائل ومجموعات ، ونظريات الأعاجم في علم الأصوات ... ونحو ذلك ، في حين كانت دراسة اللغة عند العلماء حفظًا لمتونها ونصوصها ومعاجمها ، وفهمًا لمعاني الألفاظ والعبارات والأساليب ودلالاتها الأصلية والطارئة ... وكذلك دراسة النحو والصرف أصبحت عند جمهور المحدثين دراسة يهيمن عليها الاهتمام بتاريخهما ، فلا تتجاوز في كثير من الأحيان الكلام عن نشأتهما وتطورهما ورجالهما في كل عصر ، وذكر الخلاف في أصل النحو العربي وواضعه وإثارة غبار من الشبهات حول علاقته المزعومة المتوهمة أو المتخيلة بنحو لغات أخرى لا صلة له بها من قريب أو بعيد ، وغير ذلك من القضايا التي أخذت حيزًا أكبر مما تستحق على حساب دراسة مسائل النحو والصرف دراسة تطبيقية بمناقشتها وفهمها وهضمها . ولا أدري من الذي وجه الدراسات الحديثة هذه الوجهة التي لا أرى لها كبير فائدة . أما هذا البحث فلم يغفل الجوانب التاريخية ، فقد تتبع نشأة النحو وتطوره حتى اكتماله بوضع أصوله الكلية وقواعده العامة في ظلال القرآن الكريم وقراءاته وتفسيره والحديث الشريف وشرحه ، اعتمادًا على كلام فصحاء العرب نثرًا وشعرًا ، حتى أصبح النحو علمًا مستقلًّا بفضل جهود علماء القرنين الأول والثاني من الهجرة النبوية الشريفة على صاحبها أفضل الصلاة وأتم التسليم ، ابتداءً من أبي الأسود الدؤلي وطبقته وتلاميذه إلى الخليل بن أحمد الفراهيدي وطبقته وتلاميذه وعلى رأسهم سيبويه . ولكن لم يتوقف البحث عند هذا الحد ولا ركّز كثيرًا على هذا الجانب ، كما لم يكتف بالدراسة النظرية للتأويل النحوي وغير النحوي ، بل أوجز ذلك كله قدر الإمكان ، وتجاوزه إلى الدراسة التطبيقية لمسائل التأويل النحوي لوجوه القراءات القرآنية في كتاب سيبويه ، وتتبع بالبحث والدراسة والنقد مواقف النحاة والمفسرين وآراءهم فيه منذ زمن سيبويه إلى اليوم .

ولعله مما لا شك فيه أن هذه الدراسة التي أتقدم بها اليوم تعد تسجيلًا لخطوات نشأة التأويل النحوي في ظل القرآن الكريم وقراءاته وتفسيره ، وبيانًا لتطوره وتدرجه

واستقراره على مدى القرون الثلاثة عشر الماضية ، ثم بيان غلو بعض المعاصرين في رفضه بالكلية ومناقشة وجهات نظرهم ودوافعهم وأهدافهم في ذلك . وفضلًا عن ذلك فإن في هذا البحث كشفًا عن منابع النحو العربي ومصادره الأصلية التي اعتمد عليها واستمد منها ، ومع ذلك لا أدعي الكمال فيما قمت به من مناقشة الآراء والخلافات والمذاهب حول مسائل التأويل النحوي لوجوه القراءات القرآنية في الكتاب ، التي حاولت إحصاءها ودرسها ونقدها ، ولا فيما انتهيت إليه من آراء وخلصت إليه من مواقف وانتهيت إليه من نتائج ، غير أني حاولت بذل كل ما أملك من جهد في الاحتكام إلى أسلوب القرآن الكريم وقراءاته في دراسة قوانين النحو وأصول النحاة التي بنوا عليها عملهم ، ما استطعت إلى ذلك سبيلًا ، وذلك وفاءً مني بحق البحث في الصبر والجلد ، فلم أدخر وسعًا ولا طاقة ولم آل جهدًا في محاولتي هذه لتقديم صورة واضحة السمات ، بينة القسمات ، كاملة المعالم عن التأويل النحوي ، راجيًا من المولى القدير أن يجعل هذا البحث وافيًا بغرضه ، خادمًا لنحو العربية في جانب من جوانبه ، وأن يكون داعيًا إلى ضرورة وجوب الاحتكام لأسلوب القرآن الكريم بجميع قراءاته المتواترة وغير المتواترة في كل ما يعرض له الدارسون من قوانين النحو وآراء النحاة ومذاهبهم ، لأن القرآن الكريم ثروة لغوية جديرة بالدرس والتحليل وبذل الجهود في خدمته والإفادة منه إلى يوم القيامة ، ففيه ما يكفي لتأييد النحو ودعم قواعده وشواهده الأخرى .

وبهذا نصل إلى اليقين في أن النحاة القدامى لم يكن لهم من غرض إلا خدمة هذا الكتاب العزيز في لفظه ومعناه ، وبناء قواعد العربية عليه ، ليسير الناس على هداه في التعبير والأسلوب والفهم ، كما يسيرون على هداه في التصور والسلوك والآداب .

هذا ما انتهي إليه البحث ، ومما يزيدني يقينًا بصحته وأهميته وضرورة تأكيده أنه نبه عليه وأشار إليه الأعلام الكبار من علماء العربية المعاصرين ممن عرفوا بالصدق في العلم والجد في البحث والعدالة في الأحكام ، من أمثال الشيخ العلامة محمد

الطاهر بن عاشور، الذي يقول: «... ولقد رأيت الناس حول كلام الأقدمين أحد رجلين، رجل معتكف فيما شاده الأقدمون، وآخر آخذ بمعوله في هدم ما مضت عليه القرون، وفي كلتا الحالتين ضر كثير، وهناك حالة أخرى ينجبر بها الجناح الكسير، وهي أن نعمد إلى ما شاده الأقدمون، فنهذبه ونزيده، وحاشا أن ننقضه أو نبيده، علمًا بأن غمط فضلهم كفران للنعمة، وجحد مزايا سلفها ليس من حميد خصال الأمة، فالحمد لله الذي صدق الأمل، ويسر إلى هذا الخير ودل»(١).

ويقول العلامة الدكتور/ عبد الله الطيب، وهو يتحدث عن هذه القضية: «كان الجيل الأول ممن تلقوا التعليم الاستعماري الجديد قد سبق لهم درس القرآن وتحصيل حسن من العربية، وقع عندهم إعجاب بأساليب الأفرنج واعتقاد تفوقها، ومع ذلك كانوا ذوي شعور قوي بالانتماء إلى الحضارة التي هم بنوها، ورجاء عظيم أن ينهضوا بها من طريق إدخال بعض الأساليب العصرية فيها، فاستحدثوا أساليب جديدة في درس الأدب، مدارها على درس تاريخ الأدب وانتقاد مشاهير الأدباء على طريقة الأفرنج في درس أدبائهم ونقدهم... واستحدثوا أساليب جديدة في درس النحو مدارها على التبسيط... وقد تصرم عهد هذا الجيل الأول وتصرمت معه النهضة التي نهضها، وكانت ثمرة تبسيط النحو ضياعه، وثمرة الحفظ للشعر وللقرآن من قبل ودرس تاريخ الأدب أن صار العلم بالأدب علمًا بنتف منه، وهذه النتف تحفظ عن ظهر القلب من أجل الاختبارات المدرسية، وليس فيها من كبير فائدة، لا من حيث التذوق الأدبي ولا من حيث زيادة المعرفة باللغة وآدابها ...»(٢).

ويقول الأستاذ المحقق/ عبد السلام محمد هارون في تقديمه للكتاب: «ومهما

---

(١) من مقدمة تفسيره التحرير والتنوير، ١/ ٧.

(٢) من مقال له بعنوان: ضرورة الرجوع إلى القرآن في التعليم، نشرته مجلة (التأصيل) التي تصدرها إدارة التأصيل بوزارة التربية والتعليم العالي والبحث العلمي، ص٣٢ وما بعدها من العدد الأول الصادر في الخرطوم -السودان بتاريخ ديسمبر ١٩٩٤م.

يكن من شيء فإن تعاقب الأجيال وتعاقب العلماء على خدمة هذا الكتاب ، وما حفظته دور الكتب من مخطوطات كتب النحو ، وما نشر العلماء من التراث النحوي ، وما أثير حول الكتاب من مناقشات ومجادلات في مختلف كتب العربية بله كتب الثقافة الإسلامية ، إن كل أولئك بالإضافة إلى ما أشرت إليه من قبل وهو ضرورة التمرس بأسلوب الكتاب وتعرف مصطلحاته - يجعل من قراءة كتاب سيبويه متعة نافعة أو نفعًا ممتعًا ، ويضع أساسًا سليمًا للدراسات النحوية المعاصرة التي كثيرًا ما انحرفت - بغرورها- عن جادة السبيل ؛ لأنها لم تقف وقفة الخشوع إزاء الجهد العبقري الجبار ، لتزن ما صنع الأسلاف وزن الحق ، وتقدر صدقهم وذكاءهم في عدل وإنصاف »(١) .

وبناءً على ما تقدم يجب على أهل العربية في هذا العصر أن يتجهوا أولًا إلى تصحيح مسار الدراسات النحوية واللغوية لتتجه إلى الوجهة الصحيحة وهي البناء على ما أشاد السلف السابقون ، لا إلى النقد بالباطل والنقض ومحاولة هدم ما بناه الأقدمون ، وطمس ما رسموه ومحو ما أسسوه وخلط ما ميزوه وحرروه من قواعد النحو وقوانينه ومسائله ، وهذه هي قضية هذا البحث(٢) .

---

(١) من تقديم نشرته للكتاب ١/٣٣- ٣٤.

(٢) اعترف الدكتور/ شوقي ضيف رئيس مجمع اللغة العربية بالقاهرة في الوقت الحالي بفشل جميع المحاولات العصرية لتجديد قواعد العربية وتطويرها وتبسيطها ، وتيسير صعاب النحو المزعومة ، من دون أن يبدي سببًا لهذا الفشل الكبير الشامل ، وأبدى حيرته الشديدة من قدرة مناهج قدامي النحاة في الإيفاء بمتطلبات تعلم اللغة العربية وتعليمها ، كما أبدى حيرته من فشل جميع محاولات التجديد والتطوير والتيسير مع أنها - كما يقول الدكتور- تقوم على نتائج بحوث علم النفس والتربية ، وتبني على المناهج الحديثة في تعليم اللغات . ويبدو للباحث أنه يعني بذلك ما عند الأفرنج ، وينسى الأستاذ الكبير أن ما يصلح للغة أو اللغات الأعجمية من مناهج قد لا يصلح بالضرورة للغة العربية ، ولا أدري كيف يغفل دعاة التجديد - وشوقي ضيف واحد منهم- أنهم أنفسهم لم يحسنوا العربية تكلمًا وكتابة ومنهج تفكير إلا لأنهم تعلموها من خلال المناهج القديمة في الأزهر وغيره من معاهد التعليم ، وأن المناهج الحديثة ما برحت تزيد القدرات اللغوية عندنا ضعفًا على ضعف ، وهذا وحده كان =

ومهما يكن من شيء فإن كنت قد وفّيت هذا البحث حقه وأنصفت علماء السلف الأجلاء، فذلك ما قصدت إليه، وأجهدت نفسي من أجل رسم خطوطه ونسج خيوطه، وإن يكن غير ذلك فمرجعه إلى الجهد البشري المحدد، ولا شك في أن عمل الإنسان معرض دائمًا للخطأ والنسيان والقصور إلا من عصمه اللّه جلت قدرته، وعسى أن يكون حسن نيتي شفيعًا لي عند الذين نقدتهم من الباحثين المعاصرين وغيرهم، فاللّه وحده يعلم أني ما أردت إلا الإصلاح، وما قصدت إلا خدمة العلم الشريف، والدفاع عن حرمة النحو وكرامة النحاة، فالحق بيّن لمن التمسه والمنهج واضح لمن أراد أن يسلكه، والرجوع إلى الحق خير من التمادي في الباطل. وفي سبيل اللّه وحده والدفاع عن حرمة لغة كتابه العزيز، وأهلها الذين أفنوا أعمارهم في خدمتها، ما بذلته من جهد مضن في إعداد هذه الدراسة وتحريرها وتهذيبها، ولا أدعي أنني أشبعت هذا الموضوع بحثًا وتمحيصًا أو قتلته دراسة حتى نضج، فإنه ما يزال يتقبل النظرة الفاحصة من كل دارس وباحث وعالم، ولكنني حاولت جهد إمكاني أن يكون قريبًا من الكمال، محققًا لي تقديرًا مستطابًا، ودعاءً مستجابًا؛ لأني ما ابتغيت بهذه الدراسة إلا وجه اللّه تعالى راجيًا من المولى عز وجل أن أكون واحدًا من طلبة العربية الذين أخلصوا للّه الدين القيم في خدمتها، وآمنوا إيمانًا كاملًا بأصالة لغة القرآن الكريم وصدق قواعدها وقوانينها وأساليبها، واعتدّوا بأصول كتب النحو دراسة ومنهجًا وعمدة في البحث، وتبيّنوا أن علماء العربية من السلف كانوا قدوة وأمثلة ومنارات يهتدى بهم؛ لأنهم جمعوا بين العلم القويم والدين المستقيم، وساروا على نهج صاحب الخلق العظيم، فأكدوا بذلك أن النظر الثاقب والفكر المستنير بنور الإيمان والهدى والقرآن، والجهد الخالص من شوائب حظوظ

= يكفي لردع دعاة التجديد عن دعواتهم وردهم إلى المنهج المجرب نفعه في تعلم العربية وتعليمها، وليتهم يفعلون. انظر تيسير النحو التعليمي قديمًا وحديثًا ص٤ – ٥، ومذكرات الدكتور/ شوقي ضيف بعنوان (معي) ١/ ٢٧، نشر دار المعارف بمصر، القاهرة، سنة ١٩٨٤م.

النفس ... لا تطفئها تيارات حادثة وبدع مستحدثة لا تقوى تقوم بنفسها ولا تستطيع الدفاع عن كيانها وإثبات دعاواها والثبات على مناهجها المتنكبة وطرائقها الملتوية ودعواتها الزائفة وادعاءاتها الباطلة ومزاعمها الغريبة واتهاماتها الآثمة وحججها الداحضة وشعاراتها الجوفاء، ولو أنها عريضة براقة، فهي كسراب بقيعة يحسبه الظمآن ماءً إذا جاءه لم يجده شيئًا، إذ لا فائدة فيها للعربية وأهلها البتة، اللهم إلا فائدة إثباتها يقينًا أن النقد مفيد ولو كان هدامًا مغرضًا هدفه الدعاية الكاذبة ومحاولة امتطاء صهوة الشهرة والبروز والظهور وادعاء العبقرية، والذكاء؛ وذلك أن عملًا جادًّا صادقًا أصيلًا كتراث العربية والإسلام لا يهدمه النقد المغرض كما لا يضر السحاب نباح الكلاب، فالقافلة تسير والكلاب تعوي، بلى يعطيه مزيدًا من الكشف والإيضاح والبيان عن قوته وأصالته ونقائه وصفائه وعطائه الثر المستمر، شأنه في ذلك شأن الجوهر الحر الأصيل كلما اصطلى بالنار واشتد عليه الأوار، زاد صفاؤه وتخلص من الشوائب وبان جوهره الأصيل وأصله الثمين الخالي من كل كدر ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِي ٱلسَّمَآءِ ﴿٢٤﴾ تُؤْتِىٓ أُكُلَهَا كُلَّ حِينٍۭ بِإِذْنِ رَبِّهَا ۗ وَيَضْرِبُ ٱللَّهُ ٱلْأَمْثَالَ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ ﴿٢٥﴾ وَمَثَلُ كَلِمَةٍ خَبِيثَةٍ كَشَجَرَةٍ خَبِيثَةٍ ٱجْتُثَّتْ مِن فَوْقِ ٱلْأَرْضِ مَا لَهَا مِن قَرَارٍ ﴿٢٦﴾ يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱلْقَوْلِ ٱلثَّابِتِ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِى ٱلْءَاخِرَةِ ۖ وَيُضِلُّ ٱللَّهُ ٱلظَّٰلِمِينَ ۚ وَيَفْعَلُ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ ﴿٢٧﴾﴾ [سورة إبراهيم، الآيات: ٢٤-٢٧]، ﴿كَذَٰلِكَ يَضْرِبُ ٱللَّهُ ٱلْحَقَّ وَٱلْبَٰطِلَ ۚ فَأَمَّا ٱلزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَآءً ۖ وَأَمَّا مَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ فَيَمْكُثُ فِى ٱلْأَرْضِ ۚ كَذَٰلِكَ يَضْرِبُ ٱللَّهُ ٱلْأَمْثَالَ﴾ [سورة الرعد، آية: ١٧]، ﴿وَلِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِۦ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَلَٰكِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [سورة المنافقون، آية: ٨].

وقد اتبعت في كتابة هذا البحث مناهج عدة يمكن تسمية مجموعها بالمنهج التجميعي الانتخابي، وذلك لأني أجمع الآراء المختلفة في كل مسالة ثم أكر عليها بالدراسة والنقد والتحليل. وأخيرًا أخلص إلى الانتخاب والاختيار وترجيح ما يبدو لي

راجحًا مع ذكر المرجح أو المرجحات إذا وجدت وإلا اكتفيت بالعرض والتحليل والنقد من دون ترجيح، إذ لا ترجيح بلا مرجح في البحث العلمي. وإذا كنت قد اتبعت هذا المنهج في جميع فصول البحث بصفة عامة، فقد اتبعت بصفة خاصة المنهج الإحصائي الاستقرائي في جمع مواضع التأويل النحوي لوجوه القراءات في كتاب سيبويه، وكذلك في جمع مواقف النحاة والمفسرين منه وآرائهم فيه، من كتب النحو والتفسير وإعراب القرآن وتوجيه القراءات وتعليلها وغير ذلك. ثم اعتمدت على المنهج التحليلي الاستنباطي الموضوعي في دراسة أقوال العلماء ونقدها واستنتاج المواقف والآراء منها، كما التزمت المنهج التاريخي المقارن في عرض المواقف والآراء، مراعيًا تسلسلها التاريخي، وإفادة اللاحق من السابق منها، وتصويب بعضها بعضًا ونقدها والرد عليها، ومن ثم سرت في البحث سيرًا زمنيًّا تاريخيًّا، فبعد أن ألقيت في الفصل الأول بعض الأضواء الكاشفة على نشأة النحو وتطوره وأسباب ذلك ودواعيه وظروفه وأوّل من وضعه، مشيرًا - في اقتضاب - إلى الجهود الكبيرة التي بذلها علماء العربية في خدمة القرآن الكريم بتوثيق نصه في جميع قراءاته والإسهام في تحليل نصوصه وآياته وكشف أساليبه في التعبير وفي الدلالة على المعاني، تناولت تعريف النحو وموضوعه وفائدته ومنزلته بين علوم العربية الأخرى وأهميته ومكانته بين علوم الإسلام وصموده في وجه دعوات التجديد والتطوير والتبسيط وما إلى ذلك في كل عصر، وعلاقته بعلمي القراءات والتفسير، ذاكرًا أبرز المفسرين المهتمين بالبحوث اللغوية والنحوية في تفاسيرهم على مدى عصور التراث الإسلامي المتعاقبة - ثم ختمت هذا الفصل بذكر نبذة قصيرة عن سيبويه وكتابه. ولما كان اللحن في قراءة القرآن هو السبب المباشر في نشأة النحو، لم يكن لي بد من أن أعرض في هذا الفصل لمعناه وتاريخ ظهوره وتعرف أسبابه ودواعيه وذكر نماذج منه في قراءة القرآن الكريم وغيره في غير تطويل، وبذلك تم هذا الفصل في سبعة مباحث.

ثم أشرت إلى الأثر الكبير الواضح والتأثير البين الظاهر للقرآن الكريم وقراءاته وتفسيره في تنمية الدرس النحوي وتطويره وإنضاجه ، وأن القراءات القرآنية في الواقع قد أثارت همم العلماء لتتبع اللَّهجات العربية المختلفة ، وما قد يطرأ على الألفاظ العربية من تغيير بإبدال أو حذف وإعراب وبناء ، وبهذا أقاموا علم القراءات على أسس علمية متينة وضعت حدًّا للتقوّل والطعن والاعتراض ، وكان للقراءات القرآنية المختلفة أثر لا ينكر في كثرة الخلافات النحوية والاتجاهات المذهبية ، كما كان كثير من وجوهها سببًا للتأويل بالتقدير والحذف والتقديم والتأخير والتعليل والقياس ، وهذا كله في الفصل الثاني الذي خصصته للحديث عن التأويل ، مفهومه وآراء العلماء فيه ، متناولًا ظاهرة التأويل في التراث الإسلامي ، ومعناه في اللغة واشتقاقه ومفهومه عند طوائف علماء الإسلام ، وآراءهم فيه ومواقفهم منه ، وأثره في العلوم والفنون المختلفة ، وعلاقته بالمعنى والتفسير ، وقد خصصت مبحثًا في هذا الفصل للتأويل النحوي ، مبينًا فيه مفهومه ونشأته وتطوره وأسبابه ودواعيه وآراء النحاة فيه قديمًا وحديثًا ، رافضًا دعوات بعض الباحثين المعاصرين إلى حذفه من النحو بالكلية مع العوامل والعلل والقياس والتقدير ، موضحًا سبب هذا الرفض ، مؤكدًا أن للتأويل النحوي أسبابًا وأهدافًا ودواعي مقبولة أحيانًا ، لتصحيح معنى أو اطراد قاعدة عامة في كلام العرب ؛ لأن الإعراب فرع المعنى الذي هو وجهة النحوي في إعرابه للقرآن الكريم وغيره حتى لا يتعارض الإعراب مع روح النص القرآني وأهدافه وتشريعاته وأحكامه وآدابه . وقد أكدت في هذا المبحث أن القرآن الكريم هو الأصل الأول من أصول النحو وقواعده ومسائله وقضاياه التي منها قضية التأويل ، بما لا يدع مجالًا للشك في ذلك ، وأنه إذا وردت بعض كلمات في القرآن الكريم قرئت بوجه يخالف المعهود في أسلوب الأداء العربي الذي بنيت عليه قواعد النحو ، فذلك لحكمة بالغة كالاختصار والإيجاز والتفنن في أسلوب التعبير ، وتنبيه الأذهان للتأمّل والتدبر ولفت الأنظار إلى بعض الأمور التي لها أهمية خاصة في التشريع الإسلامي والهدي القرآني ،

وبذلك كان القرآن خير حافظ للعربية بفضل اللّٰه تعالى جده ، ثم بفضل عناية القراء الشديدة وتدقيقهم البالغ حدًّا في الضبط والرواية شفاهة وكتابة .

أما بقية فصول البحث الخمسة فكانت دراسة تطبيقية لما تقدم من الدراسة النظرية في الفصلين الأول والثاني على مواضع التأويل النحوي لوجوه القراءات القرآنية في كتاب سيبويه ودراسة تحليلية نقدية لمواقف النحاة والمفسرين منها وبيان آرائهم فيها . وكان منهجي في كل فصل منها أن أبدأ بعرض المسألة النحوية التي بنى عليها سيبويه تأويله لوجه من وجوه القراءات في الآية المعينة ، ثم ذكر خلاصة آراء النحاة فيها إذا كانت من المسائل الخلافية في النحو ، ثم عرض تأويل سيبويه لوجه القراءة موضع التأويل ، من الكتاب ، مع ذكر الوجوه الأخرى من القراءة إن وجدت ثم شرح وتحليل ما قاله سيبويه بعد نقل نصه كاملًا من الكتاب ، مستعينًا في الشرح والتوضيح والتحليل بما قاله النحاة حول كلام سيبويه وفهمهم له ، ثم عرض مواقف النحاة والمفسرين منه وذكر آرائهم في تخريج وجه القراءة موضع التأويل ، مع ترتيب المواقف والآراء ترتيبًا تاريخيًا مقارنًا ودراستها دراسة نقدية تحليلية تنتهي إلى الاستنباط والاختيار والترجيح ما أمكن ذلك .

وقد اضطررت في بعض الفصول إلى عقد مباحث خاصة لمناقشة آراء بعض الباحثين من القدماء والمحدثين في تأويل سيبويه لوجه إحدى القراءات في الآية ، إذا رأيت ذلك ضروريًا ؛ لكثرة الكلام أو خروج بعض الباحثين عن المنهج العلمي الموضوعي في نقد كلام سيبويه ، أو لغير ذلك .

هذا ما كان من أمر المنهج العلمي المتبع في كتابة هذا البحث ، وتقسيماته المتمثلة في فصوله ومباحثه التي اقتضاها هذا المنهج الذي تضمنته خطة البحث ، والذي رأيت أنه يحقق أغراضه ويوصل إلى أهدافه وغاياته ، هذا عدا مسائل أخرى تفرعت من فصول البحث تعم الحاجة إلى تبيينها وإن بعدت عن المقصود الأصلي منه ، ولكن الشيء قد يذكر بالشيء ، وتصح الإضافة بأدنى مناسبة في الزي والفي ،

وهي نبضات وخواطر ومشاعر قد يعوزها الترتيب والتنسيق ، ولكن أرجو اللّٰه وأسأله ألا يعوزها الصدق والتوفيق .

وقد خرجت الآيات القرآنية الواردة في البحث بذكر أرقامها ونسبتها إلى سورها ، وكذلك الأحاديث النبوية الشريفة والآثار بذكر رواتها من أهل الحديث ومواضعها من كتب السنة المطهرة ، كما عُنيت بالشواهد الشعرية الواردة في البحث فنسبتها إلى قائليها إذا عرفتهم ، مع شرح ما يحتاج إلى شرح منها ، وذكر مضمونها والإشارة إلى قصائدها ومناسباتها ما أمكن ذلك ، مع التوضيح التام لموضع الاستشهاد النحوي في كل شاهد . وترجمت لأكثر الأعلام الواردة أسماؤهم في البحث ترجمة مختصرة موجزة مع ذكر مصادر الترجمة ليرجع إليها من أراد التوسع فيها من الباحثين ، عدا المعروفين من الصحابة كالخلفاء الأربعة ، والأئمة الأربعة وأمثالهم ، وعدا من وردت أسماؤهم داخل النصوص المنقولة المحصورة بين علامتي تنصيص ، وعدا الأحياء من المعاصرين ، فلم أر ضرورة لترجمة هؤلاء . ووثقت مصادر البحث في الهوامش ، بذكر اسم المصدر وصاحبه والناشر ومكان النشر وتاريخه ورقم الطبعة -إذا وجدت- والجزء أو الأجزاء إذا اقتضى الحال ، وذلك عند ذكر المرجع لأول مرة ثم في فهرس المصادر . ثم ختمت البحث بالفهارس العلمية للآيات القرآنية مرتبة على سورها ترتيب المصحف الشريف ، والأحاديث النبوية والآثار مرتبة على حروف الهجاء ترتيبًا ألفبائيًا بحسب الحرف الأول من كل حديث أو أثر ، والشواهد الشعرية مرتبة ترتيبًا ألفبائيًا على حرف الروي لكل بيت ، ثم فهرس المصادر التي تكرر الرجوع إليها في البحث مرتبة ترتيبًا ألفبائيًا على أوائل أسماء الكتب والمراجع لا على أسماء المؤلفين ، وذلك بإلغاء (ال) هذا إلى جانب الفهرس المفصل لموضوعات البحث .

واللّٰه سبحانه وتعالى أسأل أن يجعل سعيي هذا مشكورًا ، وجهدي في هذا الجمع والترتيب والتنسيق – وإن كنت مقلًّا– مبرورًا ، ويتوب علي وعلى سائر العصاة والمذنبين فيما فرط منا من السيئات والذنوب توبة لا يصيبنا بعدها نصب ولا يمسنا

فيها لغوب ، وحسبي بعد ذلك أن أدعو اللّٰه تعالى ألا يصرف من نيتي شيئًا إلى غيره ، وأن يوفقني كي لا أبتغي بما سطرته إلا وجه اللّٰه والدار الآخرة ، فإن من كان همه هناك ، كان في شغل شاغل عن مدح المادحين وقدح القادحين ، و : ﴿إِنْ أُرِيدُ إِلَّا ٱلْإِصْلَـٰحَ مَا ٱسْتَطَعْتُ ۚ وَمَا تَوْفِيقِىٓ إِلَّا بِٱللَّهِ ۚ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾ [سورة هود ، آية : ٨٨] . على أنني في ختام هذه المقدمة أعيد ما قدمته من أني لا أدعي أن الكمال الذي نشدت قد تحقق ، وحسبي أني لم آل جهدًا ، ولم أدخر وسعًا وإن كان جهد المقل وغاية وسع المستطيع ، ورحم اللّٰه العماد الأصفهاني حيث يقول : « إني رأيت أنه لا يكتب إنسان كتابًا في يومه إلا قال في غده : لو غيّر هذا كان أحسن ، ولو زيد هذا لكان يستحسن ، ولو قدم هذا لكان أفضل ، ولو ترك هذا لكان أجمل ... وهذا من أعظم العبر ، وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر ...»(١) .

وبعد فإن كان لا يراد من الشكر توفية حق وقضاء دين وجزاء إحسان ، فإني أتقدم بالشكر الجزيل والعرفان الجليل والقدر العظيم إلى من شرفني اللّٰه بالتلمذة له أستاذي العلامة المفضال الأستاذ الدكتور/ مصطفى محمد الفكي ، رئيس قسم الدراسات النحوية واللغوية وأستاذ العربية بكليتها في جامعة أم درمان الإسلامية ، الذي كان وما يزال المفزع الذي أفزع إليه والجبل الذي آوي إليه كلما وقفت في سبيل بحثي مشكلة أو استعصت عليّ مسألة أو ترددت في قضية علمية ، وقد كان ما أفدته من خلقه ودينه وحسن عشرته وطيب معاملته لطلبة العلم في مكتبه بالكلية ومنزله العامر ، وجميل توجيهه لا يقل عما أفدته من غزير علمه وفريد أدبه وعلو همته في البحث وطول صبره

(١) تنسب هذه الكلمة في أكثر المراجع إلى عماد الدين ، أبي عبد اللّٰه محمد بن محمد بن حامد ، المعروف بالعماد الأصفهاني ، الكاتب ، صاحب كتاب (خريدة القصر وجريدة العصر) ، ولكن يبدو أن الصحيح نسبتها إلى القاضي الفاضل ، ويدل على ذلك ما جاء في إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين ، للسيد المرتضي الزبيدي ١/ ٣، نشر دار إحياء التراث العربي ، بالقاهرة ، بدون تاريخ ، حيث جاء فيه ما نصه : « كتب القاضي الفاضل إلى العماد الأصفهاني معتذرًا عن كلام استدركه عليه : « إنه وقع لي شيء ولا أدري أوقع لك مثله أم لا ؟ وذلك أني رأيت أنه لا يؤلف إنسان ... إلخ » .

على الدرس وسعة صدره في المناقشة ولصيق متابعته منذ أن تولى الإشراف على هذا البحث وتوجيه صاحبه، وتسديد أخطائه وتصويب هفواته وتقويم اعوجاجه وإزالة أغلاطه ... ولا أطمع أن أوفيه حقه فذلك ما لا سبيل إليه، شكر اللّٰه له وأثابه وجزاه عني وعن العلم وطلبته خير الجزاء يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى اللّٰه بقلب سليم، وحفظه اللّٰه ورعاه وأمد عمره في خدمة العلم الشريف وأهله ونفع به وبعلمه، و:

لو كنت أعرف فوق الشكر منزلة أوفى من الشكر عند اللّٰه في الثمن
أخلصتها لك من قلبي مهذبة حذوًا على مثل ما أوليت من حسن

وليس شكري له بمحمّل إياه وزر ما اقترفت من أخطاء في هذا البحث، فأنا المسئول عما قد يقع فيه من هنات وزلات وأخطاء، والإنسان خطاء.

ثم الشكر والقدر والعرفان لأستاذي الأستاذ الدكتور / محمد أحمد الشامي العميد السابق لكلية الآداب بجامعة أم درمان الإسلامية، المشرف الأول على هذا البحث على قبوله الإشراف على هذا البحث ومساعدتي في اختيار موضوعه ووضع خطته العامة، وقد أسدى إليّ نصائح غالية وتوجيهات مفيدة، وظل يسأل عني وعن بحثي بعد اغترابه، فله مني عظيم الشكر والقدر ويجزيه اللّٰه عني وعن بحثي هذا خير الجزاء. والشكر لأسرتي خاصة، والدتي التي شقيت كثيرًا بصبرها عني مدة تزيد على ثلاث سنوات. ثم إني أشكر أسرة جامعة أم درمان الإسلامية وعلى رأسها السيد الأستاذ الدكتور/ مدير الجامعة على ما أتاحت لي هذه المؤسسة التعليمية العريقة من فرصة الدراسة الجامعية الأولى، وفرصة هذه الدراسة، كما أتاحت لي فرصة العمل فيها منذ اليوم الأول لتخرجي في مرحلة البكالوريوس، في وظيفة مساعد تدريس بكلية اللغة العربية التي أخص بالشكر أسرتها الكريمة وعلى رأسها عميدها الأديب شيخ العربية الكبير وإمامها الهمام وشاعرها المفلق شيخي الكريم وأستاذي المفضال الدكتور/ بابكر البدوي دشين، الذي ظل يتعهدني بالرعاية والنصح والتوجيه والإرشاد

منذ سني دراستي الجامعية الأولى، وظلت أياديه عليّ تتوالى وأفضاله إليه تتابع، فكان أقلها أنه أعارني من مكتبته الخاصة تفسيري الدر المصون للسمين الحلبي، وأضواء البيان للشنقيطي، فيما يقارب عشرين مجلدًا من المصادر والمراجع فظلت عندي طيلة فترة البحث، فمهما أشكره فلن أوفيه حقه؛ لأني معه كما قال أبو الطيب عن حاله مع سيف الدولة:

أسير إلى إقطاعه في ثيابه على طرفه من داره بحسامه

فاللهم أجز عني الشيخ الدكتور/ دشينًا خيرًا ومتعه بالصحة والعافية وبارك لنا فيه وفي علمه. والشكر كذلك لأستاذي الفاضل العلامة الدكتور/ عثمان الفكي بابكر الذي لجأت إليه كثيرًا منذ أيام اختيار الموضوع وأثناء البحث لشرح غوامض كتاب سيبويه ولأخذ رأيه في بعض المسائل والمشاكل والقضايا النحوية واللغوية التي يصعب عليّ فهمها في كتب النحو والتفسير وغيرها، فكان دائم الاستعداد لاستقبالي في مكتبه ومنزله، والاستماع إليّ أولًا ثم مناقشتي بصدر رحب وصبر طويل على البحث والنظر والفحص والمراجعة، فجزاه اللّه عني خير الجزاء. والشكر والتقدير كذلك للأخ الفاضل البحاثة نسيج وحده في العناية بالتراث الإسلامي وجمع كتبه المطبوعة والمخطوطة ومتابعة أخباره والعلم بدقائقه الأستاذ/ التجاني سعيد محمود، صاحب أكبر مكتبة خاصة بالسودان، وقد أتاح لطلبة الدراسات العليا مراجع لا توجد في السودان إلا في مكتبته العامرة، وإذا كان هذا لجميع طلبة الدراسات العليا فإن له عليّ فضلًا آخر بل أفضالًا أخرى، إذ تكرم بالسماح لي بدخول المكتبة في أي وقت؛ للاطلاع واستعارة كل ما أحتاج إليه من مصادر، وذلك منذ أن عرفته وأنا في الفرقة الأولى بالجامعة، فأنا عاجز عن شكره وتقدير أفضاله وأياديه عليّ، وأسأل اللّه تعالى أن يجزيه عني وعن العلم وطلبته خيرًا.

والشكر موصول إلى كل من أعانني بشيء في هذا البحث ولم يتسع المجال لذكر اسمه وهم كثر، فإنه «لا يشكر اللّه من لا يشكر الناس».

ولـو أنـي أُعْـطِـيـتُ كـل بـلاغـة وأفنيت بحر القول في النظم والنثر
لما كنت بعد الكل إلا مقصِّرًا ومعترفًا بالعجز عن واجب الشكر

وختامًا الشكر والحمد والثناء كله للَّه رب العالمين، أولًا وأخيرًا، ﴿رَّبَّنَا عَلَيْكَ تَوَكَّلْنَا وَإِلَيْكَ أَنَبْنَا وَإِلَيْكَ ٱلْمَصِيرُ﴾ [سورة الممتحنة، آية: ٤]، ﴿رَبَّنَا ٱغْفِرْ لِي وَلِوَٰلِدَيَّ وَلِلْمُؤْمِنِينَ يَوْمَ يَقُومُ ٱلْحِسَابُ ۝٤١﴾ [سورة إبراهيم، آية: ٤١]، ﴿رَبِّ أَوْزِعْنِيٓ أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ ٱلَّتِيٓ أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَٰلِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَٰلِحًا تَرْضَىٰهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ [سورة النمل، آية: ١٩].

❁ ❁ ❁

الفصل الأول

نشأة النحو وتطوره وصلته بالقراءات والتفسير وجهود علماء العربية في خدمة القرآن

المبحث الأول: نشأة النحو: الظروف، والأسباب، والدوافع، والواضع، والتطور.

المبحث الثاني: النحو: تعريفه، وموضوعه، وموضعه بين علوم العربية الأخرى، وفائدته.

المبحث الثالث: الحاجة إلى علم النحو، وأهميته، ومنزلته بين علوم الإسلام، والعربية.

المبحث الرابع: صمود النحو في وجه دعوات التجديد والتبسيط والتطوير وما إلى ذلك، وحكم تعلم النحو.

المبحث الخامس: صلة النحو بالقراءات والتفسير وجهود النحويين في خدمة الكتاب العزيز.

المبحث السادس: المفسرون المهتمون بالبحوث النحوية واللغوية في تفاسيرهم.

المبحث السابع: سيبويه وكتابه: اسمه، وكنيته، ولقبه، ومولده، وتعلمه، وشيوخه، وتلاميذه، ومرضه، ووفاته، وثناء العلماء عليه وعلى كتابه، قديمًا وحديثًا.

المبحث الأول :
نشأة النحو : الظروف ، والأسباب ، والدوافع ، والواضع

لقد كان الهدف الرئيس من الدراسات اللغوية ، والدافع الأول في الأساس إلى وضع القواعد الضابطة لها ، ورصد الانحراف اللساني ، وتصويب الأخطاء الكتابية والتعبيرية ، هو سلامة القرآن الكريم ، وصونه من الخطأ في قراءاته وفهمه ، فإليه يرجع الفضل الكبير في نشأة الدراسات اللغوية ، وتطويرها ، ولولاه لما وجدت العلوم المختلفة التي نشأت وتطورت ونضجت في رحاب الدين واللغة .

وقد بدأت الحركة اللغوية في مطلع القرن الثاني من الهجرة ، عندما تم الفتح الإسلامي ، واستقرت أصول الدولة الإسلامية ، وانتشر العرب المسلمون في الأقطار المفتوحة واتسعت رقعة الدولة الإسلامية ، وانتشرت فيها اللغة العربية ، فدخلت كثيرًا من البلدان المفتوحة ، فكان لانتشارها في تلك البقاع الكثيرة الواسعة أكبر الأثر في تطور الدراسات اللغوية والنقدية . وقد واصلت هذه الدراسات تطورها إلى أيامنا هذه على الرغم مما تعاقب على الحياة العربية والأمة الإسلامية ، من عصور ازدهار وانحطاط .

وقد حصر علماء العربية جهودهم الأولى في علم (النحو) ؛ لأن أول فساد سرى إلى العربية كان في ضبط الحركات ، فاستنبطت القوانين لضبطها ، ولذلك كان (النحو) وحده يسمى (علم العربية) حتى لقد كان النعت بالأديب خاصًّا بالنحوي في عصر من العصور . وبهذا المفهوم سمَّى ابن الأنباري(١) كتابه في تراجم النحاة :

---

(١) هو : كمال الدين ، أبو البركات ، عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري النحوي ، المولود سنة ٥١٣هـ المتوفى سنة ٥٧٧هـ ببغداد ، قال فيه القفطي : « الشيخ الصالح ، صاحب التصانيف الحسنة المفيدة في النحو وغيره ، وكان فاضلًا عالمًا زاهدًا ، سكن بغداد إلى أن توفي بها ، وتفقه على مذهب الشافعي ...» قرأ النحو على ابن الشجري واللغة على أبي منصور الجواليقي ، وبرع في الأدب حتى صار شيخ وقته ، وانقطع في منزله مشتغلًا بالعلم والعبادة ، وأقرأ الناس العلم على طريقة سديدة ، =

(نزهة الألباء في طبقات الأدباء) ، وقصد بالأدباء : النحاة . وكذلك كانوا يطلقون المؤدب غالبًا على النحوي .

ولا شك أن الكثير من هؤلاء النحاة كان بجانب تبحره في النحو واللغة ، عالمًا موسوعيًا ، ذا مشاركة واسعة في كثير من العلوم والمعارف التي وجدت في عصره .

هذا ويجمع العلماء على أن سبب وضع النحو الذي هو علم ضبط أواخر الكلمات وانتهاج سمت العرب في كلامها ، هو فشو اللحن بفساد الألسنة ، واختلالها . واللحن هو الخطأ في النطق بالكلمات والتراكيب العربية .

وذلك أنه بعد أن انبلج نور الإسلام ، وغمر شبه الجزيرة العربية والبلاد المتاخمة لها ، أخذ العرب الأقحاح يختلطون بغيرهم من أبناء الأمم الأخرى ، الذين دخلوا في الإسلام أفواجًا ، وحرصوا - بحكم إسلامهم- على تعلم العربية ، لغة دينهم ، ووسيلة فهم كتابه الخالد .

ومما يدل على ذلك ما روي من أن الشعبي[١] مر بقوم من الموالي يتذاكرون النحو ، فقال : « لئن أصلحتموه إنكم لأول من أفسده »[٢] .

= وسيرة جميلة ، من الورع والمجاهدة والتقلل والنسك وترك الدنيا ومجالسة أهلها ، واشتهرت تصانيفه وظهرت مؤلفاته الكثيرة مثل الإنصاف في مسائل الخلاف ، ونزهة الألباء ، والبيان في غريب إعراب القرآن ، ولمع الأدلة في أصول النحو ، والإغراب في علم الإعراب . وقد زادت على خمسين كتابًا في علوم مختلفة ، وتردد إليه الطلبة واستفادوا منه . له ترجمة في إنباه الرواة ٢/ ١٦٩، ووفيات الأعيان ١/ ٢٧٩، . وطبقات الشافعية الكبرى لتاج الدين السبكي ٤/ ٢٤٨، والمزهر للسيوطي ٢/ ٤٢١، وشذرات الذهب لابن عماد الحنبلي ٤/ ٢٥٨.

(١) هو : عامر بن شراحيل الشعبي ، أبو عمرو ، من أهل الكوفة ، وكان من كبار التابعين وفقهائهم ، عالمًا بالفقه والحديث ، والشعر والنسب وأيام العرب ، أديبًا موسوعيًا ، وإذا أريد مدح شخص بسعة معارفه وتنوعها وتبحره فيها ، قيل : هو شعبي زمانه . له ترجمة على هامش إنباه الرواة ٣/ ٣١ بتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ط/ ١، سنة ١٤٠٦هـ .

(٢) انظر : (الكامل في اللغة والأدب) ، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد ، ٢/ ٤٠٥، ط ٢، تحقيق الدكتور/ زكي مبارك ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، القاهرة ، مصر ، بدون تاريخ .

ومن الواضح أن الشعبي لا يقصد أن الموالي أفسدوا النحو المعروف الحادث ؛ لفساد السلائق العربية ، وإنما يقصد أنهم أفسدوا العربية الفصحى ، لغة العرب الخلص ، برطانتهم ، وعجمة ألسنتهم .

واللحن داء بدأ مبكرًا ، ولكن يبدو للباحث أن ما ترويه بعض كتب الأدب والتاريخ من أخبار تدل على وجود اللحن في زمن النبي ﷺ ، لا يصح من حيث السند والرواية ؛ إذ لا وجود لشيء من ذلك في كتب الحديث التي حوت صحيح السنة .

مثال ذلك ما جاء في كتاب (مراتب النحويين) ، من أن أحد الناس لحن في مجلسه – عليه الصلاة والسلام – فقال : « أرشدوا أخاكم » ، وفي رواية : « أرشدوا أخاكم ؛ فإنه قد ضل »(١) وفي سنده مقال(٢) .

وقد ذكر السيوطي في مقدمة شرحه لألفيته في النحو ، ما يزيد على ثلاثين أثرًا من أمثال هذا ، ما بين مرفوع إلى النبي ﷺ ، وموقوف عن الصحابة – رضوان الله عليهم – ومقطوع عن التابعين رحمهم الله ، ولكنه عقب على ذلك بأنه لم يصح في هذا الباب شيء عن النبي ﷺ(٣) .

---

(١) انظر : مراتب النحويين ، لأبي الطيب اللغوي ، ص ٥، ٢٣، تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط/ مكتبة نهضة مصر ، القاهرة ، بدون تاريخ .

(٢) لم يقف الباحث لهذا الحديث على سند على الرغم من كثرة وروده في كتب النحو والتراجم والطبقات والتاريخ العام وتاريخ النحو ، وقول السيوطي المذكور بعده دليل على عدم صحته ؛ لأنه أطلق عدم صحة شيء في هذا الباب . وعبارة أبي الطيب اللغوي صاحب مراتب النحويين : « واعلم أن أول ما اختل من كلام العرب ، فأحوج على التعليم ، الإعراب ؛ لأن اللحن ظهر في كلام الموالي والمتعربين من عهد النبي ﷺ ، فقد روينا أن رجلًا لحن بحضرته فقال : « أرشدوا أخاكم فقد ضل » ، ولم يذكر عمن روي .

(٣) انظر : المطالع السعيدة بشرح الفريدة ، لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي ، ١/ ٣٥، ط/وزارة الثقافة والإعلام ، بغداد-العراق ، ١٩٧٧م .

وقد كان اللحن معروفًا عند العرب[١] ، - وهو كما تقدم- ظاهرة ناشئة عن اختلاط العرب بغيرهم من الأمم ، ولما كان اختلاط العرب أمرًا ضيق النطاق حتى بدايات عهد الخلافة الراشدة ، كان اللحن كذلك أمرًا نادر الحدوث حتى أواخر عهد النبي ﷺ ، وفي جزيرة العرب . ولكنه أخذ ينمو بنموّ هذا الاختلاط ، واتساعه ؛ بسبب خروج العرب من شبه جزيرتهم ؛ للقاء تلك الأمم ، ومعاشرتها ، ونشر الإسلام بينها .

ولهذا نرى عمر بن الخطاب رضي اللّه عنه ، يدعو إلى تعلم العربية التي تقي الألسنة من اللحن ، فقد كتب إلى عامله بأذربيجان كتابًا يأمر فيه بأشياء ، وذكر فيه : « وتعلموا العربية »[٢] ، فهذا وغيره يدل على أن خطر اللحن بدأ يزحف مبكرًا ، وأنه أخذ يفشو وينتشر ، ويكوّن ظاهرة واسعة الانتشار ، فادحة الخطر على الفصحى عمومًا ، وعلى نص القرآن خصوصًا .

وهذا ما يقرره مؤرخو العربية ، وعلماؤها من أسلافنا السابقين ، وهو محل اتفاق بينهم ، وأقوالهم الدالة على هذا كثيرة في الروايات التي وصلت إلينا عنهم .

قال الزبيدي[٣] : « ولم تزل العرب تنطق على سجيتها ، في صدر إسلامها ، وماضي جاهليتها ، حتى أظهر اللّه الإسلام على سائر الأديان ، فدخل الناس فيه أفواجًا وأقبلوا إليه أرسالًا ، واجتمعت فيه الألسنة المتفرقة ، واللغات المختلفة ، ففشا الفساد في اللغة العربية ، واستبان منها في الإعراب الذي هو حَلْيُها ، والموضح لمعانيها ، ففطن لذلك من نافر بطباعه سوء أفهام الناطقين من دخلاء الأمم ، بغير المتعارف من

(١) مراتب النحويين ، في الموضع السابق .

(٢) انظر : (طبقات النحويين واللغويين) ، لأبي بكر الزبيدي ، ص٢- ٣، تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط/ مكتبة الخانجي ، القاهرة - مصر ، بدون تاريخ .

(٣) هو : أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي النحوي الأندلسي المتوفى سنة ٣٨٠هـ بقرطبة ، من أئمة اللغة والعربية وله تصانيف حسنة في علوم العربية وغريبها ، ترجمته في إنباه الرواة ٣/ ١٠٨، وبغية الوعاة ٢/ ٣٤، ومعجم الأدباء ١٨/ ١٧٩.

كلام العرب ، فعظم الإشفاق من فشوّ ذلك ، وغلبته ، حتى دعاهم الحذر من ذهاب لغتهم ، وفساد كلامهم إلى أن سببوا الأسباب في تقييدها لمن ضاعت عليه ، وتثقيفها لمن زاغت عنه »[١] .

إذن اختلال الألسنة ، والخطأ في النطق ، باللحن في الفصحى هو السبب الأساس في نشأة النحو وتقنين قواعد العربية ، واستنباطها ، للنطق الصحيح ، وهو سبب عام أجمع عليه العلماء ، كما تقدم .

ومما تقدم يبدو أن اللحن بدأ -أول ما بدأ- في الإعراب ، بالخطأ في ضبط أواخر الكلمات ، كما جاء في كلام الزبيدي السابق . وهذا ما يقرره أيضًا أبو الطيب اللغوي[٢] بقوله : « واعلم أن أول ما اختل من كلام العرب ، فأحوج إلى التعليم ، الإعراب »[٣] .

إذن الإعراب أول ما يعنى به النحو ، وهو بمعناه العام يشمل الصرف أو التصريف ؛ إذ لم يعرف الصرف فنًّا متميزًا قائمًا بذاته ، منفصلًا عن النحو ، إلا على يد أبي مسلم معاذ بن مسلم الهراء[٤] وذلك بعد نشأة النحو بحوالي مائة عام[٥] .

---

(١) طبقات النحويين واللغويين ، مرجع سابق ، ص١- ٢.

(٢) هو : أبو الطيب ، عبد الواحد بن علي بن عيسى اللغوي الحلبي ، المتوفى سنة ٣٥١هـ بحلب ، وأصله من عسكر مكرم بخوزستان ، من أكابر أئمة اللغة والنحو ، وله ترجمته في بغية الوعاة ٢/ ١٢٠، ومقدمات كتبه .

(٣) مراتب النحويين ، مرجع سابق ، ص ٥.

(٤) هو : معاذ بن مسلم الهراء ، أبو مسلم أو أبو علي ، كان يبيع الثياب الهروية ؛ فسمي بذلك ، وهو نحوي كوفي وأستاذ للكسائي والفراء . توفي سنة ١٩٠هـ بعدما عمر طويلًا ، انظر ترجمته في (بغية الوعاة) ، للسيوطي ٢/ ٣٩٣، (وطبقات النحويين واللغويين) للزبيدي ، ص ٨٧، و(نزهة الألباء) ، لابن الأنباري ، ص ٦٤.

(٥) نزهة الألباء في طبقات الأدباء ، لابن الأنباري ، ص٣٤- ٣٥، تحقيق د/ إبراهيم السامرائي ، نشر مكتبة الأندلس ، بغداد - العراق ، بدون تاريخ . وكتاب (نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة) للمرحوم الشيخ/ محمد الطنطاوي ، ط/ مطبعة السعادة بالقاهرة- مصر ، بدون تاريخ .

ولا شك أن صون بناء الكلمات العربية بتفادي ما قد يحدث فيها من لحن، هو الذي دعا أيضًا إلى تأسيس علم التصريف وإنشاء قوانينه في مطاوي مباحث النحو وكتبه، ثم أخذ يستقل عنه، شيئًا فشيئًا حتى غدا مستقلًّا بمباحثه وكتبه.

وبهذا نخلص إلى أن اللحن ظاهرة عامة دعت إلى وضع النحو؛ لصيانة العربية، وإلحاق من ليس من أهلها بهم، ورد الشاذ عنها إليها.

وهذه الظاهرة العامة رويت لنا منها نماذج معينة، جعلت في بعض الروايات السبب المباشر في وضع النحو، مثل ما روي من قول بنت أبي الأسود الدؤلي(١): «ما أشدُّ الحرِ (بضم الدال) وهي لا تستفهم، بل تتعجب من شدة الحر، فكان عليها أن تنصب الدال، فأتى أبو الأسود أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي اللّٰه عنه، فقال: «يا أمير المؤمنين ذهبت لغة العرب؛ لما خالطت العجم، وأوشك إن تطاول عليها زمان أن تضمحل! فقال له: وما ذاك؟ فأخبره خبر ابنته، فأمره فاشترى صحفًا بدرهم، وأملى عليه: الكلام كله لا يخرج عن اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ...»(٢).

وهذه القصة تروى بروايات كثيرة مختلفة ولها أشباه في كتب الأدب وتاريخ العربية، ويمكن للباحث أن يجعل هذه القصص على تعددها واختلاف الروايات فيها نماذج وأمثلة لاتساع اللحن، وشموله جميع الطبقات، وتهديده سلامة اللغة العربية، حتى أصبح هو الغالب المسيطر- في غير البيئات العربية الخالصة- في المدن

---

(١) هو: أبو الأسود ظالم بن عمرو بن سفيان الدؤلي، تابعي من أصحاب الإمام علي رضي اللّٰه عنه. قال ابن سلام الجمحي في طبقات الشعراء، ص ٥: «أول من أسس العربية، وفتح بابها، وأنهج سبيلها ووضع قياسها أبو الأسود الدؤلي ...» وهو فقيه شاعر، إمام في كثير من العلوم والمعارف، مات بالبصرة سنة ٦٩هـ، وله ترجمة طويلة في إنباه الرواة ١/ ٤٨، وفي كثير من كتب التاريخ والنحو والأدب.

(٢) الأغاني، لأبي الفرج الأصفهاني، علي بن الحسين بن محمد بن الهيثم القرشي الأموي، ١٩/ ٥٨٩، ط/ دار الكتب العلمية بمصر- القاهرة، سنة ١٣٢٣هـ.

والأماكن التي كانت ملتقى العرب والموالي ، مثل البصرة التي كانت منبت النحو ، ومهد طفولته الأولى المبكرة ، أواخر الخلافة الراشدة ، وأوائل دولة بني أمية التي قامت على أنقاضها سنة إحدى وأربعين للّهجرة ، بعد النزاع الطويل المعروف[1] .

فالنحو وضع لعلاج حالة عامة ، وداء استشرى ، حفظت لنا منه بعض النماذج ، التي كانت لها صلة بواضع النحو أو الداعي الأول إلى وضعه ، أو ما يتعلق بذلك من ظروف وملابسات ، وهنالك روايات متعددة ، مبكرة ، تدل على ذلك[2] .

فمن تلك الروايات ما ذكره القرطبي[3] في تفسيره : « ... وعن أبي مليكة ، قال : قدم أعرابي في زمان عمر بن الخطاب رضي اللّه عنه ، فقال : من يقرئني مما أنزل على محمد ﷺ فأقرأه رجل « براءة » فقال : (أنَّ اللَّهَ بريءٌ من المشركين ورسولِه) ، بالجر ، فقال الأعرابي : أو قد برئ اللّه من رسوله ؟ ! فإن يكن اللّه برئ من رسوله ، فأنا أبرأ منه ! فبلغ عمر مقالة الأعرابي ، فدعاه ، فقال : يا أعرابي ! أتبرأ من رسول اللّه ﷺ ؟ ! فقال : يا أمير المؤمنين ، إني قدمت المدينة ولا علم لي بالقرآن ، فسألت من يقرئني ، فأقرأني هذا سورة « براءة » فقال : (إنَّ اللّه بريءٌ من المشركين ورسولِه) ، فقلت : أو قد بَرِئَ اللّه من رسوله ؟ ! إن يكن اللّه بَرِئَ من رسوله ، فأنا أبرأ منه ، فقال عمر : ليس هكذا يا أعرابي فقال : كيف هي يا أمير المؤمنين ؟ فقال : ﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ﴾ [سورة التوبة ، آية : ٣] ، فقال الأعرابي : وأنا – واللّه – أبرأ ممن بَرِئَ اللّه ورسوله منه . فأمر عمر بن الخطاب – رضي اللّه عنه – ألا يقرئ الناس إلا

(١) انظر : العبر في خبر من غبر ، لأبي عبد اللّه شمس الدين الذهبي ، ١/٤٧وما بعدها ، ط/ الكويت ، بتحقيق الدكتور/ صلاح الدين المنجد .

(٢) انظر : مقدمة كتاب « النحو وكتب التفسير » للدكتور/ إبراهيم عبد اللّه رفيدة ، ١/ ٩.

(٣) هو : محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح ، أبو عبد اللّه الأنصاري القرطبي ، المتوفى سنة ٦٧١هـ ، من العلماء الصالحين الذين وقفوا حياتهم للعبادة والعلم وخدمة الإسلام ، له ترجمة في الديباج المذهب ، ص٣١٧ وطبقات المفسرين للسيوطي ، ص ٢٨، والتفسير والمفسرون ٢/ ١٢٣.

عالم باللغة وأمر أبا الأسود فوضع النحو(١) .

وهذه القصة يرويها الزمخشري(٢) مختصرة على النحو التالي : « ويحكي أن أعرابيًا سمع رجلًا يقرؤها بكسر اللام ، فقال : إن كان اللّٰه بريئًا من رسوله ، فأنا منه بريء ! فلببه الرجل إلى عمر ، فحكى الأعرابي قراءته ، فعندها أمر عمر بتعلم العربية »(٣) .

وهذه من الروايات المبكرة التي روي فيها اللحن على عهد سيدنا عمر بن الخطاب رضي اللّٰه عنه . وما كان الأعرابي بطبعه يخفى عليه مثل هذا اللحن الفاحش ، الذي يجعل اللّٰه بريئًا من رسوله ، تعالى اللّٰه عن ذلك علوًّا كبيرًا ، وكان الأعراب بسليقتهم ينفرون من اللحن ، ويروي علماء اللغة ، أن السليقة العربية لدى الأعراب في البادية لم تفسد إلا في وقت متأخر بعد فسادها في المدن والحواضر بفترة طويلة .

ويلاحظ الباحث أن رواية الزمخشري للقصة ، تجعلها سببًا داعيًا لتعلم العربية ، لا سببًا لوضع النحو . وتروى القصة نفسها أو ما هو قريب منها ، بوجوه أخرى تجعلها سببًا لوضع النحو ، في أوائل الدولة الأموية ، إذ يقول الرواة : إن زيادًا طلب من أبي

---

(١) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١/ ٢٤، ٨/ ٧٠، ط/ دار الكاتب العربي ، بيروت ، لبنان ، ١٣٨٧هـ-١٩٦٧م . والقصة وردت في مراجع كثيرة ، منها نزهة الألباء ، مرجع سابق ، ص ٥.

(٢) الكشاف عن حقائق التنزيل ، وعيون الأقاويل ، في وجوه التأويل ، لأبي القاسم جار اللّٰه محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي ، ط/ مصطفى البابي الحلبي ، القاهرة- مصر ، ١٣٨٥هـ-١٩٦٦م ، ومعه كتب أخرى على هامشه .

(٣) هو : محمود بن عمر بن محمد بن عمر الزمخشري ، جار اللّٰه أبو القاسم ، كان ممن يضرب به المثل في علوم الأدب والنحو واللغة ، أخذ عن الأفاضل والأكابر ، وصنف التصانيف الكثيرة في التفسير وغريب الحديث والنحو وغير ذلك ، ولد سنة ٤٦٧هـ بخوارزم ، وتوفي بها سنة ٥٣٨هـ ، وهو من أكابر علماء التفسير والحديث واللغة والنحو وجميع علوم العربية . ترجمته في : إنباه الرواة ٣/ ٢٦٥، وبغية الوعاة ٢/ ٣٨٨، ومعجم الأدباء ١٩/ ١٢٦، ونزهة الألباء ص ٤٦٩، وطبقات المفسرين للسيوطي ، ص ٤١.

الأسود أن يضع النحو فاستعفاه من ذلك . حتى سمع أبو الأسود رجلًا يقرأ الآية السابقة خطأً كما تقدم ، فقال : ما ظننت أمر الناس قد صار إلى هذا ، فرجع إلى زياد ، فقال : أنا أفعل ما أمر به الأمير(١) .

وفي رواية أخرى : « فأبى عليه ، فبعث زياد رجلًا ، وقال له : اقعد على طريق أبي الأسود ، فإذا مر بك ، فاقرأ شيئًا من القرآن ، وتعمد اللحن فيه . فقعد ذلك الرجل على طريق أبي الأسود ، فلما مر به رفع صوته ، وقرأ : (أنَّ اللَّه بريءٌ من المشركين ورسولِه) . بكسر اللام ...»(٢) .

هذه روايات مختلفة ، وكلها تدل على أن اللحن في هذه الآية ، كان سببًا لوضع النحو من أبي الأسود رحمه اللَّه تعالى ، ويبدو أن القصة قد تكرر حدوثها ، إذ لا مانع من ذلك .

ومن الأسباب التي ذكروها لوضع النحو أيضًا ، اللحن في آية الحاقة ، وهي قوله تعالى : ﴿لَّا يَأْكُلُهُۥٓ إِلَّا ٱلْخَٰطِـُٔونَ ﴿٣٧﴾﴾ [سورة الحاقة ، آية : ٣٧] ، بقراءتها (الخاطئين) منصوبة ، قال ابن الأنباي « وروى أن سبب وضع علي - عليه السلام- لهذا العلم (النحو) أنه سمع أعرابيًّا يقرأ : (لا يأكله إلا الخاطئين) فوضع النحو »(٣) .

هاتان القصتان ، وغيرهما من القصص التي تروى في هذا الشأن ، تجعل الباحث يعتقد أن اللحن في القرآن ، بدأ مبكرًا ، وقد ذكر الأستاذ مصطفى صادق الرافعي(٤)

---

(١) (أخبار النحويين البصريين) ، لأبي سعيد السيرافي ، ص ١٢، ط/ مصطفى البابي الحلبي ، بمصر ، بتحقيق الدكتورين : طه الزيني ومحمد عبد المنعم خفاجي ، والقصة أيضًا في إنباه الرواة للقفطي ١/ ٥.

(٢) انظر : إنباه الرواة على أنباه النحاة للوزير جمال الدين علي بن يوسف القفطي ، ١/ ٥، بتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، نشر دار الفكر العربي ، القاهرة ، ومؤسسة الكتب الثقافية ، بيروت ، ط/ ١، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م .

(٣) انظر : (نزهة الألباء) ، مرجع سابق ، ص ٦. وإنباه الرواة ، مرجع سابق ، ١/ ٥.

(٤) هو : مصطفى صادق الرافعي ، كاتب وأديب ومؤلف مصري معاصر ، من كتاب الإحياء والنهضة الأدبية في العصر الحديث ، المدافعين عن التراث العربي الإسلامي الأصيل في وجه حملات التغريب =

أن اللحن في القرآن كان أكثر من اللحن في غيره ويعلل ذلك بقوله : « إن الألسنة الضعيفة القاصرة لا تستطيع الصعود إلى مستواه العالي ، في بلاغته وعلو أسلوبه ، والقرآن – فضلًا عن نزوله بغير اللغات الضعيفة ، واللّهجات الشاذة – قد انطوى على أسرار سياسة الكلام التي لا يتعلق بها إلا الطبيعة الكاملة ، ولهذا كان أكثر اللحن فيه باديً بدءٍ »(١) .

ومع هذا يبدو للباحث أن فشو اللحن مبكرًا ، لم يكن في القرآن فحسب ، ولا كان أكثر اللحن فيه ، كما تقدم في كلمة الرافعي ، وربما كان اللحن أفشى في غير القرآن منه ، ولكن الناس يهتمون بالخطأ يقع في القرآن الكريم ، كتاب اللّٰه العزيز ، ودستور الأمة الخالد أبدًا ، أكثر من اهتمامهم بالخطأ في غيره ، ولهذا لم يهتموا برواية اللحن الواقع في غير القرآن ، كما اهتموا باللحن فيه ، واللّٰه أعلم .

وبناءً على ما تقدم يمكن للباحث القول : إن القرآن الكريم كان السبب الأكبر والأول في نشأة النحو ، وعلوم العربية التي أصلها وأولها النحو ، وإن هذه النشأة كانت في رحابه ، كما تقدم في بداية هذا الفصل ، وإن اللحن في قراءته ، كان هو اللافت للنظر ، والداعي إلى تقنين كلام العرب ، بما يحفظ عليهم لغتهم ، سليمة من اللحن ، فصيحة .

وهذا من حيث التفكير في وضع وسيلة لحفظ اللغة من الاضمحلال ، والذهاب ، ثم جاءت أسباب أخرى ، وأحداث أدت إلى نمو النحو ، والتوسع في وضع القواعد ، ومن تلك الأسباب :

١- نقط المصحف ، وتمييز ضبط الكلمات القرآنية ، وكان هذا خطوة بارزة في نمو النحو ، ووضوح معالمه ، وقد قام على هذا العمل الجليل أبو الأسود الدؤلي ، في

= والغزو الفكري والثقافي ، توفي سنة ١٣٥٦هـ ، بمصر ، وله ترجمة في معجم المؤلفين ، ١٢/ ٢٥٦.

(١) تاريخ آداب العرب ، للمرحوم مصطفى صادق الرافعي ، ١/ ٢٤٠، ط/ دار المعارف بمصر ، بدون تاريخ .

أكثر الروايات ، وكان الباعث عليه صون كتاب اللّٰه تعالى من التحريف والتصحيف واللحن فيه ، كما تقدم في سبب وضع النحو . وهذا الضبط المذكور ، كان ضبطًا للكمات ، قبل أن تبتكر الحركات المعروفة (الضمة والفتحة ، والكسرة والسكون) ، على يد شيخ العربية الخليل بن أحمد الفراهيدي[1] الذي طور هذا النقط إلى هذه الحركات المستطيلة التي نستخدمها اليوم .

ولم يكن المصحف قبل عمل أبي الأسود منقوط الحروف ، ولا مشكولها ، وقد كانت خطوة النقط ، هي السابقة للشكل المعروف ، وكانت النقطة فوق الحرف تدل على الفتحة ، وأسفله على الكسرة ، وبين يديه على الضمة . ويروى أن أبا الأسود قال للكاتب الذي اختاره وأملى عليه عمله : « إذا رأيتني قد فتحت فمي بالحرف فانقط نقطة فوقه على أعلاه ، وإذا ضممت فمي فانقط بين يدي الحرف ، وإذا كسرت فاجعل النقطة تحت الحرف ، فإن أتبعت شيئًا من ذلك غنة (تنوينًا) ، فاجعل النقطة نقطتين . فهذا نقط أبي الأسود[2] . ومن هنا جاءت أسماء حركات الإعراب (الضمة والفتحة والكسرة) .

« فغبر الناس بذلك زمانًا ، لا يكتبون إلا منقوطًا ، فكان مع استعمال النقط أيضًا يقع التصحيف ، فأحدثوا الإعجام أي نقط بعض الحروف ؛ لتمييز ذوات الحروف ، والتفريق بينها ، وهو نقط الإعجام ، وكان الأول نقط الإعراب »[3] .

وهذا الاختراع قريب من النحو ، كما هو واضح ، ويمت إليه بأقوى الأسباب ،

---

(١) هو : الخليل بن أحمد الفراهيدي البصري ، كان الغاية في كثير من العلوم والذكاء والزهد والديانة والخلق والفصاحة ، وهو مخترع العروض والقافية والمعجم والأصوات وغيرها وهو الأستاذ الأكبر لسيبويه وعامة الحكاية في الكتاب عنه ، ولد سنة ١٠٠هـ ، ومات سنة ١٧٥هـ ، وله ترجمة في إنباه الرواة ١/ ٣٧٦ ، ومعجم الأدباء ١١/ ٧٢ ، وطبقات القراء ١/٢٧٥ وفي بحوث مستقلة .

(٢) أخبار النحويين البصريين ، مرجع سابق ، ص ١٢ .

(٣) ضحى الإسلام ، لأحمد أمين ، ٢/ ٢٨٦ ، ط/٦ ، نشر/ مكتبة النهضة المصرية- القاهرة ، بدون تاريخ .

حتى إن الذين يستكثرون على أبي الأسود وعصره وضع النحو -وهم بعض المستشرقين والمتأثرون بهم من بني جلدتنا- يفسرون نسبة وضعه إليه في الروايات المستفيضة بعمله هذا، ويجعلونه نوعًا من ذلك. يقول أحمد أمين[(١)] : « ويظهر لي أن نسبة وضع النحو إلى أبي الأسود، لها أساس صحيح، وذلك أن الرواة يكادون يتفقون على أن أبا الأسود قام بعمل من هذا النمط، وهو أنه ابتكر شكل المصحف، فأخذ صبغًا يخالف لون المداد الذي كتب به المصحف، ووضع على الحرف المفتوح نقطة فوقه، والمكسور نقطة أسفله، والمضموم نقطة بين يدي الحرف، والمنون نقطتين وترك الساكن... ووضع الخطة في ذلك، وأمر الكتاب أن يسيروا على هذا النمط، حتى أتم المصحف. وواضح أن هذه الخطوة أولية في سبيل النحو، تتمشى مع قانون النشوء، ويمكن أن يأتي من أبي الأسود »[(٢)] .

وأحمد أمين ينكر أن يكون أبو الأسود واضع النحو، ويحاول تأويل الروايات الكثيرة التي تُثبت ذلك بمثل هذا الكلام، ولا يخفى أن الرواة الذين يكادون يجمعون على إسناد نقط المصحف إلى أبي الأسود هم أنفسهم يكادون يتفقون أيضًا على إسناد وضع النحو إليه، ولكن بعض الباحثين المعاصرين - ومنهم أحمد أمين - يثبتون الأولى، وينكرون الثانية دون مبرر، اتباعًا لبعض المستشرقين الذين يستكثرون على العرب وضع علم دقيق كالنحو، ويزعمون أن أصل النحو العربي يرجع إلى النحو السرياني أو اللاتيني أو ما إلى ذلك. وهذه فرية ما فيها مرية.

المهم أن خطوة نقط المصحف ثابتة لأبي الأسود، وهي من النحو بسبيل واضح، ونسب صريح، ومما يؤكد ذلك أن هذا الابتكار يسند أيضًا إلى اثنين من النحاة الأوائل القراء، وهما تلميذا أبي الأسود نصر بن عاصم الليثي المتوفى في أواخر القرن الأول الهجري، وقد قيل: إنه أول من وضع العربية (النحو)، وفي كتاب غاية

(١) كاتب ومؤلف مصري معاصر، له بحوث كثيرة، ترجمته في كتاب (أحمد أمين - حياته وآثاره).
(٢) ضحى الإسلام، لأحمد أمين، ٢/ ٢٨٦.

النهاية في طبقات القراء : « ويقال : إنه أول من نقط المصاحف ، وخمسها ، وعشرها ، وقال خالد الحذاء : هو أول من وضع العربية »[(١)] .

وثانيهما يحيى بن يعمر أبو سليمان العدواني البصري التابعي المتوفى سنة ١٢٩هـ[(٢)] .

ونقل ابن الجزري[(٣)] عن البخاري[(٤)] في تاريخه الكبير ، قال : « حدثنا حميد بن وليد عن هارون بن موسى : أول من نقط المصاحف يحيى بن يعمر »[(٥)] .

وهذه الروايات مع روايات أخرى لم يذكرها الباحث خوفًا من الإطالة تدل على ارتباط نشأة النحو وتدرج نموه ، بغرض صيانة القرآن ، وضبط كلماته . ولا ننسى أن أوائل النحاة الذين وضعوا النحو هم من القراء الكبار أيضًا .

ويبدو للباحث أن تلميذي أبي الأسود ، بنيا على بدايات أستاذهما ، وتوسعا فيها ، فنسب إليهما بعض الرواة ابتكارها ، والله أعلم .

ويبدو للباحث أن النحو نشأ بسيطًا (لا تعقيد فيه) ساذجًا ، على يد أبي الأسود

---

(١) غاية النهاية في طبقات القراء ، لابن الجزري ، ٢/ ٣٣٦، ط/ مطبعة السعادة ، القاهرة ، نشر/ ج/ برجستراسر . انظر ترجمة وافية لنصر هذا في هذا الموضع وفي بغية الوعاة للسيوطي ٢/ ٤٠٣، وإنباه الرواة ٣/ ٣٤٣، وهو قارئ من البصرة وأول من أخذ عن أبي الأسود ، توفي بالبصرة سنة ٩٠هـ .

(٢) هو أحد قراء البصرة وتلميذ أبي الأسود ، نفاه الحجاج بن يوسف إلى خراسان في قصة مشهورة ، انظر ترجمته في إنباه الرواة ٤/ ٢٤، وبغية الوعاة ٢/ ٣٤٥، والأعلام ٩/ ٢٢٥.

(٣) هو محمد بن محمد بن محمد بن علي ، أبو الخير ، شمس الدين العمري الدمشقي الشهير بابن الجزري ، شيخ القراء في زمانه ، عالم بالحديث والنحو والقراءات ، ولد ونشأ وتوفي بدمشق ٨٣٣هـ ، ترجمته في غاية النهاية ٢/ ٢٤٧، وطبقات الحفاظ للسيوطي ص ٥٤٤، ومفتاح السعادة١/ ٣٩٢، وأشهر كتبه النشر في القراءات العشر ومنجد المقرئين وشرح ألفية ابن مالك .

(٤) هو أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري ، إمام المحدثين ، صاحب الجامع الصحيح أجل كتب السنة ، ولد ١٩٤هـ ومات سنة ٢٥٦هـ ، رحمه الله كان من آيات الله في الحفظ والعلم والفضل وله ترجمة في كثير من كتب السنة .

(٥) انظر : غاية النهاية ، مرجع سابق ٢/ ٣٨١، وذكر ابن الجزري في هذا الموضع أنه توفي سنة ٩٠هـ .

الدؤلي، ثم أخذ ينمو شأن كل وليد، وتتضح معالمه، وتتسع قواعده في رحاب القرآن الكريم؛ إذ إن أوثق نص كان لدى النحاة، يبنون عليه قواعدهم، هو القرآن الذي بخدمته يتقربون إلى اللّه تعالى، فاتجهوا إلى إعرابه، وتأسيس القواعد على سمته، وإلى تأليف كتب (معاني القرآن) التي هي في الواقع بداية التفسير اللغوي، وهي مملوءة بقواعد النحو وأصوله، والتطبيق عليها، وشرحها وإيضاح القول فيها. وبهذا نخلص إلى أن نشأة النحو كانت بوحي من القرآن الكريم، صيانة له - قبل غيره- من اللحن وكان نمو النحو ورسوخ أمره في رحابه، وبغذاء من مأدبته الشهية الواسعة.

وكان من أهداف النحاة الأوائل، التي يمكن فهمها مما سبق، بل كان من أهدافهم الأولى في وضع النحو:

١- الحفاظ على لغة القرآن من اللحن، وهو أول شيء يتبادر إلى أذهان العلماء وهم يقعدون القواعد، لأنه واجب ديني.

٢- توثيق نص القرآن لحفظه من الخطأ في قراءته، ومن اختلال روايته ومن اللحن في ضبطه.

٣- فهم كتاب اللّه تعالى، ومعرفته، وذلك بمعرفة إعرابه، وتركيب جمله، كما جاء في بعض الروايات أن زياد بن أبيه قال لأبي الأسود الدؤلي: «اعمل شيئًا تكون فيه للناس إمامًا، وينتفع الناس به وتعرب كتاب اللّه» أو: «ويعرف به كتاب اللّه»[(١)].

ويبدو من هذا النص وغيره أن إعراب القرآن ومعرفته كانا من الأسباب الباعثة أصلًا على وضع النحو، وتأسيس قواعده. وهذه الأهداف نابعة من مبدأ وجوب أن يوفر المسلمون لنص القرآن رعاية وتوثيقًا بالغين، في كل زمان ومكان، وأن يولوا هذا الكتاب الكريم من العناية ما هو واجب له، من بذل الجهد، والتفكير فيما يكفي

---

(١) أخبار النحويين البصريين، مرجع سابق، ص ١٢، ووفيات الأعيان لابن خلكان ١٢/٢١٧، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، القاهرة، بدون تاريخ.

لحفظه ، والقدرة على النطق به سليمًا من الاختلال واللحن ، وبذلك يتحقق قوله تعالى : ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ۝٩﴾ [سورة الحجر ، آية : ٩] .

فإذا كانت الخطوة الأولى هي جمع القرآن ، وتوثيق نصه بالرواية ، والكتابة ، وهي كافية في حينها الذي كانت الألسنة فيه قادرة ، والظروف الاجتماعية والدواعي الثقافية لا توحي بغيرها ، فقد كانت الخطوة الثانية هي ضبط النص بنقط الإعراب والإعجام ، ووضع قواعد النحو الأولى ، مما تدعو إليه حاجة المسلمين ، وتحتمه ظروفهم الاجتماعية ، وما آلت إليه دولتهم من اتساع ، وما تعرضت له لغتهم من خطر ، وألسنتهم من ضعف ، وسلائقهم السليمة من فساد ، فكان التفكير في وضع النحو وسن قواعد العربية ، وقاية لهذا الكتاب العزيز ، وتأدية لواجب إسلامي نحو من دخلوا في الإسلام ، وتعلقوا بالقرآن ، ولا يغنيهم جمعه بين دفتي المصحف للنطق به سليمًا ، بعيدًا عن الخطأ في كلماته ، ومخارج حروفه ، وتوثيقًا لنصه . فكان الأمر في بداية الخلافة جمعًا وكتابة في المصحف ، وفي أواخر الخلافة الراشدة ، وأوائل الدولة الأموية تقعيدًا للنطق الصحيح ، ووضعًا للنحو ، مع نقل المصحف كما جمع ، والنطق بالقرآن كما أنزل .

وخلاصة ما تقدم أن وضع النحو ونموه كان عربيًا محضًا ، بدواعيه ، ووسائله ، والمفكرين فيه ، والموجهين إلى وضعه . وأن أبا الأسود الدؤلي هو واضع النحو العربي ، بإشارة من الإمام علي كرم الله وجهه ورضي الله عنه ، في أكثر الروايات ، وهذا ما يؤكده مؤرخو النحو العربي وكتّاب التراجم والطبقات من علماء الإسلام وينتشر في كتبهم ، دون ريب في ذلك أو تفكير في غيره[1]

---

(١) ينظر في ذلك بالإضافة إلى المراجع السابقة : معجم الأدباء لياقوت الحموي ٢/ ٣٤، وأسد الغابة في معرفة الصحابة لابن الأثير ٣/ ٦٩، ط/ المكتبة الإسلامية بطهران ، إيران ، وجمهرة أنساب العرب ، لابن حزم ، ص ١٧٥، ط/ دار المعارف بمصر ، والإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر العسقلاني ٢/ ٢٣٣، والنجوم الزاهرة ، لابن تغري بردي ١/ ١٨٤، وغيرها .

تلك حقيقة من الحقائق التي لا مجال للريب فيها ، أو الزيغ عنها ، ولا يلتفت إلى دعاوى المستشرقين وأذنابهم في هذا الشأن ، ولا يريد الباحث مناقشة تلك الدعاوى في هذا البحث[١] .

❁ ❁ ❁

(١) انظر : بعض هذه الدعاوى في تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان ٢/ ١٣٢، ترجمة المرحوم الدكتور/ عبد الحليم النجار ، ط/ دار المعارف بمصر ، وضحى الإسلام ، لأحمد أمين ٢/ ٢٨٥، مرجع سابق ، ومن أسرار اللغة للدكتور/ إبراهيم أنيس ، والرد عليها في فقه اللغة للدكتور/ علي عبد الواحد وافي ، ص٢٠٧، والنحو وكتب التفسير ١/ ٣٥، ونشأة النحو للطنطاوي .

المبحث الثاني :
تعريف النحو وموضوعه وموضعه
بين علوم العربية الأخرى وفائدته

١- تعريفه في اللغة :

كلمة (نحو) في اللغة من نحا ينحو نحوًا ، ولها في اللغة معان كثيرة ، أشهرها خمسة معان وهي :

١- القصد ، تقول : نحوت إلى الشيء أي قصدته .

٢- الجهة ، تقول : ذهبت نحو المسجد أي جهته .

٣- المقدار ، تقول : عندي نحو عشرة أرطال ، أي مقدار عشرة أرطال .

٤- المِثْلُ ، تقول : هذا نحو ذاك ، أي مثله وشبهه .

٥- القِسْم ، كما في قول أم المؤمنين عائشة رضي اللَّه عنها : « كان نكاح الجاهلية على أربعة أنحاء » أي أقسام[١] .

وجاء في شرح الأشموني على الألفية عند الكلام على قول ابن مالك[٢] : « مقاصد النحو بها محوية » ما نصه : « وجاء في اللغة لمعان خمسة : القصد ، يقال : نحوت نحوك أي قصدت قصدك . والمثل ، يقال : مررت برجل نحوك ، أي مثلك . والجهة ، يقال : توجهت نحو البيت ، أي جهة البيت . والمقدار ، يقال : عندي نحو ألف ، أي مقدار ألف . والقسم ، يقال : هذا على أربعة أنحاء أي أقسام . وسبب تسمية هذا العلم بذلك ، ما روي أن عليًا رضي اللَّه عنه ، لما أشار على أبي الأسود

---

(١) انظر : القاموس المحيط وتاج العروس ولسان العرب (مادة نحو) ، والمعجم الوسيط ، ط/ مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، ٢/ ٩٤٤ ، ط/ ٣ ، بدون تاريخ ، والحديث أخرجه البخاري ٥/ ١١٧٠.

(٢) هو جمال الدين أبو عبد اللَّه محمد بن عبد اللَّه بن مالك الطائي الأندلسي الجياني ، ولد بالأندلس سنة ٦٠٠هـ ، وتوفي بدمشق سنة ٦٧٢هـ ، نحوي ، لغوي مقرئ ، مشارك في الفقه والأصول والحديث وغيرها ، ترجمته في معجم المؤلفين ، ١٠/ ٢٣٤.

الدؤلي أن يضعه ، وعلمه الاسم والفعل والحرف وشيئًا من الإعراب ، قال : انح هذا النحو يا أبا الأسود »[١] .

وفي كتب اللغة كلام كثير عن مادة (نحو) أعرض الباحث عن ذكره لاتفاقهم على هذه المعاني الخمسة ، ومضمون خلاصة كلامهم لا يخرج عما ذكر[٢] .

٢- تعريفه في اصطلاح النحويين :

عرف النحويون النحو بتعريفات كثيرة ، مختلفة الألفاظ ، متقاربة المعاني . فعرفه أكثرهم بأنه : « علم بالقواعد التي يعرف بها أحوال أواخر الكلمات العربية في حال تركيبها ، من الإعراب والبناء ، وما يتبع ذلك »[٣] .

وقد نقد هذا التعريف جماعة من المعاصرين ، وشنوا – بسببه – حملة شديدة على النحو والنحاة القدماء ، فتصدى للرد عليهم آخرون ، فكتبت مقالات ، وألفت كتب في الموضوع ، ودار صراع عنيف بين أدعياء التجديد والتيسير والتطوير وما إلى ذلك ، وبين المدافعين عن النحو والنحاة من العلماء المعاصرين ، وقد مثل الأستاذ/ إبراهيم مصطفى بكتابه (إحياء النحو) أدعياء التجديد والإصلاح والتطوير ، كما مثل المدافعين عن النحو الأصيل في كتبه التراثية ، الأستاذ/ محمد أحمد عرفة ، بكتابه (النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة) . وهذا خلاف لا يريد الباحث الخوض فيه هنا ، ولكنه يرى أن هذا التعريف لا يمكن أن يكون سببًا للّهجوم على النحاة والنحو ، لأن النحاة لهم تعريفات أخرى كثيرة ليس فيها ما في هذا التعريف ، ففي شرح الأشموني عند قول ابن مالك : « مقاصد النحو بها محوية » : « النحو هو العلم

(١) شرح الأشموني على الألفية ، ١/ ١٦، ط/ دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة ، وبهامشه حاشية الصبان عليه .

(٢) انظر : القاموس المحيط وتاج العروس ولسان العرب والمعجم الوسيط وغيرها ، في مادة (ن ح و) .

(٣) التحفة السنية بشرح المقدمة الآجرومية ، للشيخ/ محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط/ المكتبة الثقافية- بيروت- لبنان ، بدون تاريخ .

المستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب ، الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي ائتلف منها »[١] .

وحاول بعضهم اختصار هذا التعريف فقال : « النحو : علم قوانين تأليف الكلام في لغة العرب »[٢] ، وقيل : « النحو : علم بقوانين يعرف بها أحوال التركيب من الإعراب والبناء ، وغيرهما » أو هو : « علم بأصول يعرف بها صحة الكلام وفساده »[٣] .

وقد أطال النحاة الكلام في تعريف النحو ، وحده ، أو مع الصرف ، أي بمعناه العام أو بمعناه الخاص . وهذه التعريفات تقفنا على وظيفة النحو ، ومدى سلطانه في تقويم التراكيب ، والتوجيه إلى المسلك السوي في ربط الكلمات ، وضبطها ، وحسن رصفها ، وفي التمييز بين صحيح الأساليب وفاسدها ، وفق النطق العربي الفصيح ، انتهاجًا لمناهج العرب في كلامها ، ليلتحق بأهل العربية من ليس منهم ، ويرد إلى مقاييسهم الشاذ عنها ، وهذا ما يضيفه ابن جني[٤] ، حيث يقول عن النحو : « هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه ، من إعراب وغيره ...؛ ليلتحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة لينطق بها ، وإن لم يكن منهم ، وإن شذ بعضهم

---

(١) شرح الأشموني ، مرجع سابق ، ١/ ١٦ ، وهذا التعريف لابن عصفور كما في الاقتراح في أصول النحو للسيوطي ، ص ٥٠.

(٢) النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة ، لمحمد أحمد عرفة ، ص ٢٦ ، ط/ مطبعة السعادة بمصر- القاهرة ، بدون تاريخ .

(٣) التعريفات ، للسيد الشريف الجرجاني ، ص ٢١٤ ، ط/ مصطفى البابي الحلبي ، القاهرة ، مصر ، بدون تاريخ .

(٤) هو عثمان بن جني ، أبو الفتح الموصلي النحوي اللغوي العلامة المشهور ، صاحب التصانيف الكثيرة ، ذكروا أنه لازم أبا علي الفارسي أربعين عامًا يفيد منه ، ولد في الموصل بالعراق سنة ٣٢١هـ ، وتوفي ببغداد سنة ٣٩٢هـ ، انظر ترجمته في إنباه الرواة ٢/ ٢٣٥ ، وبغية الوعاة ٢/ ٣٢ ، ومعجم الأدباء لياقوت الحموي ١٢/٨١ ، وغيرها .

عنها ، رد به إليها »[١] .

هذا وقد ظلت مسألة وضع تعريف جامع مانع لعلم النحو محل نظر ، ومسرح جدل بين النحاة قديمًا وحديثًا ، وهذه التعريفات السابقة هي أحسن شيء وأجمعه وقف عليه الباحث إلى الآن . والله أعلم بالصواب .

٣- موضوع علم النحو :

موضوع علم النحو هو : الألفاظ العربية ، من جهة تغييرات تلحق أواخرها ، أو تلحقها أنفسها ، وهذا على قول من جعل التصريف جزءًا من النحو ، ولم يجعله علمًا بمفرده ، ولكن أكثر النحاة يرون أن موضوع علم النحو هو : الكلمات العربية ، من حيث ما يعرض لها حال التركيب من الإعراب والبناء ، وما يتبع ذلك[٢] . قال الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد[٣] ، وهو يتحدث عن مبادئ النحو : « وموضوعه : الكلمات العربية ، من جهة البحث عن أحوالها المذكورة ، أي الإعراب والبناء وما يتبع ذلك »[٤] .

٤- النحو بين علوم العربية :

نرى في المراجع التي تتحدث عن نشأة النحو التعبير بـ (وضع النحو) وبـ (وضع العربية) فالتعبيران واردان في المراجع الأولى التي تقدم ذكر بعضها ، ومن الواضح أن

---

(١) الخصائص ، لأبي الفتح ابن جني ، ١/ ٣٤، تحقيق/ محمد علي النجار ، ط/ دار الهدى للطباعة والنشر ، ط/ ٢، بدون تاريخ .

(٢) انظر : المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر ، لضياء الدين بن الأثير ، ٤/ ٣٩، بتحقيق الدكتورين : أحمد الحوفي ، وبدوي طبانة ، ط/ مطبعة نهضة مصر بالقاهرة ، ١٩٥٩م .

(٣) هو العلامة المحقق/ محمد محيي الدين عبد الحميد إبراهيم ، شيخ العلماء المحققين في العصر الحديث ، من علماء الأزهر الشريف ، وكان عميدًا لكلية اللغة العربية بها ، وله جهود كبيرة في خدمة تراث العربية والإسلام ، ولد بمصر سنة ١٣١٨هـ-١٩٠٠م ، وتوفي بها في ١٣٩٢هـ-١٩٧٢م . ترجمته في (النهضة الإسلامية في سير أعلامها المعاصرين) ، للدكتور/ إبراهيم رجب بيومي ..

(٤) التحفة السنية ، مرجع سابق ، ص ٤.

النحو بشموله ومصطلحاته الفنية المعروفة لم يوجد مرة واحدة ، ولكن ما أثر من قواعد أسند وضعها إلى أبي الأسود هي من صميم النحو كما عرف بعد ذلك ، فهي حديث عن الفاعل والمفعول به ، والمضاف والمضاف إليه وحروف الجر والنصب والجزم وعن باب التعجب[١] على الخلاف في الموضوع أولًا ، وهو خلاف لا يعنينا كثيرًا . ونجد كلمة (نحو) أكثر شيوعًا من كلمة (عربية) في جميع المراجع التي وقفنا عليها ؛ وذلك يعود – في رأي الباحث– إلى أن الكلمة الأخيرة عامة وشاملة لغير النحو من علوم العربية ، التي تحددت معالمها بعد النحو ، وقد عدها أبو البركات الأنباري[٢] ثمانية ، وسماها علوم الأدب في قوله : « وعلوم الأدب ثمانية : النحو ، واللغة ، والتصريف ، والعروض ، والقوافي ، وصنعة الشعر ، وأخبار العرب ، وأنسابهم ، وألحقنا بالعلوم الثمانية علمين وضعناهما ، وهما : علم الجدل في النحو ، وعلم أصول النحو »[٣] ، ولم يذكر علوم البلاغة أو لعله يدخلها في (صنعة الشعر) التي يبدو أنه يعني بها النقد الأدبي . وقد أضاف إليها علمين من وضعه كما قال لتكون علوم الأدب عنده عشرة . وقد جعلها الزمخشري قبل ابن الأنباري – اثني عشر علمًا هي : « اللغة ، والصرف ، والاشتقاق ، والنحو ، والمعاني ، والعروض ، والقافية ، وقرض الشعر ، والخط ، وإنشاء الخطب والرسائل ، والمحاضرات ، ومنه التاريخ ، وجعلوا البديع ذيلًا ، لا قسمًا برأسه »[٤] .

---

(١) إنباه الرواة ، مرجع سابق ، ١/ ١٦.

(٢) تقدمت ترجمة الأنباري ، ويقال له ابن الأنباري أحيانًا للتمييز بينه وبين الإمام أبي بكر محمد بن القاسم بن الحسن الأنباري النحوي اللغوي ، المتوفى ببغداد سنة ٣٢٧هـ ، وهو من أئمة الكوفيين ، وله كتب كثيرة في اللغة والنحو والأدب بينما أبو البركات الأنباري من أئمة البصريين وانتصر لهم كثيرًا في كتابه الإنصاف .

(٣) نزهة الألباء ، مرجع سابق ، ص ٦١.

(٤) حاشية الصبان على شرح الأشموني ، مرجع سابق ، ١/ ١٦. وينظر في تفصيل الكلام عن هذه العلوم : تعريفها وموضوعاتها وفوائدها ، وغير ذلك في كشاف اصطلاحات الفنون ١/ ١٨، تأليف/ محمد الفاروقي التهانوي ، ط/ الدار القومية بالقاهرة ، بتحقيق الدكتور لطفي عبد البديع .

وفي حاشية الشيخ/ أحمد بن أحمد السجاعي على شر قطر الندى وبل الصدى، لابن هشام الأنصاري ما نصه: «علم العربية: علم يحترز به عن الخلل في كلام العرب، وهو بهذا المعنى يشمل اثني عشر علمًا، جمعها بعض أصحابنا في قوله:

صرف بيان معاني النحو قافية ... شعر عروض اشتقاق الخط إنشاء

محاضرات وثاني عشرها لغة ... تلك العلوم لها الآداب أسماء

وصار علمًا بالغلبة على علم النحو»[(١)].

وهذا التقسيم طرأ عليه كثير من التغيير، بتطور هذه العلوم وإفساح البحث فيها، وهي اليوم تقوم على فرعين أساسيين هما:

١- علوم اللغة وهي: النحو، والصرف، وفقه اللغة، والعروض، والقافية، وما تحتاج إليه من دراسات مساعدة.

٢- علوم الأدب وهي: الأدب، نصوصًا وتاريخًا، والنقد الأدبي، وعلوم البلاغة الثلاثة: المعاني والبيان والبديع، وما تحتاج إليه من دراسات مساعدة.

وهي كلها اللغة العربية وعلومها وآدابها، كالجسم الواحد، مترابطة متكاملة ينبغي أن يدرسها المتخصصون؛ إذ لا يمكن التخصص في علم منها أو في بعضها مع الجهل التام أو شبه التام ببعضها الآخر، كما يخيل إلى كثير من الناس اليوم. وإن كان يمكن لغير المتخصص الاقتصار على النحو والصرف والأدب وعلوم البلاغة.

وقد انفصل عنها ما ليس منها، كالتاريخ والأنساب، إلّا ما تعلق منهما باللغة والأدب أو يساعد على فهمها فيُعَدُّ في الدراسات المساعدة.

وممارسة النصوص العالية، والإكثار من حفظها، ومزاولة استعمالها، هي التي تعطي الدارس التمكن فيها، والقدرة على استعمالها استعمالًا جيدًا، وتجعله -بكثرة محفوظه، وسعة اطلاعه- قادرًا على تذوق الأساليب، والتمييز بينها، وهذا التذوق

---

(١) حاشية السجاعي على شرح قطر الندى وبل الصدى، لابن هشام الأنصاري، ص ٧، على هامش الشرح المذكور، ط/ مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة، سنة ١٣٥٨هـ-١٩٣٩م.

ينبغي أن يسبق تعلم القواعد نظريًا ؛ لأنه إذا تمكن التذوق في الشخص ، جعله يحس بالخطأ إذا نطق به شخص ، أو تكلم به هو نفسه ، دون أن يعرف القاعدة ؛ لذا يأتي تعلم القواعد إكمالًا لحاسة التذوق ، ومفسرًا للأخطاء ، وموضحًا لطبيعة التراكيب العربية ، « وهذا الإحساس يتكون لدى الشخص من خلال سماعه المستمر للقوالب والتراكيب التي تتكون منها اللغة ، وطريقة النطق للجمل الإخبارية ، والاستفهامية ، والتعجبية ، إذ إن صوت المتكلم لابد أن يتغير حسب طبيعة الجملة ، ارتفاعًا وانخفاضًا »(١) .

وهذا الأمر لا يمكن تحقيقه إلا بالإكثار من قراءة القرآن قراءة مجودة صحيحة ، وكذلك الأحاديث النبوية الشريفة ، والعناية بالجيد المنخول من الشعر والنثر في العصور المختلفة ؛ لأن الشخص مهما أوتي من علم بالقواعد النظرية للغة ؛ لا يمكن أن يكون فصيح اللسان ، بين الكلام جيد الفهم والنقد للنصوص إلا إذا تذوق اللغة ومارسها من خلال نصوص حية قوية .

ونخلص من هذا كله إلى أن علم العربية علم واسع ذو فروع متعددة إلا أنه كثيرًا ما يطلق على النحو والصرف بالغلبة كما تقدم عن السجاعي(٢) ، وهذا ما يؤكده الصبان(٣) أيضًا في حاشيته على شرح الأشموني(٤) ، وأن كلمة (نحو) لم تطلق على

---

(١) مشكلات تعليم اللغة العربية ، للدكتور/ عباس محجوب ، ص ٢٧، ط/دار الثقافة ، الدوحة-قطر ، سنة١٩٨٦م-١٤٠٦هـ .

(٢) هو شهاب الدين أحمد بن أحمد بن محمد السجاعي الشافعي الأزهري ، توفي بالقاهرة سنة ١١٩٧هـ ، عالم مشارك في كثير من العلوم ، انظر ترجمته مع مصادرها في معجم المؤلفين ، ١/ ١٥٤.

(٣) هو أبو العرفان محمد بن علي الصبان ، المصري الشافعي الحنفي ، توفي بالقاهرة سنة ١٢٠٦هـ ، عالم أديب ، مشارك في جميع العلوم العربية والشرعية وغيرها ، انظر ترجمته مع ذكر مراجعها في معجم المؤلفين ١١/ ١٧.

(٤) حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، مرجع سابق ، ١/ ١٦.

هذا العلم منذ الوهلة الأولى لنشأته ، وإنما جاءت بعد وضع لبناته الأولى ، والقصد إلى الزيادة عليها ؛ لأن النحو من معانيه في اللغة : القصد ، وقد أخذت هذه التسمية من قول الإمام علي رضي اللَّه عنه ، لأبي الأسود : « ما أحسن هذا النحو الذي نحوته » ، أو « انح هذا النحو يا أبا الأسود »[(١)] .

ووظيفة النحو وظيفة جليلة ، تشمل التركيب كله ، وعلاقة الكلمات والجمل بعضها ببعض ، من جهة صحة تأليف الكلام ، وتأدية المعنى الأصلي ، أداءً صحيحًا ، حتى لا يعد المتكلم خارجًا عن مقاييس العرب في لغتهم ، محكومًا عليه باللحن .

ومن هنا ندرك أن الإعراب والبناء ، في أواخر الكلمات ، وإن كانا أهم ما يبحث فيه النحو ، لكنه لا تقتصر مباحثه عليهما ، كما هو واضح مما تقدم . وقد حقق هذا المعنى العلامة الشيخ/ محمد الخضر حسين في كتابه القيم (دراسات في العربية وتاريخها)[(٢)] .

هذا « والثمرة من تعلم علم النحو هي : صيانة اللسان عن الخطأ في الكلام العربي -تكلمًا وقراءة وكتابة- ومعرفة صوابه من خطئه ، وفهم القرآن الكريم ، كلام اللَّه تعالى ، والحديث الشريف كلام رسوله ﷺ ، فهمًا صحيحًا ، اللذين هما أصل الشريعة الإسلامية ، وعليهما مدارها .

ونسبته : هو من علوم العربية . وواضعه على المشهور هو : أبو الأسود الدؤلي ، بأمر الإمام علي بن أبي طالب رضي اللَّه عنه . وحكم الشارع في تعلمه : أنه فرض كفاية ، وربما تعين على واحد فصار فرض عين عليه »[(٣)] .

❁ ❁ ❁

---

(١) نشأة النحو ، للطنطاوي ، مرجع سابق ، ص ٢٤.

(٢) انظر : دراسات في العربية وتاريخها ، للمرحوم الشيخ/ محمد الخضر حسين ، ط/ مطابع دار المنار ، ط/ ٢، دمشق - سورية ، بدون تاريخ ، من ص١٨١- ٢٤٠.

(٣) دروس التصريف ، مرجع سابق ، ص ٤.

المبحث الثالث :
الحاجة إلى علم النحو وأهميته ومنزلته بين علوم الإسلام والعربية

النحو دعامة العلوم العربية ، وقانونها الأعلى ، ولن تجد علمًا منها يستقل عن النحو ، أو يستغني عن مؤونته ، أو يسير بغير نوره وهداه . فجميع العلوم النقلية – على جليل شأنها– لا سبيل إلى استخلاص حقائقها ، والنفاذ إلى أسرارها إلا بهذا العلم .

فهل ندرك كلام اللّه تعالى ، ونفهم دقائق التفسير ، وأحاديث رسول اللّه ﷺ ، وأصول العقائد ، وأدلة الأحكام ، والفقه الإسلامي ، والبحوث الشرعية عمومًا ، إلا بإرشاد النحو وإلهامه ؟ فالنحو وسيلة المستعرب ، وسلاح اللغوي ، وعماد البلاغي ، وأداة المشرع والمجتهد ، والمدخل إلى العلوم العربية والشرعية جميعًا ؛ فليس عجيبًا أن يصفه الأعلام السابقون بأنه : « قانون اللغة ، وميزان تقويمها »[١] ، وأن يتفرغ له العباقرة من أسلافنا ، يجمعون أصوله ، ويثبتون قواعده ، ويرفعون بنيانه شامخًا ركينًا ، في إخلاص نادر ، وصبر لا ينفد ، كما جاء في مقدمة النحو الوافي لعباس حسن فعلم النحو هو علم المقاييس الدقيقة لصحة الكلام ، وهو الأداة التي توصلنا لفهم التراكيب وتحليلها ، وتمكننا من الحصول على الفائدة منها ، والجاهل به تنقصه الأداة الضرورية للفهم ويكون عجزه بقدر نقصه فيه .

فالنحو بهذه الوظيفة الجليلة ، ومكان الحاجة إليه بهذا القدر ، يسبق جميع علوم اللسان العربي ، على الرغم من الحاجة الشديدة إليها كلها ، فهي مبنية عليه ، وفي حاجة إليه . قال ابن خلدون[٢] : « والذي يتحصل أن الأهم المقدم منها (من علوم

---

(١) صبح الأعشي في صناعة الإنشا ، ١٦٧/١ لشهاب الدين أبي العباس أحمد بن علي القلقشندي ، دار صادر ، بيروت ، ١٩٦٨م .

(٢) هو عبد الرحمن بن محمد ، المعروف بابن خلدون ، ولد بتونس سنة ٧٢٣هـ ، وبرع في علوم كثيرة ، وله كتاب العبر في التاريخ ، ومقدمته التي لم ينسج من منوالها أحد ، رحل إلى ديار الإسلام وأقام بمصر ، وولي القضاء وإفتاء المالكية بالجامع الأزهر ، وتوفي بمصر سنة ٨٠٨هـ . ألفت في سيرته =

اللسان العربي) هو النحو ؛ إذ به تتبين أصول المقاصد بالدلالة ، فيعرف الفاعل من المفعول ، والمبتدأ من الخبر ، ولولا النحو لجهل أصل الإفادة »[١] .

وقد أحكم الإمام عبد القاهر الجرجاني[٢] القول عن النحو ، وبين وجه الحاجة إليه ، ومجمل قواعده في أول كتابه (دلائل الإعجاز) ، جاعلًا نظرية النظم ، ومبنى بلاغة الكلام ، واستقامة الأسلوب ، وعلوه كلها نابعة من أحكام النحو ، وقواعده ، وسداد استعمالها ، حيث قال : « ... معلوم أن ليس النظم سوى تعليق الكلم بعضها ببعض ، وجعل بعضها بسبب من بعض . والكلام ثلاث : اسم ، وفعل ، وحرف ، وللتعليق فيما بينها طرق معلومة ... فهذه هي الطرق والوجوه في تعليق الكلم بعضها ببعض ، وهي كما تراها معاني النحو وأحكامه ، وكذلك السبيل في كل شيء له مدخل في صحة تعليق الكلم بعضها ببعض ، ولا ترى شيئًا من ذلك يعدو أن يكون حكمًا من أحكام النحو ، ومعنى من معانيه ... فلا ترى كلامًا قد وصف بصحة نظم أو فساده ، أو وصف بمزية وفضل فيه إلا وأنت تجد مرجع تلك الصحة ، وذلك الفساد ، وتلك المزية ، وذلك الفضل ، إلى معاني النحو وأحكامه ، ووجدته يدخل في أصل من أصوله ، ويتصل بباب من أبوابه »[٣] .

وبهذا الكلام تتبين مكانة النحو الجليلة ، ومدى الحاجة إليه ، ولماذا سارع سلفنا

= وعلومه وفكره كتب ورسائل جامعية كثيرة .

(١) المقدمة ، لعبد الرحمن بن خلدون ، ص ١٠٥٥، ط/ ١، نشر دار الفكر ، بيروت-لبنان ، سنة ١٤٠١هـ-١٩٨١م .

(٢) هو : أبو بكر ، عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني النحوي ، المتوفى سنة ٤٧١هـ بجرجان ، عالم بالبلاغة بل هو إمامها الأكبر ، وله فيها (دلائل الإعجاز) ، و(أسرار البلاغة) ، و(العوامل في النحو) ، كان أديبًا فاضلًا وعالمًا صالحًا ، له ترجمة في إنباه الرواة ٢/ ١٨٨، وبغية الوعاة ٢/ ٣١٠، وشذرات الذهب ٣/ ٣٤٠، ونزهة الألباء ، ص ٤٣٤.

(٣) دلائل الإعجاز ، لعبد القاهر الجرجاني ، ص (ز-ي) من المقدمة وص ٥٦، بتحقيق أحمد المراغي ، ط/ ٤، نشر دار المنار بمصر ، ١٣٦٧هـ .

الصالح إلى ابتكاره ، قبل غيره ؛ لحفظ اللغة العربية ، وصيانة الكتاب العزيز من اللحن ، ويكفي النحو فضلًا أنه نشأ في رحاب القرآن ، وكان هو الخاطر الأول لصيانته ، وإبعاد الخطر عنه ، وإشراع السبيل الصحيح للنطق به ، كما يزيده فضلًا أنه كان التفكير فيه مبكرًا ، ومن الخليفة الراشد ، أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، على يد التابعي الجليل أبي الأسود الدؤلي ، وقد أشار إلى هذه الميزة كل من أبي الفتح ابن جني(١) ، وأبي البركات الأنباري(٢) ، ولا شك أن كل علم يشرف وتسمو منزلته بقدر الحاجة إليه والضرورة الداعية لاستعماله ، وقد وضح وجه الحاجة إلى النحو وأنه ضروري لكل العلوم ، وقد عرف أسلافنا قدره ، فرفعوا شأنه ، ونموا بحوثه ، حتى تجاوزت القدر المطلوب ، والمجال المحدد ، حرصًا منهم على النفع وابتغاء الكمال .

وقد كان الجهابذة من أسلافنا يتباهون بمعرفته ، ويرون أن فاقده يفتضح بكثرة الزلل ، وأن اللحان لا يصلح لوظيفة التعليم . قال القلقشندي(٣) : « ومما يحتاج إليه الكاتب النحو ، والأخذ منه بالحظ الوافر ، وصرف اهتمامه إلى القدر الكافي منه ...»(٤) .

وقال الشهاب الحلبي(٥) ، وهو يتحدث عن آداب طالب العلم والطريق الصحيح

(١) الخصائص ، مرجع سابق ، ٣/ ٢٠٩.

(٢) لمع الأدلة في أصول النحو ، لأبي البركات الأنباري ، مطبوع مع كتاب الإغراب في جدل الإعراب له أيضًا ، ص ٩٦، بتحقيق/ سعيد الأفغاني ، نشر/ مطبعة الجامعة السورية ، ط/ ١.

(٣) هو : شهاب الدين أبو العباس أحمد بن عبد الله بن أحمد القلقشندي المصري الشافعي المولود سنة ٧٥٦هـ ، المتوفى سنة ٨٢١هـ ، عالم فقيه ، محدث ، أديب بارع ، له ترجمة في معجم المؤلفين ١/ ١٩٦، والضوء اللامع ٢/ ٨، وشذرات الذهب ٧/ ١٤٩.

(٤) صبح الأعشي ، مرجع سابق ، ١/ ١٤٨.

(٥) هو : محمود بن سلمان بن فهد الحلبي ، أبو الثناء ، شهاب الدين ، أديب ، لغوي ، كاتب ، شاعر ، ولد بحلب سنة ٦٤٤هـ ، وتوفي بدمشق سنة ٧٢٥، وله ترجمة في كشف الظنون ، ١/ ٦٦٦، ومعجم المؤلفين ١٢/ ١٦٧، ومقدمة كتابه : حسن التوسل إلى صناعة الترسل .

للتعلم، بعد أن ذكر ضرورة البدء بحفظ القرآن: « ... ويتبع ذلك قراءة ما يتفق له من كتب النحو، التي يحصل بها المقصود من علم العربية، بحيث يجمع طرفي الكتاب الذي يقرؤه، ويستكمل استشراحه، ويكب على الإعراب، ويجعله دأبه، ليترسم في فكره ويدور على لسانه وينطلق به عقال قلمه، وكلمه، ويزول به الوهم على سجيته، ويكون على بصيرة من عبارته[١]؛ فإنه لو أتى من البراعة بأتم ما يكون، ولحن، ذهبت محاسن ما أتى به، وانهدمت طبقة كلامه، وألقى جميع ما أحسنه، ووقف بها عندما جهله »[٢].

وقال الجاحظ[٣]: « تعلموا النحو، فإنه جمال للوضيع، وتركه هجنة للشريف »[٤].

ومن كلام مالك بن أنس رحمه الله تعالى: « الإعراب حلي اللسان، فلا تمنعوا ألسنتكم حليها » رواه ابن أبي شيبة. وقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: تعلموا اللحن والفرائض، فإنها من دينكم. قال يزيد بن هارون: اللحن: اللغة »[٥]

---

(١) في هذا بيان للهدف من الإعراب، فينبغي أن يكون الإعراب معرَبًا، وإلا لم يتحقق منه ما ذكره، كما يحدث اليوم.

(٢) حسن التوسل إلى صناعة الترسل، لشهاب الدين محمود الحلبي، ص ٣٥، ط/ ١، نشر دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٧م.

(٣) هو: عمرو بن بحر الجاحظ، أبو عثمان، الأديب الموسوعي المشهور، صاحب التصانيف الكثيرة في الأدب والمعارف العامة، توفي بالبصرة سنة ٢٥٥هـ، وله ترجمة في كتب كثيرة، ورسائل مستقلة، وعلى سبيل المثال: إنباه الرواة ٢/ ٢٢٨، ومقدمات كتبه، وما كتب عنه.

(٤) البيان والتبيين، للجاحظ، ٢/ ٢١٩، بتحقيق/ عبد السلام محمد هارون، ط/ ١، دار الجيل، بيروت، بدون تاريخ.

(٥) النحو قانون اللغة وميزان تقويمها، للدكتور/محمود فجال بن يوسف، ص ٣٥، منشورات نادي أبها الثقافي، أبها، المملكة العربية السعودية، ١٩٨٩م، (وهو محاضرة ألقاها في النادي المذكور، فطبعت ضمن منشورات النادي). وأصل النص في صبح الأعشى، مرجع سابق، ١/ ١٦٩.

وقال أبو إسحاق الشاطبي[١] : «إن هذه الشريعة المباركة عربية ، فمن أراد تفهمها فمن جهة لسان العرب تفهم ، ولا سبيل إلى تطلب فهمها من غير هذه الجهة»[٢] ، وفي كشف الظنون : «قال ابن الأثير في جامع الأصول : معرفة اللغة والإعراب هما الأصل لمعرفة الحديث وغيره ؛ لورود الشريعة المطهرة على لسان العرب»[٣] ، وقال ضياء الدين بن الأثير[٤] : «أما علم النحو فإنه في علم البيان من المنظوم والمنثور بمنزلة (أبجد) في تعليم الخط ، وهو أول ما ينبغي إتقان معرفته لكل واحد ينطق باللسان العربي ؛ ليأمن معرة اللحن»[٥] .

«ولأمر ما قالوا : إن الأئمة من السلف والخلف قد أجمعوا قاطبة على أن النحو شرط في رتبة الاجتهاد ، وأن العالم لو جمع كل العلوم ، لم يبلغ رتبة الاجتهاد حتى يعلم النحو ، فيعرف المعاني التي لا سبيل إلى معرفتها بغيره ، فرتبة الاجتهاد متوقفة عليه ، لا تتم إلا به»[٦] .

ولهذا الاعتبار رسموا المنهج الرفيع في دراسة النحو ، فتعاقبت طوائف العلماء ، وتوالت زمرهم في ميدانه ، وتلقي الراية نابغ عن نابغ ، وألمعي في أثر ألمعي ، وتسابقوا

(١) هو : إبراهيم بن موسى اللخمي الغرناطي الشاطبي ، أبو إسحاق المالكي ، محدث ، فقيه أصولي ، لغوي ، مفسر ، صاحب التصانيف الكثيرة وله شرح على الألفية ، كبير ، توفي سنة ٧٩٠هـ ، وله ترجمة في معجم المؤلفين ١/ ١١٨ ، ونيل الابتهاج ، ص ٤٦ ، ومقدمة كتابه الاعتصام ، وغيرها .

(٢) الموافقات في مقاصد الشريعة ، للشاطبي ٢/ ٦٤ ، ط/ ١ ، نشر المكتبة التجارية الكبرى بمصر-القاهرة ، بدون تاريخ .

(٣) كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ، لمصطفى بن عبد الله الشهير بحاجي خليفة ، ١/ ٦٣٦ ، ط/ مكتبة سني ، ببيروت ، لبنان ، بدون تاريخ .

(٤) هو : أبو الفتح نصر الله محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد ، ضياء الدين الجزري الموصلي المتوفى سنة ٦٣٧هـ ، كان كاتبًا مجيدًا ، عالمًا بالبلاغة والأدب ، أشهر كتبه : المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر ، له ترجمة في وفيات الأعيان ، لابن خلكان ، ٢/ ١٥٨ .

(٥) المثل السائر ، مرجع سابق ، ١/٤٤

(٦) النحو قانون اللغة ، مرجع سابق ، ص ٢٢ .

مخلصين دائبين، فرادى، وزرافات، في إقامة صرحه، فأقاموه سامق البناء، وطيد الدعامة، مكين الأساس.

وهذا ما حمل علماء اللغة من الأجانب على الاعتراف بفضلهم، والإشادة ببراعتهم، وحسن تفكيرهم، فكان من أقوال المنصفين منهم في العصر الحديث: «علم النحو أثر رائع، من آثار العقل العربي، بما له من دقة في الملاحظة، ومن نشاط في جمع ما تفرق، وهو أثر عظيم يرغم الناظر فيه على تقديره، ويحق للعرب أن يفخروا به»[(١)]، و: «ولقد تكلفت القواعد التي وضعها النحاة العرب، في جهد لا يعرف الكلل، وتضحية جديرة بالإعجاب، بعرض اللغة الفصحي، وتصويرها في جميع مظاهرها، من ناحية الأصوات والصيغ، وتركيب الجمل، ومعاني المفردات، على صورة شاملة، حتى بلغت كتب القواعد الأساسية عندهم مستوى من الكمال، لا يسمح بزيادة لمستزيد»[(٢)].

«فالنحو لا يستغنى عنه، ولا يوجد بد منه، ومن جهله فبضاعته من العلوم مزجاة، وفهمه عقيم، ومن أتقنه وبرز فيه، فهو من أصحاب السبق؛ لأن النحو مرقاة للوصول إلى سائر الفنون»[(٣)].

وقد قال بعض النحاة في ذلك شعرًا:

من فاته النحو فذاك الأخرس ... وفهمه في كل علم مفلس
وقدره بين الورى موضوع ... وإن يناظر فهو مقطوع
لا يهتدي لحكمة في الذكر ... وماله في غامض من فكر

---

(١) تاريخ الفلسفة في الإسلام، للعلامة/ دي بور، ص ٤، ترجمة الدكتور/ محمد أبي ريدة، ط/ دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، بدون تاريخ.

(٢) دراسة في اللغة واللّهجات والأساليب، للمستشرق الألماني يوهان فك، ص ٢، ترجمة الدكتور/ عبدالحليم النجار، ط/ مطبعة الخانجي بالقاهرة، سنة ١٩٥١م.

(٣) النحو قانون اللغة، وميزان تقويمها، مرجع سابق، ص ٣٥.

وقال آخر :

النحو يصلح من لسان الألكن والمرء نكرمه إذا لم يلحن
وإذا سألت من العلوم أجلها فأجلها منها مقيم الألسن

وقال الكسائي[1] ، أحد القراء السبعة ، وإمام المدرسة الكوفية في النحو ، في هذا المعني :

إنما النحو قياس يتبع وبه في كل علم ينتفع
فإذا ما عرف النحو الفتى مرّ في المنطق مرًّا فاتسع
فاتقاه كل من جالسه من جليس ناطق أو مستمع
وإذا لم يعرف النحو الفتى هاب أن ينطق حينًا فانقطع
فتراه ينصب الرفع وما كان من نصب ومن خفض رفع
يقرأ القرآن لا يعرف ما صرف الإعراب فيه ووضع
والذي يعرفه يقرؤه فإذا ما شك في حرف رجع
ناظرًا فيه وفي إعرابه فإذا ما عرف الحق صدع
فهما فيه سواء عندكم وليست السنة فينا كالبدع
كم من وضيع رفع النحو وكم من شريف رأيناه وضع[2]

وقد قال ابن مالك في مقدمة كتابه « الكافية الشافية » :

وبعد فالنحو صلاح الألسنة والنفس إن تعدم سناه في سنة
به انكشاف حجب المعاني وجلوة المفهوم في الأذهان[3]

(١) هو : علي بن حمزة بن عبد الله بن عثمان ، أبو الحسن النحوي الكوفي القارئ ، المشهور بالكسائي ، كان من أعلم الناس بالنحو والغريب والقراءة ، وهو أحد القراء السبعة وإمام المدرسة الكوفية في النحو ، توفي بالكوفة سنة ١٨٩هـ ، ترجمته في النشر ١/ ١٧٢، ومعرفة القراء الكبار ١/ ١٠٠، والأعلام ٥/ ٩٤.

(٢) مقدمة شرح ألفية السيوطي في النحو المسمى : المطالع السعيدة على الفريدة ، مرجع سابق ، ١/ ٣٥.

(٣) شرح الكافية الشافية ، لابن مالك ، ١/ ٤٢، حققه وقدم له الدكتور/ عبد المنعم أحمد الهريدي ، =

وقال أبو منصور الثعالبي[١] في مقدمة كتابه : (فقه اللغة وسر العربية) : « أما بعد حمد اللَّه على آلائه ، والصلاة والسلام على محمد وآله ، فإن من أحب اللَّه أحب رسوله المصطفى ﷺ ، ومن أحب النبي العربي ، أحب العرب ، ومن أحب العرب ، أحب اللغة العربية التي نزل بها أفضل الكتب على أفضل العجم والعرب ، ومن أحب العربية عُني بها وثابر عليها ، وصرف همته إليها . ومن هداه اللَّه للإسلام ، وشرح صدره للإيمان ، وأعطاه اللَّه حسن سريرة فيه ، اعتقد أن محمدًا ﷺ خير الرسل والإسلام خير الملل ، والعرب خير الأمم ، والعربية خير اللغات والألسنة ، والإقبال على تفهمها من الديانة ، إذ هي أداة العلم ، ومفتاح التفقه في الدين ، وسبب صلاح المعاش والمعاد »[٢] .

ولهذا كله اتجهت الأنظار إلى النحو ، قبل غيره من علوم العربية ، واهتدت إليه البصائر الخيرة المؤمنة ، لحفظ أفصح نص وأعظم كتاب ، وأشرف لغة ، فكان نصيب النحو من الفضل والمكانة بين علوم الإسلام والعربية ما ظهر .

ويبدو أنه كان في القديم قوم يجهلون فائدة النحو ، وينكرون فضله ، والحاجة إليه ، فكان عتب العلماء لهؤلاء شديدًا ، وقد عبر عن ذلك الإمام عبد القاهر الجرجاني شيخ البلاغة خير تعبير ، وأحسن الرد عليهم بعد أن رد على من ذم الشعر مطلقًا . قال الجرجاني : « أما زهدهم في النحو واحتقارهم له وإصغارهم أمره ، وتهاونهم به ،

= ط/ دار المأمون للتراث ، نشر مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى- بمكة المكرمة ، الكتاب رقم ١٦ من سلسلة التراث الإسلامي ، ط/ ١، سنة ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م .

(١) هو : الإمام أبو منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل الثعالبي ، المتوفى سنة ٤٢٩هـ ، كان إمامًا في اللغة والأدب وأيام الناس ، بارعًا مفيدًا ، له التصانيف الكبار في النظم والنثر والبلاغة والفصاحة ، وله ترجمة واسعة في أول كتابه يتيمة الدهر بقلم/ محمد محيي الدين عبد الحميد ، وإنباه الرواة ١/ ٢٣١، ووفيات الأعيان ٣/ ٣٥٧.

(٢) فقه اللغة وسر العربية ، لأبي منصور الثعالبي ، ص ٢، من منشورات مكتبة الحياة ، بيروت- لبنان ، بدون تاريخ .

فصنيعهم في ذلك أشنع من صنيعهم في الذي تقدم (ذم الشعر) ، وأشبه أن يكون صدًّا عن كتاب الله ، وعن معرفة معانيه ؛ وذلك لأنهم لا يجدون بدًّا من أن يعترفوا بالحاجة إليه فيه ، إذ قد علم أن الألفاظ مغلقة على معانيها ، حتى يكون الإعراب هو الذي يفتحها ، وأن الأغراض كامنة فيها حتى يكون هو المستخرج لها ، وأنه المعيار الذي لا يتبين نقصان كلام ورجحانه حتى يعرض عليه ، والمقياس الذي لا يعرف صحيح من سقيم حتى يرجع إليه ، ولا ينكر ذلك إلا من ينكر حسه ، وإلا من غالط في الحقائق نفسه . وإذا كان الأمر كذلك ، فليت شعري ما عذر من تهاون به ، وزهد فيه ، ولم ير أن يستقيه من مصبه ، ويأخذه من معدنه ، ورضي لنفسه بالنقصان والكمال لها يعرض ، وآثر الغبينة وهو يجد إلى الربح سبيلًا ؟ ! »[(١)] .

وهذا القول -فوق تحديده لوظيفة النحو ، وتنويهه برفعة شأنه ، وسمو منزلته ، وضرورة تعلمه- فيه ربط واضح بينه وبين القرآن الكريم ، حتى إن الصاد عن النحو كالصاد عن كتاب الله تعالى ؛ لأن ضياع النحو طريق لضياع القرآن في حياة المسلمين ؛ بفساد الألسنة ، واضطراب النطق به تلاوة ، وذهاب ضوابط العربية ، وانغلاق معاني القرآن ، بفقد وسيلة فهمها ، واستخراج كنوزها[(٢)] .

وقد رد العلامة/ محمود بن عمر ، جار الله الزمخشري على منكري فضل النحو والعربية ردًّا مجملًا جامعًا ، في مقدمة كتابه (المفصل في علم العربية) . والباحث ينقل هذا الرد بطوله ؛ لأنه يمثل موقف سلفنا من النحاة ، ويصور رأيهم ، ويلخّص فهمهم لهذا الموضوع الذي لا يزال قوم يجادلون فيه إلى اليوم ، قال رحمه الله : « ولعل الذين يغضون من العربية ، ويضعون من مقدارها ، ويريدون أن يخفضوا ما رفع الله من منارها ، حيث لم يجعل خيرة رسله ، وخير كتبه ، في عجم خلقه ، بل في عربه ، لا يبعدون على الشعوبية منابذة للحق الأبلج ، وزيغًا عن سواء المنهج . والذي

(١) دلائل الإعجاز ، مرجع سابق ، ص ٥٦ .

(٢) انظر : كتاب النحو وكتب التفسير ، مرجع سابق ، ٥٩/١ وما بعدها .

يقضي منه العجب ، حال هؤلاء في قلة إنصافهم ، وفرط جورهم واعتسافهم ؛ وذلك أنهم لا يجدون علمًا من العلوم الإسلامية ، فقهها وكلامها ، وعلمي تفسيرها وأخبارها ، إلا وافتقاره إلى العربية بين لا يدفع ، ومكشوف لا يتقنع ، ويرون الكلام في معظم أبواب أصول الفقه ، ومسائلها مبنيًا على علم الإعراب ، والتفاسير مشحونة بالروايات عن سيبويه والأخفش والكسائي والفراء وغيرهم من النحويين ، البصريين ، والكوفيين ، والاستظهار في مآخذ النصوص بأقاويلهم ، والتشبث بأهداب فسرهم وتأويلهم[1] وبهذا اللسان مناقلتهم في العلم ، ومحاورتهم ، وتدريسهم ، ومناظرتهم ، وبه تقطر في القراطيس أقلامهم ، وبه تسطر الصكوك والسجلات من حكامهم ، فهم ملتبسون بالعربية أية سلكوا غير منفكين منها أينما وجهوا ، كَلّ عليها حيث سيروا . ثم إنهم في تضاعيف ذلك يجحدون فضلها ، ويدفعون خصلها ، ويذهبون عن توقيرها وتعظيمها ، وينهون عن تعلمها وتعليمها ويمزقون أديمها ، ويمضغون لحمها ، فهم في ذلك على المثل السائر : (الشعير يؤكل ويذم) . ويدعون الاستغناء فيها ، وأنهم ليسوا في شق منها . فإن صح ذلك فما بالهم لا يطلقون اللغة رأسًا والإعراب ؟ ! ولا يقطعون بينهما وبينهم الأسباب ، فيُطَمّسون من تفسير القرآن آثارها ، وينفضون من أصول الفقه غبارها ، ولا يتكلمون في الاستثناء ، فإنه نحو ، وفي الفرق بين المعرف والمنكر ، فإنه نحو ، وفي التعريفين : تعريف الجنس ، وتعريف العهد ، فإنهما نحو ، وفي الحروف كالواو والفاء وثم ولام الملك ومن التبعيض ونظائرها .

وهلا سفهوا رأي محمد بن الحسن الشيباني فيما أودع كتاب الإيمان ، وما لهم لم يتراطنوا في مجالس التدريس وحلق المناظرة ، ثم نظروا هل تركوا للعلم جمالًا وأبهة ؟ وهل أصبحت الخاصة بالعامة مشبهة ؟ وهل انقلبوا هزأة للساخرين ، وضحكة للناظرين ؟ .

هذا فإن الإعراب أجدى من تفاريق العصا ، وآثاره الحسنة عديدة الحصا . ومن

---

(١) في هذا تأكيد لأثر النحو القوي في جميع العلوم ، خاصة التفسير وأصول الفقه .

لم يتق اللّٰه في تنزيله ، فاجترأ على تعاطي تأويله ، وهو غير معرب ، ركب عمياء ، وخبط خبط عشواء ، وقال ما هو تقوّل وافتراء ، وهراء ، وكلام اللّٰه منه براء . وهو المرقاة المنصوبة إلى علم البيان المطلع على نكت نظم القرآن ، الكافل بإبراز محاسنه ، الموكل بإثارة معادنه ؛ فالصاد عنه كالساد لطرق الخير لكي لا تسلك ، والمريد بموارده أن تعاف وتترك .

وقد ندبني ما بالمسلمين من الإرب إلى معرفة كلام العرب ، وما بي من الشفقة والحدب ، على أشياعي من حفدة الأدب ، لإنشاء كتاب في الإعراب ، محيط بكل الأبواب ...»[١] .

رحم اللّٰه أبا القاسم ، فكأنما كان ينظر بلحظ الغيب من وراء الحجب على ما حصل في هذه العصور المتأخرة ، من الإعراض عن لغة القرآن والهجوم عليها وعلى أهلها من معلميها ومتعلميها ، من قبل أبنائها قبل أعدائها ، فرد عليهم بهذه الكلمات البليغة ، التي لم تترك شاردة ولا واردة . هذا وقد قام صرح النحو عاليًا كالمزنة الهتانة ، ثابتًا راسخًا رسوخ الشم الراسيات ، معطاءً كالشجرة الطيبة أصلها ثابت وفرعها في السماء ، تؤتي أكلها كل حين بإذن ربها ، لم ينل من هذا البناء دعوات التجديد منذ قديم الزمان ولا محاولات الهدم والتكسير في العصر الحديث ، التي ردها اللّٰه خائبة ، وله الحمد .

❁ ❁ ❁

(١) من مقدمة كتاب المفصل في علم العربية للزمخشري ، ص٧ وما بعدها ، ط/١ بتحقيق الدكتور/ علي بوملحم ، نشر دار مكتبة الهلال ، بيروت ، لبنان ، سنة ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م .

المبحث الرابع:
صمود النحو في وجه دعوات التجديد، والتيسير، والتطوير، وما إلى ذلك، وحكم تعلمه:

قد تحدث كثير من علمائنا المعاصرين عن أهمية اللسان العربي، وضرورة الحفاظ عليه، وصيانته من عوادي الزمن، فألفوا كثيرًا من الكتب في ذلك، كما دبجوا المقالات القصيرة والطويلة، وأقوالهم في هذا الشأن كثيرة، لتعرض اللسان العربي للّهجوم والانتقاص؛ إذ لم يتعرض علم من علوم الإسلام والعربية لمثل ما تعرض له النحو والصرف، من الهجوم الظالم، والنقد السالب، من قبل أعداء الإسلام، الصليبيين المستعمرين والمستشرقين وأذنابهم الذين أطلقوا كثيرًا من الكلمات المضللة، والعناوين الموهمة والدعوات المشبوهة التي ظاهرها الإصلاح والتيسير والتهذيب، وحقيقتها وباطنها الإفساد والهدم والتشويه والتعسير، مثل النحو المعقول، والنحو المصفى، والنحو الشامل، والنحو الوافي، والنحو القرآني، والنحو الميسر، أو تيسير النحو، وإحياء النحو، أو تهذيب النحو، أو تطوير النحو ... وما إلى ذلك مما ظهر في العصر الحديث وحاول القضاء على النحو من أساسه وقطع الصلة بين المسلمين وتراثهم العظيم المشحون بمصطلحات النحو والصرف وعلوم العربية الأخرى، ولم يكن النحو العربي في يوم من الأيام توراتيًا أو إنجيليًا أو فاسدًا أو ناقصًا أو ميتًا أو مخلوطًا بما يكدر صفوه، أو غير معقول، أو من الصعوبة بالمكان الذي صوره الذين أرادوا الصد عنه، حتى يقال فيه ما تقدم من الدعاوى الباطلة والتهم الظالمة، والأقوال المخطئة. ويطيب للباحث هنا أن يقدم كلمة مختصرة عن قضية تجديد النحو وتطوير قواعده، تمثل خلاصة ما وقف عليه من آراء المعاصرين من علماء اللغة العربية المعتبرين(١). فالنحو العربي قانون يحكم لغة العرب ويميز النطق

---

(١) انظر: (بحوث ندوة النحو والصرف) التي عقدها المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية بالجمهورية العربية السورية، بدمشق من ٢٧-١٩٩٤/٨/٣٠م، خاصة مقال (النحو =

بالمفردات والجمل وفقًا لتمييز المعاني التي يريدها الناطق بهذه اللغة ، أي أن النحو يوضح مراد المتكلم بلغة العرب .

وقانون لغة العرب - وهو النحو- لم يضعه العقل البشري ابتكارًا ، وإنما وضعه استنباطًا من مختلف استعمالات العرب ، وهذا القانون قانون صادق ، منسجم مع لغة العرب ، لا يمكن تفسيرها ، أو النطق بها كما قالها العرب بغير هذا القانون .

والبرهان على صدق هذا القانون أنه مطرد في جميع النصوص المنقولة عن العرب ، وأن استنباطه مصاحب للسليقة العربية ، لو مال لعدلته السليقة ، وأن اطراده لم يكن في تجربة مفكر ذكي أو عالم مستوعب من بضعة نصوص ، وإنما كان مطردًا في تجربة علماء ومفكرين كثيرين لا يستهان بعبقريتهم في شتى البقاع على مدى ما يزيد على ثلاثة عشر قرنًا . ثم إن هذا الاطراد تحدي وصمد لتحدي عبقريات الأجيال خلال هذه القرون الطويلة ، لم يجدوا أي قاعدة نحوية متعسفة أو شاذة عن لغة العرب . هذا من ناحية قواعد العربية وهو مجال حديث الباحث .

أما تعليلات النحويين ، فمجال اجتهاد ، تختلف فيه العقول . وهذا يؤكد أن القانون النحوي ضرورة حتمية يفرضها بقاء لغة العرب إن أريد لها البقاء ، فليس النحو موضة تجديد أو شهوة ابتكار أو رأي فرد أو ظاهرة عصر ، ينعم بها الناس فترة ثم يدركهم الملل ، فيلتمسون بديلًا عنه .

وبناءً على ما تقدم ، إذا طرح موضوع تجديد النحو أو تطويره للنقاش ، فلننظر موضوع هذا التجديد . فإن أريد به إيجاد وسائل تربوية حديثة أو أية وسيلة تيسر للناس

= العربي بين التيسير والتعسير ، وآراء معاصرة) الذي قدمه أستاذنا الأستاذ الدكتور/ محمد أحمد الشامي الذي مثل السودان في هذه الندوة ، ومقاله في الجزء الثاني ، ص ١٣. وبحوث ندوة (النحو العربي ومحاولات التطوير) التي عقدتها ونشرت بحوثها مجلة الفيصل السعودية في عددها رقم ٤٤، الصادر في مايو ١٩٨١م خاصة حديث أبي عبد الرحمن الظاهري في هذه الندوة ، والمقالات التي نشرتها هذه المجلة في عددها رقم ٢١٨ الصادر في شعبان ١٤١٥هـ يناير ١٩٩٥م ، وهذا العدد يحوي ملفًّا خاصًّا عن العربية بعنوان (العربية سياج هويتنا) .

فهم النحو ، في وقت أقل وجهد أيسر ، فهذا الأمر مطلوب ومحبب ، بل واجب ، لأن تيسير العلوم وتقريبها أمانة عامة في أعناق العلماء .

وقد يقتضي هذا النوع من التطوير تغييرًا في الاصطلاح أو تهذيبًا له أو اختصارًا منه أو إضافة إليه ، وهذا ما لا يحبذه الباحث إلا ببرهان يدل دلالة قاطعة على أن المرغوب في تطويره من الاصطلاح منطوٍ على ضرر ظاهر ، أو نقص ، أو فضول ، وأن الاصطلاح الجديد يضيف شيئًا ضروريًّا أو كماليًّا لم يكن في حسبان النحويين الأولين السابقين ، بشرط أن يكون مقتضى الاصصلاح الجديد مطردًا في لغة العرب . وهذا يعني أن من يسعى لهذا التطوير يجب أن يجمع بين عبقرية الفكر وعمق الثقافة اللغوية ، بحيث يكون مستوعبًا لقواعد النحو واصطلاحاته وعلَلِه ، فاهمًا لأسراره ومقاصده .

والباحث حسب ثقافته النحوية المتواضعة يرى أن مجال التطوير محصور في إيجاد وسيلة أو وسائل تربوية تيسر للعامة والناشئة أسس النحو الضرورية التي من لم يحذقها يكون ناقص الكفاءة العلمية . ولا بأس - في رأي الباحث- من أن يكون تيسير هذه القواعد النحوية مصحوبًا بالتعليل النحوي لكون الفاعل مرفوعًا والحال منصوبة والمبتدأ معرفة ؛ لأن التفسير والتعليل مفتاح الذهن ، وهو الذي يغريه بطلب المزيد من القواعد . وهذا كله بالنسبة لتعليم المبتدئين أو من هم في حكمهم من طلاب المراحل الدنيا . أما العالم المجتهد ، المتخصص في علم النحو ، الذي يريد أن يكون حجة في تفسير كلام العرب واستجلاء مقاصده ، فهذا لا يمكن أن يرضى لنفسه بمثل هذه المنزلة ؛ لأنه يأبى أن يحصر علمه في منهج متطور ، بل هو في مجال يحتاج إلى إضافته وتجديده واستدراكه ، دون أن يُقولَب في منهج معين .

وإن أريد بتطوير النحو وتجديده هدم أسسه أو الاستغناء عن بعض ضروراته ، أو الاستهانة بما فيه من دقة البحث وفوارق دقيقة ذات أثر في تمييز لغة العرب ، فهذا لا يعني - في رأي الباحث- تطوير الوسيلة لفهم لغة قائمة ، وإنما يعني - فيما يعني-

إيجاد وسيلة لفهم لغة مقترحة ، وهذه دعوة لا أتصور أن أدنى مسلم أو عربي يرضاها أو يستسيغها ، لأن أمة العرب منذ أن نزل القرآن بلغتها ، وأخبرت أن دينها خاتم الأديان إلى أن تقوم الساعة ، مرغمة على أن تُبقي على هذا اللسان إلى يوم القيامة ؛ لأن دين اللّٰه تعالى لا يفهم إلا بلغة العرب ، ولغة العرب لا تفهم إلا بالنحو .

كما أن بقاء لغة العرب ضمانة لبقاء كيان العرب ؛ لأن ضياع لغتهم تعطيل لفهم تاريخهم وعلومهم ، ودينهم وتراثهم ، المسجلة بلغتهم .

إن العقل البشري لم يولد وعنده قدرة مهيمنة يوجد بها الأشياء بالكاف والنون ، وإنما العقل البشري خلق من مخلوقات اللّٰه ، يتربى على مشاهدة الموجودات التي خلقها اللّٰه ، وعلى مشاهدة الوضعيات التي يسر اللّٰه لعقول الأجيال وضعها ، وتكون ميزة العقل بمقدار ما يفهم من أسرار هذا الوجود .

وفي كون اللّٰه تعالى وأوضاع الناس متغيرات وثوابت . فإذا تحامق العقل في تغيير الثوابت ، فذلك دليل اختلاله ، وإمارة جنونه وآية خروجه عن وظيفته إلى ما لا طاقة له به ، إذ لا دخل للعقل في اقتراح آدمي يبصر من قفاه بدل عينين من قدامه ، مثلًا ؛ لأن خلق البشر من الثوابت في كون اللّٰه .

وكذلك ثوابت الوضعيات لا دخل لاقتراح العقل فيها ، فإذا كان استمرار لغة العرب من الثوابت الوضعية والشرعية ، فليس من أخلاق العقل التفكير في ذلك ، ثم إن ذلك ليس بإمكانه ، وهذه القضية حتمية أمة لا تغيرها رغبة حفنة .

أما المتغيرات الوضعية التابعة لمزاج النفوس ، فأمر مباح للعقل أن يحوّر فيه ويطور « فللعقل أن يبتكر وسائل لغموض الكلام وإيحائه ؛ لأن النفوس سئمت من الوضوح ، ثم له أن يبتكر وسائل لإيضاح الكلام ؛ لأن النفوس سئمت من الألغاز ... وهكذا في شتى المتغيرات الوضعية . واللّٰه المستعان »[(١)] .

---

(١) من كلام أبي عبد الرحمن الظاهري ، في ندوة مجلة الفيصل المشار إليها سابقًا . هذا ويرى الباحث أن أكثر دعوات تجديد النحو وتطويره وإصلاحه وتهذيبه ، في العصر الحديث ، من النوع الهدام الذي =

ونخلص من هذا إلى أنه لا يمكن لمسلم أن يقبل في يوم من الأيام، مهما طال الزمن، هدم أسس النحو باسم التطوير، أو التجديد، أو أي مسمى آخر، وأن التطوير أمر مقبول ومرغوب فيه، إذ ظهرت فائدته واستبان نفعه، مادام في الوسائل والمناهج والكتب، وطريقة تأليفها وترتيبها، شريطة التأكد من ضرر القديم الذي يراد تطويره وتجديده، والتأكد كذلك من أن البديل الجديد أنفع وأجدى وأفضل، أما قواعد النحو نفسها، وضروراته فلا تطوير فيها ولا تجديد إلى أن يرث اللّٰه الأرض ومن عليها. كيف تطور قواعد النحو وقد نزل بها القرآن الكريم، وتكلم بها النبي ﷺ، وبها كتبت كتب التراث الإسلامي كلها، منذ عصور الإسلام الأولى إلى يومنا هذا؟.

وبهذا تتضح أهمية قواعد النحو، وضرورة الحفاظ عليها كما هي، كما يتضح لنا أن مجال التطوير محدد، محصور في المناهج وطرق التدريس، والتأليف والوسائل التعليمية، بغرض الوصول إلى النتائج المطلوبة في فهم العربية وإفهامها للناس في يسر ودقة، من أيسر الطرائق، وفي أقصر وقت، وبأقل جهد. فإن أمكن شيء من هذا فأهلًا به ومرحبًا، وإلا فالبحث عن الجديد في القديم أولى وأمثل وأكرم. واللّٰه أعلم.

هذا وقد ظل أهل الإسلام، على مر الدهور، يهتمون بفصاحة اللسان، وبلاغة

= يبغي الشر للنحو كله، وذلك مثل دعوة إبراهيم مصطفى في (إحياء النحو)، وطه حسين في مقدمة هذا الكتاب وغيره، وإبراهيم أنيس في (من أسرار اللغة) ص ٢١٦، وغيره، وأحمد مكي الأنصاري في (نظرية النحو القرآني) التي يزعم فيها أن النحو كالقوانين الوضعية التي تحكم بها الدول العلمانية في العصر الحديث، وغير هؤلاء من أتباعهم وتلاميذهم ومن قال برأيهم. وهذه الدعوات مشبوهة بخلاف دعوة ابن مضاء القرطبي القديمة، فإنها دعوة مخلصة وإن كانت جهدًا ضائعًا ومعركة في غير معترك. وقد ذهبت هذه الدعوات كلها أدراج الرياح، وكانت صرخة في واد، وبناءً في الهواء! وللّٰه وحده الحمد. وتصدى للرد على هذه الدعوات كثيرون مثل الشيخ الطنطاوي في (نشأة النحو، ١٤-٢٣)، ود. إبراهيم عبد اللّٰه رفيدة في تضاعيف كتابه (النحو وكتب التفسير)، والأستاذ/ علي النجدي ناصف في مقاله بمجلة المجمع اللغوي بالقاهرة، عدد نوفمبر ١٩٦٩م.

الكلام ، وبراعة القول ، وينفرون من اللحن والهجنة في اللسان أشد النفور ، خاصة عِلْية القوم من الحكام والولاة والعلماء والأدباء ، وأرباب الهمم العالية ، وكتب التراث زاخرة بأقوالهم في هذا المعنى نثرًا ونظمًا ، مما يدل دلالة قاطعة على اهتمامهم بالنحو تعلمًا وتعليمًا ، والاحتراز عن الخطأ في الكلام ، والخوف الشديد من الوقوع في اللحن ، وإن ذهب الباحث يتتبع أقوالهم وأخبارهم وقصصهم في ذلك إذن لطال به المقال ، وخرج عن طبيعة هذا البحث .

وقد ذهب جمهور العلماء من السلف والخلف إلى أن تعلم القدر اللازم من علوم العربية واجب ، ويرى فريق من الناس أن ما زاد على ذلك مشغلة ، قال السخاوي(١) : « صرح العز بن عبد السلام في أواخر القواعد بوجوب الاشتغال بالنحو الذي نقيم به كلام اللّٰه تعالى وكلام رسوله ﷺ ؛ لأن حفظ الشريعة واجب ، ولا يتأتى إلا بذلك ، فيكون في مقدمة الواجب ، لذا قال عامر الشعبي : النحو في العلم كالملح في الطعام ، لا يستغني عنه شيء منه . ثم قال العز : لكن لا يجب التوغل فيه ، بل يكفيه تحصيل مقدمة مشيرة لمقاصده ، بحيث يفهمها ويميز بها حركات الألفاظ وإعرابها ، لئلا يلتبس فاعل بمفعول ، أو خبر بأمر ، أو نحو ذلك .

وقال أبو أحمد بن فارس في جزء ذم الغيبة له : « إن غاية النحو وعلم ما يحتاج إليه منه ، أن يقرأ فلا يلحن ، ويكتب فلا يلحن . وأما ما عدا ذلك فمشغلة عن العلم ، وعن كل خير » ، وإن كان الخطيب قال في جامعه : إنه ينبغي للمحدث أن يتقي اللحن في روايته ، ولن يقدر على ذلك إلا بعد دراية النحو ومطالعته علم العربية ، ثم ساق عن الإمام أحمد بن حنبل رحمه اللّٰه أنه قال : « ليس يتقي من لا يدري ما يتقي »(٢) .

---

(١) هو : شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي أبو الخير ، فقيه ، مقرئ ، محدث ، مؤرخ ، وله علم بالفرائض والأصول والتفسير وغيرها ، توفي بالمدينة سنة ٩٠٧هـ ، وله ترجمة في الضوء اللامع لأهل القرن التاسع له ٨/ ٣٢، والبدر الطالع للشوكاني ٢/ ١٨٤، ومعجم المؤلفين ١٠/ ١٥٠.

(٢) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث ، للسخاوي ، ص ٢٢٨، ط/ ١، نشر دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، سنة ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م .

وعلى هذا فتعلم قدر من النحو واللغة أمر لابد منه لأحد من أهل الإسلام، يريد النظر في كتاب اللّه تعالى، وسنة رسوله ﷺ؛ لأن ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب. وعلى هذا إجماع العلماء المعتبرين في كل عصر ومصر.

وقال القلقشندي بعد أن ذكر ضرورة تعلم النحو والعربية في الدين: «... ثم المرجع في معرفة النحو إلى التلقي من أفواه العلماء الماهرين فيه، والنظر في الكتب المعتمدة في ذلك، من كتب المتقدمين والمتأخرين»(١)، وهو بهذا قد حدد الطريق إلى تعلم النحو في أمرين:

١- التلقي من أفواه العلماء الماهرين في النحو.

٢- النظر في الكتب المعتمدة عند المتقدمين والمتأخرين.

وعلى هذا المهيع سار العلماء وطلاب العلم قديمًا وحديثًا.

وقد ذهب فريق من الناس إلى الطعن في متعلمي العربية، وبالغ بعضهم في ذلك حتى قال: النحو أوله شغل، وآخره بغي. ذكر هذا ابن حجر(٢) العسقلاني في كتابيه: تهذيب التهذيب، وتقريب التقريب، وقد عقب عليه بقوله: «هذا كلام لا معنى له، لأن أول الفقه شغل، وأول الحساب شغل، وهكذا أوائل العلوم. أفترى الناس تاركين العلوم من أجل أن أولها شغل»؟!

ثم قال: «أما قوله: وآخره بغي، فإن كان يريد به أن صاحب النحو إذا حذقه، صار فيه زهو، واستحقر من يلحن، فهذا موجود في غيره من العلوم، من الفقه وغيره، في بعض الناس وإن كان مكروهًا. وإن كان يريد بالبغي، التجاوز فيما

---

(١) صبح الأعشى، مرجع سابق، ١/ ١٧١.

(٢) هو: شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني المصري الشافعي، محدث، مؤرخ، أديب، شاعر، زادت تصانيفه على مائة وخمسين مصنفًا، معظمها في الأصلين، والتاريخ والأدب والفقه. له ترجمة في مراجع كثيرة، منها حسن المحاضرة ١/ ٢٠٦، والبدر الطالع ١/ ٨٧، ومعجم المؤلفين ٢/ ٢٠.

لا يحل ، فهذا كلام محال ، فإن النحو إنما هو العلم باللغة التي نزل بها القرآن ، وهي لغة النبي ﷺ ، وكلام أهل الجنة ، وكلام أهل السماء »[١] .

❁ ❁ ❁

(١) تهذيب التهذيب ، لابن حجر ، ١/ ٣٣٧. وتقريب التقريب له أيضًا ، ٢/ ١٢٠، ط/ ١، نشر دار الفكر ، بيروت ، لبنان ، سنة ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م . وقد قال المرتضى الزبيدي في (إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين ١/ ٤٤٠) : « قال بعض السلف : النحو يُذهب الخشوع من القلب ، وقال بعضهم : من أراد أن يزدري بالناس فليتعلم النحو . وذكرت العربية عند القاسم بن مخيمرة فقال : أولها كبر ، وآخرها بغي ، ثم قال الزبيدي : « مما لا يستحب التبحر فيه ، علوم العربية والنحو » . والرد على هذه الأقوال هو ما رد به شيخ الإسلام الحافظ ابن حجر العسقلاني على القائل الأول . ومثل هذه الأقوال – في تقدير الباحث– تحمل على التقعر والبحث عن الدقائق التي لا يحتاج إليها بحال في النحو ، وإلا فالزبيدي نفسه قد ألف كتابه العظيم (تاج العروس) حاويًا كل دقائق اللغة والنحو ، ولم يكد يغادر شاردة ولا واردة من علوم العربية ، فكيف التوفيق بين هذا وبين هذه الأقوال الموهمة ؟ ! .

المبحث الخامس:
علاقة النحو بالقراءات والتفسير
وجهود النحويين في خدمة الكتاب العزيز

كان للقراءات القرآنية أثر كبير في تطور الدرس النحوي، وتنمية القواعد النحوية، فخلافات النحويين حول توجيه بعض القراءات -سواء أكانت متواترة أم شاذة- كان لها أثر واضح في النحو وكثرة قواعده. وتاريخ النحو خير شاهد على هذا؛ لأن النحاة اعتمدوا على القرآن الكريم بجميع قراءاته في وضع القواعد أكثر من اعتمادهم على أي نص آخر، ومصداق هذا ما يأتي في ختام هذا الفصل من إجماع النحاة على الاستشهاد بجميع القراءات القرآنية، وما يأتي في فصول هذا البحث من حرص النحاة على استقصاء البحث في وجوه القراءات. أما عن علاقة النحو بالتفسير، فقد أقبل النحاة - كما تقدم- على كتاب اللّٰه تعالى يستنبطون منه أحكام النحو، ويبنون عليه مبادئه، ويعربون آياته، ويفسرون معانيه.

ومن المعلوم أن كل علم يبدأ محدد الجوانب، قليل المسائل، في صورة محاولات تنمو شيئًا فشيئًا حتى تصل إلى مرحلة النضج، ثم قد يتفرع العلم الواحد إلى علوم متميزة المعاني والحدود، وهذا ما نلاحظه في جهود النحويين في ميدان دراستهم النحوية واللغوية للقرآن الكريم.

ويعد كتاب سيبويه أقدم مؤلف يحمل تحليلًا وتفسيرًا للآيات القرآنية؛ لأن «كتاب سيبويه أقدم كتاب يحمل تحليلًا لغويًا للآيات. وأقدم نص نحوي يتوفر لدينا هو كتاب سيبويه، ومعلوم أن (الكتاب) كتاب نحو يتناول النص القرآني باعتباره الدليل الأول من أدلة النحو، لكننا لا نعدم فيه تحليلًا لغويًا لمعاني بعض الآيات القرآنية، مما يعتبر مقدمة، ومن المحاولات الأولى لنشأة التفسير بالدراية. ومما يزيد من قيمته في هذا المضمار، أنه يعتبر تسجيلًا أمينًا بأسلوب العالم الفذ لما كان يدور في حلقات الدرس ومجالس العلم في عهد سيبويه وقبله، في الدراسات النحوية حول

القرآن الكريم ، فهو حافل بآراء السابقين من شيوخه وبعض العلماء وغيرهم ، حول توجيه كثير من الآيات القرآنية ، ووجوه إعرابها أو القراءات فيها ، مما يجعل لهذا السفر الضخم قيمة أكبر في توجيه العلماء نحو التفسير اللغوي مع التفسير الأثري الذي كان هو السائد في عصر سيبويه ، كما يجعل له فضلًا أوسع على النحويين اللاحقين ؛ لفتحه لهم باب النظر لغويًا في كتاب اللّٰه عز وجل ، من حيث النحو والإعراب والمعاني والاحتجاج ، وهي الميادين التي توسع فيها النحويون بعده »(١) .

وفي الكتاب عدد كبير من الشواهد القرآنية ، بلغت في إحصاء الباحث ٤٥٨ آية من غير عد المكرر ، و٤٧٧ آية بعد المكرر(٢) وذكر فيها سيبويه كثيرًا من وجوه القراءات المتواترة والشاذة ، وقد أدار الحديث حولها ، محللًا مبينًا مغزاها ، وجمال الأسلوب فيها ، وهذا ما جعل بعض الباحثين يعد كتاب سيبويه باكورة النظر في تحليل النص القرآني وتفسيره لغويًا ، وممهد الطريق للتفسير غير الأثري(٣) .

ومعلوم أن الهدف الأساس من الاستشهاد في النحو هو تأصيل المسائل النحوية ، وبناء القواعد ، وبيان أصلها اللغوي ، وهو ما أوسع سيبويه القول فيه ، سالكًا منهج البناء على الأكثر ، والقياس عليه . وبهذا سبق سيبويه العلماء إلى النظر العميق في تحليل الآيات ، وبيان معانيها ، وحملها على أشرف المعاني ، وأرفع الأساليب ، وهذه بعض الأمثلة من الكتاب تشهد لما نقول :

---

(١) النحو وكتب التفسير ، مرجع سابق ، ١/١٠١ وما بعدها .

(٢) أحصى بعض العلماء المعاصرين الشواهد القرآنية بأقل من ذلك ، ومن ذلك إحصاء الدكتور/ محمد عبد المنعم خفاجي وإحصاء الأستاذ/ علي النجدي ناصف في كتابه (سيبويه إمام النحاة) وفي هذين الإحصائين أخطاء كثيرة ، فكان أحسن منهما إحصاء الشيخ الأستاذ/ أحمد راتب النفاخ في كتابه (فهرست شواهد سيبويه) وإحصاء العلامة الشيخ/ محمد عبد الخالق عضيمة في كتابه (فهارس كتاب سيبويه ودراسة له) وقد أحصاها أيضًا الأستاذ/ عبد السلام محمد هارون في فهارس نشرته للكتاب . وأحسن هذه الإحصاءات هو إحصاء الشيخ/ أحمد راتب النفاخ .

(٣) انظر : النحو وكتب التفسير ، مرجع سابق ، ١/ ١٠١.

ففي حديث سيبويه عن الحذف عند العرب، ذكر بعض النماذج من كلام العرب، فيها حذف شيء للعلم به، ولأنه مفهوم من السياق، ثم قال: « ومثله في الاتساع قوله عز وجل: ﴿وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ كَمَثَلِ ٱلَّذِى يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَآءً وَنِدَآءً﴾ [سورة البقرة، آية: ١٧١]، فلم يشبهوا بما ينعق وإنما شبهوا بالمنعوق به، وإنما المعنى: مثلكم ومثل الذين كفروا كمثل الناعق والمنعوق به الذي لا يسمع، ولكنه جاء على سعة الكلام والإيجاز، لعلم المخاطب بالمعنى، ومثل ذلك من كلامهم: بنو فلان يطؤهم الطريق، وإنما يطؤهم أهل الطريق »(١).

فهذا نموذج واضح من تحليله الدقيق للآيات، الذي يعتمد فيه على العلم بأساليب العرب في خطابها، وطريقتها في تركيب كلامها، ودواعيها للحذف والإيجاز، مما سماه العلماء سنن العرب في كلامها، ومن ذلك الحذف للإيجاز، وعلم المخاطب بالمعنى، وما يتم به الكلام، وهو تحليل بلاغي أفاد منه البلاغيون، فانتهوا إلى أن الأصل في كل معلوم حذفه.

فبينما يدل ظاهر الآية عند النظرة العجلى على تشبيه الكفار بالذي ينعق بالبهائم التي لا تعقل، نرى سيبويه يقول: إنهم مشبهون بالبهائم المنعوق بها، أي التي يصيح بها راعيها، ويزجرها، وداعيهم إلى الحق مشبه براعيها، وهم مثلها، لا يعقلون ولا يسمعون إلا الدعاء والصياح؛ لعدم انتفاعهم. وفي موضع آخر من الكتاب قال: « وأما قوله سبحانه: ﴿وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُكَذِّبِينَ ﴿١٥﴾﴾ [سورة المرسلات، آية: ١٥]، و: ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ ﴿١﴾﴾ [سورة المطففين، آية: ١]، فإنه لا ينبغي أن نقول: إنه دعاء هاهنا؛ لأن الكلام بذلك واللفظ به قبيح، ولكن العباد كُلِّموا بكلامهم وجاء القرآن على لغتهم وما يعنون، فكأنه - والله أعلم - قيل لهم ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ ﴿١﴾﴾

---

(١) الكتاب، كتاب سيبويه، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، ١/١٠٨، بتحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، ط/٢، نشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، ومكتبة الرفاعي، بالرياض- السعودية، سنة ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م، وانظر: الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي)، مرجع سابق، ٢/٢١٤.

و : ﴿وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُكَذِّبِينَ ۝١٥﴾ ، أي : هؤلاء ممن وجب هذا القول لهم ؛ لأن هذا الكلام إنما يقال لصاحب الشر والهلكة ، فقيل : هؤلاء ممن دخل في الشر والهلكة ، ووجب لهم هذا . ومثل ذلك قوله تعالى : ﴿فَقُولَا لَهُۥ قَوْلًا لَّيِّنًا لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ ۝٤٤﴾ [سورة طه ، آية : ٤٤] . فالعلم قد أتى من وراء ما يكون ، ولكن اذهبا أنتما في رجائكما ، وطمعكما ومبلغكما من العلم ، وليس لهما أكثر من ذلك ، ما لم يعلما - ومثله : ﴿قَٰتَلَهُمُ ٱللَّهُ﴾ [سورة التوبة ، آية : ٣٠] ، فإنما أجرى هذا على كلام العباد ، وبه نزل القرآن »[(١)] .

هذه النماذج تعتبر تفسيرًا لغويًّا ، وضع بها سيبويه منهجًا لوجوه حمل كلام اللّٰه تعالى على مقتضى لغة العرب ، ومعرفة أسلوب القرآن في الخطاب ، فالقرآن يخاطب الناس بأساليب العرب في كلامها ، ومتعارض خطابها ، ويؤول المتشابه منه بما يليق بجلال اللّٰه وسعة علمه وإحاطته ، وكمال قدرته ، ونفاذ إرادته ، وتنزهه عن النقص والعجز والجهل .

وسيبويه واسع الرواية ، فهو ينقل آراء قدامى النحاة ، وعلماء اللغة السابقين من شيوخه ، من أمثال الخليل ، وأبي عمرو[(٢)] ، ويونس[(٣)] ، وأبي الخطاب

(١) الكتاب ١/ ٦٦.

(٢) هو : زبان بن العلاء بن عمار بن العريان المازني التميمي البصري ، أبو عمرو ، كان إمام البصرة وقارئها وهو أحد القراء السبعة ، قال ابن الجزري : « كان أبو عمرو أعلم الناس بالقرآن والعربية مع الصدق والأمانة والدين » ، ولد بمكة سنة ٧٠هـ ونشأ وعاش بالبصرة وتوفي بالكوفة سنة ١٥٤هـ ، روى عنه الدوري والسوسي وغيرهما . ترجمته في : النشر ١/ ١٣٤، وغاية النهاية ١/ ٤٤٣، ومعرفة القراء الكبار ١/ ٨٣، والأعلام لخير الدين الزركلي ٣/ ٧٢.

(٣) هو : يونس بن حبيب الضبي بالولاء ، أبو عبد الرحمن ، شارك سيبويه في الأخذ عن حماد ، خرج إلى البادية وكتب عن الأعراب ، نقل عنه سيبويه فيما يزيد على مائتي موضع في الكتاب ، فهو أكثر من نقل عنه وتتلمذ عليه بعد الخليل ، مات سنة ١٨٢هـ عن ٩٠ أو ١٠٠ سنة ، ترجمته في : مراتب النحويين ص ٢١، وبغية الوعاة ٢/ ٤٢٦، وطبقات الزبيدي ص ٣٣، ونزهة الألباء ص ٥٩.

الأخفش(١) وعيسى بن عمر(٢) وعبد الله أبي إسحاق الحضرمي(٣) وغيرهم ، كما يروي عن المفسرين أقوالهم وآراءهم ، فيقول مثلًا : « سألت الخليل عن قوله تعالى : ﴿وَيْكَأَنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ...﴾ [سورة القصص ، آية : ٨٢] ، وعن قوله : ﴿وَيْكَأَنَّ ٱللَّهَ ...﴾ [سورة القصص ، آية : ٨٢] ، فزعم أنها مفصولة من (كأن) ، والمعنى : أن القوم انتبهوا ، فتكلموا على قدر علمهم ، أو نبّهوا ، فقيل لهم : أما يشبه أن يكون ذا عندكم كذا . والله أعلم . أما المفسرون فقالوا : ألم تر أن الله ...»(٤) .

وبناءً على ما تقدم يتأكد لنا أن كتاب سيبويه ، هذا الأثر الخالد ، جمع بين عمق التحليل ، وسعة الرواية فحمل إلينا البذرة الأولى لتفسير القرآن الكريم ، من خلال نصه وفهمه اعتمادًا على تركيبه اللغوي وأسلوبه العربي ، كما نقل إلينا كثيرًا من آراء الأقدمين في الدراسات القرآنية والنحوية واللغوية ، وما كان يدور حولها في مجالس العلماء وحلقات الدرس ، مما يؤكد أنه هو الذي مهد الطريق لكتب معاني القرآن وإعرابه ، فكان الانتفاع به واسعًا في هذه الكتب ، وفي كتب التفسير إلى يوم الناس هذا(٥) ، والمتتبع لكتاب سيبويه ، الواقف على تحليلات سيبويه وبعض شيوخه لآيات

(١) هو : عبد الحميد بن عبد المجيد ، أبو الخطاب الأخفش الأكبر ، مولى بني قيس بن ثعلبة ، وهو شيخ ليونس أيضًا ، كان دينًا ثقة ورعًا ، إمامًا في النحو واللغة ، خرج إلى البادية فأخذ عن الأعراب وتتلمذ على أبي عمرو ، ولم تعرف سنة مولده ولا وفاته بالتحديد ، ولكنه عاش ما بين أواخر القرن الأول وأواسط الثاني ، ترجمته في : إنباه الرواة ١/ ٣٢٩، ومعجم الأدباء١٠/ ٢٥٤.

(٢) هو : عيسى بن عمر الثقفي البصري ، أبو سليمان ، مولى خالد بن الوليد ، أخذ عنه الخليل ، وله اختيار في القراءة انفرد به ، وألف كثيرًا من الكتب ضاعت كلها ، توفي سنة ١٤٩هـ ، ترجمته في بغية الوعاة ١/ ٣٧٠، وطبقات النحويين واللغويين ص ٢٣.

(٣) هو : عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي ، مولاهم ، المقرئ النحوي اللغوي العلامة ، من كبار علماء العربية ورواة اللغة والقراءة ، قال ابن سلام : « أول من بعج النحو ومد القياس وشرح العلل ابن أبي إسحاق » ، توفي سنة ١١٧هـ عن ٨٨سنة ، ترجمته في إنباه الرواة ٢/ ١٤٠، وبغية الوعاة ١/ ٢٨٢، وخزانة الأدب ١/ ١١٥.

(٤) الكتاب ٢/ ١٥٤.

(٥) انظر : سيبويه إمام النحاة ، للأستاذ/ علي النجدي ناصف ، ص ٨٨، ط/ ٣، نشر دار المعارف بمصر =

من القرآن الكريم يصل إلى يقين بأن تحليلاتهم جمعت بين التوجيه الإعرابي والتعليل النحوي واللغوي من حيث التركيب والألفاظ ، وبين التفسير من حيث معنى الآيات ومضمونها ، وهي تعليلات عميقة لآيات الكتاب المبين ، مما يؤكد أن غرضهم كان خدمة القرآن من خلال اللغة والنحو والإعراب الذي هو فرع المعنى . كما يؤكد ما سبق من أن الكتاب حمل إلى الأجيال التالية له البذرة الأولى لتفسير القرآن الكريم من خلال النص وفهمه اعتمادًا على تركيبه اللغوي ، وأسلوبه العربي ، كما أن ذكر سيبويه لآراء المفسرين أمر واضح الدلالة على ما سبق من أنه نقل نماذج كثيرة لآراء الأقدمين في الدراسات القرآنية النحوية واللغوية ، وما كان يدور حولها في مجالس العلماء وحلقات الدرس في البصرة وغيرها من الحواضر ، وهذا كله يؤكد بما لا يدع مجالًا للشك ما سبق من أن سيبويه بكتابه هذا قد مهد الطريق لكتب معاني القرآن وإعرابه ، التي ظهرت فيما بعد ؛ لأن الانتفاع الواسع بكتاب سيبويه كان عامًّا في كتب النحو والتفسير معًا .

ثم ظهرت بعد ذلك كتب إعراب القرآن وكتب معاني القرآن ، وهي كتب ألفها النحاة واللغويون في إعراب القرآن الكريم وبيان معانيه وغريبه .

وقد بلغ ما ألفه علماء اللغة والنحو الأقدمون ، تحت عنوان (معاني القرآن) أربعة وثلاثين كتابًا ، لم يصل إلينا إلا القليل منها ، كما بلغ ما ألفوه تحت عنوان (إعراب القرآن ، أو إعراب القرآن ومعانيه ، أو معاني القرآن وإعرابه) ما يزيد على أربعة وعشرين كتابًا ، لم يصل إلينا - كذلك -إلا القليل منها ، والباقي ضاع في المحن التي تعرض لها التراث الإسلامي والعربي في الحقب التاريخية المختلفة[1] .

وهذا العدد الكبير من المؤلفات يعبر عن الجهد الضخم الذي بذله النحويون

= سنة ١٩٨٥م ، وكتاب النحو وكتب التفسير ، مرجع سابق ١/ ١٠١.

(١) انظر تفصيل الكلام عن هذه المؤلفات ومؤلفيها وتاريخها وما وصل إلينا وما ضاع منها في (النحو وكتب التفسير) ١/١١٢- ١٤٠.

واللغويون لخدمة الكتاب العزيز، والذي دفعهم إليه حبهم وإخلاصهم وحرصهم على هذا الكتاب، تقربًا إلى الله سبحانه وتعالى بخدمة كتابه، وبناءً لقواعد العربية على أصلها الأول، وركنها الركين، وتيسيرًا لفهمه على المسلمين، فما الإعراب إلا طريق لفهم المعني وتحليل التركيب وتذوق النصوص، وهذا هو معنى الإعراب عند علمائنا السابقين الذين فهموا الإعراب على هذا الوجه، فاندفعوا يخدمون به كتاب الله تعالى ولغته.

يقول العكبري[١]: «أما بعد فإن أولى ما عني باغي العلم، بمراعاته، وأحق ما صرف العناية إلى معاناته، ما كان من العلوم أصلًا لغيره منها، وحاكمًا عليها ولها فيما ينشأ من الاختلاف عنها، وذلك القرآن المجيد... فأول مبدوء به من ذلك تلقف ألفاظ من حفاظه، ثم تلقي معانيه ممن يعانيه. وأقوم طريق يسلك في الوقوف على معناه، ويتوصل به إلى تبين أغراضه ومغزاه، معرفة إعرابه، واشتقاق مقاصده من أنحاء خطابه، والنظر في وجوه القرآن المنقولة عن الأئمة الأثبات»[٢].

فالإعراب معبر لفهم المعاني، ومركب للغوص عليها، وأداة لتحليل الكلام وبيان أركانه ومعطياته. وبهذا المعنى الواسع يمكن أن يكون من صميم الإعراب، النطق الصحيح، والقدرة على تمييز المعاني، ومعرفة أركان الجملة ومتمماتها.

ويقول الإمام السيوطي[٣] عن إعراب القرآن: «... ومن فوائد هذا النوع معرفة

---

(١) هو أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله النحوي الضرير، العكبري الأصل، البغدادي المولد والدار، ولد سنة ٥٣٨ ببغداد، وتوفي بها سنة ٦١٦هـ. ترجمته في بغية الوعاة ٢/ ٣٨، وإنباه الرواة ٢/ ١١٦، ومقدمة كتابه التبيان في إعراب القرآن، فقد ترجم له محقق الكتاب علي محمد البجاوي ترجمة وافية.

(٢) التبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء العكبري، من مقدمة الكتاب ١/ ١، بتحقيق علي محمد البجاوي، نشر دار الجيل، بيروت، لبنان، ط/ ٢، سنة ١٤٠٧هـ١٩٨٧م.

(٣) هو: جلال الدين بن عبد الرحمن السيوطي، عالم موسوعي، متبحر في فنون كثيرة، توفي ٩١١هـ، ترجم لنفسه في حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة، ألفت في سيرته كتب كثيرة، ورسائل جامعية، وهو من المكثرين في التأليف.

المعنى ؛ لأن الإعراب يميز المعاني ، ويوقف على أغراض المتكلمين »[١] .

فالنحويون اتجهوا إلى التأليف في إعراب القرآن ومعانيه ؛ تلبية لحاجة الناس إلى ذلك ، وللإجابة عن الأسئلة التي كانت تدور في مجالس العلماء ، وحلق المساجد حول النص القرآني ، لفظًا مفردًا ، وكلامًا مركبًا . وكان هذا النسق من التأليف هو الذي يستطيع الإجابة عن هذه الأسئلة ، ويزيل الغموض والإشكالات التي كانت تثار لفهم النصوص القرآنية ؛ لمعالجته هذه النصوص مباشرة بالتحليل والتوجيه والبيان وفق ما عرفت العرب في كلامها ، بخلاف التفسير بالمأثور الذي كان هو الشائع في القرون الإسلامية الأولى لبساطة الحياة . فبذل النحاة جهودهم في هذا اللون من خدمة كتاب اللّه تعالى ، احتجاجًا وتوجيهًا للقراءات ، وبيانًا للغريب ، وتفسيرًا للمعاني ، وإعرابًا للمشكل ، وتأصيلًا لقواعد اللغة والنحو على هدي التعبير القرآني .

ثم أخذ بعض العلماء يمزج بين هذا النوع من التفسير وبين التفسير بالمأثور ، بذكر الآثار التي وردت في تفسير الآية . وذكروا أن أول من فعل ذلك هو أبو عبيدة معمر بن المثنى[٢] الذي جمع كتب السابقين قبله ، في معاني القرآن وإعرابه في كتاب واحد ، وأضاف إلى ذلك التفسير الأثري[٣] .

ومما تقدم يبدو للباحث أن كتب إعراب القرآن ومعانيه هي المرحلة الأولى من مراحل ما عرف بالتفسير بالرأي أو التفسير بالدراية أو التفسير اللغوي مقابل التفسير بالرواية أو التفسير بالمأثور ، أو التفسير الأثري .

أما عن معنى التفسير فإن هناك ثلاث كلمات متقاربة المعاني ، إن لم تكن مترادفة

---

(١) الإتقان في علوم القرآن ، للسيوطي ٢/ ٢٦٠، بتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط/المشهد الحسيني ، القاهرة ، بدون تاريخ .

(٢) هو : معمر بن المثني أبو عبيدة التميمي البصري ، ولد سنة ١١٠هـ ، وتوفي سنة ٢١٠، ترجمته في بغية الوعاة ٢/ ٣٩٥.

(٣) تاريخ بغداد ، لأبي بكر علي الخطيب البغدادي ١٢/ ٤٠٥، ط/ ١، نشر مطبعة السعادة بالقاهرة ، بدون تاريخ .

متحدة المعني . والكلمات هي : المعنى والتفسير والتأويل ، وللباحث وقفة عند معاني هذه الكلمات اللغوية والصلة بينها وبيان آراء علماء اللغة في ذلك ، وذلك في الفصل الثاني الخاص بالتأويل ؛ ولذا لا يرى ضرورة للحديث عن ذلك في هذا الموضع . هذا من حيث المعنى اللغوي ، أما في عرف العلماء فقد ذكروا ألوانًا من التعاريف للتفسير في اصطلاحهم تلتقي كلها في الكشف عن معاني القرآن الكريم ، وما يحتاج إليه من أحكام ألفاظه ومدلولاتها ، وأحكامها الإفرادية والتركيبية . قال الزركشي[1] في تعريف التفسير : « واعلم أن التفسير في عرف العلماء : كشف معاني القرآن وبيان المراد منه ، أعم من أن يكون بحسب اللفظ المشكل وغيره ، وحسب المعني الظاهري وغيره »[2] .

فالتفسير - إذن - هو محاولة الإنسان فهم كلام اللّٰه تعالى وبيان معانيه ، وإيضاحها للناس قدر طاقته ، وما تسمح به إمكاناته . ويبدو للباحث أن أجمع تعريف وأقصره للتفسير هو ما ذكره الزرقاني[3] بقوله : « ... علم يبحث فيه عن القرآن الكريم من حيث دلالته على مراد اللّٰه ، بقدر الطاقة البشرية »[4] ، وقد اتفق العلماء على أن المفسر لكتاب اللّٰه تعالى يشترط فيه العلم باللغة العربية وآدابها وعلومها ؛ لأن التفسير لا يمكن بدونها ، ولا شك أن النحو في مقدمة علوم العربية ، حيث إنه البديل الأول للسليقة العربية ، وسلّم الوصول إلى سائر العلوم الأخرى ، ومنها بقية علوم اللغة العربية . قال السيوطي : « قال أبو طالب الطبري : وتمام هذه الشرائط - شرائط

---

(١) هو : بدر الدين محمد بن عبد اللّٰه الزركشي ، أحد العلماء الكبار في عدة علوم ، توفي سنة ٧٩٤هـ ، بمصر ، وله ترجمة في حسن المحاضرة ١/ ١٨٥، والدرر الكامنة ٣/ ٣٩٧، ومقدمة كتابه البرهان .

(٢) البرهان في علوم القرآن ، لبدر الدين محمد بن عبد اللّٰه الزركشي ، ٢/ ١٤٦، بتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط/ ١، نشر مطبعة مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة ، سنة ١٩٥٧م .

(٣) هو : محمد عبد العظيم الزرقاني ، من علماء الأزهر المعاصرين ، وكان مدرسًا لعلوم القرآن بكلية أصول الدين . انظر : ترجمته في مقدمة كتابه المذكور .

(٤) مناهل العرفان في علوم القرآن للزرقاني ، ٢/ ٤١٧، ط/ ١، نشر مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة ، بدون تاريخ .

المفسر- أن يكون ممتلئًا من عدة الإعراب ، لا يلتبس عليه اختلاف وجوه الكلام ، فإنه إذا خرج بالبيان عن وضع اللسان ، إما حقيقة أو مجازًا فتأويله تعطيله . وقد رأيت بعضهم يفسر قوله تعالى : ﴿قُلِ ٱللَّهُ ثُمَّ ذَرۡهُمۡ﴾ [سورة الأنعام ، آية : ٩١] ، أنه ملازمة قول (اللّه) ، ولم يدر الغبي أن هذه جملة حذف منها الخبر ، والتقدير : اللّه أنزله »[١] .

وقد أوجبوا على المفسر تعلم الإعراب الذي يؤدي اختلافه إلى فساد في المعني ، يتعلمه ؛ ليتوصل إلى الحكم الصحيح ، كما أوجبوا ذلك على القارئ ليسلم من اللحن[٢] .

وقد تقدم أن الفقهاء والأصوليين أجمعوا على أن حذق النحو والعربية شرط في وصول الفقيه إلى رتبة الاجتهاد ، كما أجمع المحدثون على اشتراط ذلك فيمن يشتغل بحديث رسول اللّه ﷺ ، وبهذا نعلم أن القراء اشترطوا ذلك في القارئ كما اشترطه الجميع في المفسر .

❁ ❁ ❁

(١) الإتقان في علوم القرآن ، مرجع سابق ، ٤/ ١٧٥.

(٢) البرهان في علوم القرآن ، مرجع سابق ، ٢/ ١٦٥، والإتقان في علوم القرآن ، مرجع سابق ، ٤/ ١٨٩.

المبحث السادس:
المفسرون المهتمون بالبحوث النحوية واللغوية في تفاسيرهم

يكثر الكلام عن التفسير وأنواعه ومراحله، في كتب علوم القرآن وتاريخ التفسير وتراجم المفسرين، وطبقاتهم، فقد تحدث مؤلفو هذه الكتب عن طبقات المفسرين من الصحابة والتابعين إلى الزمن الذي عاش فيه كل مؤلف، كما تحدثوا عن أنواع التفسير، مثل التفسير بالرواية أو بالمأثور، والتفسير بالرأي أو بالدراية، إلى التفسير الإشاري. والذي يهم الباحث هنا هو التفسير اللغوي الذي اهتم أصحابه بالنحو وقضايا اللغة في تفاسيرهم؛ لأن الباحث يرجع إلى بعض هذه التفاسير في كل عصر من عصور التراث، للاطلاع على آراء أصحابها في تأويل سيبويه لبعض وجوه القراءات القرآنية. ويبدو للباحث أن جميع من اهتم بهذا الجانب في تفاسيرهم هم من كبار النحاة وأئمتهم في كل عصر ومصر، ولا عجب في ذلك بعد ما قدمنا من ضرورة معرفة المفسر النحو والإعراب وعلوم العربية عمومًا. ولكن غلب على هؤلاء الاشتغال بالتفسير فعدوا من المفسرين مع أنهم من كبار النحاة ومعدودون في علماء العربية. وبعد النظر في طبقات المفسرين، والتأمل الطويل في مناهج المفسرين الذين عنوا بالنحو ومباحثه في تفاسيرهم، والمراحل الزمنية التي تغلب فيها هذا اللون من البحث، وما مر عليه من فترات التجديد والابتكار، والقوة والضعف، أو الاجتهاد والتقليد، والمفسرين النابهين المتميزين والحاكين الناقلين تراءى للباحث أنه يمكن تقسيم مراحل التفسير النحوي وطبقات المفسرين النحويين إلى ست مراحل[(١)].

(١) انظر: تفصيل الكلام عن طبقات المفسرين وأنواع التفسير، والتفاسير التي اهتم أصحابها بالنحو، انظر تحليلًا واسعًا لكل ذلك في طبقات المفسرين للسيوطي، وطبقات المفسرين لشمس الدين الداودي، والتفسير والمفسرون للدكتور محمد حسين الذهبي، والتفسير ورجاله لمحمد الفاضل بن عاشور، والنحو وكتب التفسير ٥٦٣/١، وما بعدها.

الأولى من أواخر القرن الأول الهجري إلى نهاية الثاني وأوائل الثالث ، ويمثل هذه المرحلة النحويون واللغويون مؤلفو كتب إعراب القرآن ومعانيه ، وقد تقدم للباحث حديث عنهم في هذا الفصل ، ولا مفر للباحث المتعمق من اعتبار هذه الكتب ومؤلفيها المرحلة الأولى للتفكير النحوي في كتب التفسير أو التفسير اللغوي في كتب اللغة والنحو ، وعلاقة النحو والنحاة بالقرآن الكريم ، لما تقدم ؛ ولأن مؤلفي هذه الكتب هم أئمة النحو واللغة الأوائل ، وحجة كل محتج في النحو ومباحثه ، وهي المرحلة التي بنى عليها اللاحقون من المفسرين الذين اهتموا بالبحوث النحوية والاحتجاج للقراءات وتوجيهها من حيث اللغة والنحو في تفاسيرهم ، إما ابتكارًا وتجديدًا وتنمية ، وإما نقلًا واعتمادًا على السابقين وترديدًا لأقوالهم . ومن الكتب التي وصلت إلينا من هذه المرحلة ، معاني القرآن للأخفش[١] ومعاني القرآن للفراء[٢] ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج[٣] ومع اعتماد هذه الكتب ومؤلفيها على سيبويه وكتابه إلا أن فيها كثيرًا من مظاهر الابتكار .

---

(١) هو : سعيد بن مسعدة ، أبو الحسن الأخفش الأوسط ، مولى بني مجاشع بن دارم ، أخذ عن سيبويه وشيوخه غير الخليل ، وهو الذي أظهر الكتاب للناس ، فهو أشهر تلاميذ سيبويه وكان أسن منه ، توفي سنة ٢٠٧هـ ، ترجمته في : إنباه الرواة ٣/ ٢١٩، وتقديم الكتاب ١/ ١٦، وكتاب (سيبويه إمام النحاة) ، ص ٨٥.

(٢) هو : يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي ، أبو زكريا الفراء ، كان أبرع الكوفيين وأعلمهم ، وهو تلميذ للكسائي . وللفراء آراء واجتهادات في النحو واللغة استحق بها أن يكون من كبار علماء العربية وكتابه (معاني القرآن) من أجود ما كتب في هذا الشأن ، توفي سنة ٢٠٧، وله ترجمة واسعة في إنباه الرواة ٤/ ٦، ومعجم الأدباء ٢٠/ ٩، والأعلام ٩/ ١٧٨.

(٣) هو : إبراهيم بن السري بن سهل ، أبو إسحاق الزجاج ، من أكابر علماء النحو واللغة في القرن الثالث الهجري ، وكتابه (معاني القرآن وإعرابه) من أشهر المؤلفات في هذا الموضوع ، حتى إن صاحبه ليعرف بصاحب معاني القرآن . توفي سنة ٣١١هـ ، وله ترجمة وافية في معجم الأدباء ١/ ١٣٠، وإنباه الرواة ١/ ١٥٩، ومقدمة معانيه بتحقيق د/ عبد الجليل عبده شلبي . ويضاف إلى كتب هذه المرحلة كتاب إعراب القرآن ، لأبي جعفر أحمد بن الحسن النحاس ، الذي صدر أخيرًا بتحقيق د . زهير غازي زاهد .

والمرحلة الثانية من أوائل القرن الثالث إلى أوائل السادس . وتمتاز هذه المرحلة بأصالة التفكير النحوي ، وتنمية المرحلة الأولى ، والبناء عليها ، والأخذ منها مباشرة ، كما تمتاز في مجموع رجالها بأصالة المنهج اللغوي في التفسير والتطور به إلى مداه ، كما تمتاز أيضًا بأن كثيرًا من رجالها هم من أئمة النحو والتفسير معًا ، الذين كانت أقوالهم واجتهاداتهم في ميدان الدراسة النحوية رافدًا قويًا ، ومعينًا ثرًا للمراحل اللاحقة ، إلى جانب رجال المرحلة الأولى .

وأشهر ما وصل إلينا من هذه المرحلة هو تفسير الطبري(١) والكشاف للزمخشري .

المرحلة الثالثة : من أوائل القرن السادس الهجري إلى نهاية السابع ، وفي هذه المرحلة أيضًا ظهر أئمة كبار في التفسير والنحو ، تعد تفاسيرهم موسوعات علمية شاملة لكثير من ألوان المعارف الإسلامية والعربية والعقلية ، ومع التوسع والشمول يغلب عليها لون معين من هذه المعارف . وليس فيها ما يغلب عليه الصبغة النحوية أو يُعَدُّ مؤلفه من أئمة النحو البارزين ، الذين يغلب عليهم هذا التخصص ، كما في بعض رجال المرحلة الثانية .

ورجال هذه المرحلة في غالبهم من العلماء البارزين الذين لهم من سعة العلم وشمول الإدراك ما يمكنهم من الاجتهاد والاختيار ، ومناقشة الآراء في الدراسة النحوية وغيرها ، ولذلك فهم يعتمدون في هذا الميدان على المرحلتين السابقتين ، وتظهر أقوال أئمتهما في تفاسيرهم بشكل ملحوظ ، لهذا لا يملك الباحث إلا أن

---

(١) هو : محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب ، أبو جعفر الطبري ، العالم الكامل ، الفقيه المقرئ النحوي اللغوي الأخباري ، جامع العلوم ، لم ير مثله في فنونه ، تلقى عن الأفاضل والأكابر واستوطن بغداد ، وصنف التصانيف الكبار ، منها تفسيره الفذ وتاريخه وله غيرهما ، مات - رحمه الله- سنة ٣١٠هـ . أفردت ترجمته بمؤلفات قديمًا وحديثًا ، وممن ترجم له قديمًا الخطيب في تاريخ بغداد ٢/ ١٦٢، وابن الجزري في طبقات القراء ٢/ ١٠٦، والسيوطي في طبقات المفسرين ص ٣٠، وياقوت في معجم الأدباء ١٨/ ٤٠، والذهبي في تذكرة الحفاظ ٢/ ٢٥١.

يجعل الزمخشري نهاية مرحلة ، ومن بعده مرحلة جديدة ؛ للاختلاف البين بينه وبين رجال المرحلة الثالثة ، ولو كان بعضهم من المعاصرين له ، فالكشاف استمرار للمنهج اللغوي الأدبي ونقطة بارزة في طرفه الأعلى ، بينما من يمثلون المرحلة الثالثة من المفسرين يعبرون عن اتجاه شامل ، تتنوع فيه المعارف ، خصوصًا الشرعية ، والعقلية ، ويأخذ من البحث النحوي بطرف ، قد يكون واسعًا أحيانًا ، وتعتمد فيه على السابقين . وقد أشار إلى ذلك من قال : « ... ثم استفاض التأليف حتى انتهي للزجاج والرماني ، ومنهما أخذ الزمخشري ، ثم جاء بعدهم من كَثرَّ السواد بأقوال الحكماء والصوفية كالرازي ، حتى قيل : في تفسيره كل شيء إلا التفسير »[1] ، ولهذا فأكثر مفسري هذه المرحلة يعتمدون على الزمخشري اعتمادًا كبيرًا ، وتدور مباحثهم النحوية واللغوية والبلاغية حول ما جاء في الكشاف .

وقد وصلت إلينا تفاسير كثيرة من هذه المرحلة ، لكثرة من ألف في التفسير فيها ، فمن أحسنها :

١- المحرر الوجيز لابن عطية[2] .

٢- الجامع لأحكام القرآن للقرطبي .

٣- مفاتح الغيب للفخر الرازي[3] .

---

(١) من قول الشهاب الخفاجي في حاشيته (عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي) ١/ ١٦، ط/ الحلبي ، القاهرة ، بدون تاريخ .

(٢) هو : عبد الحق بن غالب بن عبد الملك بن غالب بن تمام بن عطية ، أبو محمد الغرناطي القاضي الحافظ ، كان فقيهًا عارفًا بالأحكام والحديث والتفسير ، بارع الأدب ، بصيرًا بلسان العرب ، ولي قضاء المرية . توفي سنة ٥٤١هـ ، وله ترجمة في إنباه الرواة ٢/ ٢٢٢، وطبقات المفسرين للسيوطي ص ١٧، والتفسير والمفسرون للدكتور الذهبي ١/ ٢٣٨.

(٣) هو : أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسين بن علي ، فخر الدين الرازي المتوفى سنة ٦٠٦هـ ، وهو من أكابر علماء الفقه وأصوله بل هو المقصود بالإمام عند إطلاقه في كتب الأصول ، وله معارف واسعة متنوعة ، وتفسيره خير شاهد على ذلك ، ترجمته في : وفيات الأعيان ٤/ ٢٤٨، ط/ دار صادر ، بيروت ، بدون تاريخ ، والعبر ٥/ ١٨، وطبقات الشافعية الكبرى ٢/ ٢٦٠.

٤- أنوار التنزيل وأسرار التأويل، للبيضاوي[١].

٥- مدارك التنزيل وحقائق التأويل للنسفي[٢] وغيرها كثيرة.

المرحلة الرابعة: وتشمل القرن الثامن الهجري، وتقوم هذه المرحلة أساسًا على الإمام أبي حيان الأندلسي[٣] ولا يملك الباحث إلا أن يجعله مرحلة متميزة بمكوناته الذاتية، وإمامته في النحو، ومنهجه الشامل في (البحر المحيط) الذي يقوم - بشكل فريد- على العودة إلى المنهج اللغوي في التفسير، وعلى حشد أقوال أئمة النحو الكبار، حشدًا يرى بعض الباحثين أنه مبالغ فيه، وزائد عن الحاجة[٤]، وعلى الاختيار والترجيح، وعلى جمع القراءات جمعًا واسعًا، والاحتجاج لها، والدفاع عنها، مما يجعله أمة في هذا الشأن. يضاف إلى ذلك ما أحدثه تفسيره من حركة وثروة في

(١) هو: عبد الله بن عمر بن محمد بن علي، ناصر الدين أبو الخيرات البيضاوي المتوفى سنة ٥٨٥هـ، عالم بالفقه والحديث والتفسير والنحو، وولي القضاء، من أئمة أهل السنة المقررين لمذهب الجماعة، المتبحرين في علوم الشريعة والعقيدة، وكان نظارًا صالحًا متعبدًا. له ترجمة في طبقات الشافعية الكبرى، لتاج الدين السبكي ٨/ ١٥٧، وطبقات المفسرين للسيوطي ١/ ٢٤٢، والتفسير والمفسرون ١/ ٢٩٦.

(٢) هو: عبد الله بن أحمد بن محمود، أبو البركات النسفي، المتوفى سنة ٧٠١هـ، وهو من أئمة أهل السنة المعتبرين المدافعين عن عقيدة الجماعة، ومن الفقهاء الكبار، وله مؤلفات جليلة القدر في الفقه والعقيدة وغيرهما. له ترجمة في: الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ٢/ ٣٥٢، والأعلام ٢/ ٤٦، والتفسير والمفسرون ١/ ٣٠٤.

(٣) هو: أبو حيان، أثير الدين، محمد بن يوسف بن حيان الأندلسي الغرناطي المتوفى بمصر سنة ٧٤٥هـ، وهو إمام كبير في النحو والتفسير وغيرهما، وتفسيره الكبير (البحر المحيط) قمة كتب التفسير التي عنيت بالنحو وتوسعت في الإعراب ورواية القراءات وتوجيهها والاحتجاج لها والدفاع عنها، وله مؤلفات جليلة في النحو مثل ارتشاف الضرب من لسان العرب، له ترجمة في طبقات الشافعية ٩/ ٢٧٦، وبغية الوعاة ١/ ٢٨١، وكتاب (أبو حيان النحوي) للدكتورة/ خديجة الحديثي، والدرر الكامنة ٥/ ٧١، وفوات الوفيات للكتبي ٢/ ٥٥٥، بتحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، نشر المكتبة التجارية الكبرى، ط/ ١، القاهرة، بدون تاريخ.

(٤) انظر: النحو وكتب التفسير، مرجع سابق ١/ ٥٦٣.

ميدان الدراسات النحوية القرآنية ، ولكل ما تقدم يُعَدُّ أبو حيان خير ممثل لهذه المرحلة .

وقد كان معه بعض تلاميذه الذين لا يقلون عنه شأنًا في هذا المضمار مثل الإمام السمين الحلبي(١) بكتابه (الدر المصون في علوم الكتاب المكنون) ، والإمام ابن مكتوم النحوي(٢) بكتابه (الدر اللقيط من البحر المحيط) .

المرحلة الخامسة : من أواخر القرن الثامن الهجري إلى بداية القرن الثالث عشر الهجري ، وبداية العصر الحديث ، وهي مرحلة اتباع وتقليد ، بالاختصار والجمع ، وتتميز بأسلوب الحواشي ، والدوران حول تفاسير السابقين . ومن أشهر ما كُتب في هذه المرحلة :

١- تفسير الجلالين ، لجلال الدين المحلي(٣) وجلال الدين السيوطي .

٢- إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم ، لأبي السعود(٤) .

---

(١) هو : شهاب الدين ، أبو العباس ، أحمد بن يوسف بن محمد بن مسعود ، المعروف بالسمين الحلبي ، أخذ عن أبي حيان بمصر ، وكتابه الدر المصون ، أجل ما صنف في هذا الباب ، ويكاد يفوق شيخه أبا حيان . توفي بالقاهرة سنة ٧٥٦هـ ، وله ترجمة في الدرر الكامنة ١/ ٣٦٠، وبغية الوعاة ١/ ٤٠٢، والأعلام ١/ ٢٦٠.

(٢) هو : الإمام تاج الدين أبو محمد أحمد بن مكتوم القيسي النحوي ، المتوفى سنة ٧٤٩هـ ، وهو تلميذ أبي حيان ، الذي لخص البحر المحيط في كتابه المذكور ، ذاكرًا ما في كتاب شيخه من اعتراضات ومناقشات وردود على الإمامين الزمخشري وابن عطية ، وهو شديد الاتباع لشيخه ، شديد الثناء عليه ، وله ترجمة في طبقات المفسرين للداودي ١/ ٥١.

(٣) هو : الإمام جلال الدين محمد بن أحمد بن إبراهيم المحلي ، المتوفى سنة ٨٦٤هـن وهو شيخ للسيوطي ، وقد فسر من أول الكهف إلى الناس . وله ترجمة في الضوء اللامع للسخاوي ٧/ ٣٩، وطبقات المفسرين للداودي ٢/ ٨٠، وحسن المحاضرة ١/ ٤٤٣.

(٤) هو : أبو السعود محمد بن محمد بن مصطفى العمادي الحنفي ، المتوفى سنة ٩٨٢هـ ، كان قاضيًا ثم مفتيًا في الخلافة العثمانية ، وتفسيره من التفاسير التي وجدت قبولًا واسعًا لدي العلماء ورواجًا عند الطلبة ، وهو معتمد فيه على الزمخشري والبيضاوي وغيرهما . له ترجمة واسعة جدًّا على هامش وفيات الأعيان ٢/ ٢٨٢، وشذارت الذهب ٨/ ٣٩٨، والتفسير والمفسرون ١/ ٣٤٧.

٣- وحاشية الفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين للدقائق الخفية للجمل[١] .

المرحلة السادسة : وتشمل العصر الحديث ، وهي المرحلة الأخيرة من مراحل التفسير النحوي ، وفيها ظهرت النزعة إلى التجديد والإحياء في ميادين الفكر العربي والإسلامي كلها ، ويمكن حصر مواقف المفسرين فيها ، من البحوث النحوية في كتب التفسير في اتجاهين :

أحدهما : الاتجاه إلى الإحياء ، والعودة إلى مناهج المفسرين السابقين الأولين وأقوالهم ، بالأخذ منها ، والترجيح بينها ، بأسلوب مشرق قوي ، وصياغة جديدة وربط للنحو والإعراب بالمعنى والدلالة ، على نحو ما كان عليه رجال المرحلة الأولى والثانية . ومن التفاسير التي مثلت هذا الاتجاه في العصر الحديث :

١- فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير ، للشوكاني[٢] .

٢- تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد (التحرير والتنوير من التفسير) لابن عاشور[٣] .

٣- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن ، للشنقيطي[٤] .

---

(١) هو : سليمان بن عمر بن منصور العجيلي الشافعي الأزهري ، المعروف بالجمل ، المتوفى سنة ١٢٠٤هـ ، كان من كبار علماء عصره ، ولخص حاشيته من نحو عشرين تفسيرًا ، ثم لخص تلميذه الشيخ أحمد الصاوي حاشيته في حاشية الصاوي . وللجمل ترجمة في : عجائب الآثار في التراجم والأخبار ، لعبد الرحمن الجبرتي ، ٤/ ١١٩، بتحقيق حسن محمد جوهر وآخرين .

(٢) هو : الشيخ محمد بن علي الشوكاني من العلماء الممتازين في العصر الحديث وادعى لنفسه الاجتهاد المطلق وله مؤلفات كثيرة ، يغلب عليه الفكر الفقهي والتحرر من التقليد وذم التعصب للمذاهب ، وترجم لنفسه ترجمة واسعة ذاكرًا بحوثه ومؤلفاته في كتابه (البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع) ، ٢/ ٢١٤، وفي مقدمة تفسيره ١/ ٤، ومقدمة نيل الأوطار بشرح منتقي الأخبار له أيضاً ١/ ٧، وله ترجمة في ضحي الإسلام ٤/ ٢١٣، والأعلام ٣/ ٩٥٣.

(٣) هو : الأستاذ الأكبر الشيخ/ محمد الطاهر بن عاشور ، وهو من أكابر علماء العصر الحديث ، كان قاضي قضاة تونس ووزير العدل فيها ، وله مؤلفات أعظمها هذا التفسير ، والنظر الفسيح عند مضائق الأنظار في الجامع الصحيح ، ولد سنة ١٢٩٦هـ بتونس وتوفي بها سنة ١٣٩٣هـ ، وتفسيره حافل ، =

والاتجاه الثاني : النقد والنفور والإعراض عن ذكر المسائل النحوية والإعراب في كتب التفسير ؛ بحجج واهية ، وادعاءات باطلة ، وشعارات عريضة فارغة في نظر الباحث ، ولا تسمح طبيعة هذا البحث بذكر ذلك وتفصيله ، ولكن الدليل على صحة ما أقول أن أصحاب هذا الاتجاه اضطروا إلى ذكر مسائل النحو والإعراب في كثرة بالغة غامرة في تفاسيرهم بعد أن هاجموا هذا الاتجاه في مقدماتهم ، فناقضوا بفعلهم قولهم ، فدل ذلك على أن التوسط في هذا الأمر أولى وأحسن وأفضل من الإفراط والتفريط ، ويبدو للباحث أن فصل التفسير عن النحو والإعراب فصلًا تامًّا أمر غير صحيح ، بل غير ممكن في الحقيقة ؛ لأن الإعراب فرع المعنى ، ولأن توجيه القراءات المختلفة في الحرف الواحد ، من حيث اللغة والنحو والإعراب ، يهدف إلى بيان

= قيم ، واسع ، يأخذ من توجيه القراءات العشر ، وعلوم العربية وبيان إعجاز القرآن الكريم بنصيب وافر ، وقد قدم له مؤلفه بمقدمات نافعة في علوم القرآن وتفسيره خاصة ، أبدى فيها كثيرًا من الآراء القيمة ، كما يسر كثيرًا من المسائل الشائكة ، مما يجعله من مفسري العصر الحديث المقتدين بالسلف الصالح ، وأصحاب الرأي السديد ، الذين يملكون إلى جانب العلم الواسع القدرة على الاختيار والتهذيب والبيان ووسائله اللغوية . ولابن عاشور ترجمة وافية في كتاب : (نظرية المقاصد عند الإمام محمد الطاهر بن عاشور) لإسماعيل الحسني ص٧٥ وما بعدها ، نشر المعهد العالمي للفكر الإسلامي بواشنطن سنة ١٩٩٥م . ويعد من أحسن تفاسير هذه المرحلة تفسير (روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني) للسيد محمود الألوسي العراقي المولود سنة ١٢١٧هـ ، المتوفى سنة ١٢٧٠هـ ، ويُعَدُّ هذا التفسير نسيج وحده في سعته وشموله واحتوائه على اتجاهات كتب التفسير قبله وأقوال المفسرين ، بشكل لا يكاد يوجد له نظير ، وقد نال رضا العلماء وثناءهم عليه لغزارة علم مؤلفه وما كان عليه من سمو المكانة العلمية وسعة التفكير وحدة الذهن والحرص الغريب على التعلم والتعليم والتأليف حتى بدأ اشتغاله بالتدريس وعمره ١٣سنة . له ترجمة واسعة في مقدمة تفسيره ، وفي التفسير ورجاله ص ١٧١ ، والتفسير والمفسرون ١/ ٣٥٢ ، والأعلام ٣/ ١٠١٥ ، وكتاب (الألوسي مفسرًا) لمحسن عبد الحميد .

(١) هو : الشيخ محمد الأمين بن محمد المختار الشنقيطي ، ولد ونشأ وتعلم ببلاد الشنقيط في جمهورية موريتانيا الإسلامية ، وعاش وتوفي في المدينة المنورة ، كان من كبار العلماء ، ترجم له تلميذه الشيخ محمد عطية سالم في تتمة تفسيره المذكورة ترجمة واسعة .

المعنى الذي تدل عليه كل قراءة من القراءات الواردة في الآية ، وكثيرًا ما يكون لكل قراءة معنى غير المعنى الذي تدل عليه القراءة الأخرى ، فتختلف معاني الآية الواحدة وتتحدد بحسب اختلاف القراءات وتعددها ، وهذا يؤكد أن إعراب القرآن وتوجيه القراءات من أعظم وسائل الكشف عن معاني الآيات وتفسيرها .

ومن التفاسير الحديثة التي مثلت اتجاه النفور والإعراض عن ذكر مسائل النحو ، نظريًا ولو لم يلتزم أصحابها بذلك عمليًا :

١- تفسير المنار ، لمحمد رشيد رضا[١] وهو خلاصة تفسير الشيخ محمد عبده[٢] في دروسه التي ألقاها بالأزهر الشريف .

٢- محاسن التأويل ، لجمال الدين القاسمي[٣] .

٣- تفسير المراغي ، للشيخ أحمد مصطفى المراغي[٤] .

ومن الواضح أن هذه الطبقات متداخلة العصور ، كما أن هناك تفاسير أخرى

---

(١) هو : السيد محمد رشيد رضا ، الكاتب الإسلامي ، والعالم المجاهد الكبير ، تلميذ الشيخ محمد عبده الوفي ، وخليفته ، وحامل لواء دعوته ، وهو شامي الأصل ، وتوفي بمصر سنة ١٩٣٥م ، وترجمته الواسعة المتضمنة لتفاصيل حياته وجهاده في كتاب (رشيد رضا- حياته وجهاده) للدكتور/ أحمد الشرباصي .

(٢) هو : الشيخ الإمام محمد عبده المصري ، تلميذ جمال الدين الأفغاني ، من زعماء الإصلاح ودعاته في العصر الحديث ومن علماء الأزهر ، ممن اختلف فيهم آراء الناس اختلافًا كبيرًا . له ترجمة في أول تفسير المنار الذي ألفه تلميذه محمد رشيد رضا بإرشاده والبناء على منهجه وفكره ، ١/ ١٥، والتفسير والمفسرون ٣/ ٢٣٠، والتفسير ورجاله ص ٢٤٢.

(٣) هو : الشيخ جمال الدين محمد بن قاسم القاسمي الحلاق ، المتوفى سنة ١٣٣٢هـ-١٩١٤م ، وتفسيره أثري في غالبه وهو من أفاضل علماء الشام في العصر الحديث . له ترجمة في تقديم تفسيره ، وفي معجم المطبوعات العربية والمعربة ، جمع وترتيب/ يوسف إلياس سركيس ، ط/ مطبعة سركيس بمصر ، ص ١٤٨٣، والأعلام ٢/ ١٣١.

(٤) هو : الشيخ/ أحمد مصطفى المراغي ، شيخ الأزهر ومفتي مصر في زمانه ، من علماء العصر الحديث ، وهو من المتأثرين بمدرسة الشيخ محمد عبده . وله ترجمة في مقدمة تفسيره وكتاب (الأزهر في ألف عام) ، وكتاب (النهضة الإسلامية في سير أعلامها المعاصرين) للدكتور/ إبراهيم رجب بيومي ، ص٣٥ وما بعدها .

كثيرة في كل مرحلة وعصر ، اهتم أصحابها بمسائل النحو والصرف والإعراب واللغة فيها ، إلى جانب كتب إعراب القرآن كله أو إعراب مشكله أو غريبه ، وكتب توجيه القراءات المتواترة أو الشاذة أو هما معًا ، ولقد كان لذلك كله أثر جد كبير في تنمية التفسير وتشعب مسائله وكثرة كتبه في كل عصر .

ونخلص من هذا كله إلى أن هدف النحاة الأعظم من إعراب القرآن وتوجيه القراءات هو الوصول إلى التفسير الصحيح للقرآن الكريم على مراد اللّه تعالى . ومثل ذلك يقال في حديث رسول اللّه ﷺ ، بالإضافة إلى صون لغة القرآن والحديث ، وبيان قواعدها وقوانينها ، ليسير الناس على هداها في كلامهم وفهمهم وفكرهم . وهكذا ينبغي أن يكون النحو والنحاة في كل عصر إلى أن يرث اللّه الأرض ومن عليها .

هذا وسيعتمد الباحث على هذه التفاسير وغيرها في دراسته مواقف المفسرين من تأويل بعض وجوه القراءات القرآنية في كتاب سيبويه ، بإذن اللّه تعالى . واللّه الموفق والهادي إلى الصواب وعليه التوكل والاعتماد .

❁ ❁ ❁

المبحث السابع :
سيبويه وكتابه

ترجم كثيرون لسيبويه إمام النحاة ، في كتب تراجم النحاة وكتب تاريخ النحو ، وفي كتب التاريخ العام ، بل ألف بعض الباحثين المعاصرين كتبًا مستقلة في ترجمة سيبويه ، والحديث عن كتابه العظيم . وهذا جانب تاريخي لا يود الباحث التطويل فيه في هذا البحث ، وإنما يذكر خلاصة مختصرة وافية بترجمته والحديث عن كتابه ؛ لأن الباحث لا يريد هنا أن يأتي بترجمة واسعة لسيبويه ، وبحديث مفصل عن كتابه الشهير في العربية ، بعد أن نهض بذلك عدد كبير من العلماء والباحثين ، قديمًا وحديثًا ، لكن لارتباط هذا البحث بسيبويه وكتابه ، رأى الباحث أن يستخلص شذرات مما كتبوه عنه وعن كتابه ، سائلًا اللَّه عز وجل أن يسهل له فرصة للكتابة عن سيبويه : عصره ، وحياته ، وكتابه(١) .

---

(١) ترجم لسيبويه وتحدث عن كتابه خلائق لا يحصون من القدماء ، والمحدثين ، ومن أحسن ما وقف عليه الباحث في ذلك ما جاء في المصادر التالية : مراتب النحويين ، لأبي الطيب اللغوي ص١٠٦وما بعدها ، أخبار النحويين البصريين ، لأبي سعيد الحسن بن عبد اللَّه السيرافي ص٤٨ وما بعدها ، طبقات النحويين واللغويين ، لأبي بكر الزبيدي ، ص٦٦ وما بعدها ، تاريخ بغداد أو مدينة السلام ، لأبي بكر الخطيب البغدادي ، ١٢/١٩٥ وما بعدها ، نزهة الألباء ، ص٦٠ وما بعدها ، معجم الأدباء ، لياقوت الحموي ٦/٨٠ وما بعدها ، إنباه الرواة على أنباه النحاة ، للوزير جمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف القفطي ، ٢/ ٣٤٦، وفيات الأعيان لابن خلكان ، ٣/٣٤٦ وما بعدها ، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي ٢/٢٢٩ وما بعدها ، مقدمة تهذيب اللغة للإمام أبي منصور محمد بن أحمد الأزهري ، ١/ ١٩، الأعلام لخير الدين الزركلي ط/ ٣، ٥/ ٢٥٢ وما بعدها ، الفهرست ، لابن النديم ص٧٦ وما بعدها ، تاريخ الإسلام ، للإمام شمس الدين أبي عبد اللَّه الذهبي ٤/٣٤٨ وما بعدها ، وفيات سنة ١٨٠هـ ، البداية والنهاية لابن كثير الدمشقي ٨/ ١٧٦ وما بعدها ، وطبقات القراء لابن الجزري ، ١/٦٠٢ وما بعدها ، شذارت الذهب ، لابن عماد الحنبلي ١/٢٥٢ وما بعدها ، تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان ، ترجمة د/عبد الحليم النجار ، ٢/ ١٣٤ وما بعدها ، وسيبويه إمام النحاة للأستاذ/ علي النجدي ، وتقديم الكتاب لعبد السلام محمد =

١- اسمه وكنيته ولقبه :

هو أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ، المعروف بسيبويه الحارثي بالولاء ، فقد كان والده من موالي قبيلة بني الحارث بن كعب العربية ، هو فارسي الأصل ، ولم تذكر المصادر التي وقف عليها الباحث - على كثرتها- إلا القليل من المعلومات عن حياته ؛ إذ غالبها يكتفي بذكر اسمه وكنيته ولقبه ، ثم الخلاف حول معنى لقبه ، ثم بعض أخبار حياته حتى وفاته ، ولا تزيد على ذلك .

أما لقبه فهو أشهر من الشمس ، وبه عرف في كل عصر ومصر ، ولعل أحدًا لم يلقب به قبله ، فكان هو أول من لقب بسيبويه ، ثم أصبح هذا اللقب بعده رمزًا يشار به إلى كل من تبحر في علوم العربية ، ونبه فيها ، وعرف دقائقها ، وصار خبيرًا بأسرارها ، متصرفًا في مسائلها ، لا تخفى عليه منها خافية . فسيبويه إمام النحاة هو الذي ضرب به المثل في التبريز في علوم العربية والعلم بدقائقها ، وتفاصيلها ، وأسرارها ، وغريبها ، والتصرف في أحكامها ، فغطى اسمه على أسماء الذين سبقوه من العلماء ، وإن كانت لهم آثار محمودة كما لهم فضل السبق ، فقد أصبح اسم سيبويه في النحو وعلوم العربية كحاتم في الجود ، وقس في الفصاحة ، وإياس في الذكاء ، وعمرو في الإقدام ، وأحنف في الحلم ، وابن الخطاب في العدل ... إلخ ، أي أنه صار المثل الأعلى في مجاله ، لأنه كان أعلم أهل زمانه وعصره وما تلاه ، في علوم العربية ، واستحق بجدارة لقب : إمام النحاة وشيخ اللغويين أجمعين .

ومن هذا الباب أنه لما بلغ ابن خلدون خبر نبوغ جمال الدين ابن هشام الأنصاري[1] صاحب القطر والشذور والتوضيح والمغني ، وأراد أن ينوه بفضله لم

= هارون ١/ ٦٢، وترجم له في بحوث مستقلة كثيرون منهم كوركيس عواد ، والعلامة الشيخ/ محمد عبد الخالق عضيمة ، ود . أحمد أحمد البدوي ، ود . خديجة الحديثي ، ود . حسن إبراهيم حسن ، ود . فتحي محمد الدجني .

(١) هو : الإمام العلامة جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام =

يجد أحسن من أن يقرن اسمه باسم سيبويه فقال: «مازلنا - ونحن بالمغرب - نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربية، يقال له ابن هشام أنحى من سيبويه»، وهذا مثل قول بعض الشعراء، وينسب إلى قطرب[1].

فأعلم بالنحو من سيبويه وأجود بالمال من حاتم

وجرت العادة بأنه إذا أراد شخص أن يمدح آخر بأنه حاذق لعلوم العربية، ويبالغ في وصفه بذلك، كان أقصى ما يمكن أن يقوله: هو سيبويه زمانه، وفريد عصره وأوانه، أو: إن أردت اللغة فلديه، أو البلاغة فموقوفة عليه أو النحو والصرف فَمَنْ سيبويه؟!.

٢- مولده وتعلمه وشيوخه وتلاميذه:

يحيط بتاريخ مولد سيبويه وتاريخ وفاته ومكانهما كثير من البلبلة والاضطراب، فلم يعرف ذلك بالضبط؛ لاختلاف الأقوال في ذلك، ولعل أقربها إلى الصحة أنه ولد سنة ١٤٨هـ-٧٦٥م في البيضاء من قرى شيراز، ومات بفارس سنة ١٨٨هـ-٨٠٤م.

ويروي أن سيبويه ترك البيضاء مسقط رأسه وهو صغير السن في سن لا نستطيع

= الأنصاري المصري، ولد بالقاهرة سنة ٧٠٨هـ، وتوفي بها ٧٦١هـ، وهو أعلم أهل زمانه بالنحو واللغة والصرف وجميع علوم العربية، كان صالحاً دينًا ورعًا ناسكًا؛ فرزقت كتبه القبول ببركة الله تعالى، فإلى اليوم يعتمد المبتدئون في العربية على كتبه: شرح قطر الندى، وشذور الذهب، وأوضح المسالك، والمغني. له ترجمة واسعة في الدرر الكامنة لابن حجر ٢/ ٣١٨، وبغية الوعاة للسيوطي ١/ ٣٩٣، وفي حسن المحاضرة له أيضًا ١/ ٢٤٧، وترجمة وافية في مقدمات كتبه للعلامة المحقق محمد محيي الدين عبد الحميد.

(١) هو: أبو محمد قطرب بن مستنير البصري، تلميذ سيبويه، كان ملازمًا له، وكان يدلج إليه، فإذا خرج رآه على بابه، فقال: «ما أنت إلا قطرب ليل»، والقطرب دويبة لا تستريح نهارها سعيًا، وتتلمذ قطرب على عيسى بن عمر شيخ سيبويه، وتوفي سنة ٢٠٦هـ، ترجم له الأستاذ/ عبد السلام محمد هارون، وذكر مصادر ترجمته في تقديم الكتاب ١/ ١٦.

تحديدها وذهب إلى البصرة التي كانت مزدهرة بالعلم غنية بالعلماء، وبدأ دراسة العلوم الشرعية من فقه وحديث على إمام الحديث وشيخ أهل البصرة حماد بن سلمة[١] .

ويحدثنا الرواة عن حوادث وقعت لسيبويه مع شيخه حماد كانت هي السبب المباشر في تركه أو تأجيله دراسة العلوم الشرعية وتفرغه الكامل لدراسة علوم العربية .

فمن ذلك ما ذكروه من أن سيبويه سأل حمادًا يومًا فقال : أحدثك هشام بن عروة عن أبيه في رجل رُعِفَ في الصلاة ...؟ فقال حماد : أخطأت يا سيبويه ! إنما هو : رَعَفَ ، فانصرف سيبويه إلى شيخه الخليل شاكيًا ما لقيه من حماد ، فقال له الخليل : صدق حماد ، أمثله يلقى بمثل هذا ؟ ! وذكروا أيضًا أن سيبويه كان يستملي يومًا على حماد ، فقال حماد : قال رسول اللّٰه ﷺ : « ما من أحد من أصحابي إلا وقد أخذت عليه ، ليس أبا الدرداء » ، فقال سيبويه : ليس أبو الدرداء ، فقال حماد : لحنت يا سيبويه ! ، وليس أبا الدرداء » . فقال سيبويه لا جرم لأطلبن علمًا لا تلحنني فيه أبدًا ، وفي رواية : لأطلبن علمًا لا يلحنني فيه أحد .

وخبر آخر يرويه حماد أنه جاء إليه سيبويه مع قوم يكتبون شيئًا من الحديث ، قال حماد : فكان فيها أمليت ذكر (الصفا) فقلت : صعد رسول اللّٰه ﷺ الصفا . وكان هو الذي يستملي ، فقال : صعد النبي ﷺ الصفاء ، فقلت : يا فارسي ، لا تقل :

---

(١) هو : حماد بن سلمة بن دينار البصري ، مولى ربيعة بن مالك ، وهو أول من أخذ عنه سيبويه العلم بعد أن هاجر إلى البصرة ، وتتلمذ حماد على كثير من التابعين وتابعيهم حتى صار مفتي البصرة ، وكان كثير العبادة ، مجاب الدعوة ، ولم يكن في زمنه بالبصرة من هو مثله في العلم والفضل والدين والخلق والنسك ، روى له مسلم والأئمة الأربعة ، أصحاب السنن ، وكان من أعلم الناس بالعربية والحديث والفقه ، وضعه الزبيدي في الطبقة الخامسة من النحاة مع الخليل ويونس ، وقال عنه : « كان حماد إمامًا فاضلًا تقيًا صالحًا ورعًا زاهدًا ، حجة ثقة ، فصيحًا بليغًا » ، توفي سنة ١٦٧هـ ، وله ترجمة في أخبار النحويين البصريين ص٤٨ وما بعدها ، وإنباه الرواة ١/ ٣٢٩، وتقديم الكتاب للأستاذ/ عبد السلام محمد هارون ، ١/ ١٨.

الصفاء ؛ لأن الصفا مقصور . فلما فرغ من مجلسه كسر القلم ، وقال : لا أكتب شيئًا حتى أحكم العربية[١] . ولعل هذه الحوادث المثيرة مع حوادث أخرى مماثلة هي التي حدت بسيبويه إلى العناية الشديدة بتعلم العربية . ونحو ذلك ما حفز من بعده أبا الفتح عثمان بن جني حينما كان يقرئ النحو بجامع الموصل فمر ، به أبو علي الفارسي ، فسأله عن مسألة في التصريف ، فقصَّر فيها ، فقال له أبو علي : زبيت قبل أن تحصرم ! فلزمه من يومئذ مدة أربعين سنة ، واعتنى بالتصريف إلى أن تصدر مكان الفارسي فيه ببغداد[٢] .

وقد لزم سيبويه الكثير من الشيوخ الأئمة الأعلام ، وتعلم على أيديهم ودرس عليهم ، وأشهر شيوخه ، حماد بن سلمة والأخفش الأكبر ويعقوب بن إسحاق[٣] وعيسى بن عمر ، ويونس بن حبيب ، والخليل ، وأبو زيد الأنصاري[٤] ، وروى عن غير هؤلاء الأعلام ، الذين تتلمذ عليهم ، وأخذ عنهم اللغة ، والنحو والحديث ، وكان ذا مشاركة في كل العلوم التي عرفت في عصره ، قال بعض من صاحبه : « كنا نجلس مع سيبويه النحوي في المسجد ، وكان شابًّا جميلًا ، قد تعلق من كل علم بسبب ،

(١) انظر هذه الأخبار وغيرها في : أخبار النحويين البصريين ص ٤٣، وطبقات النحويين واللغويين ص ٦٦، ونزهة الألباء ٧٢، ومعجم الأدباء ١٠/ ٥٥، وإنباه الرواة ٢/ ٣٥٠، ومجالس العلماء للزجاجي ، ص ١٥٤.

(٢) بغية الوعاة ١/ ٣٢٢، وتقديم الكتاب للأستاذ/ عبد السلام محمد هارون ، ١/ ٨.

(٣) هو : يعقوب بن إسحاق بن زيد بن عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي البصري ، أحد القراء العشرة ، وكان من أعلم الناس بالقراءات والنحو واللغة ، ومن وجهاء البصرة ، صاحب مكانة اجتماعية كبيرة ، مسموع الكلمة عند الحكام ، توفي بالبصرة سنة ٢٠٥هـ عن ٨٨ سنة ، ترجمته في بغية الوعاة ١/ ٢٩٦، والنشر في القراءات العشر ١/ ١٨٦، والأعلام ٩/ ٢٥٥.

(٤) هو : أبو زيد سعيد بن أوس بن ثابت بن بشير الأنصاري ، كان ثقة في رواية الحديث واللغة ، وأبوه من رجال الحديث ، وجده أحد الثلاثة الذين جمعوا القرآن في عهد النبي ﷺ ، وهو من أعلم الناس باللغة والنحو والقراءات والنوادر ، توفي سنة ٢١٥هـ عن عمر يقارب المائة ، ترجمته في معجم الأدباء ١١/ ٢١٢، وإنباه الرواة ٢/ ٣٠، وبغية الوعاة ١/ ٢٥٤.

وضرب في كل أدب بسهم ، مع حداثة السن ، وبراعته في النحو »[1]

وكان سيبويه سنيًا على مذهب السنة والجماعة[2] .

أما تلاميذه فأشهرهم الأخفش الأوسط وقطرب . وسبب قلة تلاميذه أنه مات مبكرًا فلم يجلس للتدريس طويلًا ، وقد ذكروا أنه ناظر بعض علماء عصره ، ومن أشهر مناظراته ما ترويه كتب الأدب بألفاظ مختلفة أن سيبويه جاء إلى بغداد في خلافة هارون الرشيد ووزارة يحيى بن خالد البرمكي ويقال : إن سيبويه هو الذي طلب مناظرة الكسائي ، فقال له يحيى بن خالد البرمكي : لا تفعل ؛ فإنه شيخ مدينة السلام وقارئها ، ومؤدب ولد أمير المؤمنين ، وكل من في المصر له ومعه ، فتناظرا في المسألة المعروفة بالمسألة الزنبورية . وروي أن تلاميذ الكسائي عليًا الأحمر وهشام بن معاوية والفراء سألوا سيبويه وخطئوه قبل أن يحضر شيخهم ؛ ليرهبوه ويؤثروا عليه نفسيًا . فلما جاء الكسائي ، قال لسيبويه : كيف تقول : قد كنت أظن أن العقرب أشد لسعة من الزنبور ، فإذا هو هي أو : فإذا هو إياها ؟ فقال سيبويه : فإذا هو هي ، ولا يجوز النصب . فقال الكسائي : لحنت ، العرب ترفع ذلك كله وتنصب ، فدفع سيبويه قوله ، وطال بينهما الجدال وكان بالباب نفر من أعراب الحطمة[3] النازلين ببغداد ، ممن ليسوا في درجة عالية من الفصاحة ، فطلب الكسائي الاحتكام إليهم ، فلما

(١) إنباه الرواة ٢/ ٣٥٢، وطبقات النحويين واللغويين للزبيدي ، مرجع سابق ص ٦٧.

(٢) سيبويه إمام النحاة في آثار الدارسين خلال اثني عشر قرنًا ، تأليف كوركيس عواد ، ص ١٠، من مطبوعات المجمع العلمي العراقي ، ط/ ١، سنة ١٣٩٨هـ١٩٧٨م ، وتقديم الكتاب للأستاذ/ عبد السلام هارون ١/ ١٤، ونص على ذلك العباس بن الفرج الرياسي ، ورد قول من ادعى أن سيبويه كان من الشيعة الإمامية ، وهو قول لم يذكره أحد ممن ترجم لسيبويه ، ووقف الباحث على آثارهم ، ويرده ردًا قاطعًا تلمذته على كبار أئمة أهل السنة كالخليل وحماد بن سلمة ويعقوب بن عبد الله بن أبي إسحاق وغيرهم .

(٣) قرية على بعد فرسخ من بغداد ، وهم كانوا ضعيفين في اللغة ، لا يأخذ عنهم إلا الكوفيون ، ولحنهم البصريون وضعفوا لغتهم .

سئلوا ، تابعوه في رأيه ، فانكسر سيبويه ، كما يقول الرواة ، وإن كنا نتهم قولهم ؛ لأن الحق كان في جانبه ، لما يقتضيه القياس في هذا الموضع ، ولأنه يطرد الرفع فيه في آي الذكر الحكيم ؛ من مثل : ﴿وَنَزَعَ يَدَهُۥ فَإِذَا هِىَ بَيْضَآءُ لِلنَّـٰظِرِينَ ﴿١٠٨﴾﴾ [سورة الأعراف ، آية : ١٠٨] ، و﴿فَأَلْقَىٰهَا فَإِذَا هِىَ حَيَّةٌ تَسْعَىٰ ﴿٢٠﴾﴾ [سورة طه ، آية : ٢٠] ، و﴿فَأَلْقَىٰ عَصَاهُ فَإِذَا هِىَ ثُعْبَانٌ مُّبِينٌ ﴿١٠٧﴾﴾ [سورة الأعراف ، آية : ١٠٧] ، و : ﴿إِن كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَٰحِدَةً فَإِذَا هُمْ خَـٰمِدُونَ ﴿٢٩﴾﴾ [سورة يس ، آية : ٢٩] ، وغيرها من الشواهد التي تدل على أن (إذا) الفجائية لا تدخل إلا على الجمل الاسمية المكونة من المبتدأ والخبر ، فهي وما بعدها مبتدأ وخبر . أما النصب فيكون على الحالية ، وتوجيهه ضعيف ، وليس هذا من المواضع التي يطرد مجيء الحال معرفة فيها .

وكان سيبويه ونحاة البصرة عامة يهدرون ما يجري على لسان أعراب الحُطمة ؛ لما دخل على سلائقهم من ضعف بسبب إقامتهم في الحاضرة[(١)] .

والحق أن إخفاق سيبويه في هذه المناظرة لم يكن إخفاقًا علميًا ، بل كان إخفاق مظاهرة سياسية وعصبية ، ليس لها وجه من الحق ، كما قال الأستاذ/ عبد السلام محمد هارون[(٢)] .

وذكروا أن يحيى البرمكي حفظ لسيبويه مكانته ، وحاول إرضاءه وتعويضه عن الظلم الذي وقع عليه ، فأجازه بعشرة آلاف درهم ، من تلقاء نفسه ، أو بإيعاز من الكسائي ، كما تروي بعض كتب التراجم .

ويبدو للباحث أن هذه المناظرة التي كان القضاء فيها على سيبويه بما يشبه المؤامرة ، كانت أشبه شيء بالمباريات الرياضية في العصر الحاضر ، فكان للكسائي الجمهور من السوقة والملوك والأرض والأنصار « المشجعون » ؛ ولهذا كان أمر هذه

---

(١) انظر : المدارس النحوية ، للدكتور/ شوقي ضيف ص ٥٨- ٥٩، نشر دار المعارف ، بمصر ، ط/ ٤، بدون تاريخ .

(٢) تقديم الكتاب له ، ص ١/ ١٧.

المناظرة كله عجبًا من العجب .

والأعجب من ذلك أن يكون الخصم هو الحكم ؛ إذ هؤلاء الأعراب الذين شهدوا للكسائي[(١)] لم يكونوا إلا جزءًا من أنصاره ، وهو الذي أشار إلى تحكيمهم ، كما تقول الرواية ، كما أن في بداية القصة ما يشير إلى أن يحيي البرمكي كان عالمًا بالنتيجة ؛ إذ نهى سيبويه عن مناظرة الكسائي وعلل ذلك بأنه شيخ مدينة السلام ، وقارئها ومؤدب ولد أمير المؤمنين ، وكل من في المصر له ومعه ، أي أنه ينبغي ألا يغلب بأية حال من الأحوال .

ولهذا كان جمهور العلماء من النحاة وغيرهم على حق ، حين رأوا أن الحق في هذه المسألة المشهورة بينهم كان مع سيبويه ، ولكن المناظرة كانت مؤامرة حيكت له ، ولم تكن مناظرة علمية ، والله أعلم[(٢)] .

٣- مرضه ووفاته وثناء العلماء عليه وعلى كتابه قديمًا وحديثًا :

ذكر الرواة أن سيبويه غضب غضبًا شديدًا من المؤامرة التي حيكت له في مناظرته مع الكسائي ، فكان وقع ذلك شديدًا على نفسه ، فمرض ومات من أثر ذلك .

ويبدو أن سيبويه أحس بعد المناظرة الكارثة أن الدنيا أظلمت في عينه ، وأن العدل قد رفع من دنيا الناس حتى مال ولاة الأمر من الحكام عن العدل بين الخصوم حتى في المناظرات العلمية والأدبية . فزهد في كل شيء في الدنيا بعد تلك الصدمة العنيفة على نفسه ، فترك البصرة وبغداد ، وقصد بلده الأصلي ، ليعيش بعيدًا عن الحكام

---

(١) أما تلاميذ الكسائي المذكورون في القصة فهم علي بن المبارك الأحمر ، أخذ عن الكسائي واشتهر بالنحو والرواية والأدب ، وله ترجمة في تاريخ بغداد ١٢/ ١٠٤، ونزهة الألباء ص ٩٧. وهشام بن معاوية الضرير النحوي الكوفي ، صحب الكسائي وأخذ عنه ، توفي سنة ٢٠٩هـ ، وله ترجمة في إنباه الرواة ٣/ ٣٦٤، وبغية الوعاة ٢/ ٤٠٩، ووفيات الأعيان ٢/ ١٩٦، وطبقات الزبيدي ص ٩٥، ومعجم الأدباء ١٩/ ٢٩٢، وتقدمت ترجمة الفراء .

(٢) انظر : المسألة الزنبورية في طبقات النحويين واللغويين ، ص ٧٠، ومعجم الأدباء ١٦/ ١١٩، وإنباه الرواة ٢/ ٣٤٨.

والعلماء وجو التنافس ، ولكن المنية عاجلته - رحمه الله تعالى- وذكروا أنه لما اعتل وضع رأسه في حجر أخيه ، فبكى أخوه لما به ، فقطرت منه دمعة على وجه سيبويه ، فرفع رأسه ، فوجد في عينه البكاء ، فقال :

أخيين كنا فرق الدهر بيننا ... إلى الأمد الأقصى ومن يأمن الدهرا

وأنه تمثل عند موته بقول الشاعر :

يؤمل دنيا لتبقى له ... فوافى المنية دون الجل
حثيثًا يروي أصول الفسيل ... فعاش الفسيل ومات الرجل

وأنه كتب على قبره بشيراز[1] :

ذهب الأحبة بعد طول تزاور ... ونأى المزار فأسلموك وأقشعوا
تركوك أوحش ما تكون بقفرة ... لم يؤنسوك وكربة لم يرفعوا
وقضى القضاء وصرت صاحب حفرة ... عنك الأحبة أعرضوا وتصدعوا

ولا يعرف شيء ذو بال عن مولده وطفولته ونشأته الأولى ، ولا عن أسرته غير أنه كان له أخ بشيراز ، ولا حياته الاجتماعية ، فقد استمر الغموض يلف هذا الجانب من حياته ، واستمر الجهل به يشمل جميع أموره الخاصة ، فلا نعرف أحقًّا تزوج ، وأن هذه الزوجة لم تبق عنده طويلًا ، فقد طلقها بسبب إحراقها للجذاذات التي كان يكتبها ، وهي أصل كتابه في النحو ؛ وذلك لأنها كانت تحبه وهو مشغول بأمر الكتاب ، فقد « روى لنا ابن قاضي شهبة في طبقاته خبرًا يفيد أنه تزوج ، يقول : « حكى صاعد : قال لنا أبو علي : تزوج سيبويه بالبصرة بجارية عصبية ، وهو قد بنى عقد كتابه ، وصنف أوائل أبوابه ، وهو في جذاذات وقطع جلود ، فلم يكن يقبل على الجارية ، ولا يشتغل بها ، وهي مشغوفة بحبه ، ولم يكن يشغله غير التفكير والسهر والكتب ، فترصدت خروجه إلى السوق في بعض حوائجه ، وأخذت جذوة نار ،

---

(١) من قول علي بن سليمان العدوي ، كما في تاريخ بغداد ١٢/ ١٩٨ ، ومعجم الأدباء ١٦/ ١٧ ، وأخبار النحويين البصريين ص ٤٨ ، وتقديم الكتاب للأستاذ/ عبد السلام محمد هارون ١/١٩- ٢٠.

فطرحتها في الكتب حتى احترقت ، فرجع سيبويه ، فنظر إلى كتبه وهي هباء ، فغشي عليه أسفًا ، ثم أفاق فطلقها »[١] ، مثل هذه القصة لا تكاد أكثر المصادر التي ترجمت لسيبويه تذكرها ، ولهذا سيظل هذا الجانب من حياته غامضًا .

أما أقوال العلماء فيه ، وفي كتابه وثناؤهم عليهما ، فقد كان ذلك شيئًا كثيرًا ، من القدماء والمحدثين على حد سواء . ولو ذهب الباحث يذكر كل ما وقف عليه في هذا الشأن ، لكان من ذلك كتاب ضخم .

لما مات سيبويه قيل ليونس : إن سيبويه ألف كتابًا من ألف ورقة في علم الخليل . فقال يونس : ومتى سمع سيبويه من الخليل كل هذا ؟ ! جيئوني بكتابه . فلما نظر في كتابه ، ورأى ما حكى عنه ، قال : يجب أن يكون هذا الرجل قد صدق عن الخليل فيما حكاه ، كما صدق فيما حكى عني[٢] . وهذه الشهادة من يونس بن حبيب دليل قاطع على ما أجمع عليه كل من تحدث عن سيبويه – حتى الذين خالفوه من بعد في بعض المسائل– من أنه ثقة حافظ ، صدوق ، في كل ما يروي ، فقبلوا كل ما رواه من غير تردد ؛ ولهذا تبوأ كتابه عند القدماء مكانة لم يصل إليها كتاب مؤلف ، وهذا ما يؤكده قول الجاحظ : « أردت الخروج إلى محمد بن عبد الملك ، ففكرت في شيء أهديه إليه ، فلم أجد أشرف من كتاب سيبويه ، وقلت له : أردت أن أهدي إليك شيئًا ، ففكرت فإذا كل شيء عندك ، فلم أر أشرف من هذا الكتاب . وهذا كتاب سيبويه اشتريته من ميراث الفراء ، فقال : واللّٰه ما أهديت إليّ شيئًا أحب إليّ منه »[٣] .

ولعل كل من وقف على الكتاب ، ونظر فيه بوعي وتجرد ، قد بالغ في الثناء عليه

---

(١) هذا الخبر جاء في كتاب (كتاب سيبويه وشروحه) للدكتورة/ خديجة الحديثي ، ص ٢١، ط/ مطابع دار التضامن ببغداد ، العراق ، نقلًا عن طبقات النحويين لابن قاضي شهبة ، وذكره أيضًا وشكك فيه حمدي علي المهدي في كتابه (الكنوز الذهبية في شرح وإعراب شواهد سيبويه الشعرية) ص ٥٣، ط/ مطبعة الآداب ، النجف الأشرف ، ط/ ١، سنة ١٩٦٤م .

(٢) طبقات النحويين واللغويين ، ص ٤٩، وأخبار النحويين البصريين ص ٤٨، ومعجم الأدباء ١٦/ ١١٧.

(٣) نزهة الألباء ص ٧٣، وإنباه الرواة ٢/ ١٩٦، ومعجم الأدباء ١٦/ ١٢٣.

وعلى صاحبه ، ومن ذلك : « كان سيبويه النحوي غاية الخلق ، وكتابه في النحو هو الإمام فيه »(١) .

و : « من أراد أن يعمل كتابًا كبيرًا في النحو بعد كتاب سيبويه ، فليستحي »(٢)

و : « هو أعلم الناس بالنحو بعد الخليل ، وألف كتابه الذي سماه الناس قرآن النحو ، وعقد أبوابه بلفظه ولفظ الخليل »(٣) ، و : « عمل كتابه الذي لم يسبقه إلى مثله أحد قبله ، ولم يلحق به من بعده »(٤) ، و : « وله كتاب كبير في النحو ، وكان علامة حسن التأليف »(٥) .

« لا أعرف كتابًا ألف في علم من العلوم قديمها وحديثها ، فاشتمل على جميع ذلك العلم ، وأحاط بأجزاء ذلك الفن غير ثلاثة كتب : أحدها : المجسطي لبطليموس في علم هيئة الأفلاك ، والثاني : كتاب أرسططاليس في علم المنطق ، والثالث : كتاب سيبويه النحوي البصري ، فإن كل واحد من هذه الكتب ، لم يشذ عنه من أصول فنه شيء إلا ما لا خطر له »(٦) .

---

(١) من قول محمد بن سلام الجمحي ، انظر طبقات الشعراء له ص ١٨، ونزهة الألباء ص ٧٤، وتقديم الكتاب ١/ ٢٠.

(٢) من قول أبي عثمان المازني ، الذي له صلة قوية وقصص طريفة مع الكتاب . انظر الفهرست لابن النديم ص٧٧ وما بعدها ، ونزهة الألباء ص ٧٤، ومراتب النحويين ، لأبي الطيب اللغوي ص ٧٨، وتقديم الكتاب ١/ ٢١.

(٣) من قول أبي الطيب اللغوي في مراتب النحويين ، ص ٦٥، والقول لابن النديم أيضًا في الفهرست ص ٧٦.

(٤) من قول أبي سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي ، شارح الكتاب ، انظر أخبار النحويين البصريين ص ٤٨.

(٥) من قول الأزهري في مقدمة تهذيب اللغة ١/ ١٩، وقد ذكر سيبويه في الطبقة الثانية من أئمة اللغة الذين اعتمد عليهم في تأليف كتابه (تهذيب اللغة) .

(٦) من قول صاعد بن أحمد الجياني الأندلسي ، كما ذكر ياقوت في معجم الأدباء ، ١٦/ ١١٧، ويذكره كل من ترجم له .

وقد بلغ الكتاب من علو المكانة عند العلماء الذين ظهر الكتاب في زمنهم ، ومن بعدهم أن سموه قرآن النحو ، كما يقول أبو الطيب اللغوي[١] .

ويروي السيوطي في ترجمة عبد الله بن محمد بن عيسى الأندلسي ، نقلًا عن الصفدي أن عبد الله هذا كان يختم كتاب سيبويه في كل خمسة عشر يومًا[٢] ، كما يروي ابن بشكوال أن القاضي أبا الحسن السعيدي كان يحفظ كتاب سيبويه عن ظهر قلب[٣] ، كما يروي الزبيدي عن أبي عمر الجرمي صالح بن إسحاق أنه كان يقول : « أنا منذ ثلاثين سنة أفتي الناس في الفقه من كتاب سيبويه »[٤] ، قال أبو جعفر الطبري : « فحدثت به محمد بن يزيد على وجه التعجب والإنكار ، فقال : أنا سمعت الجرمي يقول هذا ، وأومأ بيديه إلى أذنيه ، وذلك أن أبا عمر الجرمي كان صاحب حديث ، فلما علم كتاب سيبويه تفقه في الحديث ، وكان كتاب سيبويه يتعلم منه النظر والتفتيش »[٥] .

وذكر القرطبي هذا الخبر ، وأضاف : « ... ثم ينظر في السنة المأثورة الثابتة عن

(١) انظر : مراتب النحويين ، لأبي الطيب اللغوي ، ص ٦٥، ولعلهم سموه بذلك لأنه دستور النحو كما أن القرآن دستور الإسلام ، وكان القدماء يرون – وهم على حق– أن الكتاب يحتاج إلى إعمال الفكر وتدقيق النظر ، فهو صعب لا يمكن فهمه عند النظرة العجلى ؛ وهذا ما جعل المبرد يقول لكل من أراد أن يقرأ عليه الكتاب (هل ركبت البحر ؟ !) كما في بغية الوعاة للسيوطي ١/ ٦٠، استصعابًا للكتاب وإعظامًا لما فيه . هذا حال الأقدمين مع الكتاب وهم أقرب إليه عصرًا ، كما أنهم من أهل الاختصاص في العلم الذي تضمنه الكتاب ، فأعجب لبعض الدارسين المعاصرين يتعجلون فهم الكتاب ويسيئون فهمه ، ثم يتهمون صاحبه بالباطل وهم من أجهل الناس بالكتاب ومصطلحاته وموضوعاته وأسلوبه . وقد قيل :

وكم من عائب قولًا صحيحًا وعلته من الفهم السقيم

(٢) بغية الوعاة ٢/ ٥٩.

(٣) كتاب الصلة لابن بشكول ص ٢٥٣، نقلًا عن تقديم الكتاب لعبد السلام هارون ١/ ٤١.

(٤) طبقات النحويين واللغويين ، ص ٧٧.

(٥) انظر : خزانة الأدب للبغدادي ١/ ١٧٩، وتقديم الكتاب ١/ ٢٤.

رسول الله ﷺ فبها يصل الطالب إلى مراد الله عز وجل في كتابه، وهي تفتح له أحكام القرآن فتحًا »[١]

وكان ابن جني يرى أن سيبويه هو صاحب علم العربية، فيقول: « لما كان النحويون بالعرب لاحقين، وعلى سمتهم آخذين، وبألفاظهم محتلين، ولمعانيهم وقصودهم آمين، جاز لصاحب هذا العلم (سيبويه) الذي جمع شعاعه[٢]، وشرع أوضاعه، ورسم أشكاله، ووسم أغفاله[٣]، وخلج أشطانه[٤]، وبعج أحضانه[٥]، وزم شوارده، وأفاد فوارده[٦]، أن يرى فيه نحوًا مما رأوا، ويحذوه على أمثلتهم التي حذوا، لاسيما والقياس إليه مصغ، وله قابل، وعنه غير متثاقل »[٧].

ولم يكن اهتمام المغاربة والأندلسيين بالكتاب أقل من اهتمام أهل المشرق به، بل يرى أبوحيان أنهم أكثر اعتناءً به وقيامًا عليه ودرسًا له، كما يرى أن قراءة الكتاب ضرورية لكل من يريد الخوض في علم التفسير، فيقول عن أهل الأندلس والمغرب: « ... ومما برعوا فيه علم الكتاب، الذي انفردوا بإقرائه منذ أعصار، دون غيرهم من ذوي الألباب، أثاروا كنوزه وفكوا رموزه، وقربوا قاصيه، وراضوا عاصيه، وفتحوا مغلقه وأوضحوا مشكله، وأنهجوا شعابه وذللوا صعابه ... فالكتاب هو المرقاة إلى فهم الكتاب؛ إذ هو المطلع على علم الإعراب، والمبدي من معالمه ما درس، والمنطق من لسانه ما خرس، والمحيي من رفاته ما رمس، والراد من نظائره ما طمس، فجدير بمن تاقت نفسه إلى علم التفسير، وترقت إلى التحقيق فيه،

---

(١) تفسير القرطبي، ١/ ٢١.

(٢) شعاعه: متفرقه.

(٣) أغفاله: جمع غفل، وهو ما لا سمة له.

(٤) خلج: جذب، وأشطان: جمع شطن، وهو الحبل الطويل.

(٥) بعج: فتق.

(٦) أفاء الفوارد: رجع الشوارد.

(٧) الخصائص، لابن جني، مرجع سابق، ١/ ٣٠٨.

والتحرير ، أن يعكف على كتاب سيبويه ، فهو في هذا الفن المعول عليه ، والمستند في حل المشكلات إليه »[1] .

وإذا كان هذا هو رأي القدماء في الكتاب وصاحبه ، فإن رأي المنصفين العالمين بالكتاب من المعاصرين لا يختلف عن ذلك ، فقد واصلوا الثناء عليهما ، فكان من أقوالهم : « وبهذا الحس المرهف ، وما سنده من ملكات عقلية باهرة رسم سيبويه أصول العربية وصاغ لها قوانينها الإعرابية والصرفية »[2] . و : « قد جمع سيبويه في كتابه هذا موضوعات النحو التي نعرفها اليوم ، ومع كثرة من كتبوا قبل سيبويه وبعده في النحو والعربية ، أو تكلموا فيهما ، فإنهم لم يصنعوا للنحو ما صنع سيبويه ، فهو إمام العربية ، وكتابه معيارها ودليلها وشاهدها وكنز من كنوزها ، لا يستطيع الاستغناء عنه باحث في النحو العربي مهما بلغ علمه ، وما ألف بعده من كتب جميعها مستمدة منه

(١) البحر المحيط ، لأثير الدين أبي حيان الأندلسي النحوي١/ ٣، نشر مكتبة النصر الحديثة بالرياض- السعودية ، والمراد بالكتاب في كلام أبي حيان هو كتاب سيبويه ؛ لأنه صار علمًا عليه بالغلبة . قال السيرافي : « وكان كتاب سيبويه لشهرته وفضله علمًا ، يعرف بالكتاب عند النحويين ، فكان ، يقال بالبصرة : قرأ فلان الكتاب ، فيعلم أنه كتاب سيبويه ، وقرأ نصف الكتاب ، فلا يشك أنه كتاب سيبويه » ، انظر أخبار النحويين البصريين ص ٥٠، وكتاب سيبويه عرف منذ القرن الثاني إلى اليوم باسم (الكتاب) أو (كتاب سيبويه) ، ويبدو أنه ألفه قبل رحلته إلى بغداد . وعلى كل حال يبدو الكتاب ناقصًا ، فليس على صفة المصنفات التامة التي تسبقها مقدمة وتعقبها خاتمة ، وعدم وجود هاتين دليل على أن سيبويه ما فرغ من تأليفه فراغًا كاملًا ، وأعاد فيه النظر المرة بعد الأخرى ، فقدم وختم . ويؤيد ذلك أيضًا عدم إخراج الكتاب للناس ، فلم يشتهر إلا بعد وفاة مؤلفه على يد تلميذه الأخفش ، ولعل موت سيبويه شابًا حال دون إلقاء النظرة الأخيرة على الكتاب ، كما حال دون وضع اسم مختار له ، كما اعتاد غيره ممن سبقوه أو عاصروه ، مثل (الإكمال) و(الجامع) لشيخه عيسى ؛ و(العين) للخليل ، ويبدو أن هذه التسمية (الكتاب) هي من عمل من ورثوا الكتاب عن مؤلفه ، فشاعت بين الناس ، ولو أن سيبويه تمكن من إخراج كتابه كما يريد ، أو درسه لتلاميذه وشرحه ، لأغنى عن كثير مما ألف حوله ، بل لأغنى عن كثير من مؤلفات النحو بعده إلى اليوم .

(٢) المدارس النحوية ، مرجع سابق ، ص ٩٢.

ومعتمدة عليه ، ولم يزد من جاء بعده إلا التعاليل ومخالفات ومناقشات لا تسمن ولا تغني من جوع .

وقد بحث سيبويه في كتابه أكثر من علم من علوم العربية ، كالنحو والصرف والأصوات اللغوية والقراءات والضرورات الشعرية ، ونحوها من العلوم التي يكمل بعضها البعض الآخر ويرتبط به ارتباطًا وثيقًا . ولم يقتصر أثر كتاب سيبويه على الدراسات النحوية واللغوية والصوتية ، وإنما تعدى ذلك إلى البلاغة ، فهذا عبد القاهر الجرجاني ينقل عنه في دلائل الإعجاز وأسرار البلاغة ، وهذا ابن سنان الخفاجي يستفيد منه في كتابه (سر الفصاحة) ، ونقل عنه العلوي في (الطراز) وقل مثل هذا في كتب الفقه وعلم التجويد والقراءات ؛ لأن سيبويه لم يقتصر في كتابه على النحو والصرف بل تعدى ذلك إلى غيرهما من العلوم .

وقد اعتمد في هذه الموضوعات على آراء شيوخه ومعاصريه وما رووه عن القبائل العربية المختلفة التي اعترفوا بفصاحتها ، وشهدوا بصفاء لغتها ، وأخذوا عنها ، وعلى ما رواه هو واستنتجه من الآراء من خلال مناقشاته لشيوخه ومعاصريه ، مستندًا في ذلك كله إلى القرآن الكريم في الأغلب الأعم ، وإلى كلام العرب منثوره ومنظومه »(١) .

و : « أصبح كتاب سيبويه بعد أن ظهر للناس برنامجًا لمن يريد الدراسة العليا في النحو ، وأصبح الطالب لا يعد مكملًا لهذا النوع من الدراسة إلا إذا قرأ كتاب سيبويه ، وصار اسم (الكتاب) يطلق عليه ويفتخر الطلبة بأنهم قرءوه ... والكتاب في نظري مرجع من المراجع ، نعود إليه عندما نؤلف كتابًا في القواعد العربية . وهو صورة لآخر ما وصل إليه التقدم العلمي في النحو ، في أواخر القرن الثاني الهجري ؛ لأن الكتاب ثمرة لهذه الجهود المتصلة في تلك المادة منذ بدأها أبو الأسود ، وهو صورة لما

---

(١) الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه ، للدكتورة/ خديجة عبد الرازق الحديثي ، ص١٨- ١٩، ط/ ١، من مطبوعات جامعة الكويت رقم ٣٧، سنة ١٣٩٤هـ-١٩٧٤م.

كانت عليه دراسة النحو في ذلك الحين ، من التعليل والقياس والاستنباط ، والتفريع ، واستيعاب الفروع . وفي رأيي -كذلك- أن كتاب سيبويه كان الكتاب الأول والأخير في النحو ، فالكتاب سجل لقواعد النحو ، وقف العلماء عندها ولم يزيدوا عليها ، وكل من جاء بعده جعل الكتاب أساس دراسته »(١) .

فالكتاب « ليس إلا صورة من الموسوعة العربية الضخمة التي تضم بين مجلداتها كثيرًا من الآثار اللغوية والدينية والعلمية والأدبية »(٢) .

« وترك سيبويه للعلماء كتابه ، فأقبلوا على دراسته وروايته وشرحه واستظهاره إقبالًا منقطع النظير ، حتى بلغ الأمر بمن كان يحفظه أنه كان يختمه كل خمسة عشر يومًا .

ومازال كتاب سيبويه - على كثرة ما ألف بعده ، من كتب النحو- هو المورد العذب ، لم تتغير بهجته ، ولم تخلق جدته ، وما ذهب ماؤه ، ولا خمد سناؤه ، فهو كالدوحة الباسقة وغيره أغصان لها وفروع وكالنهر المتدفق يغذي فروعه وجداوله .

ومن المؤسف حقًّا أن يجعل النحويون ما في كتاب سيبويه حقًّا مشاعًا ، ومنهلًا عامًّا يحق لهم أن يأخذوا منه دون التصريح بذلك أو الإشارة إليه . ولو ألزم النحويون

---

(١) سيبويه : حياته وكتابه ، للدكتور/ أحمد أحمد البدوي ، ص٣٨- ٣٩، ط/ ١، نشر مكتبة نهضة مصر بالقاهرة ، ١٩٦٠م .

(٢) اللغة والنحو ، للأستاذ / حسن عون ، ص ٥، نقلًا عن الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه ، مرجع سابق ، ص ١٩. هذا وثناء المحدثين على الكتاب وصاحبه كثير جدًّا ، بل يكاد كل من وقف على الكتاب من أهل الاختصاص يبالغ في الثناء والإطراء للكتاب وصاحبه ، كما أن بعض الباحثين تخصصوا في الكتاب ويكادون يقصرون بحوثهم عليه كالشيخ العلامة/ محمد عبد الخالق عضيمة ، والدكتورة الفاضلة/ خديجة الحديثي ، وغيرهما ، على أن هنالك من المعاصرين من حاول اتخاذ نقد سيبويه واتهامه بما لا علم له به ، مركبًا إلى البروز والشهرة وادعاء نوع من البطولة والعبقرية الزائفة ، بالدعاية الكاذبة ، والدعاوى العريضة الباطلة ، والشعارات البراقة الجوفاء ، كما فعل الدكتور/ أحمد مكي الأنصاري في جميع بحوثه والدكتوران : إبراهيم أنيس ومهدي المخزومي والأستاذ/ إبراهيم مصطفى . ويبدو أن نقد السلف بالباطل من أمراض هذا العصر ، فإلى الله المشتكى .

أنفسهم أن يصرحوا بما أخذوه من كتاب سيبويه لتردد اسمه في كل مسألة عرضوا لها .

وسيبقى كتاب سيبويه عملًا صالحًا وذكرًا باقيًا ومنارًا هاديًا ما بقي نحو يدرس على وجه الأرض ، وستظل دراسة الجانب الإعرابي من القرآن الكريم ، والحديث الشريف ، وكلام العرب ، شعره ونثره مرتبطة بكتاب سيبويه ، ومرتكزة عليه .

فرحمك اللّٰه -أبا بشر- رحمة واسعة ، وجعل الجنة مثواك .

فإن نحن أثنيا عليك بصالح — فأنت كما نثني وفوق الذي نثني[(١)]

وإن جرت الألفاظ منا بمدحة — لغيرك (نحويًّا) فأنت الذي نعني

« تقرأ كتاب سيبويه فيأخذك البهر ، ويتملكك الإعجاب ، حينما تراه يستعرض أبنية العربية بناءً بناءً ، فيذكر أن هذا البناء قد جاءت عليه الأسماء والصفات ، وأن ذلك البناء قد جاءت عليه الأسماء وحدها ، أو الصفات وحدها ، وأن ذلك البناء قد أهملته العرب فلم تتكلم على نهجه .

هكذا يستعرض أبنية العربية وهي مئون ونحن نكابد جهدًا ، وتدركنا المشقة في تحصيل بعض هذه الأمثلة ، فكيف بلغ الجهد بمن أحصاها ، وقنن قواعدها وأرساها ؟ ! »[(٢)] .

وخلاصة القول من كل ما تقدم أنه لا يختلف اثنان في أن كتاب سيبويه أروع

---

(١) فهارس كتاب سيبويه ودراسة له ، للشيخ العلامة / محمد عبد الخالق عضيمة ، ص٢٦- ٢٧، ط/ ١، نشر مطبعة السعادة بمصر- القاهرة ، سنة ١٣٩٥هـ-١٩٧٥م . والبيتان لأبي نواس في مدح الأمين ، انظر ديوانه ، ص٤١٥ بتحقيق أحمد عبد المجيد الغزالي ، نشر دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان ، في أبيات له مطلعها :

ملكت على طير السعادة واليمن — وحزت إليك الملك مقتبل السن

(٢) المرجع السابق ، ص٧- ٨. هذا وللشيخ آراء وملاحظات قيمة على الكتاب ، تحتاج إلى الدراسة بعمق وتأن وروية ، كما له آراء وملاحظات مماثلة على النحاة القدامى عمومًا في كتابه القيم (دراسات لأسلوب القرآن الكريم) ، وهي الأخرى تحتاج إلى نظر ودراسة .

كتاب صنف قديمًا في النحو والصرف ، لا لأن سيبويه بناه على غير مثال سابق فحسب ، بل أيضًا ؛ لأنه استوفى فيه قوانينهما ، واستقصاها استقصاءً بهر معاصريه ومن خلفوهم على مر العصور ، حتى أطلقوا عليه جميعًا اسم (الكتاب) عنوانًا يتفرد به دون غيره من الكتب التي عاصرته أو ألفت بعده ؛ لما امتاز به من كمال في وضع أصول النحو والصرف وضعًا نهائيًا ، بحيث لم يترك فيهما للعصور التالية شيئًا تضيفه إلا بعض التفريعات والزوائد الطفيفة ؛ ولتذليله علمي النحو والصرف وما أشاعه فيهما من التقنين المصيب مع الترتيب الدقيق لمقدماتهما الصحيحة ، والإحاطة التامة بعللهما ومقاييسهما المطردة ، وبذلك كله أصبح هذا الكتاب الإمام المتبوع لعلماء العربية في كل عصر ، والكنز الذي لا يزال يسيل بالفرائد النحوية والدرر الصرفية .

وقد عكف أسلافنا على الكتاب منذ ذيوعه ، يقرؤونه ويعكسونه على أذهانهم وأفهامهم مرارًا وتكرارًا ؛ لما استقر بينهم من أن أحدًا لا يستطيع أن يبلغ مبلغًا محمودًا في علمي النحو والصرف وعلوم العربية عامة ، إلا إذا أتقن درسه فقهًا وفهمًا وتحليلًا وتأويلًا .

وقد انبرى كثيرون - على اختلاف أعصارهم ، وتفاوت أمصارهم- يشرحونه ويفسرونه ، وكل يحاول جهده أن يجلو مواضع استغلاقه ، وخفيات دلالته ، ويبسط ما أجمل من بعض مقدماته وعللّه ومقاييسه ، وبلغ من ضخم مادته ، وما يحوي من بعض العسر والصعوبة في جوانب تصاريف عباراته ، وكوامن معانيه أن سماه القدماء (البحر) ، لعظم ما يحمل من عتاد نحوي وصرفي ولغوي ، وما يحتاجه قارئه من فطنة سليمة يستطيع بها أن يسلك مخارجه ومداخله ، ويغوص في أعماقه ، مستخرجًا دقائقه ، ودفائنه[1] .

---

(١) انظر : المقدمة الجيدة التي كتبها الدكتور/ شوقي ضيف لكتاب (أبنية الصرف في كتاب سيبويه) للدكتورة/ خديجة الحديثي ، ص١١- ١٢، من منشورات مكتبة النهضة ببغداد ، ط/ ١، سنة ١٣٨٥هـ-١٩٦٥م .

بناء على ما تقدم يرجو الباحث، ويسعى لأن يكون له موطئ قدم وسط من تشرفوا بخدمة العربية لغة القرآن الكريم، ولغة النبي سيدنا محمد ﷺ ولغة التراث الإسلامي الأصيل العريض الممتد عبر العصور والحقب، وذلك من خلال خدمة (الكتاب) بالبحث في جانب منه، لم يجد أحدًا بحث فيه، أو أفرده ببحث فوفاه حقه، وهو الآيات التي أوّل سيبويه بعض وجوه القراءات فيها أو نقل تأويل غيره لها.

والتأويل النحوي عند علماء العربية نوع من التوجيه الإعرابي للنصوص التي يبدو ظاهرها مخالفًا للكثير الشائع من كلام العرب، وسبب تأويلها هو الحرص على تخريجها على وجه يجعلها من الكثير الشائع الغالب في كلام العرب، حتى لا يحكم عليها بالشذوذ والندور والقلة، وما إلى ذلك؛ إذ لا بديل للتأويل غير ذلك في مثل هذه النصوص.

والتأويل بهذا المفهوم والاعتبار - في نظر الباحث- وجه من وجوه خدمة كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ ولغتهما، كما يأتي تفصيل القول في ذلك وبيانه في الفصل الثاني من هذا البحث.

وليس البحث قائمًا على دراسة وجوه القراءات المؤولة في الكتاب، من حيث الرواية وصحتها، أو عدم صحتها، أو التواتر والشذوذ، إذ قد أجمع علماء العربية على الاستشهاد بالقرآن الكريم وقراءاته المختلفة، متواترة كانت أو شاذة. وإجماعهم على هذا معروف مشهور، ولا خلاف بينهم في ذلك[1]، وإن نقد بعض النحاة - بعد

(١) هذا ما أكده السيوطي بقوله في الاقتراح في أصول النحو ص١٤- ١٥، : «أما القرآن الكريم، فكل ما ورد أنه قرئ به، جاز الاحتجاج به في العربية، سواء أكان متواترًا أم شاذًا ... لا أعرف فيه خلافًا بين النحاة». وقال البغدادي في خزانة الأدب، ١/٩ بتحقيق عبد السلام هارون: «وكلامه - عز اسمه- أفصح كلام وأبلغه، ويجوز الاستشهاد بمتواتره وشاذه ..» وأكثر من أبان عن هذا الإجماع، وأطال الاحتجاج له، وفصل القول فيه، ابن جني في مقدمة كتاب (المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها)، ١/ ٣٣، وانظر المنصف شرح تصريف المازني، لأبي الفتح ابن جني أيضًا، ١/ ٢٧٦، وكتاب (النحو وكتب التفسير) ١/ ٥١٥.

سيبويه- بعض وجوه القراءات ، فذلك أمر قديم ، وجد عند بعض الصحابة والتابعين والقراء أنفسهم ؛ لأسباب وظروف وملابسات ليس هذا محل ذكرها . وتلك قضية لا يود الباحث الخوض فيها في هذا البحث ، وإنما يؤكد هنا أن النحاة استقر إجماعهم على الاحتجاج بجميع القراءات القرآنية ، وعدم المساس بها ؛ لأن القراءة سنة متبعة لا تخالف(١) .

وبعد فهذه هي المسائل التي لها صلة - من قريب أو بعيد- بهذا البحث الذي موضوعه الأساس هو التأويل النحوي لوجوه القراءات القرآنية في كتاب سيبويه ، ودراسة مواقف النحاة والمفسرين منه ، عرضًا وتحليلًا ونقدًا ؛ للوقوف على أثر ذلك كله في معاني الآيات ودلالتها والكشف عن مضامينها ، رأى الباحث أن يمهد له ببحث مثل هذه المسائل بإيجاز غير مخل ، وتطويل غير ممل ؛ لارتباطها الوثيق بالبحث ، وإن لم تكن من صلبه .

والله تعالى أعلم وهو الموفق والهادي إلى الصواب .

(١) قال سيبويه في الكتاب ١/ ٤٨: « القراءة لا تخالف ، لأنها سنة » . وهو - على ما يبدو- أول من قال هذا ، وقد طبقه عمليًا في كتابه ، والتزم به التزامًا تامًّا ، قولًا وعملًا ، وإنما كان نقد القراءات من بعض نحاة أواخر القرن الثاني والثالث ، ثم جاء ابن مالك وأبو حيان ، وابن هشام ، فأغلقوا هذا الباب بالكلية ، ووضعوا المنهج السليم في التعامل مع القراءات القرآنية ، فلا يلتفت إلى مزاعم بعض المعاصرين في نسبة نقد القراءات إلى سيبويه وشيوخه ، كما لا يلتفت إلى أباطيل بعضهم في إنكار القراءات كما يحدث من طه حسين وبعض تلاميذه ؛ اتباعًا لبعض غواة المستشرقين .

الفصل الثاني

التأويل : معناه وآراء العلماء فيه

المبحث الأول : ظاهرة التأويل في التراث الإسلامي .

المبحث الثاني : معنى التأويل في اللغة ، واشتقاقه ، والفرق بينه وبين التفسير والمعنى ، ومفهومه عند العلماء .

المبحث الثالث : آراء العلماء في التأويل ومواقفهم منه قديمًا وحديثًا .

المبحث الرابع : التأويل عند النحاة : معناه ، ونشأته ، وتطوره ، وأسبابه ، ودواعيه ، وآراؤهم فيه ، قديمًا وحديثًا .

المبحث الأول :
ظاهرة التأويل في التراث الإسلامي

كلمة (التأويل) من المصطلحات التي نشأت قديمًا، وشاع استعمالها، إما بلفظها، وإما بدلالتها في مختلف المجالات الفكرية والثقافية والعلمية. فقد بدأ التأويل وسيلة من وسائل الكشف عن المعنى، وظل مرادفًا للتفسير ومصاحبًا له منذ أن بدأ الناس يتناولون كتاب اللّٰه تعالى وسنة رسوله ﷺ والنصوص عمومًا بالشرح والتفسير والتأويل.

وقد كان رجال الصدر الأول من الصحابة والتابعين يدركون دلالة ألفاظ اللغة في القرآن والحديث، ويفسرون غريبها، ويستشهدون باللغة والشعر، وقد اشتهر بذلك عبد اللّٰه بن عباس رضي اللّٰه عنهما، فكانت الأصالة العربية والحس الفطري باللغة معوانًا لهم على فهم النصوص وإدراك مضامينها. ومع هذا فقد كانت الحاجة تدعوهم أحيانًا إلى التأويل إذا اشتبه الأمر على بعضهم. وذكر القرطبي في تفسيره ما يدل على أن النبي ﷺ قد أوّل ما اشتبه على بعض الصحابة من نص القرآن الكريم، وذلك ما روي عن رسول اللّٰه ﷺ من حديث عائشة، قالت: قال رسول اللّٰه ﷺ: «من حوسب يوم القيامة عُذب»، قالت: قلت: يا رسول اللّٰه ﷺ، أليس قد قال اللّٰه: ﴿فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَٰبَهُۥ بِيَمِينِهِۦ ۝٧ فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا ۝٨﴾ [سورة الانشقاق، آية: ٧- ٨]؟ فقال ﷺ: «ليس ذلك الحساب، إنما ذلك العرض». فأول كلمة (حساب) في الآية بالعرض[1].

ويبدو أن التأويل لم يتسع وينتشر في البداية، بل كان أمرًا نادر الحدوث، لكن عندما تطورت الحياة في الدولة الإسلامية، واتسعت الفتوحات، واندلعت شرارة الفتنة الكبرى، وانقسم الناس وتعددت اتجاهاتهم السياسية والدينية والعقدية، وثارت

(١) تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن)، مرجع سابق، ١٠/ ٧٦٣.

الخلافات ، وتصارعت الآراء والأفكار ، وكثرت الفرق والنحل ، ونشبت المعارك الكلامية ، لم تكن النصوص الدينية من كتاب وسنة بمعزل عن تلك المعارك ، بل كانت وسيلة كل فريق إلى نصرة مذهبه ، كما كانت سلاحًا يشهر في وجوه أعداء الإسلام ، دفاعًا عن الإسلام وعقيدته ؛ فكان أن عرفت ظاهرة التأويل ، واكتملت ، وأصبحت مصطلحًا عند علماء الإسلام ، يعني صرف اللفظ من المعنى الظاهر إلى معنى محتمل يعضده دليل .

واستعمل البعض التأويل أداة لخدمة العصبية المذهبية ، وظهرت معه اتجاهات كان لها خطرها على الفكر الإسلامي ؛ إذ تناول بعض الناس النصوص بالتحريف والتزييف ؛ لاستخدامها في مناصرة اتجاهاتهم العقدية . وقد زعم بعض المعاصرين أن ظاهرة التأويل قد تولدت وظهرت في أحضان تلك الفرق ، خاصة عند ظهور مصطلحات مثل الظاهر والباطن والعقل والنقل وما إلى ذلك[١] . هذا غير صحيح في نظر الباحث ؛ لأن التأويل ظاهرة لغوية ، أصالتها من أصالة اللغة العربية نفسها ، وما فعلته بعض الفرق لم يكن إلا انحرافًا بالتأويل عن تلك الأصالة إلى لون من ألوان تحريف الكلم عن بعض مواضعه . أما التأويل اللغوي الصحيح فقديم ولا يمكن الاستغناء عنه في فهم بعض النصوص « فإن التأويل قد عرف في صدر الإسلام ، بل في الكتب الإلهية قبل الإسلام ، وظهرت الحاجة إليه منذ أن ظهرت الدعوة إلى اللّٰه ، والرغبة في تثبيت العقيدة ، وفقه أحكام الدين ، إلا أن التأويل لم يكن قد وصل إلى مرحلة الاصطلاح كما كان عليه في الأيام المتأخرة »[٢] .

وتعلق ظاهرة التأويل بالدلالة أساسًا ، جعل لها أثرها الواضح في جميع فروع

---

(١) انظر : التأويل : آثاره وخطورته ، للدكتور/ عمر سليمان الأشقر ، ص ١٢، نشر دار النفائس للنشر والتوزيع ، عمان- الأردن ، ط/ ١، سنة ١٤١٢هـ-١٩٩٢م .

(٢) ظاهرة التأويل وصلتها باللغة ، للدكتور/ السيد أحمد عبدالغفار ، ص٨، نشر/ دار الرشيد للنشر والتوزيع ، الرياض- السعودية ، ط/ ١، سنة ١٤٠٠هـ- ١٩٨٠ .

المعارف عند طوائف العلماء ، فعند المفسرين كانت أداة لسبر أغوار النص القرآني ، واكتشاف دلالاته المختلفة . وإذا نظرنا إلى ما عرف بعلم الكلام ، وجدنا أن مصطلح التأويل كان من أوسع المحاور التي دار حولها اختلاف المتكلمين من أهل السنة والجماعة والمعتزلة ، والشيعة ، والخوارج ، وغيرهم ، من الفرق الإسلامية وغير الإسلامية المستترة بالإسلام وكانت هذه الفرق تتبادل الاتهامات فيما بينها ؛ لالتقائها جميعًا في عصر واحد ، وكانت كل فرقة لها تأويلاتها كما كانت كل فرقة تكشف حقيقة التأويل في وعي الأخرى وتعرف مقصدها ، وتسعى إلى تزييف دعواها ، فكثرت الردود والمناقشات والجدل بينها ، حتى أصبحت العصبية المذهبية والطائفية والسياسية هي التي توجه الدلالة اللفظية وراء ستار التأويل عند أكثر الفرق ، وصار يؤول ما ليس في حاجة إلى التأويل ، مادام ذلك يناصر المذهب ، ويؤيد العقيدة . وهكذا ندرك خطورة هذا المصطلح عند علماء التوحيد وعلم الكلام .

وإذا اتجهنا إلى الفقهاء وجدنا خطورة هذا المصطلح لا تقل عندهم عنها عند علماء الكلام ، وربما كان الاتساع في التأويل هنا سببًا فيما أطلقه عامة الفقهاء من أن أهل العراق في ذلك الزمان أصحاب رأي ، حتى إذا رأوا فقيهًا يعمل فكره وثقافته ، ويبذل جهده في فهم النص ، قالوا له : أعراقي أنت ؟ ![(١)] ، وإنما اتهموا أهل العراق بذلك ، لأنهم كانوا أسبق من غيرهم في محاولة تحديد دلالة النصوص ما وسعتهم الحيلة وأعانتهم الدراسة ، ولم يكونوا عاجزين عن الأخذ بظاهر النص ، ولكن راعهم أن الأخذ بالظاهر قد يؤدي أحيانًا إلى كثير من التناقض أو التعارض بين نصوص الشريعة[(٢)] .

وعمل التأويل عند علماء التشريع وعلم أصول الفقه على توسيع آفاق النص حتى يستغرق متجدد أحداث الحياة ، كما عمل أيضًا على التوفيق بين النصوص التي يبدو

---

(١) قالها سعيد بن المسيب لربيعة بن أبي عبد الرحمن المعروف بربيعة الرأي ، كما في تاريخ التشريع الإسلامي ، لمحمد الخضر بك ، ص ٢٨ ، ط/ دار المعارف بمصر ١٩٧٣م .

(٢) انظر : الموافقات في مقاصد الشريعة ، للشاطبي ، مرجع سابق ، ٤/ ١٨٦ .

بينها شيء من التعارض والتناقض في الظاهر، وذهب أكثر من ذلك، فكان وسيلة من وسائل الكشف عن المقصد في الخطاب، ومعرفة حقيقة القصد منه، لتعلق الخطاب بتقرير الأحكام الشرعية، وتطبيقها في حياة المسلمين.

وفي مجال النحو أدت ظاهرة التأويل إلى كثرة مسائله، وتعدد قواعده؛ لأن أكثر النحاة وجمهورهم حاولوا تأويل النصوص اللغوية التي يخالف ظاهرها ما جاء عليه الكثير الشائع من كلام العرب، وكان قصدهم رد القليل النادر الشاذ إلى الكثير الشائع الغالب؛ سعيًا إلى ضبط قواعد العربية وبنائها على أسس متينة. وكان البصريون أكثر النحاة تأويلًا للشواهد اللغوية الشاذة أو القليلة النادرة، فرارًا من فوضى بناء قاعدة على كل شاهد مسموع عن العرب مهما كانت قلتها وشذوذها ومخالفتها للكثير الشائع في كلام العرب، كما عرف ذلك عن الكوفيين من بعد. وسيتضح ذلك فيما يأتي.

ويأخذ الفلاسفة الإسلاميون التأويل وسيلة للتوفيق بين العقل والشرع، فيما كان فيه مخالفة بينهما في الظاهر؛ باعتبار أن صحيح النقل لا يمكن أن يخالف صريح العقل؛ إذ العقل هو الوسيلة الأولى لفهم النص وتصوره، وبهذا عملوا على بيان أنه لا تعارض بين صحيح المنقول وصريح المعقول. وعند علماء الأدب والنقد والبلاغة كان التأويل من أدق الوسائل في الحكم على المعنى من حيث الصحة والفساد، والحسن والقبح، والجودة والرداءة ... إلخ. والتأويل هنا يحاكي كثيرًا من القواعد البلاغية التي تعد مفاهيمها ومضامينها وأشكالها مزية من مزايا النص في علم الجمال اللغوي، فكلاهما يهتم بالمعني الثاني للنصوص. فإذا كانت الاستعارة والتورية والكناية والمجاز ... إلخ، تلمح ولا يصرح بها، وتستعمل في النصوص لغرض الوصول إلى أهداف معينة في كل منها، فإن التأويل يعمل على بيان تلك الإشارات، وإظهار حقيقة القصد من ورائها، باحثًا عن ظروف النص وملابساته؛ لفهم قصد المتكلم(١).

---

(١) انظر: المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، لضياء الدين ابن الأثير، مرجع سابق، ١/ ٧٦.

قد تصدى للتأويل – بعد ذلك– جماعة من المنكرين له ، وهم أهل الظاهر الذين حاربوه عندما أساءت بعض الفرق استعماله ، إلا أنهم وجدوا أنفسهم مضطرين إلى الأخذ به في بعض الأحيان ، فإذا قرأنا آثارهم ، عرفنا أنهم قد لجأوا إلى التأويل في كثير من الأحيان ، دون أن يصرحوا بذلك .

وبعد هذه الإشارات المقتضبة عن ظاهرة التأويل في الأوساط العلمية المتعددة ، وعند الطوائف المختلفة من العلماء ، يتضح أن التأويل يتم في إطار ثقافة المؤول ، وعقيدته ، ومنهجه في النظر إلى النصوص . وما يحدث من انحراف وتقصير أحيانًا ، ليس في النصوص ، وإنما في أفهام المؤولين . وقد لفت إلى هذا ابن تيمية(١) في تقسيمه للناظرين إلى النصوص ، فمنهم من يعتقد في المعنى ، ويحمل الألفاظ عليه ، من غير نظر إلى ما تستحقه ألفاظ القرآن من الدلالة والبيان . ومنهم من يراعي مجرد اللفظ دون النظر إلى ما يصلح للمتكلم به في سياق الكلام ، وقد وصل هذا عند بعض الفرق إلى الإغراق في الباطنية ، أو التطرف في التشبيه ؛ ومرد هذا كله إلى موقف المؤول نفسه أمام النص(٢) ، غير أن التأويل في جموحه هذا عند بعض الفرق قد أثرت فيه أشياء كثيرة ، يكشف عنها الدرس الصحيح لهذه الفرق ، ومعرفة عقائدها وجذورها ومحصلاتها الثقافية والعلمية والأدبية . « لكن التأويل الصحيح يهدف إلى الكلمة الصادقة ، والمقصد من ورائها ؛ للوصول إلى الحقيقة التي يساندها الدليل ، والحضارة الإسلامية لا تنفصم عن الدليل والبرهان ، فقد أنشأها الدليل ، وأسسها البرهان »(٣) .

---

(١) هو أبو العباس تقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني الدمشقي ، من كبار علماء الإسلام ، فقيه ، أصولي ، محدث ، متكلم ، مفسر ، توفي سنة ٧٢٨هـ مسجونًا بسجن القلعة بدمشق . له ترجمة في كتب كثيرة ورسائل مستقلة ، ترجم له صاحب معجم المؤلفين ١/ ٢٦١، وذكر مصادر ترجمته .

(٢) انظر : (مقدمة في أصول التفسير) لابن تيمية ص ٢٠، نشر مطبعة الترقي بدمشق– سورية ، ودار القلم بيروت بتحقيق الدكتور عدنان زرزور ، ط/ ١، سنة ١٩٣٦م .

(٣) ظاهرة التأويل وصلتها باللغة ، مرجع سابق ، ص ١٠.

وفي غمرة تلك الشعاب التي سلكها التأويل، وتلون معها بلون البيئات التي عمل فيها، ومن دون نظر إلى شيء مما تقدم، وأن التأويل له جذوره الراسخة في التراث الإسلامي، عمد بعض الباحثين المعاصرين إلى اتهام سيبويه إمام النحاة، ومن ورائه البصريين وجمهور النحاة بالشطط في التأويل، واللجوء إليه من غير حاجة وسبب وضرورة تدعو إليه، وأنه أتى بما هو متكلف مرذول من التأويل النحوي في توجيه وجوه بعض القراءات القرآنية التي استشهد بها في كتابه[١]، وأنه «فتح باب التأويل على مصراعيه، فأسرف فيه من جاء بعده، حين قويت شوكة القياس، وصار أداة متحكمة في أساليب الفصحاء من العرب، ولم يفلت من وطأته القرآن، ما كان منه متواترًا وما لم يكن»[٢]، ورأى آخرون أن هذا كله خطأ سببه سوء فهم الكتاب، وظلم لصاحبه بالتعجل في إصدار الأحكام الباطلة التي لم تبن على دراسة للكتاب، وتفهم لعباراته وأسلوبه، وربما كان للطعن على سيبويه أغراض أخرى خفية؛ لكل هذا اتجه الباحث إلى دراسة هذا الموضوع في هذا البحث، بادئًا- بعد التمهيد له في الفصل الأول- بتسليط ضوء على مصطلح التأويل وكشف حقيقة المقصود منه في اللغة وفي عرف العلماء، وجذوره في تراث العربية والإسلام، ومفهومه وأثره ومجمل نتائجه في علوم الإسلام والعربية، ولدى الطوائف المختلفة من العلماء، منذ نشأته وتطوره، عند النحاة خاصة. ثم دراسة الآيات التي أوّل سيبويه بعض وجوه القراءات فيها، أو نقل وأيد تأويل بعض شيوخه لها، ودراسة مواقف النحاة والمفسرين المهتمين بالبحوث اللغوية والنحوية من ذلك، في فصول متتالية، بهدف الكشف عن

(١) انظر: (سيبويه والقراءات)، للدكتور/ أحمد مكي الأنصاري، ص ١٠٧، نشر دار المعارف، مصر- القاهرة، ط/ ١، سنة ١٩٧٢م.

(٢) الاستشهاد في النحو العربي، للدكتور/ عثمان الفكي بابكر، ص ٢٩٤، بحث مطبوع على الآلة الناسخة، قدم للحصول على درجة الماجستير، في كلية دار العلوم، جامعة القاهرة بمصر، سنة ١٣٨٨هـ-١٩٦٩م.

وجه الحق في هذه القضية ، والوصول إلى الحقيقة الضائعة بين هؤلاء وأولئك ، ولمعرفة مدى لجوء سيبويه إلى التأويل في توجيه وجوه القراءات القرآنية والاحتجاج لها ، والاستشهاد بها ، ومتى كان يفعل ذلك ، وأسبابه ودوافعه ، ونوع تأويله على ضوء آراء النحاة والمفسرين من بعده .

والله الموفق والمعين والهادي إلى الصواب .

❁ ❁ ❁

المبحث الثاني:
معنى التأويل في اللغة والاصطلاح

١- تعريفه في اللغة، واشتقاقه:

يحسن بالباحث أن يعرض أولًا لحياة لفظة (التأويل) منذ أن كانت مفردة لغوية، كسائر ألفاظ اللغة إلى أن صارت مصطلحًا يجري على ألسنة العلماء، مكتسبة معنى جديدًا ذا علاقة من قريب أو بعيد بالمعنى اللغوي الأصلي للكلمة. فالكلمة وردت في معاجم اللغة وقواميسها تحمل معاني عدة وهي:

١- المرجع والعاقبة والمآل والمصير، وما إلى ذلك، وهي كلمات متقاربة المعاني أو مترادفة تؤدي على معنى واحد. فالتأويل بهذا المعنى مأخوذ من آل يؤول إلى كذا أَوْلًا: أي صار إليه ورجع، ومنه قول الشاعر:

أؤوّل الحكم على وجهه ليس قضائي بالهوى الجائر[1]

بمعنى: أرجعه، وأرده على وجه، وجاء في تهذيب اللغة: «إن الأوْل بمعنى الرجوع، من آل يؤول أوْلًا .. ويقال: طبخت النبيذ حتى آل إلى الثلث أو الربع: أي رجع»[2]. وفي تاج العروس: «أوّله إليه تأويلًا: أرجعه. وأوّل اللّه إليك ضالتك: رد ورجع»[3]. وفي لسان العرب: «الأَوْل: الرجوع، آل الشيء يؤول أوْلًا ومآلًا: رجع، وأوّل إليه الشيء: رَجَعَه، وأُلْت عن الشيء: ارتددت. يقال: طبخت النبيذ حتى آل إلى الثلث أو الربع، أي رجع. والأيّل من الوحش: الوعل، قال الفارسي:

---

(١) البيت للأعشى الكبير، أبو بصير، ميمون بن قيس، انظر: القصيدة رقم (١٣) في ديوانه، بتحقيق الدكتور/ محمد محمد حسين، نشر دار الفكر ببيروت - لبنان، ط/ ١، سنة ١٩٦٧م.

(٢) تهذيب اللغة، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري، مادة (أول)، ١٥/ ٤٣٧، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكاتب العربي، بيروت، لبنان، سنة ١٩٦٧م.

(٣) تاج العروس من جواهر القاموس، للسيد محمد مرتضى الزبيدي، مادة (أول) ٧/ ٢٥١، نشر المطبعة الخيرية بالقاهرة، سنة ١٣٠٦هـ.

سمي بذلك ؛ لمآله إلى الجبل يتحصن فيه »[١] . وعلى هذا المعنى قيل في النصيحة : « لا تعوّل على الحسب تعويلًا ، فتقوى الله أحسن تأويلًا »[٢] . وقد ورد لفظ (التأويل) بهذا المعنى في القرآن الكريم ، في قوله تعالى : ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا﴾ [سورة النساء ، آية : ٥٩] . وفي كتاب الصاحبي : « وأما التأويل فآخر الأمر ، وعاقبته . يقال : إلى أي شيء مآل هذا الأمر ؟ أي مصيره وآخره وعقباه »[٣] ، ولعل هذا المعنى هو أكثر معاني الكلمة ورودًا في لسان العرب .

٢- التغيير ؛ يقال : آل اللبن أي خثر ، وآل جسم الرجل : إذا نحف . وهذا المعنى مذكور في المواضع السابقة بجانب المعنى الأول ، وهما الدلالتان الغالبتان ، ولا تبعد الثانية عن الأولى كثيرًا ، إذ في التغيير معنى الصيرورة والرجوع والعود إلى كذا ، وبهذا يدخل المعنى الثاني (التغيير) في المعنى الأول (المرجع والمصير والعاقبة)[٤] .

٣- الوضوح والظهور ، فالآل : الشخص ، وهو ما تراه أول النهار وآخره ، يرفع الشخص[٥] .

٤- التفسير والتدبر والبيان ، وهذه والتي قبلها دلالتان متقاربتان إن لم تكونا

---

(١) لسان العرب ، لمحمد بن مكرم بن منظور الإفريقي المصري ، مادة (أول) ١١/ ١٣٢، ط/ دار صادر ، بيروت – لبنان ، بدون تاريخ .

(٢) أساس البلاغة ، لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري ، ١/ ٢٥، ط/ مطبعة وهبة بالقاهرة ، سنة ١٩٨٣م .

(٣) الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها ، لأبي الحسين أحمد بن فارس ، ص ١٦٤، نشر المطبعة السلفية بالقاهرة سنة ١٩١٠م .

(٤) إلى جانب المعاجم السابقة في المواضع المشار إليها ، انظر : تفسير القرآن العظيم للحافظ عماد الدين بن كثير ، ١/ ٥١٨.

(٥) انظر : المعاجم السابقة في المواضع المشار إليها .

متحدتين ؛ إذ لا يخرج التفسير عن معنى الظهور والوضوح والبيان ، فيمكن إدماج المعنيين في دلالة واحدة وهي التفسير والتدبر . وعلى هذا يمكن أن نجمل كل ما تقدم من معاني التأويل ، في معنيين هما : المرجع أو المصير ، والتفسير أو التدبر ، ففي تهذيب اللغة : « قال الليث : التأويل : تفسير الكلام الذي تختلف معانيه »(١) ، وفي اللسان : « أوّله وتأوّله : فسره »(٢) ، وفي الصحاح : « التأويل : تفسير ما يؤول إليه الشيء »(٣) ، وقد ورد لفظ (التأويل) بهذا المعنى في قوله تعالى : ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [سورة آل عمران ، آية : ٧] ، فعن ابن عباس رضي اللّٰه عنهما أنه كان يقول إذا قرأ هذه الآية : « أنا ممن يعلم تفسيره وبيانه »(٤) .

٥- التدبير والتقدير : جاء في اللسان : « أوّلَ الكلام : دبّره وقدّره »(٥) ، ومثله في تاج العروس(٦) .

٦- الجمع والإصلاح : ففي اللسان : « يقال : ألتُ الشيء ، أؤوله : إذا جمعته وأصلحته ... وقال بعض العرب : أوّل اللّٰه عليك أمرك : أي جمعه ، وإذا دعوا عليك قالوا : لا أوّل اللّٰه عليك شملك »(٧) .

٧- التحري والطلب والتوسم : جاء في اللسان « تأوّلت في فلان الأجر : إذا تحريته وطلبته »(٨) .

---

(١) تهذيب اللغة ، مرجع سابق ١٥/ ٤٥٨.

(٢) لسان العرب ، مرجع سابق ١١/ ٣٣.

(٣) تاج اللغة وصحاح العربية ، لإسماعيل بن حماد بن موسى الجوهري ، ٤/ ١٦٢٣، بتحقيق أحمد عبد الغفور عطار ، نشر دار العلم للملايين ، بيروت- لبنان ، ط ٢، سنة ١٩٧٩م .

(٤) البرهان في علوم القرآن للزركشي ، مرجع سابق ، ٢/ ٤٩.

(٥) لسان العرب ، مرجع سابق ، ١١/ ٣٣.

(٦) تاج العروس ، مرجع سابق ، ٧/ ٢١٥.

(٧) لسان العرب ، مرجع سابق ، ١١/ ٣٣.

(٨) الموضع السابق .

وفي أساس البلاغة : « تأملته ، فتأولت فيه الخير : توسمته وتحريته »[١] .

٨- نوع من النبات : ففي القاموس المحيط « التأويل بقلة طيبة الريح »[٢] .

هذه هي معاني الكلمة ودلالاتها اللغوية ، بمعناها الأصلي اللغوي أو الأول أو المادي ، كما جاء في المعاجم اللغوية القديمة ، أما المعاجم المتأخرة بعد القرن السابع الهجري ، فقد ظهر فيها المعنى الاصطلاحي للكلمة بجانب المعاني اللغوية ، كما سيأتي به البيان .

ويبدو أن المعنى الاصطلاحي للكلمة وإن جاءت به المعاجم اللغوية المتأخرة[٣] ، فهو من تعاريف العلماء المشتغلين بالدراسات الإسلامية من عقيدة وفرق ، وفقه وأصول ، وتفسير وحديث ... إلخ ، وهذا يدل على أن ظاهرة التأويل صاحبت النص الديني في رحلته منذ أيام الصحابة ، حين حاول المسلمون تفهم القرآن والسنة واستنباط الأحكام الشرعية منهما ، وهنا نجد من العلماء من يذهب إلى أن التأويل يستعمل أكثره في الكتب الإلهية[٤] . فالتأويل وإن كان ظاهرة لغوية ترتبط باللفظ ودلالته أساسًا ، فهو لم يستعمل مصطلحًا في الدراسات اللغوية بقدر ما استعمل في الدراسات الإسلامية ، ولا عجب في هذا ؛ فالعلوم اللغوية عند المسلمين

---

(١) أساس البلاغة ، مرجع سابق ، ١/ ٥٢.

(٢) القاموس المحيط ، للفيروزآبادي ، أبو الطاهر محمد بن يعقوب الشيرازي الزبيدي ، ٣/ ٣٣١، ط/ المطبعة الحسينية بالقاهرة ، سنة ١٣٣٠هـ ، تصوير دار الجيل بلبنان .

(٣) المعنى الاصطلاحي الآتي جاءت الإشارة إليه في لسان العرب (الموضع السابق) . والنهاية في غريب الحديث والأثر لمجد الدين بن الأثير ، ط/ عيسي الحلبي ، القاهرة ، بتحقيق الطاهر الزاوي ومحمود الطناحي ، والمعجم الوسيط .

(٤) مقدمة التفسير ، لأبي القاسم الراغب الأصفهاني ، ص ٤٠٢، ملحقة بكتاب (تنزيه القرآن عن المطاعن ، للقاضي عبد الجبار المعتزلي ، نشر المكتبة الأزهرية بالقاهرة ، سنة ١٣٢٩هـ ، وانظر كتاب (المفردات في غريب القرآن) ، للراغب الأصفهاني ، ص ٤٤٨، ط/ المطبعة الفنية الحديثة بالقاهرة ، بتحقيق د . محمد أحمد خلف الله ، بدون تاريخ .

لم تنشأ إلا لخدمة النص الديني المتمثل في الكتاب والسنة ، في المقام الأول ، ومن ثم يبدو أن علماء اللغة أخذوا هذا المصطلح من علماء الدراسات الإسلامية ، إذ لم يكن من فاصل يفصل بين التخصصين ، فأكثر من كتب في علوم الدين هم علماء اللغة والعكس صحيح كما تقدم في الفصل الأول من هذا البحث .

اشتقاق التأويل :

تقدم أن التأويل مصدر أوّل يُؤَوِّل ، وقد اختلف في اشتقاقه على قولين :

١- أنه من آل يؤول أولًا ومآلًا أي : عاد ورجع . ويقال : أوَّل الكلام تأويلًا وتؤوله تؤولًا : دبره وقدره وفسره . وقيل : إن أصله من المآل ، وهو العاقبة والمصير وهذا ما تقدم .

٢- والثاني : أنه مشتق من الإيالة ، وهي : السياسة ، فكأن المؤوِّل للكلام يسوسه ، ويضعه موضعه ، إذ السياسة : وضع الأمور في مواضعها وتدبيرها تدبيرًا حسنًا ، وتقول العرب : قد ألنا وإيل علينا أي : سسنا وسيس لنا أي ساسنا غيرنا(١) .

وقال بعض شراح التلخيص : « إن التأويل هو التفعل من آل إلى كذا ، ومعناه تطلب المآل ، وهو الموضع الذي يؤول إليه الكلام من حقيقته الأصلية ، وهذا التطلب يكون من جهة العقل »(٢) .

وحكى أبو حيان عن بعض العلماء أن التأويل من الأوّل ، وخطأه حيث قال : « والتأويل همزة وواو ولام ، من آل يؤول . وقال الخطابي : أوّلت الشيء : رددته إلى أوّله ، فاللفظة مأخوذة من الأوّل ، انتهى ، وهو خطأ ، لاختلاف المادتين »(٣) .

---

(١) انظر : اللسان والصحاح في الموضعين السابقين ، ومعجم مقاييس اللغة ، لابن الفارس ، تحقيق عبد السلام هارون ، مادة (آل) .

(٢) انظر : مواهب الفتاح بشرح تلخيص المفتاح ، ١/ ٢٣٣، ضمن شروح التلخيص ، ط/ دار الكتب العلمية ، بيروت- لبنان ، سنة ١٩٨٤م .

(٣) البحر المحيط ، مرجع سابق ، ٤/ ٣٠٦.

ولعل القول الأول هو الأصح والأقرب إلى الصواب ، وهو قول أكثر علماء اللغة ممن وقف الباحث على كتبهم ، وهي المراجع السالفة الذكر .

٢- الصلة بين التأويل والتفسير والمعنى :

هذه الكلمات الثلاث متقاربة المعاني إن لم تكن مرادفة متحدة المعنى ، فالمعنى اللغوي لكلمة (معنى) هو القصد والمراد ، يقال : عنيت بالكلام كذا أي قصدت وعمدت[١] ، ومعنى كل كلام ومعناته ومعينته مقصده[٢] ، وقال قوم : المعنى : الإظهار ، واشتقاقه من عنت القربة : إذا لم تحفظ الماء بل أظهرته ، وعنوان الكتاب من هذا[٣] ، وهذا الاشتقاق الأخير يجعله أقرب لمعنى التفسير ، وإن كان المأخذ الأول هو المتبادر والكثير في كتب اللغة .

أما التفسير فهو الكشف والبيان والإظهار ، ومثله الفسْر ، يقال : فسّرت الشيء أفسّره تفسيرًا ، وفَسَرته أفسِره فسرًا ، بمعنى : أبنته . والمزيد من الفعلين أكثر في الاستعمال[٤] .

فالتفسير – إذن – هو كشف المغلق وإيضاح المبهم وشرح الغامض ، وما إلى ذلك .

أما التأويل فقد تقدم أن مجمل معناه في أشهر دلالاته : مرجع الأمر ومصيره ، وما تؤول إليه عاقبته ، مأخوذ من آل يؤول إلى كذا ، بمعنى : صار إليه ، وأوّلته إلى كذا صيرته إليه . وعلى هذا المعنى حمل قوله تعالى : ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [سورة آل عمران ، آية : ٧] ، أي : لا يعلم متى يكون البعث وما يؤول إليه الأمر وعقباه إلا الله تعالى[٥] .

---

(١) الصاحبي ، مرجع سابق ، ص ١٩٢.

(٢) لسان العرب ، مرجع سابق ، ٩/ ٣٤١.

(٣) الصحابي ، ص ١٩٣.

(٤) لسان العرب ، (فسر) ، ٦/ ٣٦١.

(٥) لسان العرب ، (أول) ١٣/ ٢٥.

هذه هي المعاني اللغوية للكلمات الثلاث . أما الصلة بينها ، فقد رأى كثير من علماء اللغة أنها متقاربة المعنى أو متحدة المعنى ، فابن الفارس[١] عقد بابًا بعنوان : (معاني ألفاظ العبارات التي يعبر بها عن الأشياء) ، قال فيه : « ومرجعها إلى ثلاثة ، وهي : المعنى والتفسير والتأويل ، وهي وإن اختلفت فإن المقاصد بها متقاربة ، وقال ابن الأعرابي : إنها بمعنى واحد ، وهو ما رواه الأزهري عن أحمد بن يحيى »[٢] .

وأول من أشار إلى أن المعنى والتفسير والتأويل بمعنى واحد- فيما وقف عليه الباحث- هو أبو عبيدة معمر بن المثنى الثقفي المتوفى سنة ٢١٠هـ ، في كتابه (مجاز القرآن)[٣] ، وتبع هذا الرأي جماعة من العلماء[٤] ، وقد قال القرطبي في تفسيره : « والتأويل يكون بمعنى التفسير ، كقولك : تأويل هذه الكلمة على كذا ، ويكون بمعنى ما يؤول الأمر إليه ، واشتقاقه من آل الأمر إلى كذا يؤول إليه أي صار ، وأولته تأويلًا ، أي صيرته ، وقد حده بعض الفقهاء ، فقالوا : هو إبداء احتمال في اللفظ مقصود بدليل خارج عنه ، فالتفسير بيان اللفظ كقوله : ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [سورة البقرة ، آية : ٢] ، أي لا شك ، وأصله من الفسر وهو البيان ، يقال : فسرت الشيء (مخففًا)

(١) هو أبو الحسين أحمد بن الفارس بن زكريا الرازي المتوفى سنة ٣٩٥هـ ، وهو من أعيان أهل العلم ، وأفراد الدهر ، جمع إتقان العلماء وظرف الكتاب والشعراء ، وله كتب بديعة ورسائل مفيدة وأشعار جيدة وتلامذة كثيرة . له ترجمة في إنباه الرواة ١/ ١٢٧، وبغية الوعاة ١/ ١٥٣، ووفيات الأعيان ١/ ٣٥، ومعجم الأدباء ٤/ ٨٠، والديباج المذهب ، ص ٣٦.

(٢) الصاحبي ، ١٩٠، واللسان ٩/ ٩٤١، وتهذيب اللغة ٣٠/ ٢١٣.

(٣) انظر : مقدمة كتاب (مجاز القرآن) ، لأبي عبيدة معمر بن المثني الثقفي ، ١/ ١٨، تحقيق د . محمد فؤاد سزكين ، نشر مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ط/ ١، سنة ١٩٥٤م ، والإتقان في علوم القرآن ، للسيوطي ، مرجع سابق ، ٢/ ١٧٣.

(٤) انظر : اللسان وتاج العروس والقاموس والصحاح وتهذيب اللغة (مادة أول) في المواضع السابقة ، ومفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم ، لطاش كبرى زاده ٢/ ٥٧٣، تحقيق كامل بكري وآخرين ، ط/ دار الكتب بالقاهرة ، وكشف الظنون ، مرجع سابق ١/ ٣٣٤، ومدارك التنزيل وحقائق التأويل ، للنسفي ، ١/ ١١، ط/ الحلبي بالقاهرة ، بدون تاريخ .

أفْسِر بالكسر فسرًا . والتأويل : بيان المعنى ، كقولك : لا شك عند المؤمنين »[١]

ويفهم من قول القرطبي هذا أن التأويل قد يكون بمعنى التفسير ، وقد يكون بمعنى آخر ، وإن حاول التفريق بين الكلمتين من حيث الاصطلاح في آخر كلامه ، فإن أول كلامه يدل على أنهما قد يكونان بمعنى واحد .

ويبدو للباحث أن الذي يجمع الكلمات الثلاث في تفكير هؤلاء العلماء الأئمة الأعلام هو الغاية من الكلام ، والهدف المقصود من التركيب ؛ إذ إن الغاية من ذلك هو فهم المعنى ، وإيصال مراد المتكلم إلى المخاطب . وما يستعمل المعنى والتفسير والتأويل إلا لذلك ، ولهذا فهي وإن اختلفت في المأخذ اللغوي ، فإن المقاصد بها متقاربة أو متحدة ، إذ كلها تعني إظهار المعنى والمراد من الكلام ، فهي مترادفة في أشهر معانيها اللغوية ، وأكثرها ورودًا في لسان العرب[٢] .

هذا من حيث المعاني اللغوية ، أما في اصطلاح العلماء ، فقد سبق أنهم اختلفوا في المعنى الاصطلاحي للتفسير والتأويل ، ويبدو للباحث أن القول بأنهما متفقان متحدان معنى ومتساويان ، ولا فرق بينهما ، هو الذي يشيع في كتب المتقدمين ، فالطبري - مثلًا- يستعمل كلمة (التأويل) بمعنى التفسير ، وهي جزء من عنوان تفسيره الجامع (جامع البيان عن تأويل آي القرآن) ، وقد تبعه في ذلك من جاء بعده من المفسرين ، كالزمخشري الذي سمى تفسيره (الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل) ، وابن قتيبة[٣] في (تأويل مشكل القرآن) ، والقاضي البيضاوي في (أنوار التنزيل وأسرار التأويل) ، وأبي البركات النسفي في

(١) الجامع لأحكام القرآن ، مرجع سابق ، ٤/ ١٥.

(٢) مناهل العرفان للزرقاني ، مرجع سابق ، ٢/ ٤٧٢.

(٣) هو : الإمام أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري النحوي اللغوي ، ولد سنة ٢١٣هـ ، وتوفي سنة ٢٧٦هـ ، كان عالمًا فاضلًا ثقة كاتبًا ، صاحب التصانيف الحسان في فنون العلوم ، مروزي الأصل ، ولد ببغداد ونشأ وتعلم . له ترجمة في إنباه الرواة ٢/ ١٤٣، وبغية الوعاة ٢/ ٢٩١، ووفيات الأعيان ١/ ٢٥١، وشذرات الذهب ٢/ ١٦٩، ونزهة الألباء، ص ٢٧٢.

(مدارك التنزيل وحقائق التأويل) ، وجمال الدين القاسمي في (محاسن التأويل) ، وغير هؤلاء من القدماء والمحدثين . ويرى بعضهم أن التفسير والتأويل متغايران ، ويختلف هؤلاء في تفسير هذا التغاير ، ولعل أصح ما قيل في ذلك أن التفسير يخالف التأويل بالعموم والخصوص المطلق ، فالتأويل : بيان مدلول الكلمة أو التركيب بغير المتبادر ؛ لدليل ، والتفسير : بيان مدلولها بالمتبادر . وأكثر ما يستعمل التأويل في المعاني وفي الكتب الإلهية ، والتفسير يستعمل فيها وفي غيرها ، وأكثر ما يستعمل في الألفاظ المفردة(١) .

ويظهر للباحث أن المفسرين أو أكثرهم يستعملون الكلمتين بمعنى واحد ، ولا يمنع ذلك من جعل التفسير أعم ، وقد صحح الزركشي التغاير بين الكلمتين ، ونقل عن بعض العلماء تعريف التأويل بأنه : « صرف الآية إلى معنى موافق لما قبلها وما بعدها غير مخالف للكتاب والسنة »(٢) . فهذا التعريف يناسب القول بالتغاير بين الكلمتين ، وبأن التفسير أعم من التأويل الذي يحتاج إلى دليل من سياق أو غيره ، والزركشي لم يكتف بالقول بالتغاير بين الكلمتين ، بل تمادى ، فأضاف : « إن التفسير والتأويل واحد بحسب عرف الاستعمال ، والصحيح تغايرهما عندي » . وعن الإمام أبي القاسم محمد بن حبيب النيسابوري « أن بعض العلماء في زمانه ممن لا يحسنون تلاوة القرآن أو معنى السورة والآية ، لا يحسنون التفريق بين التفسير والتأويل »(٣) ، وفي مكان آخر جعل الزركشي التأويل من باب الاجتهاد ، فقال وهو يعدد وجوه التفسير : « والرابع ما يرجع إلى اجتهاد العلماء ، وهو الذي يغلب عليه إطلاق التأويل ، وهو صرف اللفظ إلى ما يؤول إليه ، فالمفسر ناقل ، والمؤول مستنبط ...»(٤) . وهذا

---

(١) البرهان في علوم القرآن ، مرجع سابق ، ٢/ ١٤٩.
(٢) المرجع السابق ٢/ ١٥٠.
(٣) المرجع السابق ، ٢/ ١٤٩، ٢/ ١٥٢.
(٤) المرجع السابق ، ٢/ ١٦٦.

الاتجاه يتفق مع ما جاء في كتاب المفردات في غريب القرآن : من « أن التفسير قد يقال فيما يختص بمفردات الألفاظ وغريبها ، وفيما يختص بالتأويل ، ولهذا يقال : تفسير الرؤيا وتأويلها ...»[١] ، وعلى هذا فالتفسير أعم من التأويل عند صاحب هذا القول . وقد ذكر أيضًا أن أكثر استعمال التفسير في الألفاظ وأكثر استعمال التأويل في المعاني ، وتقدم القول : أكثر استعمال التأويل في الكتب الإلهية ، أما التفسير ففيها وفي غيرها .

« والتفسير عند أبي منصور الماتريدي هو القطع بأن مراد اللّٰه كذا ، والتأويل ترجيح أو الاحتمالات بدون قطع . وقيل : إن التفسير : ما يتعلق بالرواية ، والتأويل : ما يتعلق بالدراية »[٢] ، وقريب من هذا جاء في مفتاح السعادة : « عن أبي نصر القشيري : إن التفسير مقصور على السماع ، والتأويل على الاستنباط . وعن أبي طالب التغلبي : أن التفسير : بيان وضع اللفظ إما حقيقة وإما مجازًا ، كتفسير الصراط بالطريق ، والتأويل : تفسير باطن اللفظ ، فالتفسير عنده إخبار عن حقيقة المراد ، والتأويل إخبار عن دليل المراد »[٣] .

وهكذا نرى القائلين بالتفريق بين الكلمتين من حيث المعنى اللغوي ، لا ينتهون إلى رأي واحد ، ولا يجمعون على قول فصل في هذا التفريق ، وإن اتفقوا في مبدأ التفريق . وهذا – عند الباحث– يجعل القول الأول (بعدم التفريق) هو الأسلم والأرجح ، وهو الأكثر عند علماء اللغة خاصة القدماء منهم . واللّٰه أعلم .

٣- مفهوم التأويل في اصطلاح العلماء :

فيما يلي يستعرض الباحث ما وقف عليه من التعاريف الاصطلاحية للتأويل ، التي

---

(١) المفردات في غريب القرآن ، مرجع سابق ، مادة (فسر) ، ص ٥٤٧.

(٢) الإتقان في علوم القرآن ، مرجع سابق ، ٢/ ١٧٣ ، ومفتاح السعادة ، مرجع سابق ، ٢/ ٥٧٣، وكشف الظنون ، مرجع سابق ، ١/ ٣٣٤.

(٣) مفتاح السعادة ، مرجع سابق ، ٢/ ٥٧٣.

جاءت في الكتب المتأخرة بعد القرن الثالث الهجري ؛ لأن هذه المرحلة هي مرحلة كثرة المؤلفات ، ونضج علوم العربية والإسلام ، وازدهار الحضارة الإسلامية في شتى جوانبها ، ووضع المصطلحات وتمييزها عند أصحاب كل علم وعلماء كل فن ، من مفسرين ومحدثين وفقهاء وأصوليين ومتكلمين وفلاسفة ولغويين ونحاة وأدباء ونقاد . وقد حاول الباحث ترتيب هذه التعاريف ترتيبًا تاريخيًّا ، ما أمكن ذلك ، حتى يلحظ مدى التطور في التعريف ؛ لأن اللاحق يأخذ من السابق ، وأحيانًا يعترض عليه ، ويزيد أو يشرح ويفصل ، أو يغير الصيغة بصياغة جديدة ، ويضيف أو يحذف ، حسب ما يراه ، مع بيان ذلك كله وشرح أسبابه .

تقدم قول أبي منصور الماتريدي(١) : « التأويل هو ترجيح أحد الاحتمالات بدون قطع »(٢) ، وهذا القول يعد محاولة مبكرة لوضع تعريف لمصطلح (التأويل) . وقد تطور تعريف المعنى الاصطلاحي للتأويل ، فعرفه ابن حزم الظاهري(٣) بقوله : « التأويل نقل اللفظ عما اقتضاه ظاهره ، وعما وضع له في اللغة إلى معنى آخر . فإن كان نقله قد صح ببرهان ، وكان ناقله واجب الطاعة ، فهو حق ، وإن كان ناقله بخلاف ذلك اطرح ، ولم يلتفت إليه ، وحكم لذلك النقل بأنه باطل »(٤) ، ويلحظ الباحث في تعريف ابن حزم تشدده في قبول التأويل ؛ لأنه أصولي متكلم ، إلا أنه يبالغ في التشدد

---

(١) هو : الإمام محمد بن محمد بن محمود الماتريدي السمرقندي الحنفي ، من كبار علماء الإسلام في عصره ، ومن علماء العقيدة والكلام ، توفي في سمرقند سنة ٣٣٣هـ ، وله ترجمة في إتحاف السادة المتقين ٢/ ٥، وكشف الظنون ٢/ ١٤٠٦، ومفتاح السعادة ٢/ ١٥١.

(٢) الإتقان في علوم القرآن للسيوطي ، ٢/ ١٧٣، ومفتاح السعادة ٢/ ٩٦، ونشأة التفسير في الكتب المقدسة ، للدكتور/ السيد أحمد خليل ، ص ٦٤، ط/ الهيئة المصرية للكتاب ، سنة ١٩٧٣م .

(٣) هو : أبو محمد علي بن حزم الأندلسي الظاهرى المتوفى سنة ٤٥٦هـ ، فقيه أديب ، أصولي ، محدث ، حافظ ، متكلم ، مشارك في عدد من العلوم . ترجم له وذكر مصادر ترجمته صاحب معجم المؤلفين ٧/ ١٦.

(٤) الإحكام في أصول الأحكام ، لابن حزم الظاهري ، ١/ ٤٢، ط/ دار الكتب العلمية بالقاهرة ، سنة ١٣٤٥هـ .

إلى حد إنكار التأويل إذا لم يتحقق في المؤول شرط كونه واجب الطاعة ، بجانب شرط صحة البرهان في التأويل ، ولعل هذا من آثار المذهب الظاهري الذي ينتمي إليه ، ويطبقه في كتبه ، كالإحكام والمحلى وغيرهما .

ثم جاء الإمام الغزالي(١) فعرف التأويل بقوله : « التأويل عبارة عن احتمال يعضده دليل يصير به أغلب على الظن من المعنى الذي يدل عليه الظاهر ، ويشبه أن يكون كل تأويل صرفًا للفظ عن الحقيقة إلى المجاز »(٢) ، ومع ما لأبي حامد الغزالي من مكانة في علم الأصول وغيره ، لم يسلم تعريفه من نقد الأصوليين فوجهوا إليه عددًا من الانتقادات ، عددها الآمدي(٣) ، وانتهى إلى أن الغزالي أراد أن يعرف نوعًا من أنواع التأويل ، وهو التأويل الصحيح(٤) .

وقال الإمام السيوطي في الإتقان : « وقد قال البغوي : التأويل : صرف الآية إلى معنى موافق لما قبلها ، وما بعدها ، تحتمله الآية ، غير مخالف للكتاب والسنة ، من طريق الاستنباط »(٥) ، والواضح من هذا التعريف تعلق التأويل بالنص القرآني ،

---

(١) هو : الإمام حجة الإسلام أبو حامد محمد بن محمد الغزالي المتوفى سنة ٥٠٥هـ ، وهو علامة في عدد من العلوم ويمثل قمة من قمم الفكر الإسلامي في الأصول والتشريع والفلسفة ، له ترجمة في وفيات الأعياء ، ١/ ٥٨٦، وطبقات الشافعية الكبرى ٤/ ١٠١، والبداية والنهاية ١٢/ ١٧٣، وشذرات الذهب ، لابن عماد الحنبلي ، ط/ دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان ، بدون تاريخ ، ومعجم المؤلفين ، لعمر رضا كحالة ، نشر مكتبة المثنى بيروت ، لبنان ، بدون تاريخ .

(٢) المستصفى في علم الأصول ، لأبي حامد الغزالي ، ١/ ٣٨٧، ط/ دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة ، سنة ١٣٢٢هـ .

(٣) هو : سيف الدين علي بن أبي علي بن محمد بن سالم التغلبي الآمدي ، المتوفى سنة ٦٣١هـ ، ترجم له وذكر المصادر صاحب معجم المؤلفين ، ٧/ ١٥٥.

(٤) الإحكام في أصول الأحكام لعلي بن أبي علي بن محمد الآمدي ، ٢/ ١٩٨، ط/ مكتبة صبيح بالقاهرة ، سنة ١٩٦٨م .

(٥) الإتقان للسيوطي ، مرجع سابق ، ٢/ ١٧٣، وتفسير البغوي ، ١/ ٩، وهو من أئمة التفسير والحديث والفقه واللغة ، توفي ٥١٦هـ .

واشتراط موافقة المعنى المؤول إليه اللفظ لسياق الأسلوب، وقصد الخطاب، في وفاق مع الكتاب والسنة.

وتابع العلماء محاولاتهم لوضع تعريف جامع مانع للتأويل، كل بحسب رأيه وتخصصه ونظرته إلى التأويل فكان من تعريفاتهم: «التأويل: إخراج دلالة اللفظ من الدلالة الحقيقية إلى الدلالة المجازية من غير أن يخل ذلك بعادة لسان العرب في التجوز»[(١)]، وهذا التعريف يشبه -إلى حد كبير- تعريف الغزالي في ربطه التأويل بالمجاز، كما يشير أيضًا إلى اشتراط المعرفة الواسعة بالأسلوب العربي في المؤول، وربما يكون هذا هو رأي المدرسة الفلسفية؛ لأن الغزالي أيضًا من المشتغلين بالعقيدة والكلام والفلسفة. وجاء في تاج العروس: «التأويل: نقل الكلام عن موضعه إلى ما يحتاج في إثباته إلى دليل لولاه ما ترك ظاهر اللفظ»[(٢)]، ولعل هذا التعريف يمثل اتجاه علماء التفسير الظاهري في استنفاد الطاقات الظاهرة في النص، فهو لا يبعد كثيرًا عما نقله السيوطي عن بعض علماء التفسير فيما سبق، وقريب أيضًا من تعريف الإمام فخر الدين الرازي المتوفى سنة ٦٠٦هـ، وهو من علماء الأصول والتفسير والكلام، ويتميز منهجه -إلى حد كبير- بالاستخدامات العقلية، والأبحاث اللغوية وقد قال في تعريف التأويل: «التأويل: صرف اللفظ عن ظاهره إلى معناه المرجوح مع قيام الدليل القاطع على أن ظاهره محال»[(٣)]، ويلحظ الباحث في تعريف الرازي دقة عن سابقيه، كما

---

(١) فصل المقال فيما بين الحكمة والشريعة من اتصال، لمحمد بن أحمد بن رشد، ص ١٦، ط/ دار الكتب بالقاهرة، سنة ١٩٣٥م، وابن رشد صاحب هذا التعريف من علماء العقيدة والفلسفة الإسلامية وغيرهما، وتوفي سنة ٥٩٥هـ.

(٢) هذا التعريف أورده الزبيدي في تاج العروس، مرجع سابق، ٧/ ٣١٤، نقلًا عن أبي الفرج عبد الرحمن بن الجوزي المتوفى سنة ٥٩٧هـ، وهو من العلماء الموسوعيين المكثرين من التأليف في أكثر علوم الإسلام وغيرها، وهو أيضًا من علماء التفسير ومن كبار فقهاء الحنابلة.

(٣) أساس التقديس في علم الكلام، للإمام فخر الدين الرازي، ص ٢٢٢، ط/ مكتبة الخانجي بالقاهرة، سنة ١٣٢٨هـ.

يفهم من تعريفه أيضًا أن التأويل لا يستعمل إلا إذا دعت الحاجة إليه وأصبح المعنى الظاهري محالًا لا يمكن قبوله ، وهذا يمثل - إلى حد ما- موقف الرازي من بعض علماء الكلام الذين أساءوا استخدام التأويل . ولعل هذا هو التعريف الذي استقر عليه رأي الأصوليين، وانتهوا إليه ، وأخذوا به ، فالآمدي أيضًا بعد نقده لتعريف الغزالي السابق ، يعرف التأويل بقوله : « التأويل : حمل اللفظ على غير مدلوله الظاهر منه مع احتماله له . وأما التأويل المقبول الصحيح فهو حمل اللفظ على غير مدلوله الظاهر منه مع احتماله له بدليل يعضده »[1] ، وهذه محاولة لتقسيم التأويل إلى صحيح وغير صحيح ، وهو ما نراه واضحًا فيما جاء في تاج العروس نقلًا عن صاحب (جمع الجوامع) : « التأويل هو حمل الظاهر على المحتمل المرجوح ، فإن حمل لدليل فصحيح ، أو لما يظن دليلًا ففاسد ، أو لا لشيء فلعب لا تأويل »[2] . ومن هذا يبدو للباحث أن أهل السنة والجماعة لجأوا إلى تحديد أنواع الدليل ، ضمانًا لصحة التأويل ، وخوفًا من أن يلعب به أهل الأهواء والانحراف ، في الاحتجاج لعقائدهم الباطلة . والله أعلم . هذا وقد عرف عن الأصوليين التشدد والحيطة والحذر في وضع التعريفات ؛ لأن عملهم يتعلق بتقرير وتشريع الأحكام الشرعية ، وهذا واضح من تعريف الآمدي ، حيث استدرك وأشار إلى تعريف التأويل الصحيح المقبول ، بعد أن عرف التأويل تعريفًا عامًّا يدخل فيه الصحيح المقبول والفاسد المردود .

والباحث يلاحظ هذا الاتجاه أيضًا عند علماء الحديث حيث جاء في كتاب (النهاية في غريب الحديث والأثر) أن : « المراد بالتأويل ، نقل ظاهر اللفظ عن وصفه

(١) الإحكام في أصول الأحكام ، للآمدي ، مرجع سابق ، ٢/ ١٩٩ .

(٢) هذا التعريف نقله الزبيدي في تاج العروس ، مرجع سابق ، ٧/ ٣١٤، عن تاج الدين السبكي المتوفى سنة ٧٧١هـ في كتابه (جمع الجوامع في أصول الفقه) الذي هو خلاصة ما انتهى إليه الفكر الأصولي عند علماء الأصول والفقهاء ، كما يعد مؤلفه من كبار علماء الأصول والفقه وأئمة الشافعية ، واشتهر بالدفاع عن المذهب السني في العقيدة ، وهو مؤلف طبقات الشافعية الكبرى .

الأصلي إلى ما يحتاج إلى دليل لولاه ما ترك ظاهر اللفظ »[١].

ولا يخفى أن هذا التعريف من تعريف ابن الجوزي السابق، وهو أيضًا من كبار علماء الحديث وعلومه، ولعل صاحب كتاب (التعريفات) استخلص من هذه التعريفات كلها أو جلها، حين أوجز تعريف التأويل في الشرع بأنه « صرف اللفظ عن معناه الظاهر إلى معنى يحتمله موافقًا للكتاب والسنة »[٢].

وهنالك تعريفات أخرى كثيرة في كتب المعارف العامة والتفسير وشروح الحديث والأصول والفقه، والعقيدة، وعلم الكلام والمعاجم اللغوية وغيرها، اختار الباحث منها التعريفات السابقة ورأى الاكتفاء بها، ولا يريد الاسترسال في ذكر بقيتها؛ لأنها لا تخرج بحال عما ذكر؛ ولأن المجوزين للتأويل - وهم جمهور العلماء- يكادون يجمعون على أنه حمل النص على غير ظاهره، لاستنباط معان توافق الكتاب والسنة[٣].

ومن استقراء تلك التعريفات بترتيبها التاريخي، يمكن للباحث أن يستخلص منها ما يأتي:

١- مدى تطور التعريف وما مر به من مراحل النضج والتحديد، والحذف والإضافة عند جميع العلماء.

٢- اختلاف طوائف العلماء في مفهوم التأويل، بما يتفق ودواعي الاستعمال المتعددة عند كل فريق في فنه.

٣- معظم التعريفات وردت على ألسنة علماء الشريعة، وما يتعلق بها من علوم،

---

(١) النهاية في غريب الحديث والأثر لمجد الدين أحمد بن الأثير، ١/ ٦٢، ط/ الحلبي بالقاهرة، بتحقيق الطاهر الزاوي ومحمود الطناحي.

(٢) كتاب التعريفات، للشريف الجرجاني، مرجع سابق، ص ٣٤.

(٣) انظر: ظاهرة التأويل وصلتها باللغة، مرجع سابق، ص ١٧، والتأويل النحوي في القرآن الكريم، للدكتور/ عبد الفتاح أحمد الحموز، ١/ ١٢، نشر مكتبة الرشد بالرياض، السعودية، ط/ ١، سنة ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.

وهذا يوضح مدى أهمية التأويل وخطره في الشريعة الإسلامية ، ولا يعني ذلك بحال عدم أهميته وخطره في النصوص غير الشرعية بقدر ما يعني تفاوت درجات الأهمية . فعلماء التشريع والأصول يلجأون إلى التأويل في دراستهم لنصوص الكتاب والسنة ، لاستنباط الأحكام الشرعية . والمتكلمون يستخدمونه في محاوراتهم الجدلية . والفلاسفة يعتمدون عليه في صرف ظاهر بعض النصوص الشرعية إلى ما يوافق العقل إذا تعارض معه في الظاهر ، وذلك في مجال التوفيق بين الفلسفة والدين أو الحكمة والشريعة كما يقول ابن رشد .

وقد تقدم أن المفهوم المستخلص من جميع تعريفات العلماء ، التي وقف عليها الباحث ، والذي يعد قاسمًا مشتركًا بينها هو أن التأويل عبارة عن صرف الدلالة من المعنى الظاهر من اللفظ إلى معنى آخر يحتمله اللفظ ، ويعضده دليل يدل أيضًا على أن المعنى الظاهر المتبادر غير مراد للمتكلم قطعًا . وهذا ليس بعيدًا عما أتى به ابن تيمية المتوفى سنة ٧٢٨هـ ، من تعريف حاول ربطه بجميع طوائف العلماء المتأخرين ، وهو قوله : « التأويل في عرف المتأخرين من المتفقهة والمتكلمة والمحدثة والمتصوفة ، ونحوهم هو : صرف اللفظ من المعنى الراجح إلى المعنى المرجوح ، لدليل يقترن به »[(١)] ؛ فقد شاع التأويل بين المتأخرين بهذا المعنى والمفهوم ، ولكن ابن تيمية يذكر في مكان آخر أن لفظ التأويل في القرآن يراد به ما يؤول الأمر إليه إن لم يكن موافقًا لمدلول اللفظ ومفهومه في الظاهر ، ويراد به تفسير الكلام ، وبيان معناه ، إن كان موافقًا له . وذكر أن هذا المعنى هو اصطلاح المفسرين المتقدمين من التابعين ، كما ذكر أن التأويل يراد به أيضًا صرف اللفظ عن الاحتمال الراجح إلى الاحتمال المرجوح ؛ لدليل يقترن به ، وأن تخصيصه بهذا المعنى الأخير ، يوجد في كلام بعض المتأخرين ، أما الصحابة والتابعون لهم وسائر أئمة المسلمين كالأئمة الأربعة ، فلا يخصون لفظ التأويل بهذا المعنى . وهنا نجد ابن تيمية يسمي

---

(١) الإكليل في المتشابه والتأويل ، لابن تيمية ، ص ٢٢ ، نشر مكتبة الخانجي بالقاهرة ، سنة ١٩٤٧م .

أحيانًا من يلجأ إلى التأويل بالمعنى الثاني، لتأييد ما يذهب إليه من آراء، من غير موجب لذلك إلا تأييد المذهب والرأي، بأهل التحريف والتأويل[١]، فهو - إذن - لا ينكر إلا قصر مفهومه على المعنى الاصطلاحي؛ فالتفسير تأويل؛ لأن المفسر يراجع نفسه عند الشرح والبيان، ويدبر الكلام ويقدره، ففيه معنى العود والرجوع، والتأويل في الكتاب والسنة غير بعيد عن هذا المعنى اللغوي، والدليل على صحة ذلك أن الباحث يجد ابن تيمية يقسم التأويل- كما فعل الأصوليون وغيرهم من قبله- إلى مذموم وغير مذموم حيث يقول: «التأويل المذموم الباطل، هو تأويل أهل التحريف والبدع الذين يتأولونه على غير تأويله، ويدعون صرف اللفظ عن مدلوله إلى غير مدلوله بغير دليل يوجب ذلك»[٢]، وهذا النوع من التأويل هو الذي أنكره ابن تيمية وذكر إجماع العلماء على ذمه، حيث قال: «هذا التأويل في كثير من المواضع وأكثرها وعامتها، من باب تحريف الكلم عن مواضعه، من جنس تأويلات القرامطة، والباطنية، وهذا هو التأويل الذي اتفقت الأمة وأئمتها على ذمه، وصاحوا بأهله من أقطار الأرض، ورموا في أثرهم بالشهب»[٣].

ويبدو للباحث أن المعنى الاصطلاحي للتأويل ربما يكون قد نشأ في ظروف عقدية خاصة، إذ كانت العقيدة هي محل الجدل والبحث والاستقصاء، ثم أخذ ينمو ويتسع، وينحرف عن وجهه عند بعض الفرق الكلامية التي وجدت فيه متنفسًا لعقائدها الباطلة، فتجاوزت به الحدود اللغوية الظاهرة لمعاني الكلم. وقد أضفى هذا على التأويل ظلالًا قائمة عند بعض الجماعات العقدية مثل بعض طوائف الشيعة والمعتزلة والخوارج، فسلكت به طريق الزيغ والضلال.

---

(١) انظر: موافقة صريح المعقول لصحيح المنقول على هامش كتاب منهاج السنة النبوية في نقد كلام الشيعة والقدرية، وكلاهما لابن تيمية، ١/٥ نشر إدارة الطباعة المنيرية بالقاهرة، سنة ١٩٦٦م.

(٢) مجموع فتاوى ابن تيمية، ٣/ ٦٧، ط/ دار الأصفهاني بجدة، السعودية، سنة ١٤٠٢هـ.

(٣) المرجع السابق، ٤/ ٦٩.

« وترجع ظروف هذه النشأة إلى نشأة الفرق الباطنية بصفة خاصة ، وفي غالب الأمر ، ففي معتقدات أهل الباطن أن الإنسان في وسعه أن يدرك حقائق ، أو أن يصل إلى معارف عن طريق الحدس أو عن طريق الوجد والذوق كما عند بعض الصوفية مثلًا ، واللغة كما تبدو لهم في حدود ألفاظها الظاهرة لا يمكنها التعبير عن تلك الأحاسيس ، فوجدوا في التأويل ظاهرًا غير مراد ، وباطنًا مرادًا يجب البحث عنه ، فالاتجاه الباطني عند أمثال هذه الفرق من الدوافع التي أحوجت إلى استعمال التأويل .

ومن هنا استغل أسوأ استغلال ، ووضعت تلك الفرق تعاليمها تحت ستار هذه الباطنية ، وكان التأويل طريقها »[1] . ولا يخفى أن هذا الكلام لا ينطبق إلا على أهل الأهواء والتحريف والضلال ممن عرفوا بالباطنية في تلك القرون ، وإلا فالمسلم الحق لا يمكن أن يتعمد تحريف تعاليم الإسلام وعقائده ، ويدل على اختصاص أهل الضلال والتحريف المعروفين بالباطنية ، بذلك ، ما جاء في كتاب الفرق بين الفرق : « ثم إن الباطنية احتالت لتأويل أحكام الشريعة على وجوه تؤدي إلى رفع الشريعة ، وإلى مثل أحكام المجوس »[2] .

أما التأويل الذي يعني الباحث فهو الذي يبحث عن القصد من وراء الألفاظ ، وليس التأويل الذي يتحكم في توجيهه الهوى ، والأغراض المذهبية والاتجاهات العقدية الباطلة التي ابتدعها المبتدعون .

فالتأويل الباطل مرفوض « أما ظاهرة التأويل المتصلة باللغة- أي التي تعنى باللفظ بعيدًا عن أي غرض للتحريف- فقد لازمت الأسلوب العربي متى دعت الحاجة إلى ذلك ؛ طلبًا للفهم الواعي المدرك للنصوص الدينية ، وبحثًا عن قصد الشارع . وهنا يقوم التأويل بإظهار هذا القصد وبيانه . وقد انتقل هذا التأويل من المعنى اللغوي إلى

---

(١) ظاهرة التأويل وصلتها باللغة ، مرجع سابق ، ص ٢٠.

(٢) الفرق بين الفرق ، لأبي منصور ، عبد القاهر بن طاهر البغدادي ، ص ١٧٥، ط/ مطبعة الهلال بالقاهرة ، سنة ١٩٢٤م .

المعنى الاصطلاحي ، كما أوضحنا ، ثم احتضنته بعد ذلك الفرق الكلامية بعد نضوجه ، إذ وجدت فيه ضالتها ، فأساءت إليه وأفسدته »[١] .

ويخلص الباحث من هذا كله إلى أن التأويل الصحيح في مفهوم علماء الإسلام بمختلف تخصصاتهم ، هو التأويل الثابت في اللغة بطبيعتها ، وفي نصوص الشرع ، وله مجالاته في مختلف جوانب التراث الإسلامي منذ نزول القرآن ، حيث بدأ المسلمون يعكفون على قراءته ودراسته ، محاولين التوصل إلى فهم معانيه ومقاصده ومضامينه . وهذا هو المفهوم الصحيح للتأويل ، الذي يجب الأخذ به ، ورفض ما عداه .

والله أعلم .

❁ ❁ ❁

(١) ظاهرة التأويل وصلتها باللغة ، مرجع سابق ، ص ٢١.

المبحث الثالث :
آراء العلماء في التأويل ومواقفهم منه

اهتم العلماء بظاهرة التأويل، وظهر هذا الاهتمام في صور متعددة، منها كثرة تعريفاتهم لها، كما تقدم، ومنها تقسيمهم لها إلى صحيح وفاسد ولعب، كما تحدثوا عن مجالاته، وشروطه، وأسبابه، ودواعيه. وفي هذا المبحث يستعرض الباحث خلاصة ذلك كله مع عرض موجز لآراء العلماء ومواقفهم من هذه الظاهرة؛ تمهيدًا للكلام عن التأويل عند النحاة؛ لأن النحو لم يكن بمعزل عن هذا التراث وما يدور فيه. ويحسن بالباحث أن يبدأ هذا المبحث بعرض الاستعمال القرآني للكلمة، وخلاصة ما قاله المفسرون في معنى ذلك.

وردت كلمة (التأويل) في القرآن الكريم -حسب ترتيب السور في المصحف- كما يلي:

١- ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَـٰبَ مِنْهُ ءَايَـٰتٌ مُّحْكَمَـٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَـٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَـٰبِهَـٰتٌ ۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَـٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ ۗ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَـٰبِ ﴿٧﴾﴾ [سورة آل عمران، آية: ٧].

٢- ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ وَأُو۟لِى ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ ۖ فَإِن تَنَـٰزَعْتُمْ فِى شَىْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ ۚ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴿٥٩﴾﴾ [سورة النساء، آية: ٥٩].

٣- ﴿وَلَقَدْ جِئْنَـٰهُم بِكِتَـٰبٍ فَصَّلْنَـٰهُ عَلَىٰ عِلْمٍ هُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴿٥٢﴾ هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُۥ ۚ يَوْمَ يَأْتِى تَأْوِيلُهُۥ يَقُولُ ٱلَّذِينَ نَسُوهُ مِن قَبْلُ قَدْ جَآءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِٱلْحَقِّ فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَآءَ فَيَشْفَعُوا۟ لَنَآ أَوْ نُرَدُّ فَنَعْمَلَ غَيْرَ ٱلَّذِى كُنَّا نَعْمَلُ ۚ قَدْ خَسِرُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ وَضَلَّ عَنْهُم مَّا كَانُوا۟ يَفْتَرُونَ ﴿٥٣﴾﴾ [سورة الأعراف، آية: ٥٣].

٤- ﴿وَمَا كَانَ هَـٰذَا ٱلْقُرْءَانُ أَن يُفْتَرَىٰ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلَـٰكِن تَصْدِيقَ ٱلَّذِى بَيْنَ يَدَيْهِ

وَتَفْصِيلَ ٱلْكِتَٰبِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٣٧﴾ أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ قُلْ فَأْتُوا۟ بِسُورَةٍ مِّثْلِهِۦ وَٱدْعُوا۟ مَنِ ٱسْتَطَعْتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿٣٨﴾ بَلْ كَذَّبُوا۟ بِمَا لَمْ يُحِيطُوا۟ بِعِلْمِهِۦ وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُۥ كَذَٰلِكَ كَذَّبَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ فَٱنظُرْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٣٩﴾﴾ [سورة يونس، الآيات: ٣٧- ٣٩].

٥- ﴿وَكَذَٰلِكَ يَجْتَبِيكَ رَبُّكَ وَيُعَلِّمُكَ مِن تَأْوِيلِ ٱلْأَحَادِيثِ﴾ [سورة يوسف، الآيات: ٦، ٢١، ٣٦، ٣٧، ٤٤، ٤٥، ١٠٠، ١٠١].

٦- ﴿وَأَوْفُوا۟ ٱلْكَيْلَ إِذَا كِلْتُمْ وَزِنُوا۟ بِٱلْقِسْطَاسِ ٱلْمُسْتَقِيمِ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴿٣٥﴾﴾ [سورة الإسراء، آية: ٣٥].

٧- ﴿قَالَ هَٰذَا فِرَاقُ بَيْنِي وَبَيْنِكَ سَأُنَبِّئُكَ بِتَأْوِيلِ مَا لَمْ تَسْتَطِع عَّلَيْهِ صَبْرًا ﴿٧٨﴾﴾ [سورة الكهف، الآيتان، ٨٢، ٨٧].

هذه هي المواضع التي وردت فيها كلمة (التأويل) في الكتاب العزيز، ويلاحظ أنها لم ترد إلا بصيغة المصدر من الفعل (أوّل). وقد كثرت الآراء والخلافات والمجادلات حول كلمة (التأويل) في الآية الأولى - وهي السابعة من سورة آل عمران- واستغرقت الكثير من صفحات كتب التفسير وغيرها[1]. وربما تكون الآراء المتعددة وما ترتب عليها من خلافات حول معنى (التأويل) في هذه الآية راجعة إلى الأسباب التالية[2]:

١- ارتباط الفتنة بالتأويل؛ مما أثار خوفًا وقلقًا وحذرًا لدى المفسرين للآية والمتكلمين في معناها.

٢- أن المتعرض للتأويل قد يتعرض لما خص الله به نفسه من العلم؛ نظرًا لما

(١) انظر: على سبيل المثال: جامع البيان عن تأويل آي القرآن (تفسير الطبري)، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري، ٦/ ١٩٩، تحقيق محمود وأحمد محمد شاكر، ط/ ٢، نشر دار المعارف بمصر، بدون تاريخ، ومعاني القرآن، لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء ١/ ١٩٠، تحقيق محمد علي النجار، ط/ الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٦٦م، والجامع لأحكام القرآن، مرجع سابق، ٢/ ١٢٥٧.

(٢) انظر: تفسير المنار، لمحمد رشيد رضا، ٣/ ١٤٣، ط/ دار المنار بمصر.

جاء من خلاف بشأن الوقف على لفظ الجلالة أو عطف ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ﴾ عليه .

٣- ما أثير من أبحاث حول المحكم والمتشابه ، وأنه لا يتبع المتشابه إلا من زاغ قلبه كما جاءت بذلك الآية .

وخلاصة ما وقف عليه الباحث من آراء حول تفسير (التأويل) في هذه الآية أن معنى التأويل في هذين الموضعين من الآية الكريمة لا يخرج عن معنى العاقبة والمصير ، وهو من المعاني اللغوية للكلمة ، كما تقدم ، وقد لخص خلاصة ما قاله المفسرون وغيرهم في هذه الآية الشيخ محمد الأمين الشنقيطي في أوجز عبارة حين قال : « قوله تعالى : ﴿وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ يحتمل أن المراد به حقيقة أمره التي يؤول إليها . وقد قدمنا في مقدمة هذا الكتاب أن من أنواع البيان التي ذكرناها فيه أن كون أحد الاحتمالين هو الغالب في القرآن يبين أن ذلك الاحتمال الغالب هو المراد ؛ لأن الحمل على الأغلب أولى من الحمل على غيره[1] . وإذا عرفت ذلك فاعلم أن الغالب في القرآن هو إطلاق التأويل على حقيقة الأمر التي يؤول إليها ، كقوله : ﴿هَٰذَا تَأۡوِيلُ رُءۡيَٰيَ مِن قَبۡلُ﴾ ، وقوله : ﴿هَلۡ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأۡوِيلَهُۥۚ يَوۡمَ يَأۡتِي تَأۡوِيلُهُۥ﴾ الآية ، وقوله : ﴿بَلۡ كَذَّبُواْ بِمَا لَمۡ يُحِيطُواْ بِعِلۡمِهِۦ وَلَمَّا يَأۡتِهِمۡ تَأۡوِيلُهُۥۚ﴾ ، وقوله : ﴿ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا﴾ ، إلى غير ذلك من الآيات .

وقال ابن جرير : وأصل التأويل من آل الشيء إلى كذا إذا سار إليه ورجع ، يؤول أولًا ، وأولته أنا صيرته إليه ، وقال : وقد أنشد بعض الرواة بيت الأعشى :

على أنها كانت تؤوّل حبها   تأول ربعي السقاب فأصحبا[2]

قال : ويعني بقوله : تؤوّل حبها : مصير حبها ، وإنما يريد بذلك أن حبها كان صغيرًا في قلبه ، فآل من الصغر إلى العظم ، فلم يزل ينبت حتى أصحب ، فصار

---

(١) يعني ما قدمه لبيان منهجه في تفسيره في المقدمة ١/ ١٣٠.

(٢) انظر : ديوان الأعشى ، مرجع سابق ، ص ٥٧، والربعي : السقب الذي ولد في أول النتاج ، ومعنى أصحب : انقاد لكل من يقوده .

قديمًا ، كالسقب الصغير الذي لم يزل يشب حتى أصحب فصار كبيرًا مثل أمه .

... واعلم أن التأويل يطلق ثلاثة إطلاقات :

الأول : ما ذكر من أنه الحقيقة التي يؤول إليها الأمر ، وهذا هو معناه في القرآن .

الثاني : يراد به التفسير والبيان ، ومنه بهذا المعنى قوله ﷺ في ابن عباس : « اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويل » . وقول ابن جرير وغيره من العلماء : القول في تأويل قوله تعالى كذا أو كذا ، أي تفسيره وبيانه . وقول عائشة الثابت في الصحيح : « كان رسول اللّٰه ﷺ يكثر أن يقول في ركوعه وسجوده : سبحانك اللهم ربنا وبحمدك اللهم أغفر لي » يتأول القرآن ، تعني : يتمثله ويعمل به ، واللّٰه أعلم .

الثالث : هو معناه المتعارف في اصطلاح الأصوليين ، وهو صرف اللفظ عن ظاهره المتبادر منه إلى محتمل مرجوح بدليل يدل على ذلك »[١] .

هذا عن آية آل عمران . وقد وردت الكلمة كذلك في مواضع أخرى في الآيات التي تقدم ذكرها . وقد جمع صاحب تفسير المنار ما قيل حولها ، بشكل مختصر مستخلصًا المعنى المتفق عليه في كل موضع[٢] ، ففي آية سورة النساء ﴿وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ فسر التأويل مجاهد[٣] ، وقتادة[٤] بالثواب والجزاء ، والسدي[٥] ، وابن قتيبة

---

(١) أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن ، تأليف : محمد الأمين بن محمد المختار الجكني الشنقيطي ، ١/ ٢٦٦، ط/ مكتبة عالم الكتب ، بيروت ، لبنان ، بدون تاريخ .

(٢) تفسير المنار ، مرجع سابق ، ٣/١٤٣- ١٤٤، بتصرف .

(٣) هو : أبو الحجاج مجاهد بن جبر المكي ، مولى السائب بن أبي السائب المخزومي ، المتوفى بمكة سنة ١٠٣هـ ، ولد في خلافة عمر سنة ٢١هـ ، وهو تابعي ، إمام ، مقرئ ، مفسر ، أحد تلاميذ ابن عباس الذين أخذوا عنه القراءة والتفسير . ترجمته في طبقات المفسرين للداودي ٢/ ٣٠٥، وطبقات القراء لابن الجزري ٢/ ٤١، ومعجم الأدباء ٦/ ٢٤٢.

(٤) هو : أبو الخطاب قتادة بن دعامة بن قتادة السدوسي البصري ، المتوفى بواسط سنة ١١٨هـ ، عن ٥٧ سنة ، وهو الإمام العلامة المفسر الضرير ، له ترجمة في وفيات الأعيان ٣/ ٢٤٨، ومعجم الأدباء ٦/ ٢٠٢، وطبقات المفسرين للداودي ٢/ ٤٧.

(٥) هو : أبو محمد إسماعيل بن عبد الرحمن بن أبي كريمة الهاشمي السدي الكوفي الأعور ، المتوفى =

والزجاج بالعاقبة وكلاهما بمعنى المآل . وليس ثمة احتمال أن يكون معنى التأويل هنا التفسير أو صرف الكلام عن ظاهره ؛ لأننا بالرجوع إلى الآية كاملة ندرك أن الكلام حول ما يتنازع فيه الناس ، وأن عاقبة رده إلى الله تعالى ورسوله ﷺ .

وفي آية الأعراف ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُۥ﴾ فسر ابن عباس ﴿تَأْوِيلِهِۦ﴾ هنا بتصديق وعده ووعيده ، أي يوم يظهر ما أخبر به من أمر الآخرة . وقال قتادة : تأويله : ثوابه . ومجاهد : جزاؤه . والسدي : عاقبته وحقيقته . ومن الواضح أن الدلالات هنا متقاربة ، وهي كلها تعني ما يؤول إليه الأمر من وقوع ما أخبر به القرآن من أمر الآخرة .

وأما آية يونس ﴿وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُۥ﴾ فقد جاءت بعد ذكر القرآن وأنه جاء مصدقًا لما تقدمه من الكتب السماوية ، ومنزهًا عن الافتراء والريب ، وتحديهم في الإتيان بسورة مثله . وفسر أهل الأثر ﴿تَأْوِيلِهِۦ﴾ هنا بما يؤول إليه الأمر من ظهور صدقه ، ووقوع ما أخبر به .

وفي آيات سورة يوسف ذكرت كلمة (التأويل) في ثمانية مواضع منها ، وكلها تدل على الإخبار بالأمر الذي سيقع في المآل من تحقيق الرؤيا . منها ما رآه يوسف عليه الصلاة والسلام في منامه ، ومنها ما عرض عليه طلبًا لمعرفة حقيقته .

وأما آية الإسراء ﴿ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ أي مآلًا ، فهي مثل آية النساء ، بلا خلاف .

وأما آيتا سورة الكهف ، وكلمة الإنباء بالتأويل فيهما ، فالتأويل هنا يعني الإنباء بأمور غيبية ستقع في المآل .

ومن هذا العرض يتبين أن لفظ (التأويل) في هذه المواضع معناه : الأمر الذي سيقع في المآل ؛ تصديقًا لخبر في بعض الحالات ، أو رؤيا كما جاء في مواضع سورة يوسف ، أو شيء غامض سيقع في المستقبل . وعلى هذا فكلمة (التأويل) في

= سنة ١٢٧هـ ، وهو مفسر كبير وإمام في القراءة وغيرها . ترجمته مع ذكر مصادرها في طبقات المفسرين للداودي ١/ ١١٠.

الاستعمال القرآني تعني : المآل والمرجع والمصير . وأما تأويل الأخبار كما في قوله تعالى : ﴿بَلْ كَذَّبُوا۟ بِمَا لَمْ يُحِيطُوا۟ بِعِلْمِهِۦ وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُۥ﴾ فتأويله هنا عين الأمر المخبر به إذا وقع ، وليس تأويله : فهم معناه . هذا في القرآن وعند المفسرين .

« وحاصل تحرير مسألة التأويل عند أهل الأصول أنه لا يخلو من واحدة من ثلاث حالات بالتقسيم الصحيح :

الأولى : أن يكون صرف اللفظ عن ظاهره ، بدليل صحيح في نفس الأمر يدل على ذلك ، وهذا هو التأويل المسمى عندهم بالتأويل الصحيح والتأويل القريب ، كقوله ﷺ الثابت في الصحيح : « الجار أحق بصقبه » فإن ظاهره المتبادر منه ثبوت الشفعة للجار ، وحمل الجار في هذا الحديث على خصوص الشريك المقاسم حمل له على محتمل مرجوح ، إلا أنه دل عليه الحديث الصحيح المصرح بأنه « إذا صرفت الطرق ، وضربت الحدود فلا شفعة » .

الحالة الثانية : أن يكون صرف اللفظ عن ظاهره لأمر يظنه الصارف دليلًا ، وليس بدليل في نفس الأمر ، وهذا هو المسمى عندهم بالتأويل الفاسد ، ومثل له المالكية والشافعية والحنابلة بحمل الإمام أبي حنيفة -رحمه اللَّه- المرأة في قوله ﷺ : « أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل باطل » على المكاتبة والصغيرة ، وحمله -رحمه اللَّه- المسكين في قوله تعالى : ﴿سِتِّينَ مِسْكِينًا﴾ [سورة المجادلة ، آية : ٤] ، على المد ، فأجاز إعطاء ستين مدًّا لمسكين واحد .

الحالة الثالثة : أن يكون صرف اللفظ عن ظاهره لا لدليل أصلًا ، وهذا يسمى في اصطلاح الأصوليين لعبًا ، كقول بعض الشيعة في قوله تعالى : ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تَذْبَحُوا۟ بَقَرَةً﴾ [سورة البقرة ، آية : ٦٧] : يعني عائشة ، رضي اللَّه عنها »(١) .

ومن هنا تبدو للباحث ضرورة التأويل في فهم بعض النصوص ، بحسبان أن التأويل ظاهرة لغوية في الأسلوب العربي . وأما ما لحق بتلك الظاهرة من تحريفات

(١) أضواء البيان في إيضاح القرآن ، مرجع سابق ، ١/٢٦٧- ٢٦٩.

مذهبية وطائفية وسياسية جعلت منها أداة جدل وسفسطة، وتزييف لمقتضيات النصوص، فهذا ما لا يصح أبدًا، فضلًا عن أن يكون ضرورة. فقد يحمل اللفظ دلالة لغوية صحيحة، ولكنها لا تكون مرادة في تقرير مبدأ أو حكم شرعي، فيصبح التأويل ضرورة في مثل هذه الحالات، حيث يتحتم صرف اللفظ عن دلالاته اللغوية الظاهرة إلى المعنى المقصود من المتكلم بدليل لا يتطرق إليه ظن أو شك، وهذا ما لا خلاف فيه بين العلماء.

إلى جانب ذلك أصبح التأويل في تاريخ التراث الإسلامي لازمًا من لوازم العلوم المختلفة، من عقيدة وتفسير وحديث وفقه ونحو وصرف ولغة وأدب وفلسفة... إلخ، لأن التأويل بهذا المعنى الصحيح نبت من طبيعة اللسان العربي؛ فقد كانت العرب «تقيم سبب الشيء مقام الشيء، وتسميه باسمه، والقرآن نزل بمذاهب العرب، وإن العرب سموا المطر سماءً؛ لأنه من السماء ولأن السماء جهة المطر»[1]، كما أن بعض الأساليب العربية قد يقصد بها غير ظاهرها «فمن سنن العرب، مخالفة ظاهر اللفظ معناه، كقولهم في المدح: قاتله اللّه ما أشعره. فهم يقولون ذلك، ولا يريدون وقوعه»[2]، وهذا دليل على تنوع طرائق التعبير وأساليب الكلام، وتعدد وجوه التصرف في لغة العرب؛ إذ يكفيهم في التفاهم الإشارة والرمز أحيانًا، وكثيرًا ما حمدوا أساليب الإيجاز، وآثروا الإكثار منه.

ومهمة التأويل أن يبين عن القصد وراء الإشارات والرموز، ويكشف الحجب عن مكنون الكلمات، فهو من هذه الناحية ضرورة لا غنى عنها في فهم الأساليب الرفيعة، وعلى رأسها القرآن الكريم والحديث الشريف. وهذا مما يدل على «أن من حق هذه اللغة أن يصح فيها الاحتمال ويسوغ التأويل»[3]، بل يجعل عبد القاهر الجرجاني

(١) كتاب الزينة في الكلمات الإسلامية العربية، لأبي حاتم أحمد بن حمدان الرازي، المتوفى سنة ٣٢٢هـ، ١/ ١٣٢، ط/ دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة، سنة ١٩٥٧م.

(٢) الصاحبي، مرجع سابق، ص ١٦٩.

(٣) البرهان في علوم القرآن، مرجع سابق، ٢/ ٧٦.

حاجة الأسلوب إلى التأويل ميزة فضل فيه ، فيقول : « واعلم أنه إذا كان بينًا في الشيء أنه لا يحتمل إلا الوجه الذي هو عليه حتى لا يشكل ، وحتى لا يحتاج في العلم بأن ذلك حقه وأنه الصواب إلى فكر وروية ، فلا مزية ، إنما المزية ويجب الفضل إذا احتمل في ظاهر الحال غير الوجه الذي جاء عليه وجهًا آخر »[1] .

وهذا الكلام – في نظر الباحث- لا يعني الربط بين رفعة الأسلوب وفضله ومزيته على غيره وبين احتماله وجوهًا من المعنى بقدر ما يعني أن مزية الكلام وفضله على غيره وبلاغته قد تأتي من ناحية احتماله لمعان غير ظاهرة عند النظرة الأولى ، فهذا أدعى إلى الروية والتأني في الفهم ؛ مما يربي في قارئ النص ملكة التأمل في معناه ، واستقصاء جزئياته ، والاستشراف إلى ما وراء هذه الجزئيات ؛ فيكون التأويل رياضة فكرية بجانب كونه في الأساس بحثًا عن مقصود الخطاب بإجالة الفكر ، وترديد النظر بجولان العقل في النص والتأمل فيه من جميع نواحيه .

ونصوص الكتاب والسنة في جانبها اللغوي تمثل الأسلوب العربي في أعلى صوره ، وقمة نماذجه ، ومنتهى بلاغته وفصاحته وروعته . ومن ثم أصبحت ظاهرة التأويل ضرورة في التعامل مع هذه النصوص ؛ للوصول إلى فهم حقائقها ، وكنه طبيعتها ، وتحديد مقتضياتها ودلالاتها ، وما ترشد إليه ، والوقوف على سعة ملاءمتها للحياة ، وصلاحيتها لكل زمان ومكان . ولا يخفى أن اللغة في ظاهرها فقط لا تصل إلى هذا المستوى في أي وضع من أوضاعها الشكلية ، في أصواتها ، وصرفها ، ونحوها ومعجمها . وهنا يتحتم البحث عن المعاني المستترة وراء الكلمات ، وفي ظلالها . فالأوضاع الشكلية فقط « لا تعطينا إلا معنى المقال ، أو المعنى الحرفي كما يسميه النقاد ، أو معنى ظاهر النص كما يسميه الأصوليون »[2] ، ولهذا تحدث العلماء

(١) دلائل الإعجاز ، مرجع سابق ، ص ٢٢١.

(٢) اللغة العربية ، معناها ومبناها ، للدكتور/ تمام حسان عمر ، ص ٣٧، ط/ الهيئة المصرية للكتاب بالقاهرة ، ١٩٧٣م .

عن المعنى الثاني ، أو المعنى التركيبي ، أو فحوى الخطاب ، أو ما يطلق عليه الأصوليون اقتضاء النص ، وهو دلالته على معنى خارج يتوقف عليه صدق الكلام ، أو صحته الشرعية أو العقلية ، ومن هنا نفهم أن التأويل يعمل على إيضاح المعنى وبيان مرامي المتكلم من خطابه ، كما يعمل على اتساع مفاهيم النص ، ويضيف إليه من المعاني ما يمكن أن يحتملها ، على هدي من منطق اللغة وطرائقها في الدلالة . « ومن أحاط بظاهر التفسير- وهو معنى الألفاظ في اللغة- لم يكف ذلك في فهم حقائق المعاني ، ومثاله قوله تعالى : ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ﴾ [سورة الأنفال ، آية : ١٧] ، فظاهر تفسيره واضح ، وحقيقة معناه غامضة ؛ فإنه إثبات للرمي ونفي له ، وهما متضادّان في الظاهر ، ما لم يفهم أنه رمى من وجه ولم يرم من وجه ، ومن الوجه الذي لم يرم ما رماه اللّٰه عز وجل »[١] ، فما تناقض ظاهره ، وصعب فهمه ، تناوله التأويل بالبيان ، وتحديد المقصد ؛ ولهذا لم تكن ظاهرة التأويل دخيلة على اللغة العربية ، وإنما هي ظاهرة فرضتها طبيعة اللغة ، منذ أن نزل القرآن ، وإن كان لها جذور قبل ذلك ، فكان التأويل ضرورة لغوية في الكتب الإلهية بخاصة ، فهي تشرع للناس سلوكهم في الحياة ، وظاهر ألفاظها لا تفي بأغراضها المقصودة[٢] .

وقد تقدم ما ذكره القرطبي من تأويل رسول اللّٰه ﷺ الحساب في قوله تعالى : ﴿فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَٰبَهُۥ بِيَمِينِهِۦ * فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا ﴿٨﴾﴾ [سورة الانشقاق ، آية : ٧- ٨] بالعرض . ويذكر المفسرون أنه حساب لا مناقشة فيه ، وأن المعنى السابق إلى الفهم من كلمة (الحساب) هو المناقشة أو المؤاخذة ، وتقدير الحسنات والسيئات ، إلا أن التأويل هنا أوضح الدلالة المقصودة بما يتفق مع سياق الآية الكريمة[٣] .

هذا ويبحث التأويل عن حقيقة الفكر ، وليست اللغة في أصل نشأتها إلا تعبيرًا عن

(١) البرهان في علوم القرآن ، مرجع سابق ، ٢/ ١٥٣.

(٢) انظر : تفسير المنار ، مرجع سابق ، ٣/ ٢٥١.

(٣) تفسير القرطبي ، ١/ ٧٠٦٣، والحديث أخرجه البخاري ومسلم والترمذي.

هذا الفكر. قال ابن خلدون: « واعلم أن اللغة في المتعارف هي عبارة المتكلم عن مقصوده »[١]، والإرادة لا تتضح تمام الاتضاح إلا عن طريق اللغة، إما في كلمات يظهر منها المقصود لأول وهلة، وإما في كلمات لا يتوصل إلى معناها إلا بعد بحث وروية. « ومن هنا أصبحت اللغة قادرة على إخفاء الفكر، فهي في أول أمرها تستعمل لإظهاره، وفي مرحلتها الناضجة تستعمل للإلغاز والتعمية، إذا ما أراد المتحدث ذلك، فقد يلمّح ولا يصرّح، فيصبح الخطاب في حاجة إلى نظر فاحص متأن، يتوقف فهمه إلى حد بعيد على السامع. ويمكن التمثيل لذلك بأن اللغة قادرة على أن تخفي حقيقة الفكر وراء ألفاظها، كما تخفي الملابس جسد الإنسان وراء أشكالها »[٢]؛ ومن هنا كان التأويل – كما رأينا– عاملًا من عوامل إزالة الخفاء، ويعد كاشفًا للمقاصد المستترة وراء الألفاظ.

ومن هذا المنطلق « كان التأويل يعمل في مختلف أبواب الميراث وغيرها من علم الشريعة، وتأويل الوحي بما دون وحفظ حتى الآن »[٣].

ففي مجال التشريع والفقه وأصوله، كانت الحاجة ماسة إلى استعمال ظاهرة التأويل؛ إذ يعتمد الفقه على التأويل اعتمادًا كبيرًا، خاصة بعد إعمال الرأي، وبعد جمع النصوص، واستقرائها؛ لأن الدلالات الشرعية تحتاج إلى إجالة الرأي، وإعماق الفكر، وتقليب مختلف وجوه النظر. والتأويل يعين على استنباط الأحكام من النصوص، وهو دليل على مرونة اللغة العربية وقدرتها على استيعاب كل مستجدات الحياة في كل ميادينها، وحسن طواعيتها، كما يساعد التأويل على سهولة التصرف في وجوه الدلالات في النصوص. « فإن تأويل النص الديني لازم من لوازم كل من يتصدى للعمل الفقهي. قال أبو عبد الله محمد بن أحمد الخوارزمي في كتابه مفاتيح

(١) مقدمة ابن خلدون، ص ٤٨٤، ط/ طبعة التحرير بالقاهرة، سنة ١٩٦٦م.

(٢) ظاهرة التأويل وصلتها باللغة، مرجع سابق، ص ٩٩.

(٣) الصاحبي، مرجع سابق، ص ٤٤.

العلوم : « فأما كتاب الله سبحانه وتعالى ، فإن سبيل الفقيه أن يعرف تأويله ، ووجوه الخطاب فيه »(١) ، وبهذا يحقق التأويل في مجال التشريع الإسلامي أهم مبدأ ينادي به رجال القانون في العصر الحديث ، ألا وهو العناية الكاملة بروح القانون ، لا نص القانون ، ويصل التأويل إلى روح التشريع الإسلامي ، مبينًا فيه المقصد والهدف من خلال النصوص ، حتى يحقق المصلحة ، وينشر العدل »(٢) .

ويبدو أن علماء الكلام والعقيدة والفلاسفة ، يلجئون إلى التأويل ، ويرونه ضروريًا ، عندما يحسون بضرورة التوفيق بين العقل والشرع . يقول الغزالي : « إذا قيل لك : إن الأعمال توزن ، علمت أن الأعمال عرض لا يوزن ؛ فلابد من التأويل »(٣) ، وهؤلاء يرون أن ما أدى إليه العقل السليم لا يمكن أن يناقض ما أتى به الشرع الحكيم . والفلاسفة الإسلاميون يرون أن البرهان حق والشرع حق ، والحق لا يضاد الحق ، فإذا ظهر تعارض بين برهان العقل وبرهان الشرع ، لزم تأويل النص الديني بما يتفق مع اللغة ، بصرف اللفظ - مثلًا- عن الحقيقة إلى المجاز أو عن العموم إلى الخصوص(٤) .

ويمكن قبول هذا الكلام بغير قليل من الحيطة والحذر والتنبيه إلى ما قد يؤدي إليه من نتائج مخالفة للشرع الحنيف ؛ ولهذا يجب التأكد أولًا من وجود التعارض بين العقل والشرع في الظاهر ، وهو أمر نادر الحدوث . والله أعلم .

هذا ويشبه التأويل - إلى حد كبير- موضوعات علم البيان في البلاغة ، من مجاز وكناية واستعارة ، فتلك الأنواع البلاغية لا تفسر إلا عن طريق صرف الألفاظ عن

(١) انظر : كتاب : مفاتيح العلوم ، لأبي عبد الله محمد بن أحمد الخوارزمي ، ص ٦، ط/ مطبعة الشرق بالقاهرة ، بدون تاريخ .

(٢) ظاهرة التأويل وصلتها باللغة ، مرجع سابق ، ص ١٠٠ .

(٣) قانون التأويل ، لأبي حامد حجة الإسلام الإمام محمد بن محمد الغزالي ، ص ١٠، ط/ ١، بتحقيق محمد زاهد الكوثري ، نشر مطبعة الأنوار بالقاهرة ، سنة ١٩٤٠م .

(٤) المرجع السابق ، بتصرف .

ظاهرها المتبادر إلى المقصود من ورائها، وهذا هو التأويل بعينه في عرف العلماء، ولهذا لم تكن البيئة الأدبية بأقل حاجة من غيرها إلى ضرورة استخدام التأويل في أنواع المجاز والكناية والاستعارة. وإن تم شيء من هذا من الناحية الشكلية إلا أنها لا توصل إلى معرفة المقصود من ورائها إلا باستخدام التأويل، ففي قوله تعالى - مثلًا- ﴿فَمَن شَآءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَآءَ فَلْيَكْفُرْ﴾ [سورة الكهف، آية: ٢٩] تنهج كتب البيان منهجًا تأويليًا في توضيح المقصود من هذه الآية، حيث تقول: «إن الله لم يطلق لهم الكفر، ولم يحببهم إياه. فهذا وإن كان ظاهره التفويض إليهم، فإنه باطنه التهديد والوعيد لهم، ويدل على ذلك قوله بعقب هذا: ﴿إِنَّآ أَعْتَدْنَا لِلظَّٰلِمِينَ نَارًا﴾[1].

وهكذا يكون لظاهرة التأويل أثر لغوي بالغ الأهمية، فإلى جانب ضرورتها فيما تقدم، فإنها كذلك توفق بين المعارض من النصوص في الظاهر، التي يؤدي تعارضها أحيانًا إلى اضطراب في الفهم عند من وقف بظاهر النص، ولم يلجأ إلى التأويل، ومن أمثلة هذا التوفيق قولهم: «لا يجوز تعارض آي القرآن والآثار، وما يوجبه العقل؛ لذلك لم يكن قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [سورة الزمر، آية: ٦٢]، معارضًا لقوله عز وجل: ﴿وَتَخْلُقُونَ إِفْكًا﴾ [سورة العنكبوت، آية: ١٧]، وقوله سبحانه وتعالى: ﴿وَإِذْ تَخْلُقُ مِنَ ٱلطِّينِ كَهَيْـَٔةِ ٱلطَّيْرِ بِإِذْنِي﴾ [سورة المائدة، آية ١١٠] لقيام الدليل العقلي على أنه لا خالق غير الله؛ فيتعين تأويل ما عارض ذلك، فيؤول ﴿وَتَخْلُقُونَ إِفْكًا﴾ أي تكذبون. ﴿وَإِذْ تَخْلُقُ مِنَ ٱلطِّينِ﴾ [سورة المائدة، آية: ١١٠] أي: تصور»[2]، فكان هذا التأويل مقبولًا عقلًا ولغة وشرعًا.

وعلى الرغم مما تقدم من ضرورة التأويل في بعض الأحوال، فإنه لم يسلم من المعارضة التي وصلت إلى حد الإنكار أحيانًا؛ لما اتجه نوع منه اتجاهًا عقديًا مذهبيًا

---

(١) البرهان في وجوه البيان، لأبي الحسين إسحاق بن وهب الكاتب، ص ٩٢، بتحقيق الدكتور/ حفني محمد شرف، ط/ ١، نشر مكتبة الشباب بالقاهرة، سنة ١٩٦٩م.

(٢) البرهان في وجوه البيان، مرجع سابق، ص ١٠٧.

منكرًا ، جعله جناية على وحدة الفكر الإسلامي حتى « قال بعض أهل العلم : كيف لا يخشى الكذب على اللّٰه ورسوله ، من يحمل كلامه على التأويلات المستنكرة والمجازات المستكرهة ، التي هي بالألغاز والأحاجي أولى منها بالبيان والهداية »(١) ، ولا صلة البتة بين هذا النوع المنكر من التأويل وبين ما أشار الباحث إلى ضرورته من التأويل اللغوي الصحيح المتفق مع نصوص الكتاب والسنة ، وروح التشريع الإسلامي ، والذي موجبه دليل واضح لا يتطرق إليه شك ولا ظن ، ولا جامع بين التأويلين إلا مجرد الاسم ، ولا خلاف في أن التأويل عند بعض الفرق الكلامية يساق خدمة للآراء المذهبية ، ويقدم أحيانًا على المضامين الصحيحة للنصوص الشرعية . وما من شك في أن النصوص الشرعية لم تكن إلا توجيهًا للحياة الإنسانية في مختلف جوانبها ، وهداية وإصلاحًا ورحمة للبشرية جمعاء وللحياة كلها ، فلابد من مراعاة صرف النص الشرعي إلى مقصده الحق . والمسلم الحق لا يمكن أن يرضى عمل المتؤولين المحرفين وما جاءوا به من التأويلات الفاسدة التي حاولوا بها تحريف الكلم عن بعض مواضعه ، وتغيير مقاصد النصوص الشرعية ، فكثرت النوازع المنحرفة ، والفرق الضالة التي حاولت استغلال التأويل لنصرة آرائها المذهبية ومعتقداتها الباطلة ، وقد عظم البلاء حين ناصر هذه الفرق أو بعضها بعض الملوك والأمراء إبان بعض عهود الدولة العباسية .

والحمد للّٰه على أن هذا التنازع والشقاق والانحراف عن عقيدة الإسلام كان بعد أن دون التشريع واستقرت المذاهب ، وعرف الحق من الباطل . وقد حمى اللّٰه دينه الإسلام من عبث العابثين وانتحال المبطلين وتحريف الغالين ، وقيض له العلماء العاملين الصالحين ، فظلوا في كل عصر ومصر يقذفون بالحق في وجه كل من حاول تحريف العقيدة الإسلامية ، والتشريع الحق ، وهدم الدين ؛ باستعمال المستكره

---

(١) أعلام الموقعين عن رب العالمين ، لابن القيم الجوزية ، ٤/ ٢١٥ ، نشر إدارة الطباعة المنيرية بالقاهرة ، بدون تاريخ .

الممجوج من التأويلات . وهذا هو الاتجاه الذي انبرى علماء الإسلام لمحاربته .

أما التأويل الصحيح الناهج على هدي اللغة ومنطق العقل وموافقة الشرع ، فلا معارضة فيه من أحد من أهل العلم ، والحق أنه لا صلة بين التأويل الباطل المنحرف ذي الأغراض والأهداف المخالفة لهدي الإسلام في القول والاعتقاد والعمل ، وبين التأويل اللغوي الصحيح الملازم للأسلوب العربي ، والذي فرضته طبيعة اللغة بعيدًا عن شوائب العناصر المذهبية المتطرفة .

والخلاصة من كل ما تقدم : أن التأويل الصحيح لغة وعقلًا وشرعًا ضروري ، ما دامت الحاجة قد دعت إليه ؛ توصلًا إلى مقاصد الشرع الحكيم في القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة .

والله تعالى أعلم .

المبحث الرابع :
التأويل عند النحاة : معناه ، ونشأته ، وتطوره ، وأسبابه ودواعيه ، وآراؤهم فيه قديمًا وحديثًا

١- مفهوم التأويل النحوي ، والألفاظ المستعملة بمعناه ، وصلته بالتوجيه النحوي ، واهم اسبابه :

كان للتأويل أثر كبير في النحو والصرف ، وعلوم العربية بصفة عامة ، وليس هذا مكان دراسته دراسة شاملة مستفيضة ؛ لأن ذلك خارج عن طبيعة هذا البحث وخطته ومقصده ، لكن يتناول الباحث في هذا المبحث لمحة موجزة دالة على ظاهرة التأويل عند علماء النحو والصرف ؛ بساطًا للجانب التطبيقي من البحث . ولم يكن التأويل عند النحاة كما رأينا من قبل (حمل اللفظ عن معناه الظاهر إلى محتمل مرجوح لدليل) عند غيرهم من علماء التفسير والحديث والفقه والأصول والعقيدة والكلام والفلسفة وغيرها ، بل التأويل هنا : عبارة عن حمل الظواهر اللغوية التي تبدو مخالفة للكثير الشائع في كلام العرب ، على وجوه وتخريجات تردها إلى الجادة ، وتبعدها عن الشذوذ والقلة ، وذلك في سبيل التوفيق بين تلك الأساليب القليلة ، وبين قواعد النحو والصرف التي بنيت على الكثير الشائع من كلام العرب .

وعلى العكس مما يدعيه بعض الباحثين ، وعلى خلاف ما يزعمه كثير من المعاصرين(١) يبدو للباحث أن النحاة لم يصطنعوا التأويل ولم يتكلفوه ، وإنما اعتمدوا على مبادئ سليمة في قياس النظير على النظير ، والاستدلال بالحاضر على الغائب ، وهم في هذا- كما يقول الأستاذ علي النجدي- تهديهم رواية واسعة ، وملاحظة

(١) انظر : ضحى الإسلام ، ٢/ ٣٠٦، وكتاب الرد على النحاة ، لأبي العباس أحمد بن عبد الرحمن بن مضاء اللخمي القرطبي ، ص ١٢١، وتقديمه الطويل بقلم المحقق الدكتور/ شوقي ضيف ، ط/ دار المعارف بالقاهرة ، سنة ١٩٤٧م ، وإحياء النحو ، وتقديمه للدكتور طه حسين ، وسيبويه والقراءات ، ص ١٠٧، وظاهرة التأويل وصلتها باللغة ، ص ٥٦، وغيرهم كثير .

بارعة، وحس لغوي غير مدخول[١].

ويبدو للباحث أن مصطلح (التأويل) انتقل من كتب التفسير إلى كتب النحو؛ إذ لم يجد الباحث- مبلغ اطلاعه المتواضع- نصًا في كتب النحو والصرف وإعراب القرآن وتوجيه القراءات، يشرح معنى التأويل عند النحاة، ويبين نشأة هذه المصطلح عندهم، وتطوره عبر العصور المختلفة، مثل ما يجد عن المفسرين والأصوليين والمحدثين والفقهاء والمتكلمين والفلاسفة، وغيرهم من أصحاب العلوم، وأرباب الفنون، ولعل ذلك يعزز ما يذهب إليه الباحث؛ لأن كثيرًا من شواهد النحو الصرف مصدرها القرآن الكريم وقراءاته، «وأن النحوي لابد أن يكون له زاد يغذي به أصله النحوي، وعليه فيجب أن يكون ذا معرفة واسعة في علوم القرآن المختلفة»[٢]، ويؤكد ذلك أن معنى التأويل عند النحاة، وإن لم يكن هو نفسه عند المفسرين، فليس هناك من فرق واسع وبون شاسع بين المعنيين من حيث الاصطلاح، ولا بين العلمين من حيث الممارسة والواقع والتطبيق؛ لأن كثيرًا من تأويلات النحاة تدور في فلك المعنى أو تأييد أحد المذاهب والآراء النحوية، وإن كان أكثر التأويل عندهم يدور في فلك الأصل النحوي المبني على الكثير الغالب في كلام العرب، وذلك برد القليل المسموع عن العرب أيضًا من تلك الشواهد التي تخرمه، فتؤول بردها إلى الكثير الشائع الغالب[٣]. ويوضح ذلك أحسن توضيح ما روى البغدادي[٤] في خزانة الأدب

---

(١) انظر: كتاب من قضايا اللغة والنحو، للأستاذ/ علي النجدي، ص٩٠ وما بعدها، ط/ دار المعارف بالقاهرة، سنة ١٩٥٧م.

(٢) التأويل النحوي في القرآن الكريم، مرجع سابق، ١/ ١٣.

(٣) انظر: الخصائص، مرجع سابق ١/ ١٩٩، والمحتسب، مرجع سابق، ١/ ١٨٠، والإنصاف في مسائل الخلاف، لأبي البركات ابن الأنباري، ١/ ١٨٨، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط/ ٤، نشر المكتبة التجارية الكبرى بالقاهرة، سنة ١٣٨٠هـ-١٩٦١م، وشرح المفصل، لابن يعيش، ١/ ٣١، ط/ عالم الكتب بيروت، بدون تاريخ.

(٤) هو: أبو منصور عبد القاهر بن طاهر بن محمد البغدادي المتوفى سنة ٤٢٩هـ بأسفرايين، كان من =

«أن عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي سأل الفرزدق : على أي شيء رفعت (مجلف) في قولك :

وعض زمان - يابن مروان- لم يدع من المال إلا مسحتًا أو مجلف

فقال : على ما يسوؤك وينوؤك ! علينا أن نقول ، وعليكم أن تتأولوا »[(١)] .

ومع كثرة استعمال التأويل عند النحاة والمفسرين المهتمين بالبحوث النحوية واللغوية في تفاسيرهم ، ومعربي القرآن وموجهي القراءات[(٢)] لم يجد الباحث نصًّا يوضح فيه النحويون أو غيرهم معنى التأويل النحوي . وحتى الكتب التي ألفت في أصول النحو وأدلته تكاد تخلو من تعريف نحوي للتأويل ، وغاية ما وقف عليه الباحث من أقوالهم توضح متى يسوغ اللجوء إليه ، ويصح استعماله ، فمن ذلك قول أبي حيان في البحر : « والقول الأول أحسن ؛ لأننا لا نصير إلى التأويل مع إمكانية حمل الشيء على ظاهره ، لاسيما إذا لم يقم دليل على خلافه »[(٣)] . ومن ذلك ما أورده السيوطي في الاقتراح عن أبي حيان أيضًا : « قال أبو حيان في شرح التسهيل : والتأويل إنما يسوغ إذا كانت الجادة على شيء ثم جاء شيء يخالف الجادة ؛ فيتأول ، أما إذا كان لغة طائفة من العرب ، لا تتكلم إلا بها ، فلا تأويل ، ومن ثم كان مردودًا تأويل أبي علي : ليس الطيبُ إلا المسكُ ، على أنها فيها ضمير الشأن ، لأن أبا عمرو نقل أن

= أكمل العلماء ، أستاذًا في فنون كثيرة ، أديبًا ، شاعرًا ، نحويًّا . له ترجمة في إنباه الرواة ٢/ ١٨٥، ووفيات الأعيان ١/ ٢٩٨، وطبقات الشافعية ٣/ ٢٣٨.

(١) انظر : خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، للبغدادي ، ٢/ ٣٧٤، بتحقيق عبد السلام محمد هارون ، ط/ دار الكتاب العربي بالقاهرة ، بدون تاريخ .

(٢) انظر : بعض مسائل التأويل واستخداماته في مقدمة المحتسب ، وأيضًا ١/ ٩٨، ١/٢٤٨ منه ، والبحر المحيط ، ٢/ ٢٥٨، ٤/ ٣٠٧، ٤/ ٣٩٦، ٦/ ٤١١، والكشاف ٣/ ٣١٦، وشرح المفصل ٧/ ٢٢، وحاشية الصبان على الأشموني ٢/ ٢٩١، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، ٢/ ٢٧٩، ١/ ٥٣٣، ١/ ٤٣٩، بتحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط/ المكتبة التجارية الكبرى بالقاهرة ، بدون تاريخ .

(٣) البحر المحيط ، مرجع سابق ، ١/ ٣٠٨.

ذلك لغة تميم »[١] . وجاء في الاقتراح أيضًا : « ... فأشار بهذا الكلام إلى أن الشاذ ونحوه يطرح طرحًا ، ولا يهتم بتأويله »[٢] .

وجعل ابن الأنباري التأويل وجهًا من وجوه الاعتراض على المتن حيث قال : « الرابع : التأويل ، مثل أن يقول الكوفي : الدليل على جواز ترك صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر قول الشاعر :

وممن ولدوا عامـ ـر ذو الطول وذو العرض[٣]

فترك صرف (عامر) وهو منصرف ، فدل على جوازه . فيقول البصري : إنما لم يصرفه ؛ لأنه ذهب به إلى القبيلة ، والحمل على المعنى كثير في كلامهم ...»[٤] .

وأوضح من هذا ، وأصرح في الدلالة على معنى التأويل النحوي ، ما جاء في كتاب (بديع القرآن) حيث قال مؤلفه : « ... وأما الثاني- وهو ما يوهم ظاهره أنه خارج على قواعد العربية- فقوله تعالى : ﴿وَإِن يُقَـٰتِلُوكُمْ يُوَلُّوكُمُ ٱلْأَدْبَارَ ثُمَّ لَا يُنصَرُونَ﴾ [سورة آل عمران ، آية : ١١١] ، وهذه الآية خولف فيها طريق الإعراب في الظاهر ، من جهة عطف ما ليس بمجزوم على المجزوم ، ليعدل عن الظاهر إلى تأويل يصحح المعنى المراد ، فإن المراد ، - والله أعلم- بشارة المسلمين بخذلان عدوهم في الحال ، وأبدًا في الاستقبال ، ولو عطف الفعل على ما تقدم على قاعدة العربية الظاهرة ، لما أفاد سوى الإخبار بأن العدو لا ينتصر في الحال ، وفي زمن المقاتلة ووقت التولية ، ولا يعطي ذلك خذلانهم على الدوام في كل حال . فقد قال النحاة : إن الوجه في هذا الموضع أن يقال : هو عطف الجملة على الجملة ، فإن التقدير : ثم

(١) الاقتراح في أصول النحو ، مرجع سابق ، ص ٢٩.

(٢) المرجع السابق ، ص ٨٢.

(٣) البيت لذي الأصبع العدواني واسمه : حرثان بن الحارث بن محرث ، وهو من الهزج ، انظر اللسان (عمر) وشرح المفصل ، ١/ ٦٨، والإنصاف في مسائل الخلاف ، ٢/ ١، المسألة (٧٠) ، وشرح الشواهد للعيني بهامش الخزانة ، ٤/ ٣٦٤، وشرح ابن عقيل على الألفية مع منحة الجليل ، ٢/ ٣٤٠.

(٤) الإغراب في جدل الإعراب ، مطبوع مع كتاب لمع الأدلة في أصول النحو ، مرجع سابق ، ص ٤٩.

هم لا ينصرون . والإشكال باق مع ذلك ، فإنه يقال : لم عدل عن مجيء الكلام على قاعدة العربية المعروفة إلى ما يحتاج إلى التأويل؟ ...»[١] ، وفي مكان آخر من هذا الكتاب قال المؤلف : « ومما جاء ظاهره موهمًا مخالفة القواعد العربية أيضًا ، قوله تعالى : ﴿قُلْ تَعَالَوْاْ أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُواْ بِهِۦ شَيْـًٔا﴾ [سورة الأنعام، آية: ١٥١] ، فإن ظاهر الكلام يدل على تحريم نفي الشرك ، وملزومه تحليل الشرك ، وهذا خلاف المعنى المراد . والتأويل الذي يحل هذا الإشكال أن الله سبحانه وتعالى قال لنبيه ﷺ : « قل لهؤلاء : تعالوا أتل ما حرم ربكم عليكم . فلما اجتمعوا إليه ، قال : وصاكم ربكم ألا تشركوا به شيئًا »[٢] .

ويلاحظ الباحث أن المثال الأول- في كلام هذا المؤلف- كان التأويل فيه لتصحيح الأصل النحوي ، والمثال الثاني ، لتصحيح المعنى ، وحامل النحاة على التأويل يكاد ينحصر في هذين الغرضين ، ويكتفي الباحث بهذه الأمثلة ، وهي كافية في بيان أن التأويل النحوي يدور- غالبًا- حول حمل النص على غير ظاهره ؛ لتصحيح المعنى المقصود من المتكلم ، أو المحافظة على الأصل النحوي ، وقاعدة العربية المطردة . وفي كتب النحو والتفسير وإعراب القرآن وتوجيه القراءات نصوص كثيرة فيها لفظ التأويل بما لا يخرج عما ذكر الباحث[٣] .

ويلاحظ الباحث أن العلماء من النحاة والمفسرين ومعربي القرآن وموجهي

---

(١) كتاب (بديع القرآن) ، لابن أبي الأصبع المصري ، ص ١٣٢، ط/ مكتبة الكليات الأزهرية بمصر ، سنة ١٩٧٨م .

(٢) بديع القرآن ، مرجع سابق ، ص ١٣٤.

(٣) انظر : على سبيل المثال لا الحصر : الكشاف ٣/ ٣١٥، ٣/ ٥٠٨، وحاشية الشهاب على تفسير البيضاوي ، ٦/ ٣٩٨، والبحر المحيط ٤/ ٤٢٦، ٤/ ٤٤٤، ٥/ ١٨٦، ٨/ ٢١٧، وتفسير القرطبي ١٧/ ٢٣٧، وكتاب الحجة في علل القراءات السبع ، لأبي علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي ، ١/ ١٨٩، بتحقيق بدر الدين قهوجي وآخرين ، نشر دار المأمون للتراث ، ط/ ١، سنة ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م .

القراءات يستعملون كلمات أخرى للتعبير عن معنى التأويل النحوي، وهي كلمات تحمل المعنى نفسه عندهم، مثل التخريج(١) والحمل(٢) والمحمل(٣) والتوجيه(٤) والتقدير(٥) والوجه(٦) والاحتمال(٧) والحجة(٨) والحل(٩) والقانون(١٠). ومن هذا

---

(١) يكثر أبو حيان في البحر من استعمال عبارة: «وهي تخريجات ضعيفة ينبغي أن ينزه القرآن عنها»، وهو يعني: تأويلات ضعيفة. انظر مثلًا: ٤/ ٤٣٢، ٤/ ٤٤٤، ٤/ ٤٨٥، ٥/ ٢٥٩، ٦/ ٤٠٤، ٧/ ٢٨٣، وانظر الكشاف، ٣/ ٣١، والدر المصون، ٤/ ٢١٦، والأشباه والنظائر في النحو، للسيوطي، ٤/ ٦٧، نشر/ دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط/ ٣، سنة ١٩٨٤م.

(٢) انظر: الحجة في علل القراءات السبع، مرجع سابق، ١/ ١٢١، والمحتسب، ٢/ ١٦، وأحكام القرآن، للقاضي أبي بكر محمد ابن العربي المالكي، ٤/ ٦١٦، ط/ عيسى الحلبي بالقاهرة، بدون تاريخ، وشرح المفصل، لابن يعيش، ٢/ ١٠١.

(٣) في البحر المحيط، ٧/ ٥١: «وهذا محمل سهل، والوجه الأول أغوص». وفي كتاب (الانتصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال) بهامش (الكشاف)، للإمام أحمد بن محمد بن المنير الإسكندري المالكي، ٢/ ٥٣٢: «وأحسن ما في محامل الآية ما ذكره الأستاذ أبو علي».

(٤) في البحر ٤/ ١٩٠: «ولا يسوغ إنكار هذه القراءة، ولها التوجيه الجيد في العربية ...». وانظر البحر أيضًا ٤/ ٤٤٤، والدر المصون ٨/ ٢١٢، وحاشية الشهاب ٨/ ٢٠٩.

(٥) في البحر: «ولا حاجة إلى هذا التقدير ...». وانظر ٤/١٩ منه. وفي شرح المفصل: «... فإن الاعتقادات والتقريرات تفسدها تارة وتصلحها أخرى ...». انظر ٢/٣٨ منه.

(٦) في شرح المفصل ٣/ ٣٤: «فزعم عثمان أن الآية تحتمل وجهين غير ما قاله».

(٧) في البحر ٧/ ٤٤٨: «ولا يتأتى على بقية الاحتمالات السابقة». وانظر أيضًا شرح المفصل ٣/ ٣٤، وحاشية الشهاب ١/ ٨٣، والمحتسب ٢/ ٢٦٢.

(٨) تشيع هذه الكلمة في كتب الاحتجاج للقراءات، فهي الكلمة السائدة عندهم، فيقولون مثلًا: الحجة لمن رفع كذا، والحجة لمن نصب كذا والحجة لمن خفض كذا. وانظر مثلًا الحجة في علل القراءات السبع، لأبي علي الفارسي، والحجة في القراءات السبع، لابن خالويه وغيرهما.

(٩) في شرح الرضي على الكافية: «وحله أن يقال: إنه محتمل من حيث توهم المخاطب»، انظر ١/٢٣٦ منه، ط/ جامعة بنغازي، ليبيا، بتحقيق الشيخ يوسف حسن عمر.

(١٠) في البحر المحيط ٨/ ٤٩٤: «فتخرج هذه الآية على ذلك القانون». ويلاحظ الباحث أنهم يستعملون هذه الكلمات في تخريج الآيات التي يشكل ظاهرها من حيث الإعراب أو المعنى؛ فدل ذلك على أنهم يقصدون بها التأويل. والله أعلم.

يبدو أن النحاة القدامى لم يهتموا بلفظة (التأويل) ؛ لأنها لم تكن مصطلحًا عندهم ؛ ولهذا ربما عبروا عن معناها بألفاظ أخرى أحيانًا ، ولا يبالون كثيرًا باللفظ المستعمل ، مادام يدل على المعنى المقصود ، وإن كان لفظ (التأويل) أسير هذه الألفاظ ، وأكثرها دورانًا على ألسنتهم ، وورودًا في كتب النحو والتفسير وإعراب القرآن وتوجيه القراءات وغيرها ، كما سلف .

فالتأويل عند النحاة هو : « صرف الكلام عن ظاهره إلى وجوه خفية تحتاج لتقدير وتدبّر ، وإن النحاة أوّلوا الكلام ، وصرفوه عن ظاهره ؛ لكي يوافق قوانين النحو وأحكامه »[١] المبنية على الكثير الشائع الغالب في كلام العرب .

وبهذا يخلص الباحث إلى أن « التأويل عند النحاة أصبح يطلق على الأساليب المختلفة التي تهدف إلى صفة الاتساق في العلاقة بين النصوص والقواعد »[٢] العربية مثل القول بزيادة كلمة في الجملة ، أو تقدير محذوف ، أو تقديم شيء ، أو تأخيره ، أو استعمال كلمة مكان أخرى ... إلخ .

وقد لاحظ الباحث أن النحاة القدامى لم يهتموا بمصطلح التأويل بالذات ، وأما النحاة المتأخرون فقد أصبح التأويل عندهم مصطلحًا قلما يلجئون إلى استعمال غيره في معناه ، لأنه شاع وانتشر ، وأصبح مصطلحًا معلومًا عندهم . يقول أبو حيان عن دخول (رب) على الفعل المضارع : « ولما كانت (رب) عند الأكثرين لا تدخل على مستقبل ، تأولوا (يود) في معنى (ود) ...»[٣] ، ويقول ابن هشام الأنصاري عن مسألة تقديم معمول اسم الفعل عليه : « لا يجوز تقديم معمول اسم الفعل عليه ،

---

(١) أصول النحو العربي ، للدكتور/ محمد عيد ، ص ١٨٥، ط/ ١، نشر مكتبة عالم الكتب بمصر ، القاهرة ، سنة ١٩٧٨م .

(٢) أصول التفكير النحوي ، للدكتور/ علي أبو المكارم ، ص ٢٦٢، من منشورات كلية التربية بالجامعة الليبية ، ١٩٧٣م .

(٣) البحر المحيط ، ٥/ ٤٤٢.

خلافًا للكسائي . وأما : ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡۚ﴾ [سورة النساء، آية : ٢٤] ، وقوله : (أيها المائح دلوي دونكا)(١) فمؤلان »(٢) . ومن المعاصرين يقول الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد : « ولا داعي إلى تأويل الشواهد الكثيرة التي وردت عن العرب »(٣) . وبعضهم يسمي التأويل تمحلًا وهو الطلب بحيلة وتكلف(٤) .

ومن هذا كله يخلص الباحث إلى أن التأويل النحوي ، نوع من أنواع التوجيه النحوي الإعرابي ، أو الصرفي للنصوص العربية التي يبدو ظاهرها مخالفًا لقواعد العربية المبنية على الكثير الشائع من كلام العرب ، وأن الهدف الأساس من التأويل هو إبعاد هذه النصوص عن الحكم عليها بالشذوذ ، والندور والقلة ، وذلك بتوجيهها توجيهًا نحويًّا إعرابيًّا أو صرفيًا أو معنويًّا يجعلها متسقة مع الكثير الشائع الغالب في كلام العرب ، من النصوص التي بنى عليها النحاة وعلماء اللغة قواعد العربية .

وبناءً على ذلك يمكن للباحث القول : إنه لا فرق بين التوجيه النحوي والتأويل النحوي للنصوص ، إلا من حيث إن الثاني يختص بالنصوص التي تحتاج إلى شيء من التدبر والتأمل والحيلة والتقدير ؛ وذلك لمخالفتها - عند أول وهلة أو عند النظرة الأولى - للكثير الغالب من سنن العرب في كلامها . أما التوجيه النحوي ، فيشمل ما كان كذلك وما لم يكن . ومن ثم كان التوجيه أشمل وأعم وأوسع دلالة في عرف

---

(١) هذا بيت من الرجز المشطور ، وهو من كلام راجز جاهلي من بني أسيد بن عمرو بن تميم . وبعده : إني رأيت الناس يحمدونكا . انظر : منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب ، للشيخ/ محمد محيي الدين عبد الحميد ، ص ٤٠٧ ، وتعليقه أيضًا على أوضح المسالك ، لابن هشام ، ٣/ ٤٦٢ . و(دلوي) مفعول لفعل محذوف دل عليه اسم الفعل أو هو مبتدأ . ودونك باق على ظرفيته . والله أعلم .

(٢) شرح شذور الذهب ، لابن هشام الأنصاري ، ص ٤٠٧ ، بتحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط/ ٣ ، نشر دار الفكر ، بيروت ، لبنان ، ١٩٨٥م ، وشرح قطر الندى وبل الصدى ، لابن هشام أيضًا ، ص ٢٥٦ ، ط/ ١٣ نشر المكتبة التجارية الكبرى ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م .

(٣) انظر تعليقه على أوضح المسالك ، ٢/ ٦١٠ .

(٤) انظر : البحر المحيط ٧/ ٢٨٣ ، وحاشية الشهاب على تفسير البيضاوي ٥/ ١٦٧ ، والنحو الوافي ٣/ ٦٦٦ .

النحاة ومن إليهم من التأويل. وبناءً على ذلك، فالصلة بين دلالة التوجيه ودلالة التأويل النحويين هي صلة خصوص وعموم مطلق؛ لأن كل تأويل نحوي هو توجيه نحوي، ولا عكس. وإذا قصر استعمال (التوجيه) على النصوص الظاهرة الإعراب، التي لا تحتاج إلى تأمل وتقليب نظر وتقدير، كانت الصلة بين الكلمتين صلة عموم وخصوص وجهي، وإذا نظرنا إلى كون النصوص الظاهرة الإعراب، الواضحة الدلالة، لا تحتاج إلى توجيه عند غير المبتدئين في العربية، ويكون التأويل والتوجيه كلاهما لما كان يحتاج إلى نظر وتأمل وحيلة، كانت الصلة بين الكلمتين هي الترادف من حيث الاصطلاح النحوي، إذ لا فرق حينئذ بين الكلمتين على الإطلاق بهذا الاعتبار، ولكن الأظهر عند النحاة الذي استقر عليه الفكر النحوي، هو القول الأول بأن الصلة بين الكلمتين صلة خصوص وعموم مطلق.

هذا وقد تبين مما سلف أن أهم أسباب التأويل:

١- الحرص على صحة المعنى المفهوم من النص حسب مراد المتكلم، حيث توجد في التنزيل وغيره مواضع لا يمكن عقلًا ولا يصح واقعًا كما لا يجوز شرعًا حمل النص القرآني فيها على ظاهره؛ لأنه لو حمل عليه، لفسد المعنى المقصود من المتكلم، وعليه فلابد من التأويل. قال القرطبي في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِي ٱلْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنزِلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [سورة الحديد، آية: ٤]: « قد جمع في هذه الآية بين ﴿ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ وبين ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ﴾، والأخذ بالظاهرين تناقض؛ فدل على أنه لابد من التأويل، والإعراض عن التأويل اعتراف بالتناقض ...»(١).

وقال أبو حيان: « قال الثوري: المعنى: علمه معكم، وهذه الآية أجمعت الأمة على هذا التأويل فيها، وأنها لا تحمل على ظاهرها من المعية بالذات، وهي حجة على من منع التأويل في غيرها، مما يجري مجراها من استحالة الحمل على

(١) تفسير الطبري، مرجع سابق، ١٧/ ٢٣٧.

ظاهرها »[١] ، وهذا تأويل على حذف المضاف ، لصحة المعنى ، وقد قالوا مثل ذلك من التأويل في قوله تعالى : ﴿إِنَّ ٱلسَّاعَةَ ءَاتِيَةٌ أَكَادُ أُخۡفِيهَا﴾ [سورة طه ، الآية ١٥] ، وقوله تعالى : ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسۡجُدَ إِذۡ أَمَرۡتُكَ﴾ [سورة الأعراف ، آية : ١٢] .

وليس من هدف هذا البحث تتبع هذا الجانب من التأويل بالاستقصاء والعرض والمناقشة والترجيح والاستدلال ، ولكن هدف البحث هنا مجرد التمثيل .

٢- الحرص على صحة الأصل النحوي أو الصرفي أو اللغوي المبني على الكثير الشائع من نصوص كلام العرب ، نثره وشعره ، وعلى رأس ذلك القرآن الكريم والحديث الشريف . ومن الطبيعي أن يحرص النحاة على صحة وسلامة واطراد القواعد النحوية والصرفية واللغوية التي وضعوها باستنباطها ، وبنائها على الكثير الغالب من سنن العرب في كلامها ، فهم حريصون على هذه القواعد كل الحرص ؛ خدمة للغة القرآن ، بل خدمة للقرآن والحديث ، كما سلف ، ولا يعني ذلك بأية حال أنهم تكلفوا التأويل في شيء من النصوص العربية ؛ حرصًا على القاعدة النحوية من الانهيار ، كما يدعي بعض المعاصرين في اتهاماتهم الباطلة للنحاة ، فالنحاة أدرى الناس بأهدافهم ، وبالغرض من مدوناتهم في النحو والصرف واللغة[٢] .

وهذان هما أهم أسباب التأويل النحوي ، وهنالك أسباب أخرى مثل :

٣- الافتتان في بيان الأوجه الإعرابية ، حيث نجد النحاة كثيرًا ما يجوزون في الكلمة الواحدة ، في الجملة الواحدة وجهين أو ثلاثة من أوجه الإعراب ، فيخرجونها على الرفع والنصب والجر أو الجزم ، وهنالك مواضع في النحو يجوز فيها وجهان أو ثلاثة قاعدة ثابتة . وفي الألفية إشارة إلى بعض ذلك ، مثل :

---

(١) البحر المحيط ، ٨/ ٢١٧.

(٢) انظر : تفسير ابن عاشور ، حيث بين في هذا الموضع الغرض من مدونات النحو ، وقد تقدمت الإشارة إلى الذين يتهمون النحاة بالتكلف في التأويل . وانظر كتاب (سيبويه والقراءات) للدكتور أحمد مكي الأنصاري ، ص ١٠٧ ، مثلًا ، فهو أكثر المعاصرين ترديدًا لهذه الاتهامات الباطلة وأمثالها ، كما تأتي الإشارة إلى ذلك في أكثر من موضع في هذا البحث .

والفعل من بعد الجزاء إن يقترن بالفا أو الواو بتثليث قمن
ونصب أو جزم لفعل أثر فا أو واو إن بالجملتين اكتنفا[١]

٤- الاحتجاج للقراءات ، وتأتي أمثلة كثيرة لهذا في فصول البحث القادمة بإذن اللّٰه تعالى . وقد كان للقراءات القرآنية من العشر والشواذ أثر قوي في الإكثار من التأويلات النحوية ، والقواعد المبنية على هذه التأويلات ؛ وذلك لإبعادها عن الوصف بالضعف والندور والشذوذ ، بتخريجها على الأصول النحوية المتواترة . وكتب النحو والتفسير وإعراب القرآن وتوجيه القراءات وغيرها زاخرة بذلك ، وشاهدة على صحة ما ذكر .

٥- الانتصار للمذاهب العقدية والجماعات والطوائف الخارجة عن منهج أهل السنة والجماعة ، وهناك أمثلة للتأويلات النحوية ، وغير النحوية لبعض الشيعة والخوارج والمعتزلة ، تدل على ما ذكر[٢] .

وهذه أهم أسباب التأويل النحوي ، وبعضها كان سببًا للتأويل غير النحوي أيضًا كما تقدم . واللّٰه أعلم .

٢- نشأة التأويل النحوي وتطوره حتى زمن سيبويه :

لا خلاف في أن المسائل النحوية قبل عهد سيبويه لم تبلغ ما بلغته في عصره وعلى يديه وعلى يد من جاء بعده من النحاة ، فلم يكتمل النحو - فيما يبدو- ولم ينضج إلا في كتاب سيبويه ، ففيه نضجت مسائله التي تحتاج إلى كثرة التأمل ، وشدة التفكير ، وكد الذهن ، وإعمال العقل ، وإعادة النظر ، المرة تلو الأخرى ، وتقليب

---

(١) انظر : شرح البيتين والشواهد الواردة في ذلك في شروح الألفية ، وعلى سبيل المثال انظر شرح ابن عقيل ، مرجع سابق ، ٤/ ٣٨، وشرح الأشموني بحاشية الصبان وحاشية الخضري والتصريح على التوضيح عند شرح البيتين المذكورين من الألفية .

(٢) انظر : ظاهرة التأويل وصلتها باللغة ، مرجع سابق ، ص ٥٧، والتأويل النحوي في القرآن الكريم ، مرجع سابق، ١/ ٢٥، وكتاب الفرق بين الفرق ، مرجع سابق ، وكتاب الفصل في الملل والنحل ، لابن حزم ، والملل والنحل ، للشهرستاني ، وغيرها .

وجوه الرأي أو كان ذلك في زمنه، كبعض مسائل الحمل على المعنى والموضع، والحذف والزيادة، والتقدير، والتقديم والتأخير، مما يدخل تحت التأويل. ولكن هذا لا يدل على أن التأويل قد ولد على يدي سيبويه أو أنه فاتح بابه للنحاة من بعده، كما لا يعني أنه وجد في عصره ولم يكن له وجود من قبل، فقد وجد التأويل النحوي عند بعض الصحابة رضوان الله عليهم، مثل عبد الله بن عباس رضي الله عنهما، ولا يمنع من هذا أن ابن عباس وغيره من الصحابة والتابعين كان هدفهم من تأويلاتهم هو توضيح المعنى، وجعل النص القرآني بعيدًا عن المغايرة التي قد تتراءى في حمل النص على ظاهره أحيانًا؛ لأنه تقدم أن مسائل التأويل ومظاهره تدور حول صحة المعنى، التي تكاد تكون السبب الأساس في التجاء النحاة وغيرهم إلى التأويل أحيانًا. صحيح أنه لم تعرف علوم العربية بمعانيها الاصطلاحية ولا المصطلحات النحوية أو غيرها في زمن الصحابة وما قبله، ولكن مسائل التأويل المنسوبة إلى ابن عباس وغيره من الصحابة والتابعين تدل على أنهم كانوا نحاة ملمين بكثير من تلك الأصول النحوية التي كانت سائدة وكما عرفت من بعد. وقد أشار إلى هذا المعنى أبو الفتح عثمان بن جني في المحتسب(١).

ومن أمثلة تأويلات ابن عباس وغيره من الصحابة والتابعين وتابعيهم إلى زمن سيبويه، النماذج التالية:

١- جاء في البحر المحيط عند تفسير قوله تعالى: ﴿إِنِّيٓ أُرِيدُ أَن تَبُوٓأَ بِإِثۡمِي وَإِثۡمِكَ﴾ [سورة المائدة، آية: ٢٩]، قول أبي حيان: «قال ابن مسعود وابن عباس وقتادة: تحمل إثم قتلي وإثمك الذي كان منك قبل قتلي، فحذف المضاف، وهذا قول عامة المفسرين»(٢)، وهذه إشارة صريحة لمسألة من أهم مسائل التأويل (حذف المضاف).

---

(١) انظر: المحتسب، مرجع سابق، ٢/ ٣٤٢.

(٢) البحر المحيط، ٣/ ٤٦٣، وانظر الدر المصون ٤/ ٩٤، والكشاف ١/ ٦٠٧، وتفسير القرطبي ٦/ ١٣٧.

٢- وفي قوله تعالى : ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرْفَعُهُۥ﴾ [سورة فاطر، آية : ١٠] ، قال أبو حيان : « قال قتادة : إن الفاعل هو ضمير يعود على الله ، والهاء للعمل الصالح ، أي يرفعه الله إليه ، أي يقبله ، وقال ابن عطية : هذا أرجح الأقوال . وعن ابن عباس : والعمل الصالح يرفع عامله ، ويشرفه ، فجعله على حذف مضاف »(١) .

٣- وفي قوله تعالى : ﴿وَقَالُواْ لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ ۖ وَلَوْ أَنزَلْنَا مَلَكًا لَّقُضِيَ ٱلْأَمْرُ ثُمَّ لَا يُنظَرُونَ ۝٨﴾ [سورة الأنعام، آية : ٨] ، قال أبو حيان : « قال ابن عباس وقتادة والسدي : في الكلام حذف تقديره : ولو أنزلنا ملكًا فكذبوه لقضي الأمر بعذابهم ، ولم يؤخر ، حسب ما سلف في كل أمة »(٢) ، وهذا التأويل ، لصحة المعنى ، بتقدير معطوف محذوف .

٤- وفي قوله تعالى : ﴿إِنْ أَنتُمْ ضَرَبْتُمْ فِي ٱلْأَرْضِ فَأَصَٰبَتْكُم مُّصِيبَةُ ٱلْمَوْتِ﴾ [سورة المائدة ، آية : ١٠٦] ، قال أبو حيان : « قال ابن عباس : في الكلام محذوف تقديره : فأصابتكم مصيبة الموت وقد استشهدتموها على الإيصاء »(٣) . وهذا التأويل ، لصحة المعنى ، وهو يشير على حذف جملة كاملة ، هي الجملة الحالية .

٥- وفي قوله تعالى : ﴿يَٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ﴾ [سورة سبأ ، آية : ١٠] ، ذهب أبو عمرو إلى أن (والطير) منصوب بفعل مضمر أي : وسخر له الطير . وهو قول ابن عباس ، كما يفهم من قوله : « يا جبال : وقلنا : يا جبال أوبي معه : سبحي مع داود . والطير : وسخرنا له الطير » فيكون قد أضمر فعل القول والفعل العامل في الطير(٤) .

---

(١) البحر المحيط ، ٧/ ٣٠٤.

(٢) البحر المحيط ، مرجع سابق ، ٤/ ٨٧.

(٣) البحر المحيط ، مرجع سابق ، ٤/ ٤٣، وانظر : الدر اللقيط على هامش البحر في هذا الموضع . والدر المصون ، للسمين ٤/ ٤٥٣.

(٤) انظر : تنوير المقباس من تفسير ابن عباس ، لأبي الطاهر مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي ، ص ٣٥٩، نشر/ دار الشهاب ، بيروت ، لبنان ، ط/ ١، سنة ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م .

٦- وفي قوله تعالى : ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى ۝١﴾ [سورة الأعلى، آية : ١] ، قال أبو حيان : « وقال ابن عباس : صل باسم ربك الأعلى ، كما تقول : ابدأ باسم ربك ، وحذف حرف الجر »[1] .

٧- وفي قوله تعالى : ﴿وَٱذْكُرِ ٱسْمَ رَبِّكَ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا ۝٨ رَّبُّ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ فَٱتَّخِذْهُ وَكِيلًا ۝٩﴾ [سورة المزمل، آية : ٨- ٩] ، جاء في الكشاف : « قرأ ابن عامر من السبعة وغيره بخفض (رب المشرق) على البدل من (ربك) . وعن ابن عباس : على القسم بإضمار حرف القسم ، كقولك : اللّٰه لأفعلن كذا . وجوابه (لا إله إلا هو) كما تقول : واللّٰه لا أحد في الدار إلا زيد »[2] . وذكر السيوطي عن أبي حيان وغيره قول ابن عباس وأن فيه ضعفًا ؛ لإضمار الجار وبقاء عمله ؛ لأن ما جاء من ذلك مقصور على لفظ الجلالة[3] . وهذه المسألة أصبحت من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ، ويكثر الكلام حولها في كتب النحو ، حتى عند المتأخرين خاصة ابن مالك وأبا حيان[4] . وهذا الخلاف نشأ من تأويل ابن عباس كما هو واضح .

ومثل هذه المسائل والنماذج النحوية ترويها كتب التفسير باستفاضة عن ابن عباس وغيره من الصحابة والتابعين مثل قتادة ومجاهد والسدي وغيرهم ، وهي تشمل القول بالحذف[5] والقول بالزيادة[6] ، وتضمين كلمات من الأفعال والحروف معاني

---

(١) البحر المحيط ، ٨/ ٤٥٨.

(٢) الكشاف ، ٤/ ١٧٧.

(٣) انظر : همع الهوامع بشرح جمع الجوامع ، لجلال الدين السيوطي ، ٤/ ٢٣٣، ط/ مطبعة السعادة بمصر ، القاهرة ، بدون تاريخ .

(٤) انظر : المرجع السابق ٤/ ٤٣، وتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، لجمال الدين أبي عبد اللّٰه محمد بن مالك الأندلسي الجياني الدمشقي ، ص ١٥٢، بتحقيق د . محمد كامل بركات ، ط/ ١، نشر دار الكاتب العربي للطباعة والنشر بمصر ، القاهرة ، سنة ١٩٧٨م .

(٥) انظر : تنوير المقباس ، ص ٣٤٢، ٣٥٦، والبحر المحيط ٥/ ١٠١، ٦/ ٨٥، ٧/ ١٧٨، ٧/ ١٨٠، وتفسير القرطبي ١٤/ ٤٣، ففي هذه المواضع أمثلة وشواهد واضحة الدلالة على ما ذكر .

(٦) انظر مزيدًا من الأمثلة لذلك في البحر المحيط ١/ ٤٢٣، ٧/ ٩٥، والدر المصون ٣/ ٥٥، وحاشية =

أفعال وحروف أخرى[١] والقول بالتقديم والتأخير[٢] . كما تروي كتب التفسير وإعراب القرآن وتوجيه القراءات وكتب النحو والصرف ، وتاريخ النحو والنحاة تأويلات كثيرة ، موغلة في مصطلحات النحو والصرف المعروفة إلى يوم الناس هذا ، عن أمثال عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي المتوفى سنة ١١٧هـ[٣] ، وعيسى ابن عمر الثقفي المتوفى سنة ١٤٩[٤] ، وأبي عمرو بن العلاء البصري المتوفى سنة ١٥٤هـ[٥] ، وغيرهم من النحاة الذين عرف عنهم التأويل . وهذه كتب النحو والتفسير وما إلى ذلك تروي تأويلاتهم منسوبة إليهم .

وليس من هدف الباحث هنا إحصاء مسائل التأويل ومظاهره قبل عهد سيبويه ، وحصرها وتتبعها بالدراسة والبحث ، ولكن هدفه هو : إثبات أن التأويل كان موجودًا ومعروفًا ومنتشرًا قبل سيبويه بزمن طويل ، فلم يكن سيبويه فاتح بابه ، ومن ثم لا يصح

= الشهاب على تفسير البيضاوي ٢/ ٢٥١، والتأويل النحوي في القرآن الكريم ، مرجع سابق ٢/ ١٤١٤.

(١) انظر : أمثلة لذلك في : البحر المحيط ٨/ ٣٩٣، واللسان (يئس) ، والتبيان في إعراب القرآن ١/ ٦٠٩، وتنوير المقباس ، ص ٣١٦، ٣٤٩، وتفسير القرطبي ١٤/ ١٠٩، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري ، ص ٤٩٣، بتحقيق د . مازن مبارك وزميله ، ط/ ١، نشر دار الفكر ، دمشق ، ط/ ٦، ١٩٨٥م .

(٢) انظر : البحر المحيط ٧/ ٣١٤، ٨/ ١٨٠، وتنوير المقباس ، ص ٣٥٦.

(٣) انظر : أمثلة لتأويلاته في : خزانة الأدب ٢/ ٣٤٧، والإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ١٨٨، وشرح المفصل ، ١/ ٣١.

(٤) انظر نماذج من تأويلاته في شرح المفصل ٧/٢٥- ٢٦، والبحر المحيط ٥/ ١٠٢٥، والتبيان في إعراب القرآن ١/ ٤٨٩، والحجة في علل القراءات ١/ ٢٤٥، والتأويل النحوي في القرآن الكريم ١/ ٥٢، ١/ ٢٢٥.

(٥) انظر : بعض تأويلاته في : الكتاب ٢/ ٣٩٦، والبيان في غريب إعراب القرآن ، لابن الأنباري ، ٢/ ٢٠٢، والكشاف ٣/ ٨٣، وحاشية الشهاب ٦/ ٤٠٩، والتبيان في إعراب القرآن ٢/ ٩١٨، ٢/ ٩٨١، والبحر المحيط ٦/ ١٢، ٦/ ٤٨٤، ومغني اللبيب ، ص ٦٤١، ٨٩٣، والتأويل النحوي في القرآن الكريم ١/ ٣٤، ١/ ٥٣، ١/ ١٤٢، ١/ ١٤٠٥.

أن يقال عنه إنه « فتح باب التأويل على مصراعيه ، فأسرف فيه من جاء بعده ، حيث قويت شوكة القياس ، وصار أداة متحكمة في أساليب الفصحاء من العرب ، ولم يفلت من وطأته القرآن الكريم ، ما كان متواترًا وما لم يكن . لقد كان المنهج السليم أن يحترم النحاة مبدأ الاحتجاج بالقرآن فتنبع مقاييسهم منه ، وأن يتخذوا منه الحكم في صحة الأساليب الأخرى ؛ لأنه محفوف بالرواية من أمامه ومن ورائه ، وكان عليهم أن يستقرئوا قراءاته جميعًا ، ويضعوا لها اعتبارًا عند استنباطهم للقواعد ، ثم إن كان لابد من التأويل - وهو غير مستساغ- فليؤول من الأساليب ما جاء مخالفًا لقراءاته ... »[١] . وما قدمه الباحث في هذا المبحث لا يدع فرصة لصحة مثل هذا القول ؛ لأنه يثبت بما لا يدع مجالًا للشك أن سيبويه - قطعًا- لم يفتح باب التأويل ، لا على مصراعيه ولا على مصراع واحد ، وليس في شرعة العدل والحق أن يحمل سيبويه مسئولية ما فعله غيره من النحاة الذين جاءوا من بعده ، كما قد يفهم من النص السابق ، الذي يفهم منه أيضًا أن النحاة لم يتبعوا المنهج السليم في الاحتجاج بالقرآن الكريم وقراءاته . ويرى الباحث في هذا القول وأمثاله- وهي كثيرة- ظلمًا عظيمًا للنحاة الذين فعلوا أكثر مما يطالبهم به صاحب هذا القول وغيره من المعاصرين .

وعلى كل حال يرى الباحث عدم صحة هذا القول على إطلاقه ، ولو أنه اكتفى بقوله عن سيبويه : « ... فإن لجأ إلى التأويل في بعض الأحيان ، فإن ذلك وفق منهجه الذي طبقه - كذلك- على الشعر والنثر ، حين يند شيء منهما عما يراه القياس ... »[٢] . لكان ذلك مقبولًا منه على علاته . ومهما يكن من شيء فإن سيبويه إمام النحاة لم يكن مؤولًا في جل عمله في الكتاب . ومن زعم أنه أتى بالتأويل المتكلف المرذول وحاول - جهده- أن يثبت هذه التهمة الظالمة الباطلة ، أعياه التقصي والبحث في الكتاب ، ولم يجد دليلًا واحدًا على صحة هذه الدعوى ،

(١) الاستشهاد في النحو العربي ، مرجع سابق ، ص٢٩٤- ٢٩٥.

(٢) الاستشهاد في النحو العربي ، مرجع السابق ، ص١٥٦.

فكانت مجرد ادعاء بلا دليل[١]

وهذا البحث– في مجموعه– يثبت بالدليل القاطع أن سيبويه لم يكن يلجأ إلى التأويل إلا عند الضرورة البالغة ، وعندما لا يكون بد من التأويل ، وتأويلاته في الكتاب لم تتجاوز أصابع اليدين ، وقد اتفق معه جمهور النحاة والمفسرين وغيرهم في جل تأويلاته ومعظمها ، إن لم أقل في كلها وجميعها . وليس له تأويل إلا وقد أيده الجم الغفير من العلماء في كل فن وعلم وفي كل عصر ومصر ؛ مما يدل دلالة قاطعة على أنها بعيدة كل البعد عن التكلف فضلًا عن أن تكون مرذولة ، كما يهذي بذلك صاحب هذه الدعوى في العصر الحديث[٢] .

ويخلص الباحث من هذا إلى أن التأويل النحوي قد عرفت حقيقته تطبيقًا لا تنظيرًا عند الصحابة من أمثال عبد الله بن عباس وعبد الله بن مسعود وغيرهما ، وعند تلاميذهم التابعين من أمثال قتادة ومجاهد والسدي[٣] ، كما عرف التأويل ومورس عمليًا عند أوائل النحاة قبل زمان سيبويه بوقت طويل ، وذلك دليل قاطع على أن التأويل النحوي كان معروفًا وموجودًا نظرًا ، وتطبيقًا قبل سيبويه . أما ما حدث للتأويل على يدي سيبويه ومن كان في عصره أو بعده من النحاة فهو ما سنراه في السطور التالية ، بإذن الله .

٣- التأويل في عهد سيبويه ومن بعده من النحاة :

ثبت من خلال ما سبق أن التأويل النحوي كان موجودًا ومعروفًا نظرًا وتطبيقًا قبل سيبويه . وهذا القول لا يمنع ولا ينفي أن يكون التأويل قد تطور في عهد سيبويه وشيوخه وما بعده ، وأخذ شكلًا أكثر وضوحًا ، وكثرت مسائله ، وتعددت مسالكه ،

---

(١) انظر : سيبويه والقراءات ، مرجع سابق ، ص١٠٧ وما بعدها .

(٢) انظر الموضع السابق .

(٣) لا يدري الباحث لماذا أغفل مؤرخو علوم العربية أثر هؤلاء في نشأتها وتطورها مع أن أثرهم لا يقل عن أثر غيرهم من الرواد .

فأصبح أكثر شيوعًا ، وأبعد مدى من ذي قبل . ولعله لا يوجد نحوي بارز في هذا العصر لم تعرف له تأويلات ، قلت أو كثرت ، ومع ذلك يبدو للباحث أن بعض المعاصرين يبالغون في تصوير ما كان من تأويل وقياس وتعليل عند نحاة هذا العصر ، تصويرًا يتجاوز الواقع والحقائق في كثير من الأحيان .

وقد تتبع الباحث كتاب سيبويه فلم يعثر فيه - بعد التقصي- على لفظة (التأويل) ، ووجد سيبويه يستعمل بعض الكلمات والعبارات في معناها ، بدلًا من كلمة (التأويل) ، كما تأتي أمثلة ذلك في تأويلاته التي يدرسها الباحث في هذا البحث . وهذا دليل على أن لفظ (التأويل) لم يصبح مصطلحا نحويًا حتى عصر سيبويه ، ومعلوم أن معظم مصطلحات النحو والصرف وعلوم العربية عمومًا لم تعرف وتستقر عند النحاة إلا في كتاب سيبويه ، وما بعده . وليس المهم هنا اللفظ الذي استعمله سيبويه أو غيره للدلالة على معنى التأويل النحوي بقدر ما المهم أن سيبويه أوّل في بعض الأحيان الظواهر التي تبدو لأوّل وهلة مخالفة للكثير الشائع من كلام العرب ، وقد حاول هذا البحث كشف الحقيقة عن مدى لجوء سيبويه إلى التأويل في القرآن الكريم وقراءاته ، وبيان نوع تأويلاته ، وأسبابها ودواعيها ، ومواقف النحاة والمفسرين منها ، وأثرها في النحو والتفسير بعد سيبويه إلى يومنا هذا .

ويتفق الباحث مع الرأي الذاهب إلى « أن موقف الكوفيين من القياس والتأويلات ، كموقف البصريين ، وأنهم ليسوا أهل تيسير »[(١)] ، إذا أريد وصفهم بذلك في مقابل وصف البصريين بالتعسير . ومقارنة منهجهم بمنهج البصريين تثبت أنه ليس صحيحًا ما يدعيه بعض المعاصرين من القول بأنه « لا يجنح الكوفيون إلى التأويل إلا إذا اضطروا إليه ... وراح البصريون يتأولون ..»[(٢)] كما أنه ليس صحيحًا الزعم بأن

---

(١) في النحو العربي- نقد وبناء ، للدكتور/ إبراهيم السامرائي ، ص ٣٨، ط/ ١، نشر مكتبة المثنى ببغداد- العراق ، ١٩٨٧م .

(٢) مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو ، للدكتور/ مهدي المخزومي ، ص ٢٨٧، ط/ مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ١٩٨٧م .

« مذهب الكوفيين في مجال السماع أسلم »[١] ، ويبدو للباحث أن هذه الأقوال لم تبن على اطلاع ودراسة وفهم لمنهج المدرستين ، ووقوف على آراء أئمتهما ، ولو أن أصحاب مثل هذه الدعاوى فعلوا ذلك لتيقنوا أن جمهور أهل المدرستين ليس بينهم من كبير اختلاف في القياس والتأويل ، وأنهم جميعًا لا يلجأون إلى التأويل ، إلا إذا اضطروا . وعملهم يدل على أنهم يدركون حقيقة أن الضرورة تقدر بقدرها ؛ إذ لم يتجاوزوا ذلك في تأويلاتهم ، كما يظهر ذلك جليًا لكل من وقف على مناهجهم . ويظهر له أيضًا أنه لم يكن الكوفيون أقل تأويلًا ولا أسلم منهجًا من البصريين بل ربما يكون العكس هو الصحيح في كثير من الأحيان ، كما ذهب إلى ذلك بعض الباحثين المعاصرين ، مستدلًّا على ذلك بأن للكوفيين مواقف تصور مدى بعدهم في التأويل والتقدير ؛ شغفًا بالخلاف على المدرسة البصرية ، حيث يقول : « ونضرب بعض الأمثلة التي تصور بعد الكوفيين في التأويل والتقدير ؛ شغفًا بالخلاف على المدرسة البصرية .

أما المثال الأول فهو المستثنى بإلا في مثل : قام القوم إلا محمدًا . فقد كان جمهور البصريين – وفي مقدمتهم سيبويه – يرون أن ناصب المستثنى هو الفعل قبله . وذهب قوم منهم إلى أنه (إلا) نفسها . وذهب الكسائي إلى أنه منصوب بأنّ مقدرة بعد (إلا) محذوفة الخبر ، فتقدير (ما قام القوم إلا محمدًا) عنده : « قام القوم إلا أن محمدًا لم يقم » ، ولا يخفى ما في هذا التقدير من تمحل بعيد بالإضافة إلى أنه يغير معنى الجملة رأسًا على عقب . وذهب الفراء إلى أنّ « إلَّا » مركبة من « إنَّ » و« لا » وحذفت من « إنَّ » النون الثانية تخفيفًا ، وأدغمت الأولى في لام (لا) ، بعد شيء من التقديم والتأخير ، إذ زعم أن أصل العبارة : « قام القوم إن محمدًا لا قام » . وهو تمحل أشد من تمحل أستاذه ، ويظهر فساده في الاستثناء المفرغ في مثل : ما قام إلا محمد .

(١) تاريخ النحو وأصوله ، للدكتور/ عبد الحميد طلب ، ص ٤٦١ ، ط/ ٢ ، نشر/ مكتبة الرشد بالرياض ، السعودية ، ١٩٨٤م .

فإن كلمة (محمد) مرفوعة بعد (إلا) ، وليست منصوبة[١]

والمثال الثاني : المنادى في مثل : يا محمد . فقد ذهب جمهور البصريين إلى أنه مبني على الضم في محل نصب ، وناصبه فعل مقدر تقديره : أدعو ، وحذف الفعل حذفًا لازمًا ؛ لكثرة الاستعمال ، ولدلالة حرف النداء عليه . وذهب المبرد إلى أنه منصوب بـ(يا) لسدها مسد الفعل . وذهب الكسائي إلى أنه مرفوع ، لتجرده من العوامل اللفظية ، وفاته أنه مسبوق بـ(يا) ، وأنه غير منوّن . وأما الفراء فذهب مذهبًا بعيدًا ، إذ زعم أن أصل : (يا زيد) مثلًا : يا زيدًا ، ثم اكتفي بـ(يا) ، وحذفت الألف الملحقة بالمنادى ، فبني على الضم ، وهو بعد واضح في التقدير[٢] .

والمثال الثالث : كلمة (حتى) حين تجر ما بعدها من الأسماء ، مثل : قرأت الكتاب حتى الصفحة الأخيرة منه ، فقد جعلها البصريون حرفًا جارًّا بنفسه ، وأبى الكسائي إلا أن يجعل ما بعدها مجرورًا لا بها وإنما بإلى الجارة مضمرة[٣] ، دون حاجة إلى هذا الإضمار والتقدير إلا تصور أن الأصل فيها أن يليها الأفعال »[٤] .

وقد ضرب صاحب هذا القول أمثلة أخرى كثيرة من هذا القبيل ، رأى الباحث الاكتفاء بهذا القدر منها لدلالته على المقصود في الرد على من يحاولون – عبثًا- تفضيل المدرسة الكوفية على المدرسة البصرية ، في العصر الحديث ، ويعيبون على البصريين التأويل والقياس وذكر العلل ، ويحاولون تبرئة الكوفيين عن كل ذلك ، ليصلوا إلى رفع المدرسة الكوفية على البصرية ؛ لأهداف يعلم اللّه ما وراءها من الأغراض . وقد أحسن الرد على هؤلاء من قال عن الكوفيين وعلى رأسهم إمامهم

---

(١) انظر : تفصيل الكلام على هذه المسألة في : شرح الرضي على الكافية ، مرجع سابق ، ١/ ٢٠٧، وشرح المفصل ، مرجع سابق ، ٢/ ٧٦.

(٢) انظر : تفصيل الكلام على هذه المسألة في شرح المفصل ، ١/ ١٢٩.

(٣) انظر : تفصيل الكلام في : شرح المفصل ، ١/ ٧٧، وشرح الرضي على الكافية ٢/ ٢٤١، والإنصاف في مسائل الخلاف ، المسألة (٨٣) ٢/ ١٣٠.

(٤) المدارس النحوية ، للدكتور/ شوقي ضيف ، مرجع سابق ، ص١٧٠ وما بعدها .

الكسائي : « وربما كان أغرب ما انتهى إليه هو وتلميذه الفراء ، من حكم لا يسنده أي سماع ، ولا أي شاهد ، ما ذهبا إليه من بناء فعلي (كان وجعل) للمجهول ، فيقال : كين قام ، وكين يقام ، وجُعل يُفعل ، بنيابة الخبر عن الاسم مع الفعلين الناقصين ؛ إذ يريد (جعل) التي تدخل في أفعال المقاربة . وهي صياغة غريبة ، ولذلك أنكرها الرضي في شرحه على الكافية إنكارًا شديدًا[(١)] . ولعل في ذلك وأمثاله مما نجده عند الكسائي ونحاة الكوفة ما يدل أكبر الدلالة على خطأ من يحاولون رفع المدرسة الكوفية على المدرسة البصرية في الحس اللغوي ، وتبين روح اللغة ، زاعمين أنهم لم يكونوا يتعدون الرواية والسماع ، وهم قد تعدوهما كثيرًا ، كما تعدوا حدود القياس السديد . وقد حاولوا- جاهدين- أن يخالفوا سيبويه وغيره من نحاة البصرة في كثير من وجوه الإعراب ، والتقدير في العبارات ، مما جرهم في كثير من الأمر إلى صور مختلفة من التعقيد والبعد في التأويل »[(٢)] ، وقد ضرب أمثلة كثيرة للدلالة على ما يقول[(٣)] ، وهناك مواضع أخرى ، وأمثلة ، وأدلة ، على صحة هذا القول[(٤)] .

أما البصريون بعد سيبويه ، فلا خلاف في أنهم كانوا أهل تأويل في كثير من المواضع ، ولكن كان أكثر ذلك عند الضرورة ، ولم يكن تكلفًا . وقد قال السيوطي : « ولابن مالك في النحو طريقة سلكها بين طريقتي البصريين والكوفيين ، فإن مذهب

---

(١) انظر : شرح الرضي على الكفاية ١/ ٧٤، وهمع الهوامع ، مرجع سابق ، ١/ ١٦٤، والمدارس النحوية في الموضع السابق .

(٢) المدارس النحوية ، مرجع سابق ، ص١٨٤ وما بعدها .

(٣) انظر : المدارس النحوية ، ص ١٧٠، ١٨٤، ولمزيد من الأمثلة انظر : همع الهوامع ١/ ٣٨، ١/ ٦٨، ١/ ١٣٧، ١/ ٢٤٢، ٢/ ١١٤، ٢/ ١٤٥، وشرح المفصل ١/ ٩٥.

(٤) للكوفيين تأويلات وتعليلات وأقيسة كثيرة ، بعضها بعيدة عن الواقع وموغلة في التكلف ؛ لمخالفة البصريين ، من باب (خالف تذكر) . انظر : بعض ذلك على سبيل المثال في : همع الهوامع ٢/ ١١٠، وتفسير القرطبي ٩/ ١٨٢، وشرح المفصل ٤/ ١٣٢، والبحر المحيط ٣/ ٣١٣، والدر المصون ٢/١٧٣- ١٧٦، والكشاف ١/ ٥٥٠، والبيان في غريب إعراب القرآن ١/ ٢٦٢، ومشكل إعراب القرآن ١/ ٢٠١، ومغني اللبيب ، ص٨٣٣- ٨٣٤.

الكوفيين القياس على الشاذ . ومذهب البصريين اتباع التأويلات البعيدة التي خالفها الظاهر ...»[١] ، ولا يفهم من هذا أن الكوفيين لم يؤولوا أصلًا بل ربما كانوا أشد تأويلًا وأبعد تقديرًا وأكثر تعليلًا ، كما رأينا بعض نماذج ذلك ، لكن الواقع يشهد أن البصريين أكثر تأويلًا منهم . وكلمة السيوطي هذه حكم عام كلي على منهجي المدرستين ، وليس حكمًا على أفراد المدرستين فردًا فردًا ؛ إذ إن كثيرًا من البصريين لم يكونوا يؤولون أو لم يكونوا يكثرون من التأويل ، خاصة الأوائل منهم ، كسيبويه وشيوخه . وقد أخطأ كثير من المعاصرين في فهم كلمة السيوطي وأمثالها في كتب التراث ؛ لأنهم لم يكلفوا أنفسهم عناء الاطلاع على آراء القدماء في مظانها ؛ فكانت أحكامهم على المدارس النحوية وأئمتها مجرد دعاوى لا يسندها حجة من المنطق ولا دليل من الواقع[٢] . ويلحظ الباحث أن كثيرًا من الباحثين المعاصرين يدعون إلى إلغاء التأويل النحوي ، فكتبهم[٣] تزخر بمثل هذه الدعوات ، كما أنهم كثيرًا ما

---

(١) الاقتراح في أصول النحو ، ص٨٦.

(٢) انظر أمثلة لذلك في المواضع التالية : مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو ، للدكتور/ مهدي المخزومي ٤٦، ٣٧٧- ٣٧٨، ومن أسرار اللغة ، للدكتور/ إبراهيم أنيس ص٢٤ وما بعدها ، والتأويل النحوي في القرآن الكريم ١/ ٦٩، والاستشهاد في النحو العربي ص ٢٩٥. أما الدكتور/ أحمد مكي الأنصاري ، فلا يمل من تكرار هذه الأخطاء والدعاوى الظاهرة البطلان ، العارية من كل دليل أو حجة أو منطق ، وتكاد جميع بحوثه موقوفة على ذلك ، مثل : سيبويه والقراءات ، والدفاع عن القرآن الكريم ضد النحويين والمستشرقين ، ونظرية النحو القرآني ، وأبو زكريا الفراء ومذهبه في اللغة والنحو ، وغيرها من مقالات له في الدوريات .

(٣) من الكتب التي مثلت هذا الاتجاه في العصر الحديث (انظر الصفحات المذكورة خاصة) : مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو ، ص٣٩٧، ومناهج التجديد في النحو والبلاغة والأدب والتفسير ، لأمين الخولي ، ص٣٥- ٧١، وإحياء النحو ، ص١- ٣١، ومقدمة كتاب الرد على النحاة ، للدكتور شوقي ضيف ، ص٦٠- ١٢١، والاتجاهات الحديثة في النحو ، لمحمد أحمد برانق ، ص٢٣- ٧٢، واللغة والنحو بين القديم والحديث ، لعباس حسن ، ص٦٦- ٩٤، وفي النحو العربي - قواعد وتطبيق ، لمهدي المخزومي ص ١٥، ومناهج البحث في اللغة ، للدكتور تمام حسان ، ص ٩٤، واللغة العربية مبناها ومعناها ، له أيضًا ، ص ١٨٩، وبعض هذه الكتب يبدو أصحابها مخلصين ، وذوي =

يجأرون بالشكوى من صعوبة النحو، وعلوم العربية عمومًا. والدعوات الخادعة الفارغة والكتب الجوفاء التي تحمل عناوين وشعارات براقة في هذا العصر كثيرة كثرة لا تحصى، ويبدو للباحث أن أكثر هذه الدعوات آثمة وهي صيحات باطلة تريد بالعربية شرًّا، وتتربص بها الدوائر. والحمد للَّه على أنها كانت مجرد دعوات نظرية تقع في الحيز النظري، ولم تصل إلى أهدافها الخبيثة التي أقلها خطرًا إلغاء العوامل والمصطلحات النحوية، وبعض أبواب النحو إلغاء تامًّا؛ بدعوى أنها من أسباب صعوبة النحو المزعومة، وعدم إقبال الطلبة عليه، وهو قول ظاهر البطلان. ولا يرى الباحث كذلك ما يدعو إلى إعادة تصنيف النحو وتبويبه وترتيبه من جديد. ولعل تصنيف بعض النحاة المتأخرين كابن مالك في الألفية وابن هشام في قطر الندى وشذور الذهب، أكثر دقة ويسرًا وصلاحًا مما يدعو إليه هؤلاء المجددون، (أعني أدعياء التجديد)، الذين يسمون عملهم هذا إصلاحًا وتيسيرًا وتهذيبًا وما إلى ذلك من الكلمات التي يدل ظاهرها على أن دعوات هؤلاء وما يقومون به من جهد خير مبعثه الغيرة على العربية وعلومها وكتابها ودينها، وهو بعيد عن كل ذلك في نظر الباحث[1]، ولهذا لا يجد نفسه متفقة مع شيء من تلك الدعوات، إذ يرى أن كثيرًا مما أطلق عليه اسم الإصلاح ونحوه في هذا العصر هو في حقيقته إفساد وإخلال وشر محض، مثل الدعوة إلى إلغاء نظرية العامل والمصطلحات النحوية وبعض أبواب النحو[2]. ويبدو للباحث أن ذلك لا يزيد مستوى المتحدثين بالعربية إلا ضعفًا على

= نيات حسنة، وأهداف خيرة وأغراض شريفة، وقدموا فوائد مفيدة لكنهم أخطئوا الطريق.

(١) لا يخفى أن من هذه الدعوات ما يكون وراءه أعداء الإسلام من الاستعمار والصليبية وما إلى ذلك، مثل دعوات بعض المستشرقين وتلاميذهم وأذنابهم في العالم الإسلامي. فهم يريدون إحلال العاميات محل الفصحى؛ بدعوى صعوبتها، وعدم قدرة الناس على فهمها، مع أنه لا يخفى أن العربية أسهل من كل اللغات، ومن كثير من العلوم والمعارف؛ لأن اللَّه تعالى يسرها.

(٢) بعض هذه الدعوات سببها الجهل والغباء والوقوع في مصيدة أعداء العربية مع صلاح النية وحسن الطوية.

ضعف ، وقد أخذ الضعف في علوم العربية يزداد يومًا بعد يوم في كل الأوساط والمستويات منذ ارتفعت الأصوات بصعوبة علوم العربية ، والدعوة إلى التيسير والإصلاح ، وغير ذلك من الألفاظ التي ظاهرها الرحمة وباطنها من قبلها العذاب . واللّٰه أعلم بما خفي من أهداف هذه الدعوات التي كثر ترددها ، وقى اللّٰه العربية شرها ، وقد فعل .

ولعل هذا البحث يقدم دليلًا عمليًا على صحة ما سلف ، وذلك من خلال دراسة الآيات القرآنية التي ورد تأويل لبعض وجوه القراءات فيها في الكتاب ، وكان للنحاة والمفسرين ومن إليهم من بعد سيبويه مواقف مختلفة من تلك التأويلات ، إذ خالفه بعضهم ، وأتوا بتأويلات أخرى لتلك الوجوه من القراءات ، وإن اتفق معه جمهورهم في أكثر المواضع .

أما الآيات القرآنية التي احتج بها سيبويه في الكتاب أو استشهد بوجه من وجوه القراءات فيها على وجه من وجوه الكلام العربي ، وقرر بها قواعد وقوانين وأحكامًا اتفق معه النحاة والمفسرون فيها ، ولم يختلفوا في شيء منها ، بل أصبحت تلك القواعد من مسلمات علم العربية إلى اليوم ، فذلك مما لا يدخل في هذا البحث ، وهو الكثير الغالب من الآيات الواردة في الكتاب .

ولا يدخل في هذا البحث أيضًا تأويلات سيبويه في غير الآيات القرآنية ، مما يتعلق بأشعار العرب وأقوالها ، ولسيبويه تأويلات كثيرة في ذلك(١) حتى قال بعض الباحثين : « يخيل لمن يتابع سيبويه أن ليس في اللغة معمول لا يحذف ، وحتى الجملة تحذف ... وأكثر سيبويه من تحليلاته للعبارات حتى تتجه مع ما يراه لألفاظها من إعراب »(٢) . كما أن تأويلات مَن بعد سيبويه مهما كانت لا تدخل في هذا

(١) انظر أمثلة لذلك في الكتاب : ١/ ٢٨٢، ٢/٣٩٦- ٣٩٧، ٣/ ٣٨، ٣/ ٦٩، ٣/ ٨٨، ٣/ ٩٣، ٤/ ٨١، وغيرها كثير .

(٢) المدارس النحوية ، مرجع سابق ، ص ٧٥.

البحث ؛ لأن سيبويه لا يد له فيها ، وإن حاول بعض المعاصرين تحميله مسئولية كل ما كان من النحاة من بعده[١] ، وبنى على ذلك تهمًا ظالمة لسيبويه[٢] ، وهي باطلة ، وهو بريء منها براءة الذئب من دم ابن يعقوب عليهما الصلاة والسلام ، وبعيد عنها بعد الشمس من المس في نظر الباحث ونظر كل المنصفين[٣] .

ولعل كل من وقف على شيء من البحوث الحديثة التي تحمل دعوات التجديد ، ونظر فيها بعين العدل والإنصاف والتجرد عن الهوى ، يتفق مع الباحث في أن كثيرًا مما قيل عنه : إنه تجديد وتيسير وإصلاح وتهذيب وما إلى ذلك ، يدور- في أحسن الحالات- في فلك ما ذهب إليه بعض القدامى ، كالكوفيين وابن مضاء القرطبي ، مثلًا ، وليس هناك من سبب منطقي وعلمي أو مصلحة تدعو إلى إعادة طرح مثل هذه الدعوات ، وإثارة مثل هذه المسائل ، ونبش القبور عن مثل هذه القضايا من جديد في

---

(١) انظر أمثلة لبعض تأويلات النحاة بعد سيبويه في المواضع التالية : المقتضب ، لأبي العباس المبرد ، تحقيق الدكتور/ محمد عبد الخالق عضيمة ، ط/ ٣، نشر دار الكتب العلمية ببيروت ، لبنان ، ٢/ ٦- ٩، ٢/ ٣٣٤، ٣/ ٧٦، ٣/ ٢٨١، ٤/ ٢٣٩. وشرح المفصل ١/ ٨١، ١/ ٨٣، ٢/ ١٧، ٣/ ٧٨، ٧/ ١٨، ٨/ ٦٠، والبحر المحيط ٤/ ٣٩٨، ٧/ ١٦٤، والتبيان في إعراب القرآن ، ١/ ٥٩٦، وحاشية الشهاب ٤/ ٢٢٢، ٧/ ١١٤، والكشاف ٣/ ٢١٦، ٣/ ٥١٤، ٤/ ٤، ٤/ ٨، ٤/ ٢٢١، والبرهان في علوم القرآن ٣/ ٤، وهمع الهوامع ١/ ١٤٠، وشرح ابن عقيل ١/ ٣٦٧، ومغني اللبيب ، ص ٣٠٧، وتفسير القرطبي ١٤/ ١٠، ١٥/ ٢٦٥، والمحتسب ٢/ ٢٢٦، والبيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ١٧٧.

(٢) كتهمة معارضة بعض القراءات القرآنية ونقدها وتضعيف القراء ، كما زعم أحمد مكي الأنصاري وعبد الفتاح شلبي وغيرهما .

(٣) انتصر لسيبويه خلق لا يحصون من القدماء والمحدثين ، منهم ابن ولاد النحوي ، والبغدادي في الخزانة ١/ ١٧٨، وغيرهما من القدماء ، ومن المحدثين عبد السلام محمد هارون في تقديم الكتاب ٥٤- ٦٠، ود. خديجة الحديثي في كثير من بحوثها مثل الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه ، ودراسات في كتاب سيبويه ، وأبنية الصرف في كتاب سيبويه ، وشوقي ضيف في المدارس النحوية وغيرهم كثر .

العصر الحديث، فما الجديد الذي حدث، فاستوجب ذلك؟[(١)] .

ولا يخفى على أحد أن بعض هذه الدعوات مجرد ترف عقلي، وفي بعضها ما يضحك من شدة بعدها عن حقائق الواقع، وهو ضحك كالبكاء، وفي بعضها ما يستحي العاقل عن ذكره. وكان بعض الباحثين المعاصرين محقًّا حين ذهب إلى أن الأخذ ببعض هذه الدعوات يعني إلغاءً للنحو كله، حيث قال: « ويمكن القول بأن إنكار نظرية العامل إنكار للنحو كله؛ لأن النحو يقوم - في معظم مسائله- على العوامل النحوية المختلفة، ولو جرّد النحو من هذه العوامل، لضاعت مقاييسه، واختلفت قواعده، واضطربت مسائله؛ لهذا وجدنا كثيرًا من النحاة قد اهتموا اهتمامًا زائدًا بالعوامل النحوية، وأقاموا على أسسها دراسات متكاملة لكل أبواب النحو »[(٢)] .

ويرى الباحث أن ما يدعو إليه المجددون المعاصرون، لا يمكن تحقيقه إلا بإلغاء كثير من مسائل النحو وأبوابه وكتبه، بل إلغاء كل ذلك من الأساس، ثم محاولة بناء نحو جديد ووضع قواعد جديدة لعلوم العربية، وهو عمل- فوق ما فيه من المجازفة والمخاطرة والاستحالة- يجرنا إلى فلك العامية، وهو الهدف الحقيقي لكثير من دعاة التجديد في العصر الحديث، وحينئذ تنقطع صلتنا بالتراث الإسلامي كله، إذ يكون فهم النصوص الفصيحة كالقرآن والحديث والشعر والنثر كله مستعصيًا منغلقًا، إن لم يكن مستحيلًا.

وليست علوم العربية- وعلى رأسها النحو- في هذه الدرجة من الصعوبة، كما تصور الدعوات المشبوهة الظالمة الباطلة، التي فيها كثير من المبالغة والتهويل. ولو سلمنا جدلًا بوجود هذا القدر الكبير من الصعوبة في هذه العلوم لكان الواجب على المسلمين هو بذل جهد مواز لفهمها واستيعابها وتعليمها؛ إذ لابد لهم من ذلك.

---

(١) انظر المقدمة الجيدة التي كتبها الدكتور/ محمد إبراهيم البناء في أول نشرته لكتاب الرد على النحاة، لابن مضاء القرطبي.

(٢) انظر: تاريخ النحو وأصوله، للدكتور/ عبد الحميد طلب، مرجع سابق، ص ٣١٨.

ويبدو للباحث أن دعوات التجديد بما لها من أثر نفسي سلبي على المتعلمين، وما وجدت من إعلام ونشر على نطاق واسع، وما بذل أصحابها والقائمون عليها من جهود كبيرة، كانت من أكبر العوائق المنفرة عن علوم العربية، ومن أهم أسباب الصعوبة التي تواجه المتعلمين، ومن أكثر دواعي الخوف والتوجس وتخيل العناء الشديد لديهم. وعلى كل حال ومهما يكن من صعوبة، فلا يمكن بحال تيسير علوم العربية بإلغاء باب أو تقديمه أو تأخيره أو ما شابه ذلك، ولكن ببذل الجهد المناسب من المعلم والمتعلم، واتباع الطرائق والمناهج السليمة، وإعطاء وقت كاف وعناية أكبر. وهنالك محاولات طيبة، ودعوات مخلصة، ومقترحات قيمة، وجهود مشكورة، وتوصيات مفيدة، في هذا الشأن[1] يمكن الاستفادة منها، والبناء عليها، والاستعانة بها. والله المستعان.

يخلص الباحث من هذا الفصل إلى أن ظاهرة التأويل كان لها أثر وخطر بالغان في التراث الإسلامي كله، وأن التأويل نشأ مع نشأة النحو، ونضج واكتمل مع نضج النحو واكتمال مسائله وقضاياه في كتاب سيبويه، ثم يبدو أن بعض النحاة أسرفوا في استعماله فأساءوا مما أثار آخرين فأسرفوا في إنكاره إلى درجة الدعوة الصريحة إلى إلغائه مع القياس والعلل النحوية في العصر الحديث، ولعل الخير والصلاح والهدى في التوسط باستعماله عند الحاجة إليه؛ لتصحيح معنى أو اطراد القاعدة النحوية برد ما يبدو شاذًا أو قليلًا إلى الكثير الشائع. والله تعالى أعلم بالصواب.

---

(١) مثل ما كان من الدكتور محمد عبد الخالق عضيمة في مقالات ومحاضرات كثيرة، (ينظر مقدمة كتابه دراسات لأسلوب القرآن الكريم)، ود. رمضان عبد التواب في كتابه: فصول في فقه العربية، ص٤١٣ وما بعدها، نشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط/ ٣، سنة ١٤٠٨هـ-١٩٨٧م، وتوصيات ندوة اتحاد المجامع العلمية بالجزائر في ٢٨/٦/١٩٧٦م. وتوصيات ندوة النحو والصرف بجامعة دمشق في ٢١-٢٤ ربيع الأول ١٤١٥هـ-٢٧-٣٠/٨/١٩٩٤م. وغيرها من المحاولات التي قام بها الغيورون على العربية من أهل الإسلام؛ لإصلاح حالها، وإعادة قوتها وسلطانها.

الفصل الثالث

في تأويل وجه قراءة الرفع في: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ﴾ وأمثالها عند سيبويه وغيره

المبحث الأول: خلاصة آراء النحاة في حكم الاسم السابق في باب الاشتغال، ومسألة دخول الفاء في خبر المبتدأ.

المبحث الثاني: تأويل سيبويه لهذه القراءة وأمثالها.

المبحث الثالث: آراء النحاة والمفسرين في تأويله وآراؤهم في تخريج هذه القراءة وأمثالها.

المبحث الرابع: مناقشة دعاوى بعض الباحثين على سيبويه في هذا الموضع، والرد عليها.

المبحث الأول :
خلاصة آراء النحاة في حكم الاسم السابق في باب الاشتغال ، ومسألة دخول الفاء في خبر المبتدأ

يقوم البحث في هذا الفصل على مسألتين من مسائل النحو ، هما : مسألة حكم الاسم السابق على فعل الطلب في باب الاشتغال ، ومسألة دخول الفاء على خبر المبتدأ ، ودراسة بعض وجوه القراءات القرآنية التي تبدو ظواهرها مخالفة للقاعدة النحوية في هاتين المسألتين .

الاشتغال في اللغة هو : التلهي عن الشيء ، من شغل فلانًا عن الشيء : لَهَّاه ، وصرفه عنه[1] ، وفي عرف النحاة : أن يتقدم اسم ، ويتأخر عنه فعل عامل في ضميره ، ويكون ذلك الفعل بحيث لو فرغ من الضمير وسلط على الاسم السابق لنصبه . مثال ذلك : الكتاب قرأته . ويجوز في الاسم السابق أن يرفع بالابتداء ، وتكون الجملة بعده في محل رفع على الخبرية ، كما يجوز أن ينصب بفعل مقدر محذوف وجوبًا يفسره الفعل المذكور ، فلا موضع من الإعراب للجملة حينئذ ؛ لأنها مفسرة .

ومن المعروف عند النحاة في هذا الباب أن الاسم المتقدم على الفعل المذكور له خمس حالات ، فتارة يترجح نصبه ، وتارة يجب ، وتارة يترجح رفعه ، وتارة يجب ، وتارة يستوي الوجهان . وهي أحوال وأحكام مقررة مفصلة مشروحة في كتب النحو المختلفة[2] .

وقد ذكروا أن من مسائل ترجيح النصب ، أن يكون الفعل المذكور فعل طلب ، وهو الأمر والنهي والدعاء مثل : معلمك أكرمه . وضيفك لا تهنه ، واللهم عبدك

(١) هذا ما ورد في المعاجم العربية ، انظر على سبيل المثال : المعجم الوسيط ، مرجع سابق ٢/ ٥٠٥.

(٢) هذه الأحوال مفصلة ، باستفاضة في جميع كتب النحو التي تحدثت عن الاشتغال ، وانظر على سبيل المثال : أوضح المسالك ٢/ ١٦١.

ارحمه . وقالوا : « إنما يترجح النصب في ذلك ؛ لأن الرفع يستلزم الإخبار بالجملة الطلبية عن المبتدأ ، وهو خلاف القياس[١] ؛ لأنها لا تحتمل الصدق والكذب . ويشكل على هذا نحو قوله تعالى : ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا﴾ [سورة المائدة ، آية : ٣٨] ، فإنه نظير قولك : زيدًا وعمرًا اضرب أخاهما . وإنما يترجح في ذلك النصب ، لكون الفعل المشغول فعل طلب . وكذلك قوله تعالى : ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِى فَٱجْلِدُواْ كُلَّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا مِاْئَةَ جَلْدَةٍ﴾ [سورة النور ، آية : ٢] ، والقراء السبعة قد أجمعوا على الرفع في الموضعين »[٢] .

وترجيح النصب على الرفع في حالة ما إذا كان الفعل المشغول فعل طلب ، هو اختيار سيبويه ، ولا يعرف الباحث أحدًا خالفه فيما وقف عليه من كلام النحاة في هذه المسألة . وقد قال ابن مالك :

واختير نصب قبل فعل ذي طلب   وبعدما إيلاؤه الفعل غلب[٣]

وإنما الخلاف في الآيتين : هل هما من باب الاشتغال أولًا ؟ .

وقراءة الجمهور من القراء في الآيتين بالرفع . « وقرأ بالنصب في آية المائدة عيسى بن عمر الثقفي ، وإبراهيم بن أبي عبلة ، وهي محكية أيضًا عن ابن أبي إسحاق »[٤] . وقد استشهد سيبويه بهذه الآية على قراءة الجمهور بالرفع ، ثم قال : « وقد قرأ أناس : (السارقَ والسارقةَ) يعني بالنصب[٥] ، وقرأ عبد اللّه بن مسعود :

---

(١) لكنه جائز ؛ ولهذا لم يمتنع الرفع ، بل ضعف لسببين : مخالفة القياس ، ووجود خلاف بين النحاة ، وإن كان الراجح عندهم الجواز ، من قبل أن حمل الكلام على ما لا خلاف فيه أولى من حمله على ما فيه خلاف . انظر : سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى وبل الصدى ، على هامش شرح القطر ، للشيخ/ محمد محيي الدين عبد الحميد ، ص ٢٦٦.

(٢) شرح قطر الندى وبل الصدى ، مرجع سابق ، ص ٢٦٦.

(٣) الألفية ، لابن مالك ، ص ١٨، ط/ الحلبي بالقاهرة ، بدون تاريخ .

(٤) البحر المحيط ٣/ ٤٧٦، وطبقات النحويين ، للزبيدي ، ص ٢٧.

(٥) الكتاب ١/ ١٤٣.

« والسارقون والسارقات فاقطعوا أيمانهم » . ووجد في مصحف أبي بن كعب : (والسرق والسرقة) بضم السين المشددة فيهما . ونسب ضبطها هكذا إلى أبي عمرو . وقال ابن عطية : يشبه أن يكون هذا تصحيفًا من الضابط ؛ لأن قراءة الجماعة إذا كتبت (السرق) بغير ألف ، وافقت هذه في الخط »[١] .

وفي آية النور- أيضًا- قرأ الجمهور بالرفع ، وقرأ بالنصب عيسى بن عمر ، ويحيى بن يعمر ، وعمرو بن فائد . وزاد أبو حيان في البحر نسبتها إلى شيبة وأبي السمال ، وأغرب فعزاها أيضًا إلى أبي جعفر ورويس[٢] . وقد استشهد سيبويه بهذه الآية على قراءة الجمهور برفع (الزانية والزاني) ، ثم ذكر أن ناسًا قرءوها (الزانية والزاني) بالنصب[٣] .

وقرأ : (الزانية والزان) بغير ياء عبد اللّه بن مسعود[٤] .

وتوجيه الرفع في استشهاد سيبويه بالآيتين ، على الابتداء ، والخبر محذوف ؛ لأن بعده جملة ﴿فَٱجۡلِدُواْ﴾ ، ولا تصلح أن تكون خبرًا ؛ لاقترانها بالفاء ، كما يأتي له مزيد بيان . وقد أجاز سيبويه وقوع الخبر فعل أمر ، إذا لم يكن مقترنًا بالفاء[٥] .

وهاهنا خطأٌ سببه سوء فهم كلام سيبويه ، لابد من تصحيحه ، وهو القول بأن سيبويه اختار قراءة النصب ، وفضلها على قراءة الرفع . وقد وقع في هذا الخطأ عدد من العلماء ، ففي إعراب القرآن لابن النحاس : « قرأ عيسى بن عمر : (السارقَ والسارقةَ) نصبًا ، وهو اختيار سيبويه »[٦] ، وفي كتاب مشكل إعراب القرآن ، عند

---

(١) البحر المحيط ٣/ ٤٧٦.

(٢) انظر : البحر المحيط ٦/ ٤٢٧، وشواذ القراءات ، لابن خالويه ، ص ١٠٠ ، نشر/ج/برجستراسر ، ط/ المطبعة الرحمانية بمصر ، بدون تاريخ .

(٣) الكتاب ١/ ١٤٤.

(٤) البحر المحيط ، الموضع السابق .

(٥) الكتاب ١/ ١٤٤.

(٦) إعراب القرآن ، ابن النحاس ، مرجع سابق ، ١/٤٩٥- ٤٩٦.

إعراب هذه الآية : « وكان الاختيار على مذهب سيبويه في النصب »[١] ، وأصرح من هاتين العبارتين عبارة الزمخشري في الكشاف : « وقرأ عيسى بن عمر بالنصب ، وفضلها سيبويه على قراءة العامة »[٢] ، وأخذ هذه العبارة الأخيرة المفسرون الذين جاءوا بعد الزمخشري ، فرددوها في تفاسيرهم ، مثل ما جاء في حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي : « سيبويه فضل قراءة النصب على قراءة العامة »[٣] ، وقد أخذ الإمام فخر الدين الرازي هذا الخطأ السيئ في فهم كلام سيبويه ، فلم يكتف بترديدها ، كما فعل غيره من العلماء ، ولكنه زاد على ذلك ، فبنى عليه أوهامًا يأتي بيانها وبطلانها[٤] .

والحق أن سيبويه فضل نصب الاسم السابق في باب الاشتغال ، فيما إذا كان الفعل المشغول فعل طلب ، ولم يفضل قراءة النصب الشاذة على قراءة الرفع المتواترة في هاتين الآيتين ، وما كان ذلك من منهج سيبويه في يوم من الأيام ، فهو لا يفضل قراءة على قراءة ، فقد صرح بقبولها جميعًا ، وأنها سنة لا تخالف كما تقدم . وقد صحح هذا الخطأ في فهم كلام سيبويه كل من أبي حيان في البحر[٥] وتلميذيه : ابن مكتوم النحوي ، في الدر اللقيط[٦] ، والسمين الحلبي ، في الدر المصون .

وقد لخص السمين هذا التصحيح بقوله : « قال الزمخشري : وفضلها سيبويه على قراءة العامة ؛ لأجل الأمر ، لأن (زيدًا فاضربه) أحسن من (زيدٌ فاضربه) . وفي نقله تفضيل النصب على قراءة العامة نظر ، ويظهر ذلك بنص سيبويه . قال سيبويه : « الوجه في كلام العرب النصب ، كما تقول : زيدًا أضربه . ولكن أبت العامة إلا الرفع »[٧] ،

---

(١) مشكل إعراب القرآن ، لمكي بن أبي طالب ، مرجع سابق ، ١/ ٢٢٥.

(٢) الكشاف ، مرجع سابق ، ١/ ٦١٢.

(٣) حاشية الشهاب الخفاجي على تفسير البيضاوي ، مرجع سابق ، ٣/ ٢٤١.

(٤) انظر : التفسير الكبير (مفاتح الغيب) ، لفخر الدين الرازي ، مرجع سابق ، ١١/ ٢٢٣.

(٥) انظر : البحر المحيط ، مرجع سابق ، ٣/ ٤٧٦.

(٦) انظر : الدر اللقيط من البحر المحيط ، على هامش البحر ، في الموضع السابق .

(٧) الكتاب ١/١٤١- ١٤٢.

وليس في هذا ما يقتضي تفضيل النصب ، بل معنى كلامه : أن هذه الآية ليست من الاشتغال في شيء ، إذ لو كانت من باب الاشتغال ، لكان الوجه النصب ، ولكن لم يقرأها الجمهور إلا بالرفع ، فدل على أن الآية محمولة على كلامين ، لا على كلام واحد ، وهذا ظاهر »(١) .

ويبدو للباحث أن قوله سيبويه : « والوجه في كلام العرب النصب ... ولكن أبت العامة إلا الرفع » صريح في أنه يفضل النصب في باب الاشتغال ، والحالة هذه ؛ لوجود فعل الأمر ، ويعني أن ذلك هو مقتضى كلام العرب . ولا يقارن بين القراءتين البتة ، ولكن بعض هؤلاء العلماء ، لم يعط هذا الموضع من كلام سيبويه حقه من التأمل والنظر ؛ فكان الخطأ في الفهم ، وتبعه غيره من غير تأكد ، ثقة بفهمه . والله تعالى أعلم . وعلى كل حال الخطأ في فهم كلام سيبويه كثير ومشهور(٢) .

إذا تقرر هذا ، فظاهر الآيتين على قراءة الجمهور المتواترة فيهما بالرفع ، أن يكون الاسمان المرفوعان فيهما مبتدأً ، ومعطوفًا عليه ، والخبر جملة ﴿فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا﴾ و﴿فَٱجْلِدُواْ كُلَّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا مِاْئَةَ جَلْدَةٍ﴾ ، وقد وقعت الفاء في خبر المبتدأ زائدة . وهذا الظاهر غير صحيح عند الجمهور وعلى رأسهم سيبويه ؛ لأنهم يرون أن الفاء لا تدخل في خبر المبتدأ إلا إذا كان المبتدأ اسمًا موصولًا صلته ظرف أو جملة فعلية صالحة لأن تكون شرطًا . ولما لم يكن ما في الآيتين شيئًا من ذلك ، منعوا دخولها في هذه الصورة ، ومن ثم تأول سيبويه ما في الآيتين وأمثالهما من الكلام ، وتبعه في ذلك جمهور النحاة والمفسرين ، وخالفه بعضهم . وهذا ما يتناوله الباحث في هذا الفصل بالعرض والنقد والتحليل .

ذكر السيوطي أن وقوع الفاء زائدة في خبر المبتدأ له ضربان : واجب ، وهو ما

---

(١) الدر المصون ، للسمين الحلبي ، مرجع سابق ، ٤/ ٢٥٩.

(٢) حتى ألف في ذلك الدكتور/ صبحي عبد الحميد محمد عبد الكريم كتابًا طريفًا أسماه : (ما فهم على غير وجهه في كتاب سيبويه) .

بعد أما ... وجائز، وذلك في صور، إحداها أن يكون المبتدأ (ال) الموصولة بمستقبل عام نحو ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي﴾، ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ﴾. ومذهب سيبويه وجمهور البصريين أن الفاء لا تزاد في خبر المبتدأ، إلا إذا كان المبتدأ اسمًا موصولًا صلته جملة فعلية صالحة لأن تكون شرطًا، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٖ فَبِمَا كَسَبَتۡ أَيۡدِيكُمۡ﴾ [سورة الشورى، آية: ٣٠]، أو تكون صلة الموصول ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعۡمَةٖ فَمِنَ ٱللَّهِۖ﴾ [سورة النحل، آية: ٥٣]، أو يكون المبتدأ اسمًا موصوفًا بالاسم الموصول، نحو قوله عز وجل: ﴿وَٱلۡقَوَٰعِدُ مِنَ ٱلنِّسَآءِ ٱلَّٰتِي لَا يَرۡجُونَ نِكَاحٗا فَلَيۡسَ عَلَيۡهِنَّ جُنَاحٌ أَن يَضَعۡنَ ثِيَابَهُنَّ غَيۡرَ مُتَبَرِّجَٰتِۭ بِزِينَةٖۖ﴾ [سورة النور، آية: ٦٠]، وما في الآيتين لا يدخل في واحدة من هذه الصور؛ ولهذا تأولوا الآيتين، بأن الخبر محذوف، تقديره: في الفرائض، أو فيما يتلى عليكم، أو فيما فرض عليكم، أو فيما أنزل عليكم، حكم السارق والسارقة فاقطعوا أيديهما. وحكم الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة(١).

❁ ❁ ❁

(١) انظر: همع الهوامع، للسيوطي، مرجع سابق ١/ ١٠٩، وأوضح المسالك، بتحقيق محمد محيي الدين، مرجع سابق ١/ ٣٦٠.

المبحث الثاني :
تأويل سيبويه لهذه القراءة وأمثالها

تحدث سيبويه في « هذا باب الأمر والنهي » حديثًا طويلًا عن نصب الاسم المشغول عنه قبل الأمر والنهي ، وبعد حروف الاستفهام ، فكان من كلامه في ذلك قوله : « ... تقول : أما زيد فسلام عليه . وأما الكافر فلعنة اللّه عليه ؛ لأن هذا ارتفع بالابتداء . وأما قوله تعالى : ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجْلِدُواْ كُلَّ وَٰحِدٖ مِّنْهُمَا مِاْئَةَ جَلْدَةٖ﴾ . وقوله تعالى : ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا﴾ فإن هذا لم يبن على الفعل[1] ، ولكنه جاء على مثل قوله تعالى : ﴿مَّثَلُ ٱلْجَنَّةِ ٱلَّتِي وُعِدَ ٱلْمُتَّقُونَ﴾ [سورة محمد ﷺ، آية : ١٥] ، ثم قال بعد : ﴿فِيهَآ أَنْهَٰرٞ مِّن مَّآءٍ﴾ ، فيها كذا وكذا ، فإنما وضع المثل للحديث الذي بعده ، فذكر أخبارًا وأحاديث ، فكأنه قال : ومن القصص ، مثل الجنة ، أو ما يقص عليكم ، مثل الجنة ، فهو محمول على هذا الإضمار ونحوه . واللّه أعلم . وكذلك ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي﴾ ، فكأنه لما قال جل ثناؤه : ﴿سُورَةٌ أَنزَلْنَٰهَا وَفَرَضْنَٰهَا﴾ [سورة النور، آية : ١] ، قال : في الفرائض ، الزانية والزاني أو : الزانية والزاني في الفرائض . ثم قال : فاجلدوا . فجاء بالفعل بعد أن مضى فيها الرفع ، كما قال :

وقائلةٍ : خولانُ فانكح فتاتهم وأكرومة الحيين خلوٌ كما هيا[2]

---

(١) يعني أن الآيتين ليستا من باب الاشتغال أصلًا ؛ لأنه قال في أول هذا الباب : « والأمر والنهي يختار فيهما النصب في الاسم الذي يني عليه الفعل ، ويبنى على الفعل ، كما اختير ذلك في باب الاستفهام ؛ لأن الأمر والنهي إنما هما للفعل ، كما أن حروف الاستفهام بالفعل أولى ، وكان الأصل فيهما أن يبدأ بالفعل قبل الاسم ، فهكذا الأمر والنهي ؛ لأنهما لا يقعان إلا بالفعل مظهرًا أو مضمرًا » ، هذا في الكتاب ١/ ١٣٧.

(٢) هذا البيت من أبيات سيبويه الخمسين التي لم يعرف قائلوها . وخولان قبيلة من مزحج باليمن ، وأكرومة ، بضم الهمزة وسكون الكاف بعدها راء مهملة من الكرم ، بزنة الأضحوكة من الضحك ، والأعجوبة من العجب ، والمعنى الذي تدل عليه هو معنى اسم المقول . وأراد بالحيين : حيّ أبيها وحي أمها ، يريد : أنها فتاة ذات كرم ومجادة من جهتي نسبها . وخلو : خالية من الازدواج . وكما هي: =

فجاء بالفعل بعد أن عمل فيه المضمر. وكذلك ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ﴾ كأنه قال: فيما فرض الله عليكم، السارق والسارقة، أو السارق والسارقة فيما فرض الله عليكم، فإنما جاءت هذه الأسماء بعد قصص وأحاديث. ويحمل على نحو من هذا قوله عز ثناؤه: ﴿وَٱلَّذَانِ يَأْتِيَـٰنِهَا مِنكُمْ فَـَٔاذُوهُمَا﴾ [سورة النساء، آية: ١٦]، وقد يجري هذا في زيد وعمرو على هذا الحد، إذا كنت تخبر بأشياء أو توصي، ثم تقول: زيدٌ، أي: زيد فيمن أوصي به، فأحسن إليه وأكرمه.

وقد قرأ ناس: (والسارقَ والسارقةَ) و(الزانيةَ والزانيَ)، وهو في العربية على ما ذكرت لك من القوة، ولكن أبت العامة إلا القراءة بالرفع.

وإنما كان الوجه في الأمر والنهي النصب؛ لأن حد الكلام تقديم الفعل، وهو فيه أوجب، إذا كان ذلك يكون في ألف الاستفهام؛ لأنهما لا يكونان إلا بفعل»[1].

هذا هو تأويل سيبويه وتحليله لوجه قراءة الرفع في الآيتين، وهو يرى أن النصب فيهما عربي قوي جيد، ولكن القراءة سنة متبعة. وسيبويه لا يجيز -كما تقدم- أن يكون وجه الرفع من باب الابتداء والخبر؛ لوجود الفاء. قال في مكان آخر من هذا الباب نفسه: «ولو قلت: زيد فله درهم، لم يجز»[2]، وإنما جاز: الذي يأتيني فله درهم، والذي يأتيني فمكرم محمود؛ لأن ذلك في معنى الجزاء، فدخلت الفاء في خبره كما تدخل في خبر الجزاء. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُم بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ

= كعهد لا من بكارتها. والشاهد: رفع خولان على الابتداء. وتقدير الخبر. ولا يصح أن تكون جملة فانكح فتاتهم هي خبر (خولان)؛ وزيدت الفاء في الجر؛ لأن هذا ليس من مواضع دخول الفاء على الخبر عند العرب؛ ذَ لم يسمع عنهم مثل: زيدٌ فمنطلق.

(١) الكتاب ١/١٤٢- ١٤٤.

(٢) علق السيرافي على هذا الموضع بقوله: «لأن دخول الفاء لا معنى له هنا؛ لأن الكلام إنجاز محض، ولا مذهب للمجازات فيه». من هامش الكتاب ١/ ١٣٩، وانظر هامش طبعة بولاق من الكتاب ١/ ٧٠، وهداية السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، لمحمد محيي الدين عبد الحميد ٢/١٦٣.

﴿يَحْزَنُونَ ﴿٢٧٤﴾﴾ [سورة البقرة، آية : ٢٧٤] . ومن ذلك قولهم : كل رجل يأتيك فهو صالح ، وكل رجل جاءك فله درهمان ؛ لأن معنى الحديث ، الجزاء »[١] .

والذي يمكن أن يستخلصه الباحث من كلام سيبويه في هذا الباب ، أن الآيتين تتكون كل واحدة منهما من جملتين اثنتين : الأولى ، اسمية ، وهي : السارق والسارقة في الفرائض ، أو في الفرائض حكم السارق والسارقة ، أو فيما يتلى عليكم أو فيما أنزل عليكم (أو نحو ذلك) حكم السارق والسارقة . والثانية فعلية ، وهي قوله تعالى : ﴿فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ . وهذه الجملة مفسرة ومفصلة ومبينة لذلك الحكم الذي تضمنته الجملة الأولى . وقد قرر كثير من علماء النحو والتفسير مضمون كلام سيبويه أحسن تقرير في وضوح وبيان تآمين ، ويطيب للباحث أن يذكر هنا بعض ما وقف عليه في هذا الشأن ، ويشير إلى البقية في مواضعها . والله الموفق .

قال العلامة ابن مكتوم النحوي : « وتلخيص ما تقدم من كلام سيبويه ، أن الجملة الواقعة أمرًا بغير فاء بعد اسم ، يختار فيه النصب ، ويجوز فيه الابتداء ، وجملة الأمر خبره » وهو يشير إلى قول سيبويه : « وقد يكون في الأمر والنهي أن يبنى الفعل على الاسم ، وذلك قولك : عبدُ الله اضربه ، ابتدأت عبد الله فرفعته بالابتداء ، ونبهت المخاطب له ، لتعرفه باسمه ، ثم بنيت الفعل عليه ، كما فعلت ذلك في الخبر . ومثل ذلك : أما زيدٌ فاقتله »[٢] . أضاف ابن مكتوم : « فإن دخلت الفاء ، فإما أن تقدرها الفاء الداخلة على الخبر أو عاطفة . فإن قدرتها الداخلة على الخبر ، فلا يجوز أن يكون ذلك الاسم مبتدأ ، والجملة الأمرية خبره ؛ إلا إذا كان المبتدأ أجري مجرى اسم الشرط لشبهه به- وله شروط ذكرت في كتب النحو- وإن كانت عاطفة ، كان ذلك الاسم مرفوعًا ، إما مبتدأ كما تأول سيبويه في قوله تعالى : ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ﴾ . وإما خبر مبتدأ محذوف كما في قولك : القمرُ- والله- فانظر إليه » ، وهو بهذا يشير

---

(١) الكتاب ١/ ١٣٩.

(٢) الكتاب ١/ ١٣٨.

إلى قول سيبويه : « وقد يحسن ويستقيم أن تقول : عبد الله فاضربه ، إذا كان مبنيًّا على مبتدأ مظهر أو مضمر . فأما في المظهر فقولك : هذا زيد فاضربه ، وإن شئت لم تظهر (هذا) ويعمل كعمله إذا أظهرته ، وذلك قولك : الهلالُ- واللَّه- فانظر إليه ، كأنك قلت هذا الهلال ثم جئت بالأمر . ومما يدلك على حسن الفاء ههنا أنك لو قلت : هذا زيد ، فحسن جميل ، كان كلامًا جيدًا ، ومن ذلك قول الشاعر : وقائلة : خولان ... إلخ البيت ، هكذا سمع العرب تنشده »[1] ، أضاف ابن مكتوم : « والنصب على هذا المعنى دون الرفع ؛ لأنك لو نصبت احتجت إلى حذف جملة فعلية ، تعطف عليها بالفاء ، وإلى حذف الفعل الناصب ، وإلى تحريف الفاء إلى غير محلها . فسيبويه إنما اختار هذا التخريج ، لأنه أقل كلفة من النصب مع وجود الفاء ، وليس الفاء الداخلة في خبر المبتدإ ؛ لأن سيبويه لا يجيز ذلك في (ال) الموصولة » ، وهنا يشير إلى قول سيبويه : « فإذا قلت : زيدٌ فاضربه ، لم يستقم أن تحمله على الابتداء . ألا ترى أنك لو قلت : زيد فمنطلق ، لم يستقم . فهو دليل على أنه لا يجوز أن يكون مبتدأ ، وإن شئت نصبته على شيء هذا تفسيره ، كما كان ذلك في الاستفهام ، وإن شئت على (عليك) ، كأنك قلت : عليك زيدًا فاقتله ...»[2] ، ثم أنهى ابن مكتوم شرحه لكلام سيبويه بقوله : « فالآيتان عنده من باب (زيدٌ فاضربه) فكما أن المختار في هذا الرفع ، فكذلك في الآيتين ... ويجوز في ﴿وَٱلَّذَانِ يَأۡتِيَـٰنِهَا مِنكُمۡ﴾ أن يرفع على الابتداء والجملة التي فيها الفاء خبره ؛ لأنه موصول مسبوق بشروط الموصول الذي يجوز دخول الفاء في خبره ؛ لشبهه باسم الشرط ، بخلاف قوله : ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ﴾ فإنه لا يجوز عند سيبويه دخول الفاء في خبره ؛ لأنه لا يجري مجرى اسم الشرط ، فلا يشبه به في دخول الفاء »[3] .

---

(١) الكتاب ١/١٣٨- ١٣٩.

(٢) الكتاب ١/ ١٣٨.

(٣) الدر اللقيط من البحر المحيط ، مرجع سابق ، ٣/٤٧٨ وما بعدها .

المبحث الثالث :
آراء النحاة والمفسرين في تاويل سيبويه ، وآراؤهم في تخريج هذه القراءة وأمثالها

في موضع آخر ، ذكر ابن مكتوم تأويل سيبويه مقدمًا له على غيره من التأويلات حيث قال : « والرفع في ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ﴾ على الابتداء ، والخبر محذوف ، ، والتقدير : فيما يتلى عليكم أو فيما فرض عليكم ، السارق والسارقة أي : حكمهما . ولا يجيز سيبويه أن يكون الخبر قوله : ﴿فَٱقْطَعُوٓاْ﴾ ؛ لأن الفاء لا تدخل إلا في خبر مبتدأ موصول بظرف أو مجرور أو جملة لأداء الشرط . والموصول هنا (ال) ، وصلتها اسم فاعل أو اسم مفعول . وما كان هكذا لا تدخل الفاء في خبره عند سيبويه ، وقد أجاز ذلك جماعة من البصريين ، أعني أن يكون ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ﴾ مبتدأ ، والخبر جملة الأمر ، أجروا (ال) وصلتها مجرى الموصول المذكور ؛ لأن المعنى فيه على العموم ؛ إذ معناه : الذي سرق والتي سرقت . ولما كان مذهب سيبويه أنه لا يجوز ذلك ، تأوله على إضمار الخبر ، فيصير تأويله : فيما فرض عليكم حكم السارق والسارقة . جملة ظاهرها أن تكون مستقلة ، ولكن المقصود هو في قوله : ﴿فَٱقْطَعُوٓاْ﴾ فجيء بالفاء رابطة للجملة الثانية بالأولى ، موضحة الحكم الأول المبهم في الجملة الأولى »(١) .

هذا ما انتهى إليه ابن مكتوم النحوي ، ولعل السمين الحلبي كان أوضح عبارة وأكثر بيانًا لتأويل سيبويه ولرأي غيره في المسألة حيث قال : « فأما قراءة الجمهور ، ففيها وجهان ، أحدهما ، -وهو مذهب سيبويه والمشهور من أقوال البصريين- أن (السارق) مبتدأ محذوف الخبر ، تقديره : فيما يتلى عليكم أو فهما فرض عليكم السارق والسارقة أي : حكم السارق والسارقة . ويكون قوله : ﴿فَٱقْطَعُوٓاْ﴾ بيانًا

---

(١) المرجع السابق ، ٤٧٦/٣ وما بعدها .

لذلك الحكم المقدر، فما بعد الفاء مرتبط بما قبلها؛ فلذلك أتي بها فيه؛ لأنه هو المقصود، ولو لم يأت بالفاء لتوهم أنه أجنبي. والكلام على هذا جملتان: الأولى خبرية، والثانية أمرية.

والثاني: وهو مذهب الأخفش[١] ونقل عن المرد وجماعة كثيرة أنه مبتدأ أيضًا، والخبر الجملة الأمرية من قوله: ﴿فَٱقْطَعُوٓا۟﴾، وإنما دخلت الفاء في الخبر؛ لأنه يشبه الشرط؛ إذ الألف واللام فيه موصولة، بمعنى الذي والتي، والصفة صلتها، فهي في قوة قولك: والذي سرق والتي سرقت فاقطعوا. وأجاز الزمخشري الوجهين، ونسب الأول لسيبويه، ولم ينسب الثاني، بل قال «ووجه آخر أن يرفعا بالابتداء، والخبر ﴿فَٱقْطَعُوٓا۟﴾»[٢].

وإنما اختار سيبويه أن خبره محذوف، كما تقدم تقديره، دون الجملة الطلبية بعده، لوجهين، أحدهما أن النصب في مثله هو الوجه في كلام العرب، نحو زيدًا فاضربه؛ لأجل الأمر بعده... والثاني: دخول الفاء في خبره، وعنده أن الفاء لا تدخل إلا في خبر الموصول الصريح، كـ (الذي)و(مَن)، بشروط أخرى ذكرتها في كتبي النحوية؛ وذلك لأن الفاء إنما دخلت لشبه المبتدأ بالشرط، واشترطوا في صلته أن تصلح لأداة الشرط من كونها جملة فعلية مستقلة المعنى، أو ما يقوم مقامها من ظرف وشبهه؛ ولذلك إنها إذا لم تصلح لأداة الشرط، لم يجز دخول الفاء في الخبر. وصلة (ال) لا تصلح لمباشرة أداة الشرط؛ فلذلك لا تدخل الفاء في خبرها، وأيضًا (ال) وصلتها في حكم اسم واحد، ولذلك تخطاها الإعراب»[٣].

وبهذا يؤكد السمين صحة ما فعله ابن مكتوم قبله من بيان وجاهة تأويل سيبويه لقراءة الجمهور بالرفع، وإن خالفه بعض النحاة. ومما يدل على أن تأويل سيبويه هذا

---

(١) لم يرد ذلك في كتابه (معاني القرآن)، بل لم يذكر الآيتين أصلًا، انظر معانيه ١/ ٢٥٨، ٢/ ٤٢٠.

(٢) الكشاف ١/ ٦١١.

(٣) الدر المصون، مرجع سابق، ٤/٢٥٨

هو الذي استقر عليه الفكر النحوي عند المتأخرين من النحاة، قول ابن هشام الأنصاري : « ويترجح النصب في نحو : زيدًا اضربه ؛ للطلب ، ونحو : ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا﴾ متأول » . هذا في متن القطر، وفي شرحه ذكر الإشكال الذي يثيره ظاهر قراءة الجمهور بالرفع في الآيتين ، كما تقدم في مستهل هذا الفصل ، وأجاب بقوله : « وقد أجيب عن ذلك بأن التقدير : مما يتلى عليكم حكم السارق والسارقة فاقطعوا أيديهما . فالسارق والسارقة مبتدأ ومعطوف عليه ، والخبر محذوف ، وهو الجار والمجرور ، واقطعوا جملة مستأنفة ؛ فلم يلزم الإخبار بالجملة الطلبية عن المبتدأ ، ولم يستقم عمل فعل من جملة مبتدأ مخبر عنه بغيره من جملة أخرى . ومثله : زيد فقير فأعطه ، وخالد مكسور فلا تهنه . وهذا قول سيبويه ، وقال المبرد : (ال) موصولة بمعنى الذي ، والفاء جيء بها لتدل على السببية ، كما في قولك : الذي يأتيني فله درهم . وفاء السببية لا يعمل ما بعدها فيما قبلها ، وقد تقدم أن شرط هذا الباب أن الفعل لو سُلِّط على الاسم لنصبه »(١) .

ومما تقدم يتبين أن المبرد والأكثرين- كما قال السمين- يتفقون مع سيبويه في أن الآيتين ليستا من باب الاشتغال في شيء، وإن اختلفوا في جواز دخول الفاء على الخبر في هذه الصورة .

وقد قرر هذه المسألة بما لا يخرج عما سلف ، وأيد تأويل سيبويه كل من ؛ العكبري في التبيان في إعراب القرآن(٢) ، وأبو حيان في البحر المحيط إلا أنه غالى جدًّا في الرد على الفخر الرازي الذي أساء فهم كلام سيبويه ، وبنى على فهمه الخاطئ أوهامًا يأتي ذكرها ملخصة والرد عليها(٣) ، وذهب- كذلك- إلى تأويل سيبويه من المفسرين القرطبي في تفسيره الجامع لأحكام القرآن(٤) ، والألوسي في تفسيره : روح

(١) شرح قطر الندى ، مرجع سابق ، ص ٢٦٩، وانظر أوضح المسالك ٢/ ١٦٢.

(٢) التبيان ، في إعراب القرآن ، مرجع سابق ١/ ٤٣٥.

(٣) انظر : البحر المحيط ٣/ ٤٧٦، وانظر الدر اللقيط بهامش الصفحة نفسها وما بعدها .

(٤) تفسير القرطبي ، مرجع سابق ، ٦/ ١٦٦.

المعاني في تفسير القرآن والسبع المثاني[١]، وأيده من أصحاب الحواشي الشهاب الخفاجي[٢]، وشيخ زاده[٣] في حاشيتهما على تفسير البيضاوي[٤].

وذكر الألوسي أن من النحاة من ذهب إلى أن (أما) مقدرة في الآيتين الكريمتين؛ إذ الأصل فيهما: أما السارق والسارقة فاقطعوا أيديهما. وعلى هذا يصح دخول الفاء في الخبر؛ لأن المبتدأ قد تضمن معنى الشرط[٥].

وقد تقدم أن من النحاة من أجاز كون الجملة الأمرية الواقعة بعد الفاء هي الخبر، وهؤلاء يتفقون مع سيبويه في أن الفاء لا تدخل على الخبر إلا في المواضع المعينة بالشروط السابقة، كما يتفقون معه في أن الآيتين ليستا من الاشتغال في شيء، ولكنهم اختلفوا معه في كون الآيتين من مواضع جواز دخول الفاء في الخبر، فذهبوا إلى أنهما منها؛ لأن الألف واللام في (السارق) وأخواتها بمنزلة الذي؛ إذ لا يراد بها سارق بعينه ولا سارقة بعينها، وإنما يدخل فيه كل سارق وسارقة. وتقدم أن هذا هو قول أبي العباس المبرد[٦] ونسبه ابن الأنباري إلى الكوفيين[٧] وهو اختيار الفراء في

---

(١) انظر: روح المعاني، مرجع سابق، ٦/ ١٣٢.

(٢) هو: أحمد بن محمد بن عمر شهاب الدين الخفاجي المصري، الحنفي المتوفى سنة ١٠٦٩هـ. كان من أشهر العلماء والأدباء في عصره، صاحب مؤلفات مفيدة، مثل (عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي) ويكفيه فخرًا أنه الشيخ البارز للعلامة البغدادي صاحب الخزانة. له ترجمة حافلة في خلاصة الأثر، للمحبي ١/ ٣٣١، وتقديم الخزانة.

(٣) هو: العالم الفاضل محيي الدين محمد بن الشيخ مصلح الدين مصطفى القوجوي، المعروف بشيخ زاده المتوفى سنة ٩٥١هـ، وحاشيته قديمة يكثر النقل عنها في الكتب المختلفة، وله ترجمة وافية في كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ١/ ١٦٣.

(٤) انظر: حاشية الشهاب ٣/ ٢٤٣، وحاشية شيخ زاده ٢/ ١١٢.

(٥) روح المعاني ٦/ ١٣٣.

(٦) انظر: (البيان في غريب إعراب القرآن)، لابن الأنباري، مرجع سابق ١/ ٢٩٠، والدر المصون- وأضاف إليه الأكثرين- ٤/ ٢٥٨.

(٧) انظر: البيان في غريب إعراب القرآن ١/ ٢٩٠.

معانيه(١) ونسبه ابن الأنباري أيضًا إلى أبي الحسن الأخفش ، وليس في معانيه إشارة إلى ذلك(٢) ، وذهب إلى ذلك من النحاة المتأخرين ابن مالك حيث قال في التسهيل : « تدخل الفاء على خبر المبتدأ وجوبًا بعد أما ، وجوازًا على ما بعد مبتدأ واقع موقع (من) الشرطية أو (ما) أختها أو (ال) الموصولة بمستقبل عام كقوله تعالى : ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا﴾(٣) ، وقال الرضي(٤) : « واعلم أن الفاء تدخل على خبر المبتدأ الواقع بعد (أما) وجوبًا ، نحو : أما زيد فقائم ... وتدخل جوازًا في خبر مبتدأ مذكور ههنا ، وهو شيئان ، أحدهما : الاسم الموصول ، إما بفعل ، أو ظرف ، ويدخل في قولنا (الموصول) اللام الموصولة أيضًا في نحو : ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِى فَٱجْلِدُواْ﴾(٥) .

وممن ارتضى هذا التوجيه الأعلم الشنتمري(٦) والزمخشري(٧) وهؤلاء رجحوا هذا التوجيه في الآيتين وأمثالهما من الكلام ، وقرروا جواز دخول الفاء في خبر المبتدأ

(١) انظر : معاني القرآن للفراء ١/ ٣٠٦.

(٢) انظر : البيان في غريب إعراب القرآن ١/ ٢٩٠، ومعاني القرآن للأخفش ، ١/ ٢٥٨، ٢/ ٤٢٠.

(٣) انظر : المساعد على تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، لابن عقيل ١/٢٤٣- ٢٤٤، نشر دار الفكر بيروت ، ط/ ٣، ١٩٩٥م .

(٤) هو : الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي النحوي المتوفى سنة ٦٨٦هـ ، نحوي ، صرفي ، مشارك في عدد من العلوم ، له ترجمة في معجم المؤلفين مع ذكر مصادرها ٩/ ١٨٣.

(٥) شرح الكافية ، للرضي ، مرجع سابق ، ١/ ١٠١.

(٦) انظر : أوضح المسالك ، مرجع سابق ١/ ٣٦١، والأعلم هو يوسف بن سليمان بن عيسى النحوي الأندلسي الشنتمري ، أبو الحجاج ، المتوفى سنة ٤٧٦هـ بمدينة إشبيلية وكان مولده سنة ٤١٠هـ ، وهو شارح شواهد سيبويه ، بكتابه : (تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب) المطبوع بهامش طبعة بولاق من الكتاب . وكان عالمًا فاضلًا صاحب رحلات وتآليف حسان في اللغة والأدب وغيرهما . وانظر ترجمته في : إنباه الرواة ٤/ ٦٥، وبغية الوعاة ٢/ ٣٥٦، ووفيات الأعيان ٢/ ٣٥٣، ومعجم الأدباء ٢٠/ ٦٠، والأعلام ٩/ ٣٠٨.

(٧) انظر : الكشاف ٦/٦١١- ٦١٢.

والحالة هذه قياسًا مطردًا ، وعللوا ذلك بأن الآيتين لا تدلان على واحد بعينه . قال المبرد : « الاختيار فيه الرفع بالابتداء ؛ لأن القصد ليس واحدًا بعينه ، فليس هو مثل قولك : زيدًا فاضربه ، وإنما هو كقولك : من سرق فاقطع يده ، ومن زنى فاجلده »[(١)] ، ذكر هذا ابن الأنباري ، وشرحه بأن الآية الكريمة تتضمن معنى الشرط ، فالسارق بمنزلة : من سرق ، وهو يتضمن معنى الشرط والجزاء[(٢)] .

وقال الفراء : « إنما تختار العرب الرفع في السارق والسارقة ؛ لأنهما غير موقتين ، ولو أردت سارقًا بعينه أوسارقة بعينها كان النصب وجه الكلام »[(٣)] ، وذكر الفخر الرازي ما تقدم عن المبرد وابن الأنباري من أن الآية تفيد معنى الجزاء ، واحتج له بأن اللّٰه تعالى صرح بذلك في قوله : ﴿جَزَآءَۢ بِمَا كَسَبَا﴾ ، وأضاف : « ... وهذا دليل على أن القطع شرع جزاءً على فعل السرقة ، فوجب أن يعم الجزاء ، لعموم الشرط ... والسرقة جناية ، والقطع عقوبة ، وربط العقوبة بالجناية مناسب ، وذكر الحكم عقيب الوصف المناسب يدل على أن الوصف علة لذلك الحكم »[(٤)] .

والرازي يذكر هذا كله للرد على تأويل سيبويه ، ويبدو للباحث أن الآية لو كانت تفيد معنى الجزاء في أولها ؛ لما احتيج إلى قوله : ﴿جَزَآءَۢ بِمَا كَسَبَا﴾ فذكر هذا دليل على أن أول الآية لم يفد معنى الجزاء على عكس ما ذهب الفخر الرازي ، وأيضًا لم يصرح بالجزاء في آية النور ، وأسلوب الآيتين واحد ؛ مما يرجح عدم صحة ما أراده الرازي الذي يبدو متعسفًا في الرد على سيبويه هنا . وقد ذكر الزجاج في معانيه قول المبرد السالف ثم قال : « وهذا هو القول المختار » ، وهو تابع لشيخه المبرد في هذا الاختيار .

---

(١) البيان في غريب إعراب القرآن ١/ ٢٩٠.

(٢) الموضع السابق .

(٣) معاني القرآن للفراء، مرجع سابق ١/ ٣٠٦.

(٤) مفاتح الغيب ١١/ ٢٢٣.

وقد ختم الزجاج كلامه بقوله : « وهو مذهب بعض البصريين والكوفيين »[١] ، وقد كان تلميذه أبو جعفر النحاس أدق منه وأكثر إيضاحًا وتفصيلًا حين حدد القائلين بهذا الرأي من البصريين والكوفيين ، بعد أن شرح رأي سيبويه شرحًا وافيًا[٢] ، والرازي عند تعرضه لهذا الخلاف في توجيه قراءة الرفع في الآيتين ، شرح اختيار المبرد والزجاج والفراء شرحًا وافيًا ، واحتج له احتجاجًا عميقًا ، ختمه بقوله : « ... لأن الألف واللام في قوله ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ﴾ يقومان مقام (الذي) ؛ فصار التقدير : الذي سرق فاقطعوا يده . وعلى هذا التقدير ، حسن إدخال حرف الفاء على الخبر ؛ لأنه صار جزاءً ، وأيضًا النصب إنما يحسن إذا أردت سارقًا بعينه أو سارقة بعينها . وأما إذا أردت توجيه هذا الجزاء على كل من أتى بهذا الفعل ، فالرفع أولى ، وهذا القول هو الذي اختاره الزجاج ، وهو المعتمد »[٣] .

ويبدو للباحث أن كلام سيبويه لا ينافي معنى الربط بين الفعلين ، الذي يقرره أصحاب هذا الرأي ويحتجون به على سيبويه ومن ذهب مذهبه ؛ فقد تقدم تصريح ابن هشام- وهو من القائلين بقول سيبويه- بأن الفاء هنا تفيد السببية مع العطف ، ونظر له بقوله : خالد فقير فأعطه . وفي باب العطف ، ذكر صراحة هذا المعنى للفاء ، بعد أن ذكر أن الفاء تفيد العطف والترتيب والتعقيب ، فقال : « وللفاء معنى آخر ، وهو التسبب ، وذلك غالب في عطف الجمل »[٤] .

وبناءً على هذا فالفاء هنا تفيد السببية مع العطف ، فالكلام من عطف الجمل ، وليس من باب الاشتغال على ما ذهب إليه سيبويه ومن تقيّله ، فكون الفاء للربط والجزاء هنا لا ينافي كلام سيبويه ، كما يوهم ذلك كلام الرازي الذي توهم أن سيبويه يضعف وجه الرفع هنا ويختار النصب وليس كذلك .

---

(١) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/ ١٤٩.

(٢) إعراب القرآن ، للنحاس ٢/ ٦٤١.

(٣) مفاتح الغيب ١١/٢٢٢- ٢٢٤.

(٤) شرح قطر الندى ، ص ٤٢٩.

وبناءً على ما تقدم يخلص الباحث إلى أن النحاة والمفسرين لم يتفقوا على تأويل سيبويه في توجيه قراءة الرفع في الآيتين، وذهبوا مذاهب أخرى في توجيهها، وتأويلها، فكانت الأقوال أربعة، تلخيصها كما يلي:

١- القول بأن الآيتين ليستا من الاشتغال في شيء، والكلام جملتان معطوفتان بالفاء، وخبر المبتدأ من الجملة الأولى محذوف مقدر، وليس هذا من مواضع جواز دخول الفاء على الخبر. وهذا قول سيبويه ومن ذهب مذهبه.

٢- القول الثاني مثل الأول في أن الآيتين ليستا من باب الاشتغال، لكن ما بعد الفاء هو خبر المبتدأ، وأن الآيتين من المواضع التي يجوز دخول الفاء على الخبر فيها، وهذا قول المبرد والزجاج والفراء ومن تبعهم.

٣- القول بأن (أما) مقدرة في الكلام. وقد ذكره الألوسي في روح المعاني منسوبًا إلى بعض العلماء بلا تحديد.

٤- القول الرابع مثل الأول بأن الآيتين ليستا من باب الاشتغال على قراءة الرفع، كما أنهما ليستا من المواضع التي يجوز دخول الفاء على الخبر فيها، فيما ذكر النحاة، ولكن دخول الفاء على الخبر جائز مطلقًا، ولا يختص بمكان معين. وهذا القول منسوب إلى أبي علي الفارسي وتلميذه ابن جني(١)، ولم يقف عليه الباحث فيما وقف عليه من كتبهما، ويبدو هذا القول ضعيفًا جدًّا، إذ لا يمكن القول بصحة نحو: زيد فسافر، أو عمرو فمنطلق، أو أنت ففاهم.

والله تعالى أعلم.

(١) انظر: أوضح المسالك إلى تحقيق منهج السالك، للشيخ/ محمد محيي الدين عبد الحميد ١/ ٣٦١، ط/ مكتبة نهضة مصر بالقاهرة، سنة ١٩٧٠م.

المبحث الرابع :
مناقشة دعاوى بعض الباحثين على سيبويه
في هذا الموضع ، والرد عليها

فهم الإمام فخر الدين الرازي كلام سيبويه السابق في الآيتين فهمًا خطأ ، بأنه تفضيل لقراءة النصب الشاذة على قراءة الرفع المتواترة ، ثم بنى على هذا الفهم الخطأ أوهامًا نسجها من خيوط العنكبوت ، ردها عليه العلماء وبينوا له وجه الحق في كلام سيبويه . وقد غضب الإمام أبو حيان النحوي غضبًا شديدًا لهذه التهمة الباطلة الظالمة على إمام النحاة ؛ فكان رده على الرازي شديدًا ، كما يأتي ، وقد تبعه في ذلك تلميذاه السمين الحلبي وابن مكتوم النحوي . ويذكر الباحث هنا قول الرازي كاملًا ، ثم الردود عليه في إيجاز مع ما يفتح اللّه به من مناقشات حول هذه المسألة التي ما يزال قوم يجادلون فيها في العصر الحديث على الرغم من وضوح وجه الحق فيها .

رد الرازي على سيبويه بخمسة وجوه ، فيما فهمه خطأ من كلامه ، فقال : « ... والذي ذهب إليه سيبويه ليس بشيء ، ويدل على فساده وجوه :

الأول : أنه طعن في القراءة المتواترة المنقولة عن الرسول ﷺ وعن أعلام الأمة ، وذلك باطل قطعًا . فإن قال سيبويه : لا أقول : إن القراءة بالرفع غير جائزة ، ولكني أقول : القراءة بالنصب أولى ، فنقول : رديء أيضًا ؛ لأن ترجيح قراءة لم يقرأ بها إلا عيسى بن عمر على قراءة الرسول ﷺ وجميع الأمة في عهد الصحابة والتابعين ، أمر منكر وكلام مردود .

الثاني : لو كانت القراءة بالنصب أولى ، لوجب أن يكون في القراء من يقرأ : (واللذين يأتيانها منكم فآذوهما) بالنصب ، ولما لم يوجد في القراء من يقرأ كذلك ، علمنا سقوط هذا القول .

الثالث : أنا إذا جعلنا ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ﴾ مبتدأ ، وخبره مضمر ، وهو الذي يقدره (فيما يتلى عليكم) ، بقي شيء آخر تتعلق به الفاء في قوله ﴿فَٱقْطَعُوٓاْ﴾ . فإن

قال : الفاء تتعلق بالفعل الذي دل عليه قوله : ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ﴾ ، يعني : أنه إذا أتى بالسرقة فاقطعوا يده . فنقول : إذا احتجت في آخر الأمر أن تقول : ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ﴾ تقديره (من سرق) ، فاذكر هذا أولًا حتى لا تحتاج إلى الإضمار الذي ذكرته .

الرابع : إذا اخترنا القراءة بالنصب ، لم تدل على أن السرقة علة لوجوب القطع ، وإذا اخترنا القراءة بالرفع ، أفادت الآية هذا المعنى ، ثم إن هذا المعنى متأكد بقوله ﴿جَزَآءَۢ بِمَا كَسَبَا﴾ فتبين أن القراءة بالرفع أولى .

الخامس : أن سيبويه قال : « وهم يقدمون الأهم ، والذي هم ببيانه أعنى »(١) ، فالقراءة بالرفع تقتضي تقديم ذكر كونه سارقًا على وجوب القطع ، وهذا يقتضي أن يكون أكبر العناية مصروفًا إلى شرح ما يتعلق بحال السارق من حيث إنه سارق ، وأما القراءة بالنصب فإنها تقتضي أن تكون العناية ببيان القطع أتم من العناية بكونه سارقًا ، ومعلوم أنه ليس كذلك ؛ فإن المقصود في هذه الآية تقبيح السرقة والمبالغة في الزجر عنها ، فثبت أن القراءة بالرفع هي المتعينة »(٢) .

ويبدو للباحث أن الفخر الرازي بنى رده على سيبويه على ركنين من الباطل ، الأول : تفضيل قراءة النصب على قراءة الرفع ، وهو وهم وخطأ في فهم كلام سيبويه ، كما تقدم القول في ذلك مستوفى . الثاني : تقويل سيبويه ما لم يقله ، وتحميل عبارته أكثر مما تحتمل ؛ فكل ما قال فيه : فإن قال كذا .. لم يقل به سيبويه ، وليس في كلامه إشارة إلى ذلك ، فكأن الرازي إنما يتخيل أن سيبويه يقول بهذا ، ثم يرد عليه . وهذا من الضعف بحيث لا يحتاج إلى الرد . فلما كان الركنان اللذان بنى عليهما كلامه باطلين من أساسهما ، ولا وجود لهما البتة ، كان ما بني عليهما من الزعم

(١) الكتاب ١/ ٣٤، ونصه : « كأنهم إنما يقدمون الذي بيانه أهم لهم ، وهم ببيانه أعنى ، وإن كانا جميعًا يهمانهم ويعنيانهم » ، ولا يتم للرازي ما أراد بهذا الكلام من نص سيبويه ؛ لأنه مبتور محرف ، كما يأتي له مزيد بيان وفضل إيضاح .

(٢) مفاتح الغيب ١١/ ٢٢٣.

كذلك بالضرورة ؛ ولهذا عقب السمين على هذا الرد بقوله : « ... انتهى ما زعم أنه رد على إمام الصناعة »[(١)] ، فأمثال سيبويه لا يرد عليهم بمثل هذا الكلام المتهافت ، المبني على النظرة العجلي والقول الجزاف ، فكلام إمام النحاة ، وإمام الصناعة- كما سماه السمين- أرفع من ذلك وأعمق وأدق ، ويحتاج إلى دقة وتأن وروية في فهم مقصوده ، كما أجمع على ذلك الناس ، لا كما فعل الرازي رحمه اللّٰه تعالى . ويفضل الباحث هنا إيراد رد الإمام السمين الحلبي ؛ لأنه موجز مختصر واف على رد الإمامين : أبي حيان وتلميذه ابن مكتوم ؛ لأنه طويل جدًّا يستغرق ما يزيد على عشرين صفحة مع شدة العبارة ، وقوة التعبير ، وإغلاظ القول على الرازي ؛ لتجاسره على إمام النحاة بالباطل وما لا علم له به ؛ ولهذا فضل الباحث الاكتفاء بإيراد رد السمين الملخص من رد الإمامين قبله ، مع الإشارة إلى بعض ردهما .

قال السمين بعد حكاية رد الرازي على سيبويه : « انتهى ما زعم أنه رد على إمام الصناعة . والجواب عن الوجه الأول ما تقدم جوابًا عما قال الزمخشري ، وقد تقدم ، ويؤيده نص سيبويه ، فإنه قال : « وقد يحسن ويستقيم : عبد اللّٰه فاضربه ، إذا كان مبنيًّا على مبتدأ مظهر أو مضمر ، فأما في المظهر فقوله : هذا زيد فاضربه . وإن شئت لم تظهر (هذا) ويعمل كعمله إذا كان مظهرًا ، وذلك قولك : الهلالُ- واللّٰه- فانظر إليه ، كأنك قلت : هذا الهلال ثم جئت بالأمر . ومن ذلك قول الشاعر :

وقائلة : خولان فانكح فتاتهم وأكرومة الحيين خلو كما هيا

هكذا سمع عن العرب تنشده « يعني برفع (خولان) ، فمع قوله : « يحسن ويستقيم » كيف يكون طاعنًا في الرفع ؟ ! . وقوله : « فإن قال سيبويه إلى آخره » فسيبويه لا يقول ذلك ، وكيف يقول وقد رجح الرفع بما أوضحته ؟ ! وقوله : « لم يقرأ بها إلا عيسى » ليس كما زعم ، بل قرأ بها جماعة كإبراهيم بن أبي عبلة ، وأيضًا فهؤلاء لم يقرؤوها من تلقاء أنفسهم ، بل نقلوها إلى أن تتصل بالرسول ﷺ ، غاية ما

(١) الدر المصون ٤/ ٢٦٠.

في الباب أنها ليست في شهرة الأولى .

وعن الثاني : أن سيبويه لم يدع ترجيح النصب حتى يُلزم بما قاله ، بل خرج قراءة العامة على جملتين ؛ لما ذكرت لك فيما تقدم من دخول الفاء ؛ ولذلك لما مثل سيبويه جملة الأمر والنهي بعد الاسم ، مثلهما عاريتين من الفاء ، قال : « وذلك قولك : زيدًا اضربه ، وعمرًا امرر به » .

وعن الثالث : ما تقدم من الحكمة المقتضية للمجيء بالفاء ، وكونها رابطة للحكم بما قبله .

وعن الرابع : بالمنع أن يكون بين الرفع والنصب فرق ؛ بأن الرفع يقتضي العلة ، والنصب لا يقتضيه ، وذلك أن الآية من باب التعليل بالوصف المترتب عليه الحكم . ألا ترى أن قولك : « اقطع السارق »يفيد العلة ؟ أي أنه جعل علة القطع اتصافه بالسرقة ، فهذا يشعر بالعلة مع التصريح بالنصب .

وعن الخامس : أنهم يقدمون الأهم حيث اختلفت النسبة الإسنادية كالفاعل مع المفعول[(١)] ، ولنسرد نص سيبويه ؛ ليتبين ما ذكرناه . قال سيبويه : « فإن قدمت المفعول وأخرت الفاعل ، جرى اللفظ كما جرى في الأول- يعني في : ضرب عبدُ اللّه زيدًا- ؛ وذلك ضرب زيدًا عبد اللّه ؛ لأنك إنما أردت به مؤخرًا ما أردت به مقدمًا ، ولم ترد أن يشتغل الفعل بأول منه ، وإن كان مؤخرًا في اللفظ ؛ فمن ثم كان حد اللفظ أن يكون فيه مقدمًا ، وهو عربي جيد كثير ، كأنهم إنما يقدمون الذي بيانه أهم لهم ، وهم ببيانه أعنى ، وإن كانا جميعًا يُهمانهم ويعنيانهم »[(٢)] ، والآية الكريمة ليست من ذلك »[(٣)] .

---

(١) هذا هو مقصود سيبويه ، لا ما أراده الرازي ، بدليل أن سيبويه ذكر هذا النص في « هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعول » وفي سياق الكلام عن تقديم المفعول على الفاعل ، كما يدل على ذلك نصه الذي سرده السمين .

(٢) الكتاب ١/ ٣٤، وانظر : طبعة بولاق ١/١٤- ١٥.

(٣) الدر المصون ٤/٢٦٠- ٢٦٢.

انتهى رد السمين الموجز على الرازي . ومنه نفهم أن الرازي بتر كلام سيبويه بل لعله أورده بمعناه ولم يأت بنصه ؛ ليحتج به على سيبويه ، ولكن انقلب السحر على الساحر بما ذكره السمين من نص الكتاب الكامل ، وسيبويه في الحقيقة والحق والواقع لم يتعرض لقراءة الرفع بسوء من تضعيف أو تفضيل غيرها عليها ، وإنما شرّع مقياسًا نحويًّا في باب الاشتغال لا ينطبق على الآية في قراءتها المتواترة ؛ فخرجها على وجه آخر ، كما سلف . فكان على الرازي الاكتفاء بترجيح ما يراه صوابًا بعد تفهم آراء الأئمة في المسألة على الوجه الصحيح ، وعرضها بأمانة كما ينبغي ، بدلًا عن هذا الهجوم الظالم على إمام النحاة سيبويه بما لم يسبق له نظير ، ولم يُتابعه عليه أحد من العلماء . بل ناله نقد شديد من أبي حيان الذي نقض كل ما أورده على سيبويه وشرح المسألة بادئًا بقوله : « والرازي حرف كلام سيبويه . وما ذكره الرازي لا يتفرع على كلام سيبويه بوجه . والعجب من هذا الرجل ، وتجاسره على العلوم حتى صنف كتابًا في النحو سماه (المحرر) ، وسلك فيه طريقة غريبة بعيدة عن مصطلح أهل النحو ، ومن مقاصدهم ، وهو كتاب لطيف يحتوي على بعض أبواب العربية . وقد سمعت شيخنا أبا جعفر ابن الزبير يذكر هذا التصنيف ويقول : إنه ليس جاريًا على مصطلح القوم ، وأن ما سلكه في ذلك من التخليط في العلوم ، ومن غلب عليه فن ، ظهر فيما يتكلم به من غير ذلك الفن أو قريبًا في المعنى ، ولما وقفت على هذا الكتاب بديار مصر رأيت ما كان الأستاذ أبو جعفر يذم ويستذل من عقل فخر الدين في كونه صنف في علم ، وليس من أهله . وكان أبو جعفر يقول : لكل علم حد ينتهى إليه ، فإذا رأيت متكلمًا في فن ما وخرجه بغيره ، فاعلم أن ذلك إما من تخليطه وتخبيط ذهنه ، وإما أن يكون من قلة محصوله وقصوره في ذلك العلم ؛ فتجده يستريح إلى غيره مما يعرفه »(١) ، ثم شرع أبو حيان بعد هذا التمهيد في رده الطويل على الرازي ، وقد تخلّله كثير من اللوم والتقريع وإغلاظ القول على الرازي ، بما لا يخرج خلاصته عما تقدم

---

(١) انظر : البحر المحيط ، ٣/٤٧٦- ٤٨٢.

عن السمين. وقد كان ابن مكتوم النحوي أعنف وأشد من شيخه في الرد على الفخر الرازي والدفاع عن إمام النحاة، حيث رد ردًّا مطولًا فند فيه كل ما جاء به الرازي، وأبان عن مقصود سيبويه الذي دل عليه كلامه، وأظهر وجه الحق والحقيقة في المسألة، وبدأ بقوله: «وقد تجاسر أبو عبد الله محمد بن عمر الرازي المدعو بالفخر، ابن خطيب الري على سيبويه، ولعب بلسانه، وشقشق، وقال عنه ما لم يقله ... إلخ»[1].

وقد يكون سبب هذا الهجوم على الرازي أنه تجاوز الحد في نقد رأي سيبويه، وحمله ما لم يرم إليه، وقوّله ما لم يخطر له ببال، أو يكون السبب هو موقفه من سيبويه المتفق على إمامته من المفسرين والنحاة، المتبع منهم جميعًا، وقد يكون فيه شيء من المغالاة، ولكنه صادق في وصف منهج الرازي بالغرابة، وخلطه مسائل النحو بثقافته العقلية، وصبغها بأقيسته المنطقية[2]، وهو بلا أدنى شك إمام كبير وعالم جليل في الأصول والتفسير والكلام وغيرها، بل إذا أطلق (الإمام) في كتب الأصول كان هو المقصود، ولكنه أخطأ هنا في فهم كلام سيبويه، وكان عليه التزام الأدب مع أمثال سيبويه في مسائل اللغة والنحو، والتأني في فهم كلامهم، والتريث في الرد عليهم. وما أكثر ما فهم كلام سيبويه على غير وجه وقصده.

وإذا التمس الباحث عذرًا للرازي، فإنه لا يجد عذرًا أبدًا لمن يذهب مذهبه من المعاصرين بعد أن بين أهل الشأن وفرسان هذا الميدان وجه الحق في كلام سيبويه، وكشفوا عن خطأ الرازي في فهمه. كما أن الباحث يرى أن تأويل سيبويه في هاتين الآيتين هو الأصح والأرجح والأدل على خصائص العربية وأسرارها في التعبير، وعلى بلاغة القرآن وقوة عبارته، وتمهيد النفوس لتلقي الأمور المهمة، وهو من أسرار إعجازه في التعبير والدلالة؛ ولهذا لا يجد الباحث معنى ولا محلًّا من الصحة لقول

---

(١) انظر: الدر اللقيط من البحر المحيط بهامشه ٣/٤٧٧ وما بعدها.

(٢) انظر كتاب: النحو وكتب التفسير ٢/٨٠٤- ٨١٩.

أحد الباحثين المعاصرين : « والقول بأن : الخبر محذوف ، تقديره : فيما يتلى عليكم ، أو في الفرائض . قول فيه تكلف واضح من جهة نظري ؛ لأنه لا داعي إلى ذلك التأويل ، مادام كلام اللّٰه يتسع لمثل هذا التوجيه الذي ذكره كثير من النحاة »[1] ، ويعني بذلك التوجيه الذي ذهب إليه المبرد ومن تبعه ، وهو توجيه وجيه في نظر الباحث ولكن توجيه سيبويه هنا أولى وأحسن وأدل على مقاصد الكتاب الكريم وطريقته في التعبير والدلالة . وقد شرح ذلك كله سيبويه ونظر له بأمثلة من الكتاب العزيز ، ولكن يبدو أن هذا الباحث وأمثاله لم يعطوا هذا الموضع من الكتاب حقه من النظر والتأمل والتفهم لما قاله سيبويه . ومن الغريب حقًّا أن يطلق مثل هذا الكلام من دون دراسة وفهم ووقوف على تأويل سيبويه ، والأعجب من ذلك والأغرب ، ما قاله صاحب كتاب (سيبويه والقراءات) فهو على ديدنه في الهجوم على سيبويه والادعاء عليه بما لا يفهمه ، أخذ يلوم سيبويه على تأويله هذا ، بل لم يتورع عن أن يجعل هذا الموضع أول نماذجه لما دعاه بتأويل سيبويه المرذول المتكلف ، فراح يقول في خلط عجيب ودعاوى عريضة ، وأوهام لا وجود لها في الواقع « ... غير أن سيبويه رحمه اللّٰه لجأ إلى التأويل البعيد حينما وقفت له الصنعة النحوية بالمرصاد ... فأعربها مستأنفة ، ولا يصح أن تكون خبرًا في نظره ، لا لشيء إلا لأنها خالفت القاعدة النحوية التي وضعوها بأيديهم . فانظر إليه – رحمه اللّٰه- كيف تتحكم فيه الصنعة النحوية ؛ فيرفض الإعراب الذي يساير الفطرة كما يساير طبيعة اللغة العربية . فماذا عليه لو أجاز هذا الإعراب ؟ لو فعل ذلك لأراح نفسه ، وأراحنا معه من التأويل والتقدير ، ولكن هيهات أن يمس القاعدة المقدسة مهما كانت مخالفة لكثير من الآيات القرآنية المماثلة ، ومن الشعر العربي الفصيح ... ولعل تلحظ أن سيبويه يحاول جاهدًا أن ينتصر للرأي الذي ارتآه ، ولا يريد أن يعدل القاعدة التي ارتضاها مهما اصطدمت بالصحيح الوارد من الشواهد العديدة شعرًا ونثرًا . وفي القرآن

---

(١) ظاهرة التأويل في إعراب القرآن الكريم ، مرجع سابق ، ص ١٢٧.

الكريم آيات متعددات كما رأيت »[١] .

وفي هذا الكلام ما فيه من الخلط والاضطراب والتجني والإغراب ومجانبة الصواب والظلم لصاحب الكتاب ، إذ لم يقل أحد من العلماء إن ما ذهب إليه سيبويه من التأويل البعيد ، بل جمهور النحاة والمفسرين أيدوا ما ذهب إليه كما سلف . ثم أين الصنعة النحوية التي وقفت لسيبويه بالمرصاد ؟ ! وما القاعدة النحوية التي خالفتها الآية ، ويزعم هذا القائل أن النحاة وضعوها بأيديهم ؟ فالمعروف أن النحاة يستخلصون القواعد من الكثير الشائع في كلام العرب ، ويجتهدون في إعمال عقولهم ، وبذل كل ما عندهم من جهد ، للوصول إلى القاعدة التي تحكم الاستعمال العربي الفصيح الكثير الغالب في اللسان العربي ، فما معنى أنهم وضعوا القاعدة بأيديهم ؟ ! فهم قد استخلصوها واستنبطوها من فصيح كلام العرب ، وعلى رأسه القرآن الكريم ، والحديث الشريف ، والشعر والنثر في عصور الاحتجاج ، ووفقهم اللّٰه إلى ذلك بخلوص نيتهم وعظمة جهودهم وسلامة فطرتهم ، ولا يمكن بحال من الأحوال أن نفضل الفطرة الفاسدة في هذا العصر بفعل الدعاوى الفارغة وإلقاء التهم الباطلة جزافًا ، بدواعي حب الشهرة والبروز والظهور ، وادعاء بطولات زائفة ؛ للوصول إلى أغراض دنية ولو على أشلاء الحقائق العلمية ، ونقد الأئمة الأعلام من السلف الكرام بكلام مهلهل النسج وقول كاذب ، لا يمكن لعاقل أن يفضل مثل هذه الفطرة المشوهة على فطرة أئمة اللغة والنحو الذين شافهوا العرب الأقحاح ، وعاشوا معهم في بواديهم ، وأخذوا عنهم اللغة بتبرها وترابها ، وبنوا على ذلك قواعد العربية وشادوا صرح النحو الشامخ الذي لا يمكن نقده بمثل هذا الهذيان الباطل . أما فطرة اللغة ومسايرة الإعراب لها فخير لنا ولهذا القائل نفسه أن يسكت عنها إذا تكلم فيها سيبويه وأمثاله . ومن العجب حقًّا أن يزعم هذا الباحث المعاصر أن سيبويه يتعصب لما سماه بالقاعدة المقدسة الموضوعة على يديه- في نظر هذا الزاعم- مهما كانت

---

(١) انظر : سيبويه والقراءات ، ص١٠٧- ١١٣.

مخالفة لكثير من الآيات المماثلة ومن الشعر العربي الفصيح . وحينما نسأل : ما هذه الآيات التي خالفت ما ذهب إليه سيبويه ؟ يجيبنا بنفس بالشواهد نفسها التي استشهد بها سيبويه ، ولا يزيد على ذلك حرفًا واحدًا . وأما الشعر الفصيح فلم يذكر منه إلا البيت الذي ذكره سيبويه (وقائلة : خولان ... إلخ) ، ويبدو أن هذا الباحث لا يدري أن هذه هي شواهد سيبويه في المسألة ، فهو لم يرجع إلى الكتاب مع أنه بين يديه منشورًا منتشرًا ، ونقل ما نقل مبتورًا من البحر المحيط وإملاء ما من به الرحمن ، للعكبري ، كما أشار إلى ذلك في هوامشه .

أما السؤال : ما الصنعة النحوية التي ألجأت سيبويه إلى التأويل؟ وما القاعدة النحوية التي وضعها سيبويه بيده ، وانتصر لها ضد النصوص الكثيرة من القرآن الكريم والشعر العربي الفصيح ؟ وما الرأي الذي ارتآه سيبويه ، وحاول جاهدًا أن ينتصر له مهما اصطدم بالشواهد الكثيرة ، كما يزعم هذا القائل ؟ ! ، فكل هذه الأسئلة تبقى بلا إجابة ؛ لأنه سكت عن ذلك كله سكوت القبور ، واكتفى بالشعارات البراقة الفارغة والدعاوى العريضة الكاذبة والخلط والمغالطة الغريبة العجيبة ، والتهم الظالمة الباطلة ، ورضي بذلك بدلًا عن البيان والتوضيح والدليل ؛ لأنه ليس عنده شيء من ذلك . واللّٰه حسبه يوم القيامة .

ولقد اعَدّ ابن عاشور الذين ذهبوا إلى غير ما ذهب إليه سيبويه ممن صرفوا ذهنهم عن الحقائق في الاستعمال العربي للكلام ، حيث قال في آية المائدة : « والسارق مبتدأ والخبر محذوف عند سيبويه والتقدير : مما يتلى عليكم حكم السارق والسارقة فاقطعوا أيديهما ، وقال المبرد : الخبر جملة ﴿فَٱقۡطَعُوٓاْ أَيۡدِيَهُمَا﴾ ، ودخلت الفاء في الخبر ، لتضمن المبتدأ معنى الشرط ؛ لأن تقديره : والذي سرق والتي سرقت ، والموصول إذا أريد منه التعميم ، ينزل منزلة الشرط ، أي يجعل (ال) فيها اسم موصول ، فيكون كقوله تعالى : ﴿وَٱلَّٰتِي يَأۡتِينَ ٱلۡفَٰحِشَةَ مِن نِّسَآئِكُمۡ فَٱسۡتَشۡهِدُواْ عَلَيۡهِنَّ أَرۡبَعَةٗ مِّنكُمۡۖ﴾ [سورة النساء، آية: ١٥] . وقوله تعالى : ﴿وَٱلَّذَانِ يَأۡتِيَٰنِهَا

مِنكُمْ فَـَٔاذُوهُمَا﴾ . قال سيبويه : هذا إذا كان في الكلام ما يدل على أن المبتدأ ذكر في معرض القصص أو الحكم أو الفرائض ، نحو : ﴿وَٱلَّٰتِي يَأْتِينَ ٱلْفَٰحِشَةَ مِن نِّسَآئِكُمْ فَٱسْتَشْهِدُوا۟﴾ ، ﴿وَٱلَّذَانِ يَأْتِيَٰنِهَا مِنكُمْ فَـَٔاذُوهُمَا﴾ ، ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓا۟ أَيْدِيَهُمَا﴾ : إذ التقدير في جميع ذلك : وحكم اللاتي يأتين ، أو : جزاء السارق والسارقة . ولقد ذكرها ابن الحاجب في الكافية ، واختصرها بقوله : « والفاء للشرط عند المبرد وجملتان عند سيبويه- يعني : وأما عند المبرد فهي جملة شرط وجوابه ، فكأنها جملة واحدة- وإلا فالمختار النصب » أشار إلى قراءة عيسى بن عمر : (والسارقَ والسارقةَ) بالنصب ، وهي قراءة شاذة لا يعتد بها ، فلا يخرج القرآن عليها ، وقد غلط ابن الحاجب في قوله : « فالمختار النصب »(١) .

والباحث لا يتفق مع ابن عاشور في أن القراءة الشاذة لا يعتد بها ، نعم صحيح أنها لا يخرج عليها القرآن ؛ لأن القرآن ما كان متواترًا وذلك محصور في القراءات العشر على الأصح ، فالشاذ لا يعد قرآنًا ، ولكن تقدم نقل ابن جني والسيوطي إجماع النحاة على الاستشهاد بالقراءات الشاذة ، وأنه لا فرق بينها وبين المتواتر في الاحتجاج اللغوي . كما لا يتفق الباحث مع ابن عاشور في تخطئة ابن الحاجب رحمه اللّٰه تعالى ، فهو يعني : أن الآية ليست من باب الاشتغال وإلا لكان المختار النصب ، لأنه الأرجح عند الأمر ، كما تقدم ذلك من كلام سيبويه وغيره ، ولا يعني بحال تفضيل قراءة النصب ، واختيارها على قراءة الرفع كما فهم ابن عاشور (رحمه اللّٰه تعالى) الذي شرح هذه المسألة أحسن شرح ، وبينها أحسن بيان ، في أوضح عبارة في تفسيره آية النور حيث قال : « والزانية والزاني ابتداء كلام ، وهو كالعنوان والترجمة في التبويب ، فلذلك أتى بعده بالفاء المؤذنة بأن ما بعدها في قوة الجواب ، وأن ما قبلها في قوة الشرط ، فالتقدير : الزانية والزاني مما أنزلت له هذه السورة وفرضت . ولما كان هذا مما يستدعي استشراف السامع ، كان الكلام في قوة : إن أردتم حكمهما

---

(١) تفسير التحرير والتنوير ٤/١٨٩- ١٩٠.

فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة . وهكذا شأن هذه الفاء كلما جاءت ، بعد ما هو في صورة المبتدأ ، فإنما يكون ذلك المبتدأ في معنى ما للسامع رغبة في استعلام حاله ، كقول الشاعر ، وهو من شواهد سيبويه التي لم يعرف قائلها :

وقائلة : خولان فانكح فتاتهم   وأكرومة الحيين خلو كما هيا

التقدير : هذه خولان ، أو خولان مما يرغب في صهرها ، فانكح فتاتهم إن رغبت .

ومن صرفوا ذهنهم عن هذه الحقائق في الاستعمال ، قالوا : الفاء زائدة في الخبر ، وتقدم زيادة الفاء في قوله تعالى : ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا﴾ في سورة العقود »[١] .

ولعل صاحب كتابه (سيبويه والقراءات) إذا اطلع على هذا البيان ، يستحيي من دعاواه على إمام النحاة ، تلك الدعاوى التي دلت دلالة قاطعة على أن قوله في مقدمة كتابه : « واعتمدت في المقام الأول على كتاب سيبويه ، أتأمله طويلًا ، وأستفتيه ، وأستخلص الحقيقة ... وحينما عشت مع سيبويه طويلًا تكشف لي خباياه وزواياه »[٢] باطل وخرافة ومجرد ادعاء لا أساس له من الصحة ، فما جاء في جميع بحوثه ، خاصة كتابه : (سيبويه والقراءات) يثبت عكس ما يدعيه ، وأنه ليس من كتاب سيبويه في عير ولا في نفير ، فلا ناقة له فيه ولا بعير ؛ بدليل نقله أقوال سيبويه مبتورة من كتب أخرى غير الكتاب ، مثل الإملاء للعكبري ، وإعراب القرآن المنسوب للزجاج ، كما أثبت ذلك هو بنفسه في هوامشه مع أن الكتاب منشور منتشر متداول بين الباحثين ، ويمكنه الرجوع إليه متى شاء ، ولكن يبدو أنه يؤثر الراحة ، ويكتفي بالنظرة الطائرة العجلى ، ثم يطلق الدعاوى الفارغة والتهم الباطلة ، والأقوال الناقدة الظالمة بلا وعي ولا فهم وإدراك ، مما ينفي عنه مجرد الاطلاع على الكتاب فضلًا عن العيش الطويل أو القصير معه أو تكشف الخبايا والزوايا ، أو كما قال .

---

(١) المرجع السابق ١٨/ ١٤٥.

(٢) سيبويه والقراءات ، ص ٦.

وبعدُ ؛ فما قدمه الباحث في هذا الفصل يكشف عن منهج سيبويه في تأويل بعض الظواهر في وجوه القراءات القرآنية بتخريجها على أحسن الوجوه وأفصحها وأبلغها ، بقصد ردها إلى الكثير الشائع الغالب في كلام العرب وفي القرآن نفسه ، وإبعادها عما يبدو من القلة والندرة والشذوذ ، كما يكشف مدى ظلم بعض المعاصرين ، خاصة صاحب كتاب (سيبويه والقراءات) لإمام النحاة صاحب الكتاب ، ومدى عدم تثبت هذا الباحث في فهم النصوص وعدم أمانته في نقلها ، كما يكشف بجلاء عن عدم اطلاعه على ما في الكتاب ، ومدى إصراره على اتهام سيبويه والبصريين بصفة عامة بالباطل من الكلام وزخرف من القول غرورًا وثلبه لهم ظلمًا وعدوانًا . ويؤكد هذا موقفه المتناقض من الإمام أبي حيان الذي هاجم الفخر الرازي ، لنقده إمام النحاة سيبويه بسوء الفهم ، وتقويله ما لم يقله ، وتطاوله عليه . وهو موقف يدل قطعًا على أن عمل صاحب (سيبويه والقراءات) ليس بحثًا علميًا بقدر ما هو حملة تشهير يمليها الهوى ويغذيها حب الظهور والبروز وادعاء البطولة ، لجلب الشهرة . وللدلالة على ذلك يسوق الباحث هذا الموقف أو هذين الموقفين المتناقضين لهذا الباحث في كتابه (سيبويه والقراءات) .

في مبحث الفصل بين المتضايفين نقل ما قاله الناقدون لقراءة ابن عامر ، ومنهم الزمخشري ، ثم قال : « وهنا عقَّب أبو حيان تعقيبًا غاية في القوة ، حيث قال عن الزمخشري : « وأعجب لعجمي ضعيف في النحو يرد على عربي صريح محض قراءة متواترة موجود نظيرها في لسان العرب في غير ما بيت ، وأعجب لسوء ظن هذا الرجل بالقراء الأئمة »[(١)] فهو هنا معجب بهذا النقد الذي تجاوز فيه أبو حيان- رحمه اللَّه- حدود البحث العلمي وسماحة العلماء لقمة من قمم الفكر الإسلامي والعربي ، لم يبلغ تفسير ما بلغ تفسيره من التأثير والذيوع كما هو معروف . وإن كان من حق إمام كبير

(١) الدفاع عن القرآن له ص١٣٦، وسيبويه والقراءات ص١١٣، وانظر البحر المحيط ٤/ ٢٣٠، والكشاف ٢/ ٥٥.

كأبي حيان أن يرينا الصواب والخطأ في اجتهادات أمثال الزمخشري من الأئمة الكبار ، في حدود البحث العلمي وسماحة العلماء وسعة صدروهم ورزانتهم ، فلا يرضى عاقل قول أبي حيان : « وأعجب لعجمي ضعيف في النحو ... إلخ » . وإذا كان الزمخشري يثلب ويعار بكونه عجميًا ، ويرد قوله لذلك ، فإن أغلب علماء العربية بل الإسلام عجم ، والإسلام لا يعرف هذه النعوت ، وإنما يعرف الإنسان بإيمانه وتقواه ودينه وخلقه وعلمه ، لا بنسبه وأصله وفصله ، وإلا فما الرأي في سيبويه العجمي الذي يجله أبو حيان أيما إجلال ، ويجعل كتابه المرقاة لفهم الكتاب العزيز ؟ وإذا كان صاحب المفصل ، والكشاف ، والفائق في غريب الحديث والأثر ، وأساس البلاغة ، و(تماضر) ، وغيرها ... ضعيفًا في النحو ، فماذا يكون غيره ممن جاء بعده من العلماء الذين جعلوا كتبه مراجع لهم وآراءه معتمدهم ؟ .

إن من حق العلماء أن يقبلوا أو يرفضوا ما قاله غيرهم بحسب ما يترجح لديهم من الأدلة ، ولكن ليس لهم أن يجرحوا غيرهم ، ويثلبوه ، ويطعنوا فيه ، خاصة إذا كان هذا الغير في علم الزمخشري ومكانته وفضله .

والموقف الثاني عكس الأول تماما ؛ فقد تقدم في هذا الفصل أن الإمام فخر الدين الرازي نقد سيبويه في إعرابه قوله تعالى : ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓا۟ أَيْدِيَهُمَا﴾ ، لسوء فهمه كلام سيبويه ، وتجاسر عليه بأسلوبه المعروف ، فتصدى له أبو حيان ، ورد ظلمه لإمام النحاة ، وأراه وجه الحق والفهم الصحيح لكلام سيبويه ورأيه في توجيه الآية وأمثالها . وأبو حيان هو الخبير بذلك ، وتبعه غيره كابن مكتوم والسمين . ولكن القضية عند صاحب كتاب (سيبويه والقراءات) كانت هنا عكس الأولى إذ اعتبر أبا حيان وتلميذه ابن مكتوم- ولعله لم يقف على كلام السمين- متحاملين على الرازي ، وراح يفتش عن سبب لذلك ، حتى قال : « ويبدو أن شيئًا ما كان بين هؤلاء المفسرين ، فأنت ترى أبا حيان يتحامل على الفخر الرازي تحاملًا واضحًا ، ويؤازره في ذلك تلميذه ابن مكتوم . رأيت ذلك في أكثر من موضع ، ولست أدري سر هذا التحامل ، ولولا أني أعلم أن أبا حيان كان حر الرأي تجاه النحو

والنحاة وعلى رأسهم سيبويه ، لقلت : إنه يتعصب لسيبويه ضد الفخر الرازي ...» ، وأخيرًا استنتج أن التنافس في ميدان التفسير هو السبب المباشر ، كما يحدث عادة بين أهل الصناعة الواحدة في بعض الأحيان[١] . وأعجب لتنافس بين رجلين غير متعاصرين إذ توفي الفخر الرازي سنة ٦٠٦هـ وأبو حيان سنة ٧٤٥هـ ، وإذا كان يمكن لهذا السبب أن يصح– وما هو بكائن– فهل يمكن للباحث أن يعد هجوم هذا الباحث وظلمه وثلبه لسيبويه والبصريين من قبيل التنافس الذي ذكره ، في ميدان النحو ؛ إذ ما يزال هذا الباحث يعد نفسه من علماء النحو إلى درجة نقد سيبويه والبصريين ؟ ! . وغريب أن يجعل هذا المؤلف نقاش أبي حيان هنا للرازي ؛ إحقاقًا للحق ، تحاملًا واضحًا ؛ لأن الموضوع يتعلق بسيبويه ، ويجعل قول أبي حيان في الزمخشري تعقيبًا قويًّا ، وإن كان سبابًا وشتمًا وتعبيرًا بما لا ينبغي . وأغرب من هذا زعم هذا المؤلف أن أبا حيان يتحامل على الفخر الرازي في أكثر من موضع ، ولا يذكر نماذج لذلك ، بل لا يشير إليها ؛ لأنه لا يجد نماذج لذلك في البحر المحيط أو غيره من كتب أبي حيان ، وكأنه لا يعلم أن أبا حيان لم يتحامل على أحد كما تحامل على الزمخشري ، مما حدا بالعلماء من بعد إلى البحث والتفتيش عن أسباب حملته عليه ، فألف أبو زكريا الشاوي[٢] كتاب (المحاكمات بين أبي حيان والزمخشري) وجمع فيه أقوال أبي حيان التي نقلها من تفسيري ابن عطية والزمخشري ، وتناولها بالنقد والرد وأبدى فيه كثيرًا من النقاش والملاحظات القيمة حول ردود أبي حيان عليهما ونقده وثلبه لهما بالحق والباطل . وهو منصف في محاكمته بينهم . وهنالك محاكمات أخرى–

---

(١) سيبويه والقراءات ص ١١٤.

(٢) هو : العالم الكبير أبو زكريا يحيى بن محمد الشاوي المغربي النائلي الملياني الجزائري المالكي المتوفى سنة ١٠٩٦هـ ، وهو من العلماء الكبار في العلوم الشرعية والعربية ، وله مؤلفات جليلة ، بعضها في النحو وأصوله ، قعد للتدريس بالأزهر الشريف ، وتوفي بمصر . وله ترجمة مفصلة وافية في خلاصة الأثر ٤/٤٨٦– ٤٨٨، وهو شيخ المحبي صاحب هذا الكتاب في تراجم علماء القرن الحادي عشر .

كثيرة- بينهم في كل عصر بعدهم(١) وهل يعرف مؤلف (سيبويه والقراءات) أن أبا حيان لا يرفع كتابًا مؤلفًا إلى مرتبة كتاب سيبويه ، الذي يراه هو المرقاة إلى فهم كتاب اللّٰه العزيز ، وهو الخبير بمواقفه من القراءات ومنهجه في الاستشهاد بها والاحتجاج لها ؛ إذ لم يدافع عنها أحد من العلماء بعد ابن مالك كما دافع عنها هو ، ولم نر له ولا لغيره من العلماء اتهامًا واحدًا لسيبويه إمام النحاة . وأبو حيان حر الرأي تجاه النحو والنحاة كما يعترف بذلك هذا المؤلف . ومعروف عنه أيضًا أنه لا يجامل أحدًا في نقد القراءات مهما كانت مكانته ، ولو كان ثمة مأخذ على منهج سيبويه في التعامل مع القراءات لأبداه أبو حيان وأمثاله من الأئمة الأعلام والسلف الكرام ، ولكنه الجهل والتطاول واتخاذ نقد السلف مركبًا إلى الشهرة والبروز والظهور وادعاء البطولة ... أمراض استبدت ببعض المعاصرين واستحكمت فيهم . نسأل اللّٰه العافية والسلامة منها .

ثم هل علم هذا المؤلف أن الفخر الرازي الذي يباهي بأقواله في نقد النحاة(٢) لا يقول بتواتر القراءات السبع إلا ما اتفقت عليه طرق أئمتها أو أغلبها ، وأنه ردد نقد بعض النحاة للقراءات في تفسيره مؤيدًا له ، ومنه نقد الزمخشري لقراءة ابن عامر السالفة الذكر ، وأنه رد بعض القراءات السبعية المتواترة حتى على رأيه الذي ارتآه في تواترها(٣) .

ولا يريد الباحث بهذا- وما هو بقادر- أن يحط هنا من مكانة الإمام العلامة فخر الدين الرازي ، فهو- كما تقدم- إمام كبير في عدد من العلوم ، وعالم موسوعي له اجتهاداته في العلوم وآراؤه التي نأخذ منها وندع . ولكن الباحث هنا بين منهجًا غريبًا لبعض المعاصرين ، وتناقضًا وادعاءات باطلة ، وتهمًا ظالمة يمليها الهوى والغرض

---

(١) انظر : كتاب النحو وكتب التفسير ٢/ ٩٤٦.

(٢) انظر على سبيل المثال (سيبويه والقراءات) ص ٢.

(٣) انظر : مفاتح الغيب ١/ ٦٣، ٢/ ٧٤، ٢/ ١٣٦، ١٣/ ٢٠٦، ١٩/ ١١٤، ٢٤/ ١٦٣، ٢٧/ ٢٥٨.

الدنيء بالإصرار على اتهام إمام النحاة وغيره من العلماء البصريين بالباطل ، مما لا يمكن تسميته بحثًا علميًا ، بل هو حملة تشهير من المحاولات الخبيثة الماكرة اليائسة للنيل من أولئك الأعلام ، والشم الرواسي ، والقمم العوالي في تراث العربية والإسلام . وتبدو طوابع هذه الحملة في بتر النصوص والأقوال والآراء حتى تبدو مؤيدة لها ، والإعلاء من شأن هذه الأقوال المبتورة والحط مما يخالفها ، وبتر أقوال العلماء والاقتصار من مواقفهم على ما يحقق الغرض ، ومحاولة المضاربة بين أقوال السلف حتى تبدو متناقضة ، وتصوير معارك وهمية بينهم . وهذا كله يبدو جليًا في بحوث هذا المؤلف المتناقض المتهافت ، خاصة كتابه (سيبويه والقراءات) الذي يبدو للوهلة الأولى كأنه بحث علمي مبعثه الغيرة على كتاب اللَّه وقراءاته وهو في الحقيقة والواقع من ذلك كله خال وبريء وبعيد كل البعد .

يخلص الباحث من كل ما تقدم في هذا الفصل إلى أن توجيه سيبويه في إعراب الآيتين وأمثالهما ، وتأويله لذلك ورأيه في هذه المسألة هو الأصح والأقرب إلى أساليب العرب وسننها في كلامها وسمت لغتها ، والأليق بكتاب اللَّه الكريم في بيانه وعلو بلاغته وإعجازه . وقد وافقه جمهور العلماء من النحاة والمفسرين قديمًا وحديثًا ، وخالفه آخرون واجتهدوا في ذكر تخريجات وتأويلات أخرى صحيحة أيضًا ، ولا تخلو من الصواب ، ولكل فضله ومكانته في العلم والاجتهاد ، وأجرهم على اللَّه تعالى ، ولا مكان لأي قول يخالف ذلك . هذا ما يراه الباحث بحسب ما بدا له .

واللَّه تعالى أعلم بالصواب .

❁ ❁ ❁

الفصل الرابع

في تأويل وجه قراءة الرفع في قوله تعالى:

﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَٱلَّذِينَ هَادُوا۟ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ ...﴾

وأمثالها، عند سيبويه وغيره

المبحث الأول: خلاصة آراء النحاة في مسألة العطف على موضع اسم (إنّ) قبل ذكر الخبر، وبعده.

المبحث الثاني: تأويل سيبويه لوجه الرفع في هذه الآية وأمثالها.

المبحث الثالث: مواقف النحاة والمفسرين من تأويله وآراؤهم في تخريج الآية.

المبحث الرابع: مناقشة دعاوى بعض الباحثين على سيبويه في هذا الموضع، والرد عليها.

المبحث الأول :
خلاصة آراء النحاة في مسألة العطف على موضع اسم (إنّ) قبل ذكر الخبر، وبعده

ذكر ابن هشام الأنصاري في باب إن وأخواتها من مباحث نواسخ الابتداء أن الأصل أن يعطف على أسماء هذه الأحرف بالنصب، قبل مجيء الخبر وبعده. ومثّل لذلك بقول الشاعر:

إن الربيع الجود والخريفا يدا أبي العباس والصيوفا[1]

ثم ذكر جواز العطف بالرفع على أسماء هذه الأحرف بشرطين: استكمال الخبر، وكون العامل إنّ أو أنّ أو لكنّ. واستشهد لذلك بقوله تعالى: ﴿وَأَذَٰنٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ إِلَى ٱلنَّاسِ يَوْمَ ٱلْحَجِّ ٱلْأَكْبَرِ أَنَّ ٱللَّهَ بَرِىٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ۙ وَرَسُولُهُۥ﴾ [سورة التوبة، آية: ٣]، وبقول الشاعر:

---

(١) هذا البيت ينسب إلى رؤبة بن العجاج، وليس في ديوانه، ولا في زيادات الديوان، وهو بيت من الرجز، أو بيتان من مشطوره. وأراد بالربيع وبالخريف وبالصيوف- وهو جمع صيف- أمطاره. وتقول العرب: رُبعنا وخُرفنا وصُفْنا، بالبناء للمجهول في ثلاثتهن، وهم يريدون أنه قد أصابهم مطر الربيع ومطر الخريف ومطر الصيف. والجَوْد بالجيم مفتوحة وبعدها واو ساكنة فدال مهملة، هو المطر الغزير، ويروي في مكانه: الجَون بالنون في مكان الدال، ومعناه هنا: الأسود، والمراد سواد سحابه، كناية عن كثرة مائه؛ لأن السحابة إنما توصف بالسواد إذا كانت حافلة بالماء. وأبو العباس يراد به السفاح الخليفة العباسي. ومعنى البيت: شبه مطر الربيع ومطر الخريف ومطر الصيف بيدي الممدوح في عموم النفع، وكثرة ما ينال الناس من نعمه وهذا من التشبيه المقلوب، لقصد المبالغة في وصف الممدوح بالكرم. والأصل تشبيه يديه بالأمطار الواقعة في هذه الأزمنة.

والشاهد النحوي في هذا البيت قوله: (والخريف) حيث عطفه بالنصب على الربيع، الذي هو اسم (إنّ) قبل أن يجيء بخبر (إنّ) الذي هو قوله: (يدا أبي العباس)، وقوله: (والصيوفا) حيث عطفه على اسم (إنّ) بالنصب بعد أن جاء بخبرها. انظر تعليق الشيخ محمد محيي الدين على أوضح المسالك ١/٣٥١.

فمن يك لم ينجب أبوه وأمه فإن لنا الأمّ النجيبة والأبُ[(١)]

وبقول الشاعر:

وما قصرت بي في التسامي خؤولة ولكن عميّ الطيب الأصل والخالُ[(٢)]

ثم قال ابن هشام: « والمحققون على أن رفع ذلك ونحوه على أنه مبتدأ حذف

---

(١) هذا بيت من الطويل، لم ينسبوه إلى قائل معين، ولا ذكروا له سابقًا أو لاحقًا. والنجيبة أراد بها التي تلد الأولاد النجباء، وأهل اللغة يقولون: إن الفعل من هذا المعنى: أنجب، والوصف منه: منجب، ومنجاب. ففي لسان العرب: (أنجبت المرأة، فهي منجبة ومنجاب: ولدت النجباء، ونسوة مناجيب. وكذلك الرجل، يقال أنجب الرجل، ويقال: أنجب الرجل والمرأة: إذا ولدا ولدًا نجيبًا أي كريمًا »، انظر: اللسان، مادة (نجب). فأما لفظة (النجيبة) في البيت فيمكن تصحيحها على أحد وجهين، أولهما: أنه أراد أن يقول: فإن لنا الأم النجيبة أولادها. فحذف المضاف- وهو الأولاد- وأقام المضاف إليه- وهو ضمير الغائبة- مقامه، فارتفع واستتر. وثانيهما: أن يكون قد بناه على فعيلة، بعد أن حذف زوائد (أنجب) ضرورة. واللّه أعلم. والمعنى: يمدح نفسه وقومه بأنهم نجباء كرماء إذا لم يكن في الناس نجيب كريم، ويقول: إذا كان الآباء والأمهات غير مناجيب، وكانوا إنما يولد لهم لئام الأولاد، فليس أبونا وأمنا من هؤلاء الآباء والأمهات، بل نحن أبناء الرجال المناجيب والنساء المناجيب. والشاهد فيه: قوله (والأبُ) حيث عطفه بالرفع على محل اسم (إنّ) المنصوب بعد أن جاء بخبر (إنّ) وهو قوله: (لنا) وهذا ما يدل عليه ظاهر عبارة ابن مالك في الألفية وابن هشام في أوضح المسالك، ولكن المعربين لشواهد شروح الألفية أعربوا البيت على غير هذا الظاهر، حيث جعلوا المرفوع إما معطوفًا على مرفوع وهو الضمير المستتر في (لنا) عطف مفرد على مفرد، وإما مرفوعًا بالابتداء، وخبره محذوف، والجملة معطوفة بالواو على جملة (إن) واسمها وخبرها. وإنما فعلوا ذلك لموافقة جمهور النحاة في مذهبهم الذي حكاه ابن مالك نفسه في شرح التسهيل وانتصر له، وهو أن هذا العطف- العطف بالرفع على موضع اسم إن بعد تمام الخبر- من عطف الجمل لا من عطف المفردات، وقد ذكر ابن مالك إجماع النحاة على ذلك، وإن كان ظاهر عبارته في الألفية، وفي متن التسهيل يفيد أن الاسم المرفوع الواقع بعد خبر (إنّ) معطوف على اسم (إنّ)، عطف مفرد على مفرد لأنه كان مرفوعًا قبل دخول (إنّ) عليه. وسيأتي تفصيل هذه المسألة وبسط آراء النحاة فيها في الصفحات التالية من هذا الفصل، انظر عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، للشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، بهامش أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام الأنصاري ١/ ٣٥٣، ط/ دار الفكر بيروت، لبنان، بدون تاريخ.

(٢) هذا بيت من الطويل، لم ينسبوه إلى قائل معين، كما قال محمد محيي الدين عبد الحميد. وقد =

خبره ، أو بالعطف على ضمير الخبر ، وذلك إن كان بينهما فاصل ، لا بالعطف على محل الاسم ، مثل : ما جاءني من رجل ولا امرأةٌ بالرفع ؛ لأن الرافع في مسألتنا الابتداء وقد زال بدخول الناسخ » . ثم ذكر آراء المخالفين لمذهب الجمهور في هذه المسألة ، وما استدلوا به من شواهد[1] . وحاصل الأمر أن العرب قد جاءوا في جملة صالحة من الشواهد بالاسم المسبوق بالواو العاطفة مرفوعًا بعد جملة (إنّ) واسمها وخبرها ... كما في الشواهد السالفة التي ذكرها ابن هشام . وثبوت ذلك عن العرب ، يعترف به النحاة جميعًا ، ولكنهم يختلفون في تخريجه . فذهب قوم من البصريين إلى أن هذا الاسم المرفوع معطوف على اسم (إنّ) نفسه باعتبار أصله ؛ فإنه قد كان مبتدأ

= ذكروا قبله قوله :

وما زلت سابقًا إلى كل غاية بها يبتغى في الناس مجد وإجلال

وغاية : أراد بها نهاية المفاخر والمراتب العالية . والتسامي : التعاظم والتعالي ، وأراد به العراقة في النسب . ويروى مكانه (في المعالي) . وخؤولة : الأظهر في معنى المصدر ، يقال : بين فلان وفلان خؤولة ، ومثله العمومة ، ومن الناس من يجعل الخؤولة جمع خال والعمومة جمع عم .

والمعنى : يقول : إنه إذا انتسب إلى أخواله كان له بهم أعظم الفخر ، وإذا انتسبت إلى أعمامه ، لم يكن أحد أعلى منه فخرًا يريد أنه كريم النسب من جهتيه .

والشاهد فيه : قوله : (والخالُ) حيث جاء مرفوعًا بالعطف على محل اسم (لكنّ) الذي هو قوله (عمي) بعد أن جاء بخبر (لكن) الذي هو قوله : (الطيب الأصل) . وقد تقدم في الكلام على الشاهد السابق أن ظاهر عبارة ابن مالك في الألفية وفي متن التسهيل- وهو ما ذكره ابن هشام هنا تبعًا له- أن هذا المرفوع معطوف على محل الاسم المنصوب قبله عطف مفرد على مفرد ، ولكن المعربين لشواهد شروح الألفية ، وغيرها أجمعوا على غير هذا الظاهر ؛ لأن مذهب جمهور النحاة ليس كذلك ، بل عندهم أن الاسم المرفوع مبتدأ خبره محذوف ، والعطف من عطف الجمل ، أو المرفوع معطوف على اسم مرفوع قبله ، وهو الضمير المستكن في الخبر المتقدم ، فيكون العطف من عطف مفرد على مفرد . وقد ذكر ابن هشام هذا الكلام ونسبه إلى المحققين من النحاة ، ورد على من خالفهم ، بعد أن ذكر ما يفهم من كلام ابن مالك . وسيأتي في متن البحث تفصيل المسألة وذكر آراء العلماء من النحاة والمفسرين فيها بعد أسطر بإذن الله تعالى . وينظر عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك ١/ ٣٥٥ وما بعدها .

(١) أوضح المسالك ١/ ٣٥١.

مرفوعًا لفظًا أو تقديرًا أو محلًّا ، قبل دخول هذا الناسخ عليه ، ولا يضر عند هؤلاء زوال الابتداء الذي يطلب الرفع بالناسخ . وإلى هذا الرأي ذهب الشلوبين(١) وابن أبي الربيع(٢) وأبو علي الفارسي في الإيضاح والزجاجي(٣) في الجمل ، ومن العلماء من حمل كلام سيبويه على هذا الرأي . وهذا الرأي هو الذي يفيده ظاهر عبارة ابن مالك في الألفية حيث يقول :

وجائز رفعك معطوفًا على … منصوب (إنَّ) بعد أن تستكملا
وألحقت بإن لكنّ وأنْ … من دون ليت ولعل وكأن

بل عبارته في التسهيل تفيد أن هذا مما أجمع النحاة عليه ، وذلك حيث يقول : « يجوز رفع المعطوف على اسم (إن) لكن بعد الخبر بإجماع ، لا قبله مطلقًا خلافًا للكسائي ، ولا يشترط خفاء إعراب الاسم خلافًا للفراء . فإن تُوهم ما رأياه قدر تأخير المعطوف أو حذف خبر قبله »(٤) .

وذهب المحققون من البصريين إلى أن هذا الاسم المرفوع معطوف على ضمير الرفع المستتر في خبر الناسخ إذا كان بين الخبر والمعطوف فاصل ، فإذا لم يكن بين الخبر والمعطوف فاصل ، فالاسم المرفوع مبتدأ خبره محذوف ، وتكون الواو قد

---

(١) هو : عمر بن عمر بن عمر بن عبد الله الإشبيلي الأزدي ، ولد سنة ٥٦٢هـ ، وتوفي سنة ٦٤٥هـ ، ويقال له : الشلوبين : والشلوبيني ، نسبة إلى قرية بالأندلس ، كان إمام عصره في العربية ، تخرج به أعلام كبار ، وله شرح على الكتاب ، له ترجمة في إنباه الرواة ٢/ ٣٣٢، وبغية الوعاة ، ٢/ ٣٦٤، ووفيات الأعيان ١/ ٣٨٢، ومعجم البلدان ٥/ ٢٩٠، وغيرها .

(٢) هو : الحسين بن عبد الله بن أحمد بن أبي الربيع القرشي الأموي الإشبيلي ، المتوفى سنة ٦٨٨هـ ، وهو إمام أهل النحو في زمانه أخذ عن الشلوبين ، وعنه أخذ أبو حيان ، وله كتاب الإيضاح في النحو ، وشرح على الكتاب ، كما شرح الجمل في عشرة مجلدات له ترجمة في الأعلام ومعجم المؤلفين .

(٣) هو : أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي البغداي النهاوندي ، المتوفى سنة ٣٣٧هـ ، نحوي ، لغوي . له ترجمة مع ذكر مصادرها في معجم المؤلفين ٥/ ١٢٤.

(٤) التسهيل ، مرجع سابق ، ص ٧٨.

عطفت جملة على جملة . واختار هذا الرأي الفراء والمبرد وابن السراج[1] وابن أبي العافية ، وأبو علي الفارسي في غير الإيضاح . وهذا هو الظاهر المنساق إلى الذهن من كلام شيخ النحاة سيبويه . والباحث يرى أن تحمل عبارة ابن مالك على هذا الرأي ، ويكون معناها أنه يجوز لك أن تأتي باسم مرفوع بعد خبر إن . وإنما رأى الباحث ضرورة حمل كلامه على هذا ؛ لأنه ادعى الإجماع على ما ذكره ، ولا إجماع إلا على هذا القدر ، وهو جواز الإتيان بالاسم المرفوع بعد استكمال (إن) خبرها . ومن البعيد أن يكون ابن مالك- على جلالة قدره وسعة اطلاعه- لم يطلع على كلام محققي البصريين .

وما تقدم من الآراء في هذه المسألة ، ينحصر- على سبيل الإجمال- في رأيين ، أحدهما : أن الكلام من قبيل عطف الجمل ، وثانيهما أن الكلام من قبيل عطف مفرد على مفرد ، ولكنه ينحل- على سبيل التفصيل- إلى أربعة آراء ؛ لأن القائلين بأن الكلام من عطف مفرد على مفرد ، يذهب بعضهم إلى أن المعطوف عليه هو اسم إنّ ، ويذهب بعضهم إلى أن المعطوف عليه هو محل (إن) مع اسمها ، ويذهب بعضهم إلى أن المعطوف عليه هو الضمير المستتر في خبر (إن) ، متى كان مما يتحمل الضمير . قال أبو حيان في شرح التسهيل ما نصه : « وتلخص أن في العطف حالة الرفع مذاهب ، أحدها : أنه مرفوع بالابتداء ، والخبر محذوف ، وثانيها : أنه مرفوع بالعطف على اسم (إن) ؛ لأنه كان قبل دخول (إن) في موضع رفع . والثالث : أنه معطوف على (إن) وما عملت فيه . والرابع : أنه معطوف على الضمير المستكن في الخبر ، إن كان مما يحتمل الضمير . وكل من قال بشيء من هذه الأقوال متفقون على جواز القول الأول . ومن قال بالاستئناف أو العطف على الموضع ، قدر له خبرًا محذوفًا مثل

(١) هو : أبو بكر محمد بن سهل البغدادي النحوي المتوفى سنة ٣١٦هـ ، له ترجمة في إنباه الرواة ٣/ ١٤٥، ومعجم الأدباء ١٨/ ١٩٧، ووفيات الأعيان ٣/ ٤٦٢، وفي مقدمة كتابه : (الأصول في النحو) ، تحقيق : الدكتور/ عبد الحسين الفتلي ، نشر مؤسسة الرسالة بيروت ، لبنان ، ط/ ١، سنة ١٩٨٥م .

خبر الأول . وعلى هذه المذاهب يتفرع اختلافهم : هل هذا العطف من عطف الجمل أم المفردات ؟ فمن زعم أنه مرفوع بالابتداء ، والخبر محذوف ، اعتقد أنه من عطف الجمل ، ومن زعم أنه معطوف على اسم (إن) أو على (إن) وما عملت فيه ، اعتقد أنه من عطف المفردات . انتهى المقصود منه »(١) .

وهذا الكلام كله عن العطف على اسم إن بعد تمام الخبر ، وإنما ذكر الباحث هذا الكلام بطوله تمهيدًا وبساطًا وتقدمة لبحث المسألة الأساس في هذا الفصل ، وهي مسألة العطف على اسم إن بالرفع قبل ذكر الخبر .

وخلاصة أقوال النحاة في هذه المسألة أنهم متفقون على ورود جملة من الشواهد- نثرًا وشعرًا- عن العرب فيها وقوع الاسم المرفوع مسبوقًا بالواو بعد اسم (إن) المنصوب وقبل ذكر خبرها . وقد ورد في القرآن الكريم ما ظاهره كذلك ، وهو قوله تعالى : ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [سورة المائدة ، آية : ٦٩] ، برفع ﴿وَٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾ بإجماع القراء العشرة وغيرهم . وهذه هي الآية التي صدّر بها الباحث هذا الفصل ، وجعلها عنوانًا له ، وقد ورد مثل ذلك أيضًا في قراءة شاذة في قوله : (إنَّ اللَّهَ وملائكتُه يصلُّون على النبيِّ...) [سورة الأحزاب ، آية : ٥٦] برفع (ملائكته) ، كما ورد مثل ذلك في أبيات من الشعر ، يأتي ذكرها . والظاهر المتبادر من جميع هذه النصوص جواز العطف بالرفع على اسم إن المنصوب قبل ذكر الخبر . وقد أوّل سيبويه هذه الظواهر وأمثالها- وتبعه جمهور من النحاة- بأن هذا الاسم المرفوع بعد الواو(٢) مبتدأ خبره محذوف ، أو خبره المذكور بعده ، وخبر (إن) هو

---

(١) انظر : عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك ١/ ٣٥٦.

(٢) من المعلوم أن التوابع خمسة في عرف أكثر النحاة ، وهي النعت وعطف البيان وعطف النسق والتوكيد والبدل . ومتأخرو النحاة يذكرون في هذه المسألة عطف النسق دون بقية التوابع ، وقد نقل ابن مالك والرضي عن الجرمي والزجاج والفراء أنهم ذكروا أن حكم النعت وعطف البيان والتوكيد مثل حكم عطف النسق ، وأضاف الرضي أن غير هؤلاء الثلاثة من العلماء لم يتعرضوا لهذه المسألة في غير =

المحذوف . وجملة المبتدأ وخبره معطوفة على جملة (إن) واسمها وخبرها . وعلى الأول ذهب المحقق الرضي إلى أن جملة المبتدأ والخبر حينئذ لا محل لها من الإعراب ؛ لأنها معترضة بين اسم (إن) وخبرها[1] وهو حسن ، لما يلزم على جعلها معطوفة على جملة إن واسمها وخبرها من تقديم المعطوف على بعض المعطوف عليه ؛ لأن الخبر متأخر في اللفظ أو في التقدير عن جملة المبتدأ والخبر ، وخبر (إن) جزء من الجملة المعطوف عليها .

وفيما سبق يلاحظ أن ابن مالك ذكر في التسهيل رأي الكسائي والفراء في هذه

= عطف النسق بمنع ولا بإجازة . قال ابن مالك في التسهيل : « والنعت وعطف البيان والتوكيد كالمنسوق عند الجرمي والزجاج والفراء » ، انظر : تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، مرجع سابق ص ٧٩، وشرح الرضي على كافية ابن الحاجب ، مرجع سابق ٢/١٣٥٤ حيث قال : « والوصف وعطف البيان والتوكيد كالمنسوق عند الجرمي والزجاج والفراء في جواز الحمل على المحل ولم يذكر غيرهم في ذلك لا منعًا ولا إجازة . والأصل الجواز ؛ إذ لا فارق » .

ومعنى هذا الكلام أن هؤلاء النحاة أجازوا الإتباع على المحل في النعت وعطف البيان والتوكيد قياسًا على ما سمع عن العرب في عطف النسق ، وليس بين أنواع التوابع فرق ؛ فحمل ما لم يسمع على ما سمع جائز . وقد يقال ، إن بين بعض التوابع وبعضها الآخر فرقًا . ومتى كان بينها فرق لم يتم القياس ؛ إذ لا قياس مع الفارق بين المقيس والمقيس عليه ، ونذكر مثالًا لذلك النعت ، فإن الغرض منه بيان المنعوت ؛ ليصح الإخبار عنه ، وذلك يقتضي البتة وقوعه قبل الإتيان بالخبر ، لئلا يقع الحكم على مجهول . ومما حمله الزجاج على هذا قوله تعالى : ﴿قُلْ إِنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَّامُ الْغُيُوبِ ﴿٤٨﴾﴾ -الآية ٤٨ من سورة سبأ- . جعل جملة ﴿يَقْذِفُ بِالْحَقِّ﴾ خبر إن ، وجعل ﴿عَلَّامُ الْغُيُوبِ﴾ بالرفع نعتًا لـ ﴿رَبِّي﴾ الذي هو اسم ﴿أنّ﴾ ، نظرًا إلى المحل . وليس هذا الإعراب متعينًا في هذه الآية الكريمة ، بل يجوز أن يكون ﴿يَقْذِفُ﴾ خاليًا من الضمير ، ويكون ﴿عَلَّامُ الْغُيُوبِ﴾ فاعل ﴿يَقْذِفُ﴾ ، غاية ما في الباب أنه وضع الاسم الظاهر موضع الضمير ؛ لأن ﴿رَبِّي﴾ و﴿عَلَّامُ الْغُيُوبِ﴾ معناهما واحد ، فالرابط بين اسم إن الذي أصله مبتدأ وبين الجملة الواقعة خبرًا ، هو إعادة المبتدأ بمرادفه ، ولهذا نظائر كثيرة ، ومتى احتملت الآية غير ما ذكره لم يتم له ما أراد من الاستدلال ؛ لأن الدليل إذا قام به الاحتمال سقط به الاستدلال ، كما هو معلوم . انظر عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك ١/ ٣٥٢.

(١) انظر : شرح الرضي على كافية ابن الحاجب ٢/ ١٣٥٤.

المسألة ، وهما مخالفان لرأي سيبويه الذي أيده ابن مالك ، ولم يوافقهما على ما ذهبا إليه ، وأشار إلى أن الشواهد التي يتوهم أنها موافقة لما ذهبا إليه هي في الحقيقة مخرّجة على غير ما ذهبا إليه . وهذا يدل على أن النحاة والمفسرين لم يتفقوا على تأويل سيبويه ، وإن وافقه جمهورهم قديمًا وحديثًا ، فتعددت أوجه توجيه هذه الظواهر وتأويلها وتخريجها إلى أربعة كما يذكر أبو حيان في البحر[1] وإلى خمسة عند الألوسي في روح المعاني[2] وإلى سبعة عند العكبري في التبيان في إعراب القرآن[3] وإلى تسعة عند السمين الحلبي في الدر المصون[4] وهو أجمع وأشمل وأوسع ما وقف عليه الباحث في تأويل وجه الرفع في آية المائدة عند المفسرين .

ويقدم الباحث هنا أولًا شرحًا وتفصيلًا وتحليلًا لتأويل سيبويه ومن وافقه ، ثم يذكر تأويلات المخالفين له وآراءهم مع مناقشتها والترجيح بينها ما أمكن ذلك . واللّٰه الموفق والهادي إلى الصواب .

❁ ❁ ❁

(١) انظر : البحر المحيط ٣/ ٥٣١.

(٢) انظر : روح المعاني ٦/ ٢٠٢.

(٣) انظر : التبيان في إعراب القرآن ١/ ٤٥٠.

(٤) انظر الدر المصون ٤/ ٣٥٣.

المبحث الثاني :
تأويل سيبويه لوجه الرفع في هذه الآية وأمثالها

لا خلاف في أن جمهور القراء من العشرة وغيرهم على قراءة هذا الحرف بالرفع ﴿وَٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾ ، وكذلك هو في مصاحف الأمصار(١) وأقصى ما وقف عليه الباحث في تخريجه تسعة أوجه :

الأول : وهو قول الخليل وسيبويه وجمهور أهل البصرة ، ومن تبعهم من المتأخرين- أنه مرفوع بالابتداء ، وخبره محذوف لدلالة خبر الأول عليه ، والنية به

---

(١) قال السمين في الدر المصون ٤/ ٣٦٢: «وقرأ أبي بن كعب ، وعثمان بن عفان ، وعائشة ، والجحدري ، وسعيد بن جبير ، وجماعة : (والصابئين) بالياء» وهذا ما تذكره كتب القراءات. ونسبها الزمخشري في الكشاف ١/٦٣٣ إلى ابن كثير المكي من السبعة ، وهذا غير مذكور عنه في كتب القراءات ، التي وقف عليها الباحث . وهذه القراءة واضحة الإعراب ، إذ يكون (الصابئين) عطفًا على لفظ اسم (إن) . وإن كان فيها مخالفة لرسم المصحف ، فهي مخالفة يسيرة ، ولها نظائر ، كقراءة قنبل عن ابن كثير : (سراط) وبابه بالسين ، وكقراءة حمزة إياه في رواية بالزاي ، وهو مرسوم بالصاد في سائر المصاحف ، ونحو قراءة الجميع : (إيلافهم) بالياء ، والرسم بدونها في الجميع . وقال العكبري في التبيان عن وجه النصب في هذه الآية : «... وهو شاذ في الرواية ، صحيح في القياس ، وهو مثل الذي في البقرة» . انظر التبيان ١/ ٤٥١. ويعني بالذي في البقرة قوله تعالى : ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلنَّصَٰرَىٰ وَٱلصَّٰبِـِٔينَ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٦٢﴾﴾ الآية ٦٢ من سورة البقرة ، وقد أجمع القراء على النصب فيها . وذكر ابن جني في المحتسب ١/٢١٧ مثل قول العكبري ، فلعل العكبري ناقل عنه ، وقرأ الحسن البصري والزهري : (والصابيون) بكسر الباء بعدها ياء خالصة . وذكر ابن مجاهد في السبعة ص ١٥٧، أن نافعًا قرأ هذا الحرف في كل القرآن بغير همزة ، وهو تخفيف للهمزة ، كقراءة من قرأ : (يستهزيون) بخلوص الياء في الآية الخامسة من سورة الأنعام . قال السمين في الدر المصون ٤/ ٣٦٢: «وأما (النصارى) فهو منصوب عطفًا على لفظ اسم (إن) ، ولا حاجة إلى ادعاء كونه مرفوعًا على ما رفع به (الصابئون)؛ لكلفة ذلك» . ولا خلاف في أن القراءة سنة متبعة ؛ ولهذا لم يناقش أحد هذه الآية من حيث الرواية ، لإجماع القراء على الرفع فيها في القراءات المتواترة ، وإنما الخلاف في تخريجها من حيث النحو .

التأخير ، والتقدير : إن الذين آمنوا والذين هادوا من آمن منهم باللَّه واليوم الآخر وعمل صالحًا فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون . والصابئون والنصارى كذلك . ونحوه : إن زيدًا- وعمرو- قائم ، أي إن زيدًا قائم وعمرو قائم . وعلى هذا التقدير قد يكون المحذوف هو خبر (إنّ) ، والموجود خبر المبتدأ وقد يكون العكس وهما قولان مشهوران . وقد ورد كل من الأمرين ، فمن حذف خبر الأول ، لدلالة خبر الثاني عليه قول الشاعر :

نحن بما عندنا وأنت بما عندك راضٍ والرأي مختلف(١)

أي : نحن بما عندنا راضون ... إلخ . ومن عكسه وهو حذف خبر الثاني لدلالة خبر الأول عليه قول الشاعر :

من يك أمسى بالمدينة رحله فإني وقيار بها لغريب(٢)

---

(١) البيت من شواهد الكتاب ١/ ٣٨، وهو لمالك بن العجلان من قصيدة أوردها محقق ديوان حسان ٢/ ٤٥، كما ينسب لقيس بن الخطيم ، وهو في ديوانه ص ١٧٣، وأمالي الشجري ١/ ٩٦، والأشموني ٣/ ١٥٢، والدرر اللوامع على همع الهوامع ٢/ ١٤٢، ومعاهد التنصيص ١/ ٩٩. ونسبه ابن هشام اللخمي وابن بري إلى عمرو بن امرئ القيس الأنصاري . وقال المحقق محمد محيي الدين في تعليقه على شرح ابن عقيل على الألفية ١/ ٢٤٤: « ويبدو أن الصواب نسبتها إلى قيس بن الخطيم ، أحد فحول الشعراء في الجاهلية ، من قصيدته التي أولها :

رد الخليط الجمال فانصرفوا ماذا عليهم لو أنهم وقفوا

وقد بين سيبويه الشاهد فيه في نصه .

(٢) البيت من الطويل وهو أول أربعة أبيات رواها أبو العباس المبرد في الكامل ، ونسبها إلى ضابئ بن الحارث البرجمي يقولها وهو محبوس في المدينة على زمن أمير المؤمنين ذي النورين عثمان بن عفان رضي اللَّه عنه . والرَّحْل بفتح الراء وسكون الحاء المهملة : المنزل ، وروي في مكانه (رهطه) ورهط الرجل بفتح فسكون أيضًا : أهله وقبيلته الأقربون . وقيار بفتح القاف وتشديد الياء المثناة ، ذكر العيني أنه اسم رجل . وهذا مخالف لما ذكره غيره من العلماء الأثبات ، فقد ذكر أبو زيد في نوادره أنه اسم جمله ، ونقل عن الخليل بن أحمد أنه اسم فرس له .

والمعنى : يتحسر على غربته ، ويتحزن على بعده عن أهله وقرابته ، ويقول : إذا كان كل من الناس قد أمسى بين خلانه وعشيرته ، فإني غريب في بلد ، ناء عن الأهل والرفاق . =

والتقدير : فإني بها لغريب ، وقاري كذلك . فإن قيل : لم لا يجوز أن يكون الحذف من الأول أيضًا ؟ فالجواب أنه يلزم من ذلك دخول اللام على خبر المبتدأ غير المنسوخ بإن ، وهو قليل لا يقع إلا في ضرورة الشعر ، فيعد من الشاذ الذي يحفظ ولا يقاس عليه . ومن المعروف أن الحمل على الشذوذ- ما أمكن غيره- لا يجوز . فالآية يجوز فيها هذان التقديران على هذا التخريج الذي هو تأويل سيبويه لهذه الآية وأمثالها من النصوص التي سمعت عن العرب نثرًا وشعرًا . قال سيبويه : « واعلم أن ناسًا من العرب يغلطون ، فيقولون : إنهم أجمعون ذاهبون ، وإنك وزيدٌ ذاهبان ، وذلك أن معناه معنى الابتداء... وأما قوله عز وجل : ﴿وَٱلصَّـٰبِـُٔونَ﴾ فعلى التقديم والتأخير ، كأنه ابتدأ على قوله : ﴿وَٱلصَّـٰبِـُٔونَ﴾ بعد ما مضى الخبر . وقال بشر بن أبي خازم :

وإلا فاعلموا أنا وأنتم بغاة ما بقينا في شقاق(١)

= والشاهد في قوله : « فإني وقيار بها لغريب » حيث ورد فيه ما ظاهره أنه عطف الاسم المرفوع الذي هو (قيار) على اسم (إن) المنصوب الذي هو ياء المتكلم ، قبل أن يجيء بخبر (إن) ، الذي هو قوله (لغريب) ، ويأتي أنه تمسك بهذا الظاهر جماعة منهم الكسائي ، فأجازوا العطف بالرفع على اسم (إن) قبل مجيء الخبر . وهو عند المحققين من العلماء على غير ما يدل عليه ظاهر الكلام ، بل الاسم المرفوع مبتدأ خبره محذوف ، يدل عليه خبر (إن) ، أو خبره المذكور ، وخبر (إن) هو المحذوف . ويراعى في كل كلام ما يناسبه ، ففي هذا البيت يتعين أن يكون المذكور هو خبر (إنّ) والمحذوف هو خبر المبتدأ ؛ لأن هذا الخبر المذكور مقترن باللام ، وخبر المبتدأ لا يقترن باللام إلا شذوذا . والحمل على الشاذ- ما أمكن غيره- لا يجوز ، والذهاب إلى أن اللام زائدة ، لا لام الابتداء ، مما لا داعي إليه ، كما قال المحقق محمد محيي الدين عبد الحميد . انظر : عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك ١/ ٣٦٠ .

(١) البيت من الوافر ، وهو كما قال سيبويه لبشر بن أبي خازم بخاء وزاء معجمتين . انظر ديوانه ص ١٦٥، والكتاب ٢/ ١٥٥، والإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ١٩٠، وشرح ابن يعيش على المفصل ٨/ ٦٩، وخزانة الأدب ٤/ ٣١٥، وشرح الشواهد للعيني ١/ ٢٧١، والتصريح على التوضيح ١/ ٢٢٨. وبغاة جمع باغ من البغي وهو الظلم والعدوان ، وهو اسم فاعل من البغي ومعناه مجاوزة الحد ، والمذموم منه مجاوزة العدل إلى الظلم في كل شيء ونحو ذلك ، وتقول : بغى فلان يبغي بغيًا ، وبَغِيَ فلان على فلان إذا ظلمه واعتدى عليه . وشقاق مصدر شاقه : إذا خالفه وعاداه أشد العداوة ، وكأن كل واحد من المتشاقين قد صار في شق وناحية غير الشق والناحية التي صار فيها الآخر ، فالشقاق هو الخلاف =

كأنه قال: بغاة ما بقينا وأنتم »[1]. ومن المعلوم بالضرورة والواضح أنه يعني بالغلط القلة والشذوذ أي مخالفة الكثير الشائع، فسيبويه حكم على القول الذي ذكره عن العرب بالغلط أي الشذوذ ولما كان القرآن لا يخرّج على القليل الشاذ، أوّل الآية بأنها على التقديم والتأخير، ونظّر لها بما ذكر من الشعر؛ ولا يخفى أن قصده من هذا التأويل هو إبعاد الآية عن الحكم عليها بالشذوذ والقلة أو الغلط كما سماها. وخلاصة ما يفهمه الباحث من نص سيبويه هذا أن قول بعض العرب: إنهم أجمعون ذاهبون، قليل شاذ فلا ينبغي أن يظن أن قوله عز وجل: (الصابئون) من هذا الباب، بل هو على التقديم والتأخير فهو من الكثير الشائع في كلام العرب. وسيأتي الرد على خطأ بعض الباحثين في فهم كلمة (يغلطون) التي عبّر بها سيبويه في نصه السابق.

❁ ❁ ❁

= والتنازع. وما مصدرية ظرفية أي: إذا استمر ما بيننا من شقاق عددنا جميعًا بغاة. والشاهد فيه: وقوع الضمير المنفصل الذي محله الرفع وهو أنتم- وهو من ضمائر الرفع- بين اسم إن وخبرها مسبوقًا بواو العطف، فهو في تقدير جملة، أي: وأنتم بغاة. عطفت على جملة: (أنا بغاة). وأجاز الأعلم أن يكون خبر (إنّ) محذوفًا دل عليه خبر المبتدأ الذي بعدها، وأجاز الكسائي وتلميذه الفراء - وهما من أئمة الكوفيين - أن يعطف بالرفع على اسم إن قبل أن يذكر الخبر، فيقال: إنني وزيد على وفاق، قياسًا على ظاهر هذا الشاهد وأمثاله، التي ظاهرها أنه عطف بالرفع على محل اسم (إنّ) قبل استيفاء الخبر. وقد تقدم أن جماعة من النحويين -منهم الكسائي والفراء- تمسكوا بهذا الظاهر؛ فأجازوا أن يعطف- قياسًا مطردًا- بالرفع على محل اسم (إنّ) وإن لم يكن قد جاء خبرها. فأما الكسائي فيطلق في هذا الكلام إطلاقًا، فلا فرق عنده بين أن يكون اسم (إنّ) ظاهر النصب أو خفيّه، بأن يكون مقدر الإعراب أو مبنيًا. وأما الفراء فيجيز هذا في حالة تقدم المعطوف على الخبر، إذا كان اسم (إنّ) خفيّ الإعراب. فأما إذا كان الاسم ظاهر الإعراب فلا يجوز عنده العطف إلا بالنصب، وتقدم أن جمهور العلماء من النحاة والمفسرين يرون أن هذا العطف من باب عطف جملة على جملة، على ما سبق مرارًا في هذا الفصل، وانظر هامش الكتاب ٢/ ١٥٥، وعدة السالك، مرجع سابق، ١/ ٣٦١.

(١) الكتاب ٢/ ١٥٥.

المبحث الثالث :
مواقف النحاة والمفسرين من تأويله
وآراؤهم في تخريج الآية

قد دافع عن تأويل سيبويه الزمخشري دفاعًا قويًا ، وأطال في ذلك ، ذاكرًا الدواعي البلاغية والأسرار المعنوية والأسلوبية في كلام العرب ، التي دعت إلى هذا الاستعمال ، وبدأ حديثه بقوله : « ... والصابئون رفع على الابتداء، وخبره محذوف ، والنية به التأخير عما في حيز (إن) من اسمها وخبرها ، كأنه قيل : إن الذين آمنوا والذين هادوا والنصارى حكمهم كذا ، والصابئون كذلك وأنشد سيبويه شاهدًا على ذلك :

وإلا فاعلموا أنا وأنتم بغاة ما بقينا في شقاق

أي فاعلموا أنا بغاة ، وأنتم كذلك ... »[1] .

وختم بقوله بعد كلام طويل : « فإن قلت : فقوله : ﴿وَٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾ معطوف لابد له من معطوف عليه ، فما هو ؟ قلت : هو مع خبره المحذوف جملة معطوفة على قوله : ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ إلى آخره ، ولا محل لها ، كما لا محل للتي عطفت عليها . فإن قلت : فالتقديم والتأخير لا يكون إلا لفائدة ، فما هي ؟ قلت : فائدته التنبيه على أن الصابئين يُتاب عليهم إن صح منهم الإيمان والعمل الصالح ، فما الظن بغيرهم ؟! وذلك إن الصابئين أبين هؤلاء المعدودين ضلالًا ، وأشدهم عتيًا ، وما سموا صابئين إلا أنهم صبؤوا عن الأديان كلها ، أي خرجوا . كما أنّ الشاعر قد قدم قوله : وأنتم ، تنبيهًا على أن المخاطبين أوغل في الوصف بالبغي من قومه ، حيث عاجل به قبل الخبر الذي هو بغاة ، لئلا يُدْخَل قومُه في البغي قبلهم مع كونهم أوغل فيه منهم ، وأثبت قدمًا . فإن قلت : فلو قيل : والصابئين وإياكم ، لكان التقديم حاصلًا ؟ قلت : لو قيل هكذا ، لم يكن من التقديم في شيء ؛ لأنه لا إزالة فيه عن موضعه ، وإنما يقال : مقدم ومؤخر

(١) الكشاف ٦٣١/١ وما بعدها .

للمزال، لا للقار في مكانه، وتجري هذه الجملة مجرى الاعتراض »[١] .

وقد أيد هذا الذي ذكره الزمخشري من البيان الوافي كل من وقف الباحث على كلامه من المفسرين، فذكر أبو حيان تأويل سيبويه مع ثلاثة تأويلات أخرى، ثم عقب عليها جميعًا بقوله: « وقد أطال الزمخشري في تقرير مذهب سيبويه ونصرته، وذلك مذكور في علم النحو. وأورد أسئلة وجوابات في الآية، إعرابية تقدم نظيرها في البقرة »[٢] .

وانتصر لتأويل سيبويه أيضًا ابن مكتوم النحوي[٣] وابن الأنباري، وضعف الوجوه الأخرى التي ذكرها[٤] وابن خالويه[٥] والسيوطي[٦] والأشموني والصبان[٧] وابن مالك وضعف الوجوه الأخرى[٨] وقبل هؤلاء جميعًا أبو إسحاق الزجاج[٩] . وقد جزم الأخفش والمبرد ومن تبع مذهبهما بالتقدير الثاني وهو أن خبر (إنّ) محذوف دل عليه خبر المبتدأ، قالوا: وعلى هذا التأويل يجوز عطف ﴿وَٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾ على موضع اسم (إنّ)، لأنه جاء بعد تمام الاسم والخبر تقديرًا. قالوا: الآية مثل قول الشاعر: « نحن بما عندنا ... إلخ ». فقوله: (راض) خبر أنت، وخبر نحن محذوف، وتأويل الآية كذلك قطعًا[١٠] ، لكن الألوسي رفض هذا التقدير وضعفه، وجزم بالأول؛ لأن

---

(١) الكشاف ١/ ٦٣٢.

(٢) البحر المحيط ٣/ ٥٣١، وقد ردد أبو حيان في آية البقرة ٦٢ المتقدمة ما قاله الزمخشري هنا.

(٣) انظر: الدر اللقيط على هامش البحر المحيط في الموضع السابق.

(٤) انظر: البيان في غريب إعراب القرآن ١/ ٣٠١، والإنصاف في مسائل الخلاف ١/١١٩ المسألة (٢٣).

(٥) انظر: كتابه الحجة في علل القراءات السبع ص ٢١٨.

(٦) انظر: همع الهوامع ١/ ١٤١.

(٧) حاشية الصبان على شرح الأشموني ١/ ٢٢٧.

(٨) تسهيل الفوائد، ص ٦٦.

(٩) انظر: كتابه: معاني القرآن وإعرابه ٢/ ٧٤٦.

(١٠) انظر: مشكل إعراب القرآن، مرجع سابق ١/ ٢٣٢.

الأخذ بالتقدير الثاني يؤدي إلى الفصل بين أهل الكتاب وهم اليهود والنصارى، والخبر الموجود في الآية يستحسن أن يوجه إليهم[١] وضعف العكبري أيضًا التقدير الثاني من جهة أخرى، وهو أن فيه الجمع بين الحذف والفصل[٢].

هذا، ويأتي فضل كلام وزيادة بيان وإيضاح لتأويل سيبويه هذا، وتصحيح أخطاء بعض الباحثين المعاصرين في فهمه، وهدم ما بنوا على ذلك الفهم الخطأ من أوهام. والله الموفق والهادي إلى الصواب.

الوجه الثاني في تأويل وجه الرفع في هذه الآية: أن (إنّ) في الآية بمعنى نعم، فهي حرف جواب، ولا عمل لها حينئذ. وعلى هذا فما بعدها مرفوع المحل على الابتداء، وما بعده معطوف عليه بالرفع، وخبر الجميع: من آمن ... إلخ، قال السمين: « ... وكونها بمعنى نعم قول مرجوح قال به بعض النحويين، وجعل من ذلك قوله تعالى: (إنَّ هذان لساحران) [سورة طه، آية: ٦٣][٣] في قراءة من قرأ بالألف وجعل منه أيضًا قول عبد الله بن الزبير: « إنّ وصاحبها » جوابًا لمن قال له: « لعن الله ناقة حملتني إليك »، أي نعم وصاحبها، وجعل منها قول الشاعر:

برز الغواني في الشبا ... ب يلمنني وألومهنّه
ويقلن شيب قد علا ... ك وقد كبرت فقلت إنّه[٤]

أي نعم، والهاء للسكت. وأجيب بأن الاسم والخبر محذوفان في قول ابن

(١) روح المعاني ٦/ ٢٠٢.

(٢) التبيان في إعراب القرآن ١/ ٤٥١.

(٣) (في قراءة نافع وابن عامر وشعبة وحمزة والكسائي وأبي جعفر ويعقوب وخلف). انظر: المغني في توجيه القراءات العشر المتواترة ٣/ ٢٤، والسبعة في القراءات ص ٤١٩، والحجة لابن خالويه ص ٢٤٢، والكشف عن وجوه القراءات السبع ٢/ ٩٩.

(٤) البيتان من مجزوء الكامل، وهما لعبد الله بن قيس الرقيات، في ديوانه، ص ٦٦، والكتاب ١/ ٤٧٥، وأمالي الشجري ١/ ٣٢٢، وشرح ابن يعيش على المفصل ٣/ ١٣٠، واللسان، مادة (أنن)، ورصف المباني في حروف المعاني ص ١١٩، ومغني اللبيب، ص ٣٧، وشواهد المغني، ١/ ١٢٦. وفي كل هذه المراجع: =

الزبير، وبقي المعطوف على اسم إنّ دليلًا عليه، والتقدير: إنها وصاحبها ملعونان. وتقدير البيت: إنه كذلك.

وعلى تقدير أن تكون بمعنى نعم، فلا يصح هنا جعلها بمعناها؛ لأنها لم يتقدمها شيء تكون جوابًا له، ونعم لا تقع ابتداء كلام، وإنما تقع جوابًا لسؤال، فتكون تصديقًا له. ولقائل أن يقول: يجوز أن يكون ثَمّ سؤال مقدر، وقد ذكروا ذلك في مواضع كثيرة، منها قوله تعالى: ﴿لَآ أُقۡسِمُ﴾ [سورة القيامة، آية ١] و: ﴿لَا جَرَمَ﴾ [سورة هود، آية: ٢٢]، قالوا: يحتمل أن يكون ردًّا لقائل كيت وكيت»[١].

وهذا الوجه ذكره العكبري في التبيان أيضًا[٢]، والألوسي في روح المعاني[٣]، وضعفه أبو حيان في البحر بما ذكره السمين، وبأن ثبوت (إنّ) بمعنى نعم فيه خلاف بين النحويين[٤].

ويبدو هذا الوجه ضعيفًا في تخريج هذه الآية بالذات، لأن القراء قد أجمعوا على النصب في آية البقرة ولا فارق يذكر بين الآيتين، ومن البعيد جدًّا أن تكون (إنّ) حرف نصب هنالك، وبمعنى نعم هنا، والله تعالى أعلم.

الوجه الثالث: أن يكون (الصابئون) معطوفًا على الضمير المستكن في ﴿هَادُواْ﴾، أي هادوا هم والصابئون. وهذا القول ينسب إلى الكسائي، وإلى شيخه

= بكر العواذل في الصبوح يلمنني وألو مهنه ... إلخ.

وهذا الشاهد لم يذكره الأعلم الشنتمري، كما أنه لم يرد في بعض نسخ الكتاب. والصبوح: الخمر. والشاهد فيه: ورود (إنّ) بمعنى نعم، والهاء للسكت. قال سيبويه في الكتاب ١/٤٧٤-٤٧٥: «أما قول العرب في الجواب: إنّه، فهو بمنزلة أجل» وذكر البيتين دليلًا على ذلك. وقد جعلها بعض النحاة (إنّ) الناسخة، والهاء اسمها، بتقدير الخبر: قد كان ما تقلن، كما في أمالي الشجري، وهامش الكتاب ٣/ ١٥١.

(١) الدر المصون ٤/ ٣٥٥.

(٢) انظر: التبيان في إعراب القرآن ١/ ٤٥١.

(٣) انظر: روح المعاني ٦/ ٢٠٢.

(٤) انظر: البحر المحيط ٣/ ٥٣١.

أبي الحسن الأخفش من البصريين[١] . ولقد رفض النحاة والمفسرون هذا التأويل ، ووصفوه بالفساد والخطأ والغلط . وكان رفضهم له من جهة المعنى ؛ لأن العطف على الضمير في ﴿هَادُواْ﴾ يؤدي إلى اشتراك الصابئين في اليهودية ، وهم ليسوا يهودًا . ومن جهة الإعراب ؛ لأن جمهور النحاة لا يجيزون العطف على الضمير المرفوع المتصل إلا إذا فصل بين المعطوف والمعطوف عليه بالضمير المنفصل المؤكد ، كما في قوله تعالى : ﴿يَٰٓـَٔادَمُ ٱسۡكُنۡ أَنتَ وَزَوۡجُكَ ٱلۡجَنَّةَ﴾[٢] ، وما جاء على غير ذلك شاذ يختص بالضرورة الشعرية أو ضعيف لا يخرج عليه القرآن ؛ لأنه من القليل النادر . قال ابن مالك :

وإن على ضمير رفع متصل ... عطفت فافصل بالضمير المنفصل

أو فاصل ما وبلا فصل يرد ... في الشعر فاشيًا وضعفه اعتقد[٣]

ولهذا كان أول الرادين على الكسائي تلميذه الفراء الذي قال : « ... وجاء التفسير بغير ذلك ...»[٤] .

وممن رد على الكسائي في هذا التأويل : مكـــي بن أبي طالب[٥] ، وابن

(١) انظر إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس ١/ ٥١٠، وتفسير القرطبي ٦/ ٢٤٦، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ٣٦٥.

(٢) هذا جزء من آية البقرة ٣٥، والأعراف ١٩.

(٣) متن الألفية لابن مالك ص ٣٧.

(٤) معاني القرآن للفراء ١/ ٣١٢، وانظر النحو وكتب التفسير ١/ ٣٣١.

(٥) مشكل إعراب القرآن ١/ ٢٣٢، ومكي هو : أبو محمد مكي بن أبي طالب حموش بن محمد بن مختار القيسي المقرئ القيرواني ، كان من أهل التبحر في علوم العربية والقرآن ، حسن الفهم ، جيد الدين ، كثير التأليف في علوم العربية والقرآن ، ولد سنة ٣٥٥هـ بالقيروان ، وتوفي بقرطبة سنة ٤٣٧هـ . وكان خيّرًا فاضلًا متواضعًا ، متدينًا ، مشهورًا بالصلاح وإجابة الدعوة ، كثير الرحلات إلى مصر والحرمين . ترجمته في إنباه الرواة ٣/ ٣١٣، وبغية الوعاة ، ٢/ ٣٩٦، ووفيات الأعيان ٢/ ١٢٠، والديباج المذهب ، ص ٣٤٦، ومعجم الأدباء ١٩/ ١٦٧، وطبقات القراء ٢/ ٣٠٩ وغيرها .

الأنباري[١] والعكبري[٢] وأكثر النحاة والمفسرين يطرحون هذا القول طرحًا، ويهملونه، ولا يكادون يذكرونه. ومن ذكره منهم، كان ذلك بقصد الرد عليه وتفنيده. وقد أجمل الزجاج الرد على هذا القول، فقال: «... هو خطأ من جهتين، إحداهما أن الصابئ في هذا القول يشارك اليهودي في يهوديته، وليس كذلك، فإن الصابئ هو غير اليهودي، وإنْ جعل ﴿هَادُوا﴾ بمعنى تابوا، من قوله تعالى: ﴿إِنَّا هُدْنَآ إِلَيْكَ﴾ [سورة الأعراف، آية: ١٥٦]، لا من اليهودية، ويكون المعنى: تابوا هم والصابئون، فالتفسير قد جاء بغير ذلك؛ لأن معنى الذين آمنوا في هذه الآية إنما هو إيمان بأفواههم؛ لأنه يريد المنافقين؛ لأنه وصف الذين آمنوا بأفواههم ولم تؤمن قلوبهم، ثم ذكر اليهود والنصارى، فقال: من آمن منهم بالله، فله كذا، فجعلهم يهودًا ونصارى، فلو كانوا مؤمنين لم يحتج أن يقال: (من آمن .. فلهم أجرهم)[٣]. وهذا رد من حيث المعنى والتفسير، بناءً على أن المقصود بـ ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ في الآية الكريمة المنافقون الذين آمنوا بألسنتهم، ولم تؤمن قلوبهم لا المؤمنون حقًا. وهو أحد القولين في تفسير الآية.

وقد حكى السمين الحلبي هذا القول ثم قال: «قلت: هذا أحد القولين. أعني أن الذين آمنوا مؤمنون نفاقًا. وردّه أبو البقاء ومكي بن أبي طالب بوجه آخر، وهو عدم تأكيد الضمير المعطوف عليه. قلت: هذا لا يلزم الكسائي؛ لأن مذهبه عدم اشتراط ذلك، وإن كان الصحيح الاشتراط، نعم يلزم الكسائي من حيث إنه قال بقول تردّه الدلائل الصحيحة والله أعلم.

وهذا القول نقله مكي عن الفراء، كما نقله غيره عن الكسائي، ورد عليه بما تقدم، فيحتمل أن يكون الفراء كان يوافق الكسائي ثم رجع، ويحتمل أن يكون

---

(١) انظر: البيان في غريب إعراب القرآن ١/ ٣٠٠.

(٢) انظر: البيان في غريب إعراب القرآن ١/ ٣٠٠.

(٣) معاني القرآن وإعرابه ٢/ ٢١٣.

مخالفًا ثم رجع إليه ، وعلى الجملة فيجوز أن يكون له في المسألة قولان »[١] . ويبدو للباحث أن الاحتمال الأول هو الأرجح ، بدليل أن الفراء رد على الكسائي في قوله هذا في معانيه ، كما تقدم . وعلى كل حال لا يبعد أن يكون له رأيان في المسألة كما قال السمين ، والله أعلم .

الوجه الرابع : أنه مرفوع نسقًا على محل اسم (إنّ) ؛ لأنه قبل دخولها كان مرفوعًا بالابتداء ، فلما دخلت عليه لم تغير معناه ، بل أكدته ، غاية ما في الباب أنها عملت فيه لفظًا ، ولم تعمل في المعطوف ، لضعفها في العمل . وبعض القائلين بهذا الرأي ، يخص ذلك بإنّ وأنّ دون سائر أخواتهما ؛ لبقاء معنى الابتداء فيهما بخلاف ليت ولعل وكأن ولكنّ ، فإنها خرجت إلى التمني والترجي والتشبيه والاستدراك[٢] وأجرى الفراء في معانيه[٣] الباب مجرى واحدًا ، فأجاز ذلك في ليت ولعلّ وكأن ولكنّ ، محتجًا بقول الشاعر :

يا ليتني وأنت يا لميس   في بلدة ليس بها أنيس[٤]

---

(١) الدر المصون ٤/ ٣٥٧.

(٢) انظر : المقتضب ، مرجع سابق ، ٤/ ١١٤، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، مرجع سابق ، ١/ ٣٢٠.

(٣) انظر : معاني القرآن للفراء ١/ ٣١١، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، مرجع سابق ١/ ٣٦٤، ورأي الفراء في هذه المسألة يناسب مذهبه الكوفي ، إذ المعروف عن الكوفيين أنهم يبنون قاعدة على كل مسموع عن العرب ، مهما قل أو شذّ أو خالف الكثير الشائع من كلام العرب ، فلعل الفراء بنى رأيه في هذه المسألة على ظاهر هذه الآية وأمثالها من الكلام ؛ ولهذا اشترط أن يكون اسم (إنّ) خفي الإعراب أو مبنيًا ، وقاس ما لم يسمع من أخوات (إنّ) على ما سمع ، والله أعلم .

(٤) هذا بيت من الرجز أو بيتان من مشطوره ، وهو في شرح الشواهد للعيني ٢/ ٣٢١، وهمع الهوامع ٢/ ١٤٤، والدرر اللوامع ٢/ ٢٠٢، وأوضح المسالك ١/ ٣٦٥. وقد استشهد به كثير من النحاة ونسبوه إلى رؤبة بن العجّاج ، وهو في زيادات ديوانه ، ص ١٧٦، بزيادة : إلا اليعافير وإلا العيس .
وفي ديوان الجران العود ، ط/ دار الكتب ، ص ٥٢ رجز يشبه هذا ، وهو قوله :

قد ندع المنزل يا لميس   يعتس فيه السبع الجروس
الذئب أو ذو لِبَد هموس   وبلدة ليس بها أنيس =

فأتى بـ (أنت)– وهو ضمير رفع– نسقًا على الياء في (ليتني) . وهذا القول معناه جواز العطف على أسماء هذه الأحرف بالرفع مطلقًا ، وهو قول ردّه جمهور العلماء ؛

= إلا اليعافير وإلا العيس وبقر ملمع كنوس كـأنـما هـن الجواري المبـين

ولميس : اسم امرأة . ويعافير جمع يعفور وهو الظبي أو ولد البقرة الوحشية . ويعتسّ : يطلب ما يأكل . والجروس بزنة صبور هو الشديد الصوت . والذئب بدل من السبع الجروس . وذو لبد يعني به الأسد ، واللبد بكسر اللام وفتح الباء جمع لِبْدة . وهي ما بين كتفي الأسد من الشعر . وهموس هو الخفيف الوطء . وليس بها أنيس : ليس بها إنسان . والعيس : جمع أعيس أو عيساء ، وهي الإبل التي يخالط بياضها شيء من الشقرة . وهي من كرائم الإبل ، وملمّع : فيه لمع بياض وسواد . وكنوس : داخلة في كناسها . والكناس بزنة الكتاب : بيت الظبي وسط الشجر . والميس جمع ميساء ، وهي التي تتبختر في مشيتها . والشاهد : قوله : (وأنت) بكسر التاء ، فإنه ضمير رفع على ما هو معلوم . ويرى الفراء أنه معطوف على اسم (ليت) المنصوب محلًا ، وهو ياء المتكلم ، وعنده أن ذلك يدل على ما ذهب إليه من تسوية ليت ولعل وكأنّ ولكنّ بإن وأن في جواز العطف بالرفع على أسمائهن . وهذا عند الجمهور غير مسلم به ؛ لأنهم قدروا أنه مبتدأ حذف خبره للعلم به من المقام ، والتقدير : (وأنت معي) ، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب حال . وهذه الجملة الاسمية قد اعترضت بين ليت مع اسمها وبين الخبر الذي هو متعلق الجار والمجرور ، الذي هو قوله : (في بلدة) قال ابن هشام في أوضح المسالك ١/ ٣٦٦: « وخرج على أن الأصل : وأنت معي . والجملة حالية . والخبر قوله : في بلدة » ، وعلى هذا فصاحب الحال هو الضمير المستكنّ في الجار والمجرور ، الذي هو قوله (في بلدة) ، والعامل في الحال هو الجار والمجرور نفسه وهو العامل أيضًا في صاحب الحال .

وهذا التخريج الذي ذكره ابن هشام لهذا البيت هو تخريج ابن مالك ، وقد اعترضه جماعة من العلماء بأنه يلزم عليه تقديم الحال على عاملها الظرفي ، ومن النادر تقديم الحال على عاملها ، إذا كان العامل ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا ، وابن مالك نفسه يصرّح في كتبه كلها بندور ذلك ، وفي ذلك قوله في متن الألفية :

.... ونـدر نحو سعيد مستقرًّا في هجر

ولهذا رأى قوم أنّ خيرًا من ذلك أن يكون صاحب الحال هو ياء المتكلم الواقعة اسمًا لليت ، ويكون العامل في الحال وفي صاحبها هو ليت ، وهو متقدم على الحال .

ويبدو للباحث أنه مع وجاهة هذا القول الأخير إلا أن تخريج الفراء أظهر ، ولا دليل فيه لما يذهب إليه ؛ لأن هذا من القليل النادر والشاذ ، وقد يكون من الضرورات الشعرية ، فلا يخرج القرآن على ذلك ، والله أعلم . انظر : عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك ١/ ٣٦٦.

لأن الواقع على خلافه . قال السمين بعد حكاية هذا القول : « وفي الجملة فالناس قد ردّوا هذا المذهب ، أعني جواز الرفع عطفًا على محل اسم (إنّ) مطلقًا ، أعني قبل الخبر وبعده ، خفي إعراب الاسم أو ظهر ، ونقل بعضهم الإجماع على جواز الرفع على المحل بعد الخبر ، وليس بشيء . وفي الجملة ففي المسألة أربعة مذاهب ، مذهب المحققين المنع مطلقًا . ومذهب بعضهم التفصيل ، قبل الخبر فيمتنع ، وبعده فيجوز . ومذهب الفراء إن خفي إعراب الاسم ، جاز ذلك ؛ لزوال الكراهية اللفظية ، وحكي من كلامهم : إنك وزيدٌ ذاهبان . الرابع مذهب الكسائي وهو الجواز مطلقًا » وذكر أنه استدل بظواهر ما تقدم من الآية والأبيات وما روي عن العرب من النثر[١] .

ويبدو للباحث أن هذا التخريج يخالف الكثير الشائع من كلام العرب ، الذي جاء عليه القرآن ، والله تعالى أعلم .

الوجه الخامس : قال الواحدي[٢] : « في الآية قول لهشام بن معاوية ، وهو أن تضمر خبر (إن) وتبتدئ (الصابئون) والتقدير : إن الذين آمنوا والذين هادوا يرحمون ، على قول من يقول : إنهم مسلمون : ويعذبون على قول من يقول : إنهم كفار . فيحذف الخبر إذا عرف موضعه ، كما حذف من قوله تعالى : ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِٱلذِّكْرِ﴾ [سورة فصلت ، آية : ٤١] » وهذا القول قريب من قول جمهور البصريين غير أن أكثرهم يضمر خبر الابتداء ، ويجعل جملة ﴿مَنْ ءَامَنَ﴾ إلخ خبر (إن) ، على التقديم والتأخير ، كما هو ظاهر كلام سيبويه السالف ، وهذا القول على العكس من

(١) الدر المصون ٤/ ٣٥٨.

(٢) هو : أبو الحسن علي بن أحمد الواحدي النيسابوري ، الإمام المفسر النحوي الأديب ، من الأئمة المتعمقين في علوم العربية والتفسير والقراءات . قال القفطي : « وصنف التفسير الكبير وسماه البسيط ، وأكثر فيه من الإعراب والشواهد واللغة ، ومن رآه علم مقدار ما عنده من علم العربية . وصنف الوسيط في التفسير أيضًا ، وهو مختار من (البسيط) ، غاية في بابه ، وصنف (الوجيز) وهو عجيب ، توفي ٤٦٨هـ » . وله ترجمة في إنباه الرواة ٢/٢٢٣- ٢٢٥، ووفيات الأعيان ٣/٣٠٣- ٣٠٤، وطبقات الشافعية الكبرى ٥/٢٤٠- ٢٤٣، ومعجم الأدباء ١٢/٢٥٨- ٢٥٩.

ذلك ؛ لأنه جعل ﴿مَنْ ءَامَنَ﴾ خبر الابتداء ، وقدّر خبر إنّ محذوفًا . والحق أن هذا القول أحد التقديرين في قول البصريين ، الذي هو الوجه الأول في تأويل الآية ، كما صرح بذلك السمين ، وإن جعله وجهًا مستقلًّا في تأويل الآية[١] ، والله تعالى أعلم .

الوجه السادس : أنّ (الصابئون) مرفوع بالابتداء ، وخبره محذوف ، كما قال سيبويه والخليل وجمهور النحاة إلا أنه لا ينوي بهذا المبتدأ التأخير ، والفرق بين هذا القول وقول سيبويه ، نية التأخير وعدمها . قال العكبري : « وهو ضعيف أيضًا ، لما فيه من لزوم الحذف والفصل »[٢] أي حذف خبر المبتدأ ، والفصل بين الاسم والخبر بأجنبي . قال السمين : « ولا يعني بذلك أن المكان من مواضع الحذف اللازم ؛ لأن القرآن يلزم أن يتلى على ما أنزل وإن كان ذلك المكان في غيره يجوز فيه الذكر والحذف »[٣] .

وهذا الوجه لا يخرج عن تأويل سيبويه على ما يبدو للباحث ، والله تعالى أعلم .

الوجه السابع : أن (الصابئون) منصوب ، وإنما جاء على لغة بني الحارث ، وخثعم وزبيد ، الذين يجعلون المثنى بالألف في كل حال ، نحو : رأيت الزيدان ومررت بالزيدان . وقد ذكر هذا الوجه مكي بن أبي طالب[٤] والعكبري[٥] . وقال السمين : « وكأن شبهة هذا القائل- على ضعفها- أنه رأى الألف علامة رفع المثنى ، وقد جعلت في هذه اللغة نائبة رفعًا ونصبًا وجرًّا ، وكذا الواو وهي علامة رفع المجموع سلامة ، فتبقى في حالة النصب والجر كما بقيت الألف ، وهذا ضعيف بل فاسد »[٦] .

---

(١) انظر : الدر المصون ٤/ ٣٦٠.

(٢) التبيان في إعراب القرآن ١/ ٤٥٢.

(٣) الدر المصون ٤/ ٣٦٠.

(٤) مشكل إعراب القرآن ١/ ٢٣٨.

(٥) التبيان في إعراب القرآن ١/ ٤٥٢.

(٦) الدر المصون ٤/ ٣٦٠.

ولعل سبب ضعفه بل فساده أنه لم يسمع عن العرب ذلك في الجمع كما سمع عنهم في المثنى ، والله تعالى أعلم .

الوجه الثامن : أن علامة النصب في (الصابئون) فتح النون ، والنون حرف إعراب ، كما في الزيتون والعربون . قال العكبري : « فإن قيل : إنما أجاز أبو علي ذلك مع الياء لا مع الواو ؟ قيل : قد أجازه غيره والقياس لا يدفعه[(١)] . قال السمين : « قلت : القياس يأباه ، والفرق بينه حال كونه بالياء وبين كونه بالواو ظاهر .. نعم إذا سمي بجمع المذكر السالم ، جاز فيه خمسة أوجه ، أحدها أن يعرب بالحركات مع الواو فيصير ، نظير (الذون) ، فيقال : جاء الزيدون ورأيت الزيدون ومررت بالزيدون ،

---

(١) التبيان في إعراب القرآن ١/ ٤٥٣. وهو يشير إلى أن أبا علي الفارسي أجاز فيما جرى مجرى المكسر من جموع السلامة ، كبنين وسنين أن يحل الإعراب نونها ، بشرط أن يكون ذلك مع الياء خاصة ، دون الواو ، فيقال : جاء البنينُ ، كما قال الشاعر : وهو سعيد بن قيس ، كما في الخزانة ٣/ ٤١٨، والعيني ١/ ١٥٦، وأوضح المسالك ١/ ٣٩:

وكان لنا أبو حسن عليّ أبًا برًّا ونحن له بنينُ

وفي الحديث : « اللهم اجعلها عليهم سنينًا كسنين يوسف » رواه مسلم في صحيحه ١/ ٤٦٧، والإمام أحمد في المسند ١/ ٣٨١، وقال صمة بن عبد الله ، كما في أمالي الشجري ٢/ ٥٣، واللسان (سنه) وأوضح المسالك ١/ ٤١:

دعاني من نجد فإن سنينه لعبنا بنا شيبًا وشيبننا مردًا

وقد أشار ابن مالك إلى هذا الاستعمال في الألفية بقوله :

وبابه ومثل حين قد يرد ذا الباب وهو عند قوم يطرد

فإثبات النون في الإضافة دليل على استعمال (سنين) معربًا بالحركات . فلما أشكل قوله تعالى : ﴿وَالصَّٰبِـُٔونَ﴾ كان من التأويلات فيها القول بأن علامة النصب فتح النون . ولما كان أبو علي الفارسي إنما يجيز إعراب جمع السلامة بالحركات مع الياء لا مع الواو ، أثار أبو البقاء العكبري هذه المسألة ، وقد أجاب بأن غير أبي علي يجيز ذلك حتى مع الواو ، وقال : إن القياس لا يأباه . وقد خالفه السمين فذهب إلى أن القياس يأباه . وهذا رد على أبي البقاء العكبري ولكن مع أدب جمّ وتواضع يندر مثيله ، خاصة عند أكثر المعاصرين الذين يكثر منهم التطاول على القدماء من السلف مع الجهل وسوء الفهم ، واتباع المناهج الغربية على العربية . وإلى الله المشتكى .

كجاء الذونُ ورأيت الذونَ ومررت بالذونِ. هذا إذا سمي به، وأما ما دام جميعًا فلا أحفظ فيه ما ذكره أبو البقاء. ومن أثبت حجة على من نفى، لاسيما مع تقدمه في العلم والزمان»[١].

والوجه التاسع: قال مكي: وإنما رفع (الصابئون)؛ لأن ﴿إِن﴾ لم يظهر لها عمل في ﴿ٱلَّذِينَ﴾، فبقي المعطوف على رفعه الأصلي قبل دخول ﴿إِن﴾ على الجملة»[٢]. ولا يبدو هذا قولًا جديدًا. قال السمين: «قلت: هذا هو بعينه مذهب الفراء، أعني أنه يجيز العطف على محل اسم إنّ إذا لم يظهر فيه الإعراب، إلا أن عبارة مكي لا توافق هذا ظاهرًا»[٣]، ولهذا يبدو للباحث أن بعض هذه الوجوه داخل في بعضها الآخر عند التحقيق.

هذا ولابن عاشور رأي آخر في تأويل الآية، يخالف كل ما تقدم، وهو أن يكون ﴿ٱلَّذِينَ هَادُواْ﴾ مبتدأ، و(الصابئون) معطوفًا عليه، لا مبتدأ كما هو رأي الأكثرين، ويكون خبر (إنّ) محذوفًا، والمذكور هو خبر المبتدأ، الذي هو قوله: ﴿وَٱلَّذِينَ هَادُواْ﴾. وقد قدّم للكلام على هذه الآية بقوله: «موقع هذه الآية دقيق، ومعناها أدق، وإعرابها تابع لدقة الأمرين. فموقعها أدق من موقع نظيرتها المتقدمة في سورة البقرة[٤]، فلم يكن ما تقدم من البيان في نظيرتها، بمغنٍ عن بيان ما يختص بموقع هذه. ومعناها يزيد دقة على معنى نظيرتها، تبعًا لدقة موقع هذه، وإعرابها يتعقد إشكاله بوقوع قوله: ﴿وَٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾ بحالة رفع بالواو في حين أنه معطوف على اسم (إنّ) في ظاهر الكلام، ثم قال بعد كلام طويل: «والذي أراه أن يجعل خبر (إنّ) محذوفًا. وحذف خبر إنّ وارد في الكلام الفصيح غير قليل، كما ذكر سيبويه في كتابه. وقد دل على الخبر ما ذكره بعده من قوله: ﴿فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ﴾ ...

(١) الدر المصون ٤/ ٣٦١.

(٢) مشكل إعراب القرآن ١/ ٢٣٨.

(٣) الدر المصون ٤/ ٣٦٢.

(٤) يعني الآية ٦٢ من البقرة.

إلخ ويكون قوله : ﴿وَٱلَّذِينَ هَادُواْ﴾ مبتدأً ، ولذلك حق رفع ما عطف عليه ، وهو (الصابئون) وهذا أولى من جعل ﴿وَٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾ مبتدأ الجملة ، وتقدير خبر له ، أي : والصابئون كذلك ، كما ذهب إليه الأكثرون ؛ لأن ذلك يفضي إلى اختلاف المتعاطفات في الحكم وتشتيتها ، مع إمكان التفصي عن ذلك ، ويكون قوله : ﴿مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ﴾ مبتدأً ثانيًا ، وتكون (من) موصولة ، والرابط للجملة بالتي قبلها محذوفًا أي : من آمن منهم[(١)] ، وجملة ﴿فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ﴾ خبرًا عن (من) الموصولة . واقترانها بالفاء ؛ لأن الموصول شبيه بالشرط ، وذلك كثير في الكلام ، كقوله تعالى : ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَتَنُواْ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُواْ فَلَهُمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ﴾ [سورة البروج ، آية : ١٠] ، ووجود الفاء فيه يعين كونه خبرًا عن (من) الموصولة[(٢)] وليس خبر إنّ ، على عكس قول الضابئ بن الحارث :

ومن يك أمسى بالمدينة رحله فإنّي وقيّار بها لغريب

فإن وجود لام الابتداء في قوله : (لغريب) عيّن أنه خبر (إن) ، وتقدير خبر عن

---

(١) كما صرح به في الآية ١٢٦ من سورة البقرة ، وهي قوله تعالى : ﴿وَٱرْزُقْ أَهْلَهُۥ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ مَنْ ءَامَنَ مِنْهُم بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ﴾ ... إلخ .

(٢) في الدر المصون ٤/٣٦٣: « قوله تعالى : ﴿مَنْ ءَامَنَ﴾ يجوز في (من) وجهان : أحدهما : أنها شرطية . وقوله : ﴿فَلَا خَوْفٌ﴾ ... إلخ جواب الشرط ، وعلى هذا فالذي (آمن) في محل جزم بالشرط ، و﴿فَلَا خَوْفٌ﴾ في محل جزم بكونه جوابه ، والفاء لازمة . والثاني أن تكون موصولة ، والخبر ﴿فَلَا خَوْفٌ﴾ ، ودخلت الفاء لشبه المبتدأ بالشرط ، فـ(آمن) على هذا لا محل له ؛ لوقوعه صلة . و(فلا خوف) محله الرفع ، لوقوعه خبرًا . فالفاء جائزة الدخول ، لو كان في غير القرآن ، وعلى هذين الوجهين ، فمحل (من) رفع بالابتداء . ويجوز على كونها موصولة أن تكون في محل نصب بدلًا من اسم (إنّ) وما عطف عليه ، أو تكون بدلًا من المعطوف فقط ، وهذا على الخلاف في ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ ، هل المراد بهم المؤمنون حقيقة أو المؤمنون نفاقًا ؟ . ولم يجز على كونها شرطية أن تكون بدلًا ؛ لأن الشرط له الصدارة في الكلام ، فلا يكون بدلًا مما قبله ، وعلى كل تقدير من التقادير المتقدمة ، فالعائد من هذه الجملة على (من) محذوف ، تقديره : من آمن منهم . كما صرح في موضع آخر » .

(قيار) ، فلا يُنَظَّر به قوله تعالى : ﴿وَٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾ . وجمهور المفسرين جعلوا قوله : ﴿وَٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾ مبتدأ ، وجعلوه مقدمًا .. وقدروا له خبرًا محذوفًا ؛ لدلالة خبر (إن) عليه ، وأن أصل النظم : إن الذين آمنوا والذين هادوا والنصارى لهم أجرهم ... إلخ ، والصابئون كذلك . جعلوه كقول الضابئ بن الحارث : وإني وقيار بها لغريب . وبعض المفسرين قدروا تقادير أخرى أنهاها الألوسي إلى خمسة[1] . والذي سلكناه أوضح ، وأجرى على أسلوب النظم ، وأليق بمعنى هذه الآية .

وبعد فمما يجب أن يوقن به أن هذا اللفظ هكذا نزل ، وكذلك نطق به النبي ﷺ ، وكذلك تلقاه منه المسلمون ، وقرؤوه وكتبوه في المصاحف ، وهم عرب خلّص ، فكان لنا أصلًا نتعرف منه أسلوبًا من أساليب استعمال العرب في العطف ، وإن كان استعمالًا غير شائع ، لكنه من الفصاحة والإيجاز بمكان ، وذلك أنه من الشائع في الكلام أنه إذا أتي بكلام مؤكد بحرف (إنّ) ، وأتي باسم (إنّ) وخبرها ، وأريد أن يعطفوا على اسمها معطوفًا هو غريب في ذلك الحكم ، جيء بالمعطوف الغريب مرفوعًا ؛ ليدلوا بذلك على أنهم أرادوا عطف الجمل لا عطف المفردات ، فيقدر السامع خبرًا ، يقدره بحسب سياق الكلام . ومن ذلك قوله تعالى : ﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ﴾ ، أي ورسوله كذلك ، فإن براءته منهم في حالة كونه من ذوي نسبهم وصهرهم أمر كالغريب ، ليظهر منه أن آصرة الدين أعظم من جميع تلك الأواصر . وكذلك هذا المعطوف هنا ، لما كان الصابئون أبعد عن الهدى من اليهود والنصارى في حالة الجاهلية ، قبل مجيء الإسلام ، لأنهم التزموا عبادة الكواكب ، وكانوا مع ذلك تحق لهم النجاة ، إن آمنوا بالله واليوم الآخر ، وعملوا

---

(١) تقدم أن أبا البقاء العكبري أنهاها إلى سبعة ، والسمين الحلبي إلى تسعة . ويبدو للباحث أن ابن عاشور رحمه الله يرى دخول بعض هذه الأوجه في بعضها الآخر ، كما لا يخفي . ويبعد جدًا ألا يكون ابن عاشور- على سعة اطلاعه وعلمه وجلالة قدره- قد اطلع على ما في التبيان في إعراب القرآن للعكبري ، وإن كان من المحتمل المقبول ألا يكون قد وقف على ما في الدر المصون للسمين الحلبي ، والله تعالى أعلم .

صالحًا كان الإتيان بلفظهم مرفوعًا ، تنبيهًا على ذلك . لكن كان الجري على الغالب يقتضي ألا يؤتى بهذا المعطوف مرفوعًا ، إلا بعد أن تستوفي (إنّ) خبرها . إنما كان الغالب في كلام العرب أن يؤتى بالاسم المقصود بهذا الحكم مؤخرًا ، فأما تقديمه كما في هذه الآية ، فقد يتراءى للناظر أنه ينافي المقصد الذي من أجله خولف حكم إعرابه ، ولكن هذا أيضًا استعمال عزيز ، وهو أن يجمع بين مقتضى حالين ، وهما الدلالة على غرابة المخبر عنه في هذا الحكم ، والتنبيه على تعجيل الإعلام بهذا الخبر ؛ فإن الصابئين يكادون ييأسون من هذا الحكم ، أو ييأس منهم من يسمع الحكم على المسلمين واليهود ، فنبه الكل على أن عفو الله عظيم لا يضيق عن شمولهم ، فهذا موجب التقديم مع الرفع . ولو لم يقدم ما حصل ذلك الاعتبار ، كما أنه لو لم يرفع لصار معطوفًا على اسم (إن) ، فلم يكن عطفه عطف جملة »[1] .

وهذا الذي ذهب إليه ابن عاشور قول جديد في تأويل الآية وإعرابها ، وتوجيهها ، وإن لم يكن بعيدًا عن قول سيبويه والخليل وجمهور البصريين . وأما تعليل ابن عاشور لهذا الاستعمال ، وتحليله لهذا الموضع من حيث المعنى والنظم ، فكل ذلك مأخوذ من الزمخشري مع زيادة الإيضاح والتوسع في البيان .

❁ ❁ ❁

(١) تفسير التحرير والتنوير ، مرجع سابق ، ٦/٢٦٧- ٢٧١.

المبحث الرابع:
مناقشة دعاوى بعض المعاصرين على سيبويه
في هذا الموضع، والرد عليها

وقد أعمى اللّٰه أبصار بعض المعاصرين وبصائرهم عن هذا البيان الوافي، فراحوا يلومون سيبويه على تأويله لهذه الآية، ويلومون البصريين عمومًا بأنهم تلقوا حديث سيبويه في هذه الآية بالقبول، فنسجوا على منواله، وهذا خطأ منهم في زعم صاحب كتاب (سيبويه والقراءات) الذي لم يتورع عن اتهام البصريين بالتعصب لرأي سيبويه، كما لم يتورع عن القول: «لم يستطع سيبويه إنكار هذه القراءة أو الغض من شأنها، لأنها مجمع عليها من القراء السبعة؛ ولهذا لجأ إلى التأويل وهو المركب الذلول»[(١)]، ويضيف إلى هذا الخرف والهراء قوله: «فأنت ترى سيبويه فرّق بين الآية والمثال مع أن كلاًّ منهما يندرج تحت القاعدة في الظاهر»[(٢)].

ويعني بالمثال ما ذكره سيبويه في قوله: «واعلم أن ناسًا من العرب يغلطون، فيقولون: إنهم أجمعون ذاهبون، وإنك وزيد ذاهبان؛ وذلك أن معناه معنى الابتداء... إلخ»، وقد تقدم نص سيبويه كاملًا في هذا الفصل[(٣)]. والفرق بين المثال والآية واضح، حيث إن لفظ (ذاهبان) في المثال مثنى ولا يصح أن يخبر به عن المفرد. وكل واحد من المعطوف والمعطوف عليه مفرد في المثال، ومن هنا امتنع (أن) يكون المثال من باب الآية الكريمة التي ليس فيها شيء من ذلك، حيث إن الخبر صالح للوقوع على اسم إن؛ لما بينهما من المطابقة، ولا إشكال في هذا. ويظن الباحث ظنًّا أن هذا مما لا يخفى على صاحب كتاب (سيبويه والقراءات)؛ لأنه أستاذ متخصص يحمل درجة الدكتوراه في النحو والصرف، ولكنه مغرم غرامًا

---

(١) سيبويه والقراءات، مرجع سابق، ص ١٢٨.

(٢) المرجع السابق، ص ١٢٩.

(٣) انظر: ص١٩٩. من هذا الفصل.

شديدًا بالهجوم على سيبويه والبصريين عامة بالباطل ، ويأتي في ذلك بالاضطراب والعجب العجاب ، من مخالفة الصواب والبعد عن الإنصاف . وإلا فمتى كان سيبويه ينكر القراءات أو يغض من شأنها حتى يهذي هذا الزاعم بقوله : « لم يستطع سيبويه إنكار هذه القراءة أو الغض من شأنها ... إلخ » ؟ !! .

والتأويل ليس كله شرًا ، كما قد يفهم من هذا القول . وتأويل سيبويه لهذه الآية هو الذي سار عليه جمهور العلماء المحققين من النحاة والمفسرين ، كما رأينا ، وإن خالفه غيرهم ، فأتوا بتأويلات أخرى بعضها جيد مقبول ، وحكم العلماء على بعضها بأنه بعيد مردود . وعلى كل حال فالمسألة مسألة بحث ونظر واجتهاد في تخريج القرآن على أحسن الوجوه وأبلغها وأفصحها ، وأليقها بالمعنى المقصود وأسلوب النظم العربي الكثير الشائع في البلاغة العربية ، وليست مسألة تعصب من البصريين لأقوال إمامهم وإمام النحاة في كل عصر ومصر سيبويه ، الذي يحاول صاحب كتاب (سيبويه والقراءات) اتخاذ الهجوم عليه ، واتهامه بالباطل ظلمًا وزورًا وبهتانًا- ومن ورائه البصريون- مركبًا للوصول إلى ما الله به أعلم .

ويرى الباحث أن البلية التي أصيب بها النحو العربي ليست هي تعصب البصريين لآراء سيبويه أو لآرائهم ، كما يزعم هذا الرجل في كتابه هذا ، ولكنها تطاول بعض المعاصرين بالحق والباطل وبما يعلمون وبما لا يعلمون ، على السلف الصالح من القدماء الأئمة الأعلام والعلماء الأفاضل ، وهجومهم عليهم بالباطل والظلم ، والغض من شأنهم ، وكفران جهودهم الكبيرة في خدمة لغة القرآن ودين الله عز وجل .

أما اتهام سيبويه بأنه يغلط العرب في كلامهم- كما يهذي بذلك هذا الباحث- فالرد على ذلك أنه لا يعني بالغلط إلا مخالفة الكثير الشائع الغالب في كلامهم . وينبغي على من أراد أن يردّ على سيبويه وينقد كتابه أن يلم أولًا بمصطلحاته ، ويعلم أنه لا مشاحة في الاصطلاح ، وإنما العبرة بالمقصود ، ولأهل كل عصر مصطلحاتهم الخاصة ، « وإنما الأعمال بالنيات » . لابد من الإلمام بهذا أولًا حتى لا يقع الباحث

في الأخطاء التي وقع فيها بعض المعاصرين الذين جهلوا قدر سيبويه وقدر كتابه ، وظنوا أنه يمكن فهمه وهضمه ونقده والرد على صاحبه بالنظرة العجلى الطائرة ، فأخذوا يتطاولون عليه وعلى غيره من العلماء بما لا يليق بذي دين أو خلق بله ذا علم وأدب . وهيهات أن ينتقصوا بمثل هذا العبث من قدر الكتاب أو قدر صاحبه . وهل يضر السحاب نباح الكلاب ، فالقافلة تسير والكلاب تعوي ولقد صدق الشاعر :

هل يضر البحر أضحى زاخرًا أن رمى فيه غلام بحجر ؟ !

هذا ولا مانع من نقد كلام القدماء في تراثنا العظيم ، ولكن ما هكذا يا سعد تورد الإبل[1] .

وقد قال ابن الأنباري : « وأما ما حكوه عن بعض العرب : إنك وزيد ذاهبان ، فقد ذكر سيبويه أنه غلط من بعض العرب ، وهذا لأن العربي يتكلم بالكلمة إذا استهواه ضرب من الغلط ، فيعدل عن قياس كلامه »[2] ، ثم ذكر على ذلك أمثلة مما يسميه النحويون العطف على التوهم . وأما السمين الحلبي فقد عقب على كلام سيبويه السالف بقوله : « وأخذ الناس عليه في ذلك من حيث إنه غلط أهل اللسان ، وهم الواضعون أو المتلقون عن الواضع . وأجيب بأنهم بالنسبة إلى عامة العرب غالطون »[3] ، ويعيد الباحث هنا ما قاله في خاتمة الفصل السابق من أنه إذا كان ثمة مأخذ على سيبويه ، لأبداه الذين عكفوا على الكتاب في كل عصر من العلماء الأعلام الذين لم يتركوا مأخذًا على سيبويه أو غيره إلا بينوه وأوضحوا وجه الحق فيه ، فكان نقدهم نقدًا بناءً ، مقصده وجه الله تعالى واليوم الآخر . وما ترك الأول لآخر ؟ .

---

(١) انظر : بعض نماذج التطاول على السلف ، بل سوء الأدب معهم في : سيبويه والقراءات ، خاصة ص١٠٨ وما بعدها ، وكتاب ظاهرة التأويل في إعراب القرآن الكريم ، خاصة ص٨٧ وما بعدها ، والنحو الوافي لعباس حسن ١/ ٦٦٦، على سبيل المثال ، فإنّ في هذه المواضع ما يعف اللسان والقلم عن ذكره . والله يقضي بالحق وهو المستعان ، وعليه الحساب .

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف ، المسألة (٢٣) ، ١/ ١١٩.

(٣) الدر المصون ٤/ ٣٥٨.

وعلى كل حال هذا ما انتهى إليه الباحث في هذا الفصل من بحثه ، ومهما يكن من شيء فإن هذا هو كلام العلماء من النحاة والمفسرين في كل عصر ومصر ، وفهمهم وآراؤهم ومواقفهم من تأويل سيبويه لهذه الآية وتوجيهه لهذه القراءة ، وأمثالها من كلام العرب ، حاول الباحث إيراد خلاصة جامعة لما وقف عليه في هذا الشأن ، ويرى أن لا يلتفت إلى أغاليط بعض المعاصرين من أمثال صاحب كتاب (سيبويه والقراءات) وأباطيله واتهاماته الظالمة التي تكاد تخرجه من جملة الباحثين عن الحق من طلاب العلم وأهله ، وليس أدل على ذلك من أنه بتر كلام المحقق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد في هذه المسألة ، وقد أعرب كل الشواهد الواردة في هذا الباب على ما يتفق مع تأويل سيبويه وجمهور المحققين[١] ثم جاء صاحب كتاب (سيبويه والقراءات) فأخذ الأسطر الأولى من كلامه الطويل ، وترك الباقي ؛ ليصل إلى ما يريد[٢] ، والأعجب من ذلك أنه اكتفى من كلام الزمخشري الطويل بالسطرين الأولين[٣] لأن باقي الكلام دفاع قوي عن تأويل سيبويه ، وهو دائمًا ضد كل ما يؤيد رأي سيبويه « وهذه شنشنة أعرفها من أخزم » .

وإذا كان هذا الباحث يحرف النصوص ببترها ؛ ليجد من يؤيده في تغليط سيبويه والبصريين ، ويسلك كل سلك للوصول إلى هذا المراد ، فدون ذلك خرط القتاد . والغريب في مسلك هذا الباحث أنه على حين يبتر نصوص القدماء من علماء السلف ومن إليهم ، نراه يسود صفحات طويلة بكلام أمثال طه حسين وإبراهيم مصطفى وإبراهيم أنيس ، من أساتذته الذين ينكرون الإعراب في العربية بالكلية ، كما ينكرون القراءات من أساسها ، ويزعمون أن تأويل سيبويه تفكيك للأسلوب العربي والجملة العربية ، فما لهم كيف يحكمون ؟ إنه التطاول والتعالي والتظاهر الكاذب بالعلم ،

(١) انظر تعليقاته على القطر والشذور وأوضح المسالك ، وعلى سبيل المثال : عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك ١/ ٣٦٠.

(٢) انظر : سيبويه والقراءات ، ص ١٤١.

(٣) انظر : الموضع السابق .

مرض وقانا الله منه ومن شر من أصيب به .

وقد تبين بما تقدم أن المغلط هو الغالط ، وأن هذه الآية- محل الكلام- أجمع العلماء المحققون في كل عصر على تأويلها ، كما أجمع جمهور العلماء من النحاة والمفسرين على تأويل سيبويه فيها ، وهناك تأويلات أخرى وجيهة ، ومن أحسنها ما ذهب إليه ابن عاشور .

والله تعالى أعلم بالصواب .

❁ ❁ ❁

الفصل الخامس

في تأويل وجه النصب في قوله تعالى : « الصابرين » و« المقيمين الصلاة » ، وأمثالهما عند سيبويه وغيره

المبحث الأول : تاويل سيبويه لوجه نصب « الصابرين » و« المقيمين » وأمثالهما .

المبحث الثاني : مواقف النحاة والمفسرين من تأويل سيبويه ، وآراؤهم في توجيه الآيتين ، وأمثالهما .

المبحث الأول : تأويل سيبويه لوجه نصب « الصابرين » و« المقيمين » وأمثالهما

عقد سيبويه – رحمه اللَّه تعالى– بابًا في الكتاب ، بعنوان « هذا باب ما ينتصب على التعظيم والمدح » ، شرح فيه ما يكون تابعًا من الأسماء مجرورًا ، فيجوز قطعه بالرفع على الابتداء ، والنصب على المدح أو الذم ، أو منصوبًا ، فيجوز قطعه بالرفع على الابتداء ، أو مرفوعًا ، فيقطع بالنصب على المدح أو الذم .

وقد فصّل سيبويه القول في ذلك كله تفصيلًا كاملًا ، فكان من ذلك قوله : « وإن شئت جعلته صفة فجرى على الأول وإن شئت قطعت فابتدأته ، وذلك قولك : الحمد للَّه الحميدَ هو ، والحمد للَّه أهلَ الحمد ، والملك للَّه أهلَ الملك . ولو ابتدأته فرفعته ، كان حسنًا ، كما قال الأخطل :

نفسي فداء أمير المؤمنين إذا ... أبدى النواجذ يوم باسل ذكر
الخائضُ الغمر والميمون طائره ... خليفة اللَّه يستسقى به المطر[1]

وأما الصفة فإن كثيرًا من العرب يجعلونه صفة ، فيتبعونه الأول ، فيقولون : أهلِ الحمد ، والحميدِ هو ، وكذلك الحمد للَّه أهلِه ، إن شئت جررت ، وإن شئت نصبت ، وإن شئت ابتدأت ، كما قال المهلهل :

---

(١) من قصيدة طويلة في ديوانه ، ص ٨٩، ويمدح بها عبد الملك بن مروان مع اختلاف في ترتيب البيتين عما هنا ، لكن في اللسان (جشر) ، والأغاني ٧/ ١٦٨، ورد البيتان كما هما . والناجز : الضرس ، أو ضرس الحلم ، أو أقصى الأضراس . وإبداء النواجذ كناية عن شدة اليوم وبسالته ، كأنه يكلح ، فتبدو نواجذه . والباسل : الكريه المنظر . والذكر : الشديد ، والغَمْر : الماء الكثير . ويقال : هو ميمون الطائر للكثير الخير ، الذي يتمين به ، وكانوا يستسقون المطر بمن يأنسون فيه الخير والصلاح والبركة ، كما في استسقاء عمر بالعباس رضي اللَّه عنهما . والشاهد فيه قوله (الخائض) وما بعده ، حيث قطعه من قوله : أمير المؤمنين ، فرفعه على تقدير مبتدأ ، ولو نصبه قطعًا على المدح لكان حسنًا أيضًا ، ولو جره على النعت أو البدل ، لجاز ذلك ، وهو الأصل . انظر هامش الكتاب ٢/ ٦٢.

ولقد خبطن بيوت يشكر خبطة أخوالنا وهم بنو الأعمام(١)

وسمعنا بعض العرب يقول: (الحمدُ للَّهِ ربَّ العالمين)(٢)، فسألت عنها يونس، فزعم أنها عربية. ومثل ذلك قول اللَّه عز وجل: ﴿لَّـٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ مِنْهُمْ وَٱلْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ ۚ وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ ۚ وَٱلْمُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ [سورة النساء، آية: ١٦٢]، فلو كان كله رفعًا كان جيدًا. فأما (المؤتون) فمحمول على الابتداء. وقال جل ثناؤه: ﴿وَلَـٰكِنَّ ٱلْبِرَّ(٣) مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَٱلْمَلَـٰٓئِكَةِ وَٱلْكِتَـٰبِ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ وَءَاتَى ٱلْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ ذَوِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَـٰمَىٰ وَٱلْمَسَـٰكِينَ وَٱبْنَ ٱلسَّبِيلِ وَٱلسَّآئِلِينَ وَفِى ٱلرِّقَابِ وَأَقَامَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَى ٱلزَّكَوٰةَ وَٱلْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَـٰهَدُوا۟ ۖ وَٱلصَّـٰبِرِينَ فِى ٱلْبَأْسَآءِ وَٱلضَّرَّآءِ وَحِينَ ٱلْبَأْسِ ۗ﴾ [سورة البقرة، آية: ١٧٧]. ولو رفع (الصابرين) على أول الكلام كان جيدًا، ولو ابتدأته، فرفعته على الابتداء كان جيدًا، كما ابتدأ في قوله: ﴿وَٱلْمُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ [سورة النساء، آية: ١٦٢]، ونظير هذا النصب من الشعر، قول الخرنق(٤):

---

(١) من قصيدة بعض أبياتها في الأصمعيات، ص١٥٦، وفي العقد الفريد، لابن عبد ربه ٥/ ٢٢٠، وليس منها هذا البيت. وجاءت القصيدة كاملة في سمط اللآلي بشرح أمالي القالي، لأبي عبيد البكري، تحقيق عبد العزيز الميمني ١/ ٢٧٥. وخبطن: يعني الخيل بفرسانها. والخبط: الضرب الشديد. والمراد بالبيوت: القبائل والأحياء، وإنما ذكر العمومة؛ لأنه من تغلب بن وائل، ويشكر من بكر بن وائل. والشاهد فيه القطع على الابتداء في قوله: (أخوالنا)، كما في البيت الذي قبله. انظر هامش الكتاب ٢/ ٦٢.

(٢) من الآية الأولى من سورة الفاتحة، ونصب (رب) قراءة شاذة، نسبها أبو حيان في البحر إلى زيد بن علي وطائفة. ويلاحظ الباحث أن سيبويه قد يستعمل عبارة: (قال بعض العرب) فيذكر الآية، ولا يخص ذلك بالقراءات الشاذة؛ إذ القراءات عنده سواء في الاحتجاج، كما صرح بذلك في الكتاب ١/ ١٤٨، وانظر نماذج لذلك في الكتاب ٣/ ١٢٢، ٣/ ١٢٣، ٣/ ٣٢٢.

(٣) ضبطت في الكتاب بتشديد النون من (لكنّ) ونصب (البرّ) وهي قراءة العشرة غير نافع وابن عامر، فقد خففا النون ورفعا (البر). انظر النشر ٢/ ٢١٢، والتيسير، ص ٧٩، وإتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر ١/ ١٥٣.

(٤) هي: خرنق بنت هفان بن قيس بن ثعلبة بن عكابة، والشاهد في خزانة الأدب ٢/ ٣٠١، وشرح =

لا يبعدن قومي الذين هُمُ سم العداة وآفة الجزر
النازلين بكل معترك والطيبون معاقد الأزر

فرفع الطيبين كرفع المؤتين. ومثل هذا في الابتداء قول ابن خياط العكلي :

وكل قوم أطاعوا أمر مرشدهم إلا نميرًا أطاعت أمر غاويها
الظاعنين ولما يظعنوا أحدًا والقائلون لمن دار نخليها(1)

وزعم يونس أن من العرب من يقول : النازلون بكل معترك ... والطيبين ، فهذا مثل ﴿وَٱلصَّٰبِرِينَ﴾ ، ومن العرب من يقول : (الظاعنون والقائلين) ، فنصبه كنصب

= الشواهد للعيني ٣/ ٦٠٥، وأمالي ابن الشجري ١/ ٣٤٤، وهمع الهوامع ٢/ ١١٩. ولا يبعدن بفتح العين أي : لا يهلكن . وسم العداة ، أى : هم كالسم لأعدائهم ، يقضون عليهم . والعداة جمع عادٍ ، كقاض وقضاة . والآفة : العلة والمرض . والجزر جمع جزور : الناقة تجزر ، جعلتهم آفة للإبل ، لكثرة ما ينحرون منها للأضياف ، والمعترك : موقع ازدحام القوم في الحرب . والأزر جمع إزار ، وهو ما يستر النصف الأسفل من البدن ، والرداء : ما يستر النصف الأعلى منه . والمعاقد جمع معقد : حيث يعقد الإزار ، ويثنى . وطيب المعاقد كناية عن العفة ، وأنها لا تحل لفاحشة .

والشاهد هنا : نصب (النازلين) على المدح ، ثم رفع (الطيبون) على الابتداء ، كما في آية النساء . وقد استشهد سيبويه بهذا الشاهد قبل هذا الموضع ، في الكتاب ، في « هذا باب الصفة المشبهة بالفاعل فيما عملت فيه » ، على نصب (معاقد) بـ (الطيبون) ، وأن المثنى والمجموع سلامة من الصفة المقرونة بـ « ال » يجب نصب ما بعدهما ما ثبت النون فيهما . انظر : هامش الكتاب ١/ ١٩٤، ١/ ٢٠٢، ٢/ ٦٣- ٦٤.

(١) الشاهد في الإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ٢٧٦، واللسان (ظعن) . ونمير قبيلة من بني عامر ، منها الراعي النميري ، الشاعر المشهور . وغاويها : مغويها ، كما قالوا : هَمٌّ ناصب ، أي : منصب ، أو الغاوي هو الضال نفسه ، فهو غاو في نفسه ، مغو لمن أطاعه . والمعنى : يخافون عدوهم ؛ لقلتهم وذلتهم ، فيحملهم ذلك على الظعن والهجرة . وقوله : (ولما يظعنوا أحدًا) أي : لا يخافهم عدوهم ، فيظعن عن داره ؛ خوفًا منهم . وقوله : (لمن دار نخليها) ، أي : إذا رحلوا عن دارهم لم يعرفوا من يحلها بعدهم ؛ لخوفهم من القبائل طرًا .

والشاهد فيه أيضًا نصب (الظاعنين) بإضمار فعل الذم ، ورفع (القائلون) على إضمار مبتدأ ؛ لما قصد من معنى الذم فيهما . ولو أراد الوصف والتحلية ، لأجراه على ما قبله نعتًا . انظر هامش الكتاب ٢/ ٦٤-٦٥

الطيبين ، إلا أن هذا شتم لهم وذم ، كما أن (الطيبين) مدح لهم وتعظيم ، وإن شئت أجريت هذا كله على الاسم الأول . وإن شئت ابتدأته جميعًا ، فكان مرفوعًا على الابتداء ، كل هذا جائز في هذين البيتين ، وما أشبههما ، كل ذلك واسع ...» ثم ذكر شواهد أخرى شعرية ، لتعزيز ما ذكره وقرره ، ثم قال : « وزعم الخليل أن نصب هذا على أنك لم ترد أن تحدث الناس ، ولا من تخاطب ، بأمر جهلوه ، ولكنهم قد علموا من ذلك ما قد علمت ؛ فجعلته ثناءً وتعظيمًا . ونصبه على الفعل ، كأنه قال : اذكر أهل ذلك ، واذكر (المقيمين) ، ولكنه فعل لا يستعمل إظهاره .

وهذا شبيه بقوله : إنا بني فلان نفعل كذا . لأنه لا يريد أن يخبر من لا يدري أنه من بني فلان ، ولكنه ذكر ذلك افتخارًا وابتهاءً »[١] .

ولقد استقر الفكر النحوي في كل عصر من عصوره ، على ما شرحه وبينه سيبويه في هذا الباب . حتى قال ابن هشام الأنصاري : « ويجوز قطع الصفة المعلوم موصوفها حقيقة أو ادعاءً ، رفعًا بتقدير (هو) ، ونصبًا بتقدير : أعني ، أو أمدح ، أو أذم ، أو أرحم » . ثم شرح هذا الكلام ، فقال : « إذا كان الموصوف معلومًا بدون الصفة ، جاز لك في الصفة الإتباع والقطع . مثال ذلك في صفة المدح : الحمد للَّه الحميدَ . وأجاز فيه سيبويه الجر على الإتباع ، والنصب بتقدير : أمدح ، والرفع بتقدير : هو . وقال : سمعنا بعض العرب يقول : (الحمد للَّه ربَّ العالمين) بالنصب ، فسألت عنها يونس ، فزعم أنها عربية . ومثاله في صفة الذم : (وَٱمۡرَأَتُهُۥ حَمَّالَةُ ٱلۡحَطَبِ)[٢] ، قرأ الجمهور بالرفع على الإتباع ، وقرأ عاصم بالنصب على الذم ومثاله

---

(١) الكتاب ٢/٦٢- ٦٦. وقد أطال سيبويه الكلام في هذا الباب ، وفسره على أمثلة وشواهد كثيرة ، فهو من أبواب النحو التي لم يدع فيها مجالًا للقول لمن يأتي بعده ، إلا الإعادة والتكرار لما قاله سيبويه ، وقد تكلم على هذا الموضوع قبل هذا الباب في « هذا باب بدل المعرفة من النكرة والمعرفة من المعرفة ، وقطع المعرفة من المعرفة مبدأة » من الكتاب ٢/١٤- ١٦.

(٢) الآية ٤ من سورة المسد . وذكر سيبويه هذه الآية في « هذا باب ما يجري من الشتم مجرى التعظيم وما أشبهه » . وعبارته فيه : « بلغنا أن بعضهم قرأ هذا الحرف نصبًا : (وامرأته حمالة الحطب) ، ولم =

في صفة الترحم : مررت بزيد المسكينُ . يجوز فيه الخفض على الإتباع ، والرفع بتقدير : (هو) والنصب بتقدير : أرحم . ومثاله في صفة الإيضاح : مررت بزيد التاجرُ ، يجوز فيه الخفض بالإتباع ، والرفع بتقدير (هو) ، والنصب بتقدير : أعني ، ولا فرق في جواز القطع بين أن يكون الموصوف معلومًا حقيقة أو ادعاءً ، فالأول مشهور ، وقد ذكرنا أمثلته . والثاني نصّ عليه سيبويه في كتابه : فقال : « وقد يجوز أن تقول : مررت بقومك الكرام (يعني بالنصب أو الرفع) إذا جعلت المخاطب كأنه قد عرفهم ...» ثم قال : « نزلتهم هذه المنزلة وإن كان لم يعرفهم »(١) .

هذا هو تأويل سيبويه لهاتين الآيتين في قراءتهما المتواترة ، التي أجمع عليها جمهور القراء من العشرة وغيرهم(٢) .

= يجعله خبرًا للمرأة ، ولكنه كأنه قال : اذكر حمالة الحطب ؛ شتمًا لها ، وإن كان فعلًا لا يستعمل إظهاره » ، انظر الكتاب ٢/ ٧٠، وذكر في إتحاف فضلاء البشر ٢/٥٣٧ أن ابن محيصن- وهو من قراء الأربع عشرة- وافق عاصمًا في النصب .

(١) شرح قطر الندى وبل والصدى ، ص٤٠٧- ٤٠٨. وكلام سيبويه في الباب السابق ذكره ٢/٧٠ من الكتاب مع اختلاف يسير .

(٢) استشهد سيبويه بآية سورة النساء ١٦٢ مرتين ، الأولى في « هذا باب الصفة المشبهة بالفاعل فيما عملت فيه » من الكتاب ١/ ١٩٤، على إعمال اسم الفاعل المقترن بال عمل الفعل عند إثبات النون في اسم الفاعل ، كما في (المقيمين الصلاة) و(المؤتون الزكاة) . والثانية هنا في هذا الباب الذي نحن بصدده من الكتاب ٢/٦٢- ٦٦. للنصب على المدح والتعظيم في (المقيمين) . وهذا هو شاهدنا في هذا الفصل ، وكان استشهاد سيبويه بالآية في المرتين على قراءة الجمهور من العشرة وغيرهم بنصب (المقيمين) ، ولم يذكر غيرها من القراءات ، ولعلها لم تبلغه . وقد قال ابن خالويه في شواذه ، ص ٣: « والمقيمون بالرفع قراءة عبد الله بن مسعود ، وتنسب لمالك بن دينار والجحدري » . وأضاف ابن جني في المحتسب ١/ ٢٠٣: « وقرأ بالرفع أيضًا مالك بن دينار ، وعيسى الثقفي » . وقال أبو حيان في البحر ٣/ ٣٩٥: « وقرأ ابن جبير وعمرو بن عبيد والجحدري وعيسى بن عمر ومالك بن دينار وعصمة عن الأعمش ، ويونس وهارون عن أبي عمرو (المقيمون) بالرفع ، وكذا هو في مصحف ابن مسعود ، وروي أنها كذلك في مصحف أبي » . ولا إشكال في هذه القراءة من حيث التخريج النحوي ، كما سيأتي ، وهي شاذة . أما آية البقرة (١٧٧) فقد استشهد بها سيبويه لمثل ما استشهد به في آية النساء =

المبحث الثاني:
مواقف النحاة والمفسرين من تأويل سيبويه، وآراؤهم في توجيه الآيتين، وأمثالهما

لم يقف الباحث على خلاف لسيبويه في تأويله هذا عند النحاة المتأخرين، فكأنه صار إجماعًا بينهم. وأما المفسرون وقدامى النحاة فسيستعرض الباحث مواقفهم وآراءهم في تأويل سيبويه هذا، وتخريجاتهم للآيتين فيما يأتي من صفحات هذا الفصل. ويبدأ من ذلك بقول ابن جرير الطبري شيخ المفسرين، ورأس الكوفيين في زمانه؛ لأنه تحدث في الآيتين حديثًا نحويًّا طويلًا، خصوصًا آية النساء، رابطًا ذلك بالتأويل والمعنى، مرتضيًا لبعض الآراء، ومنكرًا أو مستضعفًا لأخرى.

ففي آية البقرة ارتضى في تخريج ﴿ٱلصَّـٰبِرِينَ﴾ النصب على المدح، وهو كما تقدم قول سيبويه، وقد نسبه الطبري إلى الفراء أيضًا، وعلل ابن جرير قبوله هذا التأويل بأن من شأن العرب إذا تطاولت صفة الواحد الاعتراض بالمدح والذم، بالنصب أحيانًا وبالرفع أخرى. وقد استشهد الطبري بشاهدين من معاني الفراء غير معروف قائلهما[1] ولم يذكر شيئًا من شواهد سيبويه التي نقلها الفراء في معانيه مع أن قائليها معروفون ومن أشهرها وأكثرها دورانًا وذكرًا واستشهادًا به في كتب النحو والتفسير وإعراب

= في المرة الأخرى ولم يذكر فيها أيضًا إلا قراءة الجمهور من العشرة وغيرهم بنصب (الصابرين) على المدح. ولعله لم تبلغه فيها قراءة غير هذه. وقد قال أبو حيان في البحر ٢/ ٧: «النصب قراءة الجمهور، والصابرون بالرفع قراءة الحسن والأعمش ويعقوب والجحدري». ومثله في شواذ ابن خالويه، ص ١١. وأضاف أن ابن مسعود قرأ: (والموفين) بالنصب مع نصب (الصابرين).
أما (المؤتون) بالرفع في آية النساء، فقد تقدم في كلام سيبويه أنه مرفوع على الابتداء، وقد أجمع القراء على رفعه بلا خلاف. انظر البحر المحيط ٣/ ٣٩٥.

(١) انظر: معاني القرآن، للفراء، ١/ ١٠٥، وكلام الفراء من كلام سيبويه. انظر الكتاب ٢/٦٣- ٦٤، وقد مات الفراء والكتاب تحت وسادته.

القرآن وما إليها بيتًا خرنق بنت هفان ، السابقان[١] . وهذا يدل على أن الطبري هنا معتمد على الفراء في هذا النقل والترجيح ، لا على كتاب سيبويه ، وإن كان قد ذكر بعض شواهد سيبويه في موضع آخر من تفسيره[٢] . وقد أنكر الطبري زعم بعضهم أن ﴿ٱلصَّـٰبِرِينَ﴾ منصوب معطوف على «السائلين» في الآية ، وعلل هذا الإنكار بأن ظاهر كتاب اللّٰه يدل على خطأ هذا القول ؛ لأنه لا يصح إعمال الفعل ﴿وَءَاتَى ٱلْمَالَ﴾ فيه ؛ لما في ذلك من تكرير معنى المساكين . وذكر قول الفراء أن بعضهم نصب ﴿ٱلصَّـٰبِرِينَ﴾ بإيقاع الفعل ﴿وَءَاتَى﴾ عليهم ، وقد ضعفه . وفي إعراب القرآن للنحاس أن الكسائي جوز عطف ﴿ٱلصَّـٰبِرِينَ﴾ على ﴿ذَوِى ٱلْقُـرْبَىٰ﴾ وقد أنكره أبو جعفر النحاس أيضًا[٣] ، فيكون ما أنكره الطبري هو قول الكسائي . وإن لم يذكر الفراء ذلك .

أما الآية الثانية (آية النساء) فقد ذكر الطبري في توجيه نصب « المقيمين » منها أقوالًا كثيرة ، فرد بعضها وضعف بعضها ، وارتضى قول الكسائي فيها ، حيث قال : « اختلف في «المقيمين الصلاة» أهم الراسخون في العلم أم هم غيرهم ، فقال بعضهم : هم هم ، أي : الراسخون في العلم هم المقيمون الصلاة ، ثم اختلف قائلو ذلك في سبب مخالفة إعرابهم إعراب ﴿ٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ﴾ ، وهما من صفة نوع من الناس . فقال بعضهم : ذلك غلط من الكاتب . وإنما هو : لكن الراسخون في العلم منهم ... والمقيمون الصلاة ، ثم ينقل الطبري أثرين يدلان على هذا القول الباطل ، ثم يكر عليهما بالرد ردًّا قويًّا منطلقًا من قول الفراء : « وفي قراءة أبي : ﴿وَٱلْمُقِيمِينَ﴾ ولم يجتمع في قراءتنا وقراءة أبي إلّا على الصواب . واللّٰه أعلم »[٤] ، وذكر الطبري أن

---

(١) انظر : ص ٢١٦ من هذا الفصل .

(٢) انظر : تفسير الطبري ٢٤/ ٤٠. وهو غير الموضع الذي نتحدث عنه في هذا الفصل . وهذا ما وقف عليه الباحث .

(٣) انظر إعراب القرآن للنحاس ١/٢٣١

(٤) انظر : معاني القرآن للفراء ١/١٠٥- ١٠٨.

قراءة ابن مسعود : « والمقيمون الصلاة » ، ثم قال : « وقال آخرون وهو قول نحويي البصرة والكوفة : «المقيمين الصلاة» من صفة «الراسخون في العلم» ، ولكن الكلام لما تطاول ، واعترض الراسخين في العلم والمقيمين الصلاة ما اعترض من الكلام ، نصب «المقيمين» على وجه المدح . قالوا : والعرب تفعل ذلك في صفة الشيء الواحد إذا تطاولت بمدح أو ذم . وهذا هو قول سيبويه كما تقدم ، وقول الفراء أيضًا[١] . وتعليل الطبري مأخوذ من معاني الفراء ، الذي ذكر فيه هذا القول ، وذكر أن الكسائي لم يرضه في الآية ، فرفضه ، وعلل رفضه بأن الكلام لم يتم ، ولا ينصب على المدح- عنده- إلا بعد تمام الكلام[٢] .

ثم قال الطبري : « وقال آخرون : بل : «المقيمين الصلاة» من صفة غير ﴿ٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ﴾ في هذا الموضع وإن كان الراسخون في العلم من المقيمين الصلاة . وقال قائلو هذه المقالة جميعًا : موضع المقيمين في الإعراب خفض ، فقال بعضهم : بالعطف على (ما) التي في قوله تعالى : ﴿يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ﴾ أي : يؤمنون بالمقيمين الصلاة ، فيكون (المقيمين) مجرورًا على (ما) . ثم اختلف مؤولو ذلك- يعني أصحاب هذا التأويل- في معنى الكلام ، فقال بعضهم : معنى ذلك : والمؤمنون يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك وإقامة الصلاة » . وقد استبعد الطبري هذا التأويل ورفضه ؛ لما يأتي . ثم قال : « وقال آخرون : بل المقيمون الصلاة : الملائكة ، أي : وبالملائكة . وأنكر قائلو هذه المقالة أن يكون «المقيمين» منصوبًا على المدح ، وقالوا : إنما تنصب العرب على المدح من نعت من ذكرته بعد تمام خبره . قالوا : وخبر الراسخين في العلم قوله : ﴿أُوْلَٰٓئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ ، وقال آخرون : معنى ذلك : لكن الراسخون في العلم منهم ومن

---

(١) انظر : الكتاب ٢/٦٢- ٦٥، ومعاني القرآن للفراء ١/١٠٥- ١٠٨.

(٢) انظر : معاني الفراء في الموضع السابق . حيث ذكر رأي الكسائي شيخه ، ولم يأخذ به . وإنما رده وأخذ بقول سيبويه ، وإن لم يصرح بأنه قول سيبويه .

المقيمين الصلاة . وقالوا : موضع «المقيمين» خفض ، فيكون «المقيمين» مجرورًا معطوفًا ، لعطفه على الضمير المجرور بـ(من) . وقال آخرون : معناه : والمؤمنون يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك ، وإلى المقيمين الصلاة ، فيكون «المقيمين» معطوفًا مجرورًا لعطفه على الضمير المجرور بـ(إلى) ...» وقد أنكر الطبري هذين القولين الآخرين ؛ للعطف فيهما على الضمير المجرور من دون إعادة الخافض ، وهي مسألة معروفة بين النحاة ، وقد طال الخلاف والنزاع فيها . قال الطبري : « قال أبو جعفر : هذا الوجه والذي قبله منكر[1] عند العرب ، ولا تكاد العرب تعطف بظاهر على مكني في حال الخفض ، وإن كان ذلك قد جاء في بعض أشعارهم » . ثم رجح الطبري أن «المقيمين» مخفوض بالعطف على (ما) المجرورة ، وأن المقصود بالمقيمين الصلاة هم الملائكة ، مبينًا هذا التأويل ، ورابطًا الإعراب به ، حيث قال : « قال أبو جعفر : وأولى الأقوال عندي بالصواب أن يكون (المقيمين) في موضع خفض نسقًا على (ما) التي في قوله : (بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك) ، وأن يوجه معنى (المقيمين الصلاة) على الملائكة ، فيكون تأويل الكلام : والمؤمنون يؤمنون بما أنزل إليك يا محمد ، من الكتاب ، وما أنزل من قبلك من كتب ، وبالملائكة الذين يقيمون الصلاة ، ثم يَرجع إلى صفة الراسخين في العلم ، فيقول : لكن الراسخون في العلم منهم والمؤمنون بالكتب والملائكة والمؤتون الزكاة والمؤمنون بالله واليوم الآخر » وقد علل الطبري اختياره لهذا التأويل بقوله : « وقد اخترنا هذا على غيره ؛ لأنه قد ذكر أن ذلك في قراءة أبي بن كعب : ﴿وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ ، وكذلك في مصحفه فيما ذكروا . فلو كان ذلك خطأً من الكاتب لكان الواجب أن يكون في كل المصاحف غير مصحفنا الذي كتبه لنا الكاتب الذي أخطأ في كتابه بخلاف ما هو في مصحفنا ، وفي اتفاق مصحفنا ومصحف أبي في ذلك ما يدل على أن الذي

(١) أنكر الطبري هذا العطف أيضًا في موضع آخر من تفسيره ٧/٥١٩- ٥٢٠، ولا يرى تخريج قراءة : (والأرحام) عليه كالجمهور ، وإن حملها بعضهم ضمن مواضع أخرى في القرآن على هذا العطف .

في مصحفنا من ذلك صواب غير خطأ . ومع ذلك لو كان خطأً من جهة الخط ، لم يكن الذين أخذ عنهم القرآن من أصحاب رسول الله ﷺ يعلّمون من علّموا ذلك من المسلمين على وجه اللحن ، ولأصلحوه بألسنتهم ولقنوه الأمة تعليمًا على وجه الصواب . وفي نقل المسلمين جميعًا ذلكِ قراءة على ما هو عليه في الخط مرسوما أدل الدليل على صحة ذلك وصوابه . وأن لا صنع في ذلك للكاتب » .

ولا يرى الباحث ما ذكره سببًا لترجيح ما اختاره ؛ لأن الذين قالوا بغير ما اختاره لم يقل أحد منهم إن المرويات التي ذكرها صحيحة ، ولم تكن تأويلاتهم مبنية على تلك المرويات الباطلة بداهة . وكان ينتظر من أبي جعفر الطبري- وهو محدث أيضًا- أن ينقد هذه المرويات من حيث الرواية والسند بدلًا من اللجوء إلى رد ذلك بدليل اتفاق المصاحف ؛ لأن اعتماد الناس في القرآن على التلقي والرواية شفاهة جيلًا عن جيل ، لا على المصحف وحده ، وهنالك مواضع اختلفت فيها المصاحب واتفق فيها القراء. وعلى كل حال يبدو للباحث أن الطبري لم يختر رأي الكسائي هنا ؛ لأنه كوفي ، بل لأنه يتفق مع المعنى الذي يراه للآية ، ولكنه علل اختياره بغير ذلك ، وكأنه لا بديل لما اختاره إلا القول باللحن أو الخطأ[1] .

---

(١) هنا مسألة مهمة تتعلق بالآيتين الكريمتين وأمثالهما من القراءات القرآنية التي ظاهرها مخالفة الكثير الشائع من كلام العرب ، عند النظرة الأولى . وتتمثل هذه المسألة في تلك الآثار التي تنسب في روايات إلى سيدنا عثمان بن عفان وابنه أبان وإلى عائشة أم المؤمنين رضي الله عنهم جميعًا ، ويفهم من هذه الآثار أن هنالك خطأً ولحنًا في هذه الآيات . فقد روي أنه لما فرغ من كتابة المصحف ، أتي به إلى الخليفة سيدنا عثمان بن عفان رضي الله عنه ، فنظر فيه ثم قال : « أحسنتم وأجملتم ، وأرى شيئًا من اللحن ستقيمه العرب بألسنتها » . انظر : روح المعاني ٦/ ١٥. وفي تفسير الطبري ٦/ ٢٥: « وعن حماد بن سلمة عن عروة بن الزبير ، قلت لأبان بن عثمان بن عفان : ما شأن هذه الآية كتبت : ﴿وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ ؟ فقال : إن الكاتب لما كتب : ﴿لَّٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ مِنْهُمْ﴾ ، إلى قوله : ﴿مِن قَبْلِكَ﴾ قال : ما أكتب ؟ فقيل له : أكتب : المقيمين الصلاة . وروي عن عروة بن الزبير أيضًا قال : سألت عائشة عن قوله : (المقيمين الصلاة) فقالت : يابن أخي ، هذا عمل الكتاب أخطؤوا في الكتابة . ومثله في تفسير روح المعاني ٦/ ١٥. وهذه الروايات والآثار تذكر في كتب التفسير =

ثم ضعف الطبري الآراء الأخرى في تأويل الآية ، التي تخالف ما اختاره ، فقال : « وأما من وجه ذلك إلى النصب على المدح لـ ﴿ٱلرَّٰسِخُونَ﴾ ، وإن كان ذلك قد يحتمل على بعد في كلام العرب ، لما ذكرت قبل من العلة وهو أن العرب لا تعدل عن إعراب الاسم المنعوت بنعت في نعته إلا بعد تمام خبره . وكلام اللّه- جل ثناؤه-

---

= وإعراب القرآن وغيرها عند هاتين الآيتين ، كما تذكر عند قوله تعالى : ﴿وَٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾ السابق . وقوله تعالى : (إنّ هذان لساحران) في سورة طه ، على قراءة من شدد النون ، وقرأ : (هذان) بالألف كما تقدم . وهي كلها روايات باطلة من وجوه كثيرة . وقد أجمع العلماء على وجوب طرحها وعدم الالتفات إليها . وردوها بوجوه قوية .

فمن حيث الرواية والسند هي ضعيفة لا أساس لها من الصحة . وقد قال أبو داود صاحب السنن : « سألت الإمام أحمد بن حنبل : كيف حديث أبي معاوية عن هشام عن عروة ؟ فقال : فيها أحاديث مضطربة » . انظر هامش معاني القرآن للفراء ١/ ١٠٦. وقال السخاوي : إن حديث عثمان ضعيف ، والإسناد فيه اضطراب وانقطاع ، فإن عثمان رضي اللّه عنه جُعل للناس إمامًا يقتدون به ، فكيف يرى فيه لحنًا ويتركه لتقيمه العرب بألسنتها » ؟ . انظر الإتقان في علوم القرآن ، للسيوطي ١/ ١٨٣، وروح المعاني ٦/ ١٥. وقد تقدم رد الطبري القوي من حيث المنطق ، على من قال بهذه الآثار ، « هذا بعيد ، لأن المصحف منقول بالتواتر عن رسول اللّه ﷺ ، فكيف يمكن ثبوت اللحن » . وقد ختم الألوسي رده على هذه الآثار في تفسيره روح المعاني ٦/ ١٥، بقوله : « لا كلام في نقل النظم تواترًا ؛ فلا يجوز اللحن فيه أصلًا » . ونقل الإمام القرطبي في تفسيره ٦/ ١١٥، تعقيب الإمام أبي نصر القشيري على هذه الآثار بقوله : « هذا المسلك باطل ؛ لأن الذين جمعوا الكتاب كانوا قدوة في اللغة ؛ فلا يظن بهم أنهم يدرجون في القرآن ما لم ينزل » . وقال ابن عاشور في تفسيره التحرير والتنوير ٢/ ٣٤: « وهذا متقوّل على عثمان ، ولو صح لكان يريد باللحن ما في رسم المصاحف من إشارات ، مثل كتابة الألف في صورة الياء ، إشارة إلى الإمالة ، ولم يكن اللحن يطلق على الخطأ » .

فهذا إجماع من العلماء في كل عصر على بطلان هذه الروايات ، وكان ينبغي ألا تُذكر أصلًا في كتب التفسير وما إليها ، ولا يلتفت إليها بل تهمل رأسًا من البداية ؛ لأنها ربما كانت من الإسرائيليات التي دخلت بعض كتب التراث الإسلامي . ولكن يبدو أنهم اهتموا بذكرها والرد عليها وتفنيدها عقلًا ونقلًا ، حتى لا ينخدع بها من لا علم له من عوام المسلمين أو يستغلها أعداء الإسلام في إثارة الشكوك حول الكتاب العزيز . وقد فعلوا ذلك في العصر الحديث كما هو معلوم عن بعض المستشرقين . ولكن ذلك لا يضير الإسلام وكتابه في قليل أو كثير ؛ لأنه محفوظ من عند اللّه : ﴿إِنَّا نَحۡنُ نَزَّلۡنَا ٱلذِّكۡرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ۝٩﴾ .

أفصح كلام ، فغير جائز توجيهه إلا إلى الذي هو أولى من الفصاحة » . وهنا يبدو أن الطبري يضعف النصب على المدح الذي ارتضاه في آية البقرة ؛ فالآيتان عنده ليستا من باب واحد ، وكأنه إنما رجح النصب على المدح في آية البقرة ؛ لأن ﴿ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ هنالك جاء بعد تمام الكلام ، بخلاف «المقيمين» هنا . واللّٰه أعلم .

أما الأقوال الأخرى فيردها الطبري ردًّا قاطعًا ، فيقول : « وأما توجيه من وجه ذلك إلى العطف به على الهاء والميم في قوله : ﴿لَّٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ مِنۡهُمۡ﴾ أو إلى العطف به على الكاف من قوله : ﴿بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ﴾ أو إلى الكاف من قوله : ﴿وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبۡلِكَ﴾ ، فإنه أبعد من الفصاحة من نصبه على المدح ، لما ذكرت قبل من قبح رد الظاهر على المكني في الخفض . أما توجيه من وجه المقيمين إلى الإقامة ، فإنه دعوى لا برهان عليها من دلالة ظاهر التنزيل ، ولا خبر يثبت حجته ، وغير جائز نقل ظاهر التنزيل إلى باطن بغير برهان »[1] .

هذا خلاصة كلام الطبري الطويل في هذه المسألة ، وقد حاول الباحث نقل أكثره ، بتصرف . وهو غني بالبيان والإيضاح والمناقشة على طريقة أبي جعفر ، ومنهجه الفريد في حشد أقوال النحويين في توجيهاتهم وتأويلاتهم ، وإتباع ذلك بالشرح والتحليل والاختيار ، وربط الإعراب بالمعنى . وهذه من ميزات تفسير الطبري الكبرى ، وهي دليل قوي على اجتهاد الإمام الطبري وقوة شخصيته العلمية . ولعل معظم المفسرين الذين جاءوا من بعد أخذوا منه وأفادوا ، مما جعله شيخًا للمفسرين .

وقد استبعد أبو جعفر النحاس قول الكسائي الذي رجحه الطبري ، ولكنه نقل اختيار الطبري وتوجيهه له دون نقد ، كما نقل نقد الطبري للنصب على المدح ، ثم قال : « قال أبو جعفر وهذا- يعني قول سيويه بالنصب على المدح- أصح ما قيل في

---

(١) انظر : تفسير الطبري (جامع البيان عن تأويل آي القرآن) ٩/٣٩٤- ٣٩٩، وقارن بمعاني القرآن للفراء ١/١٠٥- ١٠٨.

«المقيمين» . ثم ذكر ستة أوجه أخرى في تخريج هذا الحرف »[١] .

ومع أن الباحث يبدو له أن ما ساقه سيبويه من شواهد تدل على أصالة هذا الأسلوب- أسلوب النصب على المدح- في كلام العرب ، لا يترك مجالًا لتفضيل قول على قوله إلا أنه يرى أيضًا أن سوق الطبري لرأيه على هذا النحو ، وربطه بالمعنى والتأويل يجعله صحيحًا مقبولًا ، بل أرجح من غيره من التأويلات عدا تأويل سيبويه ، الذي يكاد يكون محل إجماع العلماء من النحاة والمفسرين ، قديمهم وحديثهم . أما نقد الطبري له فمردود- في نظر الباحث- بأن سيبويه إمام النحاة جعل «المقيمين» منصوبًا على المدح ، ولم يجعل ﴿وَٱلْمُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ معطوفًا على ﴿ٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلْعِلْمِ﴾ ، وإنما حمله على الابتداء ، حيث قال : « أما «المؤتون الزكاة» فمحمول على الابتداء »[٢] ، وهذا يعني أن «المقيمين» جاء منصوبًا على المدح ، بعد تمام الكلام لا قبله . ﴿وَٱلْمُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ كلام مستأنف ، مما يجعل تأويل سيبويه بمنأى عن النقد الذي وجهه الكسائي والطبري ؛ لأن ما بنيا عليه نقدهما لا ينطبق على تأويل سيبويه ، فيكون هو الأرجح . والله أعلم .

ويقول أبو العباس المبرد « : وقول الله تبارك وتعالى : ﴿وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ بعد قوله : ﴿لَّٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلْعِلْمِ مِنْهُمْ﴾ ، إنما على هذا (أي منصوب على المدح) ، ومن زعم أنه أراد : من المقيمين الصلاة ، فمخطئ في قول البصريين ؛ لأنهم لا يعطفون الظاهر على المضمر المخفوض من دون إعادة الخافض . ومن أجازه من غيرهم فعلى قبح كالضرورة . والقرآن يحمل على أشرف المذاهب »[٣] . وهذا نص

---

(١) انظر : إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس ٢/ ٥٥.

(٢) الكتاب ٢/ ٦٢.

(٣) الكامل في اللغة والأدب ٢/ ٧٤٨. وكون هذا العطف غير قياسي قول متفق عليه بين جمهور البصريين والكوفيين ، بل يكاد يكون محل إجماع بين النحاة . انظر معاني الفراء ١/٢٥٢- ٢٥٣، والإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٤٦٣، المسألة (٦٥) ، وشرح الأشموني على الألفية مع حاشية الصبان عليه ٢/ ٢٢٤ وما بعدها .

على أن هدف هؤلاء العلماء من تأويلاتهم هو حمل القرآن على أشرف المذاهب وأحسنها وأفصحها في كلام العرب ، وإبعاده عن الوصف بالشذوذ والندور والقلة وما إلى ذلك ، مما توهمه بعض الظواهر عند النظرة الأولى . وقد انتصر الزمخشري لتأويل سيبويه ، ودافع عنه دفاعًا قويًا ؛ لأنه الذي يتفق مع بلاغة النظم القرآني في وجوه الإعراب ، وقد ابتدأ كلامه بقوله : « وارتفع ﴿ٱلرَّٰسِخُونَ﴾ على الابتداء ، ﴿وَيُؤۡمِنُونَ﴾ خبره . و«المقيمين» نصب على المدح ؛ لبيان فضل الصلاة ، وهو باب واسع كسّره سيبويه على أمثلة وشواهد ... وقيل : هو عطف على ﴿بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ﴾ ، أي : يؤمنون بالكتاب ، وبالمقيمين الصلاة وهم الأنبياء ...»[1] ، والزمخشري يجلّ سيبويه أيما أجلال ، ويقول عنه : « هو الذي ذكره سيبويه ، والقول ما قالت حذامِ »[2] .

ويلاحظ الباحث أن أكثر المفسرين يكتفون بذكر قول سيبويه ، دون غيره ؛ طلبًا للإيجاز ، فيقولون مثلًا : ﴿وَٱلصَّٰبِرِينَ﴾ نصب على إضمار فعل ، ومن عادة العرب أنها إذا طال الكلام غيّرت النسق . ومثله في النساء : ﴿وَٱلۡمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَۚ﴾ ، والمائدة ﴿وَٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾ ، أو نصب على المدح ، وكذا ينصبون على الذم ، كأنهم يريدون إفراد الممدوح والمذموم ، فلا يتبعونه أول الكلام ، فالمدح كقوله : «المقيمين الصلاة» و«الصابرين» . والذم كقوله : ﴿مَّلۡعُونِينَۖ أَيۡنَمَا ثُقِفُوٓاْ﴾[3] . فبهذا الأسلوب المختصر يسوقون إعراب هذه الآيات التي كثر جدل النحاة والمفسرين في توجيه بعضها . وهذا يدل على أن هؤلاء المفسرين يكتفون بالأرجح من الأقوال لديهم حين

(١) الكشاف ١/ ٤٥٧.

(٢) الكشاف ١/ ١٤٦.

(٣) ﴿لَّئِن لَّمۡ يَنتَهِ ٱلۡمُنَٰفِقُونَ وَٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٞ وَٱلۡمُرۡجِفُونَ فِي ٱلۡمَدِينَةِ لَنُغۡرِيَنَّكَ بِهِمۡ ثُمَّ لَا يُجَاوِرُونَكَ فِيهَآ إِلَّا قَلِيلٗا ۝٦٠ مَّلۡعُونِينَۖ أَيۡنَمَا ثُقِفُوٓاْ أُخِذُواْ وَقُتِّلُواْ تَقۡتِيلٗا ۝٦١﴾ الآيتان ٦٠، ٦١ من سورة الأحزاب .

يريدون الإيجاز[١] .

وقد قرر أبو حيان تأويل سيبويه ، حيث قال : « ... وارتفع ﴿ٱلرَّٰسِخُونَ﴾ على الابتداء . والخبر (يؤمنون) لا غيره ؛ لأن المدح لا يكون إلا بعد تمام الجملة ، ومن جعل الخبر ﴿أُوْلَٰٓئِكَ سَنُؤۡتِيهِمۡ﴾ ، فقول ضعيف . وانتصب (المقيمين) على المدح . وارتفع (المؤتون) أيضًا على إضمار (وهم) ، على سبيل القطع إلى الرفع ، ولا يجوز أن يعطف على المرفوع قبله ؛ لأن النعت إذا انقطع في شيء منه ، لم يعد ما بعده إلى إعراب المنعوت . وهذا القطع لبيان فضل الصلاة ؛ فكُثِّر الوصف بأن جعل في جمل »[٢] ، وهذا ما تقدم عن سيبويه إلا أن أبا حيان جعل ﴿وَٱلۡمُؤۡتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ مرفوعًا على تقدير مبتدأ قبله ، وهو (وهم) ، وقد يفهم من كلام سيبويه أنه جعله مرفوعًا على الابتداء . وهذا الخلاف لا يضر في جوهر القضية التي نحن بصددها ؛ لأنهما متفقان على أن (المقيمين) منصوب على المدح ، وأنه جاء بعد تمام الجملة لا قبلها ، كما رأى الكسائي والطبري فيما تقدم . ويلاحظ الباحث أن أبا حيان فضل تأويل سيبويه وعللّه . ثم ذكر أبو حيان أن النحاة أجازوا وجوهًا أخرى في تخريج نصب (المقيمين) ، ورفع (المؤتون) ، بما لا يخرج عمّا تقدم عن الطبري ، إلا أن أبا حيان اعتمد على الزمخشري ، وابن عطية في تقرير هذه المسألة ، ولم يذكر الطبري . وعلى كل حال ما ذكره أبو حيان لا يخرج عما عند الزمخشري وابن عطية . أما ابن مكتوم النحوي فقد لخص ما قاله شيخه أبو حيان في إيجاز وتركيز ، واختار- كشيخه- قول سيبويه ، وجعله الأصل في تأويل الآيتين ، ثم ذكر الآراء الأخرى بإيجاز ، وضعّف بعضها وسكت عن بعضها ، واكتفى بحكايتها عن الحكم عليها ، وهو في هذا كله تابع لشيخه أبي حيان[٣] .

---

(١) انظر : النحو وكتب التفسير ، مرجع سابق ٢/ ٨٧٢.

(٢) البحر المحيط ٣/٣٩٥

(٣) انظر : الدر اللقيط على هامش البحر المحيط في الموضع السابق .

أما السمين الحلبي فقد تكلم بإيجاز عن آية البقرة ، وبدأ حديثه بإعراب (الموفون) المرفوع ، قبل (الصابرين) فقال : « قوله : (والموفون) في رفعة ثلاثة أوجه ، أحدها- ولم يذكر الزمخشري غيره-[١] أنه عطف على ﴿مَنْ ءَامَنَ﴾ ، أي : ولكن البر المؤمنون والموفون . الثاني : أن يرتفع على أنه خبر مبتدأ محذوف ، أي : هم الموفون . وعلى هذين الوجهين ، فنصب (الصابرين) ، بإضمار فعل ، وهو في المعنى عطف على ﴿مَنْ ءَامَنَ﴾ ، ولكن لما تكررت الصفات ، خولف بين وجوه الإعراب . قال الفارسي : هو أبلغ ؛ لأن الكلام يصير على جمل متعددة ، بخلاف اتفاق الإعراب ، فإنه يكون جملة واحدة ، وليس فيها من المبالغة ما في الجمل المتعددة . فإن قيل : لم لا يجوز على هذين الوجهين أن يكون معطوفًا على (ذوي القربى) ، أي : وآتى المال الصابرين ، قيل : لئلا يلزم من ذلك محذور ، وهو الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه ، الذي هو في حكم الصلة ، بأجنبي ، وهو (الموفون) . الثالث : أن يكون (الموفون) عطفًا على الضمير المستتر في (آمن) ولم يحتج إلى التأكيد بالضمير المرفوع المنفصل ؛ لأن طول الكلام أغنى عن ذلك . وعلى هذا الوجه يجوز في (الصابرين) وجهان ، أحدهما : النصب بإضمار فعل كما تقدم . والثاني : العطف على (ذوي القربى) ، ولا يمنع من ذلك ما تقدم من الفصل بأجنبي ؛ لأن (الموفين) على هذا الوجه داخل في الصلة ، فهو بعضها ، لا أجنبي منها[٢] .

هذا كلام موجز في تأويل هذه الآية ، وهو منقول بالنص تقريبًا من كلام العكبري في التبيان[٣] وهو موافق لرأي سيبويه ، وإن أجاز غيره . ويلاحظ الباحث أن العلماء من النحاة والمفسرين لا يطيلون الكلام في تخريج آية البقرة ، بل يوجزون إيجازًا على

(١) انظر : الكشاف ١/ ٣٣١.

(٢) انظر : الدر المصون ٢/٢٤٩- ٢٥٠.

(٣) انظر : التبيان في إعراب القرآن ١/١٤٤- ١٤٥.

عكس آية النساء، التي يطيلون الكلام حولها، وقد لاحظنا ذلك عند الطبري والزمخشري وأبي حيان وغيرهم. ولعل السبب في ذلك يرجع إلى أن الآية الأولى لم يأت فيها مرفوع بعد المنصوب، بخلاف الثانية التي زاد إشكالها بوقوع قوله تعالى. ﴿وَٱلْمُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ مرفوعًا بعد قوله عز وجل: ﴿وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ المنصوب. وعلى ذلك نجد السمين الحلبي يطيل جدًّا في توجيه آية النساء، ملخصًا ما قاله العلماء قبله في تأويل ﴿وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ في ستة أقوال. وما قالوه في ﴿وَٱلْمُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ في سبعة أقوال. وقد مهد لذلك كله بالكلام عن إعراب أول الآية، حيث قال: « ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ﴾ مبتدأ، وفي خبره احتمالان، أظهرهما أنه ﴿يُؤْمِنُونَ﴾. والثاني: أن الجملة من قوله: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ﴾. و(في العلم) متعلق بـ (الراسخون). و(منهم) متعلق بمحذوف؛ لأنه حال من الضمير المستكن في (الراسخون). وبهذا الكلام يخالف السمين رأي شيخه أبي حيان الذي لم يجعل في خبر (الراسخون) إلا وجهًا واحدًا، هو (يؤمنون) الذي جعله السمين الاحتمال الأظهر، وليس الوحيد. وقد ضعّف أبو حيان الاحتمال الثاني حيث قال: « ومن جعل الخبر ﴿أُوْلَٰٓئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ﴾ فقوله ضعيف »، فالسمين لا يرى هذا القول ضعيفًا من هذه الجهة، وإن جعل الأول أظهر منه، ولكنه ضعّفه من جهة مخالفته لتأويل سيبويه الراجح عند السمين، وتخريجه (المقيمين) على وجه ضعيف؛ ولهذا عقب السمين على قول أبي حيان السالف بقوله: « قلت: هذا غير لازم؛ لأن هذا القائل لا يجعل نصب (المقيمين) حينئذ منصوبًا على القطع، ولكنه ضعيف بالنسبة إلى أنه ارتكب وجهًا ضعيفًا في تخريج (المقيمين).

ثم قال السمين: « قوله: (والمقيمين) قراءة الجمهور بالياء، وقرأ جماعة كثيرة: (والمقيمون) بالواو، منهم: ابن جبير وأبو عمرو بن العلاء في رواية يونس وهارون عنه، ومالك بن دينار، وعصمة عن الأعمش، وعمرو بن عبيد، والجحدري، وعيسى بن عمر وخلائق. أما قراءة الياء فقد اضطربت فيها أقوال النحاة، وفيها ستة

أقوال. أظهرها- وعزاها مكي لسيبويه، وأبو البقاء للبصريين- أنه منصوب على القطع، يعني المفيد للمدح، كما في قطع النعوت. وهذا القطع مفيد لبيان فضل الصلاة فكُثّر الكلام في الوصف، بأن جعل في جملة أخرى. وكذلك القطع في قوله: (والمؤتون الزكاة)، على ما سيأتي هو لبيان فضلها أيضًا. لكن على هذا الوجه يجب أن يكون الخبر قوله: (يؤمنون)، ولا يجوز أن يكون قوله: (أولئك سنؤتيهم)؛ لأن القطع إنما يكون بعد تمام الكلام. قال مكي: «ومن جعل نصب المقيمين على المدح، جعل خبر (الراسخون) (يؤمنون). فإن جعل الخبر (أولئك سنؤتيهم) لم يجز نصب (المقيمين) على المدح؛ لأنه لا يكون إلا بعد تمام الكلام»[1].

ثم دافع السمين عن هذا الوجه، وأورد شبهة عليه، حكاها ابن عطية[2] مفادها أن القطع يكون في النعوت فقط، لا في العطف. قال السمين: «وحكى ابن عطية عن قوم منع نصبه على القطع من أجل حرف العطف، والقطع لا يكون في العطف، إنما ذلك في النعوت. ولما استدلّ الناس بقول خرنق: لا يبعدن قومي ... (فذكر البيتين السابقين) على جواز القطع، فرق هذا القائل بأن البيت لا عطف فيه؛ لأنها قطعت (النازلين) فنصبته و(الطيبون) فرفعته، عن قولها: (قومي). ثم رد السمين هذه الشبهة ردًّا قاطعًا، حيث قال: «وهذا الفرق لا أثر له؛ لأنه في غير هذا البيت ثبت القطع مع حرف العطف، أنشد سيبويه:

ويأوي إلى نسوة عطل وشعثًا مراضيع مثل السعالي[3]

فنصب (شعثًا) وهو معطوف. ثم ذكر السمين الأقوال الأخرى في تأويل الآية بإيجاز، فقال:

---

(١) كلام مكي في مشكل إعراب القرآن، له ١/ ٢١٢.

(٢) في تفسير المحرر الوجيز ٤/ ٣٠٨.

(٣) البيت لأمية بن أبي عائذ الهذلي، وهو في ديوان الهذليين ٢/ ١٨٤، وروايته فيه وفي اللسان (رضّع):

له نسوة عاطلات الصدو ر، عوج مراضيع مثل السعالي =

الثاني : أن يكون معطوفًا على الضمير في (منهم) ، أي : لكن الراسخون في العلم منهم ومن المقيمين الصلاة .

= قال سيبويه في الباب السابق ذكره من الكتاب ٢/ ٦٦ : « ومن هذا الباب في النكرة قول أمية بن أبي عائذ :

ويأوي إلى نسوة عطّل وشعثًا مراضيع مثل السعالي

كأنه حين قال : « إلى نسوة عطل » صرن عنده ممن علم أنهن شعث ، ولكنه كرر ذلك ؛ تشنيعًا لهن ، وتشويهًا . وقال الخليل : كأنه قال : وأذكرهن شعثًا ، إلا أن هذا فعل لا يستعمل إظهاره . وإن شئت جررت على الصفة » .

وقد استشهد سيبويه بهذا البيت في الجزء الأول من الكتاب ١/ ٣٣٩، برواية : شعث بالجر على الصفة . وكان شاهده فيه هناك : عطف شعث على عطل بالواو ، لا بالفاء ؛ لأن الفاء تفيد التفرقة ؛ ولهذا عقب عليه بقوله : « ولو قلت : فشعث ، قبح » . وعلى هذه الرواية ورواية ديوان الهذليين واللسان لا شاهد في البيت لما نحن بصدده . ولكن أكثر المراجع تذكر البيت على الرواية التي ذكرها سيبويه في هذا البيت ، (شعثًا) ، بالنصب ، وهي التي فيها الشاهد للقطع إلى النصب للذم . انظر معاني القرآن للفراء ١/ ١٠٨، وشرح ابن يعيش على المفصل ٢/١٨، والمقرب لابن عصفور ١/ ٢٥٥، ورصف المباني في حروف المعاني ، ص ٤١٦، وخزانة الأدب ٢/ ٤٢٦، وشرح الشواهد للعيني ٤/ ٦٣. والمعنى : وصف صائدًا يسعى لعياله ، فيعزب عن نسائه في طلب الوحش ، ثم يأوي إليهن . والعطّل جمع عاطلة ، وهي التي لا شيء لها ، أو التي لا حلي لها . قال الأستاذ العلامة/ عبد السلام محمد هارون : « الثاني أوفق ، لا كما زعم البغدادي » ، ويبدو للباحث أن الأول أوفق في معنى هذا البيت ، وما قصد إليه الشاعر من وصفهن بالفقر وسوء الحال ، كما قال البغدادي ، لا كما زعم الأستاذ العلامة/ عبد السلام محمد هارون . ويبدو أن الأستاذ ينظر إلى معنى (عطّل) في اللغة بعامة ، وإلى ما في الرواية الأخرى للبيت من قوله : « عاطلات الصدور ... إلخ » ، والبغدادي إنما ينظر إلى معنى الكلمة في هذا البيت ، فكون (عطّل) بمعنى : لا شيء لهن أوفق في هذا البيت . كما قال البغدادي والله أعلم . وشعث جمع شعثاء وهي التي لا تغير شعرها وتلبّد لقلة تعهده بالدهن . والمراضيع جمع مرضاع ، وهي الكثيرة الإرضاع . والسعالي جمع سعلاة وهي الغول أو أنثاه ، وإذا كان المرأة قبيحة الوجه ، سيئة الخلق ، شبهت بالسعلاة . والعرب يشبهون العجائز والخيل وفرسانها بالسعلاة ، كما في اللسان . والشاهد هنا : نصب (شعثًا) بإضمار فعل ، وذلك قطعًا إلى النصب للذم مع وجود العاطف ، فدل ذلك على أن النصب على المدح لا يختص بالنعوت ، كما زعم بعضهم . والله أعلم . انظر هامش الكتاب ١/ ٣٩٩.

الثالث : أن يكون معطوفًا على الكاف في (إليك) ، أي : يؤمنون بما أنزل إليك ، وإلى المقيمين الصلاة ، وهم الأنبياء ، وقد تقدم رد الطبري لهذين الوجهين بأنها أبعد عن الفصاحة من غيرهما ، فلا يخرج القرآن عليهما ؛ لأن العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الخافض ضرورة في الشعر ، فكيف بالنثر؟ فكيف بأفصح الكلام ؟ . وقد وافقه على هذا الرد جمهور النحاة والمفسرين ، وأجازه قوم منهم ابن مالك وأبو حيان وغيرهما ، ولكن هؤلاء الذين أجازوا هذا العطف رفضوا جعل هذا الموضع منه .

الرابع : أن يكون معطوفًا على (ما) في (بما أنزل) أي يؤمنون بما أنزل على محمد ﷺ وبالمقيمين الصلاة . وهذا هو قول الكسائي ، وقد تقدم أن الطبري اختار هذا القول ، وانتصر له ودافع عنه ، وعده أولى الأقوال بالقبول والصحة . والقائلون بهذا القول اختلفوا في المراد بالمقيمين الصلاة ، فقال بعضهم : هم الملائكة . قال مكي : يؤمنون بالملائكة الذين صفتهم إقامة الصلاة ، كقوله تعالى : ﴿يُسَبِّحُونَ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ لَا يَفْتُرُونَ ۝٢٠﴾[1] . وقيل : هم الأنبياء . وقيل : هم المسلمون ، ويكون على حذف مضاف ، أي : وبدين المقيمين الصلاة . ويبدو للباحث أن بعض هذه التقديرات فيها شيء من التكلف . والله أعلم .

الخامس : أن يكون معطوفًا على الكاف في (قبلك) ، أي : ومن قبل المقيمين الصلاة ، وهم الأنبياء أيضًا . وهذا الوجه فيه ما تقدم من العطف على الضمير المجرور من دون إعادة الجار ، وقد منعه غير واحد من العلماء ، كما تقدم .

السادس : أن يكون معطوفًا على الظرف نفسه ، ويكون أيضًا على حذف مضاف ، أي : ومن قبل المقيمين الصلاة ، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه .

ثم قال السمين : « فهذا نهاية القول في تخريج هذه القراءة » ، ثم تعرض للقول

---

(١) الآية ٢٠ من سورة الأنبياء ، وكلام مكي في مشكل إعراب القرآن ، له ١/ ٢١٢.

الباطل بأن ما في الآية خطأ من الكاتب ، وقد رده قاطعًا ، مستحسنًا قول الزمخشري في رده . قال السمين : « وقد زعم قوم لا اعتبار بهم أنها لحن ، ونقلوا عن عائشة وأبان بن عثمان أنها خطأ من جهة غلط كاتب المصحف . وقالوا أيضًا : فهي في مصحف ابن مسعود بالواو فقط ، نقله الفراء ، وفي مصحف أبي كذلك . وهذا لا يصح عن عائشة ولا أبان ، وما أحسن قول الزمخشري رحمه الله : ولا يلتفت إلى ما زعموا من وقوعه لحنًا في خط المصحف ، وربما التفت إليه من لم ينظر في الكتاب (يعني كتاب سيبويه) ، ولم يعرف مذاهب العرب ، وما لهم في النصب على الاختصاص من الافتنان ، وغبي عليه أن السابقين الأولين الذين مثلهم في التوراة ومثلهم في الإنجيل كانوا أبعد همة في الغيرة على الإسلام ، وذب المطاعن عنه من أن يتركوا ثلمة في كتاب الله ليسدها من بعدهم ، وخرقًا ، يرفوه من يلحق بهم »(١) .

ولم يكن الخلاف في إعراب قوله تعالى : ﴿وَٱلْمُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ بأقل من الخلاف في ﴿وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ قال السمين : « قوله (المؤتون) فيه سبعة أوجه أيضًا ، أظهرها أنه على إضمار مبتدأ ، ويكون من باب المدح المذكور في النصب » . وهذا يعني أنه خبر لمبتدأ مقدر . ولعل هذا هو مقصود سيبويه في قوله : « أما المؤتون الزكاة فمحمول على الابتداء » . وربما فهم من هذا أنه مبتدأ خبره ما يأتي من جملة (أولئك سنؤتيهم) ولا ضير في هذا الاختلاف ؛ لاتفاق المفهومين على جعل : (المؤتون) مبدأ جملة جديدة ، وذلك يدل على أن (المقيمين الصلاة) نصب على المدح بعد تمام الخبر لا قبله ، كما زعم بعضهم ذلك . والله تعالى أعلم بالصواب .

الثاني : أنه معطوف على (الراسخون) ، وفي هذا ضعف ؛ لأنه إذا قطع التابع عن

---

(١) كلام الزمخشري في كشافه ١/ ٥٨٢. وقد تكلم عن النصب على المدح أو على الاختصاص كما سماه ، وقد دافع عن تأويل سيبويه في آية النساء ، ثم قال : « نصب على المدح لبيان فضل الصلاة ، وهو باب واسع قد كسّره سيبويه على أمثلة وشواهد ، ولا يلتفت إلى ما زعموا من وقوعه لحنًا ... إلخ » وهذا القول من أحسن ما قيل في الرد على هذه الأقوال الباطلة ، ولهذا كثر تداوله بين المفسرين ، فأكثر من تكلم في الآية بعد الزمخشري نقل كلامه .

متبوعه لم يجز أن يعود ما بعده إلى إعراب المتبوع، فلا يقال: مررت بزيد العاقلَ الفاضلِ. بنصب العاقل وجر الفاضل، وكذلك هذا.

الثالث: أنه عطف على الضمير المستكن في (الراسخون)، وجاز ذلك للفصل.

الرابع: أنه معطوف على الضمير في (المؤمنون).

الخامس: أنه معطوف على الضمير في (يؤمنون).

السادس: أنه معطوف على (يؤمنون).

السابع: أنه مبتدأ خبره (أولئك سنؤتيهم)، فيكون (أولئك) مبتدأً و(سنؤتيهم) خبره، والجملة خبر الأول. وربما فهم هذا من قول سيبويه السابق، كما تقدم، ويلاحظ الباحث أن السمين لم ينقل شيئًا من كلام سيبويه في الكتاب، بل نقل أقواله من كتب أخرى كما صرح بذلك، ولم يجد الباحث تفسيرًا لهذا التصرف من السمين الذي أكثر النقل عن الكتاب في تفسيره الدر المصون. وقد ختم كلامه على هذه الآية بقوله: «ويجوز في (أولئك) أن ينتصب بفعل محذوف يفسره ما بعده، فيكون من باب الاشتغال، إلا أن هذا الوجه مرجوح من جهة أن (زيدًا ضربته) بالرفع أجود من نصبه؛ لأنه لا يحوج إلى إضمار، ولأن لنا خلافًا في تقديم معمول الفعل المقترن بحرف التنفيس في نحو: سأضرب زيدًا. منع بعضهم: زيدًا سأضرب. وشرط الاشتغال جواز تسلط العامل على ما قبله؛ فالأولى أن نحمله على ما لا خلاف فيه».

وقد حرص الباحث على نقل خلاصة ما قاله السمين في هذه المسألة بتصرف[1]؛ لأنه يمثل خلاصة ما وقف عليه من كلام المفسرين المهتمين بالنحو والإعراب منذ الفراء والزجاج والطبري إلى زمن السمين في القرن الثامن الهجري. وأكثرهم صار إلى تأويل سيبويه، الذي لم يقف الباحث على رأي معارض له في آية

(١) انظر: الدر المصون ٤/١٥٢- ١٥٦، بتصرف.

البقرة إلا ما روي عن الكسائي من أنه عارض تأويل سيبويه بحجة أن القطع إلى النصب للمدح أو للذم أو غير ذلك لا يكون إلا بعد تمام الخبر ، والخبر عنده لم يتم في الآيتين ، ولذا ذهب في آية البقرة إلى أن (الصابرين) معطوف على (ذوي القربى) حيث قال : « ويجوز أن يكون (الموفون) نسقًا على (من آمن) ، و(الصابرين) نسقًا على (ذوي القربى) »(١) . فتقدير الآية عنده : وآتى المال على حبه ذوي القربى والصابرين . وقد عارضه تلميذه الفراء الذي ذهب إلى رأي سيبويه ، وقال عن رأي شيخه : « وإنما امتنع من مذهب المدح الذي فسرته لك ؛ لأنه قال : لا ينصب على المدح إلا بعد تمام الكلام »(٢) .

وقد تبع رأي الكسائي في هذه الآية مكي بن أبي طالب ، إلا أنه خالفه في عطف (الموفون) على (من آمن) ؛ لأن ذلك يؤدي إلى التفريق بين الصلة والموصول ؛ لأن (الصابرين) من صلة (من) ، وحينئذ يجوز عطف (الصابرين) على (ذوي القربى)(٣) . وقال ابن الأنباري : « وإذا كان (الصابرين) معطوفًا على (ذوي القربى) لم يكن (الموفون) مرفوعًا إلا بالعطف على المضمر في (آمن) ، ليكون داخلًا في صلة (من) »(٤) .

وقد قَبِل العكبري هذا الاختيار وإن كان الأصح عنده هو رأي سيبويه(٥) كما جعله السمين أحد الاحتمالات فيما تقدم ، ولكن بعض النحاة رفضوا تأويل الكسائي رفضًا باتًّا ، وجعلوه خطأً بيّنًا ، ومن هؤلاء : أبو جعفر النحاس حيث قال في الرد على الكسائي : « هذا القول خطأ وغلط بيّن ؛ لأنك إذا نصبت (الصابرين) ، ونسقته على (ذوي القربى) ، دخل في صلة (من) . وإذا رفعت (الموفون) على أنه نسق على

---

(١) معاني القرآن ، للفراء ١/ ١٠٧.

(٢) الموضع السابق .

(٣) انظر : مشكل إعراب القرآن ١/ ١١٨.

(٤) انظر : البيان في غريب إعراب القرآن ١/ ١٤٠.

(٥) التبيان في إعراب القرآن ١/ ١٤٥.

(من) ، فقد نسقت على (من) من قبل أن تتم الصلة ، وفرقت بين الصلة والموصول بالمعطوف[(١)] . وهذا تعزيز منه لقول شيخه الزجاج الذي ذهب إلى أن تأويل الكسائي : لا يصح ؛ لأن ما في الصلة لا يعطف عليه بعد المعطوف على الموصول »[(٢)] .

أما الفارسي فقد رفض أيضًا تأويل الكسائي بعطف (الصابرين) على (ذوي القربى) ، سواء أكان (الموفون) معطوفًا على (من) ، أم خبرًا لـ (هو) مقدرًا ، فيكون مرفوعًا للقطع على المدح على تقدير : وهم الموفون لأن الفصل بين الصلة والموصول بالمدح أشنع ؛ لكون المدح جملة ، والجمل ينبغي أن تكون في الفصل أشنع وأقبح من المفرد ، وإن كان الجميع في ذلك ممتنعًا[(٣)] .

وبهذا تبين أن جمهور النحاة والمفسرين على تأويل سيبويه ، الذي هو رأي الخليل ويونس أيضًا[(٤)] ، وقد دافع عنه جمع غفير من النحاة والمفسرين . قال النحاس : « وهذا الوجه لا طعن فيه من جهة الإعراب ، موجود في كلام العرب »[(٥)] . وجاء في كتاب إعراب القرآن المنسوب للزجاج ، في « هذا باب ما جاء في التنزيل نصبًا على المدح ، ورفعًا عليه » : « وإذا جرت صفات شتى على موصوف واحد يجوز لك قطع بعضها عن بعض ، فترفعه على المدح أو تنصبه ، وكذلك في الشتم ، فتقول : مررت بالرجل الفاضل الأديب الأريب ، وبالرجل الفاسق الخبيث اللئيم . يجوز لك أن تتبعها الأول ، وأن تنصب على المدح وترفع . ومن ذلك قوله : ﴿وَٱلصَّـٰبِرِينَ﴾ ... الآية »[(٦)] .

---

(١) إعراب القرآن ، لأبي جعفر النحاس ١/ ٢٣١.

(٢) الموضع السابق .

(٣) الموضع السابق .

(٤) انظر : الكتاب ٢/ ٦٥.

(٥) إعراب القرآن للنحاس ١/ ٢٣١.

(٦) إعراب القرآن المنسوب للزجاج ، بتحقيق إبراهيم الإبياري ٢/ ٧٤١.

وقد أيد هذا الرأي الإمام فخر الدين الرازي ، ونقل فيه كلامًا لطيفًا لأبي علي الفارسي الذي يرى أن الصفات الكثيرة إذا ذكرت في معرض المدح أو الذم ، فمن الأفضل مخالفتها في إعرابها ؛ لأن المخالفة بين إعراب الأوصاف في موضع الإطناب في الوصف يكون المقصود فيها أكمل ، فيصير القول كأنه أنواع من الكلام ، وضروب من البيان[(١)] .

وبناءً على ما تقدم يبدو تأويل سيبويه في هذه الآية راجحًا عند الجميع ، عدا الكسائي . وفي الحقيقة والواقع فإن سيبويه قد أجاد في توجيه الآية كل الإجادة ، ووفق في رأيه ومذهبه كل التوفيق ، فيما يبدو للباحث ، فكانت الأدلة والشواهد التي أوردها من كلام العرب بالغة حدًّا من الكثرة بحيث يجعل النصب على المدح والتعظيم أو عكسه أسلوبًا مألوفًا في كلام العرب ، لا غرابة فيه ولا تكلف . والله تعالى أعلم .

أما في آية النساء فقد اختلف النحاة والمفسرون في تأويل سيبويه لها ، فوافقه أكثرهم ، وطعن فيه الكسائي ؛ لما تقدم من منع النصب على المدح قبل تمام الكلام ، وإن كان الذين أيدوا تأويل سيبويه قد أجادوا في تصوير الآية على غير ما يرى الكسائي ومن وافقه . ويبدو أن أنصار تأويل سيبويه لا يخالفون الكسائي في كون النصب على المدح أو الذم أو نحوهما لا يكون إلا بعد تمام الكلام ولكنهم يخالفونهم في كون ما في الآية من قوله تعالى : ﴿وَٱلۡمُقِيمِينَ﴾ ، قبل الخبر ، كما يرى الكسائي ومن وافقه ، فالذين أيدوا تأويل سيبويه يرون أن النصب هنا جاء بعد تمام الخبر ، وما بعد المنصوب مبدأ جملة جديدة . قال الألوسي : « ذهب بعض الكوفيين وعلى رأسهم الكسائي إلى منع النصب على المدح في قوله : (المقيمين) ؛ لأن الخبر عندهم لم يأت ، وهو قوله : (أولئك سنؤتيهم) . وهذا تأويل للآية بما يتفق مع مذهبهم . والصحيح أن الخبر قد تم قبل ذلك ، وهو (يؤمنون) ؛ ولهذا جاز نصب (المقيمين)

(١) مفاتح الغيب ٥/ ٤٥.

على المدح . والله أعلم »[١] .

وقد ذكر الفخر الرازي تأويل سيبويه ، وأيّده وذكر أن الكسائي طعن فيه ، وذهب إلى أن (المقيمين) عطف على (ما) في ﴿بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ﴾ ، فيكون التقدير عنده : والمؤمنون يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك وبالمقيمين الصلاة ، وهم الأنبياء . وهذا بعينه هو الرأي الذي اختاره الطبري في تأويل الآية كما تقدم ، وتقدم أن نقده للآراء الأخرى لا ينسحب على تأويل سيبويه[٢] .

وكثير من أنصار تأويل سيبويه لا يرون ضيرًا في قبول رأي الكسائي ، الذي اختاره الطبري في هذه الآية ، ومن هؤلاء : مكي بن أبي طالب[٣] ، وابن هشام الأنصاري[٤] ، وإن كانا قد دافعا عن رأي سيبويه وجعلاه الرأي الأرجح والأصح في هذا الباب . كما أيده القرطبي[٥] ، والألوسي[٦] ، والفخر الرازي[٧] ، واختاره من قبل الفراء[٨] ، وأبو جعفر النحاس[٩] ، وأبو إسحاق الزجاج[١٠] ، والزمخشري[١١] ، وأبو حيان[١٢] ، وتلميذاه ؛ ابن مكتوم النحوي[١٣] ، والسمين الحلبي[١٤] ، وأبو البقاء

(١) روح المعاني ٦/ ١٤.

(٢) ينظر تفسير الطبري في الموضع السابق و٢٦/ ٢٦، ومفاتح الغيب ١١/ ١٠٦.

(٣) انظر : مشكل إعراب القرآن ١/ ٢١٢.

(٤) انظر : شذور الذهب ، ص ٧٠.

(٥) انظر : الجامع لأحكام القرآن ٦/ ١٤.

(٦) انظر : روح المعاني ٦/ ١٤.

(٧) انظر : مفاتح الغيب ١١/ ١٠٦.

(٨) انظر : معاني القرآن للفراء ١/ ١٠٦.

(٩) انظر : إعراب القرآن ، للنحاس ١/ ٢٣١- ٢٣٢.

(١٠) انظر : معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢/ ٧٤١.

(١١) انظر : الكشاف ١/ ٥٨٢.

(١٢) انظر : البحر المحيط ٣/ ٣٩٥.

(١٣) انظر : الدر اللقيط على هامش البحر المحيط في الموضع السابق .

(١٤) انظر : الدر المصون ٤/١٥٢- ١٥٦. وقد تقدم نقل أكثر كلامه .

العكبري[١] وابن الأنباري[٢] وهو أيضًا رأي الخليل ويونس وعيسى الثقفي من شيوخ سيبويه الذي روى عنهم في الكتاب[٣] واختاره من المفسرين المعاصرين الشيخ محمد رشيد رضا صاحب تفسير المنار ، الذي وجه نصب (المقمين) في آية النساء على ما قاله سيبويه وغيره من نصبها على المدح أو الاختصاص[٤] حيث قال : « إن

---

(١) انظر : التبيان في إعراب القرآن ١/٤٠٧- ٤٠٨. وهو أحسن من لخص هذه المسألة ، ونقل عنه السمين وتوسع ، ولهذا فضل الباحث الاكتفاء بنقل كلامه مع الإشارة إلى غيره .

(٢) انظر : البيان في غريب إعراب القرآن ١/ ٢٧٥. وقد لخص المسألة تلخيصًا جيدًا بما لا يخرج عما عند العكبري ، ولم يذكر المسألة في كتابه الإنصاف إلا عرضًا في أثناء حديثه عن المسألة (٦٥) ، وهي الخلاف في العطف على الضمير المخفوض من دون إعادة الخافض ، انظر : الإنصاف ٢/ ٢٧٣. وهذا يدل على أن مسألة النصب على المدح ونحوه ليست من مسائل الخلاف بين المذهبين .

(٣) انظر : الكتاب ٢/٦٥- ٦٦.

(٤) لعله لا يقصد معناه الاصطلاحي ، وإنما يقصد تقدير أخص ، وهو كاستعمال الزمخشري له . وقد رد السمين الحلبي على شيخه أبي حيان ؛ لأنه اتهم الزمخشري عدة مرات في البحر المحيط بأنه خلط ولم يفرق بين المنصوب على المدح أو الذم أو الترحم وبين المنصوب على الاختصاص ، وجعل حكمهما واحدًا وأورد مثالًا من المنصوب على المدح ، وهو (الحمد للَّه الحميدَ) ، ومثالين من المنصوب على الاختصاص ، وهما : « إنا معاشر الأنبياء لا نورث ... الحديث » وقول الشاعر :

إنا بني نهشل لا ندعى لأب عنه ولا هو بالأبناء يشرينا

قال أبو حيان : « والذي ذكره النحويون أن المنصوب على المدح أو الذم أو الترحم ، قد يكون معرفة وقبله معرفة يصلح أن تكون تابعًا لها ، وقد لا تصلح ، وقد يكون نكرة كذلك ، وقد يكون نكرة وقبلها معرفة فلا يصلح أن يكون نعتًا لها ، نحو قول النابغة :

أقارع عوف لا أحاول غيرها وجوه قرود تبتغي من تجادع

فنصب (وجوه قرود) على الذم وقبله معرفة ، وهي : (أقارع عوف) . فأما المنصوب على الاختصاص فنصّوا على أنه لا يكون نكرة ولا مبهمًا ، ولا يكون إلا معرفة بالألف واللام أو بالإضافة أو بالعلمية ، أو لفظ (أي) ، ولا يكون إلا بعد ضمير ، (وفي البحر ضمير متكلم) مختص به أو مشارك فيه . وربما أتى بعد ضمير مخاطب » . قال السمين : « قلت إنما أراد الزمخشري بالمنصوب على الاختصاص المنصوب على إضمار فعل لائق ، سواء كان من الاختصاص المبوب له في النحو أم لا . وهذا اصطلاح أهل المعاني والبيان » ، انظر الدر المصون ٣/٧٩

تغيير الإعراب في الكلمة بين أمثالها ينبّه الذهن إلى التأمل فيها، ويهدي الفكر إلى استخراج مزيتها، وهو من أركان البلاغة. والنكتة هنا في تغيير الإعراب التنويه بمزية الصلاة، ولفت الذهن إليها». ولم ينس أن هاجم الذين زعموا أنها لحن، حيث قال: «وقيل: إن (المقيمين) معطوف على المجرور قبله. والمعنى: يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك على الرسل وبالمقيمين الصلاة، وهم الأنبياء أنفسهم... أو الملائكة». وهذه إشارة منه إلى ما اختاره الطبري، كما لا يخفى، ولكنه رجع فاستحسن التخريج الأول، وهو تأويل سيبويه، فقال: «وما ذكرناه أولًا أبلغ عبارة، وإن عده الجاهل أو المتجاهل غلطًا أو لحنًا. وروي أن الكلمة في مصحف عبد اللّه بن مسعود مرفوعة (والمقيمون الصلاة)، فإن صح ذلك عنه وعمن قرأها مرفوعة كمالك بن دينار والجدري وعيسى الثقفي، وإلا فهي كالعدم»، وقد ذكر ما روي عن سيدنا عثمان رضي اللّه عنه من أن ذلك لحن، وتضعيفه عن السخاوي، وقال: «إن الصواب أن هذه الرواية موضوعة؛ لاضطراب سندها، ولو صحت لما صح أن يعد هذا من ذلك اللحن؛ لأنه فصيح بليغ»(١). ولا يرى الباحث وجهًا ظاهرًا لهذه الحملة والوصف بالجهل. فمن المقصود بالجاهل أو المتجاهل؟ والنحويون قد خرّجوا هذه القراءة بما ذكر هو بعضه عنهم، وقد أطالوا في ذلك كما تقدم عن الطبري والسمين الحلبي وغيرهما، وكما يأتي عن ابن عاشور. ولا يظن الباحث أنه يقصد من رويت عنهم تلك الرواية التي ضعفها، وتلك مصيبة أعظم، فإنها مروية عن بعض الصحابة الأجلاء. وقد سبقه إلى النظر فيها عدد كبير من العلماء، فكان ينبغي أن يكتفي بعبارة الزمخشري، التي نقلها، وقال: إنه اطلع عليها بعد كتابته ما سبق. وهي عبارة عادلة ومحكمة، وقد سبق نقل بعضها، وهي بكاملها: «نصب على المدح لبيان فضل الصلاة، وهو باب واسع قد كسّره سيبويه على أمثلة وشواهد. ولا يلتفت إلى ما زعموا من وقوعه لحنًا في خط المصحف. وربما التفت إليه من لم ينظر

---

(١) انظر: تفسير المنار ٦/٦٤- ٦٥.

في الكتاب ، ولم يعرف مذاهب العرب ، وما لهم في النصب على الاختصاص من الافتنان ، وغبي عليه أن السابقين الأولين الذين مثلهم في التوراة ومثلهم في الإنجيل ، كانوا أبعد همة في الغيرة على الإسلام ، وذب المطاعن عنه من أن يتركوا في كتاب اللَّه ثلمة ليسدها من بعدهم أو خرقًا يرفوه من يلحق بهم »(١) .

هذا ، وأحسن كلام وأجمعه وأوسعه وقف عليه الباحث في تأويل الآيتين ، عند المعاصرين هو ما ذكره ابن عاشور في تفسيره ، وقد جمع ما قاله القدماء حول تخريج مثل هذه الظواهر ، واستخلص وأحكم العبارة بما لا يخلو من صياغة جديدة للمسألة ، حيث قال في آية البقرة : « ونصب (الصابرين) وهو معطوف على مرفوعات نصب على الاختصاص على ما هو المتعارف في كلام العرب في عطف النعوت من تخيير المتكلم بين الإتباع في الإعراب للمعطوف عليه وبين القطع عنه . والقطع يكون بنصب ما حقه أن يكون مرفوعًا أو مجرورًا ، وبرفع ما حقه بعكسه ، ليظهر قصد المتكلم حين يختلف الإعراب ؛ إذ لا يعرف أن المتكلم قصد القطع إلا بمخالفة الإعراب . فأما النصب فبتقدير فعل مدح أو ذم بحسب المقام ، والأظهر تقدير : (أخص) ؛ لأنه يفيد المدح بين الممدوحين والذم بين المذمومين .

وقد حصل بنصب (الصابرين) هنا فائدتان ، إحداهما عامة في كل من النعوت ، فقد نقل عن أبي علي الفارسي أنه إذا ذكرت الصفات الكثيرة في معرض المدح أو الذم ، فالأحسن أن يخالف إعرابها ، ولا تجعل كلها جارية على موصوفها ؛ لأن هذا من مواضع الإطناب ، فإذا خولف إعراب الأوصاف كان المقصود أكمل ؛ لأن الكلام عند اختلاف الإعراب يصير كأنه أنواع من الكلام وضروب من البيان » . وقد تقدم كلام أبي علي هذا بنصه نقلًا عن الفخر الرازي . ثم ذكر ابن عاشور كلًّا من نص كلمة الزمخشري السالفة وما قاله سيبويه في هذا الباب كاملين ، وقد تقدما في هذا الفصل . ثم دافع ابن عاشور عن تأويل سيبويه بقوله : « يؤيد هذا الوجه أنه تكرر

(١) انظر : الموضع السابق من تفسير المنار ، والكشاف ١/ ٤٥٧.

مثله في نظائر هذه الآية في سورة النساء ﴿وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ عطفًا على ﴿لَّٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ﴾، وفي سورة العقود: ﴿وَٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾ عطفًا على ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَٱلَّذِينَ هَادُوا۟﴾.

الفائدة الثانية: أن في نصب (الصابرين) بتقدير أخص أو أمدح تنبيهًا على خصيصة الصابرين، ومزية صفتهم التي هي الصبر» ثم أعاد جزءًا من كلمة الزمخشري السابقة، التي يبدو أن المفسرين قد أعجبوا بها أيما إعجاب. فكثر ترديدهم لها وتكريرهم إياها في كتبهم عند ذكر هذه الآية وأمثالها. ثم قال ابن عاشور: «وأقول: إن تكرره كما ذكرنا، وتقارب الكلمات يربأ به أن يكون خطأ أو سهوًا وهو بين كلمتين مخالفتين إعرابه.

وعن الكسائي أن نصبه عطف على مفاعيل (آتى)، أي: وآتى المال الصابرين، أي الفقراء المتعففين عن المسألة حيث تصيبهم البأساء والضراء، والصابرين حين البأس، وهم الذين لا يجدون ما ينفقون للغزو، ويحبون أن يغزوا؛ لأن فيهم غناءً عن المسلمين. قال تعالى: ﴿وَلَا عَلَى ٱلَّذِينَ إِذَا مَآ أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَآ أَجِدُ مَآ أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ تَوَلَّوا۟ وَّأَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ ٱلدَّمْعِ حَزَنًا أَلَّا يَجِدُوا۟ مَا يُنفِقُونَ ﴿٩٢﴾﴾ [سورة التوبة، آية: ٩٢].

وعن بعض المتأولين أن نصب (والصابرين) وقع خطأً من كتاب المصاحف، وأنه مما أراده عثمان رضي الله عنه فيما نقل عنه أنه قال، بعد أن قرأ المصحف الذي كتبوه: أجد فيه لحنًا ستقيمه العرب بألسنتها. وهذا متقّول على عثمان، ولو صح لكان يريد باللحن ما في رسم المصاحف من إشارات، مثل كتابة الألف في صورة الياء إشارة إلى الإمالة. ولم يكن اللحن يطلق على الخطأ. وقرأ يعقوب: (والصابرون) بالرفع عطفًا على (والموفون)»[1].

وفي هذا الكلام عدة مسائل منها اختياره تأويل سيبويه في الآية، وجعله أولًا،

---

(١) انظر: تفسير التحرير والتنوير ٢/١٣٢- ١٣٤.

كأنه الرأي الوحيد في تأويل الآية وأمثالها ، ثم تعضيده ذلك بذكر ما قاله العلماء شرحًا وتوضيحًا واستدلالًا لرأي سيبويه وشيوخه ، مثل ما قاله الزمخشري وأبو علي الفارسي . ومع هذا فابن عاشور يذكر رأي الكسائي في توجيه الآية ولا يذكر النقد الشديد الذي وجهه كثير من العلماء له ، وردهم عليه ، الذي لابد أن يكون قد وقف على بعضه إن لم يكن كله . وهذا يدل- على ما يبدو للباحث- على أنه لم يعتد بهذا النقد لرأي الكسائي ، ولم يقم له وزنًا مع أن العلماء يكادون يجمعون على عدم صحة ما ذهب إليه الكسائي في هذه الآية . وهذا أيضًا يدل على أن ابن عاشور لا يرى بأسًا ولا ضيرًا في الأخذ بتأويل الكسائي ، الذي استشهد لمعناه بالقرآن ، وإن كان المختار عنده هو تأويل سيبويه .

أما تفسيره لمعنى اللحن فيما نسب إلى سيدنا عثمان رضي اللّٰه عنه ، فيبدو كأنه شيء جديد وطريف ، إذ لم يقف عليه الباحث عند غير ابن عاشور من العلماء . وكم عند ابن عاشور من طريف وتالد .

وعلى كل حال فالعلماء قد أجمعوا على رفض ما روي في هذا الشأن ، لعدم صحة السند عن عثمان أو عن غيره من الصحابة الكرام ومن بعدهم .

ثم إن ابن عاشور ذكر قراءة يعقوب من العشرة بالرفع في الآية ، ولم يجد الباحث ذلك في شيء من كتب القراءات التي وقف عليها ، فهي لا تذكرها في قراءة العشرة بل ولا في قراءة الأربعة عشر ، فلم يرد لها ذكر في الإتحاف ، لكن ذكرها أبو حيان في البحر فيما تقدم . ويلاحظ الباحث أن ابن عاشور لم ينسب هذه القراءة إلى غير يعقوب من القراء الكثيرين الذين رويت عنهم هذه القراءة ؛ لأنه لا يقيم كبير وزن لما وراء العشرة من القراء والقراءات كما أشار إلى ذلك في المقدمة السادسة من مقدمات تفسيره ، وقد خصصها للقراءات[1] وهو أمر مخالف لما أجمع عليه النحاة من عدم التفريق بين القراءات في الاحتجاج اللغوي والنحوي ، فيصح الاستشهاد بشاذها كما

---

(١) انظر : المقدمة السادسة الخاصة بالقراءات في مقدمات التحرير والتنوير ١/ ٥٢.

يصح بمتواترها ، سواءً بسواء ، وقد تقدم إجماع النحاة على ذلك عن ابن جني والسيوطي والبغدادي .

ويلاحظ الباحث أيضًا أن ابن عاشور لم يقارن بين القراءتين في الآية ، ومن ثم لم يفضل إحداهما على الأخرى ، وإن كان ممن يرتضي القول بأن بعض القراءات أفصح من بعض[1] ، والله تعالى أعلم .

أما في آية النساء ، فقد قال ابن عاشور : « وعطف (المقيمين) بالنصب ثبت في المصحف الإمام ، وقرأه المسلمون في الأقطار دون نكير ، فعلمنا أنه طريقة عربية في عطف الأسماء الدالة على صفات محامد ، على أمثالها ، فيجوز في بعض المعطوفات النصب على التخصيص بالمدح ، والرفع على الاستئناف ، للاهتمام ، كما فعلوا ذلك في الصفات المتتالية ، سواء كانت بدون عطف أم بعطف كقوله تعالى : ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلۡبِرَّ مَنۡ ءَامَنَ بِٱللَّهِ﴾ إلى قوله : ﴿وَٱلصَّٰبِرِينَ﴾ ، ثم ذكر نص كلام سيبويه في هذا الباب كاملًا بشواهده ، كما فعل في آية البقرة ثم قال : « في رواية يونس عن العرب برفع (النازلون) ، ونصب (الطيبين) لتكون نظير هذه الآية . والظاهر أن هذا مما يجري على قصد التفنن عند تكرر المتتابعات ، ولذلك تكرر وقوعه في القرآن في معطوفات متتابعات . كما في سورة البقرة ، وفي هذه الآية ، وفي قوله : (والصابئون) في سورة المائدة » .

ثم قال : « وروي عن عائشة وأبان بن عثمان أن نصب (المقيمين) خطأ من كاتب المصحف ، وقد عُدت من الخطأ هذه الآية ، وقوله : (ولكن البر من آمن بالله ... إلى قوله : ﴿وَٱلصَّٰبِرِينَ فِي ٱلۡبَأۡسَآءِ﴾ ، وقوله : (إنّ هذان لساحران) ، وقوله : (والصابئون) في سورة المائدة ، وقرأتها عائشة وعبد الله بن مسعود وأبي بن كعب والحسن ومالك بن دينار والجحدري وسعيد بن جبير وعيسى بن عمر وعمرو بن عبيد : (والمقيمون) بالرفع ، ولا ترد قراءة الجمهور المجمع عليها بقراءة شاذة .

(١) المرجع السابق ، ١/ ٥٦.

ومن الناس من زعم أن نصب (المقيمين) ، ونحوه ، هو مظهر تأويل قول عثمان لكتاب المصاحب حين أتموها ، وقرأها أنه قال : أحسنتم وأجملتم ، وأرى لحنًا قليلًا ستقيمه العرب بألسنتها » ثم رد ابن عاشور هذا القول ردًّا قاطعًا قويًّا ، كما فعل غيره من العلماء ، فقال : « وهذه أوهام وأخبار لم تصح عن الذين نسبت إليهم ، ومن البعيد جدًّا أن يخطئ كاتب المصحف في كلمة بين أخواتها ، فيفردها بالخطأ دون سابقتها أو لاحقتها ، وأبعد منه أن يجيء الخطأ في طائفة متماثلة من الكلمات وهي التي إعرابها بالحروف النائبة عن حركات الإعراب ، من المثنى والجمع على حده . ولا أحسب ما رواه بعضهم عن عائشة وأبان بن عثمان في ذلك صحيحًا .

وقد علمت وجه عربيته في المتعاطفات ، وأما وجه عربيته في ﴿إِنَّ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾ فيأتي عند الكلام على سورة طه[1] .

والظاهر أن تأويل قول عثمان هو ما وقع في المصحف من نحو الألفات

---

(١) الآية ٦٣ من سورة طه . وقد قرأ حفص : (إنْ) بتخفيف النون ، و(هذان) بالألف ، بعدها نون خفيفة . وقرأ ابن كثير مثل قراءة حفص إلا أنه شدد النون من (هذان) ؛ وذلك للتعويض عن ألف المفرد التي حذفت في التثنية ، وقرأ أبو عمرو : (إنّ) بتشديد النون و(هذين) بالياء ، ووافقه الحسن . وقرأ الباقون ، وهم نافع وابن عامر وشعبة وحمزة والكسائي وأبو جعفر ويعقوب وخلف العاشر : (إنّ) بتشديد النون ، و(هذان) بالألف . وهذه القراءة هي المشكلة ، ولم يذكر سيبويه هذه الآية في الكتاب . وتحدث ابن عاشور في تفسيره عن هذه الآية حديثًا طويلًا ، أكثره إعادة لما تقدم في هذا الفصل ، بلفظه أو بمعناه . وذكر وجهين في تخريج هذه القراءة المشكلة ، الأول أن تكون (إنّ) بمعنى نعم ، وقد تقدم ، وهو رأي أبي إسحاق الزجاج والمبرد وغيرهما ورفضه ابن جني . وابن عاشور يرجح هذا التأويل في هذه القراءة . والثاني أن تكون على لغة بلحارث بن كعب وخثعم وزبيد وكنانة وآخرين ، وهي استعمال المثنى بالألف دائمًا ، ولها شواهد كثيرة في الأدب العربي ، كما قال ابن عاشور في تفسيره ١٦/٢٥١- ٢٥٤ ، وقد ذكر النحاة والمفسرون وجوهًا كثيرة في تخريج هذه الآية ، منها ما تقدم ، ومنها أن يكون الأصل : إنه هذان لساحران ، ثم حذف ضمير الشأن وهو كثير ، كما في حديث : « إن من أشد الناس عذابًا يوم القيامة المصورون » . ومنها أن الألف في (هذان) ألف (هذا) وحذفت ألف التثنية لالتقائها ساكنة مع ألف (هذا) . ومنها أنه لما كان الإعراب لا يظهر في الواحد والجمع ، جعل كذلك في التثنية . وهذا رأي ابن تيمية في رسالة له ألفها في تخريج هذه =

المحذوفة » . ثم ختم ابن عاشور كلامه في هذه الآية بإعادة ذكر ما تقدم مرارًا عن الزمخشري من كلمته الجامعة المانعة العادلة[١] .

وقد علق الباحث على كلام ابن عاشور في آية البقرة بما يغني عن الإعادة هنا غير أن الباحث يلاحظ هنا أن ابن عاشور لم يذكر غير تأويل سيبويه ، وكأنه اعده الرأي الوحيد المعتمد عنده ولم يقم وزنًا لغيره من الآراء والتأويلات . كما أنه لم يهتم بالقراءات الشاذة في الآية على عادته مع كثرة رواتها الذين ذكر أكثرهم[٢] .

وابن عاشور هنا خالف جمهور العلماء من المفسرين الذين يرددون قول الكسائي

= القراءة ، بسط فيها القول ، حققها الدكتور/ ناصر بن سعد الرشيد ، ونشرت في العدد الثاني لمجلة مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى ، ص٢٦٥- ٢٧٨، سنة ١٣٩٩هـ . انظر تخريج هذه الآية وقراءاتها في : النشر ٢/ ٣٨٢، والكشف عن وجوه القراءات السبع ٢/ ٩٩، والمهذب في القراءات العشر ٢/ ٢٠، والمغني في توجيه القراءات العشر المتواترة ٣/ ٢٤، والسبعة في القراءات ، ص ٤١٩، والحجة لابن خالويه ، ص ٤٢، وشذور الذهب ، ص ٤٦، بالإضافة إلى كتب التفسير والنحو الأخرى ، ففيها وجوه أخرى ، وتفصيل أوسع .

(١) تفسير التحرير والتنوير ٦/٢٩- ٣٠.

(٢) من الواضح أن هذه القراءة بالرفع (والمقيمون الصلاة) شاذة فلم يقرأ بها أحد من العشرة ، ولهذا لا يرى الباحث وجهًا لقول الأستاذ الدكتور العلامة/ محمد محمد أبي شهبة : « وقد قرئت هذه الكلمة بقراءاتين سبعيتين . قرأ الجمهور بالنصب ، وقرأ غير الجمهور بالرفع (والمقيمون الصلاة) أما الرفع فظاهر ، إذ هو معطوف على ما قبله . وأما النصب ، فوجهه النصب على المدح ؛ لبيان فضل الصلاة ومنزلتها من شرائع الدين . ولهذا الأسلوب شواهد كثيرة في لغة العرب ، وقد عقد له سيبويه في الكتاب بابًا ، فقال ... إلخ » ، فلعل قوله : « بقراءاتين سبعيتين » سبق قلم أو سهو من الأستاذ الكبير والشيخ العلامة الفاضل ، الذي لا يخفى عليه أن قراءة الرفع في الآية شاذة وليست متواترة فضلًا عن أن تكون سبعية ، فقد أجمعت كتب القراءات والتفسير وإعراب القرآن وتوجيه القراءات والنحو وغيرها على شذوذها ، وعدم تواترها ، على الرغم من كثرة قرائها ، كما صرح بذلك ابن عاشور في هذا الموضع . ولعل الذي أوهم الشيخ هو نسبتها إلى أبي عمرو في رواية يونس وهارون عنه ، كما جاء في البحر المحيط فيما تقدم . والقراء السبعة أو العشرة تنسب إليهم قراءات شاذة كثيرة غير قراءاتهم المتواترة المعروفة ، وقد وقع كثير من المعاصرين في أخطاء كبيرة بسبب تسرعهم في الحكم على القراءات بأنها سبعية أو عشرية بمجرد نسبتها إلى أحد السبعة أو العشرة في كتب التفسير والقراءات =

في آية البقرة ، ويذكرون قوله في هذه الآية دون نكير ، بل بعضهم يدافع عنه ويرجحه على بقية الآراء حتى تأويل سيبويه ، كما فعل الطبري الذي وافق رأي سيبويه في آية البقرة ورد قول الكسائي ، فجاء ابن عاشور ، وعكس ذلك إذ ساق رأي الكسائي في آية البقرة دون نكير أو تفنيد أو أي تعليق آخر ، وأهمل رأي الكسائي هنا فلم يتعرض له أصلًا ، كما لم يتعرض لأي رأي آخر غير رأي سيبويه وحده ، مع دفاع الطبري القوي عن رأي الكسائي من حيث المعنى والإعراب . وهذا دليل على قوة شخصية ابن عاشور العلمية واجتهاده وعدم تقليده لأحد ، ولو كان في مكانة الطبري .

وبعد ، فمهما يكن من شيء فإن تأويل سيبويه في هاتين الآيتين وما جرى مجراهما ، أقوى من كل الآراء التي وقف عليها الباحث ، ويكاد النحاة والمفسرون يجمعون على قبوله لولا ما كان من الكسائي والطبري . ويرجح تأويل سيبويه- فيما يبدو للباحث- أن الآيتين جاء النصب فيهما في كلمتين تدلان على أمرين من أهم الأمور في الإسلام ، وهما الصبر والصلاة ، وقد جمع الله تعالى بينهما في قوله عز وجل : ﴿وَٱسْتَعِينُوا۟ بِٱلصَّبْرِ وَٱلصَّلَوٰةِ ۚ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى ٱلْخَٰشِعِينَ ﴿٤٥﴾﴾ [سورة البقرة ، آية : ٤٥] . والعلم عند الله تعالى .

❁ ❁ ❁

= وغيرها . وفي الحقيقة مجرد نسبة القراءة إلى أحد السبعة أو العشرة ليس دليلًا على تواترها ؛ لأن هؤلاء العشرة تنسب إليهم قراءات كثيرة شاذة بجانب قراءاتهم المتواترة المشهورة . فيجب التريث والتثبت والتأني في هذا الشأن الخطير والأمر الجليل ؛ لأن القراءة الشاذة لا تعد قرآنًا ، أي لا يطلق عليها اسم القرآن ولا يدخل في مسماه . انظر ص ٣٧٠ من كتاب الأستاذ الدكتور/ محمد بن محمد أبي شهبة ، (المدخل لدراسة القرآن الكريم) ، نشر دار اللواء للنشر والتوزيع- السعودية- الرياض ، ط/ ٣، سنة ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م .

الفصل السادس

في تأويل قوله تعالى : ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾ وأمثالها عند سيبويه وغيره

المبحث الأول : خلاصة آراء النحاة في لغة (أكلوني البراغيث) .

المبحث الثاني : تأويل سيبويه لقوله تعالى : ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾ وأمثالها .

المبحث الثالث : مواقف النحاة والمفسرين من تأويل سيبويه وآراؤهم في تخريج الآية ، وأمثالها .

المبحث الأول :
خلاصة آراء النحاة في لغة (أكلوني البراغيث)

لا خلاف بين العلماء في أن الأصل في الفعل وما يعمل عمله هو تجريده من علامة التثنية والجمع عند إسناده إلى اسم ظاهر ، وأن هذا هو الكثير الشائع في كلام العرب ، كما لا خلاف بينهم في وجود لغة قليلة لبعض القبائل العربية تخالف هذه القاعدة . وقد وردت شواهد عديدة على هذه اللغة يأتي ذكر بعضها في هذا الفصل . ولقد قال ابن مالك مقررًا في هذه الحقائق :

وجرّد الفعل إذا ما أسندا ... لاثنين أو جمع كفاز الشهدا
وقد يقال سعدا وسعدوا ... والفعل للظاهر بعد مسند(١)

وقد وردت آيتان في كتاب اللّٰه عز وجل ظاهرهما أنهما جاءتا على هذه اللغة القليلة ، أولاهما : قوله تعالى : ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ فَعَمُواْ وَصَمُّواْ ثُمَّ تَابَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٌ مِّنْهُمْ وَٱللَّهُ بَصِيرُۢ بِمَا يَعْمَلُونَ ﴿٧١﴾﴾ [سورة المائدة ، آية : ٧١] . والثانية قوله تعالى : ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ هَلْ هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ أَفَتَأْتُونَ ٱلسِّحْرَ وَأَنتُمْ تُبْصِرُونَ﴾ [سورة الأنبياء ، آية : ٣] ، وإنما الخلاف بين العلماء في : هل تعد هذه اللغة القليلة شاذة يحفظ ما ورد من الشواهد بها ولا يقاس عليها ، فلا تبنى عليها قاعد نحوية ، ومِن ثَم لا يخرّج عليها القرآن ، أو أنها لغة يمكن القياس على ما ورد عليها . وهل تعد الآيتان من هذه اللغة أو يجب تخريجهما على وجه يبعدهما عن هذه اللغة القليلة ؟ .

ومع أن القلة لا تناكد الفصاحة فإن حمل القرآن على الكثير الشائع أولى ما أمكن ذلك .

أما سيبويه رحمه اللّٰه تعالى فقد أثبت في كتابه وجود هذه اللغة التي سماها النحاة

---

(١) متن الألفية ، لابن مالك ، ص ١٦.

من بعد بلغة (أكلوني البراغيث)، وسماها العلامة ابن مالك بلغة (يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار)، إشارة إلى الحديث الوارد بهذا اللفظ. قال سيبويه: «واعلم أن من العرب من يقول: ضربوني قومك، وضرباني أخواك، فشبهوا هذا بالتاء التي يظهرونها في (قالت فلانة)، وكأنهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة، كما جعلوا للمؤنث. وهي قليلة. قال الشاعر وهو الفرزدق:

ولكن ديافيّ أبوه وأمّه بحوران يعصرن السليط أقاربه»[١]

فسيبويه هنا يثبت هذه اللغة، وإن وصفها بالقلة. ويبدو أن العلماء من بعده اعتمدوا عليه في إثبات هذه اللغة، وفي وصفها بالقلة، وإن تجاوز بعضهم ذلك، فوصفها بالضعف[٢] والشذوذ[٣] وهل يعني هذا أن هذه اللغة لا يقاس عليها، بل يكتفى بقبول ما ورد عليها؟ هذا ما صرح به جمهور النحاة قديمهم وحديثهم. قال الشيخ المحقق محمد محيى الدين عبد الحميد، وهو يتحدث عن هذه اللغة: «إن ذلك الذي ذكرته من القلة بحيث لا يجعل أصلًا، تؤصل له القواعد، وكيف يحمل

---

(١) الكتاب ٢/ ٤٠. والبيت في ديوان الفرزدق، ص ٥٠، وخزانة الأدب ٢/ ٣٨٦، ٣/ ٢٩٢، ٣/ ٣٣٤، ٤/ ٥٥٤، وشرح المفصل لابن يعيش ٧/ ٧، وهمع الهوامع ١/ ١٦٠، والدرر اللوامع ١/ ١٤٢، وأمالي ابن الشجري ١/ ١٣٣، والخصائص ٢/ ٩٤، واللسان (خطأ). وقبل هذا البيت قوله:

فلو كنت ضبيًّا صفحتُ ولو سرت على قدمي حيّاته وعقاربه
ولو قطعوا يمنى يديّ غفرتها لهم والذي يحصى السرائر كاتبه

يهجو عمرو بن عفراء الضبي، في قصة ذكرت في الديوان، بأنه قروي من دياف، وهي قرية بالشام، يعتمل لإقامة عيشه، وليس على ما عليه العرب الخلص من الانتجاع والحرب. وحوران بالفتح من مدن الشام. والسليط: الزيت، والشام كثيرة الزيوت. والشاهد فيه: (يعصرن)، إذ جعل فيه ضمير (أقاربه) الفاعل، وأتى به مؤنثًا، للأقارب؛ لأنه أراد الجماعات. انظر هامش الكتاب في الموضع السابق.

(٢) انظر: البيان في غريب إعراب القرآن ١/ ٣٠٢، وسيأتي نصه.

(٣) البحر المحيط ٦/ ٢٩٧.

أكثر الكلام على القليل النادر منه ؟ »[١] .

وقال بعض الباحثين : « والحقيقة أن هذه اللغة شاذة لا يقاس عليها ولا تستعمل »[٢] ، وهذا كله منقول من أقوال قدامى النحاة ، كما يأتي البيان ، ولكن الباحث لا يجد مبررًا لهجوم بعض الباحثين المبالغين في كل شيء على هذه اللغة ، فلا داعي للهجوم العنيف الذي شنه أحدهم على هذه اللغة ، حيث وصفها بالرداءة والشذوذ ، وشكك في صحة النصوص العديدة الواردة عليها . فقال : « فهذه الروايات إن صحت ، فهي شاذة ، ولغتها رديئة ، لم يخطئ من نبزها بلغة (أكلوني البراغيث) إلا أن ما يجب التنبيه إليه هنا هو أن بعضًا من فضلاء النحاة الأقدمين توهم ، فظن أن آية ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾ وحديث « يتعاقبون فيهم ملائكة » من هذه اللغة ، وليس ذلك بصحيح ... وبقيت هذه اللغة الرديئة مفتقرة إلى شاهد صحيح لا ضرورة فيه »[٣] .

ويبدو للباحث أن هذا الكلام لا يمكن قبوله بهذه الصياغة . وسيأتي أن الشواهد الواردة على هذه اللغة شعرًا ونثرًا من الكثرة بحيث لا يمكن وصفها جميعًا بالشذوذ فضلًا عن الرداءة وعدم الصحة . ثم مَنْ قال : إن تسمية بعض النحاة لهذه اللغة بلغة أكلوني البراغيث نبز ؟ ! الظاهر أن ذلك مجرد تسمية وليس نبزًا . ولا يقبل الباحث وصف جميع النحاة القدامى الذين خرّجوا الآية والحديث على هذه اللغة بالوهم واتباع الظن . وسيأتي من الأدلة ما يكفي لدفع هذه التهمة الظالمة عنهم ، ويبعد عنهم هذا الوصف الجائر الذي ألصقها بهم هذا الباحث المتسرع ، ويثبت أن الموَهّم هو الواهم . والذي يهم الباحث هنا أن سيبويه أثبت ورود هذه اللغة عن بعض العرب ، مع

---

(١) عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك ٢/ ١١٠.

(٢) ظاهرة الشذوذ في النحو العربي ، للدكتور فتحي محمد الدجني ، ص٢١٦- ٢١٧، ط/ الكويت ، سنة ١٩٧٤م .

(٣) الموجز في قواعد اللغة العربية ، للأستاذ/ سعيد الأفغاني ، ص٢١٦- ٢١٧، ط/ ٢، نشر دار الفكر ، بيروت ، سنة ١٩٧٠م .

وصفها بالقلة ، وسيأتي مزيد تحليل لكلامه ، وبيان ما يحتمله من وجوه التخريج . ولكن المهم أنه أثبت ورود هذه اللغة عن العرب ، ومع ذلك لم ير حمل القرآن عليها ، والسبب واضح ، وهو أنها قليلة كما ذكر .

❁ ❁ ❁

المبحث الثاني :
تاويل سيبويه لقوله تعالى : ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾ ، وامثالها

أما آية المائدة (٧١) فلم يذكرها سيبويه في الكتاب ، ولكن ينطبق عليها ما ينطبق على آية الأنبياء (٣) التي ذكرها ، وأوّلها على أن الواو في (أسروا) فاعل ، لا علامة جمع ، و(الذين) بدل من الواو . ويفهم من كلامه تأويلات أخرى ، حيث قال بعد ما تقدم من كلامه مباشرة : « وأما قوله جل ثناؤه : ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾ فإنه يجيء على البدل ، وكأنه[1] قال : انطلقوا . فقيل له : من ؟ .. فقال : بنو فلان . فقوله عز وجل : ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾ على هذا فيما زعم يونس .

وقال الخليل رحمه اللّٰه : فعلى هذا المثال تجري هذه الصفات[2] وكذلك شابّ وشيخ وكهل .

إذا أردت شابين وشيخين وكهلين ، تقول : مررت برجل كهل أصحابه ، ومررت برجل شاب أبواه . قال الخليل رحمه اللّٰه : فإذا ثنيت أو جمعت فإن الأحسن أن تقول : مررت برجل قرشيان أبواه ، ومررت برجل كهلون أصحابه ، تجعله اسمًا بمنزلة قولك : مررت برجل خز صفته .

---

(١) قد أخطأ الدكتور/ أحمد مكي الأنصاري في نقل هذا النص من الكتاب ، أو حرفه ليجعل من قول يونس هذا رأيًا آخر يناكد قول سيبويه ، فنقل نص الكتاب : « أو كأنه ... إلخ » ، وليس ذلك في شيء من نسخ الكتاب ، بل الذي فيها كلها : « وكأنه ... إلخ » بالواو . والنص لا يحتمل ما يريده الأنصاري ، إذ من الواضح أن قول يونس هو ما ذكره سيبويه بعينه ، من جعل الاسم الظاهر بدلًا من واو الجماعة . وليس قولًا آخر . واللّٰه تعالى أعلم . انظر كتاب سيبويه والقراءات ، ص١٦٤- ١٦٥.

(٢) يعني بذلك الصفات المشبهة كالحسن والكريم ، لأن هذا الكلام في « هذا باب ما جرى من الأسماء التي من الأفعال وما أشبهها من الصفات التي ليست بعمل ، نحو الحسن والكريم ، وما أشبه ذلك مجرى الفعل ، إذا أظهرت بعده الأسماء أو أضمرتها » من الكتاب ٢/ ٣٦. وقد قال في أول هذا الباب : « وذلك قولك : مررت برجل حسن أبواه ، وأَحَسَنٌ أبواه ؟ ، وأخارجٌ قومك ؟ . فصار هذا بمنزلة : قال أبواك ، وقال قومك ...» يعني أن هذا الوصف في باب النعت السببي يقوم مقام الفعل ، ويعمل عمله . واللّٰه أعلم .

وقال الخليل رحمه اللَّه : من قال : أكلوني البراغيث أجرى هذا على أوله ، فقال : مررت برجل حسنين أبواه ، ومررت بقوم قرشيين آباؤهم . وكذلك (أفعل) نحو : أعور وأحمر ، تقول : مررت برجل أعور أبواه ، وأحمر أبواه . فإن ثنيت قلت : مررت برجل أحمران أبواه . تجعله اسمًا . ومن قال أكلوني البراغيث ، قلت على حد قوله : مررت برجل أعورين أبواه . وتقول : مررت برجل أعور آباؤه ، كأنك تكلمت به على حد أعورين ، وإن لم يتكلم به ، كما توهموا في هلكى وموتى ومرضى أنه فُعل بهم ، فجاءوا به على مثال جرحي وقتلى ، ولا يقال : هُلك ولا مُرض ، ولا مُوت »[١] .

وقد علق السيرافي على هذا الكلام بقوله : « قد تقدم أن الصفة الجارية مجرى الفعل هي التي تجمع جمع السلامة ، كما أن الفعل يتصل به تثنية الضمير وجمعه ، فلذلك صار : شابٌّ أبوه ، على مذهب شابين وشيخين وكهلين ، أي : مذهب : شابوا ، وشاخوا ، واكتهلوا . وإذا تقدم الفعل وُحّد . واسم الفاعل الموحد المقدم بمنزلة الفعل المقدم الموحد . فإذا ثنيت شيئًا من هذا أو جمعته ، فالوجه فيه أن ترفعه بالابتداء والخبر ، لأنك أخرجته عن مذهب الفعل بترك التوحيد »[٢] .

وقد يفهم من قوله سيبويه : « أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة » السابق ، أن الواو علامة للجمع ، لا فاعل ، وبناءً على ذلك يعرب الاسم الظاهر فاعلًا بالفعل المذكور ، ولا إشكال فيه . وهذا القول الذي يفهم من كلام سيبويه نسبه أبو حيان إلى أبي عبيدة والأخفش ، في تخريج آية الأنبياء[٣] وسيأتي ذكر العلماء الذين ذهبوا إلى تخريج الآية على هذا الوجه الذي يحملها على لغة أكلوني البراغيث ، وأدلتهم على ذلك في هذا الفصل . واللَّه الموفق .

---

(١) الكتاب ٢/٤١- ٤٢، في الباب الذي عقده سيبويه بعنوان : « هذا باب ما جرى من الأسماء التي من الأفعال ، وما أشبهها في الصفات التي ليست بعمل ، نحو الحسن والكريم ، وما أشبه ذلك مجرى الفعل ، إذا أظهرت بعده الأسماء أو أضمرتها » . وهو يعني الأوصاف التي تعمل عمل الفعل في باب النعت السببي . واللَّه تعالى أعلم .

(٢) هامش الكتاب ٢/ ٤١.

(٣) انظر : البحر المحيط ٦/ ٢٩٧.

المبحث الثالث :
مواقف النحاة والمفسرين من تأويل سيبويه وآراؤهم في تخريج الآية ، وأمثالها

ويخلص الباحث مما تقدم إلى أن تأويل سيبويه لهذه الآية يتمثل في حملها على البدل ، أي : أن (الذين) في الآية بدل من واو الجماعة الواقعة فاعلًا في (أسروا) . وبهذا قال المبرد أيضًا[١] كما أخذ به الأخفش ، وأبو جعفر النحاس[٢] ، وأبو إسحاق الزجاج[٣] ، ومكي بن أبي طالب[٤] ، وابن الأنباري[٥] ، وأبو البقاء العكبري[٦] . ودافع الفخر الرازي عن هذا التأويل في تفسيره ، حيث قال : « وهذا الإبدال ههنا في غاية الحسن ؛ لأنه لو قال : (عموا وصموا) ، لأوهم ذلك أن كلهم صاروا كذلك . فلما قال : (كثير منهم) دل على أن ذلك حاصل للأكثر ، لا للكل »[٧] .

وقال بقول سيبويه أيضًا من المفسرين المعاصرين ابن عاشور الذي لم يذكر في تفسيره غير تأويل سيبويه حيث قال : « قوله : (كثير منهم) بدل من الضمير في قوله : (ثم عموا وصموا) ، قصد منه تخصيص أهل الفضل والصلاح منهم في كل عصر بأنهم برآء مما كان عليه دهماؤهم ، صدعًا بالحق وثناءً على الفضل .

وإذا كان مرجع الضميرين الأخيرين في قوله : ﴿ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا﴾ هو عين مرجع الضميرين الأولين في قوله : ﴿فَعَمُوا وَصَمُّوا﴾ كان الإبدال من الضميرين

---

(١) انظر : البحر المحيط ، الموضع السابق .

(٢) انظر : إعراب القرآن ١/ ٥١١.

(٣) انظر : معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/ ١٨٣.

(٤) انظر : مشكل إعراب القرآن ١/ ٢٤٣.

(٥) انظر : البيان في غريب إعراب القرآن ١/ ٣٠١.

(٦) انظر : التبيان في إعراب القرآن ١/ ٤٥٣.

(٧) مفاتح الغيب ١٢/ ٥٨.

الأخيرين المفيد تخصيصًا من عمومهما مفيدًا تخصيصًا من عموم الضميرين اللذين قبلهما ، بحكم المساواة بين الضمائر إذا اعتبرت ضمائر أمة واحدة ، فإن مرجع تلك الضمائر هو قوله : ﴿بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ﴾ »(١) .

وعَدّ أيضًا الشيخ العلامة محمد الأمين الشنقيطي تأويل سيبويه أحسن وجوه الإعراب في الآية وأمثالها ، حيث قال : « وقوله : ﴿كَثِيرٌ مِّنۡهُمۡۚ﴾ أحسن وجوه الإعراب أنه بدل من واو الفاعل في قوله : (عموا وصموا) ، وكذلك : جاء القوم أكثرهم »(٢) ، هذا في الآية الأولى ، وهي آية المائدة ، وقال في آية الأنبياء ، وهي الثانية في ترتيب المصحف الشريف : « وفي قوله : (الذين ظلموا) أوجه كثيرة من الإعراب ، معروفة ، وأظهرها عندي : أنها بدل من الواو في قوله : (أسروا) ، بدل بعض من كل . وقد تقرر في الأصول أن بدل البعض من الكل من المخصصات المتصلة ، كقوله تعالى : ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلۡبَيۡتِ مَنِ ٱسۡتَطَاعَ إِلَيۡهِ سَبِيلٗاۚ﴾ [سورة آل عمران ، آية : ٩٧] ، قوله (من) بدل من (الناس) ، بدل بعض من الكل ، وهي مخصصة لوجوب الحج بأنه لا يجب إلا على من استطاع إليه سبيلًا »(٣) .

ومع هذا فإن النحاة والمفسرين لم يجمعوا على تأويل سيبويه في هذا الموضع ، ومن ثم ذكروا وجوهًا وتأويلات أخرى ، أوصلها بعضهم إلى خمسة وبعضهم إلى ستة ، كما ذكروا أن كلمة (الذين) في آية الأنبياء ، تحتمل أوجه الإعراب الثلاثة ، الرفع والنصب والجر . قال ابن الأنباري : « الذين يجوز أن يكون في موضع رفع ونصب وجر »(٤) .

أما توجيه الجر والنصب فسهل ميسور ، إذ قالوا : إن النصب على تقدير أعني(٥)

---

(١) تفسير التحرير والتنوير ٧/ ٢٧٩.

(٢) أضواء البيان ، مرجع سابق ٢/ ١١٧.

(٣) أضواء البيان ٤/ ٥٥٥.

(٤) البيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ١٥٨.

(٥) الموضع السابق ، والبحر المحيط ٦/ ٢٩٧.

وقال الزجاج : إنه على الذم[1] . وأما الجر فقالوا فيه : إن (الذين) نعت لكلمة (الناس) السابقة في قوله عز وجل : ﴿ٱقۡتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمۡ وَهُمۡ فِي غَفۡلَةٖ مُّعۡرِضُونَ ۝١﴾ [سورة الأنبياء، آية: ١] . والتقدير : اقترب للناس الذين ظلموا ، حسابهم ، وهم في غفلة معرضون . أو أنها بدل من (الناس) . وهذا القول نسبه أبو حيان إلى الفراء ، ثم عقب عليه بقوله : « وهو أبعد الأقوال »[2] .

وقال العكبري في آية المائدة : « ... (كثير منهم) هو خبر مبتدأ محذوف ، أي : العُمْيُ والصُّمّ كثير . وقيل : هو بدل من الضمير الفاعل في (صموا) . وقيل : هو مبتدأ ، والجملة قبله خبر عنه ، أي : كثير منهم عموا . وهو ضعيف ؛ لأن الفعل قد وقع في موضعه ، فلا ينوى به غيره . وقيل : الواو علامة جمع الاسم ، و(كثير) فاعل (صمّوا) »[3] .

وقال في آية الأنبياء : « ... (الذين ظلموا) في موضعه ثلاثة أوجه ، أحدها الرفع ، وفيه أربعة أوجه ، أحدها : أن يكون بدلًا من الواو في (أسروا) . والثاني : أن يكون فاعلًا ، والواو للجمع ، لا اسم . والثالث : أن يكون مبتدأ ، والخبر : (هل هذا ...) . والتقدير : يقولون : هل هذا ، والرابع : أن يكون خبر مبتدأ محذوف ، أي : هم الذين ظلموا .

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ، للزجاج ١/ ١٨٣.

(٢) البحر المحيط ٦/ ٢٩٧، ومثله في البيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ١٥٨.

(٣) التبيان في إعراب القرآن ١/ ٤٥٣، وقد أورد مكي في مشكل إعراب القرآن له هذه الوجوه ، ولكنه أجاز في الوجه الأول ، بالإضافة إلى ما ذكره العكبري أن يكون التقدير : العَمَى والصَّمَمُ كثير منهم . وقال : دل على ذلك قوله : ﴿ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ﴾ ، فعلى التقدير الأول يكون (كثير) صادقًا عليهم ، و(منهم) صفة لـ (كثير) . وعلى التقدير الثاني يكون (كثير) صادقًا على العمى والصمم ، لا عليهم ، و(منهم) صفة له بمعنى صادر منهم . وذكر السمين في الدر المصون ٤/ ٣٧٢، التقديرين ، وقال عن الثاني منهما : إنه غير ظاهر . وجعل الزمخشري في الكشاف ١/ ٦٣٤، التقدير : أولئك كثير منهم . أي المتصفون بالعمى والصمم كثير منهم . والله أعلم .

والوجه الثاني : أن يكون منصوبًا على إضمار أعني . والوجه الثالث : أن يكون مجرورًا صفة لـ (الناس) »(١) ، والعكبري ناقل في هذا كله عن مكي بن أبي طالب في مشكل إعراب القرآن ؛ إذ هذا القول بنصه فيه(٢) والله أعلم . وذكر ابن الأنباري هذه الأقوال الأربعة مع اختلاف يسير في الترتيب والصياغة ، حيث قال : « ... (الذين) يجوز أن يكون في موضع رفع ونصب وجر . فالرفع من أربعة أوجه ، الأول : أن يكون مرفوعًا على البدل من الواو في (أسروا) والضمير يعود على (الناس) . والثاني : أن يكون خبر مبتدأ محذوف ، تقديره : هم الذين ظلموا . والثالث : أن يكون مبتدأً وخبره محذوف ، وتقديره : الذين ظلموا يقولون : هل هذا إلا بشر مثلكم ، فحذف القول ، وهو كثير في كلامهم . ولا خلاف بين هذا وبين ما قاله العكبري الذي قدر الخبر كما قدره ابن الأنباري هنا : (يقولون) ، على اعتبار أن الجملة الاستفهامية لا تقع خبرًا للمبتدأ ؛ لأنها إنشائية ، إلا إذا كان مقولًا للقول(٣) . وعلى هذا فمن قال : إن الخبر موجود ، كالعكبري نظر إلى ظاهر اللفظ في جملة (هل هذا إلا بشر مثلكم) ، وقدر (يقولون) كما تقدم . ومن قال : إن الخبر محذوف ، كابن الأنباري هنا ، نظر إلى الفعل المقدر ، وهو (يقولون) ، إذن لا خلاف في المقصود بين العبارتين . الرابع : أن يكون فاعل (أسروا) على لغة من قال : أكلوني البراغيث ، والواو حرف

---

(١) التبيان في إعراب القرآن ٢/ ٩١١.

(٢) انظر : مشكل إعراب القرآن ٢/ ٨١. وتأتي مناقشة هذه الآراء بإذن الله .

(٣) فهي في هذا مثل الجملة الواقعة صفة لنكرة والواقعة صلة للموصول الاسمي ، على خلاف بين النحاة في الخبر ، أما النعت فلم يخالف فيه إلا ابن الأنباري ، وما استدل به أوّله النحاة بمثل التأويل المذكور هنا ، وهو قول الراجز :

حتى إذا جن الظلام واختلط ... جاءوا بمذق هل رأيت الذئب قط

أي مقول فيه : هل رأيت ... إلخ . وقال ابن مالك :

ونعتوا بجملة منكرا ... فأعطيت ما أعطيته خبرا

وامنع هنا إيقاع ذات الطلب ... وإن أتت فالقول أضمر تصب

لمجرد الجمع ، كما قالوا في قولهم : الزيدون والعمرون »[١] .

هذه الأقوال الأربعة في تخريج وجه الرفع في (الذين) هي التي ذكرها العكبري ومكي قبله ، وقد ذكرها أيضًا أبو حيان ، وأضاف إليها وجهين آخرين هما :

الأول : أن يكون الذين فاعلًا لفعل محذوف ، تقديره : يقول الذين ظلموا . واختاره النحاس ، وقال : القول كثيرًا يضمر ، ويدل على صحة هذا أن بعده : ﴿هَلْ هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾ .

والثاني : أن يكون الذين مبتدأً خبره الجملة قبله ، والمعنى : هؤلاء أسروا النجوى ، فوضع المظهر موضع المضمر ، تسجيلًا على فعلهم أنه ظلم . وهذا القول نسبه أبو حيان إلى الكسائي[٢] .

ولا يخفى أن بعض هذه الوجوه لا يمكن إيرادها في آية المائدة ؛ لأن إعراب (كثير) فيها ظاهر بالرفع بخلاف (الذين) هنا ، فهو مبني غير معرب ، مما جعل التأويلات والتقديرات تكثر هذه الكثرة فيه . ولقد اكتفى الزمخشري في كشافه بذكر ثلاثة أوجه فقط ، فقال في آية المائدة : « ... (كثير منهم) بدل من الضمير أو على قولهم : أكلوني البراغيث ، أو هو خبر مبتدأ محذوف أي : أولئك كثير منهم »[٣] . هذا في الآية الأولى ، وفي الثانية ذكر هذا وأضاف إليه وجوهًا أخرى ، حيث قال في إيجاز وافٍ أيضًا : « أبدل (الذين ظلموا) من واو (وأسروا) ، إشعارًا بأنهم الموسومون بالظلم الفاحش فيما أسروا به أو جاء على لغة من قال : أكلوني البراغيث ، أو هو منصوب المحل على الذم ، أو هو مبتدأ خبره (وأسروا) قدم عليه ، والمعنى : هؤلاء أسروا النجوى ، فوضع المظهر موضع المضمر تسجيلًا على فعلهم بأنه ظلم »[٤] ،

---

(١) البيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ١٥٨ . وهو يعني أن الواو هنا حرف لا اسم ، وإلا فهي علامة إعراب لا مجرد علامة للجمع ، كما في الواو في لغة (أكلوني البراغيث) .

(٢) انظر : البحر المحيط ٦/ ٢٩٧ .

(٣) الكشاف ١/ ٦٣٤ .

(٤) الكشاف ٢/ ٥٦٢ .

وهذا الوجه الأخير في كلام الزمخشري هو الذي نقله أبو حيان بحروفه، ونسبه إلى الكسائي، لا إلى الزمخشري، وقد دافع عنه السمين الحلبي، وهو الوجه الخامس عنده، حيث قال: (والوجه الخامس: أن (كثير) مبتدأ والجملة الفعلية قبله خبر. ولا يقال: إن الفعل متى وقع خبرًا وجب تأخيره؛ لأن ذلك مشروط بكون الفاعل مستترًا، نحو: زيد قام، لأنه لو قدم، فقيل: قام زيد، لألبس بالفاعل. فإن قيل: هذا أيضًا يُلبسها الفاعل في لغة أكلوني البراغيث. فالجواب: أنها لغة ضعيفة لا نبالي بها، وضعّف أبو البقاء هذا الوجه بمعنى آخر، فقال: «لأن الفعل قد وقع في موضعه، فلا ينوى به غيره». وفيه نظر؛ لأنّا لا نسلم أنه وقع موضعه، وإنما كان واقعًا موقعه لو كان مجردًا من علامة»[1].

ويلاحظ الباحث أن السمين وصف لغة: أكلوني البراغيث، التي بدأ بها تخريجه للآية بأنها لغة ضعيفة، ولا يبالى بها. وتقدم أن هذه اللغة تجعل الواو علامة جمع الفاعل، كما يلحق الفعل وما يعمل عمله تاء التأنيث، للدلالة على تأنيث الفاعل، مثل: قامت هند. وهذه اللغة جارية كذلك في المثنى وجمع الإناث، فيقال: قاما أخواك، وقمن أخواتك، ومثال ذلك في الوصف ما جاء في الحديث: «أو مخرجيّ هم» ولقد تقدم في كلام الزمخشري أنه يجوز تخريج الآيتين على هذه اللغة. ومثل ذلك قال السمين، ولكنه عاد فوصف هذه اللغة بأنها ضعيفة لا يبالى بها، وذلك في غمرة دفاعه عن أحد التخريجات في الآية، ولا يدري الباحث لماذا خرّج عليها التنزيل ولو احتمالًا، بل لماذا جعلها أول وجوه التخريج في الآية، إذا كان الأمر كما ذكر؟ هل يجوز شرعًا أو لغة حمل القرآن على لغة ضعيفة لا يبالى بها؟.

يبدو للباحث أن بعض النحاة والمفسرين بعد سيبويه قد بالغوا في وصف هذه اللغة بالضعف والشذوذ والقلة وما إلى ذلك من الأوصاف. وهنا يرى الباحث ضرورة التفريق بين أمرين يكثر الخلط بينهما. الأول: ثبوت لغة: أكلوني البراغيث عن

---

(١) الدر المصون ٤/ ٣٧٢.

العرب . وهذا أمر لا خلاف عليه بين العلماء فهم تبعًا لما ذكره سيبويه ، وللشواهد الكثيرة الواردة عن العرب بهذه اللغة يثبتون هذه اللغة ، ويصفونها بالقلة ، وهذه القلة بالنسبة للغة تجريد الفعل من هذه العلامات صحيحة ، لا خلاف عليها أيضًا . ولكن بعض النحاة يبالغ ، فيصفها بالضعف والشذوذ ، ولم يقف الباحث على وصفها بالرداءة عند القدماء ولا عند المعاصرين غير سعيد الأفغاني(١) الذي غالى في رد هذه اللغة ، وهذه بدعة سيئة ، وأسوأ منها وصفه للذين خرّجوا ما ورد من النصوص عليها بالوهم واتباع الظن ، وهو أمر مردود عليه وغير مقبول منه ؛ لأن في هؤلاء كثيرًا من أعلام المفسرين وأفذاذ العلماء كالزمخشري وأبي حيان والسمين وغيرهم ممن أجازوا تخريج الآيتين السابقتين على هذه اللغة ، وإن كانوا يرون أن الراجح تخريجهما على البدل ، كما قال سيبويه ، وهم يرون أن تخريجهما على هذه اللغة من ظاهر كلام سيبويه أيضًا ، كما تقدم .

الأمر الثاني : حمل ما ورد من الآيتين ، والأحاديث على هذه اللغة القليلة وهو أمر لا يراه جمهور النحاة وعلى رأسهم إمامهم سيبويه ، وإن رأى ذلك بعض النحاة المفسرين ، فأجازوا تخريجهما على هذه اللغة ضمن الوجوه الأخرى التي تقدمت ، وإن كانوا لا يرجحون هذا التخريج بالحمل على هذه اللغة ، كما تقدم .

وأما النحاة غير المفسرين فقد ذهب أكثر من وقف الباحث على كلامه منهم إلى عدم حمل الآيتين وما ماثلها من الأحاديث النبوية على هذه اللغة . ثم هم بعد ذلك

---

(١) الأستاذ/ سعيد الأفغاني باحث معاصر تخرج في الجامعات المصرية وهو من الشام ، كان رئيسًا لقسم اللغة العربية ثم عميدًا لكلية الآداب بجامعة دمشق ، له مؤلفات في النحو والصرف والتاريخ ، وحقق بعض كتب التراث وشارك في تحقيق بعضها ، له نشاط علمي وأكاديمي واسع ، توفي سنة ١٩٩٧م . وما لا يعجبني فيه أمران ، أولهما تسرعه في الأحكام حتى وصف بعض القراءات الشاذة بالتواتر . والثاني : جرأته في نقد العلماء من السلف بالحق والباطل ، وهو من مصائب المعاصرين في العصر الحديث ، ولا حول ولا قوة إلا بالله . انظر كتابه : في أصول النحو ، ص٢٧ وما بعدها . وهو على كل حال قد أفضى إلى ما قدم ، فأسأل الله تعالى أن يغفر له ويرحمه برحمته الواسعة ، إنه على ذلك قدير .

يختلفون في تخريجها أو أصح الوجوه في ذلك، فأكثرهم يميل إلى تأويل سيبويه بالحمل على البدلية، ولم يقف الباحث على نقد لهذا التأويل، فهو مجمع عليه بين النحاة والمفسرين، وإن أجازوا الوجوه الأخرى، إلا ما جاء في حاشية الأمير على شذور الذهب من أن بعضهم نقد «تخريج سيويه بأن فيه فصلًا بين البدل والمبدل منه، والشأن في البدل أن يلصق بالمبدل منه» ولم يذكر صاحب هذا النقد(١) وليس بشيء كما لا يخفى. والله تعالى أعلم. وبعضهم يخرج الآيتين والأحاديث على وجوه أخرى، كابن هشام الأنصاري الذي حكم على لغة: (أكلوني البراغيث) بالشذوذ، ومع ذلك خرج عليها بعض الأحاديث النبوية، حيث قال في حديثه عن أحكام الفاعل «ولا تلحقه علامة تثنية ولا جمع، بل يُقال: قام رجلان، ورجال، ونساء، كما يقال: قام رجل، وشذ: «يتعاقبون فيكم ملائكة» و «أو مجيَّ هم؟»». وذكر شرحًا لهذا الكلام أنه لا يلحق عامله - الفاعل - علامة تثنية ولا جمع، فلا يقال: قاما أخواك، ولا قاموا إخوتك، ولا قمن نسوتك. بل يقال في الجميع: قام بالإفراد، كما يقال: قام أخوك. هذا هو الأكثر، ومن العرب من يلحق هذه العلامات بالعامل، فعلًا كان كقوله عليه الصلاة والسلام: «يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار»، أو اسمًا كقوله عليه الصلاة والسلام: «أو مخرجي هم؟». قال ذلك، لما قال له ورقة بن نوفل: وددت أن أكون معك إذ يخرجك قومك. والأصل: أو مخرجوي هم، فقلبت الواو ياء، وأدغمت الياء في الياء، والأكثر أن يقال: يتعاقب فيكم ملائكة. أو مخرجيَ هم، بتخفيف الياء»(٢).

(١) انظر: حاشية الشيخ العلامة محمد بن محمد بن أحمد المالكي الشهير بالأمير الكبير على شرح شذور الذهب، ص ٥٠، ط/ الحلبي بالقاهرة، سنة ١٣٥٩هـ-١٩٤٠م.

(٢) شرح قطر الندى، ص ٢٥٣. ويقول النحاة: إن العرب الذين يلحقون علامتي التثنية، والجمع بالفعل يشبهون هاتين العلامتين بعلامة التأنيث، فكما أنه تلحق الفعل علامة التأنيث إذا كان الفاعل مؤنثًا، فكذلك تلحق الفعل علامة التثنية إذا كان الفاعل مثنى، وعلامة الجمع إذا كان الفاعل جمعًا، وجمهور العرب يجدون بين علامتي التثنية والجمع، وبين علامة التأنيث فرقًا، فلذلك لا يقيسون إحداهما على الأخرى، ولا يعطون إحداها حكم الأخرى. وينظر في هذا: منتهى الأرب في تحقيق =

وفي شرح شذور الذهب ، عند حديثه عن أحكام الفاعل ونائبه ذهب إلى أن عاملها لا تلحقه علامة تثنية ولا جمع في الأمر الغالب ، بل تقول : قام أخواك ، وقام إخوتك ، وقام نسوتك ، كما تقول : قام أخوك . ومن العرب من يلحق علامات دالة على ذلك ، كما يلحق الجميع علامة دالة على التأنيث ، كقوله :

تولى قتال المارقين بنفسه وقد أسلماه مبعد وحميم[1]

= شرح شذور الذهب ، ص ١٧٧. وفي عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك ٢/ ١٠٥: « الفرق بين علامة التأنيث وعلامتي التثنية والجمع من ثلاثة أوجه :

١- إلحاق علامة التثنيةوالجمع بالفعل لغة جماعة بأعيانهم- يقال : هم طيئ . ويقال : هم أزد شنوءة . أما إلحاق علامة التأنيث فلغة جميع العرب .

٢- أن إلحاق علامة التثنية والجمع عند من يلحقهما جائز في جميع الأحوال ، ولا يكون واجبًا أصلًا ، بل إن الذين يلحقون هاتين العلامتين بالفعل إذا كان الفاعل أو نائبه مثنى أو جمعًا لا يتلزمون ذلك ، بل قد يجيئون بالكلام كما يجيء به سائر العرب ، بدون علامة تثنية أو جمع . أما إلحاق علامة التأنيث فيكون واجبًا في موضعين كما هو معلوم في كتب النحو عند ذكر أحكام الفاعل .

٣- أن احتياج الفعل إلى علامة التأنيث أقوى من احتياجه إلى علامة التثنية أو الجمع ؛ لأن الفاعل قد يكون مؤنثًا بدون علامة ، وقد يكون مشتركًا بين المذكر والمؤنث ، فإذا ذكر الفعل بدون علامة تأنيث ، وكان الفاعل مؤنثًا لم يعلم السامع أو القارئ أمؤنث فاعله أم مذكر ، فكان لابد من علامة تميز المذكر من المؤنث . أما المثنى والجمع فلا يمكن فيهما احتمال المفرد ، ولهذا لم يكن الفعل محتاجًا إلى علامة تثنية ولا جمع » أ . هـ ملخصًا .

(١) هذا بيت الطويل لعبيد اللّٰه بن قيس الرقيات ، يرثي مصعب بن الزبير ، رضي اللّٰه عنهما ، وكان عبيد اللّٰه بن قيس هذا من شيعة الزبيريين ، وخرج مع مصعب على عبد الملك بن مروان ، ولما قتل مصعب قال قصيدة يرثيه بها ، منها هذا البيت ، وأولها :

لقد أورث المصرين حزنًا وذلة قتيل بدير الجاثليق مقيم

ويعني بالمارقين : الخارجين عن الدين . وأراد بالمبعد : الأجنبي ، وبحميم : الصديق الذي يهتم لأمر صديقه . وأسلماه : خذلاه ، ولم يعنياه . والشاهد فيه : قوله : (أسلماه مبعد وحميم) ، حيث وصّل بالفعل ألف التثنية مع أن الفاعل اسم ظاهر . وكان القياس على لغة جمهور العرب أن يقول : وقد أسلمه مبعد وحميم . وهذه لغة جماعة من العرب ، والألف عندهم مجرد علامة ، كما أن التاء في (قامت هند) علامة على تأنيث الفاعل عند جميع العرب . انظر عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك ٢/ ١٠٦، ومنتهى الأرب في تحقيق شرح شذور الذهب ، ص١٧٧

وقوله ﷺ : « يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار »[(١)] وقول بعض العرب : « أكلوني البراغيث » ، وقول الشاعر :

نتج الربيع محاسنًا ألقحنها غرّ السحائب[(٢)]

(١) رواه البخاري عن أبي هريرة ، انظر فتح الباري ٢/ ٣٣، ومسلم في كتاب المساجد ١/ ٤٣٩، والإمام أحمد في المسند ٢/ ٢٥٧. وقال العلامة محمد محيي الدين عبد الحميد : « هذا الحديث رواه مالك في الموطأ ، وهو حديث مختصر من حديث مطول رواه البزار : إن للّه ملائكة يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار ، ومن أجل ذلك امتنع قوم من الأخذ برواية مالك التي يحتج بها العلامة ابن مالك صاحب الألفية ، حتى أنه سمى هذه اللغة لغة (يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار) كما سماها غيره من النحاة لغة (أكلوني البراغيث) ؛ لأن الرواية المطولة تدل على أن من روى الرواية المختصرة لم يراع اللفظ الذي ورد عن الرسول صلوات اللّه وسلامه عليه ، فأخطأ الصياغة » . ويبدو للباحث أن الذي دعاهم إلى هذا القول هم أنهم أجازوا رواية الحديث بالمعنى ، لكن هذا بعيد في هذا الحديث ؛ لأنه أجمع عليه مالك والبخاري ومسلم وغيرهم ، ولأن هنالك أحاديث أخرى كثيرة لا يتطرق إليها هذا الاحتمال حتى يسقط بها الاستدلال . وستأتي بعض هذه الأحاديث . وقد أخطأ هنا صاحب كتاب (ظاهرة التأويل في إعراب القرآن الكريم) فنسب في كتابه ، ص٥٧، الرواية المطولة إلى مالك في موطئه ، وأخذ يقول : « إن رواية مالك المطولة لا تسقط رواية البخاري ومسلم ...» والحقيقة أن البخاري ومسلمًا قد اتفقا مع مالك على الرواية المختصرة وأن المطولة هي رواية البزار . وانظر كلام محمد محيي الدين عبد الحميد في منتهى الأرب في تحقيق شرح شذور الذهب ، ص١٧٧

(٢) البيت من مجزوء الكامل ، لأبي فراس الحمداني يخاطب فيه ابن عمه سيف الدولة الحمداني في كلمة له أولها :

يأيّها الملك الذي أضحت له جمل المناقب
نتج الربيع محاسنًا ألقحنها غر السحائب
راقت ورق نسيمها فحكت لنا صور الحبائب
حضر الشراب فلم يطب شرب الشراب وأنت غائب

وأبو فراس ممن لا يحتج بشعره على قواعد اللغة ومفرداتها ؛ لأنه مولد ، ولعل النحاة إنما أرادوا مجرد التمثيل ، لا الاحتجاج ، وفرق بين الأمرين . وهنالك أبيات أخرى كثيرة لمن يحتج بشعرهم من الشعراء ، وسيأتي بعضها . والشاهد فيه قوله : « ألقحنها غر السحائب » ، فإن الفاعل هو قوله (غرّ) جمع غراء ، وقد ألحق بالفعل علامة جمع المؤنث ، « وليست هذه النون هي الفاعل وما بعدها بدل =

وقول الآخر :

رأين الغواني الشيب لاح بعارضي فأعرضن عني بالخدود النواضر[(١)]

وقد حمل قوم على هذه اللغة آيات من التنزيل العظيم ، منها قوله سبحانه : ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾ ، والأجود تخريجها على غير ذلك ، وأحسن الوجوه فيها : إعراب (الذين ظلموا) مبتدأً ، و(أسروا النجوى) خبرًا »[(٢)] . وابن هشام هنا يحكم على هذه اللغة بالشذوذ ، ومع ذلك يحمل عليها أحاديث نبوية وأشعارًا ، ولكنه يرى عدم حمل القرآن عليها ؛ لأنه حكم عليها بالشذوذ ، والقرآن لا يحمل على الشاذ ، وهذا لا يبعد عما تقدم عن سيبويه . أما الوجه الذي رجحه في تخريج الآية ، وجعله أحسن الوجوه في تخريجها ، فهو أحد الوجوه السابقة ، وتقدم أن السمين دافع عنه دفاعًا قويًّا ، وبالغ في رد ما يرد عليه من الاعتراضات .

ومقتضى كلام ابن هشام التفريق بين القرآن والحديث في هذا الحكم ، وأن الحديث يجوز حمله على الشاذ من اللغات مع إمكان الحمل على غيره ، وهو ما لا يراه الباحث ما أمكن حمله على غيره ، ولعل الذي حمل ابن هشام وغيره على هذا المذهب هو أن النبي ﷺ كان يخاطب كل قوم بلغتهم ، لما في ذلك ما لا يخفى من الحكمة . والله أعلم .

ويتضح مما تقدم أن ابن هشام يرى أن لغة أكلوني البراغيث شاذة ، وأن ما ورد

= منها عند جمهور النحاة ، وعلى رأسهم سيبويه ؛ لأن جعل النون علامة للجمع يجري على لغة جماعة مخصوصين من العرب . بخلاف جعل النون فاعلًا ، والاسم الظاهر بدلًا ، فإنه لغة جميع العرب » انظر عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك ٢/ ١٠٢. ومنتهى الأرب في تحقيق شرح شذور الذهب ، ص ١٧٨.

(١) هذا البيت لأبي عبد الرحمن محمد بن عبد الله العتبي ، وهو من شواهد ابن عقيل والأشموني وغيرهما . والشاهد فيه : قوله : (رأين الغواني) وتوضيحه كما في البيت السابق ، وانظر منتهى الأرب في تحقيق شرح شذور الذهب ، ص١٧٩

(٢) شرح شذور الذهب ، ص١٧٦- ١٧٩.

عليها من النصوص تحمل على الشذوذ ، ولا تؤول إلا الآيات ، « ولعل مراده بالشاذ ما قابل اللغة الفصيحة المشهورة ، وإنما يقال : الشاذ في كلام وقع من عربي مخالفًا للغته ، ولم يمكن تأويله ، فالتأويل مقدم على التشذيذ »(١) .

ومن هنا ندرك أن سر لجوء سيبويه إلى التأويل في آيات الذكر الحكيم إنما هو إبعادها عن الوصف بالشذوذ ؛ لأنه لا بديل عن التأويل في الظواهر التي تبدو نادرة قليلة إلا الحكم عليها بالشذوذ أو القلة ، وقد تقرر أن آيات القرآن لا ينبغي حملها على شيء من ذلك ، فكان تأويل ما أشكل منها إبعادًا له عن الحكم بالشذوذ والندور والقلة وما إلى ذلك ، وهذا ما غبي على كثير من المعاصرين ، فاسترذلوا التأويل ، وهاجموا المؤولين جملة ، جهلًا منهم بالحقائق الواضحة والحكم الظاهرة ، أو تجاهلًا ، كما تقدم في الفصل الثاني من هذا البحث تفصيل ذلك . والله أعلم .

وابن هشام يقرر أن هذه اللغة شاذة وأن الأصل خلافها ، ويؤكد هذا في أوضح المسالك عند حديثه عن أحكام الفاعل ، فيذكر أن عامله يوحد مع تثنيته وجمعه ، كما يوحد مع إفراده ، فكما تقول : قام أخوك ، كذلك تقول : قام أخواك ، وقام إخوتك ، وقام نسوتك . قال تعالى : ﴿قَالَ رَجُلَانِ﴾(٢) ، ﴿وَقَالَ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾(٣) ، ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ﴾(٤) . وحكى البصريون عن طيئ وبعضهم عن أزدشنوءة ، نحو (ضربوني قومك) ، و(ضربنني نسوتك) و(ضرباني أخواك) ، ثم قال بعد ذكره عدة شواهد شعرية على هذه اللغة : « والصحيح أن الألف والواو والنون في ذلك أحرف دلّوا بها على التثنية والجمع ، كما دل الجميع بالتاء في نحو (قامت) على التأنيث ،

(١) حاشية الأمير على شذور الذهب ، ص ٥٠.

(٢) من الآية ٢٣ من سورة المائدة : ﴿قَالَ رَجُلَانِ مِنَ ٱلَّذِينَ يَخَافُونَ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمَا ٱدْخُلُوا۟ عَلَيْهِمُ ٱلْبَابَ فَإِذَا دَخَلْتُمُوهُ فَإِنَّكُمْ غَٰلِبُونَ﴾ .

(٣) من الآية ٨ من سورة الفرقان : ﴿وَقَالَ ٱلظَّٰلِمُونَ إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا رَجُلًا مَّسْحُورًا﴾ .

(٤) من الآية ٣٠ من سورة يوسف : ﴿۞ وَقَالَ نِسْوَةٌ فِى ٱلْمَدِينَةِ ٱمْرَأَتُ ٱلْعَزِيزِ تُرَٰوِدُ فَتَىٰهَا عَن نَّفْسِهِۦ قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا إِنَّا لَنَرَىٰهَا فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴿٣٠﴾﴾ .

لا أنها ضمائر الفاعلين وما بعدها مبتدأ على التقديم والتأخير ، أو تابع على الإبدال من الضمير ، وأن هذه اللغة لا تمتنع مع المفردين أو المفردات المتعاطفة ، خلافًا لزاعمي ذلك ، لقول الأئمة : إن ذلك لغة قوم معينين ، وتقديم الخبر والإبدال لا يختصان بلغة قوم بأعيانهم ، ولمجيء قوله : « وقد أسلماه مبعد وحميم » ، وقوله : (وإن كانا له نسب وخير) »[1] . وهذا آخر كلام ابن هشام في هذه المسألة[2] ، ويلاحظ الباحث أن كلامه هنا موافق لكلام سيبويه ، موافقة كاملة ، كما يلاحظ أنه رفض تأويل ما أورده من الشواهد ، وجعل الأحرف الزائدة في هذه اللغة علامات تدل على التثنية والجمع . وهنالك شيء جديد في كلامه ، وهو أن المفردين أو المفردات المتعاطفة تقوم مقام اللفظ المثنى أو الجمع ، ورد على من نفى ذلك واحتج عليه بقول أئمة اللغة وبشاهدين من الشعر ، كما ذكر أن لغة : (أكلوني البراغيث) رواها البصريون عن طيئ ، ورواها بعضهم عن أزد شنوءة ، واتفق مع سيبويه في أن الآيتين ليستا من هذه اللغة في شيء ، ولكنه خالفه في تخريج ذلك على البدل ، ورأى أن أحسن الوجوه التخريج على الابتداء والخبر ، على التقديم والتأخير ، كما صرح بذلك في شذور الذهب ، ومع ذلك لم يرفض التأويلات الأخرى التي منها تأويل سيبويه بالبدل ، وإنما فضل ما اختاره عليها جميعًا .

وهذا الذي قرره ابن هشام من إثبات لغة : (أكلوني البراغيث) مع وصفها بالشذوذ ، ورفض تخريج القرآن عليها هو قريب مما فعله الفراء في معانيه ، حيث ذكر القول بتقدير فعل ، يكون (كثير) و(الذين) فاعلًا له ، وذكر تأويل سيبويه السابق

---

(١) هذا عجز بيت من الوافر ، لعروة العبسي المشهور بعروة الصعاليك ؛ لأنه كان من قادتهم في الجاهلية ، وصدره : وأحقرهم وأهونهم عليهم . وقبله قوله :

ذريني للغنى أسعى فإني   رأيت الناس شرّهم الفقير

والشاهد فيه : قوله : (ولو كانا له نسب وخير) وهو دليل على مثل ما سبق وعلى أن المفردين المتعاطفين كالمثنى في هذا سواءً بسواء . وانظر أوضح المسالك ١٠٧/٢

(٢) انظر : أوضح المسالك ٩٨/٢- ١٠٧.

ونسبه إلى الأخفش[(١)] ، وذكر هذا أيضًا النحاس[(٢)] ، وهو رأي لابن مالك[(٣)] ، وأبي حيان الذي وصف لغة : (أكلوني البراغيث) بأنها لغة حسنة ردًّا على الذين وصفوها بالضعف[(٤)] .

قال السيوطي : « إذا أسند الفعل إلى الفاعل الظاهر ، فإن المشهور تجريده من علامة التثنية والجمع ، نحو قام الزيدان ، وقام الزيدون ، وقام الهندات ، ومن العرب من يلحقه الألف والواو والياء والنون على أنها حروف كتاء التأنيث ، لا ضمائر ، وهذه اللغة يسميها النحويون لغة : (أكلوني البراغيث) ...» ثم ذكر شواهد من الشعر على هذه اللغة . وذكر أن من النحاة من جعلها ضمائر ، كما ذكر الخلاف في جعل ما بعدها بدلًا أو مبتدأً والجملة خبرًا ، وذهب إلى أن الصحيح عنده هو جعلها حروفًا دالة على التثنية والجمع ، لنقل الأئمة أنها لغة وعزيت لطيئ وأزد شنوءة . وردَّ على ابن مالك في تسميته هذه اللغة بلغة (يتعاقبون فيكم ملائكة) ، لأن الحديث عنده مختصر ، رواه البزار مطولًا »[(٥)] ، ومثل هذا في التصريح على التوضيح[(٦)] ، وشرح الأشموني وحاشية الصبان عليه[(٧)] ، ولكن الشيخ محمد محيى الدين لم يرتض الرد على ابن مالك ، فحاول الدفاع عنه بقوله : « ولقائل أن يقول : إن الاستدلال حاصل بهذه القطعة التي رواها مالك بن أنس في الموطأ ، وهي كافية في الاستدلال بها دون

---

(١) انظر : معاني القرآن للفراء ١/ ٢١٧، ١/ ٣١٦-٣١٧، ٢/ ١٩٨.

(٢) انظر : إعراب القرآن ، لأبي جعفر النحاس ١/ ٥١١.

(٣) انظر : أوضح المسالك ١/ ٨٠.

(٤) انظر : البحر المحيط ٦/ ٣٩٧.

(٥) همع الهوامع ٢/ ١٥٧.

(٦) انظر : التصريح على التوضيح ، للشيخ خالد الأزهري ١/ ٢٧٦.

(٧) حاشية الصبان على شرح الأشموني ٢/ ٢٣. قال الصبان : « مما جاء على هذه اللغة قوله عليه الصلاة والسلام : « أو مخرجيّ هم » . والمناسب أن يكون (هم) مبتدأ مؤخرًا ، و(مخرجيّ) خبرًا مقدمًا ، فيكون على اللغة الفصحى التي هي لغته ﷺ » . وهذه محاولة منه لتأويل الأحاديث الواردة بحملها على اللغة الفصحى ، كما فعلوا ذلك في الآيات ، وهو أمر جدير بالاتباع في نظر الباحث

التفات إلى الحديث المطول المروي في رواية أخرى »[١] . ثم قال : « ونقل الصفار في شرح الكتاب أن هذه اللغة هي لغة بلحارث بن كعب أيضًا بالإضافة لطيئ وأزد شنوءة »[٢] ، وقد تقدم أن بعضهم نسبها إلى كنانة أيضًا ، ويلاحظ أنها تكاد تكون لغة جميع العاميات العربية المعاصرة . ومن المعلوم أن طيئًا من القبائل التي نقلت عنهم اللغة ، وأقر العلماء صحة الاستشهاد بلغتها ضمن قبائل عربية أخرى ، إذ جاء في كتاب الاقتراح في أصول النحو ، للسيوطي : « قال أبو نصر الفارابي : والذين عنهم نقلت اللغة العربية ، وبهم اقتدي ، وعنهم أخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب ، قيس وتميم وأسد ... ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين »[٣] ، ولكن هل هؤلاء الذين نقلت عنهم لغة : (أكلوني البراغيث) هم من هذا البعض الذي كان ممن أخذت عنهم اللغة أو أنهم ليسوا منهم ؟ لم يقف الباحث في ذلك على دليل يرجح أحد الأمرين . والله تعالى أعلم .

قد تقدم حديثان جعلها العلماء من لغة أكلوني البراغيث . وهناك أحاديث أخرى ظاهرها أنها جاءت على هذه اللغة . منها ما جاء في مسند الإمام أحمد عن أنس بن مالك رضي الله عنه : « فكنّ أمهاتي يحثثنني على خدمته »[٤] ، قال العكبري : « إن النون في (كن) حرف يدل على جمع المؤنث وليس اسمًا مضمرًا ؛ لأن (أمهاتي) اسم كان ، فلا يكون له اسمان . ونظير النون هنا الواو في : (أكلوني البراغيث) »[٥] .

وعن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « من كن له

---

(١) منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل ١/ ٤٠١.

(٢) الموضع السابق .

(٣) الاقتراح في أصول النحو ، للسيوطي ، ص ٥٦.

(٤) مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني ٣/ ١١٠، ط/ دار المعارف بالقاهرة ، بدون تاريخ ، بتحقيق أحمد محمد شاكر .

(٥) إعراب الحديث النبوي ، لأبي البقاء العكبري ، ص٢٨- ٢٩، تحقيق عبد الإله نبهان ط/ مطبعة زيد بن ثابت بدمشق سنة ١٩٧٧-١٣٩٧هـ .

ثلاث بنات يؤدبهن ويرحمهن ويكفلهن، وجبت له الجنة»[١]، قال العكبري: «الوجه في الرواية المشهورة أنه جعل النون علامة مجردة للجمع، وليست اسمًا للضمير، كما أن التاء في قولك (قامت وقعدت هند) علامة للاسم»[٢].

وساق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد حديثين آخرين على هذه اللغة، أولهما: قوله ﷺ: «ووقعتا ركبتاه قبل أن تقع قفاه»[٣].

الثاني: «يخرجن العوائق وذوات الخدور»[٤].

فهذه أحاديث متعددة شاهدة لهذه اللغة بالفصاحة، وإن كانت قليلة كما قال سيبويه، فإن القلة لا تناكد الفصاحة. ولا يود الباحث الخوض في قضية الاحتجاج بالحديث النبوي عند النحاة، فتلك قصة طويلة وقضية شائكة، ومسألة عويصة لا مجال للخوض فيها هنا، وقد زلت فيها أقدام كثيرة قديمًا وحديثًا، نسأل الله دوام الهداية والثبات. ويكفي أن يشير الباحث هنا إلى أن الأصح في هذا هو أن الحديث النبوي الثابت عنه ﷺ بلفظه حجة في النحو، مقدم على ما عدا القرآن من الشواهد، والله أعلم[٥].

وهناك شواهد كثيرة من الشعر غير ما تقدم ذكره، تدل على صحة هذه اللغة وفصاحتها[٦]، ولهذا ذهب كل من ذكرها من النحاة إلى جعل الأحرف الزائدة على

---

(١) مسند الإمام أحمد بن حنبل ٣/ ٣٠٣.

(٢) إعراب الحديث النبوي، للعكبري، ص ٣٩.

(٣) انظر: منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل ١/ ٤٧٢.

(٤) الموضع السابق.

(٥) ألفت في هذه القضية كتب كثيرة قديمًا وحديثًا، فمن القديم كتاب شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك. وإعراب الحديث النبوي، للعكبري، وإعراب الحديث أو عقود الزبرجد على مسند أحمد، للسيوطي. وكتبت في ذلك حديثًا الدكتورة خديجة الحديثي والدكتور/ صبحي صالح في كتابه: (علوم الحديث ومصطلحه)، وغيرهم.

(٦) يذكر الباحث هنا بعض الشواهد الواردة على هذه اللغة، غير ما تقدم، ويشير إلى مكان وجود =

الفعل في الشواهد المذكورة علامات تدل على التثنية والجمع في هذه اللغة ، غير أنهم جميعًا يرجحون عدم تخريج الآيتين على هذه اللغة ، وإن اختلفوا بعد ذلك في الوجه الراجح من الأوجه الستة التي ذكروها ، ورجح أكثرهم تأويل سيبويه بالحمل على البدلية . وقد أخطأ صاحب كتاب (ظاهرة التأويل في إعراب القرآن الكريم) حين نسب إلى بعض العلماء الأعلام أنهم يرجحون حمل الآيتين على هذه اللغة ، وقد نسب ذلك إلى الأخفش والفراء وابن مالك وأبي حيان وابن هشام والسيوطي والأشموني ، ومن المحدثين الأستاذ/ عباس حسن . وهذا غير صحيح البتة ؛ إذ قد راجع الباحث أقوال هؤلاء جميعًا في مظانها التي أشار إليها صاحب هذا الكتاب ، فوجدهم جميعًا لا يرجحون حمل الآيتين على لغة : (أكلوني البراغيث) ، بل رجح أكثرهم تأويل سيبويه ، ورجح بعضهم تأويلات أخرى ، وقد تقدمت نصوص كلامهم في هذا الفصل . ولا يدري الباحث إن كان صاحب الكتاب المذكور أخطأ في نسبة ذلك إليهم أو تعمد ذلك لتعزيز ما يذهب إليه في هذه المسألة والله أعلم[1] . المهم أن

= الشاهد ، بعد ذكره :

فأدركنه خالاته فخذلنه	ألا إن عرق السوء لابد مدرك	منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل ١/٤٧٢
يلومونني في اشتراء النخيـ	ل أهلي فكلهم يعذل	شرح ابن عقيل على الألفية ١/ ٤٧١.
نسيا حاتم وأوس لدن فا	ضت عطاياك يابن عبد العزيز	شرح الأشموني ٢/ ١١١.
يلومونني في حب ليلى عواذلي	ولكنني من حبها لعميد	منحة الجليل ١/ ٤٧٠.
لئن طلن أيامي بحزوى لقد أتت	علي ليال بالعقيق قصار	أوضح المسالك على ألفية ابن مالك ٢/١٠٣
نصروك قومي فاعتززت بنصرهم	ولو أنهم خذلوك كنت ذليلًا	أوضح المسالك ٢/ ١٠٢.
فإن نفن لا يبقوا أولئك بعدنا	لذى حرمة في المسلمين حريم	أوضح المسالك ٢/ ١٠١.
ويكرمنها جاراتها فيزرنها	وتعتل عن إتيانهن فتعذر	أوضح المسالك ٢/ ١٠٤.
إلى أن رأيت النجم وهو مغرب	وأقبلن رايات الصباح من الشرق	منحة الجليل ١/ ٤٧٠.

وهذه الشواهد كلها من عصور الاحتجاج في اللغة ، وهنالك شواهد أخرى عند المولدين . وليس من غرض الباحث هنا إحصاء ما ورد على هذه اللغة من الشواهد ولكن الغرض هنا الاستدلال على شيوع هذه اللغة في اللسان العربي ، وأنه لا داعي لإنكارها . والله أعلم .

(١) انظر : ظاهرة التأويل في إعراب القرآن الكريم ، ص ٥٢.

هؤلاء الأعلام وغيرهم قد أثبتوا هذه اللغة، وذكروا شواهدها الكثيرة شعرًا ونثرًا غير أن واحدًا منهم- فيما وقف عليه الباحث- لم يرجح كون الآيتين من هذه اللغة، بل رجحوا رأي سيبويه أو غيره من الآراء وسكت بعضهم عن الترجيح، واكتفى بذكر الاحتمالات الواردة في تخريج الآيتين، غير أن أكثرهم نص على مرجوحية كون الآيتين من هذه اللغة التي وصفها بعضهم بالضعف والشذوذ، واتفقوا على قلتها. أما عباس حسن فقد تكلم عن هذه اللغة كلامًا عامًّا، حيث قال: «ولا معنى لما تكلفه بعض النحاة من تأويل ذلك الوارد المشتمل على علامة التثنية أو الجمع مع وجود الفاعل الظاهر بعد تلك العلامة، قاصدًا بالتأويل إدخال تلك الأمثلة تحت حكم المنع الذي منع اجتماع الأمرين في جملة فعلية واحدة، فهذا خطأ منهم؛ إذ المقرر أنه لا يصح إخضاع لغة قبيلة للغة قبيلة أخرى، مادامت كلتاهما عربية صحيحة»[1].

---

(١) النحو الوافي، ٢/ ٧٢، فهو هنا لم ينص على عدم تأويل الآيتين، وإذا كان يعني ذلك أو التسوية بين اللغتين، فذلك كله مرفوض في نظر الباحث، لما تقدم من أن لغة: (أكلوني البراغيث)، لغة قليلة بالإجماع، ومع ذلك يجد الباحث أن كثيرًا من فحول الشعراء المحدثين يستعملون هذه اللغة في شعرهم. ومن هؤلاء أبو تمام حبيب بن أوس الطائي، ومما جاء على هذه اللغة من شعره قوله:

أغرتْ همومي فاستلبنْ فضولها ... نومي وبتن على فضول وسادي

وقوله من القصيدة نفسها التي منها البيت السابق:

وغدًا تبين كيف غب مدائحي ... إن ملن بي هممي إلى بغداد

وقال أبو عبادة الوليد البحتري:

كدن ينهبنه العيون سراعًا ... فيه لو أمكن العيون انتهابه

فإن صحت نسبة هذه اللغة إلى طيئ فقد جرى هذان الشاعران على لغة قومهما، وسبقهما أبو نواس الحسن بن هانئ حيث يقول:

وكأن سعدى إذ تودعنا ... وقد اشرأب الدمع أن يكفا

رشأ تواصين القيان به ... حتى عقدن بأذنه شنفا

وقال أيضًا:

الحمد للّه ليس لي نشب ... فخف ظهري وقل زواري

وأحسنت نفسي التعزي عن ... شيء تولى ومتن أوطاري =

وهذا كلام لا جديد فيه ، فهو مثل ما تقدم عن ابن هشام والسيوطي وغيرهما ، وكله لا يخرج عما قاله سيبويه . ولم يقف الباحث على من رجح تخريج الآيتين على لغة : (أكلوني البراغيث) ، ولا من نقد تأويل سيبويه بالحمل على البدل ، غير تلك الإشارة المجهولة التي وردت في حاشية الأمير على شذور الذهب ، وليس بشيء ، وإنما كان حمل الآيتين على تلك اللغة ونقد تأويل سيبويه من بدع بعض المعاصرين[1] وليس لهم من دليل على ذلك سوى أن رأي سيبويه فيه تأويل للآيتين ،

= وتقدم شعر لأبي فراس على هذه اللغة ، وقال الشريف الرضي :

نهضت وقد قعدن بي الليالي ... فلا خيل أعنّ ولا ركاب

وقال أيضًا :

أوردنه أطراف كل فضيلة ... شيم تساندها عُلا ومناقب

وكثرة مجيء ذلك في شعر الفحول البلغاء من المحدثين ، من أمثال أبي فراس الحمداني ، وأبي عبادة البحتري ، وأبي تمام ، وأبي نواس ، والشريف الرضي ، وأضرابهم دليل على أن هذه اللغة ليست مهجورة في الاستعمال ولا بعيدة عن الفصاحة ، ولهذا يبدو للباحث أنه لا معنى ولا موضع لمبالغة بعض المعاصرين في الهجوم عليها ، ووصفها بالضعف والرداءة . وقد ادعى الأستاذ/ سعيد الأفغاني أن هذه الشواهد كلها شاذة ، حيث قال : « فهذه الروايات إن صحت فهي شاذة ، ولغتها رديئة . لم يخطئ من نبزها بلغة أكلوني البراغيث ...» فإن سلمنا بهذا جدلًا فماذا يقول الأستاذ الفاضل في الأحاديث النبوية الكثيرة ، هل هي أيضًا شاذة ؟ .

(١) انظر كتاب (سيبويه والقراءات) ، ص١٦٤- ١٦٥، وظاهرة التأويل في إعراب القرآن الكريم ، ص٤٨ وما بعدها . وقد علمنا رأي صاحب كتاب (سيبويه والقراءات) ، في سيبويه إمام النحاة ، فهذا المؤلف يدعي أن أكثر تأويلات سيبويه متكلفة ومرذولة ، ولهذا فهو جاهد في نقدها ومخالفتها ، ويسلك في ذلك كل مسلك ، وتحامله على سيبويه والبصريين وجمهور النحاة أحيانًا هو الأمر الغالب عليه في بحوثه كلها ، وقد ظهر أثر ذلك أيضًا على بحوث الطلبة الذين أشرف عليهم ، ومن ذلك كتاب (ظاهرة التأويل في إعراب القرآن الكريم) ، فهو في الأصل بحث قدمه محمد عبد القادر هنادي إلى جامعة أم القرى بمكة المكرمة للحصول على درجة الماجستير ، وقد كان ذلك بإشراف د . أحمد مكي الأنصاري . وقد لاحظ الباحث هذا الأثر أيضًا في كتاب : (النحو والصرف في مناظرات العلماء ومحاوراتهم حتى نهاية القرن الخامس الهجري- عرض ونقد) للدكتور/ محمد آدم الزاكي ، نشر المكتبة الفيصلية ، بمكة المكرمة ، سنة ١٩٨٥م ، فهو كثير التحامل على سيبويه =

والتأويل عندهم لا يجوز هنا ، ومن ثم وجب عندهم حمل الآيتين على لغة : (أكلوني البراغيث) . وهذا قول ظاهر البطلان في نظر الباحث ، مخالف لما عليه جمهور العلماء من النحاة والمفسرين في كل عصر ومصر ، إذ التأويل خير من حمل القرآن على لغة قليلة بالإجماع وشاذة ونادرة وضعيفة عند بعضهم . وبناء على ما سبق يرى الباحث ترجيح تأويل سيبويه في الآيتين ، ولا يرى مانعًا من الأخذ بالتأويلات الأخرى التي ليس فيها ضعف من حيث المعنى ولا من حيث الإعراب . والله تعالى أعلم .

ويخلص الباحث مما تقدم إلى أن لغة : (أكلوني البراغيث) ، لغة ثابتة في اللسان العربي ، وهي فصيحة ، وإن كانت قليلة ، وقد جاءت عليها شواهد كثيرة شعرًا ونثرًا ، ومع هذا فإن من الأفضل والأحسن والأرجح عدم حمل القرآن على هذه اللغة القليلة ؛ لأن حمله على الكثير الشائع أولى ما أمكن ذلك ، بل لا ينبغي غيره في هذه الحالة ؛ إذ لا داعي إلى ذلك . وهذا ما قرره سيبويه ، وبناءً عليه أول آية الأنبياء بالحمل على البدل ، وهو أمر كثير ، وشائع في كلام العرب ، وفي القرآن الكريم . وقد تبعه في ذلك جمهور النحاة والمفسرين ، وخالفه بعضهم ، فرجح تأويلات أخرى مع اتفاق الجميع على صحة تأويل سيبويه ، كما رجح الأكثرون عدم حمل الآيتين على لغة : (أكلوني البراغيث) ، التي ذكرها سيبويه ، ووصفها بالقلة ، وتجاوز ذلك بعضهم ، فوصفها أيضًا بالشذوذ والضعف ، وهذه مبالغة ، كإنكار وجود هذه اللغة في العربية .

ويرى الباحث أنه كما لا داعي إلى إنكار وجود هذه اللغة عند العرب ، فكذلك لا داعي إلى وصفها بالضعف والشذوذ ، فهي فصيحة وإن كانت قليلة ، إذ القلة لا تنافي الفصاحة ، وقد وردت عليها شواهد كثيرة شعرًا ونثرًا ، فشذوذها لا يعني الضعف بل يعني القلة والندور بالنسبة للغة الأخرى الكثيرة الشائعة ، فهي أفشى وأفصح وأسير من تلك بلا خلاف في ذلك بين العلماء .

= والبصريين . انظر على سبيل المثال ، ص٦٦-٧٨ منه ، وهو أيضًا في الأصل بحث أكاديمي بإشراف د . الأنصاري ، وأثره فيه واضح لا يخفي .

وكذلك لا داعي إلى حمل القرآن على القليل النادر مع إمكان حمله على الكثير الشائع، وهذا خلاصة ما في كلام سيبويه، وعليه جمهور النحاة والمفسرين، وقد خالفه آخرون فذهبوا في تخريج الآيتين مذاهب أخرى، بعضها ضعيف واضح الوهن من حيث الإعراب أو المعنى، ولهذا رفضه الجمهور من العلماء، وبعضها صحيح مقبول، ورجحه بعض العلماء أو ذكروها بلا نقد ولا ترجيح.

وفي نظر الباحث يبقى تأويل سيبويه في هذه المسألة راجحًا على ما عداه من الآراء. وهذا ما قرره جمهور العلماء من النحاة والمفسرين.

والله تعالى أعلم بالصواب.

❁ ❁ ❁

الفصل السابع

في تأويل وجه الجزم في قوله تعالى: ﴿فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾، وأمثالها عند سيبويه وغيره

المبحث الأول: القراءات الواردة في الآية وبيان المشكل منها.

المبحث الثاني: تأويل سيبويه لوجه الجزم في: (وأكن) وأمثالها.

المبحث الثالث: مواقف النحاة والمفسرين من تأويل سيبويه وآراؤهم في تخريج الآية وأمثالها.

المبحث الرابع: هل هنالك فرق بين العطف على التوهم وبين العطف على المحل أو الموضع أو المعنى؟.

المبحث الأول :
القراءات الواردة في الآية وبيان المشكل منها

من المعلوم في النحو أن المعطوف يأخذ حكم المعطوف عليه في الإعراب ، وهذا مما لا خلاف عليه بين العلماء ، وقد تقدم تأويلهم لما جاء مخالفًا في ظاهره لهذه القاعدة الثابتة المجمع عليها . ومن هذا الباب ما جاء في قوله تعالى : ﴿وَأَنفِقُواْ مِن مَّا رَزَقْنَٰكُم مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ فَيَقُولَ رَبِّ لَوْلَآ أَخَّرْتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴿١٠﴾﴾ [سورة المنافقون ، آية : ١٠] . ففي قوله : (وأكن) ثلاث قراءات وهي :

١- (وأكن) (بالجزم)[(١)] وهي القراءة المشكلة ، لأول وهلة ، ولذا كانت مدار البحث والدراسة في هذا الفصل . وخلاصة آراء النحاة أن الفعل (أكن) جاء مجزومًا على ما اصطلحوا عليه باسم (العطف على التوهم أو على الموضع أو المحل أو المعنى) ، وهذا ما سيأتي عرضه ومناقشته بالتفصيل في هذا الفصل ، بإذن اللّٰه تعالى .

٢- (وأكون) بالنصب[(٢)] ولا إشكال في هذه القراءة ، من حيث الإعراب ، فـ(أكون) منصوب عطفًا على (فأصدق) ، المنصوب بأن مضمرة وجوبًا في جواب الطلب ، وهي قراءة سبعية ، وقد قرأ بها أيضًا عدد كبير من غير القراء العشرة ، أي من قراء الشواذ ، فهي كما لا إشكال فيها من حيث النحو والإعراب ، كذلك لا إشكال فيها من حيث ثبوت الرواية والسند ؛ لأنها- كما تقدم- قراءة سبعية . وقد آثار

---

(١) هي قراءة العشرة ، ما عدا أبا عمرو .

(٢) هي قراءة أبي عمرو من السبعة ، وقرأ بها في الشواذ الحسن وابن جبير وأبو رجاء وابن أبي إسحاق ومالك بن دينار والأعمش وابن المحيصن وعبيد اللّٰه بن الحسن العنبري ، ورسمت بالواو في مصحف عبد اللّٰه بن مسعود وأبي بن كعب . وللوقوف على القراءات في هذه الآية انظر : النشر ٢/ ٣٧١، والتيسير ، ص ٢١١، والحجة ، لابن خالويه ، ص ٣١٩، والإتحاف ٢/ ٥٤٠، والمهذب ٢/ ٢٨٩، والمغني في توجيه القراءات العشر المتواترة ٣/ ٣٠٣، والبحر ٨/ ٢٧٤.

بعضهم فيها شبهة مخالفتها لرسم المصحف العثماني ، ولكن الصحيح أنها موافقة أيضًا للمصحف الإمام على أرجح الروايات ، فلا مطعن في هذه القراءة على الإطلاق[1] .

(١) يذكر بعض مؤلفي كتب القراءات ، كابن القاصح في سراج القارئ ، والصفاقسي في غيث النفع ، وغيرهما من شراح الشاطبية ، وعلماء رسم المصحف أن بعضهم اعترض على رسم (أكون) بالواو . ويروى عن الداني أنه قال : « قرأ البصري بزيادة واو بين الكاف والنون ، ورسم في جميع المصاحف بغير واو ، فقال أبو عبيدة : وكذا رأيته في الإمام . وعليه فرسمه بالواو الكحلاء ، كما يفعله كثير من الرسّام لقراءة البصري خطأ . فإن قالوا نرسمه للبيان ، والتعليم للمبتدئين . قلنا : نلحق الحمراء ، هكذا (وأكون) ، كنظائره ، فيقع البيان من غير مخالفة المصاحف الواجب اتباعها » . ومن الواضح أن هذا اعتراض على الرسم ، وليس على قراءة أبي عمرو السبعية المتواترة قطعًا ؛ إذ القراءة سنة متبعة ، ومع ذلك فدعوى اتفاق المصاحف على رسم (أكن) بدون (و) ، ومن ثم عدم اتفاق قراءة أبي عمرو السبعية المتواترة مع الرسم العثماني ، الذي هو شرط في صحة القراءة وقبولها ، دعوى باطلة ، لا أساس لها من الصحة ، إذ قد جاء في الإتحاف ما يرد هذه الدعوى ردًّا قاطعًا ، ويبدد هذه الشبهة من أساسها ، حيث قال صاحب الإتحاف ٢/ ٥٤١: « وروى أبو عبيدة عن مصحف عثمان رضي اللّٰه عنه (وأكن) بحذف الواو ، وقال الحلواني : أحمد عن خالد ، قال : رأيت في الإمام عثمان : (وأكون) بالواو ، ورأيته ممتلئًا دمًا . قال الجعبري : وقد تعارض نقل هذين العدلين ، فلابد من جامع ، فيحتمل أن النافي رآه بعد دثور ما بعد الكاف ، فبقي ما بعدها حرف ، هو النون ، وتكون الواو دثرت . واللّٰه أعلم » . ولعل ابن عاشور لم يقف على هذا حيث قال في تفسيره ٢٧/ ٢٥٥: « وقرأه أبو عمرو وحده من بين العشرة : (وأكون) بالنصب ، والقراءة رواية متواترة ، وإن كانت مخالفة لرسم المصاحف المتواترة ، وقيل : إنها يوافقها رسم مصحف أبي ، ومصحف عبد اللّٰه بن مسعود ... واعتذر أبو عمرو عن مخالفة قراءته للمصحف بأن الواو حذفت في الخط اختصارًا يريد أنهم حذفوا صورة إشباع الضمة ، وهي الواو ، اعتمادًا على نطق القارئ ، كما تحذف الألف اختصارًا بكثرة في المصاحف . وقال الفراء : العرب قد تسقط الواو في بعض الهجاء ، كما أسقطوا الألف من (سليمان) وأشباهه . أي كما أسقطوا الواو الثانية من داوود ، وبكثرة يكتبونها داود ...)ثم قال ابن عاشور : « ... وكل هذا لا حاجة إليه ؛ لأن القرآن متلقى بالتواتر ، لا بهجاء المصاحف ، وإنما المصاحف معينة على حفظه » ويرى الباحث أنه لا داعي لخرق إجماع العلماء اشتراط موافقة المصحف في قبول القراءة . ورسم هذه الكلمة بالواو في المصحف الإمام ثبت برواية العدل ، كما ذكر صاحب الإتحاف آنفًا ، ولهذا يبدو للباحث أنه لا داعي لما قاله ابن عاشور أيضًا . واللّٰه تعالى أعلم .

٣- (وأكون) بالرفع[١] وهي قراءة شاذة من حيث الرواية ، ولا إشكال فيها أيضًا من حيث الإعراب ، إذ قالوا : « أكون مرفوع على الاستئناف ، والتقدير : وأنا أكون ... إلخ »[٢] .

❁ ❁ ❁

(١) هي قراءة عبيد بن عمير ، انظر المواضع السابقة .

(٢) البحر المحيط ٨/ ٢٧٤.

المبحث الثاني:
تأويل سيبويه لوجه الجزم في (وأكن) وأمثالها

قد استشهد سيبويه- رحمه اللّٰه- بالآية على قراءة جمهور العشرة (وأكن) بالجزم. وشاهده فيها: جزم الفعل (أكن) على توهم الجزم في (فأصدق)، لأنه يكون مجزومًا لولا وجود الفاء فيه؛ إذ لو سقطت الفاء بعد الطلب، وقصد الجزاء جزم، فتكلموا بالثاني مجزومًا، وكأنهم قد جزموا الأول. هذا هو تأويل سيبويه لهذه القراءة باختصار، وقد نقل هذا التأويل عن شيخه الخليل أحمد الفراهيدي رحمه اللّٰه تعالى، حيث جاء في الكتاب، في «هذا باب الحروف التي تنزل بمنزلة الأمر والنهي؛ لأن فيها معنى الأمر والنهي». قال: «تقول: حسبك الحديث ينم الناس، ومثل ذلك: اتقى اللّٰه امرؤ، وفعل خيرًا يثب عليه[1] لأن فيه معنى: ليتق اللّٰه امرؤ، وليفعل خيرًا. وكذا ما أشبه هذا»، ثم قال: «وسألت الخليل عن قوله عز وجل: ﴿فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾، فقال: هذا كقول زهير:

بدا لي أني لست مدرك ما مضى ولا سابقٍ شيئًا إذا كان جائيا[2]

---

(١) هذا القول لبعض العرب، كما في التصريح على التوضيح ٢/ ٢٤٣، والأشموني ٣/ ٣١١، وشرح قطر الندى، ص ١١١، وفي ثلاثتها (فعل خيرًا ... إلخ) بإسقاط الواو، ولعل الصواب إثبات الواو، كما هنا. وقد وجهوا الجزم في هذا القول، فذهبوا إلى أن «اتقى اللّٰه، وفعل خيرًا»، وإن كانا فعلين ماضيين، ظاهرهما الخبر، إلا أن المراد بهما الطلب، والمعنى: ليتق اللّٰه امرؤ، وليفعل خيرًا. وكذلك قوله تعالى، في الآيات ١٠-١٢ من سورة الصف: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ هَلۡ أَدُلُّكُمۡ عَلَىٰ تِجَٰرَةٖ تُنجِيكُم مِّنۡ عَذَابٍ أَلِيمٖ ١٠ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُجَٰهِدُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمۡوَٰلِكُمۡ وَأَنفُسِكُمۡۚ ذَٰلِكُمۡ خَيۡرٞ لَّكُمۡ إِن كُنتُمۡ تَعۡلَمُونَ ١١ يَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡ وَيُدۡخِلۡكُمۡ جَنَّٰتٖ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ وَمَسَٰكِنَ طَيِّبَةٗ فِي جَنَّٰتِ عَدۡنٖۚ ذَٰلِكَ ٱلۡفَوۡزُ ٱلۡعَظِيمُ ١٢﴾، فجزم (يغفر)؛ لأنه جواب لقوله تعالى: ﴿تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُجَٰهِدُونَ﴾ ... إلخ، لكونه في معنى: آمنوا وجاهدوا، وليس جوابًا للاستفهام؛ لأن غفران الذنوب لا يتسبب عن نفس الدلالة، بل عن الإيمان والجهاد».

(٢) البيت في ديوان زهير، ص ٨٧، والخزانة ٣/ ٦٦٥، وشرح شواهد المغني، ص ٩٨، ٢٣٧، وقد استشهد سيبويه بهذا الشاهد ست مرات في الكتاب، لأغراض مختلفة، انظر الكتاب ١/ ١٦٥، =

فإنما جروا هذا ؛ لأن الأول قد يدخله الباء ، فجاءوا بالثاني ، وكأنهم قد أثبتوا في الأول الباء ، فكذلك هذا لما كان الفعل الذي قبله قد يكون جزمًا ، ولا فاء فيه ، تكلموا بالثاني وكأنهم قد جزموا قبله ، فعلى هذا توهموا هذا »(١) .

ولقد طفق النحاة والمفسرون ومعربو القرآن وموجهو القراءات يذكرون تأويل سيبويه هذا الذي نقله عن شيخه الخليل ، ويصدرون به حديثهم عن الآية الكريمة ، ويشرحونه ، ويبيّنون المراد منه . ويبدو للباحث أنهم قد أجمعوا عليه في تخريج هذه القراءة ، لولا بعض الخلافات اللفظية التي لا أثر لها في المعنى ، ولا في الحقيقة والواقع ، وإنما لجأ إليها بعضهم ، تخوفًا من إطلاق عبارة (الجزم على التوهم) في القرآن الكريم ، ولهذا لجأوا إلى الاستعاضة عنها بعبارات أخرى ، لا تخرج عن معناها ، مثل : الجزم على الموضع أو على المحل أو على المعنى ، وما إلى ذلك من العبارات التي لا تثير أي خوف لدى الجميع ، ولا خلاف في أنه لا مشاحة في الاصطلاح ، ولكن يرى كثير من العلماء عدم إطلاق لفظ (توهم) على ما جاء في الكتاب العزيز ؛ ولهذا ذكروا تلك العبارات عوضًا عنها ، وإن كان المقصود عند الجميع واحدًا ، وقد ذكر البغدادي أن العطف المعروف عند النحاة بعطف التوهم يسمى في القرآن بالعطف على المعنى(٢) .

ومعنى ما ذكره سيبويه هنا نقلًا عن الخليل أن (أكن) بالجزم معطوف على محل (فأصدق) ؛ لأن موضعه قبل دخول الفاء فيه جزم ، لأنه جواب طلب بالفعل ،

= ١/ ٣٠٦، ٢/ ١٥٥، ٣/ ٢٩، ٣/ ٥١، ٣/ ١٠٠، ونسبه إلى زهير في خمس مرات وإلى صرمة الأنصاري في ١/ ٣٠٦. ولعله رواه عنهما معًا ، ومعناه : تبين لي أن المرء لا يملك لنفسه نفعًا ولا ضرًا . والشاهد فيه هنا : جر (سابق) على توهم دخول الباء الزائدة في (مدرك) ؛ لكثرة دخول الباء على خبر ليس ، وفي بعض الروايات (سابقًا) بالنصب على الأصل . والجر هنا شبيه بالجزم في (أكن) على توهم الجزم فيما قبله .

(١) الكتاب ٣/ ١٠٠- ١٠١.

(٢) انظر : خزانة الأدب ٢/ ١٤٠.

وجواب الطلب بالفعل إذا كان بغير فاء السببية ولا واو المعية مجزوم ؛ لأنه غير واجب الوقوع ، ففيه مضارعة للشرط وجوابه ، فلذلك كان مجزومًا ، كما يجزم جواب الشرط ؛ لأنه غير واجب ، إذ يجوز أن يقع ويجوز ألا يقع ، وكأنه قال : إن أخرتني إلى أجل قريب أصدق وأكن ... إلخ[1] . قال الزمخشري : « وقرئ : (وأكن) عطفًا على محل (فأصدق) ، كأنه قيل : إن أخرتني أتصدق وأكن »[2] . والقول بأن الفعل هنا مجزوم بالعطف على المحل أو الموضع عبارة كثير من النحاة والمفسرين ، ويعنون بذلك ما تقدم في كلام سيبويه ، إذ لا خلاف في أن المضارع الواقع في جواب الطلب بالفعل خاليًا من الفاء والواو يجزم ، إذا قصد به الجزاء ، فهذا حكم مقرر متفق عليه في النحو ، وله شواهد كثيرة في القرآن الكريم وغيره من نصوص الاحتجاج . قال ابن مالك مقررًا هذه القاعدة في ألفيته :

وبعد غير النفي جزمًا اعتمد إن تسقط الفاء والجزاء قد قصد[3]

وقال ابن هشام الأنصاري : « فإن سقطت الفاء بعد الطلب ، وقصد الجزاء جزم »[4] .

❁ ❁ ❁

---

(١) انظر : هذا المعنى في الكتاب ٣/١٠١ وما بعدها .

(٢) الكشاف ٤/ ١١٢.

(٣) متن الألفية باب إعراب الفعل ، ص ٤٦.

(٤) شرح قطر الندى وبل الصدى ، ص ١٠٨.

المبحث الثالث:
مواقف النحاة والمفسرين من تأويل سيبويه
وآراؤهم في تخريج الآية وأمثالها

مع ما تقدم فإن الباحث يجد اختلافًا في اللفظ بين عبارة سيبويه نقلًا عن الخليل وبين عبارات كثير من النحاة والمفسرين في تأويل الآية، ويبدو أن المقصود واحد. قال المبرد بعد أن ذكر هذا النوع من العطف: «وعلى هذا قراءة من قرأ: ﴿فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ حمله على موضع الفاء، ولم يحمله على ما عملت فيه»[1] ولعله يعني أن (أكن) مجزوم بالعطف على موضع الفاء، وما اتصل بها قبل دخولها على الفعل (أصدق) لأن موضعه- كما سلف- الجزم، لوقوعه في جواب الطلب، وقال الفراء: «يقال: كيف جزم (أكن) وهي مردودة على فعل منصوب؟ فالجواب في ذلك: أن الفاء لو لم تكن في (فأصدق) كانت مجزومة، فلما رددت (وأكن) رددت على تأويل الفعل لو لم تكن فيه الفاء»[2] ومثل هذا ذكره الزجاج أيضًا، ولكنه قدر الآية بقوله: «إن أمهلتني أصدق وأكن ... إلخ» وذكر أن الفعل (أكن) معطوف على موضع الفعل (أصدق)، وأن العطف على الموضع قد ورد كثيرًا في كلام العرب[3].

ونقل أبو حيان تأويل سيبويه عن جماعة من المفسرين، علي رأسهم ابن عطية والزمخشري[4] وبه أخذ ابن خالويه[5] واحتج له في توجيه هذه القراءة حيث قال:

---

(١) المقتضب، مرجع سابق، ٤/ ١١١.

(٢) معاني القرآن، للفراء ٣/ ١٦٠.

(٣) انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣/٩٣٩- ٩٤٠.

(٤) انظر: البحر المحيط ٨/ ٢٧٥.

(٥) هو: أبو عبد الله الحسين بن أحمد المشهور بابن خالويه بن حمدان اللغوي النحوي المتوفى سنة ٣٧٠هـ، وأصله من همذان، وهو من كبار أهل العربية والقراءات، أخذ عن ابن مجاهد وابن دريد =

« الحجة لمن جزم أنه رده على موضع الفاء وما اتصل بها قبل دخولها على الفعل؛ لأن الأصل: لولا أخرتني أصدق وأكن، كما قال الشاعر:

فأبلوني بليتكمُ لعلي أصالحُكم وأستدرجْ نويّا[1]

فجزم (أستدرجْ) عطفًا على موضع (أصالحُكم) قبل دخول (لعل) عليه.

= وأبي بكر بن الأنباري ونفطويه وأبي سعيد السيرافي في بغداد، وانتقل إلى الشام وصحب سيف الدول بن حمدان، وأدب بعض أولاده، وعاش في حلب حتى مات، رحمه الله. ترجمته في: بغية الوعاة ١/ ٢٣١، ووفيات الأعيان ١/ ١٥٧، وشذرات الذهب ٣/ ٧١، وطبقات الشافعية ٢/ ٢١٢، والفهرست، ص ٨٤، وفي مواضع متعددة من كشف الظنون، والمزهر في علوم اللغة وأنواعها ٢/ ٤٢١، ومعجم الأدباء ٩/ ٢٠٠، ونزهة الألباء، ص ٣٨٣، ويتيمة الدهر ١/ ٨٨، وفي بعض المراجع اسمه: الحسين بن محمد، وكنيته أبو علي، وقد قاربت مؤلفاته عشرين كتابًا في علوم مختلفة، وأكثرها في اللغة والنحو والإعراب والقراءات وعلوم القرآن والأدب، كما في إنباه الرواة ١/ ٣٥٩.

(١) البيت لأبي دُؤاد الإيادي كما في الخصائص ١/ ١٧٦، وقال محقق الخصائص: « هذا هو الصواب، ونسبه ابن هشام في المغني عند حديثه عن مباحث أقسام العطف، ٢/ ٩٧، إلى الهذلي، وقبله قوله:

ألم تر أنني جاورت كعبًا وكان جوار بعض الناس غيًّا

وقد ذكروا أن أبا دُؤاد جاور هلال بن كعب من تميم، فلعب غلام له مع غلمان الحي، فغطسوه في الماء حتى مات، فعزم أبو دُؤاد على مفارقتهم، وذم جوارهم، وأحس أنهم يحاولون إرضاءه، فقال البيتين. وقد أعطاه هلال فوق الرضا حتى ضرب به المثل في الوفاء، فقيل: جار كجار أبي دُؤاد ومعنى قوله: أبلوني: يقال: أبلاه: إذ صنع به صنعًا جميلًا، والبلية اسم منه. قالوا: أراد بأبلوني هنا: أعطوني، والبلية هنا الناقة تعقل على قبر صاحبها الميت، وتمنع الطعام والشراب حتى تموت، وهي عادة جاهلية لبعض العرب في الجاهلية على ما يبدو. وقوله: نويًا أصله: نواي، فقلبت الألف ياءً على لغة هذيل، كما في اللسان، مادة (علل)، وكان هذا هو شاهد ابن جني من الاستشهاد به في الخصائص، وهذا يرجح ما ذكره ابن هشام من نسبة البيت إلى الهذلي، وقد يكون أبو دُؤاد تكلم بلغة هذيل، والله تعالى أعلم. والنوي: النية، وهو المعنى الذي قصده. وقوله: أستدرج: أرجع أدراجي من حيث كنت. والمعنى: أعطوني الدية، وأحسنوا إليّ، فإن فعلتم ذلك، فلعلي أصالحكم، وأرجع حيث كنت جارًا لكم. وقد فعلوا ذلك، فظل جارًا لهم، كما في شرح شواهد المغني، وهو الشاهد رقم ٦٦٩، والبيت أيضًا في معاني القرآن للفراء ١/ ٨٨.

ومعناه : فأبلوني بليتكم أصالحكم »[١] وبهذا قال أيضا أبو علي الفارسي[٢] ومكي بن أبي طالب مع اختلاف يسير في العبارات[٣] .

ولعل النحاة والمفسرين بعد سيبويه اصطلحوا على استعمال مصطلح العطف على الموضع وما إليه بدلًا عن العطف على التوهم ، تأدبًا مع القرآن الكريم ، لما توهمه العبارة الثانية مما لا يليق بجلال القرآن العظيم بخلاف الأولى ، ولهذا وجدنا عبارة العطف على الموضع عند الزمخشري[٤] والطبري[٥] والعكبري[٦] وابن الأنباري[٧] وابن يعيش[٨] .

---

(١) الحجة في علل القراءات السبع ، لابن خالويه ، ص٣٤٦- ٣٤٧.

(٢) انظر : مغني اللبيب ، ص٥٥٣، وحاشية الشهاب على تفسير البيضاوي ٨/ ٢٠١، وروح المعاني ، المجلد العاشر ١١٧/٢٨

(٣) انظر : الكشف عن وجوه القراءات السبع ٢/ ٣٢٣.

(٤) تقدم قول الزمخشري في الكشاف ٤/ ١١٢.

(٥) انظر : تفسير الطبري ٢٨/ ٧٧.

(٦) انظر : التبيان في إعراب القرآن ، وقد أوجز جدًّا في تخريج هذه القراءة ، حيث قال : « ويقرأ بالجزم حملًا على المعنى ، والمعنى : إن أخرتني أكن . واللّٰه أعلم » .

(٧) انظر : البيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ٤٤١.

(٨) انظر : شرح المفصل ١٠/ ١٠٦. وابن يعيش هو يعيش بن علي بن يعيش العدل الخطيب النحوي ، المدعو بالموفق ، الموصلي الأصل ، الحلبي المولد والمنشأ ، مولده لثلاث خلون من رمضان سنة ٥٥٣هـ ، وهو إمام كبير أخذ عن الأئمة الكبار ، وله ترجمة في بغية الوعاة ٢/ ٣٥٢، ووفيات الأعيان ٢/ ٣٤١، وشذرات الذهب ٥/ ٢٢٨، ومواضع متعددة من كشف الظنون ، ومفتاح السعادة ١/ ١٥٨، والأعلام ٩/ ٢٧٢، وترجم له القفطي في إنباه الرواة ٣/٤٥ ترجمة واسعة حافلة ، وبالغ في الثناء عليه وعلى شرحه للمع والمفصل ، وكان من ذلك قوله : « لو أنصفته ما أجريته في حلبة النحاة ، ولولا أن النحو قنطرة الآداب ، لنزهته عن مشاركة من قصده ونحاه ، فإنني إن وصفته بالنحو فهو أديب ، أو بالبلاغة فهو خطيب ، أو بالعدالة فهو أبو ذرها ، أو بالمعاني فهو مكنون دُرها ، أو بجميع الفضائل وجمعها فهو حالب درها . إمام إذا قاس قطع ، وإذا تربع ربع الأدب برع ، وإن سئل بين المشكل ، وإن استفسر فصل المجمل ، تصدر في زاوية أبي علي وجلّى للطلبة غامض كلامه ، وما تعبير كل متصدر جلي ، حملته على إدراكه العلوم نفسه الأبية ، وإلا فهو في شغل بأحكام العيال عن أحكام =

وغيرهم من النحاة والمفسرين[١] . ومن الواضح أنهم جميعًا يعنون بذلك ما يعنيه سيبويه ، بدليل أن أكثرهم ينسب هذا القول إلى الخليل وسيبويه ولا يذكرون قولًا آخر في تخريج قراءة الجزم في الآية ، فدلّ ذلك على أنه لو كان ثم قول أو رأي آخر لذكروه على عادتهم المعروفة في حشد جميع ما قيل في تأويل الآية ، ولو كان بعضها ضعيفًا جدًّا أو باطلًا بالبداهة ، كما تقدم نماذج ذلك ، ولهذا كان محقًّا كل الحق من ذهب إلى أن الخلاف بين عبارة الخليل وسيبويه وعبارة غيرهما خلاف لفظي ، لا يعتد به ، وكلاهما متفق في المعنى المقصود والواقع. قال الشهاب الخفاجي : « الظاهر أن الخلاف فيه لفظي ، فمراد أبي علي العطف على الموضع المتوهم أو المقدر ، إذ لا موضع هنا في التحقيق ، ولكنه فر من إيهام العبارة » ثم قال بعد كلام طويل : « لكن عبارة التوهم هنا غير مناسبة ، لقبح لفظها هنا »[٢] . وإلى مثل هذا ذهب الألوسي حيث قال : « وأستظهر أن الخلاف لفظي ، فمراد أبي علي والزجاج العطف على الموضع المتوهم أي : المقدر ، إذ لا موضع هنا في التحقيق ، لكنهما فرا من قبح التعبير ... إن التعبير بالتوهم هنا ينشأ عنه توهم قبيح »[٣] .

وهذا كله يؤكد أنه لا خلاف أصلًا بين سيبويه والخليل ، وبين غيرهما ممن جاء بعدهما من النحاة والمفسرين إلا في التعبير ، ويبدو للباحث أن عبارات العلماء التي وقف عليها في تأويل هذه القراءة كلها ناظرة إلى ما في الكتاب ، وآخذة من قول سيبويه عن الخليل : « لما كان الفعل الذي قبله قد يكون جزمًا ، ولا فاء فيه ، تكلموا بالثاني ، وكأنهم قد جزموا قبله ...» كما تقدم ، ولعل لفظ التوهم عند الخليل وسيبويه ومن عاصرهما لا يعني إلا التقدير الذي عبّر به غيرهما ممن جاءوا بعدهما ، فالموضع أو المحل المتوهم هو الموضع أو المحل المقدر ، فالتوهم مجرد اصطلاح ،

= العربية ...» وهو كلام مفعم بالثناء من عالم معاصر له قل أن يوجد مثله .

(١) في البحر ٨/٢٧٥ عدد كبير غير هؤلاء ، كابن عطية صاحب المحرر الوجيز .

(٢) حاشية الشهاب على البيضاوي ٨/ ٢٠١.

(٣) روح المعاني ٢٨/١١٧- ١١٨.

ولا مشاحة في الاصطلاح ، إذ لا يقصد به المعنى اللغوي ، وما يفهمه كل أناس في عصرهم وكل أهل فن في فنهم من معنى الوهم أو إدراك الطرف المرجوح كما عند علماء المنطق . ولهذا لا يرى الباحث ما يبرر أو يدعو إلى تشدد بعض المعاصرين وطنطنتهم ، ودندنتهم ، حول عبارة العطف على التوهم المفهوم من كلام الخليل وسيبويه ، والمبالغة في القول بأن ذلك لا يليق بالقرآن الكريم ، إلى آخر ما قالوه في هذا الشأن[١] إذ لم يكن أحد من العلماء أكثر إجلالًا للقرآن الكريم ، وتعظيمًا له ، وأوسع جهدًا في خدمته وخدمة لغته من الخليل وسيبويه ، فهما فوق الشكوك والشبهات والتهم ، وهذا التعبير دليل على أن الخليل وسيبويه كانا ينطلقان على سجيتهما في التعبير ؛ لأن الأمر في القرآن واضح ، ولا يقود سوق الكلام بهذا النوع من العبارات إلى الشك فيه كما قد يتوهم المتوهمون الواهمون ، ثم هو تعبير يدل على ما كان سائدًا في عصر الخليل وسيبويه من التعبير وأمر القرآن ، كما سبق أن لاحظ الباحث ، وهو عصرٌ الإيمان أعمق فيه من إعلان الشعارات ، والتمسك بظاهر التعبير أو ألوانه . والباحث يقول هذا ، لما رآه من محاولة بعض الباحثين المحدثين الانتقاص من سيبويه واتهامه في دينه بالاستخفاف بالقرآن وقراءاته ، والتشكيك فيها والإيهام بصحة سندها[٢] .

❁ ❁ ❁

(١) انظر : ظاهرة التأويل في إعراب القرآن الكريم ، ص ٣١٧، وكتاب سيبويه والقراءات ، ص١٥٧ وما بعدها .

(٢) انظر : الموضعين السابقين وص٤٣-٤٤ من ثانيهما .

المبحث الرابع:

هل هنالك فرق بين العطف على التوهم وبين العطف على المحل أو الموضع أو المعنى؟

مع عدم علم الباحث بمدلول مصطلح (العطف على التوهم) في عصر الخليل وسيبويه لا ينبغي اتخاذ مثل هذه العبارات وسيلة للّهجوم على أمثالهما من علماء السلف الصالحين. وهذا يؤكد ما ذكره الباحث سابقًا من ضرورة التمرس بأسلوب الكتاب، ودراسة مصطلحاته، وفهم المقصود بها قبل الحكم على ما فيه. هذا وقد فرق أبو حيان وتلميذه ابن مكتوم بين العطف على التوهم والعطف على الموضع أو المحل تفريقًا دقيقًا، فذهبا إلى الفرق بين الأمرين أن العامل في العطف على الموضع موجود وأثره مفقود، والعامل في العطف على التوهم مفقود، وأثره موجود(١) وقد نقل الألوسي هذه التفرقة من البحر وارتضاها(٢).

وبناءً على هذا قد دافع البنا صاحب إتحاف فضلاء البشر(٣) عن تأويل سيبويه، حيث قال: «حكي سيبويه عن الخليل أنه جُزِم على توهم الشرط الذي يدل عليه التمني؛ إذ لا محل هنا؛ لأن الشرط ليس بظاهر، وإنما يعطف على المحل حيث

---

(١) انظر: البحر المحيط ٨/ ٢٧٥، والدر اللقيط من البحر المحيط على هامش البحر في هذا الموضع.

(٢) انظر: روح المعاني ٢٨/ ١١٨، المجلد العاشر.

(٣) هو: أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الغني، شهاب الدين، المشهور بالبنا. ولد بدمياط من الديار المصرية وبها نشأ وتعلم وحفظ القرآن وبرع في القراءات، ورحل إلى القاهرة ومكة والمدينة مرارًا، وتوفي بالمدينة المنورة سنة ١١١٧هـ، ودفن بالبقيع. كان عالمًا بالقراءات والحديث والفقه والأصول والتاريخ والسير، وسائر العلوم الشرعية والعربية، كما كان صالحًا ورعًا عابدًا ناسكًا، مشتغلًا بالتدريس والتأليف. وله ترجمة في عجائب الآثار، للجبرتي ١/ ٨٩، ومعجم المؤلفين لعمر رضا كحالة ٢/ ٧١، والأعلام ١/ ٢٢٩، وترجم له محقق كتابه إتحاف فضلاء البشر، الدكتور/ شعبان محمد إسماعيل ترجمة واسعة في مقدمة الكتاب ١/٤٥ وما بعدها.

يظهر الشرط ، كقوله تعالى : ﴿مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُۥ وَيَذَرُهُمْ﴾[١] فمن جزم ، عطف على موضع (فلا هادي) ؛ لأنه لو وقع هناك فعل لا نجزم . وقال السمين : « هذا هو المشهور عند النحويين »[٢] ، ومما خرج بالجزم على الموضع أيضًا قوله تعالى : (وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا ٱلْفُقَرَآءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۚ وَيُكَفِّرْ عَنكُم مِّن سَيِّـَٔاتِكُمْ ۗ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ)[٣] بجزم (يكفر) ، عطفًا على محل (فهو خير لكم) .

وإذا أخذنا بهذا الرأي المفرق بين العطف على الموضع أو المحل ، وبين العطف على التوهم أو على المعنى ، فإن الآية الكريمة على قراءة الجمهور لا يمكن تخريجها على غير تأويل سيبويه والخليل ، إذ لا ينطبق عليها العطف على الموضع أو المحل بهذا المفهوم السابق ، وربما كان هذا هو السر الحامل للخليل وتلميذه على القول

---

(١) من الآية ١٨٦ من سورة الأعراف وتمامها : ﴿فِي طُغْيَـٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ بجزم (يذرهم) وبالياء في أوله على قراءة حمزة والكسائي وخلف العاشر ، وقرأ أبو عمرو ، وعاصم ، ويعقوب بالرفع وبالياء أيضًا ، وقرأ نافع وابن كثير وابن عامر وأبو جعفر بالنون والرفع أيضًا . انظر النشر ٣/ ٨٤، والكشف عن وجوه القراءات السبع ١/ ٢٥٩، والمهذب في القراءات العشر ١/ ٤٨٥، والمغني في توجيه القراءات العشر المتواترة ٢/ ١٧٦.

(٢) إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر ٢/ ٥٤١.

(٣) الآية ٢٧١ من سورة البقرة ، وقد قرأ نافع وحمزة والكسائي وأبو جعفر وخلف العاشر : (نكفر) بنون العظمة ، وجزم الراء ؛ لأن الفعل معطوف على محل ﴿فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ . وقرأ ابن كثير وأبو عمرو ، وشعبة ويعقوب : (نكفر) بنون العظمة أيضًا ، وبالرفع على أنها جملة مستأنفة ، والواو لعطف جملة على أخرى ، وقرأ ابن عامر وحفص : (يكفرُ) بالياء ورفع الراء ، والفاعل ضمير يعود على لفظ الجلالة المتقدم في قوله عز وجل : ﴿وَمَآ أَنفَقْتُم مِّن نَّفَقَةٍ أَوْ نَذَرْتُم مِّن نَّذْرٍ فَإِنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُهُۥ ۗ وَمَا لِلظَّـٰلِمِينَ مِنْ أَنصَارٍ ﴿٢٧٠﴾﴾ الآية ٢٧٠. وعلى هذه القراءة أيضًا الجملة مستأنفة والواو لعطف الجمل، انظر النشر ٢/ ٤٤٤، والكشف ١/ ٣١٦، والمغني في توجيه القراءات العشر المتواترة ١/ ٢٩٤. ومما حمل على هذا أيضًا قول الشاعر :

أنَّىٰ سلكت فإنني لك كاشح وعلى انتقاصك في الحياة وأزدد

بجزم (أزدد) حملًا على موضع (فإنني لك كاشح) الواقع جوابًا للشرط .

بالجزم على التوهم، بناءً على أن الجزم على التوهم غير الجزم على الموضع أو المحل، وذلك لأن أداة الشرط الجازمة التي أجمعوا على تقديرها- وهي (إن)؛ إذ لا يضمر غيرها عند النحاة- غير موجودة في الآية، وإنما تقدر تقديرًا، وقد أجمع كل من وقف الباحث على كلامهم من النحاة والمفسرين على تقدير الآية بما لا يخرج عن قول بعضهم: «إن تؤخرني أصدق وأكن من الصالحين».

وهذا هو مظهر التأويل في هذه الآية، التي لا تجتمع فيها صحة المعنى وصحة الإعراب إلا على هذا التقدير، ولما كانت أداة الشرط هنا، وهي عامل الجزم مفقودة غير موجودة في اللفظ، وبقي أثرها، وتقدر تقديرًا بإجماع العلماء، كما أجمعوا على التقدير السابق فيها، كان تخريج الآية بالعطف على التوهم أو المعنى متعينًا إذ لا يمكن تخريجها بالعطف على الموضع أو المحل، لعدم وجود أداة الشرط الجازمة، ولبقاء أثرها، على عكس ما هو معروف ومشهور عند النحاة في العطف على الموضع أو المحل كما تقدم عن السمين الحلبي، فيما نقله عنهم إلينا، ولهذا لم تكن الآية من باب العطف على الموضع أو المحل بل من باب العطف على التوهم أو المعنى كما ذهب إلى ذلك الخليل وسيبويه. وهذا كله إذا أخذنا بالرأي القائل بمبدأ التفريق بين العطفين أو المصطلحين أو المصطلحات، ولكن الباحث يرجح الرأي القائل بأن الاختلاف بين الألفاظ أو المصطلحات والعبارات لفظي، وأن ذلك كله من باب واحد، وأن لا فرق بين وجود أداة الشرط الجازمة في اللفظ أو عدم وجودها، وأنه لا خلاف بين النحاة والمفسرين في أن تخريج هذه القراءة هو على ما قاله الخليل وسيبويه بدليل اتحاد التقدير عند الجميع، وبدليل أن النحاة والمفسرين الذين وقف الباحث على كلامهم لا يذكرون في تخريج قراءة الجزم في الآية إلا تأويلًا واحدًا، وبدليل أنهم جميعًا ينسبون القول بالعطف على الموضع أو المحل فيها إلى الخليل وسيبويه، كما تقدم ذلك عند من نقل الباحث بعض أقوالهم في هذا الفصل.

هذا وقد خرج ابن عاشور قراءة الجمهور في هذه الآية تخريجًا قويًّا طيبًا من حيث الإعراب والمعنى، مبينًا ما فيها من لطائف بلاغية، وأسرار الأسلوب القرآني

المعجز ...، ومهد لذلك ببيان إعراب الفعل الذي قبل (أكن) حيث قال: « وانتصب (فأصدق) على إضمار (أن) المصدرية إضمارًا واجبًا في وجوب الطلب .

وأما قوله : (وأكن) فقد اختلف فيه القراء فأما الجمهور فقرؤوه مجزومًا بسكون آخره ، على اعتباره جوابًا للطلب مباشرة ، لعدم وجود فاء السببية فيه ، وعلى اعتبار الواو عاطفة جملة على جملة ، وليست عاطفة مفردًا على مفرد » .

ويلاحظ الباحث هنا أن ابن عاشور لم يستخدم العبارات المعتادة عند النحاة والمفسرين في تخريج هذه القراءة ، فلم يذكر العطف على التوهم أو المعنى ، ولا العطف على الموضع أو المحل ، وبدلًا عن ذلك كله استعمل عبارة « على اعتباره جوابًا للشرط مباشرة ، لعدم وجود فاء السببية فيه » ، كما يلاحظ أنه اعد الواو عاطفة جملة على جملة ، لا مفردًا على مفرد ، ولم يذكر نص كلام سيبويه على غير عادته في مثل هذه المواضع . ولعل هذا كله محاولة منه لتجاوز ما قد يبدو من خلاف بين العلماء في تخريج هذه القراءة ، وكثيرًا ما يتجاوز ابن عاشور أمثال هذا الخلاف اللفظي الذي لا أثر له في المعنى ، ولا وجود له في الحقيقة والواقع ، وهو دليل على قوة شخصية ابن عاشور العلمية ، وإمامته في العربية والتفسير وغيرهما من العلوم ، واستقلال فكره العلمي ، واجتهاده ، ومع هذا لم يرد على أحد في هذا الموضع ، بل لم يذكر الخلاف في إعراب الآية أصلًا ، وتجاوزه تجاوزًا تامًّا ، فلم يشر إليه في بداية كلامه ، وإن أشار بعد ذلك إلى شيء من ذلك .

ثم تكلم عن القراءة من حيث المعنى أو التفسير والبلاغة ، حيث قال بعدما تقدم من كلامه ، مباشرة : « ... وذلك بقصد تضمين الكلام معنى الشرط زيادة على معنى التسبب ، فيغني الجزم عن فعل الشرط ، فتقديره : إن تؤخرني إلى أجل قريب أكن من الصالحين ، جمعًا بين التسبب المفاد بالفاء ، والتعليق الشرطي المفاد بجزم الفعل . وإذا كان الفعل الأول هو المؤثر في الفعلين ، الواقع أحدهما بعد السببية ، والآخر بعد

الواو العاطفة عليه ، فقد أفاد الكلام التسبب والتعليق في كلا الفعلين ، وذلك يرجع إلى محسن الاحتباك[١] ، فكأنه قيل : لولا أخرتني إلى أجل قريب ، فأصدق وأكون من الصالحين ، إن تؤخرني إلى أجل قريب أصدق وأكن من الصالحين ومن لطائف هذا الاستعمال أن السائل بعد أن حث سؤاله أعقبه بأن الأمر ممكن ، فقال : إن تؤخرني إلى أجل قريب أصدق وأكن من الصالحين . وهذا من بدائع الاستعمال القرآني لقصد الإيجاز وتوفير المعاني » .

ثم ختم ابن عاشور كلامه في تخريج هذه القراءة بقوله : « ووجه أبو علي الفارسي والزجاج قراءة الجمهور بجعل (أكن) معطوفًا على محل (فأصدق) » .

وقد تقدم هذا الكلام ، وأن خلاف أبي علي والزجاج على الخليل وسيبويه ، خلاف لفظي على الأرجح ، وهذا الكلام الأخير من ابن عاشور دليل قاطع على أنه خرّج الآية أولًا على تأويل سيبويه ، الذي أجاد كل الإجادة في تصويره وبيان ما فيه من دقائق بلاغية وأسرار بديعية ، ولطائف الإعجاز القرآني في التعبير[٢] وإن لم يصرح بأن الأول هو رأي الخليل وسيبويه كما صرح بأن الثاني هو رأي أبي علي الفارسي والزجاج ؛ لأن ما قاله سيبويه أصبح رأيًا لجمهور النحاة والمفسرين ، فلم تكن حاجة إلى نسبته إلى واحد . والله أعلم .

---

(١) الاحتباك من المحسنات المعنوية في البديع ، وهو أن يحذف من الأول لدلالة الثاني عليه ، ويحذف من الثاني لدلالة الأول عليه في عبارة واحدة . كما في قوله تعالى في الآية ١٣ من سورة آل عمران : ﴿قَدْ كَانَ لَكُمْ ءَايَةٌ فِى فِئَتَيْنِ ٱلْتَقَتَا ۖ فِئَةٌ تُقَـٰتِلُ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَأُخْرَىٰ كَافِرَةٌ يَرَوْنَهُم مِّثْلَيْهِمْ رَأْىَ ٱلْعَيْنِ ۚ وَٱللَّهُ يُؤَيِّدُ بِنَصْرِهِۦ مَن يَشَآءُ ۗ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً لِّأُو۟لِى ٱلْأَبْصَـٰرِ ﴿١٣﴾﴾ ، والمعنى : فئة مؤمنة تقاتل في سبيل الله وأخرى كافرة تقاتل في سبيل الطاغوت ، لقوله تعالى في الآية ٧٦ من سورة النساء : ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ يُقَـٰتِلُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ۖ وَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ يُقَـٰتِلُونَ فِى سَبِيلِ ٱلطَّـٰغُوتِ فَقَـٰتِلُوٓا۟ أَوْلِيَآءَ ٱلشَّيْطَـٰنِ ۖ إِنَّ كَيْدَ ٱلشَّيْطَـٰنِ كَانَ ضَعِيفًا ﴿٧٦﴾﴾ فحذفت (مؤمنة) من الأولى لدلالة (كافرة) عليها ، وحذفت (تقاتل في سبيل الطاغوت) لدلالة ﴿تُقَـٰتِلُ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ عليها ، وكذلك ما ذكره ابن عاشور هنا ، والله تعالى أعلم .

وبعد فمما لا شك فيه أن قراءة أبي عمرو في هذه الآية هي قراءة ثابتة عن رسول الله ﷺ بالسند المتواتر جيلًا عن جيل، وليست رأيًا نحويًا، كما زعم بعض الباحثين المعاصرين؛ إذ أراد أن يثبت أثر القراءات القرآنية في آراء بعض النحاة، فجعل من ذلك بعض قراءاتهم السبعية، وغيرها، ومنها قراءة أبي عمرو في هذه الآية: (وأكون) بإثبات الواو، إذ ساقها الباحث تحت عنوان: (من آرائه)[1]. ومن الواضح الذي لا يتناطح عليه عنزان فضلًا عن أن يختلف عليه اثنان أن الرأي النحوي ما كان يدور حول تحليل الآية إعرابًا وتصريفًا وتوجيهًا، لا القراءة نفسها، كما يوهم فعل هذا الباحث، في أكثر من موضع من بحثه، فالقراءة ليست رأيًا وإنما نقل ورواية. والله أعلم.

ويخلص الباحث من كل ما تقدم في هذا الفصل إلى أن النحاة والمفسرين أجمعوا على تأويل سيبويه في تخريج هذه القراءة، الذي نقله عن الخليل، ولم يكن بينهم خلاف في ذلك إلا خلافًا لفظيًا لا أثر له في المقصود والمعنى والواقع، وهذا أمر لم يجده الباحث في التأويلات السابقة على هذا الفصل، والتي كثر فيها الجدل بين النحاة والمفسرين، فذكروا فيها وجوهًا أخرى من التأويلات والتخريجات بجانب ما قاله سيبويه، وربما نقدوا رأي سيبويه، وإن لم ينقدوه في أكثر المواضع، كما تقدم كل ذلك مفصلًا تفصيلًا كاملًا وتامًّا.

والله تعالى أعلم وهو الموفق والهادي إلى الصواب.

❁ ❁ ❁

(١) انظر: تفسير التحرير والتنوير ٢٧/٢٥٤- ٢٥٥.

(٢) القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية، مرجع سابق، ص٧٦- ٧٨، وانظر: النحو وكتب التفسير، مرجع سابق، ١/١٠٦- ١٠٧.

خـاتمـــــة

- خـلاصـة البحـث .
- بيـان الجـديـد فيه .
- النتائج التي توصل إليها البحث .
- توصيات البحث ومقترحاتـه .

خلاصة البحث

في نهاية هذه المسيرة مع التأويل النحوي في كتاب سيبويه، ومواقف النحاة والمفسرين منه، وهي مسيرة استغرقت تاريخ النحو والتفسير في عصور الإسلام المختلفة، ودلّت على ارتباط النحو بالقرآن الكريم، تاريخًا وموضوعًا، في نهاية هذه المسيرة يجدر بالباحث أن يجمل إجمالًا شديد الإيجاز القضايا البارزة في هذا البحث، وما ارتأه الباحث من آراء، وما عالجه من مسائل ومواقف، وما انتهى إليه من نتائج وتوصيات يراها مفيدة للدارسين في هذا الحقل من حقول تراثنا الإسلامي.

اقتضت طبيعة هذا البحث، وهيكل خطته، وبواعث تسلسل مباحثه أن يكون الفصل الأول منه في نشأة النحو ونموه وتطوره في رحاب القرآن الكريم، وجهود النحويين السابقين في خدمة الكتاب العزيز، وتوثيق نصه. وكان في سبعة مباحث، شملت تفصيل القول في عوامل نشأة النحو في رحاب القرآن الكريم، وأن اللحن فيه هو العامل القوي الداعي إلى ابتكار قوانين النحو. وقد ارتأى الباحث أسبابًا خاصة وعامة، عرضها مع التحليل والمناقشة والاستنتاج في إيجاز، وأكد القول بأن وضع النحو العربي كان عربيًا خالصًا على يد أبي الأسود الدؤلي بتوجيه من الإمام علي رضي اللّٰه عنه ثم زياد بن أبيه، توفيقًا بين الروايات، كما رأى الباحث أنه لا غرابة في أن يتكرر التوجيه، لأسباب ذكرها وفصلها بإيجاز، كما ناقش رأي المستشرقين ومن تبعهم من الكتاب المعاصرين في هذه المسألة، واستبعد أن يكون وضع النحو غير عربي محض، وأن يكون له أية صلة بأي نحو أجنبي.

وبذلك تسنى للباحث أن يثبت دلالة نشأة النحو على عناية المسلمين بالقرآن الكريم، وعلى مكانة النحو العلمية، وأهميته بين علوم الإسلام، فحلل كل ذلك، وأبان عن معنى النحو والعربية وذكر ورودها في الأخبار الأولى لنشأة النحو. وفي تضاعيف ذلك ذكر وظيفة النحو الكبرى بين علوم العربية التي عددها. ثم تحدث الباحث عن بوادر النظر في تحليل الآيات القرآنية لغويًا، ورأى أن كتاب سيبويه أقدم

مؤلف نحوي وصل إلينا ، يحمل المحاولات الأولى ، وبواكير النظر في تحليل الآيات لغويًّا ، وذكر نماذج لذلك مع التحليل لبيان دلالة ذلك على المقصود .

ثم كان الحديث عن بداية التأليف اللغوي ، ودواعيه وتطوره في كتب معاني القرآن وإعرابه ، ورأى أن خدمة الكتاب العزيز ، وتيسير فهمه ، وبناء قواعد العربية عليه ، هي الدوافع الأساسية لتأليف تلك الكتب ، تلبية لحاجة المتأدبين ، وللإجابة عما كان يدور في مجالس العلم والأدباء في حلقات المساجد ودروس العلماء من أسئلة حول النص القرآني ، مما لا ينهض به التفسير المأثور . وقد تبين من خلال ذلك أن كتب إعراب القرآن تفرعت في نشأتها عن كتب معاني القرآن ، وأنها وسيلة لفهم النص القرآني ، ومرجع مهم من مراجع كتب التفسير ، إذ إن كتب معاني القرآن وإعرابه هي المرحلة الأولى من مراحل التفسير غير الأثري ، وهي لون من كتب التفسير ، فيها نوع منه يستقل بخصائص معينة في نشأته ومنهجه العام ، بحسبانه تفسيرًا لغويًّا ، كان بداية ، وأساسًا للتفسير غير الأثري ، وهو التفسير بالدراية من خلال النص ، فكان التفسير غير الأثري الذي أساسه الأول التفسير اللغوي .

ثم كان الحديث في هذا الفصل عن صمود النحو في وجه دعوات التجديد والتطوير وما إلى ذلك ، ورأى الباحث أن هذه الدعوات في غالبها تريد شرًّا بالنحو والنحاة ، وما كان صاحبه صالح النية منها ، كان جهدًا ضائعًا ، ومعركة في غير معترك ، فهي عمومًا كثيرة الشرور قليلة الخير ، بل عديمته في نظر الباحث .

ثم تحدث البحث عن علاقة النحو بالقراءات والتفسير ، وعن طبقات المفسرين المهتمين بالبحوث النحوية واللغوية في تفاسيرهم ، ومراحل الصلة بين النحو والتفسير منذ العصور الأولى إلى اليوم .

وختم هذا الفصل بحديث موجز عن سيبويه وكتابه ، وذكر إجماع النحاة على الاحتجاج بقراءات القرآن جميعها ، شاذها ومتواترها ، فيستشهد بها جميعًا في إثبات القواعد النحوية واللغوية .

وكان الفصل الثاني عن ظاهرة التأويل ، وآثارها في تراث العربية والإسلام ، ومفهوم التأويل عند طوائف العلماء ومجمل آثاره في العلوم المختلفة ، في خمسة مباحث شملت الحديث عن تعريف التأويل في اللغة والاصطلاح ، وتناول نشأته وتطوره في النحو ، وآراء النحاة فيه قديمًا وحديثًا . وهنا رأى الباحث أن التأويل ضرورة لغوية في بعض النصوص المشكلة في ظاهرها ، من حيث المعنى أو الإعراب . وبناءً على ذلك رفض رفضًا قاطعًا دعوات بعض المعاصرين إلى إلغاء التأويل النحوي ، وحذفه من النحو بالكلية . وهنا حاول البحث تصحيح كثير من المفاهيم غير الصحيحة المتعلقة بالتأويل ، وترجيح ما يراه صحيحًا مع ذكر الأدلة المنطقية الدالة على ذلك .

وقد جعل الباحث كل ما تقدم أساسًا ضروريًّا بنى عليه دراسة تأويلات سيبويه النحوية في الكتاب لآيات من القرآن الكريم ، على ضوء مواقف النحاة والمفسرين منها في العصور المختلفة ، منذ تأليف الكتاب إلى اليوم ، فكان الحديث في بقية فصول البحث ، من الثالث إلى السابع يدور حول آيات من الكتاب العزيز رأى سيبويه أن ظاهرها المتبادر إلى الذهن عند النظرة الأولى ، لا يتفق مع القواعد النحوية المأخوذة من الكثير الشائع في كلام العرب ، وعلى رأسه القرآن الكريم ، فأوّلها على ما يراه صوابًا ، طلبًا للاتساق والاتفاق والتجانس في آيات الكتاب ، وإبعادًا لتلك الآيات عن الوصف بالقلة والشذوذ وما إلى ذلك ، ورفضًا لتضعيف القراءات ، كما فعل بعض النحاة ، وغيرهم . فلما كان سيبويه ممن يرى حجية جميع القراءات القرآنية المروية ، ومعه جمهور النحاة في ذلك ، كان منهجه يقتضي رد ما يبدو قليلًا إلى الكثير الشائع ، حملًا للقرآن على أشرف المذاهب وأبلغ اللغات وأفصح الوجوه . ولم يسلِّم النحاة والمفسرون بكل ما قاله سيبويه أو نقله عن شيوخه ، فكان نقد تأويل سيبويه في بعض الآيات أو ذكر وجوه أخرى مخالفة له من التأويل هو الأمر الغالب في معظم الآيات التي أولها سيبويه ، فبالرغم من اتفاق الجمهور معه وإجماع الجميع على سلامة منهجه العام إلا أن هناك جماعة خالفوه في كل موضع ، ولو كان ذلك مخالفة

لفظية، فلم يحظ شيء من تلك التأويلات بالإجماع الكامل الشامل من النحاة والمفسرين في كل عصر ومصر.

وكان منهج الباحث في كل فصل من تلك الفصول الخمسة أن يبدأ بتلخيص المسألة النحوية المعينة التي بنى عليها سيبويه تأويله، بعد تصوير موضع الإشكال في الآية أو في قراءة من قراءاتها التي حرص الباحث على توضيحها ونسبتها إلى قرائها في كل موضع. ثم ذكر آراء النحاة فيها إن كانت من المسائل الخلافية، كل ذلك باختصار وفي إيجاز وتركيز. ثم تفصيل القول في تأويل سيبويه اعتمادًا على ما في الكتاب، ثم ذكر مواقف النحاة والمفسرين وآرائهم في مختلف العصور حول تأويل سيبويه للآية أو لقراءة من قراءاتها المتواترة، مراعيًا التسلسل التاريخي في عرض الأقوال والآراء والمواقف ما أمكن ذلك؛ لأن اللاحق يبني على ما قاله السابق. وكان الباحث يكتفي بذكر أشمل العبارات والأقوال والآراء في كل مسألة ثم يشير إلى البقية مع التركيز على مواضع الخلاف بينها، وهذا العمل في مجمله عرض وتحليل ونقد وتفصيل وترجيح لما يراه البحث راجحًا مع ذكر المرجحات، وإلا اكتفى بالعرض والتحليل من دون ترجيح، إذ لا ترجيح بلا مرجح في نظر المنهج العلمي.

ولقد رأى الباحث الاختصار على هذه المواضع الخمسة، فلم يتعرض بالدراسة لآراء سيبويه التي قد لا تخلو عن شيء من التأويل، ولكن استقر عليها الفكر النحوي عند المتأخرين، فأصبحت كالمجمع عليه بين الناس حتى لا يكاد أحد يذكر فيها خلافًا، إذ أصبح الخلاف في تلك المسائل خلافًا تاريخيًا لا واقعيًا، وذلك كتقدير (أن) الناصبة للمضارع بعد فاء السببية وواو المعية الواقعتين في جواب نفي أو طلب، فقد قال سيبويه في «هذا باب الفاء» من الكتاب: «واعلم ما انتصب في باب الفاء ينتصب على إضمار أن»[1]، ومثل لذلك بقوله تعالى: ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾ [سورة فاطر، آية: ٣٦]، وقوله عز وجل: ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُوا مِنكُمْ وَيَعْلَمَ

(١) الكتاب ٢٨/٣ وما بعدها.

﴿ٱلصَّـٰبِرِينَ﴾ [سورة آل عمران ، آية : ١٤٢] ، ذكر بقية المواضع التي تقدر فيها (أن) وجوبًا أو جوازًا . وهذا التقدير قبله جمهور النحاة ، ورفضه بعض الكوفيين ، ورأوا أن المضارع المنصوب في ذلك منصوب بالفاء والواو وحتى ... إلخ ، لا بـ(أن) مضمرة وجوبًا أو جوازًا . ومثل ما فهمه جمهور النحاة من الكتاب من جعل سيبويه الاسم الواقع بعد إذا وإن الشرطيتين فاعلًا لفعل محذوف يفسره ما بعده ، وقد فهم بعضهم من بعض عبارات الكتاب في « هذا باب الحروف التي لا يتقدم فيها الأسماء الفعل »[1] ، أن سيبويه أجاز وقوع المبتدأ بعد أدوات الشرط ، ولكنه أوجب أن يكون خبره جملة فعلية . ولا يرى الباحث ضرورة لمناقشة مثل هذه المسائل ؛ لأن النحاة في كل عصر ومصر ، ومنذ زمن طويل قد قتلوها بحثًا ، وفرغوا منها ، وانتهوا فيها إلى ما يشبه الإجماع ، واستقر الفكر النحوي على ذلك عند المتأخرين ، بعد أن عرفت آراء النحاة ومذاهبهم ، ومجادلاتهم ردحًا من الزمن في هذه المسائل وأمثالها في النحو والصرف . ولهذا لا يجد الباحث مبررًا لإعادة طرحها للمناقشة من جديد ، كما حاول ذلك بعض الباحثين المعاصرين ، واتهموا سيبويه فيها باللجوء إلى التأويل المتكلف المرذول ، وتمادوا في دعاواهم ، فوصفوا جمهور النحاة القائلين بآراء سيبويه ، بما يعف اللسان عن ذكره ، وادعوا دعاوى عريضة لا تقوم على أساس من دليل ، ورفعوا شعارات براقة جوفاء ، ووزعوا كثيرًا من التهم الباطلة على النحاة عمومًا ، وعلى البصريين خصوصًا ، وعلى رأسهم إمام النحاة سيبويه[2] .

---

(١) الكتاب ٣/ ١١٠، وانظر الإنصاف في مسائل الخلاف ٣٥٢/١وما بعدها ، المسألة ٧٥، ٧٦، حيث فصل آراء النحاة من البصريين والكوفيين في المسألتين بما لا مزيد عليه .

(٢) انظر : على سبيل المثال : كتاب إحياء النحو ، وسيبويه والقراءات ، ص١٢٠- ١٧٥، وظاهرة التأويل في إعراب القرآن الكريم . لقد ظلم هؤلاء المعاصرون النحاة وعلى رأسهم سيبويه ظلمًا كبيرًا ، واتهموهم باتهامات باطلة ، والذي تزعم هذه الحملة في العصر الحديث هو الدكتور/ أحمد مكي الأنصاري في جميع بحوثه ، خاصة : سيبويه والقراءات . والرد على ذلك تفصيلًا يحتاج على بحث آخر ، إذ لا يتسع لذلك هذا البحث بطبيعته الأكاديمية وخطته المحددة .

كل ذلك في سبيل ما يزعمونه إصلاحًا وتجديدًا، وإحياءً للنحو؛ ولم يكن النحو في يوم من الأيام، منذ نشأته إلى يوم الناس هذا ميتًا حتى يحتاج إلى إحياء، ولا فاسدًا حتى يحتاج إلى إصلاح، ولا ناقصًا حتى يحتاج إلى من يجعله وافيًا، ولا غير مهذب حتى يحتاج إلى تهذيب، بعد أن بذل النحاة القدامى في كل عصر جهودًا كبيرةً في تيسير النحو للناس، في متون وشروح وحواش ومختصرات ومنظومات، ولم يعد فيه من الصعوبة ما يدعو إلى التيسير الذي يعني هدم أصوله وقواعده ومصطلحاته، فكانت دعوات التجديد في العصر الحديث- علم اللَّه- مجرد غش وخداع وتمويه.

وقد هدف هذا البحث في مجمله إلى إبطال هذه المزاعم بالدليل القاطع من أول كتاب في النحو، لأن الباحث يرى أن أكثر دعوات تجديد النحو وتطويره وتهذيبه وإصلاحه وتيسيره في العصر الحديث هي في حقيقتها دعوات إلغاء ومحو للنحو من أساسه، وذلك يؤدي بالضرورة إلى قطع الصلة بيننا وبين تراثنا الإسلامي في مختلف مجالاته قطعًا شبه تام إن لم يكن تامًّا بالكلية. ومن العجيب حقًّا أن يدعو بعض أبناء جلدتنا الذين يتكلمون بألسنتنا إلى مثل هذه الأفكار الهدامة التي لا تنطلي على أحد من العقلاء في الوقت الذي يصف فيه بعض المستشرقين النحو بالنضج والكمال والشمول، بحيث لم يبق فيه مجال للزيادة، فيقول أحدهم في هذا: « ولقد تكلفت القواعد العربية التي وضعها النحاة العرب في جهد لا يعرف الكلل، وتضحية جديرة بالإعجاب، بعرض اللغة الفصحى، وتصويرها في جميع مظاهرها، من ناحية الأصوات والصيغ وتركيب الجمل، ومعاني المفردات، على صورة شاملة، حتى بلغت كتب القواعد الأساسية عندهم مستوى من الكمال، لا يسمح بزيادة لمستزيد »[1].

والأعجب من ذلك أن بعضهم يدعو إلى تعديل قواعد النحو والصرف وغيرها

---

(١) دراسة في اللغة واللهجات والأساليب للمستشرق الألماني يوهان فك، ص ٢، ترجمة الدكتور/ عبد الحليم النجار، ط/ مطبعة الخانجي بالقاهرة، سنة ١٩٥١م.

حتى تشمل جميع الوارد المروي عن العرب من النادر والشاذ وما إلى ذلك من النصوص التي سمعت عن العرب ، وفرغ النحاة من مناقشتها والحكم عليها منذ زمن طويل ، ويرى الباحث أن هذه الدعوة باطلة أصلًا إذ إنها قائمة على الجهل بطبيعة القواعد العربية ، ووظيفتها وهدف واضعيها منها فالدعوة إلى « جعل القواعد النحوية مشتملة على كل الوارد من الشواهد على ظاهرها دون اللجوء إلى التأويل »[١] ، كما يرى صاحب هذه الدعوة لا يمكن أن تتحقق إلا بإلغاء النحو الموجود بين أيدينا جملة ، وبناء نحو جديد ، وهذا ما يدعون إليه فيما زعموه تيسيرًا . ولو أننا سرنا وراء هذا السراب الخادع ، الذي يحسبه الظمآن ماءً حتى إذا جاءه لم يجده شيئًا ، لما بقي من قواعد النحو شيء أبدًا ؛ لأن أبسط قواعد العربية ، كرفع الفاعل ونصب المفعول قد جاء عن العرب ما يخالفها ، وعلى ذلك فقس جميع القواعد .

وعلى هذه الطريقة الغريبة العجيبة القائمة على الدعاوى الكاذبة والشعارات البراقة الجوفاء يدعو صاحب كتاب (سيبويه والقراءات) إلى تعديل ما يزيد على أربعين قاعدة من قواعد العربية ، فيما سماه بنظرية النحو القرآني[٢] ، وكأن النحو الموجود قبله لم يكن قرآنيًا بل إغريقيًا أو لاتينيًا ، وهذا ما صرح به في مقدمة كتابه هذا ، إذ جعل القواعد العربية الموجودة الآن كالقوانين الوضعية في تشريعات الدول العلمانية المعاصرة ، وبناءً على ذلك دعا إلى جعل قواعد العربية قرآنية . وهذا في نظر الباحث ظلم كبير للنحاة القدامى الذين استنبطوا هذه القواعد من كلام العرب وعلى قمته القرآن الكريم ، وإنكار لجهود هؤلاء الأئمة العلام من سلف هذه الأمة ، بل إنكار لحقائق الأشياء التي يعترف بها كل عاقل .

ويبدو للباحث أن هذه الدعوة مثل أخت لها ظهرت في العصر الحديث عند فئة منحرفة ضالة تدعو إلى الاقتصار على ما في القرآن الكريم من تشريعات الإسلام ،

---

(١) سيبويه والقراءات ، ص ١١٧ .

(٢) انظر : النحو القرآني ، ص ١٠ .

وتسمي نفسها زورًا وخداعًا وكذبًا بالجماعة القرآنية ، وكلتا الدعوتين لا تعدو أن تكون كلمة حق أريد بها باطل . وقد صدق ابن عاشور حين قال : « ومدونات النحو ما قصد بها إلا ضبط قواعد العربية الغالبة ، ليجري عليها الناشئون في اللغة العربية ، وليست حاصرة لاستعمال فصحاء العرب ، والقراء حجة على النحاة دون العكس ، وقواعد النحو لا تمنع إلا قياس المولدين على ما ورد نادرًا في الكلام الفصيح والندرة لا تناكد الفصاحة »[١] .

والرد على دعاوى بعض المعاصرين وتشكيكاتهم في قدرة النحو على صون العربية والحفاظ عليها وتطاولاتهم على النحاة القدامى ، ونقدهم بالحق والباطل ، هو جوهر هذا البحث وهدفه الأساس فالرد على ذلك كله من خلال بحث علمي متأن يقرر الحقائق من خلال النصوص ، وتفهم كلام العلماء هو بيت القصيد ومربط الفرس فيه .

والله الموفق والهادي إلى الصواب .

❁ ❁ ❁

(١) التحرير والتنوير ٥/١٠٢- ١٠٣.

الجديد في هذا البحث

تلك هي خلاصة البحث وملخصه ، أما الجديد فيه فإن الباحث لا يدعي أنه أتى من هذا البحث بآراء جديدة كل الجدة ، أو بنتائج مبتكرة لم يسبق إليها بأية حال ، أو بمسائل اكتشفها ، وانتهى في قضاياها إلى أحكام قطعية إلا على الصعيد الشخصي ، إذ كان يبحث عن الجديد في القديم ، ومع ذلك يعتقد أن الأشياء السبعة التالية لم يسبقه أحد- مبلغ علم الباحث- إلى صياغتها هذه الصياغة الموجودة في البحث كما لم يسبقه أحد- فيما يعلم- إلى بحثها بهذه الصورة ، وانتهى إلى ما انتهى إليه الباحث من نتائج تعد هي الشيء الجديد في هذا البحث على ما يبدو للباحث . والله تعالى أعلم .

١- إحصاء مسائل التأويل النحوي ، المرتبطة بالقرآن الكريم ، في كتاب سيبويه ، ودراستها بصورة واسعة .

٢- دراسة الآيات المشكلة الإعراب دراسة واسعة تجمع خلاصة كل ما قيل في الآية من آراء .

٣- دراسة جامعة لأطراف ظاهرة التأويل، ومجمل آثارها في تراث العربية والإسلام وعند جميع طوائف العلماء حسب ما وقف عليه الباحث .

٤- الرد على دعاوى بعض المعاصرين على النحاة وإمامهم سيبويه ، وتخرصاتهم حول الكتاب . وذلك بكشف حقائقها ، وتفنيدها على ضوء المنهج العلمي دون محاباة لأحد مهما كانت مكانته العلمية .

٥- استقراء مواقف النحاة والمفسرين وآرائهم حول الآيات التي أوّلها سيبويه أو أوّل بعض وجوه القراءات فيها ، استقراءً يجمع خلاصة ما قيل في تخريج الآية أو القراءة مع تحليل ذلك كله ومناقشته ونقده ، واستنتاج الأحكام والآراء والمواقف منه .

٦- المقارنة بين آراء النحاة والمفسرين ، لإظهار أثر الخلافات النحوية في توسيع مدارك العلماء في معاني الآيات ، وما تحتمل من دلالات ؛ إذ كل وجه من وجوه الإعراب له أثر في المعنى ، كما أن كل تغيير في البنية يتبعه تغيير في المعنى غالبًا ، مما أدى إلى تنمية التفسير وتوسيعه بصورة ملحوظة ، وذلك اجتهاد في سبيل فهم مراد اللَّه من كلامه المنزل ، وهو الغرض الأول والأساس الذي يشترك علماء العربية وعلماء التفسير في بذل جهود كبيرة للوصول إليه . ولكن القرآن حقًّا لا يخلق عن كثرة الرد ، فهو المعجزة الدائمة إلى يوم القيامة ، ولا تنقضي عجائبه ، ولا يشبع منه العلماء كما في الحديث .

٧- بناء منهج البحث على دراسة مسألة واحدة تتعلق بآية أو مجموعة من الآيات دراسة شاملة للقراءات والنحو والإعراب والمعنى ، جامعة لكل الآراء التي وقف عليها الباحث مع المقارنة والتحليل والمناقشة ، واستخلاص النتائج والأحكام ، بما يأتي على فصل كامل من البحث .

❀ ❀ ❀

النتائج التي توصل إليها البحث

يقول الباحث هنا ما قاله عند ذكر الجديد في البحث ، وبناء على ذلك فمن أهم النتائج التي توصل إليها هذا البحث :

١- كتاب سيبويه أقدم كتاب وصل إلينا ، يجمع المحاولات الأولى ، وبواكير النظر في تحليل الآيات لغويًا ، وبذلك فتح للعلماء والباحثين من طلبة العلم باب فهم القرآن ودراسته اعتمادًا على أسلوبه العربي ، ونصه اللغوي ، فكان ذلك رافدًا مهمًا لفهم كلام اللّٰه بالإضافة إلى التفسير الأثري الذي كان هو السائد حتى عهد سيبويه .

٢- كتب معاني القرآن وإعرابه هي المرحلة الأولى من مراحل التفسير غير الأثري ، فهي التي أسست منهج التفسير بالدراية ، الذي أساسه التفسير اللغوي ، مقابل التفسير بالرواية .

٣- النحو نشأ عربيًا خالصًا ، وعلى يد العرب وضعًا وتوجيهًا وأسبابًا ودواعي ، فلم يكن فيه أثر أجنبي البتة ، وقد كانت نشأته ونموه وتطوره حتى نضجه واكتمال قواعده في رحاب القرآن الكريم ، وبغرض صونه من الخطأ في قراءته وفهم معناه فهمًا صحيحًا مبنيًا على لغته التي نزل بها وبغذاء من مأدبته الشهية الواسعة ، فالنحو مرتبط بالقرآن وضعًا وتاريخًا وموضوعًا .

٤- هنالك ارتباط وثيق وصلة قوية بين علمي النحو والتفسير فكان المفسرون في كل عصر ومصر هم من النحاة ، لأن العلم بالنحو والعربية يأتي على رأس شروط المفسر لكتاب اللّٰه عز وجل ، ومثل هذا يقال عن المحدث والفقيه بإجماع علماء الإسلام .

٥- قواعد العربية ثابتة بثبات القرآن الكريم ولا تقبل التجديد ولا التطوير ، وما إلى ذلك ، فقد أعطاها القرآن الثبات ، لأنها مستنبطة من لغة العرب التي نزل بها القرآن . والتجديد والتطوير والتهذيب والتيسير أمور ممكنة ومقبولة بل مطلوبة وواجبة

في طرائق التدريس والوسائل التعليمية والمناهج الدراسية والتأليفية، وما إلى ذلك، فهذا وحده هو مجال التطوير والتجديد والتهذيب، وبشرط أن يكون ذلك من أهل الشأن والاختصاص والخبرة والعلم والدراية وهم القادرون على ذلك، فيمكن أن يأتوا في كل عصر بما يرونه أصلح وأجدى وأنفع. أما القواعد ذاتها فيستحيل فيها التجديد والتطوير وما إلى ذلك.

٦- التأويل ظاهرة لغوية لها جذورها العميقة في العربية، وقد صاحبت النصوص الدينية واللغوية في مسيرتها منذ كانت، وانتقل التأويل من الدراسات الشرعية إلى الدراسات اللغوية، وهو قد يكون ضروريًا، ولابد من الأخذ به واللجوء إليه في بعض النصوص المشكلة في الظاهر عند النظرة الأولى، سواء أكان الإشكال من حيث المعنى أم الإعراب، ولا يضر في ذلك ما أحدثته بعض الطوائف المنحرفة، والفرق الضالة من اتخاذ التأويل وسيلة لتأييد مذاهبها الكلامية، وأفكارها العقدية المخالفة للإسلام، من دون حاجة تدعو إلى ذلك. فهذا تأويل باطل، بل هو تحريف لا تأويل في الحقيقة، ولا يلتفت إليه. أما التأويل اللغوي الصحيح فهو ضروري في التعامل مع بعض النصوص، بهدف تصحيح المعنى أو صون القاعدة النحوية العامة من تلك النصوص التي تبدو مخالفة لها عند النظرة الأولى. وهذان هما أهم أسباب التأويل النحوي عند النحاة، وهنالك أسباب أخرى ثانوية.

٧- منهج سيبويه في التأويل منهج وسط بين الإفراط والتفريط، فهو لا يلجأ إليه إلا عند الضرورة، وتأويلاته تعد على أصابع اليدين، فلم يكن مؤولًا في جل عمله في الكتاب. وكان التأويل موجودًا ومعروفًا قبله، فلم يكن فاتح بابه، كما لم يتكلفه البتة، وإنما كان التأويل النحوي ظاهرة موجودة ومعروفة عمليًا منذ عهد الصحابة، وما بعده، وإن نضج في عهد سيبويه، وكان لجوؤه إليه عند الضرورة بهدف رد ما يبدو قليلًا شاذًا إلى الكثير الشائع، فرارًا من الحكم عليه بالشذوذ والقلة أو ردّ القراءات، كما فعل بعض النحاة، وقد أخذ بهذا المنهج جمهور العلماء من النحاة

والمفسرين الذين أجمعوا على ضرورة مبدأ تأويل في بعض النصوص ، وإن اختلفوا مذاهب شتى في التأويل الراجح في كل موضع ، وكان غرض الجميع هو فهم مراد اللّه تعالى من كلامه ، وإدراك ما تتضمنه الآيات القرآنية من دلالات ومعان وأحكام ، وهذا هو الهدف العام المشترك بين النحاة والمفسرين الذين بذلوا جهودًا كبيرة من أجل الوصول إليه في كل عصر ، فكان التأويل النحوي إحدى الوسائل المهمة التي استعملوها للوصول إلى هذا الهدف السامي الكبير ، وذلك الغرض الشريف العظيم .

توصيات البحث واقتراحاته

يتقدم الباحث في ختام دراسته بهذه التوصيات أو الاقتراحات التي يرى أنها مفيدة للباحثين في حقل الدراسات النحوية واللغوية في هذا العصر. وقد استخلصها من مسيرة بحثه ويرجو أن يهتم بها المشتغلون بالشأن النحوي واللغوي والأدبي والتراثي عمومًا، وهي:

١- ضرورة الاهتمام بكتاب سيبويه وإعادة دراسته في جميع المراحل الجامعية فضلًا عن الدراسات العليا، وربط البحوث النحوية واللغوية به، واتخاذه مرجعًا أساسًا لا يستغنى عنه، والتمرس على أسلوبه ومصطلحاته، والتغلب على صعوباته، ونشره على أوسع نطاق حتى يكون الكتاب الأول في دراسة العربية للمتخصصين كما كان للجميع في السابق. فلا ينبغي أن يحرم منه طلبة المراحل الجامعية الأولى، وهنالك اهتمام بالكتاب في جامعتنا، يتمثل في تدريس بعض أبوابه للمتخصصين في الدراسات العليا، وفي تلك البحوث التي تعدّ في جوانب منه للحصول على الدرجات العلمية، ولكن مما يؤسف عليه أن شرحًا واحدًا من شروح الكتاب لم يصل إلى أيدي القراء من طلبة العلم وعامة الناس مكتملًا حتى اليوم، مع وجود عدة شروح للكتاب مخطوطة ومكتملة، ومن هنا يرى الباحث ضرورة الاهتمام بنشر شروح الكتاب وجلب مخطوطاته ومخطوطات شروحه الموجودة في العالم إلى جميع جامعاتنا العربية، لتمكين الباحثين من تحقيقها وإجراء مزيد من الدراسات المقارنة على تلك النسخ حتى تخرج نسخة من الكتاب أقرب إلى الكمال من النسخ الموجودة الآن بأيدينا.

٢- ضرورة التأكد مما يطلقه بعض المعاصرين من أحكام فيما يتعلق بالتراث الإسلامي، وكتبه، ورموزه، فقد تميز العصر الحديث بإعادة النظر في كثير من جوانب التراث والفكر الإسلامي، كما تميز بإحياء التراث وبالجراءة في نقد الأقدمين ومناهجهم في التفكير وبناء العلوم، وكان للنحو والنحاة نصيب كبير من ذلك، وقد

تضاعف هذا النصيب في السنوات الأخيرة، ومارس النقد كل من هب ودب، فاختلط الحابل بالنابل. ولئن كان إحياء التراث العربي الإسلامي ودراسته ونقده من الأعمال الكبيرة العظيمة في هذا العصر، فإنه قد اختلط فيه عمل صالح وآخر سيئ بفعل المستشرقين وأتباعهم من الباحثين الجهلة والخبثاء الماكرين، الذين لم يرزقوا الإيمان مع العلم، والأمانة مع النشاط، والصدق والحياد العلمي في البحث، وكان لبعضهم أغراض دنيئة سعوا إلى تحقيقها بكل الوسائل، وسلكوا في ذلك كل مسلك، وهاموا في كل واد، ضلالًا وتضليلًا، وغشًّا وخداعًا وتمويهًا وزيغًا في الأفعال والأقوال، حتى أصبح في المكتبات مجموعة من الكتب والبحوث التي تحمل آراء تكوّن ما يمكن تسميته حملة على النحو والنحاة، فكان لابد من الحذر والاحتياط، وعدم الاطمئنان إلى هذه الكتب وما تحمل من آراء وأحكام ومواقف، يجب دراستها دراسة ناقدة بصيرة، وعدم التسليم بكل ما فيها من الغث والسمين، فإن أكثر ما وقف عليه الباحث في هذا المجال أحكام ظالمة وتهم باطلة ضد القدماء، تصحبها دعاوى عريضة فارغة لا تثبت أمام البحث العلمي، وسرعان ما تنهار عند النظر والفحص والتمحيص. وقد نال سيبويه وكتابه من ذلك شيء كثير خاصة منهجه في الاستشهاد بالقرآن الكريم وتوجيه قراءاته والاحتجاج لها، وبناء القواعد عليها، فقد طنطن بعض الباحثين حول ذلك بكثير من الدخن، وأثاروا غبارًا كثيفًا قاتمًا من التهم والشكوك والظنون، مما يستوجب بحثًا علميًّا مقسطًا يجلي الحقائق، ويرد الحق إلى نصابه والأمور إلى طبيعتها وحقائقها.

وإذا كان الأمر كذلك فلابد من نقد وتمحيص وتحقق ورجوع إلى الأصول الأولى، والاعتماد عليها أولًا وأخيرًا في الدراسة النحوية واللغوية وغيرها.

والله الموفق والهادي إلى الصواب.

٣- ربط الدراسات اللغوية بكتب التراث والمصادر الأولى في كل مجال، والصبر على دراستها وحسن تفهمها، فهذا وحده هو الكفيل بصنع الباحثين

المتمكنين الذين يمكنهم تحمل مسئولية القيام على العربية . أما تلقف الشعارات والدعاوى وأشلاء النصوص من المعاصرين ، فهو من المصائب التي ابتلي بها كثير من الباحثين المعاصرين ، ومن يسير على نهجهم هذه الأيام . والمحفوظ من حفظه اللّٰه من شرور المستشرقين وأتباعهم . وهذه مجرد مقترحات يمكن للباحثين دراستها وأخذ النافع المفيد منها ، وترك ما عدا ذلك . واللّٰه الموفق .

وبهذا يأتي الباحث إلى نهاية دراسة ما استطاع إحصاءه من مواضع التأويل النحوي لوجوه القراءات القرآنية في الكتاب ، ولم يأل جهدًا في الإحصاء والبحث والدراسة ، كما حاول تتبع آراء النحاة والمفسرين ومواقفهم من تأويل الآيات القرآنية في الكتاب . ولم يكن من هدف هذا البحث ولا من خطته ، دراسة التأويلات المتعلقة بالشعر والنثر أو بالمعنى والدلالة وعلوم البلاغة ومفردات اللغة ، وغير ذلك مما لم يكن تأويلًا مباشرًا لآيات قرآنية . ولا يدّعي الباحث أنه أحصى كل مواضع التأويل النحوي لوجوه القراءات في الكتاب ، ولكنه حاول ذلك ، وبذل كل ما استطاع من جهد في سبيل ذلك ، فإن كان قد بلغ الذي أراد ، فذلك الفضل من اللّٰه ، وله الحمد وحده على نعمة التوفيق ، وإن لم يكن الأمر كذلك ، فحسبه أنه حاول واجتهد ، وصبر وبذل وسعي ما وسعه السعي ، ولا يكلف اللّٰه نفسًا إلا وسعها .

وعلى اللّٰه قصد السبيل ، وهو الموفق والهادي إلى سواء الصراط .

واللّٰه تعالى أعلم بالصواب وإليه المرجع والمآب ، وصلى اللّٰه على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم في البدء والختام ، والحمد للّٰه رب العالمين دائمًا أبدًا إلى يوم الدين .

الفهـــارس العامـــة

فهرس الآيات القرآنية الكريمة

سورة النساء

سورة المائدة

سورة الأنعام

سورة الأعراف

سورة الأنفال

سورة التوبة

سورة يونس

سورة هود

سورة يوسف

سورة الأنبياء

سـورة النور

سورة الفـرقـان

سورة النمـل

سورة القصص

سورة العنكبوت

سورة الأحزاب

سورة سبـأ

سورة فـاطـر

سورة المزمل

سورة القيامة

سورة المرسلات

سورة المطففين

سورة الانشقاق

سورة البروج

سورة الأعلى

سورة المسد

فهرس الأحاديث النبوية الشريفة والآثار

فهرس الشواهد الشعرية

حرف الكاف

حرف اللام

حرف الميم

حرف النون

حرف الهاء

حرف الياء

فهرس الأمثـــال

فهرس الأعلام المترجمين في البحث[١]

(١) لما كانت أسماء الأعلام تتكرر كثيرًا جدًّا في البحث : اكتفيت بالإحالة إلى موضع الترجمة للأعلام الوارد ذكرهم في البحث ، دون بقية المواضع .

فهرس مصادر البحث[1]

١- القرآن الكريم .
أ - المصحف المطبوع على رواية حفص عن عاصم ، ط/ مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف في المدينة المنورة ، سنة ١٤٠٥هـ
ب-المصحف المطبوع على رواية ورش عن نافع ، ط/ مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف في المدينة المنورة ، سنة ١٤٠٧هـ
ج- المصحف المطبوع على رواية قالون عن نافع ، ط/ جمعية الدعوة الإسلامية العالمية بطرابلس- ليبيا سنة ١٤٠١هـ
د- المصحف المطبوع على رواية الدوري عن أبي عمرو ، ط/المطبعة الحكومية في السودان سنة ١٩٧٨م ، أعيد طبعه بمطبعة جامعة إفريقيا العالمية بالخرطوم سنة ١٩٩٥م .

٢- أبنية الصرف في كتاب سيبويه ، للدكتورة/ خديجة الحديثي ، من منشورات مكتبة النهضة ببغداد- العراق ، ط/ ١، سنة ١٣٨٥هـ-١٩٦٥م .

٣- إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين ، للسيد مرتضى الزبيدي ، نشر دار إحياء التراث العربي بالقاهرة ، بدون تاريخ .

٤- إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربع عشر ، للبنا الدمياطي ، بتحقيق الدكتور/ شعبان محمد إسماعيل ، نشر مكتبة عالم الكتب ببيروت- لبنان ، ط/ ٣، سنة ١٤٠٧هـ .

٥- الإتقان في علوم القرآن ، للسيوطي ، بتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، نشر مطبعة المشهد الحسيني بالقاهرة- مصر ، بدون تاريخ .

٦- أثر القرآن الكريم في أصول مدرسة البصرة النحوية حتى أواخر القرن الثاني الهجري ،

---

(١) قدمت اسم المصدر ، فالمؤلف ، فالمحقق ، فالطبعة ، فمكانها ، فزمانها إن علمت كل ذلك .

للدكتور/ عبد الله محمد الكيش، نشر كلية الدعوة الإسلامية، بطرابلس- ليبيا، سنة ١٩٩٢م.
٧- الإحكام في أصول الأحكام، لابن حزم الظاهري، نشر دار الكتب العلمية بالقاهرة ١٣٤٥هـ.
٨- الإحكام في أصول الأحكام، للآمدي، نشر مكتبة الصبيح بالقاهرة، سنة ١٩٦٨م.
٩- أحكام القرآن، لابن العربي المالكي، نشر مطبعة عيسى البابي الحلبي بالقاهرة، بدون تاريخ.
١٠- إحياء النحو، لإبراهيم مصطفى، نشر لجنة التأليف والنشر والترجمة بالقاهرة، بدون تاريخ.
١١- أخبار النحويين البصريين، للسيرافي، بتحقيق الدكتورين/ طه الزيني ومحمد عبد المنعم الخفاجي، نشر مطبعة مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة، بدون تاريخ.
١٢- إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم، لأبي السعود، مطبعة الصبيح بالقاهرة، بدون تاريخ.
١٣- الاستشهاد في النحو العربي، للدكتور/ عثمان الفكي بابكر، بحث للحصول على درجة الماجستير في كلية دار العلوم بجامعة القاهرة، سنة ١٣٨٨هـ، نسخة المؤلف الخاصة، غير منشور.
١٤- أساس البلاغة، للزمخشري، مكتبة الوهبة بالقاهرة، سنة ١٩٨٣م.
١٥- الأشباه والنظائر، للسيوطي، دار الكتب العلمية ببيروت- لبنان، ط/ ٣، سنة ١٩٨٤م.
١٦- أصول التفكير النحوي للدكتور/ علي أبو المكارم، من منشورات كلية التربية بالجامعة الليبية- طرابلس، ط/ ١، سنة ١٩٧٣م.
١٧- أصول النحو العربي، للدكتور/ محمد عيد، عالم الكتب بمصر، القاهرة، ط/ ١، سنة ١٩٧٨م.

١٨- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، للشنقيطي، عالم الكتب، بيروت، بدون تاريخ.
١٩- إعراب الحديث النبوي، لأبي البقاء العكبري، تحقيق/ عبد الإله نبهان، مطبعة زيد بن ثابت، بدمشق، ط/ ٣، سنة ١٩٧٧م.
٢٠- إعراب القرآن، لأبي جعفر النحاس، تحقيق الدكتور/ زهير غازي زاهد، وزارة الأوقاف بغداد، ط/ ٥، سنة ١٣٩٧هـ.
٢١- الأعلام، لخير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، ١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م.
٢٢- الاقتراح في أصول النحو، للسيوطي، دار المعارف بحلب- سورية، بدون تاريخ.
٢٣- الإكليل في المتشابه والتأويل، لابن تيمية، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ١٩٤٧م.
٢٤- الألفية في النحو والصرف، لابن مالك، دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة، ١٣٤٥هـ.
٢٥- الأمالي الشجرية، لضياء الدين ابن الشجري، دار المعرفة، بيروت، بدون تاريخ.
٢٦- إنباه الرواة على أنباه النحاة، جمال الدين القفطي، تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي بالقاهرة ومؤسسة الكتب الثقافية ببيروت، ط/ ٢، ١٩٩٦م.
٢٧- الإنصاف في مسائل الخلاف، لأبي البركات ابن الأنباري، تحقيق/ محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى بالقاهرة، ط/ ٤، سنة ١٣٨٠هـ- ١٩٦١م.
٢٨- أنوار التنزيل وأسرار التأويل (تفسير البيضاوي)، مؤسسة شعبان للنشر والتوزيع، بيروت، بدون تاريخ.
٢٩- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام الأنصاري، تحقيق/ محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت، ط/ ٣، بدون تاريخ.

٣٠- البحر المحيط ، لأثير الدين أبي حيان الأندلسي ، مكتبة النصر الحديثة بالرياض- السعودية ، بدون تاريخ .

٣١- بحوث ندوة النحو والصرف ، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية ، بسورية- دمشق ، في الفترة من ٢٧-٣٠/٨/١٩٩٤م .

٣٢- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع ، للشوكاني ، دار المعرفة ، بيروت ، بدون تاريخ .

٣٣- البداية والنهاية ، لابن كثير ، مكتبة المعارف ، بيروت ، سنة ١٩٧٩م .

٣٤- بديع القرآن ، لابن أبي الأصبع المصري ، مكتبة الكليات الأزهرية ، ط/ ٣، سنة ١٩٧٨م .

٣٥- البرهان في علوم القرآن ، للزركشي ، بتحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة ، سنة ١٩٥٧م .

٣٦- البرهان في وجوه البيان ، لأبي الحسين الكاتب ، بتحقيق الدكتور/ محمد حفني شرف ، مكتبة الشباب بالقاهرة ، سنة ١٩٦٩م .

٣٧- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، للسيوطي ، تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر ، بيروت ، سنة ١٣٩٦هـ-١٩٧٩م .

٣٨- البيان في غريب إعراب القرآن ، لابن الأنباري ، تحقيق/ طه عبد الحميد طه . مراجعة/ مصطفى السقا ، دار الكاتب العربي بالقاهرة ، ١٣٨٩هـ-١٩٦٩م .

٣٩- البيان والتبيين ، للجاحظ ، بتحقيق / عبد السلام محمد هارون ، دار الجيل ، بيروت ، ط/ ١، بدون تاريخ .

٤٠- تاريخ آداب العرب ، لمصطفى صادق الرافعي ، دار المعارف بمصر- القاهرة ، بدون تاريخ .

٤١- تاريخ الأدب العربي ، لكارل بروكلمان ، ترجمة الدكتور/ عبد الحليم النجار ، دار المعارف بمصر ، بدون تاريخ .

٤٢- تاريخ بغداد ، للخطيب البغدادي ، مطبعة السعادة بالقاهرة ، بدون تاريخ .

٤٣- التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء العكبري ، تحقيق/ علي محمد البجاوي ، دار الجيل ، ببيروت ، ط/ ٢، سنة ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م .
٤٤- تاريخ النحو وأصوله ، للدكتور/ عبد الحميد طلب ، مكتبة الرشيد ، بالرياض- السعودية ، ط/ ٢، سنة ١٩٨٤م .
٤٥- التأويل النحوي في القرآن الكريم ، للدكتور/ عبد الفتاح أحمد الحموز ، مكتبة الرشد بالرياض- السعودية ، ط/ ١، سنة ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م .
٤٦- تاج العروس من جواهر القاموس ، للزبيدي ، المطبعة الخيرية بالقاهرة ، سنة ١٣٠٦هـ .
٤٧- تاج اللغة وصحاح العربية ، للجوهري ، بتحقيق/ أحمد عبد الغفور عطار ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ط/ ٢، سنة ١٩٧٩م .
٤٨- التحرير والتنوير من التفسير ، لابن عاشور ، الدار التونسية للنشر والدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ، طرابلس- ليبيا ، بدون تاريخ .
٤٩- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، لابن مالك ، تحقيق/ محمد كامل بركات ، دار الكتاب العربي بالقاهرة ، ط/ ١، ١٩٧٨م .
٥٠- التصريح على التوضيح ، للشيخ/ خالد الأزهري ، دار الفكر ، بيروت ، بدون تاريخ .
٥١- التعريفات ، للسيد الشريف الجرجاني ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة ، بدون تاريخ .
٥٢- التفسير والمفسرون ، للدكتور محمد حسين الذهبي ، مطبعة السعادة بالقاهرة ، ط/ ٤، بدون تاريخ .
٥٣- التفسير ورجاله ، لمحمد الفاضل ابن عاشور ، مجمع البحوث الإسلامية بالقاهرة ، بدون تاريخ .
٥٤- تفسير المنار ، لمحمد رشيد رضا ، دار المنار بمصر ، بدون تاريخ .

٥٥- تنوير المقباس من تفسير ابن عباس ، للفيروزآبادي ، دار الشهاب ، بيروت ، ط/ ١ ، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م .
٥٦- تهذيب اللغة ، للأزهري ، تحقيق/ إبراهيم الأبياري ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، سنة ١٩٦٧م .
٥٧- التيسير في القراءات السبع ، للداني ، جمعية المستشرقين الألمانية ، سنة ١٩٣٠م .
٥٨- تيسير النحو التعلمي قديمًا وحديثًا مع نهج تجديده ، للدكتور/ شوقي ضيف ، دار المعارف بمصر ، ط/ ٣، بدون تاريخ .
٥٩- جامع البيان عن تأويل أي القرآن (تفسير الطبري) لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري ، بتحقيق/ محمود وأحمد محمد شاكر ، دار المعارف بمصر ، ط/ ٢، بدون تاريخ .
٦٠- الجامع الصحيح ، (صحيح البخاري) ، دار ابن كثير بدمشق ، بتحقيق الدكتور/ مصطفى ديب البغا ، ط/ ٤، سنة ١٤١٠هـ-١٩٩٠م .
٦١- الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي) دار الكتاب العربي ، بيروت ، ١٣٨٧هـ-١٩٦٧م .
٦٢- الحجة في علل القراءات السبع ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق/ بدر الدين قهوجي وآخرين ، دار المأمون للتراث ، بيروت ، ط/ ١، سنة ١٤٠٤هـ .
٦٣- حسن التوصل إلى صناعة الترسل ، لشهاب الحلبي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط/ ١، سنة ١٩٨٧م .
٦٤- حاشية الأمير على شرح شذور الذهب ، لابن هشام ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة ، ط/ ٦، سنة ١٣٥٩هـ-١٩٤٠م .
٦٥- حاشية السجاعي على شرح قطر الندى وبل الصدى ، لابن هشام الأنصاري ، مطبعة مصطفي البابي الحلبي بالقاهرة ، سنة ١٣٥٨هـ-١٩٣٩م .
٦٦- حاشية الشيخ زاده علي تفسير البيضاوي ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة ، بدون تاريخ .

٦٧- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، الدار القومية للنشر بالقاهرة، بتحقيق الدكتور/ لطفي عبد البديع، بدون تاريخ.
٦٨- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، للبغدادي بتحقيق/ عبد السلام محمد هارون، دار الكتاب العربي بالقاهرة، بدون تاريخ.
٦٩- الخصائص، لابن جني، بتحقيق/ محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر بالقاهرة، ط/ ٢، بدون تاريخ.
٧٠- خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، للمحبي، المطبعة الوهبية بمصر، ١٢٨٤هـ.
٧١- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، لابن حجر العسقلاني، بتحقيق/ محمد جاد الحق، مطبعة المدني بالقاهرة، بدون تاريخ.
٧٢- الدرر اللوامع على همع الهوامع، للشنقيطي، دار المعارف بالقاهرة، ط/ ٢، ١٣٢٨هـ.
٧٣- الدر اللقيط من البحر المحيط على هامشه، لابن مكتوم القيسي النحوي.
٧٤- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، للسمين الحلبي، تحقيق الدكتور/ أحمد محمد الخراط، دار القلم بدمشق، ط/ ١، سنة ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
٧٥- دراسات في العربية وتاريخها، للشيخ/ محمد الخضر حسين، مطابع دار المنار بدمشق، ط/ ٢، بدون تاريخ.
٧٦- التحفة السنية بشرح المقدمة الآجرومية، للشيخ/ محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة الثقافية، بيروت، ط/ ٤، بدون تاريخ.
٧٧- الدفاع عن القرآن الكريم ضد النحويين والمستشرقين، للدكتور/ أحمد مكي الأنصاري، دار المعارف بالقاهرة، ١٣٩٣هـ-١٩٧٣م.
٧٨- دلائل الإعجاز، لعبد القاهر الجرجاني، دار المنار بمصر، ط/ ٤، بتحقيق/ أحمد مصطفي المراغي، سنة ١٣٦٧هـ.
٧٩- ديوان الأعشى، ميمون بن قيس، أبو بصير، بتحقيق الدكتور/ محمد محمد

حسين، دار الفكر، بيروت، ط/ ١، سنة ١٩٦٧م.

٨٠- الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه، للدكتور/ مازن مبارك، دار الفكر بدمشق، ط/ ٤، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م.

٨١- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، للألوسي، دار الفكر، بيروت، ١٣٩٨هـ-١٩٧٨م.

٨٢- السبعة في القراءات، لابن مجاهد، بتحقيق الدكتور/ شوقي ضيف، دار المعارف بالقاهرة، ط/ ٢، بدون تاريخ.

٨٣- سراج القارئ المبتدي وتذكار المقرئ المنتهي (وهو شرح المنظومة الشاطبية: حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع، للشاطبي)، لأبي القاسم علي بن القاصح البغدادي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة، بدون تاريخ، وبهامشه: غيث النفع في القراءات السبع، للصفاقسي.

٨٤- سيبويه إمام النحاة، للأستاذ/ علي النجدي ناصف، دار المعارف بمصر، ط/ ٣، بدون تاريخ.

٨٥- سيبويه إمام النحاة في آثار الدارسين خلال اثني عشر قرنًا، لكوركيس عواد، المجمع العلمي العراقي، بغداد، ط/ ١، سنة ١٣٩٨هـ-١٩٧٨م.

٨٦- سيبويه حياته وكتابه، للدكتور/ أحمد أحمد البدوي، مكتبة نهضة مصر بالقاهرة، ط/ ١، سنة ١٩٦٠م.

٨٧- سيبويه والقراءات، للدكتور/ أحمد مكي الأنصاري، دار المعارف بمصر- القاهرة، ط/ ١، سنة ١٩٧٢م.

٨٨- شذرات الذهب، لابن عماد الحنبلي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط/ ٣، بدون تاريخ.

٨٩- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، للأشموني، دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة، بدون تاريخ، وبهامشه حاشية الصبان عليه.

٩٠- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، بتحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد،

المكتبة التجارية الكبرى بالقاهرة، بدون تاريخ.

٩١- شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، جامعة بنغازي- ليبيا، بتحقيق الشيخ/ يوسف حسن عمر، بدون تاريخ.

٩٢- شذور الذهب في معرفة كلام العرب، لابن هشام الأنصاري، بتحقيق/ الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت، ط/ ٤، سنة ١٩٨٥م.

٩٣- شرح قطر الندى وبل الصدى، لابن هشام الأنصاري، بتحقيق/ محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى بالقاهرة، ط/ ١٣، سنة ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.

٩٤- شرح الكافية الشافية، لابن مالك، حققه وقدم له الدكتور/ عبد المنعم أحمد الهريدي، دار المأمون للتراث، ط/ ١، سنة ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

٩٥- شرح المفصل، لابن يعيش، عالم الكتب. بيروت. ط/ ١، بدون تاريخ.

٩٦- الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، للدكتورة/ خديجة الحديثي، مطبعة جامعة الكويت، ط/ ١، سنة ١٣٩٤هـ-١٩٧٤م.

٩٧- شواذ القراءات، لابن خالويه، نشر/ج/برجستراسر، المطبعة الرحمانية بمصر- القاهرة، بدون تاريخ.

٩٨- صبح الأعشى في صناعة الإنشا، للقلقشندي، دار صادر، بيروت، ط/ ٥، سنة ١٩٦٨م.

٩٩- الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، لابن فارس، المطبعة السلفية بالقاهرة، ط/ ١، بدون تاريخ.

١٠٠- ضحي الإسلام، لأحمد أمين، مكتبة النهضة المصرية بالقاهرة، بدون تاريخ.

١٠١- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، لشمس الدين السخاوي، دار مكتبة الحياة ببيروت، ط/ ٣، بدون تاريخ.

١٠٢- طبقات القراء، لابن الجزري، بتحقيق/ محمد علي الضباع، مكتبة مصطفي البابي الحلبي بالقاهرة، ط/ ١، ١٣٦٩هـ-١٩٥٠م.

١٠٣- طبقات المفسرين، للداودي، ليدن، ١٩٣٩م.
١٠٤- طبقات المفسرين، للسيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٣، سنة ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.
١٠٥- طبقات النحويين واللغويين، لأبي بكر الزبيدي، بتحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة الخانجي بالقاهرة، بدون تاريخ.
١٠٦- ظاهرة التأويل في إعراب القرآن الكريم، للدكتور/ محمد عبد القادر الهنادي، مكتبة الطالب الجامعي بمكة المكرمة، ط/ ١، سنة ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
١٠٧- ظاهرة التأويل وصلتها باللغة، للدكتور/ السيد أحمد عبد الغفار، دار الرشيد للنشر والتوزيع بالرياض- السعودية، ط/ ١، سنة ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.
١٠٨- ظاهرة الشذوذ في النحو العربي، للدكتور/ فتحي محمد الدجني، مطبعة جامعة الكويت، ط/ ٣، سنة ١٩٧٤م.
١٠٩- عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي، لشهاب الدين الخفاجي، مطبعة عيسى البابي الحلبي بالقاهرة، ط/ ١، بدون تاريخ.
١١٠- غاية النهاية في طبقات القراء، لابن الجزري، بتحقيق/ج/ برجستراسر، مطبعة السعادة بمصر- القاهرة، ط/ ١، بدون تاريخ.
١١١- غيث النفع في القراءات السبع، للصفاقسي، بهامش سراج القارئ، السابق.
١١٢- فقه اللغة وسر العربية، لأبي منصور الثعالبي، مكتبة الحياة- بيروت، بدون تاريخ.
١١٣- فهارس كتاب سيبويه ودراسة له، للشيخ العلامة / محمد عبد الخالق عضيمة، مطبعة السعادة بمصر- القاهرة، ط/ ١، سنة ١٣٩٥هـ-١٩٧٥م.
١١٤- فهرس شواهد سيبويه، للشيخ/ أحمد راتب النفاخ، دار الإرشاد ودار الأمانة، بيروت، ط/ ١، سنة ١٣٨٠هـ-١٩٧٠م.
١١٥- القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية، للدكتور/ عبد المتعال مكرم سالم، دار المعارف بمصر- القاهرة، ط/ ١، سنة ١٩٦٥م.

١١٦- القاموس المحيط، للفيروزآبادي، المطبعة الحسينية بالقاهرة، ط/ ٣، سنة ١٣٣٠هـ، تصوير دار الجيل، بيروت، سنة ١٩٩٥م.
١١٧- قانون التأويل، للإمام الغزالي، بتحقيق/ محمد زاهد الكوثري، مطبعة الأنوار بالقاهرة، ط/ ١، سنة ١٩٤٠م.
١١٨- الكتاب، لسيبويه، بتحقيق/ عبدالسلام محمد هارون، مطبعة الخانجي بالقاهرة، ومكتبة الرفاعي الرياض- السعودية، ط/ ٢، سنة ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م، وطبعة بولاق بالقاهرة، المطبعة الأميرية، سنة ١٣١٦هـ.
١١٩- كتاب الرد على النحاة، لابن مضاء القرطبي، بتحقيق الدكتور/ شوقي ضيف، دار المعارف بالقاهرة، ط/ ٣، ١٩٤٧م، تحقيق الدكتور/ محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام بالقاهرة، سنة ١٩٧٦م.
١٢٠- كتاب الزينة في الكلمات الإسلامية العربية، لأبي حاتم الرازي، دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة، ط/ ٣، سنة ١٩٥٧م.
١٢١- كتاب سيبويه وشروحه، للدكتورة/ خديجة الحديثي، مطابع دار التضامن ببغداد- العراق، ط/ ١، سنة ١٩٦٤م.
١٢٢- كشاف اصطلاحات الفنون، محمد الفاروقي التهانوي، دار القومية للنشر بالقاهرة، بتحقيق الدكتور/ لطفي عبد البديع، ط/ ١، بدون تاريخ.
١٢٣- كشف الظنون عن أسماء الكتب والفنون، لحاجي خليفة، مكتبة السني، بيروت، بدون تاريخ.
١٢٤- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، لجار الله الزمخشري، طبعة مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة، ط/ ٣، سنة ١٣٨٥هـ-١٩٦٦م.
١٢٥- الكشف عن وجوه القراءات السبع، لمكي بن أبي طالب القيسي، بتحقيق الدكتور/ محيي الدين رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ط/ ١، سنة ١٣٩٤هـ-١٩٧٤م.

١٢٦- الكامل في اللغة والأدب، لأبي العباس المبرد، بتحقيق الدكتور/ زكي مبارك، مطبعة مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة، بدون تاريخ.

١٢٧- الكنوز الذهبية في شرح وإعراب شواهد سيبويه الشعرية، أحمد علي المهدي، مطبعة الآداب، النجف الأشرف، ط/ ١، سنة ١٩٦٤م.

١٢٨- لسان العرب، لابن منظور الإفريقي المصري، دار صادر، بيروت، بدون تاريخ.

١٢٩- اللغة العربية معناها ومبناها، للدكتور/ تمام حسان عمر، الهيئة المصرية للكتاب، سنة ١٩٧٣م.

١٣٠- لمع الأدلة في أصول النحو، لأبي البركات الأنباري، وبهامشه الإغراب في جدل الإعراب، له أيضًا بتحقيق/ سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية بدمشق، ط/ ١، بدون تاريخ.

١٣١- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، لضياء الدين بن الأثير، بتحقيق الدكتورين/ أحمد العوض وبدوي طبانة، مطبعة نهضة مصر بالقاهرة، ١٩٥٩م.

١٣٢- مجاز القرآن، لأبي عبيدة معمر بن المثني الثقفي، بتحقيق الدكتور/ محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط/ ١، سنة ١٩٥٤م.

١٣٣- مجلة التأصيل، إدارة التأصيل بوزارة التربية والتعليم والبحث العلمي، العدد الأول، الخرطوم- السودان، ديسمبر ١٩٩٤م.

١٣٤- مجلة المجمع اللغوي بالقاهرة، (أعداد مختلفة).

١٣٥- مجلة مركز البحث العلمي وإحياء التراث بجامعة أم القرى بمكة المكرمة، العدد السنوي لعام ١٣٩٩هـ.

١٣٦- مجلة فيصل السعودية، العدد رقم ٤٤ بتاريخ مايو ١٩٨١م، والعدد رقم ٢١٨، شعبان ١٤١٥هـ- يناير ١٩٩٥م.

١٣٧- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لأبي الفتح ابن جني، بتحقيق علي النجدي وآخرين، دار المعارف بالقاهرة، ط/ ١، سنة ١٩٦٦م.

١٣٨- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لابن عطية، وزارة الأوقاف المغربية، بدون تاريخ.

١٣٩- محاسن التأويل، للقاسمي، دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة، ط/ ١، بدون تاريخ.

١٤٠- المدارس النحوية، للدكتور/ شوقي ضيف، دار المعارف بمصر- القاهرة، ط/ ٤، بدون تاريخ.

١٤١- مدارك التنزيل وحقائق التأويل، لأبي البركات النسقي، مطبعة عيسى البابي الحلبي بالقاهرة، بدون تاريخ.

١٤٢- المدرسة الظاهرية وأثرها في النحو واللغة، للدكتور/ مصطفى محمد الفكي، بحث للحصول على درجة الدكتوراه بكلية الآداب جامعة القاهرة، فرع الخرطوم، سنة ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

١٤٣- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، للدكتور/ مهدي المخرومي، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط/ ١، سنة ١٩٨٧م.

١٤٤- مراتب النحويين، لأبي الطيب اللغوي، بتحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة نهضة مصر بالقاهرة، بدون تاريخ.

١٤٥- المساعد على تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن عقيل، دار الفكر، بيروت، ط/ ٣، ١٩٩٥م.

١٤٦- مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني، بتحقيق أحمد محمد شاكر، دار المعارف بالقاهرة، بدون تاريخ.

١٤٧- مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب القيسي، بتحقيق الدكتور/ حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٤٠٥هـ-١٩٨٤م.

١٤٨- المطالع السعيدة بشرح الفريدة، للسيوطي، وزارة الثقافة والإعلام- بغداد- العراق، سنة ١٩٧٧م.

١٤٩- معجم الأدباء، لياقوت الحموي، دار المأمون، بيروت، بدون تاريخ.

١٥٠- معجم المؤلفين، لعمر رضا كحالة، مكتبة المثني، بيروت، بدون تاريخ.

١٥١- المعجم الوسيط، لإبراهيم مدكور وآخرين، المجمع اللغوي بالقاهرة، ط/ ٣، بدون تاريخ.

١٥٢- معاني القرآن، للفراء، بتحقيق/ محمد علي النجار وآخرين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط/ ١، سنة ١٩٦٦م.

١٥٣- معاني القرآن وإعرابه، لأبي إسحاق الزجاج، بتحقيق الدكتور/ عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، سنة ١٤٠٨هـ.

١٥٤- المغني في توجيه القراءات العشر المتواترة، للدكتور/ محمد سالم محيسن، دار الجيل، بيروت، ومكتبة الكليات الأزهرية بالقاهرة، ط/ ٢، سنة ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

١٥٥- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري، بتحقيق الدكتور/ مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، بيروت، سنة ١٩٧٩م.

١٥٦- مفاتح الغيب (التفسير الكبير) لفخر الدين الرازي، المطبعة البهية المصرية بالقاهرة، ١٣٥٧هـ-١٩٣٨م.

١٥٧- مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم، لطاش كبرى زاده، تحقيق الدكتور/ كامل بكري وآخرين، دار الكتب العلمية بالقاهرة، بدون تاريخ.

١٥٨- المفردات في غريب القرآن، للراغب الأصفهاني، بتحقيق الدكتور/ محمد أحمد خلف الله، المطبعة الفنية الحديثة بالقاهرة، بدون تاريخ.

١٥٩- المفصل في علم العربية للزمخشري، بتحقيق الدكتور/ علي بوملحم، دار مكتبة الهلال، بيروت، ط/ ١، سنة ١٣٠٣هـ-١٩٨٣م.

١٦٠- المقتضب، لأبي العباس المبرد، بتحقيق الشيخ / عبد الخالق محمد عضيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة، ط/ ١، سنة ١٣٨٦هـ.

١٦١- المقدمة، لابن خلدون، دار الفكر، بيروت، ط/ ١، سنة ١٤٠١هـ-١٩٨١م.

١٦٢- من أسرار اللغة ، للدكتور/ إبراهيم أنيس ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ط/ ١، سنة ١٩٥١م .

١٦٣- مناهل العرفان في علوم القرآن ، محمد عبد العظيم الزرقاني ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة ، ط/ ١، بدون تاريخ .

١٦٤- الموافقات في مقاصد الشريعة ، للشاطبي ، المكتبة التجارية الكبرى بالقاهرة ، ط/ ١، بدون تاريخ .

١٦٥- النحو الوافي ، لعباس حسن ، دار المعارف بمصر ، ط/ ٥، بدون تاريخ .

١٦٦- النحو وكتب التفسير ، للدكتور/ إبراهيم عبد الله رفيدة ، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ، مصراتة- ليبيا ، ط/ ٣، سنة ١٩٨٩م .

١٦٧- النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة ، لمحمد أحمد عرفة ، مطبعة السعادة بمصر ، ط/ ١، بدون تاريخ .

١٦٨- نزهة الألباء في طبقات الأدباء ، لابن الأنباري ، تحقيق الدكتور/ إبراهيم السامرائي ، مكتبة الأندلس ، بغداد- العراق ، ط/ ١، بدون تاريخ .

١٦٩- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ، للشيخ/ محمد الطنطاوي ، مطبعة السعادة بالقاهرة ، ط/ ٣، بدون تاريخ .

١٧٠- النشر في القراءات العشر ، لابن الجزري ، تصحيح/ علي محمد الضباع ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، بدون تاريخ .

١٧١- نظرية النحو القرآني ، للدكتور/ أحمد مكي الأنصاري ، دار القبلة بمكة المكرمة ، ط/ ١، سنة ١٩٨٣م .

١٧٢- النهضة الإسلامية في سير أعلامها المعاصرين ، للدكتور/ إبراهيم رجب بيومي ، دار المعارف بمصر ، ط/ ١، بدون تاريخ .

١٧٣- النهاية في غريب الحديث والأثر ، لمجد الدين ابن الأثير ، مطبعة عيسى البابي الحلبي بالقاهرة ، بتحقيق/ الطاهر الزاوي ومحمود الطناحي ، ط/ ١، بدون تاريخ .

١٧٤- همع الهوامع بشرح جمع الجوامع، لجلال الدين السيوطي، مطبعة السعادة بمصر- القاهرة، بدون تاريخ.

١٧٥- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لابن خلكان، بتحقيق الدكتور/ إحسان عباس، دار صادر، بيروت، سنة ١٣٩٧هـ-١٩٧٧م، وتحقيق/ محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة بالقاهرة، بدون تاريخ.

١٧٦- واضح المسالك إلى تحقيق منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، لمحمد محيي الدين عبد الحميد (وهو تعليقاته على شرح الأشموني على الألفية)، مكتبة نهضة مصر بالقاهرة، ط/ ٣، سنة ١٩٧٠م.

فهرس الموضوعات